وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة : التاريخ

التخصص :الحديث والمعاصر

العنوان

تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830-1962
دراسة في الآليات والنتائج

من إعداد

بوركنة علي

المناقشة بتاريخ 23\03\2021 من طرف اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب: جيلالي تكران	الرتبة أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	رئيساً
الاسم واللقب: محمد الصالح بوقشور	الرتبة: أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	مقرراً
الاسم واللقب: زنيمة محمد	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة وهران	ممتحناً
الاسم واللقب:بن شرقي حليلي	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	ممتحناً
الاسم واللقب: محمد سريج	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	ممتحناً
الاسم واللقب: محمد ودوع	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	ممتحناً

السنة الجامعية

(1441-1442هـ/2019-2020م)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
قسم التاريخ

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة : التاريخ

التخصص :الحديث والمعاصر

العنوان

تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830-1962
دراسة في الآليات والنتائج

من إعداد

بوركنة علي

المناقشة بتاريخ 23\03\2021 من طرف اللجنة المكونة من :

الاسم واللقب: جيلالي تكران	الرتبة أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	رئيساً
الاسم واللقب: محمد الصالح بوقشور	الرتبة: أستاذ تعليم عالي	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	مقرراً
الاسم واللقب: زنيمة محمد	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة وهران	ممتحناً
الاسم واللقب:بن شرقي حليلي	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	ممتحناً
الاسم واللقب: محمد سريج	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلى بالشلف	ممتحناً
الاسم واللقب: محمد ودوع	الرتبة: استاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	ممتحناً

السنة الجامعية

(1441-1442هـ/2019-2020م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المختصرات المستعملة في الرسالة

المختصرات العربية

أ.د.ب.ت :أرشيف دار الباي بتونس

أ.و.ج : الأرشيف الوطني الجزائر

تر: ترجمة

تق: تقديم

تع: تعليق

ج: جزء

تح: تحقيق

ط: طبعة

س.م.ش : سلسلة المحاكم الشرعية

س.ب : سلسلة البايلك

ش. و. ن. و(ANEP): الشركة الوطنية للنشر والاشهار

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

ص: صفحة

ص ص صفحتان

د.ت.ط: دون تاريخ طبع

د.م.ط: دون مكان طبع

ف: فرنك

ق: قنطار

م.و.ك: المؤسسة الوطنية للكتاب

م3: متر مكعب

هـ: هكتار

المختصرات باللغة الاجنبية

A.B: Archives bancaires (Paris)
A.G : Annales de Géographie
A.N.A : Archives Nationales Algériennes.
A.O.M: Archives d'Outre Mer, Aix-en-Provence.
A.S.A: Annuaire statistique de l'Algérie
A.S.F :Annuaire statistique de la France
B.O.G.G.A : Bulletin Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie.
F.E.F : Fond des Eaux et Forets
F.C.C.A : Fond de la Chambre de Commerce d'Alger
C.C.A: chambres consultatives d'agriculture.
C.F.A.A : le Crédit Foncier et Agricole d'Algérie et de l'Afrique du Nord
A.N.O.M : Archives Nationales d'Outre-Mer
J.O.A : Journal Officiel de l'Algérie
C.F.A.A: Crédit Foncier Agricole d'algérien
G.G.A: Gouvernement Général de L'Algérie
Imp : Imprimerie
T : Tome
J.O.A : Journal Officiel de l'Algérie
O.P.U: L'Office National des Publications Universitaires
OPU : Office des Publications Universitaires
P :Page.
PP :pages continues.
P.U.F: Presses universitaires de France
R.A: Revue Africaine
R.A.T: Revue Algérienne et Tunisienne
R.H.M.C: Revue d'histoire moderne et contemporaine
R.H.M: Revue de Histoire du Maghreb
R.H:Revue d'histoire
R.M.C: revue du monde colonial
R.O.M.M : Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée
R.S: Rapports Sénat
S.G.A: Statistique générale de l'Algérie.

مقدمة

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد الله الذي هدى ووفق وأعان ويسر وبعد.

عرفت الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي سنة 1830 تحولات جذرية، مست القطاع الزراعي محدثة تغيرات جذرية على النظم السوسيو اقتصادية، التي جبل الناس عليها، وإحلال أنماط زراعية عصرية تواكب النظرة الرأسمالية الغربية.

إن الواقع الزراعي الكولونيالي بالجزائر، استمد مناهجه وأدواته من الرأسمالية الغربية، وأدرك منظروه استحالة صمود المشروع الزراعي ما لم يسند بقاعدة استيطانية صلبة، تأخذ أدواتها وهياكلها من النظم الغربية، وتعمل على توجيه المشروع الزراعي وفق متطلبات الاقتصاد الفرنسي وتساير تطوره، ولذا عد الاستيطان وفق أدبيات الفكر الكولونيالي حتمية تاريخية، قصد بعث المشروع الزراعي بالمستوطنة.

على أن الانتقال من الخطاب السياسي الى الواقع الاقتصادي، تطلب تجارب طويلة وتحديات جسيمة، نظراً لحجم التناقضات في المفاهيم الاقتصادية بين ضفتي المتوسط، على أن هذا الانتقال لم يكن على وتيرة واحدة، ولا مرحلة واحدة، وإنما كان يمر بمحطات أساسية تحكمت فيها ثلاثية القرار: السياسي الباريسي والمتغيرات الميدانية التي تؤثر فيه، إلى جانب سلطة الكولون وتمركزهم في دواليب القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة وفقا لمصالح البرجوازية الكولونيالية، وموقعيه الجزائريين من المشروع الاستيطاني، بالرغم من كونهم الحلقة الأضعف في السلسلة، إلا أن تأثيرهم كان واضح نظير حجم الاختلال الواقع في تسيير هذا المشروع وتفعيل هياكله.

وفقا لهذا التقديم عدت الجزائر بلداً زراعيا بامتياز، وهذا لم يكن مغيب عن مخابر القرار الاقتصادي في باريس، غير أن التأسيس للمشروع الزراعي بحسب المفاهيم الغربية، تطلب إحداث تغيرات كبيرة على طبيعة الملكية الزراعية ونقلها من الأهالي إلى العناصر الأوربية الوافدة بمسميات مختلفة، ولذلك عمدت السلطات الاستعمارية، على سن ترسانة من المراسيم والقوانين المتممة، مع تقديم الدعم والتنازلات للوافدين الجدد، قصد التعجيل بالإقلاع الزراعي المنشود، على أن ذلك لم يكن كافيا، وتطلب أدوات ووسائل تقنية وإرادة سياسية وكتلة رأسمالية، عوامل اجتمعت محدثة تغيرات كبيرة مست القطاع الزراعي

وعجلت ببلورته من خلال المشاريع المختلفة انطلاقاً من الزراعة المدارية وصولا إلي زراعة الكروم التي هيمنت على المشهد مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

أن هذه التحولات كان أثرها عميق على الجزائريين، وعجلت بتفكيك النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وتقويض نظمهم القبلية، وزاد وقعها مع الأزمات الطبيعة، مما زاد من حالة البؤس والشقاء وزادت معها سطوة القوانين الجائرة في ظل تنامي حركية العجلة الزراعية الكولونيالية.

- **الأهمية العلمية للموضوع**

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في أنه يحلل إلى حد ما المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر من التنظير إلى التطبيق، مع البحث في العلل والأسباب ودراسة في الأدوات، وتحليل للمراحل وحوصلة للنتائج، مع تحديد مواقف الأطراف الأساسية في العملية الزراعية، كما أنه يبرز المكانة الزراعية للمستوطنة في الفكر الغربي الرأسمالي ويتتبع مراحلها، وفق ما توفر من الوثائق والنصوص المصدرية، على ان الانعكاسات المراد البحث فيها هي تلك المتغيرات التي مست الكولون كطرف اساسي في العملية الفعل التاريخي والاقتصادي بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

دواعي اختبار الموضوع

- من بين أهم العوامل التي قادتني نحو هذا البحث، قلة الدراسات المتعلقة بالجانب الاقتصادي في الجزائر، لان جل الأبحاث مرتبطة بالجوانب السياسية والعسكرية والثقافية .
- محاولة تتبع مسار الفكر الكولونيالي وأدواته، وفهم الآليات الأساسية للمشروع ، ومكانة الأطراف الفاعلة فيه، مع البحث في أهمية المشروع الزراعي والأهداف الحقيقة من وراء إرساء قواعده.
- فهم المسار الحقيقي المنتهج من الإدارة الاستعمارية في المجال الزراعي، وما مدى الانسجام القائم في هذا المشروع.

- **إشكالية الدراسة**

تتمحور الإشكالية الأساسية هذه الدراسة حول التطورات التي مست السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر والعوامل المؤثرة فيها.

وتتفرع عنها عدة تساؤلات أهمها:

1. ما هي الآليات التي نفذ بها المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر.

2. ما هي القنوات الأساسية التي سار عليها الفكر الزراعي الفرنسي بالجزائر.
3. ما علاقة الرأسمالية الكولونيالية في تطوير المشروع الزراعي بالجزائر.
4. لماذا تأخر هذا المشروع عن الإقلاع، ولماذا تغلغلت الرأسمالية الكولونيالية عبر القطاع الزراعي دون غيره.
5. ما هي المتغيرات التي كانت تتحكم في الفكر الكولونيالي الزراعي بالجزائر فكراً وتنظيراً.
6. هل واكب المشروع الزراعي بالجزائر الواقع الاجتماعي والاقتصادي للأهالي، أم انه ساير الرأسمالية الكولونيالية دون غيرها.

- **الإطار الزماني والمكاني للدراسة**

شملت هذا الدراسة فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر من 1830 إلى غاية 1962 واختصت بالبلاد الجزائرية بمختلف أقاليمها، ولما كانت الحادثة التاريخية مرتبطة بحوادث مختلفة، وجب علينا الرجوع إلى فترات سابقة للعهد الاستعماري لبلورة الأرضية الزراعية بالجزائر نهاية الحكم العثماني، قصد التأسيس للواقع الزراعي قبل الاحتلال، كما أن المشروع الزراعي بذاته كان رِباطُه وثيق بالمنظومة الاقتصادية الفرنسية، وبذلك وجدت انه من الواجب الرجوع في كثيراً من الأحيان لدراسة الواقع الزراعي الفرنسي قصد تفسير الظواهر الزراعية بالجزائر.

- **المنهج المعتمد في الدراسة**

ان دراسة هذا الموضوع تطلب مناهج مختلفة حسب طبيعة الظاهرة التاريخية وما ارتبط بها من أدوات ومحاور، فاعتمدت المنهج التاريخي الوصفي في قراءة للنصوص ووصف الأحداث التاريخية لما يلائم وطبيعة هذا البحث. كما اعتمدت على المنهج التحليلي قصد استنطاق النصوص التاريخية ومقاربتها بالبيانات والجداول والتقارير الصادرة عن مختلف الهيئات بحسب التخصص، مع رصد الإحصائيات الزراعية وتفسيرها وفق مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر.

كما اعتمدت المنهج المقارن قصد بناء مقاربة تاريخية اقتصادية مع البيانات الخاصة بالاقتصاد الفرنسي، كونه المتحكم الأساسي في طبيعة المشروع الزراعي بالجزائر، وحلل المنهج الإحصائي الجداول والمنحنيات ودراس الأرقام والبيانات، وفق نصوصها الأساسية ومصادرها الأصلية .

الخطة المعتمدة

رأيت أنه من المناسب الإجابة على إشكالية الدراسية عبر خطة تضمنت مقدمة، حاولت فيها الالتزام بالمعايير المنهجية التي تستوجبها الدراسات الأكاديمية.

وجاء الفصل التمهيدي تحت عنوان: **المنظومة الزراعية للجزائر أواخر العهد العثماني**، وهي فترة عرف فيها القطاع الزراعي تحديات كبيرة، في ظل الركود الحضاري وتباعد الفجوة بين ضفتي المتوسط وهي الميزة الأساسية للمرحلة التاريخية، تم التطرق فيه إلى طبيعة الملكية الزراعية في البلاد وما ميزها من غياب الانسجام من حيث الأدوات والوسائل، وانقسمت بين ملكيات واسعة تتبع الدولة، في أهم المناطق الخصبة مقسمة إلى وحدات تختلف فيما بينها بحسب الأصول وطبيعة الاستغلال، وملكيات خاصة وعامة ووقفية، غير أنها تتشابه في طرق الاستغلال البدائية التي انعكست بشكل أساسي على طبيعة الإنتاج الزراعي.

أما الفصل الأول فجاء بعنوان: **الانسياب الأوربي السوسيو اقتصادي في الريف الجزائري**، انسياباً كان سريعاً وواسعاً، واستطاع تغيير معالم الريف الجزائري في أقل من نصف قرن، وإحلال نظم وتوجهات غربية رأسمالية كُتب لها أن تدير المرحلة التاريخية وفق النظرة الكولونيالية، وذلك عبر قنوات أساسية ميزتها ترسانة القوانين والمراسيم المعدلة، التي سلخت العقار الزراعي من اصحابه لصالح الوافدين الجدد بمسميات مختلفة، واستطاعت هياكلها تفكك النظم القبلية والزراعية، والتمهيد للمشروع الفرنسي بالجزائر، عبر الاستيطان الزراعي الموسع؛ الذي كان حتمية تاريخية وفق منظري السياسة الزراعية، وذلك بتشجيع الهجرة الأوربية نحو الجزائر واستقدام أطياف مختلفة، تختلف في مكوناتها العرقية وتنسجم في مشروعها الرأسمالي الزراعي بالجزائر، وغدت منذ قيام الجمهورية الثالثة تتحكم في دواليب القرار الاقتصادي بالجزائر.

في حين تطرق الفصل الثاني :***الآليات في* السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر** إلى أهم *الآليات* والأدوات الزراعية التي مكنت الفكر الزراعي الفرنسي بالجزائر من التموقع، وتَأتى ذلك عبر التأسيس لمنظومة مائية عصرية وقوية، بإنشاء عدد كبير من السدود الهامة تواكب المشروع الزراعي، وتعمل على تطويره ومجابهة التحديات الطبيعة التي تضرب البلاد في محطات مختلفة، إلى جانب التأسيس لفكراً زراعياً وذلك بتطوير القواعد والأنماط الزراعية عبر شبكة واسعة من المؤسسات المالية التي رافقت الاستيطان الزراعي في أهم مراحله، وإلى جانب ذلك اتسعت المدارس والمعاهد الزراعية التي أوكلت لها

تطوير المهارات والتقنيات الزراعية وتعزيز قواعد البحث العلمي خدمة للمشروع الكولونيالي الزراعي بالجزائر، كما عمل الفكر الزراعي على توظيف أمثل لتنامي الرأسمال الزراعي في التأسيس لشبكة مرنة وقوية من السكك الحديدية، التي انسجمت هي الأخرى مع مختلف الآليات السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر.

أما الفصل الثالث فتم تقديمه تحت عنوان: **الزراعة الكولونيالية الكلاسيكية بالجزائر**، وتطرقت فيه إلى أولى التجارب الزراعية الفرنسية بالجزائر، قصد تحويل الجزائر إلى مزرعة من المنتجات الاستوائية، وجاء ذلك بعد فقدان فرنسا لمستعمراتها البعيدة، وعملت على تطوير الاستثمار في مجال التبغ والقطن والنيلة بالخصوص، مما حقق نتائج هامة واستفاد من الإمكانيات المالية والتقنية المسخرة، إلى جانب اهتمام الفكر الزراعي بالثروة الغابية والحيوانية التي عرفت نقلة نوعية مستفيدا من الإمكانيات المتاحة، على إن هذا الازدهار كان له انعكاس كبير على الأهالي وساهم في تقويض مقدراتهم الطبيعية.

أما الفصل الرابع فتناول **الزراعة الكولونيالية النقدية بالجزائر**؛ ويعد الحلقة الأهم في المشروع الزراعي، ساهمت فيه عوامل ومستجدات داخلية وخارجية وعمل على إحداث تغيرات عميقة في الفكر الكولونيالي بالجزائر.

فقطاع الحبوب يعتبر القاعدة الكبرى التي قام المشروع الزراعي قبيل قيام الجمهورية الثالثة، واستفاد من تراث الفكر الزراعي بالجزائر قبل الاحتلال ، وساهم بتحريك دولاب الحياة الاقتصادية أشواط متقدمة وحقق مكاسب معتبرة رغم التحديات القائمة

وعلى صعيد أخر بُعثت زراعة الكروم في الجزائر نظير أزمتها في فرنسا، وغدت عنوان الزراعة الكولونيالية وشخصيتها مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، متطرقاً إلى مختلف الظواهر التي ساهمت في خلق هذا الكيان الاقتصادي والبحث في وسائله، وآليات هيمنته على المشهد الزراعي بالجزائر.

وختمت هذا البحث بجملة من استنتاجات كحوصلة عامة حول البحث.

8-نقد للمصدر والمراجع

استقت هذه الدراسة نصوصها من عدة مشارب أهمها الوثائق الأرشيفية والمصادر المكتوبة والدراسات العلمية، والمقالات المنشورة والمجلات والصحف المختصة ومن ذلك:

أ/ الوثائق الأرشيفية

أولا: الأرشيف الأجنبي

- وثائق الأرشيف الفرنسي ما وراء البحار (Archives d'Outre Mer Aix-en-Provence)

تعتبر وثائقه من بين أهم الركائز الاساسية في الدراسات التاريخية الاقتصادية للجزائر للفترة موضوع البحث، بما تقدمة علبه من تقارير وإحصائيات عن جهات حكومية رسمية أو ممثليها في مختلف القطاعات، تخص مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، وجب الرجوع إليها في مثل هذه الدراسات، نظير المقاربات والنصوص العلمية التي توفرها، وقد استفدت من عدة وثائق تهتم بمجال الزراعة المدارية، وتقارير عن قطاع الغابات والثروة الحيوانية، وقطاع الكروم ، وهذا ما وفرته وثائق العلب f81، 10H89

- **وثائق الأرشيف الاقتصادي والمالي بباريس**

- **d'archives bancaires à Malakoff (Paris)**

ترصد وثائق العلب AH/1S/98, BE.13/76, 16AH20/98 الخاصة بالسجلات الرسمية المالية والاقتصادية، بيانات مصالح الميزانية والنفقات المختلفة للفترة الاستعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية الاستقلال، وإفادتي كانت كبيرة من وثائقه التي تهتم بمجالات واسعة في قطاع المؤسسات المالية ومساهمتها في العملية الزراعية، بما حملته نصوصها من تقارير خاصة بمحاضر الاجتماعات للشركاء والمساهمين، كما تقدم معلومات دقيقة عن حجم التعاملات والقروض والمساعدات المقدمة، وقيم الاستثمار في مختلف القطاعات الزراعية، وتعتبر هذه الوثائق مادة تاريخية أصلية متميزة، كون الإحصائيات المقدمة دقيقة جدا باعتبار طبيعة سير المؤسسات الصادرة عنها.

على أن هذه الوثائق السابقة استفدت منها من طرف الزملاء والأساتذة، بحكم إني لم استطع السفر لفرنسا لظروف مادية.

- **وثائق أرشيف دار الباي بتونس**

تعد الوثائق المحفوظة في الأرشيف التونسي على قلتها بحسب ما وصلت إليه، ذات معلومات قيمة عن المبادلات الزراعية والعلاقات الاقتصادية بين الإقليمين في الفترة موضوع البحث، كما استفدت من وثائقها لرسم صورة مقاربة عن الحالة الزراعية بين البلدين، في مختلف العلب التي اطلعت عليها

ثانياً: الأرشيف المحلي

تعتبر الوثائق الأرشيفية المحفوظة في مختلف نقاط الوطن على تباين أهميتها بالنسبة لفصول البحث، مادة علمية تاريخية هامة، تساهم في تقديم إضافة نوعية للبحث، سواء تلك الصادرة عن الحكام العامون في تقاريرهم الدورية، أو كتابات القادة الإداريون، أو تلك البيانات المرفوعة عن جهات عسكرية أو مدنية عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمستوطنة، تحمل في طياتها إحصائيات هامة عن الحالة الزراعية بالجزائر في الفترة موضوع البحث، ورغم أهميتها وجب التعامل معها بالحذر، إلى جانب مختلف التقارير والمراسلات والمحاضر التي كانت تقدمها مصالح الماء والغابات، وسجلات الرسمية للمؤسسات الزراعية والمالية الكولونيالية، ومؤسسات سكك الحديدية والموانئ، والإدارة الاستعمارية والمكاتب العربية، وسجلات المصالح العقارية، وسجلات المحاكم الشرعية التي حملت الكثير عن الواقع الزراعي، إلى جانب تقارير الشركات الزراعية التي كانت تحرك دواليب الاقتصاد الزراعي، ومن هذه الوثائق ما توزع في الأرشيف الوطني الجزائري، أرشيف قسنطينة والمدية ، الاغواط وهران وتلمسان، ورغم الحالة الكارثية لمعظم هذه الأرشيفات التي يطغي عليها عدم التنظيم والفوضى وطرق الحفظ غير العلمية مما عرض جزءاً كبيراً منها للتلف.

ب/ المنشورات الرسمية للحكومة العامة

تقدم (**Journal Officiel du Gouvernement Général de l'Algérie**) الإحصائيات الجريدة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر من خلال منشوراتها منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى غاية الاستقلال، تقارير وإحصائيات هامة عن مؤشرات التطور وحجم المعاملات والثروة، وطبيعة المساحة والإنتاج الزراعي، كما حملت في نصوصها توصيات اللجان الحكومية والهيئات الرسمية، وتقارير أصلية للتشريعات الزراعية والنصوص المؤطرة للنشاط الزراعي الكولونيالي بالجزائر، وبهذا لا يمكن للباحث في التاريخ الاقتصادي للجزائر تجاهل محتواها، وقد اعتمدتها وثائقها في جل محطات هذا البحث .

كما تقدم إصدارات مجلس الشيوخ (**Rapports Sénat**) بما تحتويه من تقارير حكومية رسمية وموازنات مالية تحمل بيانات هامة عن الوضعية الزراعية للمستوطنة، وعن جملة المراسيم والمقررات، وارتداداتها في الواقع، كما تمنح بياناتها مقاربة تاريخية عن دور الزراعة الجزائرية ضمن الحلقة الاقتصادية الفرنسية، ومقارنتها مع بقية المستعمرات.

- ج/ المصادر المكتوبة

من جملة المصادر الأصلية المتخصصة في الأصناف الزراعية التي قام عليها البحث نذكر ما يلي:

- يعتبر كتاب الزراعة في الجزائر للمهندس (Trabut, Louis) من بين أهم المصادر الزراعية ، حمل عنوان: الزراعة بالجزائر (L'Algérie agricole en 1906) قدم هذا المصنف الهام تقارير رسمية وبيانات هامة عن المنظومة الزراعية الاستعمارية بالجزائر، وتبرز أهميته من حيث أن جل معلوماته استسقاها من إحصائيات الجريدة الرسمية للحكومة العامة بالجزائر، معرجاً على محطات أساسية ومقدماً معلومات وتقارير هامة عن تطور المساحة الزراعية لمختلف الأصناف، واعتمدت في محطات مختلفة ابتدءاً من الفصل الثاني.

إلى جانب ذلك قدم (Ricoux René) دراسة إحصائية نقدية تعتبر بين أهم الدراسات لدقة محتوياتها ومطابقتها للإحصائيات الرسمية قدمها بعنوان (La démographie figurée de l'Algérie) ويعتبر بذلك عمدة الدراسات عن النمو الكولونيالي بكل أطيافه في الجزائر من بداية الاحتلال إلى غاية السنوات الأولى لقيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، ورغم أنها لا تتناول الجانب الزراعي، فانه يمكن الاستدلال بالبيانات المقدمة فيها، وإسقاطها كأداة مفسرة للوضعية الزراعية الكولونيالية بالجزائر، وكانت استفادتي منه كبيرة في محاور مختلفة من هذه الدارسة لتفسير الانسياب الأوربي وآليات تغلغله في الريف الجزائري.

- ومن جهته يعتبر كتاب الحبوب الجزائرية (Les céréales d'Algérie) للمهندس (Jules Varlet) من بين أهم المصادر التي أعطت توصيف تقني لزراعة الحبوب وأهميتها في الحلقة الاقتصادية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ورغم تضارب أرقامه في بعض المحطات، إلا أنه قدم تصوراً عميقاً للزراعة الحبوب في الجزائر بمختلف أنواعها وعن الآليات المتحكمة فيها في عموم المناطق الجزائرية.

- وتعزز دراسة (Ernest-Picard Paul) الموسومة بعنوان (La Monnaie et le Crédit en Algérie depuis 1830) من بين أهم المصادر الأرشيفية في القطاع المالي وارتباطه بالمنظومة الزراعية، وقدم مادة تاريخية اقتصادية هامة عن حجم القروض والإعانات المقدمة للقطاع والجمعيات المشتغلة في

المجال، كما قدم تقارير رسمية هامة من محافظي البنوك وكبار المساهمين في المؤسسات المالية ودورهم في مرافقة المشروع الزراعي بالجزائر .

– وقدم التقرير المقدم من طرف(dareste Rodolphe) بعنوان العقارات في الجزائر **(de la Propriété en Algérie)** معلومات هامة عن طبيعة القوانين والمراسيم العقارية في الجزائر إلى غاية 1864، أفادني في بناء تصور عن طبيعة القوانين العقارية وفق توجهات الحكومات الرسمية.

– ومن جهتها شملت التقارير التي قدمها **(Ernest Mercier)** في شكل مصنف بعنوان ملكية الأرض للمسلمين الجزائريين **(La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie)** وهو من بين أهم رواد السان سيمون وكتاباته تشوبها النظرة الدونية للأهالي، والى ذلك قدمت تقاريره مقاربات حول تهاوي النظام العقاري الأهالي لصالح الكولون، استفدت منه كثيرا في عدة محطات من الفصل الأول.

وغيرها من المصادر والتقارير المتخصصة في مختلف الأصناف التي تم التطرق لها ضمن هذا البحث أوردتها ضمن البيبلوغرافيا الختامية.

ه/ المراجع المعتمدة

أولاً: المراجع العربية

والى جانب هذه النصوص المصدرية قدمت لي بعض المراجع العربية مساهمة كبيرة في المجال كونها اعتمدت على وثائق رسمية تعذر على الرجوع إليها في بعض الأحيان، ومن بين أهم هذه الدراسات الكتاب الموسوم ب **(تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830–1962)** لبن آشنهو عبد اللطيف، وقد يكون أول دراسة باللغة العربية تناولت الاقتصاد الجزائري في الفترة الاستعمارية بنوع من التحليل الدقيق، وظف فيها الباحث كماً كبيراً من النصوص المصدرية وقدم تحليلاً عميقاً للإحصائيات والبيانات الرسمية، وأبدى لها مقاربة منهجية تعكس علوّ كعبه في المجال، على أن هذه الدراسة على عمقها مست كل الجوانب الاقتصادية مما اضطره ربما إلى تخصص مقتطفات محدودة لأصناف زراعية معينة وعبر محطات مختلفة بحسب طبيعة دراسة.

إلى جانب ذلك قدم عدي الهواري دراسة هامة قدمها بعنوان **(الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسية التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1960)** دارسة مقاربة بروح ناقدة، للوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر تدخل في إطار التحليل التاريخي لأنماط الاقتصادية التي انتهجتها

فرنسا قصد تفككك النظم الأهلية وربط التفكك الذي عرفته بالسياسة الفرنسية المنتهجة، وقدمه بنوع من فلسفة التاريخ الاقتصادي مستغلا أمهات النصوص والمصادر الغربية.

ثانياً: المراجع الأجنبية

ساهم الباحث (Blanc Gérard) بدراسة أكاديمية متميزة عن جامعة مونبلييه في شكل اطروحة دكتوراه لسنة 1967 قدمها بعنوان (La vigne dans l'économie Algerians)، خصصها للكروم الجزائرية، استفاد صاحبها من الكم الكبير من الوثائق الأرشيفية، استحال وصولي اليها، وقدم تفسيرات للكروم كظاهرة زراعية كونت الثقافة الاقتصادية في زمانها، ورغم الأهمية الكبيرة لهذه الرسالة مع صعوبة الاطلاع على محتواها كونها مرقونة بخط لا يكاد يتضح في العديد من الصفحات، إلا أن استفادتي منها كبيرة جدا في الفصل الخاص بالكروم.

كما سطر (Arrus René) في مصنفه النادر الموسوم بالماء في الجزائر **(L'eau en Algérie)** دراسة مستفيضة عن مشاريع الري في الجزائر، وعن أهميتها في العملية الزراعية، والأسباب الحقيقة من وراء بعث هذه المشاريع وانعكاساتها على القطاع، كانت إفادتي منه كبيرة في عدة فصول خاصة الفصل الثاني .

و/الصحف والمجلات الكولونيالية

إلى جانب ذلك قدمت الصحف والمجلات التي تحمل في منشوراتها الدورية تقارير رسمية عن اللجان الزراعية الحكومية، ومحافظي البنوك والغابات ورؤساء الشركات والمؤسسات، والأطباء البياطرة ومهندسي الزراعة، ورؤساء النقابات والوحدات الزراعية، كما كانت هذه الدوريات و الصحف المتخصصة تتابع التطورات الحاصلة في المجال، وتعمل على تطوير ميدان تخصصها بنشر المستجدات الدولية في القطاع ومن بيه هذه الصحف في مختلف أعدادها نذكر منها :

- Le Journal des débats.
- Le Temps.
- Le Sémaphore algérien .
- Le Journal des débats.
- Le Figaro.
- L'Écho d'Alger.
- L'Éleveur nord-africain.

- Méditerranée.
- La Vigne française.
- Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée.
- Annales de Géographie.

هذا عرض سريع لأهم النصوص التاريخية التي اعتمدت عليها بشكل كبير في ثنايا هذا العمل بطريقة مباشر أو غير مباشر، وقد ورد ذكرها في حواشي الرسالة.

9-الدراسات السابقة:

بعد سبع سنوات ونيف من العمل على هذا البحث، لم اطلع على دراسة مستقلة بذاتها تطرقت لتطور السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر وكل ما ورد من دراسات على قلتها في الجوانب الاقتصادية لم تتطرق إلي الموضوع إلا باليسير النادر، وفي كثير من الحالات لا تتعدى صفحات فقط، ولعل أهم دراسة في هذا المجال ما قدمه الباحث عدة بن داهة الموسومة بعنوان **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962** دراسة قيمة جداً، استغل فيها صاحبها وثائق أرشيفية مختلفة وأبدي جانباً مهماً من التحليل والتدقيق في النصوص ومطابقتها.

على أن هذه الدراسة وبطبيعة المنهجية المعتمدة كانت واسعة جدا وشملت كل القطاع الاقتصادي بمحاوره وتعدته للإطار السياسي والحركة الوطنية إلى غاية الاستقلال، كما أن جزءاً كبيراً منها تعلق بالمناطق الغربية فقط مما غيب عنا محطات جوهرية في المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر.

عدا هذه الدراسة لم أجد مناظرة تاريخية زراعية تحلل وتفسر المشروع الزراعي في الجزائر، ولربما كانت هذه المساهمة تفتح الباب أمام دراسات مستقبلية حول الموضوع.

- **الصعوبات البحث:**

من الطبيعي في مثل هذه الدراسات أن تواجه الباحث العديد من الصعوبات ومن ذلك

- صعوبة السفر لفرنسا قصد الاتصال المباشر بالوثائق الأرشيفية التي تعد اللبنة الأولى لمثل هذه الدراسات، رغم المحاولات المتكررة.
- نوعية الدراسية ذات الصبغة الاقتصادية الزراعية، وطبيعة معالجتها الأكاديمية، كون هذا النوع من الدراسات محدود جداً، ولا يتوفر عنه إلا القليل النادر في صفحات المصدر والمراجع.

- ارتباط الموضوع بالفكر الرأسمالي الغربي، مما اضطرني في الكثير من الحالات للبحث في التاريخ الاقتصادي الزراعي الفرنسي، لإيجاد المقاربات المنهجية المفسرة للواقع الزراعي بالجزائر، مما تطلب جهداً إضافياً.
- صعوبة الوصول للوثائق الأرشيفية المحلية، كون أن جل دور الأرشيف في الجزائر تقدم خدمات مثبطة للبحث العلمي، وفي كثير من الحالات تضطر لتكرر الزيارة مستنزفا الجهد والوقت دون فائدة تذكر.
- صعوبة التعامل مع المادة الأرشيفية في ظل تلف أجزاء منها وعدم ترتيبها وفهرستها مما يتطلب البحث الطويل في الوثيقة الواحدة .

ونأمل في الأخير بأن. يحوز جهدنا هذا وقد أكتمل على ما هو عليه، على مرضاة الله والمهتمين، وأنا شاكر بعد الله لكل من ساهم في ذلك، وخاصة الدكتور محمد الصالح بوقشور المشرف والمنظر لهذا العمل، على الروح العلمية التي لمستها فيه، وقد سطرت أثارها على هذا العمل شكلا ومضموناً، وعلى ما قدمه لي من مساعدات علمية مشكورة، وعلى تصحيح فصوله والتدقيق في ثناياه.

كما أتقدم سلفا بالشكر الموصول لأعضاء الجنة الموقرة، وأرجوا أن تلتمس الجهد المبذول في هذا البحث على مدار السنوات السبع، شاكرا لكم صبر التصويب والتنقيح قصد إخراج هذا العمل في حلة أفضل، والحمد لله رب العالمين.

الفصل التمهيدي:
المنظومة الزراعية للجزائر أواخر العهد العثماني

ملكية الارض الزراعية

طبيعة الإستغلال للأرض الزراعية

طبيعة الإنتاج الزراعي للجزائر أواخر العهد العثماني

العوامل المؤثر على الإنتاج الزراعي

تعتبر الزراعة القوام الرئيسي الذي قام عليه الاقتصاد الجزائري أواخر العهد العثماني، في ظل تراجع عائدات البحر، وضعف النظم الصناعية، وانكماش الطرق التجارية، غير أن هذا الميدان كان يتأثر بجاذبات الأوضاع السياسية والطبيعية، التي كانت تعرفها الأيالة، وكذا الفجوة الحضارية بين ضفتي المتوسط، وإلى هذا العهد كانت الزراعة تخطو خطوات متثاقلة، مِيزَتها المحافظة على النظم التقليدية البدائية، من حيث طبيعة الاستغلال للأرض الزراعية، وما تمحور حول العملية الإنتاجية بمختلف مراحلها، وقد ارتبطت عدة عوامل ساهمت في تشكيل البناء الاقتصادي الزراعي في الجزائر أواخر العهد العثماني، وجب الإشارة إليها لفهم أبعاد السياسة الزراعية وتغيراتها من مرحلة إلى أخرى.

أن الدارس للنظم الزراعية بالجزائر أواخر العهد، يكون أمام إلزامية البحث والتدقيق في عناصرها الأساسية، ومفاصل القوة ومكامن الضعف التي كانت تكبح هذه المشروع رغم توفر العناصر الضرورية للتطوير القطاع.

1- ملكية الأرض الزراعية

كانت الأرض الزراعية في أواخر العهد العثماني، محور الصراع بين الحاكم والمحكوم، ومحددةً للطبيعة العلاقات القائمة بينهما، ومُمِيطة اللثام عن الواقع الزراعي وآفاقه، أسسه وركائزه، ولهذا تشعبت ملكيات الأرض وطرائق إستغلالها، وتباينت مساحاتها تبعاً لخصوصية المرحل التاريخية والجغرافية التي عرفتها البلاد.

1-1/ ملكية البايليك (ملكيات الدولة)

تعتبر ملكية البايليك من أهم وأوسع الملكيات، لضّمها أجود الأراضي وفي أهم المناطق[1] ملائمةً للنشاط الاقتصادي، وأقربها للمراكز الحضارية والحاميات العسكرية التركية[2]، جل مساحاتها أخضعته الدولة جراء المصادرات من القبائل المتمردة أو المتماطلة في دفع الضرائب، وكذا عن الشراء أو وضع اليد في حالة الشعور[3]، ونظرا لغياب الإحصائيات حول المساحة الإجمالية لهذه الملكيات فقد قدرها البعض بحوالي1.5م هـ[4] وذهبت بعض الدراسات إلى ابعد من ذلك مشيرة إلى الدولة تسيطر على7.8 مليون هـ[5]. ونعتقد أن هذه المساحة الأخيرة اقرب للحقيقة نظرا لحجم المصادرات الحكومية أوخر العهد العثماني، كرد فعل عن الفتن وقلاقل السياسية التي خيمت على المشهد أواخر العهد العثماني بالجزائر.

---

[1] أزرقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني1519-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009، ص307.

[2] Eetoublon et Lefebur ,**code de l'Algérie (1830-1895)**, Adolphe Jourdan, Alger, 1896, PP.395-404.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، 1984، ج4، ص 51.

[4] صالح عباد، الجزائر **خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص379.

[5] Rinn L, **Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey**, Grand Alger livres éd. Alger, 2005, P.14.

أن عدد هذه الملكيات من هذا النوع في متيجة وحدها بلغ 13 وحدة زراعية، تضم من 120 إلى 180 رأس من الأبقار للمزرعة الواحدة، وتوفر الحليب ومشتقاته[1]، جلها يتوزع حول دار السلطان وما جاورها ، وفي المناطق القريبة من عاصمة الغرب التي تتوفر على حوالي11.250هـ، أما المناطق الشرقية القريبة من قسنطينة فتقدر مساحتها ب 60.000 هـ[2]

ويبدوا أن هذه الإحصائيات مبالغ فيها، والراجح أنها أحصت في طياتها كل الأراضي بما فيها الرعوية التي أخضعتها سلطات البايليكات في عموم الأرياف من القبائل الثائرة، وبالتالي فهذه الأراضي إستناداً إلى الحالة الاقتصادية في الجزائر كانت أراضي غير منتجة للظروف التاريخية والطبيعة السائدة .

أوكلت الدولة مهمة الإشراف على هذه الأراضي المصالح الاقتصادية لبايليك، بمساعدة القبائل المخزنية[3]، من حيث الإهتمام بها وزراعتها وجنى محاصيلها، على أن تساهم الدولة في توفير معدات الإستزراع من محاريث، وحيوانات وبذور على أن توكل كل المهمات الأخرى للقبائل التي تحظى بخمس الإنتاج الزراعي أو ما يعرف بنظام الخماسة[4]، وفي حال تعذر تطبيق هذا النظام، تفرض الدولة نظام السخرة على القبائل المجاورة لاستغلال هذه المساحات الزراعية، أو يتم كرائها مقابل مبالغ محددة[5].

كما قسمت أراضي البايليك إلى عدة أصناف خاصة بالعملية الإنتاجية وما أرتبط بها، وهذه التقسيمات هي:

- أراضي العزل

هي أراضي زراعية صودرت عن أصحابها عنوة، ممن تتعارض توجهاتهم وتوجهات الحكومة المركزية، وتؤجر بمبالغ عينية أو نقدية، لكبار موظفي الدولة أو شيوخ القبائل[6]، مقابل تقديمهم مساعدات ذات طابع عسكري أو إداري، وإنتشرت هذه الأراضي بصورة كبيرة في نهاية العهد نتيجة سلسلة المصادرات التي اعتمدتها السلطة اتجاه القبائل الثائرة أو المتعاونة معها، وضد القبائل الممتنعة عن دفع الضرائب المفروضة.

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط3، المؤسسة الوطنية للنشروالتوزيع، الجزائر، 1982، ص152.

[2] E .Vayssett m , **Histoire des dernier beys de Constantine depuis 1793 jusqu'au la chute d'Ahmed bey**" in **R.A**, N°3, 1858- N°4, 1860, P.116.

[5] RINN L, op.cit , P.14.

[6] E .Vayssett, op. Cit, P.116.

[3] هي قبائل مولية للسلطة المركزية، وتستعملها في أوقات الحرب وجباية الضرائب مقابل امتيازات اجتماعية واقتصادية

[4] Ch Ferand Notice , **Historique sur la tribu des Ouled Abdennour**, Constantine, 1864, P. 151.

[5] سعيدوني، المرجع السابق، ص 52.

[6] E .Vayssett, op. Cit, P.116.

- أراضي التويزة

هي أراضي تابعة للدولة وجزء كبير منها لصالح كبار الموظفين، يسخر لها عمال السخرة، ونعتقد أن مساحتها قليلة في الفترة موضوع الدراسة لتراجع النشاط البحري وعمليات أسر للعبيد.

- أراضي المطامير

وهي أراضي تستخدم لتخزين المحاصيل والغلال مؤقتاً أو موسمياً

- أراضي المعسكرات

ويفهم من إسمها أنها تابعة لدوان الأوجاق والبحرية

- أراضي الأكدال

وهي أراضي رعوية لمختلف قطعان ماشية البايليك[1].

- أراضي الأموات

وهي الأراضي غير المستغلة، سميت كذلك لبطلان الانتفاع منها، بعد نفاذ أو طغيان الماء عليها [2]

يبدوا من هذه الصيغة التنظيمية لأراضي البايليك، بأنها متشعبة ولا تخضع لضوابط وأسس ومعايير إقتصادية تجعل منها أراضي زراعية منتجة تخدم إقتصاد البلد، خاصة وأنها تضم أجود أنواع الأراضي وفي مناطق يعرف أن لها مؤهلات طبيعة لممارسة النشاط الزراعي حيث المنطقة الشمالية أوفر حظ من غيرها في التساقطات بالإضافة إلى توفر الأودية والينابيع، واليد العاملة رخيصة الثمن، عوامل من شأنها رفع المردودية كما وكيفا وبأقل تكاليف ممكنة.

1-2 الملكيات الخاصة

ينتشر بشكل كبير في المدن والحواضر الكبرى بالأيالة، كما تنتشر في المناطق الجبلية البعيدة نسبياً عن سلطة الحكومة المركزية خاصة في بلاد القبائل والأوراس[3]. وإن لم نملك إحصائيات دقيقة عن مساحتها فالمؤشرات تدل على أنها مساحتها معتبرة فقد بلغت 11.250هـ، منها 9.000 مزروعة حبوب وذلك في أحواز قسنطينة [4]ومن الطبيعي أن تمتلك بعض الشخصيات الهامة والأعيان مساحات زراعية

---

[1] عباد، المرجع السابق، ص 379.

[2] صخرية بن قويدر، **أسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م من خلال سجلات المحاكم الشرعية اربعة فحوص نموذجا**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011، ص 74.

[3] شويتام، المرجع السابق، ص308.

[4] Louis de Baudicour, **La colonisation de l'Algérie ses éléments**, Imp. libraire éditeur ,Paris,1856 , P.37.

في الأرياف والمناطق القريبة من المدن، على أن أهم هذه الملكيات هي ملكيات البايات التي تمتاز بأنها من أجود الأراضي المسقية وأخصبها وصالحة لإنتاج مختلف الأصناف الزراعية[1] كما امتلكت بعض الشخصيات المرموقة ملكيات زراعية خاصة، أمثال حمدان بن عثمان خوجة الذي كان بحوزته ممتلكات زراعية واسعة بسهل متيجة ضمت « عشرة الآلاف رأس غنم، وستمائة رأس بقر ومائتي زوج بقر للحراثة وستين جملاً ومائتي ما بين فحول وفرسان وستين بغلاً وعدد أخر من الحيوانات»[2]، مما يدل على أهمية هذا النوع من المساحات الزراعية واتساع مساحتها، وتوفرها على الآليات الضرورية لخدمة الزراعة الجزائرية أواخر العهد العثماني، كما انتشر هذا النوع من الممتلكات في المناطق الصحراوية ورغم أننا لا نملك إحصائيات دقيقة عن مساحتها إلا أن هناك إشارات تدل على أنها مساحات واسعة جداً فقد تضم الواحدة منها أعداد كبيرة من القطعان والجمال والأبقار والخيول[3].

وفي إطار سياستها عززت الدولة نفوذها، بمنح ملكيات واسعة لوجهاء الأسر، وعلياء القوم[4] بغية استمالتهم، وهو ما زاد في تنامي الملكيات الخاصة، كما يدخل ضمن سياسة الحكومة العثمانية بالجزائر في استمالة الزعمات المحلية، قصد التخفيف من حدة الاضطرابات السياسية التي تنامت نهاية العهد.

وتجب الإشارة إلى أن المساحة العامة للأراضي الخاصة قد شهدت ارتفاعا كبيراً في نهاية العهد العثماني، حيث تخلت الدولة على مساحات زراعية واسعة من أراضي البايليك نتيجة الإضطرابات السياسية في ظل الأزمة المالية وانتشار الأوبئة والمجاعات وقساوة الطبيعة، وبالتالي تحولت إلى أراضي خاصة للعشائر والأعيان والمرابطين في مختلف المناطق، وهذا ما يفسر إرتفاعها الكبير لتبلغ سقف 06 مليون هكتار في المناطق الشمالية والجنوبية.

تستغل جل هذه الملكيات بنظام الخماسة، كما يتحصل العامل وفق هذا النظام على إمتيازات مختلفة كالإيواء، والإستفادة المجانية من مختلف الغلال النباتية والحيوانية للأرض الزراعية، على أنه يمكن القول أن الممتلكات الخاصة في فترة إنسلاخها عن ملكية البايليك أو أراضي العرش كانت تخضع لنظام عقاري معين مما سهل انتقالها إلى كبار الأعيان ووجهاء القبائل، ومن جهة أخرى تؤكد هذه الصيغة الاقتصادية إن الملكية الخاصة كانت موجودة قبل التواجد الفرنسي الذي أضفى عليها آليات تفكك جديدة مما يلائم

---

[1] Ch Ferand Notice ,op.cit, P.151.

[2] عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871**، تقديم روبار منتران، الدار التونسية، تونس ، 1972، ص 134.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تع وتح، محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005 ، ص37. محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية في الشرق الجزائري1792-1830**، م.و.ك، الجزائر، 1984، ص85.

[4] Louis de Baudicour , op.cit , P.402.

التوجهات الاقتصادية الراهنة، ولعله استغل الفجوة القانوية المتمثلة في غياب الوثائق الثبوتية ليسرع في تحويل هذه الملكيات للوافدين الجدد.

- ملكية العرش(القبيلة)

تعرف أيضا بالملكيات المشاعة، ويتم استغلالها جماعياً من طرف أفراد القبيلة أو العشائر المكونة لها، كنسيج إجتماعي ضمن إطاره الجغرافي كلا بحسب إمكانياته الزراعية والرعوية[1]، وقد تمتد لمساحات شاسعة جداً وتشير الإحصائيات أنه في الفترة موضوع الدراسة يتواجد بالغرب الجزائري فقط أكثر من 20 قبيلة مخزنية[2]، تسيطر على مساحات شاسعة من أجود الأراضي الزراعية يمكن ان تفوق 100000 هـ للقبيلة الواحدة[3]،غير أن بعض الدراسات تذهب إلى قبائل النمامشة بالشرق الجزائري مكنتها مؤهلاتها الاجتماعية والاقتصادية بالاستحواذ على 2 مليون هـ[4]، هذه المساحات الواسعة لا يفهم من ان جلها أراضي زراعية، بل تضم في طياتها مساحات رعوية شاسعة جدا، وحتى أراضي ومسالك جبلية وعرة لطبيعة المنطقة وطبيعة الانتشار الأفقي للقبائل الجزائرية خاصة في الجهة الشرقية.

يفهم من هذه الصيغة أن عوائل العشيرة تستفيد من قطعة زراعية ضمن أملاك القبيلة، وتصبح سيادتها عليها مورثة عبر الأجيال، مالم تتنازل عليها لغيرها من أفراد القبيبلة، كما أن هذه النمط من الحيازة للأرض الزراعية عزز التواصل بين أفراد القبيلة بفعل طريقة التضامن في خدمة الأرض القائمة على نظام التويزة الشائع.

وما دام أن الملكيات المشاعة موروث قبلي لا يمكن إنتقاله إلى ملكية خاصة إلا في حالات نادرة جداً وبصورة جزئية لتعلق القبائل بها، بل تبقى متداولة بين أفراد الأسرة الواحدة، وهذا العامل ساهم في تدنى إستغلال هذه الأراضي الزراعية، في ظل ضعف إمكانيات القبائل التقنية وكذا تذبذب المناخ خاصة في المناطق تمركز هذا النوع من الملكيات في السهوب والصحراء، حيث فاقت في تقدير البعض 5م هـ.

وبالرغم من أن هذه المساحة هي الأكبر من كل الملكيات الأخرى الا أننا نعتبر أن الدقة تعوزها، فهي في كل الحالات أكبر بكثير من 5 م هـ، كون أن القبائل كانت تمثل القوة البشرية الغالبة من شرائح

[1] S. D'estry, **histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu' a' nos jours** , admame et cie , ed .tours . 1845 , P.128.
[2] Emerit Marcel**, l'Algérie a lépoque d abdel kader** ,Paris, 1951, P.13.
[3] Tinthoin R ,**colonisation et évolution dos genres de vie dans la région ouest d'oran de 1850 à 1885**,Oran ,fouqué, 1947,P.32 .
[4] Louis de Baudicour, op.cit, P.27.

وأطياف المجتمع بالجزائر أواخر العهد العثماني، ومن جهة أخرى فإن السلطات الفرنسية في العقود الأولى من تواجدها بالجزائر استحوذت على ممتلكات تفوق بكثير التقديرات المطروحة.

د/ أراضي الوقف[1]

وضعت هذه الممتلكات لخدمة أغراض وغايات إجتماعية وإقتصادية، وإرتفعت بشكل محسوس في الفترة الأخيرة من التواجد العثماني بالجزائر، في ظل تقلص موارد الدولة وإرتفاع عبء الضرائب على الأهالي وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، فجاءت هذه الأراضي لتقديم خدمات للمعوزين من طوائف المجتمع في مناطق متعددة.

تبعت ممتلكات الوقف عدة مؤسسات دينية ممثلة في مؤسسة الحرمين الشريفين مكة والمدينة، أو ممتلكات خاصة بالمساجد والزوايا وغيرها[2]، واللافت للأمر انتشارها الكبير في المدن والأرياف على السواء بدرجات متفاوتة مما يعكس الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة للبلاد، وأوكلت مهمة الإشراف على هذه الممتلكات إلى وكيل خاص بها يشرف عليه ناظر الأوقاف[3].

ونظرا لمكانة الوقف وأهميته في الحركة الاقتصادية والاجتماعية فإن الدولة أولت له أهمية كبيرة وحددت له شروط من حيث مسار العقار المحبس، والعناصر المستفيدة من خدماته، وكيفيات الإنتفاح وأزمنتها[4]. وتنافست مختلف الشرائح الاجتماعية المرموقة سواء عناصر وافدة أم محليه، في حبس الأوقاف والاهتمام بها.

أحصت المصادر[5] حتى سنة 1840 نحو 818 حبسا خاصا بالنساء لصالح مؤسسة الحرمين مكة والمدينة[6] بمدينة الجزائر فقط، تمثلت في الدكاكين والمخازن والحمامات والمقاهي والإسطبلات والبساتين والبساتين وغيرها.أما عن مجموعها بداية الفترة الإستعمارية بمدينة الجزائر فقط، فبلغت 2756 وقف منها 1558 خاص بمؤسسة الحرمين[7]، والتي تعد الأهم من بين كل الأوقاف[8] إلى جانب أوقاف: الجامع

---

[1] هي موارد عينية وغير عينة تحبس وتوفق لصالح اعمال الخير ومؤسساته.

[2] Nacereddine Saidouni **, Le Waqf en Algerie a l'epoque Ottomane, Xie - XIIIe siecles de Hegire, XVIIe - XIXe siecles, recueil de recherches sur le waqf** , fondation publique des awqaf, koweit, 2007 ,PP. 46-47.

[3] E. Vayssettes .op.cit , P.116.

[4] حنيفي هيلالي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدي، الجزائر، 2009،ص 198.

[5] عائشة غطاس، **اسهامات المرأة في الاوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني**، المجة التاريخية المغاربية، العدد 85-86 ، تونس ، 1997، ص 99-123.

[6] من اكبر المؤسسات الخيرية في نهاية العهد العثماني لتسعب امكانياتها وتفرع مواردها.

[7] Albert devoulx, **Notice sur les corporations religieuses d'Alger**, Typographie et Lithographié Bastide Place du government, Alger, 1862, P.15.

-devoulx, **Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger**, IN .R.A, 1859-1860, P.471.

[8] عن أهميتها ومكانتها الاقتصادية ينظر، ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 84 وما بعدها .

الكبير، وسبل الخيرات، إشراف أهل الأندلس وغيرها تساهم هذه الأوقاف سنوياً ب 203041 فرنك فرنسي[1] وتجدر الإشارة إلى انتشار ظاهرة الوقف، كان نوعاً من مقاومة الأهالي لجور وظلم الحكام والحد من أطماعهم في الاستيلاء علي الممتلكات[2]

ساهم الوقف بما يمثله من ركيزة دينية ثقافية بخدمات إجتماعية وإقتصادية كبيرة لصالح فئات إجتماعية واسعة أواخر العهد العثماني، غير أنه بلور حالة الركود والجمود الاقتصادي التي عرفته الجزائر أواخر العهد العثماني، وأبان عن مناخ ميزته الطبقية الاجتماعية ، واحتكار نخبة منه لأملاك واسعة، بينما أغلب الفئات الاجتماعية الأخرى كانت تقبع في فقر وعوز، ولم يحقق من خلال مداخيله إلا جزء يسير من المتطلبات المتزايدة للشرائح المعولة عليه.

2- طبيعة الإستغلال للأرض الزراعية

إن خصوصية الملكية العقارية للارض الزراعية أواخر العهد العثماني، إستلزم أنماط مختلفة لاستغلالها حسب خصوصية صيغ الملكية المتبعة، وتأثير العوامل الطبيعية والبشرية في عملية الإستغلال مما يتلاءم ووضعها الإداري والسوسيولوجي.

هذا تعد الأرض الزراعية وإستغلالها عملية محورية في الحركة الإنتاجية للمجتمعات الفلاحية الريفية، وركيزة أساسية للعملية الاقتصادية، ورغم أن الأراضي كان يشهد لجلها بالخصوبة العالية، وتنوع إنتاجها إلا السمة الغالبة لهذه الأراضي في الفترة الأخيرة من التواجد العثماني، الإهمال الكبير لمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة[3]، فلا تكاد تجد« في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزرع أبداً... وكانت الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بها أعراض الناس»[4]، ومرد ذلك يعود إلى عدة أسباب في مقدمتها الظروف الطبيعية والسياسية التي مرت بها البلاد،والسياسة الضريبة[5] التي طبقتها الدولة لتعويض النقص في مداخيل الخزينة جراء تقزم موارد القرصنة، عوامل جعلت الفلاح يهجر الأراضي الزراعية وهذا ما تؤكده المصادر بأنه كان« يشتغل بالزراعة في بداية القرن ما يزيد عن مائة وخمسين الف عامل، أما اليوم فإن الإنسان لا يبحث عبثاً عن مثل هذا العدد»[6]،وهذا الوصف يكاد ينطبق

---

[1] حنيفي هيلالي، المرجع السابق، ص210.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات تاريخية في الملكية والوف والجباية**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001، ص 189.

[3] أبو العيد دودو، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان1830-1855**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص24.

[4] محمد الصالح العنتري، **سنين القحط والمسبغة ببلد قسنطينة- مجاعات قسنطينة-**، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974، ص 35.

[5] عن وقع الضرايب على الفلاح الجزائري نهاية العهد ينظر، ناصر الدين سعيدوني، **ولايات المغرب العثمانية الجزائر، تونس ، طرابلس الغرب**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 76-77.

[6] هاينريش فون مالستان، **ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا**، تر أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص12.

ينطبق على كل أصناف الملكيات الزراعية التي تراجعت بها كميات الإنتاج بشكل كبير عما كان عليه جراء ترك الأراضي الزراعية الخصبة والاهتمام أكثر بالرعي في المناطق البعيدة عن التوترات السياسية، والقبضة الفعلية للسلطة المركزية، فأنكمش الإنتاج الزراعي وهجرت الأراضي الزراعية مما زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية على الأيالة أواخر العهد العثماني.

أراضي الملكيات الخاصة

تميزت هذه الملكيات عن غيرها بالخصوبة العالية، واتساع المساحة غير أن المعطيات التاريخية أبانت عن مناخ جديد ميزته ارتفاع قيمة الضرائب على الفلاح، مما ادي به إلى رهن أرضه او هجرتها وتركها بور، والاهتمام بالرعي في المناطق البعيدة عن اعين الحكومة واعوانها، مما انعكس على قيمة الإنتاج الزراعي الذي تضاءل عما كان عليه سابقاً، كما يمكن تميز صنفين من الملكيات الخاصة إستناداً لمساحتها.

1/ **<u>مساحات زراعية كبرى</u>**:

تقع بالخصوص في سهول متيجة، مليانة، قسنطية، مستغانم، معسكر ، سهول وهران، تلمسان، على صفاف الأودية والمناطق الساحلية، وتعود ملكيتها لكبار الأسر العريقة والشخصيات النافذة في الدولة والمقربين من دواليبها كالأعيان وبعض الإقطاعيين، والزعمات الروحية والقبلية، يكمن أن تصل مساحتها إلى حدود 1000هـ للقبيلة الواحدة للملكية الواحدة[1]، ورفعت بعض المصادر هذه المساحة في المناطق الشرقية إلى حدود 11.000 هـ يخصص جزء كبير منها لانتاج الحبوب[2]. وذهبت مصادر اخرى إلى أبعد من ذلك حيث أقرت سيطرت بعض القبائل في المناطق الغربية على مساحات شاسعة جداً من أجود الأراضي الزراعية يمكن أن تفوق 100000 هـ[3].

غير أن النسبة الغالبة منها مساحات مروية تستخدم لإنتاج جميع المحاصيل وخاصة الحبوب، تستغل عن طريق أعمال السخرة المفروضة على العبيد والأسرى وعلى بعض القبائل الرعية ، كما يمكن الإستعانة في خدمة هذه الأراضي بنظام الخماسة؛ حيث يستفيد الفلاح من خمس الإنتاج مع تكفل صاحب الأرض بكامل تكاليف العملية الإنتاجية وما تعلق بها من بذور ووسائل[4].

---

[1] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص49 .

[2] Louis de Baudicour, op.cit, P.27.

[3] Tinthoin R ,op.cit, P.32 .

[4] جميلة معاشي، **الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث،** قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007، ص279.

2/ مساحات زراعية محدودة المساحة:

تأخذ هذه المساحات عدة مسميات منها الجنينة، الفحوص، البساتين، وتنتشر بشكل كبير في المناطق الحضارية من عواصم البايلكات، على أن أهمها ما كان بدار السلطان وسهول متيجة، وقسنطينة، وجرجرة تمتلكها الأسر والشخصيات النافذة ،بالإضافة إلى بعض السفراء و قناصل الدول الأوربية[1]، والأعيان تستخدم هذه الأراضي في إنتاج الخضر والفواكه وتربية الحيوانات خاصة المواشي والخيول ويحرص على خدمتها العبيد بالإضافة إلى العمال الموسميين القادمين من المناطق المجاورة كجرجرة و بلاد زواوة[2]، والوافدين من الزيبان ووادي ريغ، ووادي سوف وتقرت[3] فهي بذلك مشبعة باليد العاملة المتخصصة في جل الأعمال الزراعية، كما يرجح أن هذا النمط من الأراضي الزراعية يتوفر على كميات كبيرة من مياه السقي لطبيعته الجغرافية ولخصائصه العقارية، وبالتالي طبيعة إنتاجه الزراعي رغم محدودية الكمية.

- **إستغلال ملكيات العرش(القبيلة)**

توظف هذه الملكيات مباشرة من أفراد القبيلة بنمطين من الإستغلال، وحسب طبيعة المنتوج ونميز فيها نوعين:

إستغلال فردي

تستغل مساحات هامة من ملكيات العروش من طرف أسرة تتكون من مجموعة أفراد لمساحة محددة بحسب قدرتها على الإستغلال بوسائلها الخاصة[4]، وتستغل هذه المساحات سنوياً لضمان تسديد الإلتزامات المالية المفروضة على الأسرة من طرف البايليك، ومن جهة أخرى الحفاظ على أفراد الأسرة الواحدة من الإنتقال إلى كخماسين في ملكيات البايليك، وينتشر هذا النوع من الإستغلال بشكل كبير في المناطق الشرقية والغربية، ويقل ضمن إطار السلطة الفعلية للدايات في سهول متيجة[5].

مما يدل أن على جل الأراضي باحواز دار السلطان تحولت من ملكيات قبلية إلى ملكية البايليك، الذي أستحوذ عليها بالمصادرة لعوامل سياسية تتعلق بتعامل أفراد القبائل مع الثائرين ضد الحكومة المركزية، أو لعوامل اقتصادية تتمثل في التهرب من دفع الضرائب والإلتزامات المالية المفروضة على

---

[1] شالر، المصدر السابق، ص105.

[2] Broughten E , op, cit, P. 280.

[3] عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830**، مطبعة المعرفة، الجزائر، بتا، ص266.

[4] S. D'estry, op .cit, P.128.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-**1830، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ص209.

القبائل، كما ان هذه الأراضي التي تستغل بهذه الصيغة يرجح أن مساحتها محدودة جدا، وتعمل على توفير الحاجيات الأساسية للأسرة المستغلة لها.

الإستغلال الجماعي: ويشمل مساحات زراعية كبيرة كمراعي لقطعان القبيلة، وتقدر مساحتها بثلثي المساحة الإجمالية الخاصة بالعرش[1]، مما ينم عن سوء الإستغلال للأراضي الزراعية، وضعف التقنيات المستخدمة، وثقل الضرائب المفروضة على القطاع الرزاعي ولذلك عزف القبائل عن الزراعة وتحولهم إلى مهنة الرعي.

وأما المساحات المستغلة فكانت تسد الحاجيات الخاصة لأفراد القبيلة، تستغل بتفاوت بين أفراد القبيلة وحاجياتها الاجتماعية والاقتصادية، ويقسم الإنتاج بحسب الجهد والإمكانيات المقدمة من أفراد القبيلة، غير أن هذه الأراضي كانت نادرا ما توفر فائضاً في الإنتاج بحسب الطبيعة البدائية للاستغلال من حيث الوسائل المستخدمة والامكانيات المتاحة.

إستغلال ملكيات البايليكات

تولي الدولة أهمية بالغة بهذه الملكيات، وتعد القلب النابض للإقتصاد الوطني في تلك الفترة، بما توفره من كميات من الحبوب تضمن مغانم معتبرة للمتحكمين في تجارته،وتستغل هذه الملكية عبر ما يلي:

- الإستغلال المباشر: يمس هذا الإستغلال مساحة إجمالية تقدر ب 23000 هـ، جلها في سهول متيجة وقسنطينة وتلمسان،بنظام الخماسة، ويتحد عدد الخماسين في هذا القطاع ب خماس واحد لكل 10 هكتارات[2]، مما يوكد أن العمل بهذه الصيغة التقشفية في ظل غياب الوسائل التقنية يساهم في ضعف الإنتاج إلى مستويات كبيرة، خاصة أن جل هذه الأراضي تعتمد على مياه الأمطار في السقي.
- **الإستغلال غير المباشر:**

ينتفع البايليك من الأراضي التابعة له اسميا والمستغلة من طرف القبائل المخزنية أو الرعية، او الأراضي التي تم تأجيرها للأعيان ومشائخ القبائل للانتفاع بها إما للزراعة او الرعي، وبلغت المساحة الأراضي المستغلة بهذه الصيغة حوالي 3.400000 هـ، من إجمالي أراضي البايليك المقدرة ب 7.825000 هـ[3] ،منها 60.000 في مدينة قسنطينة لوحدها تدخل 48.000 هـ منها في النمط من الإستغلال موزعة على وحدات صغيرة في حدود 6هـ للمزرعة الواحدة [4]، كما أن جزء هام من هذه

[1] نفسه، ص210.

[2] سعيدوني، (الحياة الريفية) المرجع السابق، ص214.

[3] Rinn L , op.cit , P.14.

[4] Louis de Baudicour, op.cit , P.37

الأراضي يعرف بأراضي العزل يمنح كهدايا وترضيات لكبار القادة، والأعيان لفلاحتها، وتتميز بخصوبتها ووفرة إنتاجها[1]، غير أن استغلالها يتم بطرائق تقليدية بدائية، مما ساهم في تدني مردوديتها الإنتاجية .

هذا وتحدد المساحة المستغلة من طرف القبائل المخزنية الموالية للسلطة، بحسب عدد فرسانها، ولشيوخ القبائل تقسيطها حسب حاجيات كل أسرة ،على أن يقدم البايليك لهم كل مستلزمات العمل من حيوانات ووسائل عمل، وفي المقابل تتعهد القبائل بتنفيذ الأوامر الرسمية في ردع المتآمرين، وحفظ الأمن وجباية الضرائب، وأداء أعمال السخرة، وإي تعاكس من هذه القبائل يفقدها حق الإنتفاع من هذه الأراضي بصورة مباشرة.كما ينتفع البايليك من الأراضي التي تمنح للقبائل مقابل التزامات مالية، او في شكل أعمال السخرة أوقات الحرث أوالبذر، الحصاد، وحراسة المطامير، ورعي قطعان الماشية والإهتمام بها ،وكل ما تعلق بالعمليات الزراعية، وفي هذه الحالة تقتطع قيمة أتعابهم من المبالغ المالية الواجب تقديمها للبايليك[2].

إستغلال أراضي الوقف

شغلت هذه الملكيات مساحات زراعية واسعة، وهي في نمو مطرد للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، وإقبال الناس على حبس ممتلكاتهم لأغراض دينية ودنيوية[3] ، وكونها ممتلكات لا يجوز شرعاً التصرف فيها بيعاً او تجزئة، أوكلت مهمة الإشراف عليها لوكيل خاص بها،تحت سلطة عليه ناظر الأوقاف[4] ، كما يمكن في حالات كثيرة كراء الأراضي الزراعية الوقفية للخواص تبعاً لمساحتها وطبيعة منتجاتها،ومكان تواجدها، والانتفاع بمداخيل تخصصها الهيئات المستفيدة من الوقف في نشاطاتها الاجتماعية ، وكل ذلك تحت مراقبة المجلس العلمي الذي يضم ممثلين عن الهيئات المدنية والعسكرية والدينية يرأسه المفتي أو القاضي أو شيخ البلد، في دائرة تواجد العقار المحبس، وقراراته القابلة للتنفيذ[5].

ورغم مساهمة هذه الحبوس في تقديم خدمات إجتماعية واقتصادية لفئات من المعوزين، إلا أنها ساهمت في تردي الوضعية الاقتصادية والزراعية للدولة، ولم يواكب المستجدات الخاصة في الضفة الشمالية لأوربا من حيث التقنية والتطور، وشكل عائق زادت أعبائه مع الزمن في ظل تزايد هذه الحبوس

[1] Maurice Pouyanne, **La propriété foncière en Algérie**, Imp. Adolphe, Jourdan Alger,1900, P.222.

[2] سعيدوني، (الحياة الريفية) المرجع السابق، ص ص 228-229 .

[3] عن هذه الغايات من جراء حبس العقارات ينظر صليحة بوزيد، الوقف الذري أو الأهلي في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشر تحليل عينة أرشيفية من سلسلة المحاكم الشرعية، مجلة قضايا تاريخية، العدد الثاني، المدرسة العليا للأساتذة، بوزربعة، جوان 2016، ص 56 وما بعدها .

[4] E. Vayssettes .op.cit , P.116.

[5] شويتام، المرجع السابق، ص235.

واتساع مساحتها، دون إصلاحات زراعية من شأنها النهوض بالقطاع، كما أنها كرست الكسل والخمول لشرائح واسعة من المجتمع.

طبيعة الإنتاج الزراعي للجزائر أواخر العهد العثماني

1- الإنتاج الزراعي ومكانته الاقتصادية

تعد الزراعة شريان حيوي للإقتصاد الجزائري في الفترة موضوع الدراسة، ومعرفتها مكامنها القوية ومفاصل الضعف من شأنه أن يعطينا صورة واضحة عن معالمها ومساهمتها في البناء الإقتصاد المحلي خاصة ما تعلق بآليات خدمة الأرض وزراعتها، وكميات المحاصيل المنتجة وطرق جنيها وأدوات تخزينها.

يشغل الريف الجزائري ما نسبته95% من نسبة السكان بالأيالة،هذه النسبة المعتبرة توزعت توزع غير منتظم عبر مختلف الجهات، فظفر بايلك الغرب ب7-8% منها،و6% في المناطق الوسطى، بينما تقلصت حصة بايليك الشرق إلى 3% فقط، والنسبة المتبقية تمركزت في الجبال والمناطق البعيدة عن اعين الحكومة المركزية، وحتى هذه النسب لا يمكنها أن تعطينا تصور عام للوضعية العنصر البشري الممارس للنشاط الزراعي، في ظل التباين بين المناطق الجغرافية من حيث المساحة وإمكانياتها الزراعية، والعوامل المؤثرة فيها .

والمعلوم أن الزراعة ركيزة الحياة الاقتصادية بالجزائر أواخر العهد العثماني، بالنظر للمساحة الزراعية المتوفرة والقوة البشرية الممارسة، والظروف المناخية المناسبة والتباين في المظهر الهيدروغرافي وعليه تكون قد إجتمعت كل العناصر الأساسية للنهوض بالقطاع لخدمة الواقع الاقتصادي المتدهور بعد إنكماش موارد القرصنة البحرية، وكان من الطبيعي أن تتخصص كل منطقة من المناطق بإنتاج نوع زراعي معين وفق ما يلي:

- المنطقة الشمالية

تتميز بسهولها الواسعة، ووفرة مصادر المياه فيها، وإعتدال المناخ وخصوبه الأراضي وتنوعها بين السوداء والحمراءفي جل نواحيها[1] كما أنها« مشربة بالنترات»[2] لمايضفي عليها جودة وخصوبة عالية، غير أن أجود الأراضي الزراعية بالجزائر خصوبة واتساعاً وتنوعا من الإنتاج وغزارته ما كانت بسهول

[1] ارزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011، ص56.

[2] وليام شالر، **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816-**1824،تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت ، الجزائر،1882، ص29.

متيجة –الذي عنى بعدة دراسات[1] وهذا ما تؤكده الشهادات المزامنة حيث «ستكون مدينة الجزائر بفصل موارد سهول متيجة وخيراتها، واحدة من أغنى المدن التي تقع على شواطئ البحر الابيض المتوسط»[2] ثم المناطق الشمالية لبايليك الشرق والأقل منها خصوبة أراضي التيطري[3]،وتشغل مساحة 600000 هكتار موزعة بأحواز دار السلطان، و تتفاوت في القيمة الإنتاجية للمزروعات إلى ثلاثة أصناف على أن أخصبها قدرت مساحته 250000 هـ، وضمت بالخصوص سهل متيجة، ثم 160000هـ بالمناطق المحادية للسواحل، لتليها المناطق الداخلية التي يحوز عليها كبار مسؤولية الدولة وأعوانهم وتتربع على مساحة 180000هـ[4]، كما تتميز سهول ميليلة بسعتها وجودتها العالية،وإنتاجها الوفير من مختلف المحاصيل ضمن مساحتها المقدرة ب5000 هكتار[5].

المنطقة الوسطي(الهضاب العليا)

مجال زراعي واسع يقع بين الأطلس التلي والصحراوي،يتلقى كميات معتبرة من التساقط، وجل أراضيها عبارة عن مراعي، كما تعد مصدر رئيسي لإنتاج الحبوب والبقوليات وبكميات معتبرة.كما إهتم سكان هذه المناطق بالأشجار المثمرة بشكل كبير نظرا لطبيعتها المناخية[6].

- المناطق الجنوبية:

منطقة جغرافية واسعة تشغل مساحة واسعة من البلاد وجل أراضيها رملية قاحلة لا تعرف لها حدود قارة، تشغلها رقاع واسعة مغطاة بالأعشاب تصلح للراعي خاصة في فصل الشتاء،كما تنتشر أشجار النخيل في واحاتها الجنوبية، بالإضافة إلى زراعة الحبوب وتعد واحات الزيبان من أخصب تلك المناطق رغم محدودية مساحتها[7]، أدي هذا التباين الجغرافي والمناخي إلى تباين في الإنتاج الزراعي فتميزت كل منطقة بنوع معين على أن كميات الإنتاج كانت تتأثر بعوامل طبيعية وبشرية مختلفة، كما كانت تتأثر بطبيعة الاستغلال للملكيات الزراعية التي تختلف من نوع لآخر.

---

[1] عن سهل متيجة ينظر ج أو هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني ج أو هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس**، تر ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، بنا، ص 55.

Franc Julien , **LA Colonisation de la Mitidja**, R.H ,Année 1931 , 79, PP.76-78.

[2] شالر، المصدر السابق، ص106.الزبيري، المرجع السابق، ص58.

[3] شويتام، (نهاية الحكم) المرجع السابق، ص22.

[4] سعيدوني، (الحياة الريفية) المرجع السابق، ص201.

[5] Férand L ,L'oued EL-Kebir et Collo , IN ,R.A, 1858 , PP.201.

[6] Rozet M ,**Voyage dans la régence d'Alger (description du pays ocupé par l'armée française en Afrique)** ,Tomme 3 , Imprimerie uzard , Paris , 1833, P. 224.

[7] شالر، المصدر السابق، ص57.

إنتاج الحبوب:

تتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي وشروط مناخية ملائمة لإنتاج العديد من المحاصيل الإستراتجية، كما كان للفلاحة دورا هاما في حياة المجتمعات الريفية .فانتشرت زراعة العديد من المحاصيل في مقدمتها القمح والشعير والخرطال والذرة تزرع في المناطق السهلية الخصبة الداخلية والساحلية، وفي الهضاب العليا لتوفر الشروط المناسبة[1]، وتتفاوت كميات الإنتاج من منطقة إلى أخرى وخاصة في صنفي القمح والشعير الذي شغل جل الأراضي الزراعية الواسعة في السهول الشمالية من الشرق إلى الغرب، مروراً بسهول قسنطينة وسطيف ومتيجة وملیانة والشلف[2].

كما ازدهرت زراعة الحبوب بشكل كبير في السهول الواسعة لمعسكر وهران وتلمسان[3]، غير أن مردودية الهكتار الواحد من القمح ما بين8-10 ق/هـ[4]، بينما ترتفع مردودية الشعير إلى 19ق/هـ، في عموم المناطق على أن هناك استثناءات في المناطق ذات الخصوبة العالية التي قاربت المردودية فيها حدود 40ف/هـ[5]، غيرأن نعتقد ان هذه النسب مبالغ فيها، بمقاربتها مع نسب في فترة لاحقة في الحقبة الاستعمارية ورغم دخول التقنية وأساليب التسميد والري لم يتجاوز المردود 6.9 ق/هـ في أحسن أحوالها،

ومهما يكن فقد تميز القمح الجزائري بجودته العالية ومنافسته باقي أصناف القموح في الأسواق الدولية كونه «مشهور في الأسواق الإيطالية، ويفضله التجار على جميع أنواع القمح الاخرى، بسبب جودته»[6].

ورغم أن المصادر[7] غفلت عن تقديم احصائيات دقيقة حول إنتاج الجزائر للحبوب في السنوات الاخيرة من التواجد العثماني، الا أن الراجح ان الإنتاج قد شهد ارتقاع محسوس خاصة في بايليك الشرق، نظراً للإصلاحات الزراعية للصالح باي (1771-1792م) في الشرق الجزائري؛ الذي عمل على تحسين الوضعية الزراعية ورفع الكفاءات الإنتاجية باستحداث فصائل ونظم زراعية جديدة ، والتي تكون قد ساهمت في تطوير زراعة الحبوب، فارتفعت وتيرة الإنتاج بشكل كبير ،ومن دلائل ذلك تخصص الحكومة الفرنسية في 14مارس 1792، عشرة ملايين فرنك لشراء القمح من الخارج وكلفت قنصلها العام بالجزائر

---

[1] E. Fagnan, op.cit , P.22.

[2] شويتام(المجتمع)، المرجع السابق، ص310.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية العقارية**، م.و.ك، الجزائر، 1986، ص ص62-63.

[4] وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق عبد القادر زبادية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص143.

[5] Saidouni Nacereddine , **L'algerie rural a la fin de l'epoque ottomane 1791-1830** ,dar al-gharb Al-Islami, beyrouth, 2001, P.203.

[6] شالر، المصدر السابق، ص30.

[7] من بين هذه المصادر نذكر، شالر، حمدان خوخة، العنتري، أحمد باي .Culture Production

على تأمين أكبر حصة من الجزائر[1]، وبذلك تم تصدير ما بين 120-130 الف قنطار، سنة 1794[2]، من موانئ الشرق الجزائري نحو فرنسا لتتضاعف قيمة الصادرات ما بين 1793-1798 إلى 15 مليون فرنك بمعدل 100 إلى 130 ألف قنطار سنويا صدرها بكري وبوجناح إلى فرنسا، ورغم التوتر القائم بين فرنسا والجزائر عقب حملة نابليون على مصر، إلا ان وتيرة التصدير تواصلت بإرسال الوكالة الإفريقية ما يقارب 300 ألف ق من القمح و 40 ألف ق من الشعير والفول والحمص سنويا[3] ، لتصل الديون المترتبة على فرنسا جراء هذه شحنات القمح 8.151.000 فرنك فرنسي[4]، كما أن قوافل الشرق كانت تضح كميات كبيرة لتونس تقدر ب200 حمولة[5]، دون احتساب صادرات الوكلاء الأجانب من إسبان وإنجليز وإيطاليين ويهود .

وبالاستناد إلى هذه الإحصائيات يتضح أن مرسيليا لوحدها قد استفادت ما بين 1794 إلى غاية 1798 من 1.2مليون قنطار من قمح الشرق الجزائري، وأن المساحة المخصصة لزراعته تقدر بحوالي30 ألف هكتار وهي مساحة يصعب زراعتها في تلك الفترة نتيجة الظروف السياسية والطبيعية، كما لم تقدم لنا المصادر ما إن كان هناك موسم جني واحد أو موسمين إلا أننا نعتقد أن هناك موسم واحد فقط نظرا لخصوصية المنطقة وطبيعة الوسائل المستعملة في عمليات البذر والإنتاج.

ومن بين الإشارات التي تؤكد قوة الإنتاج؛ مما يورده خوجة عن أحد المزارعين الذي يبذر سنويا في منطقة سهل متيجة التي تشتهر بخصوبتها العالية ما يعادل حمولة 160 جمل من القمح وما بين 100-120 حمولة شعير[6]، يتبن من خلال هذا العمل الفردي القدرة على استزراع 400 قنطار من القمح، وحوالي 300 قنطار من الشعير باعتبار أن متوسط حمولة الجمل تعادل 250 كلغ ، وهذه الكمية كفيلة باستزراع ما يقارب 800 هكتار من القمح، و400هكتار من الشعير ونعتقد أن في هذه الإحصائية مبالغ فيها، خاصة وأن الفترة والبيئة الجغرافية في تلك الفترة كانت تشتهر بتعفن مناخها وصعوبة هوائها وانتشار الأمراض والبرك في ربوعها .

ومن جهتها فإن صادرات الجزائر من الحبوب إلى الموانئ الأوربية كانت تتأثر بعدة معطيات، كما استفادت من موجات الجفاف التي ضربت الأجزاء الغربية من أوربا وخاصة إسبانيا وفرنسا، إلا أن الأوضاع سرعان ما تغيرت منذ مطلع القرن 19، حيث عرفت الصادرات تراجع كبير عما كانت عليه

[1] يحي بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة**، ج2، د.م.ج، الجزائر،2007،ص120.

[2] Masson baul, **Marseille depuis 1789** , Paris ,1903,P.513.

[3] الزبيري، المرجع السابق، ص95.

[4] Gabriel Esquer, **Les commencements d'un empire**. La prise d'Alger 1830.Alger 1923.P.25

[5](أ.د.ب.ت) العلبة D2/ 24 سنة SD.1818. الدفتر 98 بتاريخ 1804 .

[6] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص50.

نتيجة تأسس شركات امتد نشاطها من فرنسا إلى إسبانيا كشركة Société d'amis du pays ، التي أولت اهتمام بالغ بتطوير القطاع الزراعي كما وكيفاً بإدخال أساليب وتقنيات زراعية متطورة لتحقيق الإكتفاء الزراعي.

كميات التصدير هذه لا تعكس بالضرورة إزدهار القطاع وتطوره، بقدر ما يعكس السياسة القائمة على تصدير المنتوج للسوق الخارجية عبر وكلات أجنبية متخصصة[1]، وكان لهذه السياسة تداعيات كبيرة، وعرفت البلاد موجات مجاعة وقحط سنوات: 1819،1816،1807،1800، فارتفعت أسعاره بشكل كبير جدا ، فأصبح الصاع[2] من القمح بياع في البليدة سنة 1794 وما جاورها ب 7 دنانير ذهبية، وفي مدينة الجزائر ب 4 سلطاني[3]، ومادة الشعير ب 3 سلطاني ، ومع الزمن عرفت منحى تصاعدي متأثرة بالعوامل الطبيعية والاضطرابات السياسية كما دلّلت على ذلك المصادر المعاصرة ففي سنة 1800 «إرتفعت أسعار الحبوب إلى ما لانهاية له فبيع الصاع الواحد من البر بخمسة عشر ريالة ...، وصاع الشعير ب7 ريالات»[4]، بعدما كان يباع ب ريال واحد، ولما لم تكف موارد البلاد من القمح اضطرت الحكومة إلى استراد كميات كبيرة منه من موانى البحر الأسود وبيع ب 28 فرنك للصاع الواحد[5]،و رغم هذه التدابير إلا أن الأزمة تواصلت ومعها ارتفاع الأسعار وصار الناس يموتون في الأسواق[6] ليبلغ سقف سقف 35 ريال للصاع سنة 1808، والأكيد أنه واصل ارتفاعه بعد سنة 1814 السنة التي عرفت فيها الجزائر أسراب الجراد بشكل كبير، وما تلاها من أوبئة وطواعين مهلكة في ظل الجفاف وتذبذب المناخ.

إن سياسة التصدير كانت تسير بارتجالية دون دراسة الواقع الاقتصادي والمتغيرات المحيطية به، مما يؤكد ان القائمين على القطاع كان همهم تصدير أكبر كمية للأسواق الخارجية، مما يمكنهم جمع أكبر كمية من المال عبر وسائطهم من الوكلات الأجنبية حتى ولو كان على حساب الفئة الكادحة من الشعب التي كانت تعاني جراء هذه السياسة من الفقر والمجاعة، وتتخبط في ارتفاع الأسعار،عوامل اجتمعت لتؤجج الأوضاع الاجتماعية في شكل اضطرابات سياسية عرفتها البلاد في مناطقها الشرقية والغربية، كادت ان تعصف بالحكم العثماني وتطوي صفحته قبل أوانه.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، (الجزائر في التاريخ)، المرجع السابق، ص56.

[2] يقدر ب 132 كلغ. عم المكاييل والموازين المستخدمة في نهاية العهد العثماني وما يقابلها ينظر: الزبيري، المرجع السابق، ص72.

[3] Feraud L.ch, **Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la domination Turque à Alger de 1775 à 1805**, in R.A , T18 , (1874), PP. 295-319.

[4] العنتري، المصادر السابق، ص34.

[5] حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 122.

[6] الزهار، المصدر السابق، ص 31.

زراعة الأرز

انتشرت زراعة الأرز في مليانة بالخصوص علىَ ضفاف وادي مينة بالغرب الجزائري[1]، وفي سهول مستغانم[2] وفي أحواز مدينة بجاية[3] ، وعلى طول ضفاف الأودية الواقعة بين قسنطينة ووهران مروراً بالجزائر العاصمة والشلف، ومتيجة[4]، ورغم أن هذه الزراعة كانت محدودة جدا من حيث الوسائل وكميات وكميات الإنتاج إلا أن المردودية قدرت ب 6000 قنطار سنوياً أواخر القرن الثامن عشر[5]، وهذه كميات كميات غير كافية لذلك تغطي الدولة الاحتياج المتزايد من الأرز عن طريق الاستيراد من مصر والهند بالخصوص.

زراعة القطن:

شهدت زراعة القطن انتشارا في بعض المناطق وبصورة محددة نظراً لطبيعة المنتوج ومتطلباته المناخية في ضواحي مدينة الجزائر ووهران، ومستغانم وقسنطينة، وخاصة في الملكيات الخاصة لكبار الشخصيات على غرار ملكيات حمدان خوجة، وهذه الزراعة في عمومها تجارب شخصية من حيث المساحة المخصصة وحتى كميات الإنتاج، وبالتالي فالجزائر تسد العجز من هذه المادة بالاستراد من دول المشرق، رغم وجود شواهد على وفرة هذا المنتوج في بعض المناطق وازدهار عملية تصنيعه في ورشات بمستغانم على تصدير هذه المادة للأسواق الأوربية على غرار إسبانيا التي استوردت 16 قنطار من القطن الجزائري سنة1810 [6].

كما تزرع العديد من المنتوجات المختلفة كأشجار الزيتون، ومختلف الفواكه والخضار الموسمية، والكروم والكتان، والتبغ والبرتقال في مناطق واسعة من جبال الأطلس وبلاد القبائل وسهول متيجة والمناطق المجاور لها [7]

وتشتهر عنابة بسهولها الواسعة الخصبة، التي تساهم بإنتاج العديد من المحاصيل المختلفة كالقموح، غير أنها تشتهر بإنتاج كميات كبيرة من العناب[8]، والأشجار المثمرة، وتوفر الثروة الغابية كميات

---

[1] شويتام(المجتمع) المرجع السابق ، ص310.

[2] سعد الله (محاضرات) المرجع السابق، ص151.

[3] d'Arvieux, Chevalier, **Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre** ,par le R.P. Jean-Baptiste Labat, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735, P. 241

[4] Rozet .M, op. cit.P.174.
L. Moll ,**Colonisation et Agriculture de l'Algérie**, imp. de duverger, Paris,1845 ,P.147.

[5] Venture de Paradis, Jean-Michel (1739-1799). **Alger au XVIIIe siècle** , édité par E. Fagnan., imp. Librairie éditeur, alger, 1898.P..23.

[6] Careue eugéne,**de Commerce de L'algérie avec L'Afrique centrale**, Paris,1844,P.44.

[7] Rozet, Op.cit, PP.174-176. Julien Franc, op cit , P.59.

[8] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، م.و.ك، الجزائر،1985، ص32.

كميات كبيرة من الاخشاب عالية الجودة ، كما تشتهر عنابة بإنتاج أجود أصناف التبغ الذي يزداد عليه الطلب في الأسواق الخارجية نظرا لجودته وقوة تركيزه.[1]

واختصت المناطق القريبة من أهم المدن كعنابه وقسنطينة والعاصمة والبليدة والمدية ومعسكر ووهران وتلمسان بإنتاج زراعة الأشجار المثمرة في بساتين يملكها كبار الشخصيات التركية والمقربين منهم بمساحات محدودة نسبيا، ومن ذلك ما كان بدار السلطان التي كانت بها 20 ألف قطعة زراعية ضمن أجود الأراضي في البلاد[2]

الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية الجانب ركيزة اقتصادية لها وزنها فهي متوفرة بأعداد كبيرة وفي مختلف المناطق، فالمراعي تزخر بمختلف الأنواع الحيوانية من الأبقار والأغنام والماعز والبغال وخيول وجمال[3]، وأعداد كبيرة من الخيول العربية والجمال ومختلف الحيوانات الداجنة ، كون جل الأراضي أراضي رعوية تناسب و ممارسته مهنة غالبية سكان الريف الجزائري، بالإضافة إلى أن المراعي المعشوشبة تشغل مساحات كبيرة جداً. كما تتوفر البلاد بحكم ساحلها الممتد على ثروة سمكية هائلة ومرجانية هائلة.

غير أن المصادر شحت عن حجم هذه الثروة الحيوانية[4]، وما توفر منها يرمي إلى أنها كانت ثروة معتبرة خاصة بالمناطق الشرقية التي عرفت وثبة في المجال الزراعي، وبلغت ثروتها من رؤوس الأبقار 2000 رأس، وعدد كبير جدا من قطعان الأغنام[5]، ورغم ذلك تبقى هذه الإحصائيات بعيدة عن حقيقة الثروة الحيوانية[6] التي يمتلكها البايليك في ظل عزف جل الأهالي على التصريح بممتلكاتهم خشية وقع الضرائب التي كانت تمس كل الأصناف تلاشي سلطة الدولة نتيجة الاضطرابات السياسية.

---

[1] Venture de Paradis , op. cit,P.24.

[2] سعيدوني(النظام) المرجع، ص 32.

[3] A .M. Perrot ,Aristide Michel Perro , **Alger. Esquisse topographique et historique du royaume et de la ville**, libraiaie ladvocat, Paris, 1830.P. 11-12

[4] اشارت اولى احصائيات الجيش الفرنسي على ان حجم الثروة الحيوانية يقدر ب 6.850205 رأس غنم، 3.384902 رأس ماعز، 1.031738 راس بقر، 213.321 جمل ،178.684 حمارً، 131.035 حصان، 109.069 بغلاً..

. Louis de Baudicour, op.cit, P.28.

[5] أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791، سيرته وحروبه واعماله ونظام الدولة والحياه العامة في عهده**، م. و. ك، الجزائر،1986، ص 73.

[6] عن حجم هذه الثروة بعد زوال الحكم التركي ينظر

Xavier Bardon, **Histoire nationale de l'Algérie**, Imp. Saint –Oyprien, Toulouse,1886, P.62.

ومن الأدلة على ازدهار الثروة الحيوانية وتربية الماشية، شحنات الأغنام التي كانت تسير من الجزائر لتونس[1] إلى جانب صادرات الجزائر من الأصواف وجلود الحيوانات بكميات معتبرة إلى الأسواق الخارجية، ومنها الفرنسية على الخصوص التي استفادت من 28 ألف قنطار من الصوف،و80 ألف قطعة من الجلود سنة 1798[2]، بل أن الأمر تعداه إلى تصدير الفائض من رؤوس الأبقار اذ تم تصدير 500 بقرة من إسطبلات باي الشرق فقط دفعة واحدة إلى مرسيليا سنة 1794[3] ، وتصدير 450 جمل و100 ثور و1000 كبش خاصة بالباي أحمد المملوك باي قسنطنة في سنة 1822 إلى تونس [4]، وتصدير 13400اكثر رأس من الغنم، و1963 رأس بقر من وهران نحو إسبانيا ما بين 1792و1793 ليرتفع العدد إلى حدود 20000 رأس ماشية ما بين 1812،1810[5].

ومن مؤشرات الوفرة ما كانت القبائل تدفعه كالتزامات للسلطة المركزية كقبائل أولاد نائل التي دفعت سنة 1824 نحو 2418 راس من الغنم ، و86 راس من الجمال[6] .ومن جهتها كانت المقاطعات تدفع إلى دار السلطان عوائد كل 06 أشهر عدد كبير من رؤوس الماشية على غرار مقاطعة قسنطينة التي كانت تدفع أواخر العهد 1500 بقرة ، و6000 خروف، وعدد كبير من الخيل والبغال[7].

بالإضافة إلى ذلك أثبتت التقارير أن صادرات الجزائر من الصوف والجلود تضاعفت بشكل كبير مع بداية القرن 19 إلى فرنسا بالخصوص، لتبلغ سقف 8000 قطعة جلد موجهة إلى مرسيليا فقط، إلى جانب أن تونس كانت تستفيد بحوإلى 12 ألف جلد سنويا[8] من جلود بايليك الشرق،و20000 قنطار من الصوف الصوف تصدر إلى مصانع مرسيليا وليفرونوا وجنوا[9]، كما كانت العاصمة تصدر إلى إسبانيا عبر شركة garrigo ما يقارب و8000 قنطار من الصوف،و و25000 قنطار من الجلود سنوياً[10]، مع العلم أن بالمنطقة وحدات صناعية لمعالجة أصواف الحيوانات وجلودها[11] والتي بدورها تستهلك أكبر كمية من هذه

---

[1](أ.د.ب.ت) الملف رقم 291العلبة 310 بتاريخ 1813. الملف رقم 201، العلبة 363.

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص219.

[3] نفسه، 52.

[4](أ.د.ب.ت) الدفتر 277 ورقة 15 بتاريخ 1821.الدفتر C223-384.D لسنة 1822.

[5] عبد القادر فكاير، **آثار الاحتلال الإسباني علي الجزائر خلال العهد العثماني(10-12ه/16-18م)** رسالة دراسة تتناول الآثار السياسية والاقتصادية والإجتماعية والثقافية على الجزائر، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص ص 307-308.

[6] سجل البايليك، السجل رقم 25.

[7] ناصر الدين سعيدوني، **مذكرة حول اقليم قسنطينة**، الاصالة، العدد 70-71، السنة الثامنة، الجزائر، رجب- شعبان 1399ه، جوان – جويلية 1979، ص16.

[8] الزبيري، ص ص 98-99.

[9] سبنسر، المرجع السابق، ص 174.

[10] Venture de Paradis ,**Alger au XVIII e siècle** , R.A., t.40,1895,P.. 282-284.

[11] André nouchi, **Constantine a la veille de la conquête françaises**, in c.t , n11, 1955 , P. 382.

المادة والفائض منها يوجه للتصدير، مما ينم عن حجم ثروة رؤوس الماشية بالجزائر بالإضافة إلى أن الطبيعية القبلية للمجتمع الجزائري تفرض عليها استغلال الجلود والأصواف لحسابها الخاص، وتجدر الإشارة إلى أن الأوبئة والأمراض، وفترات الجفاف التي كانت تعرفها الجزائر امتد تأثيرها إلى الثروة الحيوانية مما أدى إلى هلاك أعداد معتبرة منها.

كما توفرت الجزائر على كميات كبيرة من الثروة السمكية وأنواع مختلفة من أصناف المرجان في سواحل القالة وعنابة، ووهران كانت تحت نفوذ الشركة الملكية الإفريقية بالشرق الجزائري، فكان الشرق الجزائري يجود بثروة سمكية وحياة مرجانية هائلة تستغلها المؤسسات الفرنسية، بينما كانت موانئ وهران تنتج كميات محدودة وصلت إلى حدود 464 طن في السنة ظفر بها الصيادون الاسبان[1].

إن هذه الإحصائيات والأرقام تطرح أكثر من إشكال حول طبيعة السياسة الزراعية القائمة وفي صالح من كانت هل لحساب الفلاح الجزائري، أم الوكالات الأجنبية، أو الوسائط التجارية المتمثلة أساساً في الدايات والبايات وكبار رجال الدولة.

وبقراءة متأنية لهذه المعطيات في ظل الوضعية الكارثية للاقتصاد المحلي ندرك أنه لم تكن توجد استراتجية زراعية مؤسسة على قواعد اقتصادية، ذلك أن الصيغة التي كانت تُملك بها الأرض الزراعية لم يكن تؤهلها لتبوء مكانة اقتصادية ولم تسمح لها بالإستقرار الإدراي مما يجعلها غير ثابتة الأصول وبالتالي لا يمكن أن تستغل استغلالا" امثل.

- **الثروة الغابية**

تتوفر الجزائر بحكم موقعها على ثروة غابية تتركز أساسا في المناطق الشمالية الشرقية وساهمت بقدر كبير في التمكين للبحرية الجزائرية، غير أن الاستنزاف وسوء التعامل معها قلل حجمها بشكل كبير ليقارب 1.2 مليون هـ[2]، لإستخدامها في صناعة السفن وبناء المنازل وسد احتياجاتها واستخدام الحطب لاستخلاص الفحم الذي زاد عليه الطلب بشكل مطرد، كما أن العديد من القبائل تلجأ لحرق الأراضي لزيادة خصوبة التربة وتوسيع في مساحة الأراضي الزراعية والرعوية[3]، في ظل غياب قوانين ردعية وتمّلك وتمّلك وجهاء القبائل لمساحات كبيرة جداً منها وفق إمتيازات خاصة لاستغلالها في المناطق الشرقية من البلاد[4].

---

[1] Gara , Op.cit., P.82.

[2] سعيدوني ناصر الدين والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ**، ج4، العهد العثماني، م.و. ك، الجزائر، 1984، ص59.

[3] Férand L ,op.cit, P.201.

[4] Feraud L , **Exploitation des forets de la karasta**, dans la kabilié orientale sous ladomination turque,R A.vol 12,1868, PP.378-390.

وانتشرت في عموم البلاد اصناف غابية لها مؤهلات اقتصادية متميزة من بلوط ، وفيلين وصنوبريات، وأشجار الأرز [1] وإنتشرت بالخصوص في المناطق الشرقية، وبلاد القبائل التي عرفت وفرة في انتشار غابات الفلين ب 36.700هـ، والسنديان ب 9.600 هوالبلوط 115.00هـ ، والعرعار 12.800، والجوز 6.000 هـ غيرها من الأصناف التي تنتشر بقوة في تلك المناطق لطبيعتها المناخية والجغرافية[2]، من جهتها إستفادت بعض الدول على غرار فرنسا وبريطانيا بعقود استغلال الأخشاب في المناطق الشرقية، وتصديرها بكميات معتبرة للأسواق الخارجية .

3- العوامل المؤثر على الإنتاج الزراعي

عرفت الزراعة في الجزائر تدهور كبير في نهاية العهد العهد العثماني، في ظل غياب سياسة حكومية واضحة المعالم، وقد أثرت عوامل طبيعية وبشرية على الواقع الزراعي في الجزائر في الفترة محل الدراسة ساهمت مجتمعة في بطئ عجلة الاقتصاد المعتمد أساساً على الزراعة، في تدني مستويات التساقطات، وظهور للإمراض والطواعين وفيضانات المفاجئة وموجات الجفاف، وأسراب الجراد والتقلص الديمغرافي، وندرة اليد العاملة، والتحكم الأجنبي وتكبيله للاقتصاد المحلي وغيرها من العوامل التي ساهمت في تثبيط عجلة النمو الزراعي بالجزائر، ولعل من أهمها ما يلي :

4-1/ تعفن البئية الزراعية

عرفت أهم المناطق والمجمعات الزراعية بالجزائر أواخر العهد العثماني وفي مقدمتها سهول متيجة تفشي لمختلف الامراض مثل الكوليرا، التيتانوس، والطاعون، والسل، والحمي بأنواعها نتيجة انتشار المستنقعات بشكل كبير في سهول متيجة والمناطق المجاورة لها[3]،ووصفتها المصادر على أنها" مستنقع واسع"[4] كما عرفت انتشار و نمو الحشائش الضارة واتساع نطاقها ، ووعورة المسلك التي تعرقل المسير وانتشار للقنوات الموحلة[5].

هذه الوضعية وفرت مناخ ملائم لنمو مختلف الطفيليات والحشرات التي تسبب وتنقل العديد من الأمراض الفتاكة والروائح الكريهة، عوامل أدت إلى ضعف الإقبال على النشاط الزراعي من قبل أهالي متيجة، وتملكهم الكسل والخمول وتركهم الأراضي الزراعية بدون استغلال مما قلص المساحة الزراعية

---

[1] A. M. Perrot,op.cit, P.11-10.
[2] Louis de Baudicour, op.cit, P.58.
[3] Prosper Viro, **Un Touriste en Algérie**, Imp. Libraire –Éditeur, Paris,1845,P.138.
- Xavier Bardon, **Histoire nationale de l'Algérie**, Imp. Saint –Oypriem, Toulouse,1886, P.39.
[4] Busson Henri, **Le développement géographique de la colonisation agricole en Algérie**. In A.G, t. 7, n°31, 1898. P. 38.
[5] فندلين شلوصر، **قسنطينة ايام احمد باي(1832-1837)**، ترجمة ابو العيد دودو، وزارة الثقافة ، الجزائر،2007، ص11-12.

بالسهل بصورة كبيرة فصارت الأراضي بؤر غير منتجة [1]، وذهب حمدان خوجة إلى أبعد من ذلك مشبهاً سهل متيجة بضواحي روما اللاصحية، تنتشر فيه مختلف الأمراض والحمى لهوائها العفن الفاسد[2]، وعرفت السهول الغربية الواسعة انتشار كثيف للأعشاب الطفيلية والأشجار غير المثمرة، وشهد صراع دائم بين القبائل على الاستفاة منه، رغم ان 78% من أراضية كانت ملكاً للدولة[3].

2-4 انتشار الأوبئة والطواعين المهلكة

تظافرت عدة عوامل طبيعية وبشرية مسببة انكماش وتدهور للزراعة الجزائرية أواخر العهد العثماني وتجلى ذلك في الأوبئة والطواعين المهلكة والامراض وزحف أمواج الجراد، والحرائق والزلزال والفيضانات المدمرة، فالأوبئة التي كانت تتكرر باستمرار وتمتد في الزمان والمكان[4] حتى غدت المنطقة منذ نهاية القرن 18 وبداية 19منطقة توطن الطاعون[5] ساعد على انتشارها كثرة المستنقعات والأوحال حول المدن وأهم المناطق الزراعية كسهل متيجة[6] لتدوم لعدة سنوات، حيث كانت تظهر وباستمرار في أزمنة متقاربة جداً كسنوات:1798،1794،1793، 1799، لتعرف هذه الظاهرة منحى تصاعدي ميزته الانتشار والديمومة والاتساع سنوات 1800، 1801، 1802، 1803،1804،1808،1816، 1822[7]، فأوبئة نهاية نهاية القرن18، مست كل المناطق الشرقية والوسطى والغربية، وأدت إلى هلاك أعداد معتبرة من البشر والماشية وانكمش بفعلها الإنتاج الزراعي، وأهلك وباء سنتي 1817-1818 أعداد كبيرة ، فقضي على أزيد من 14000 شخص في مدينة الجزائر فقط، وأهلك ثلثي سكان عنابة حيث كان يحصد يوميا 500 شخص[8]، مما ساهم في انكماش عدد السكان بشكل كبير صورة وخاصة بمدينة[9]، علما أن جلهم من سكان الأرياف التي تفتقر إلى أبسط أساليب الوقاية والعلاج، ولذلك انتشرت مختلف الأمراض وزاد من حدتها ضعف المنظومة الصحية، وإتباع الأساليب التقليدية البدائية في معالجتها[10]، في ظل عدم وجود الأطباء استعمل الأهالي الوسائل البدائية، بما في ذلك الأدعية، البخور، التمائم، واللجوء إلى السحرة

---

[1] Julien Franc , op.cit, P. 52-54.

[2] حمدان خوجة ، المرجع السابق، ص ص 48-50.

[3] أبو القاسم سعد الله، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط3، ش و ن ت، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص 152.

[4] H.De Grammont ,**Correspondance de Consuls D'Alger (1690-1742)** , Imp. Leroux, Paris, 1890, P.133.

[5] لوسيت فالنسي، **المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر1790-1830**، دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت،1980،ص28.

[6] Prosper Viro , op.cit, P.136. Julien Franc, op.cit, P. 52. Xavier Bardon ,op.cit, P.39.

[7] سعد الله(دراسات وأبحاث) المرجع السابق ، ص 126.

[8] شال اندري جوليان، **تاريخ افريقيا الشمالية**، تر محمد المزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية، تونس، 1978، ج2، ص 371.

[9] عن الاحصائيات ينظر:فلة موساوي القشاعي، **الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)**، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (2003-2004)، ص ص 326-327.

[10] Shaw Thomas , **Voyage dans la régence d'Alger**, au18 Siècle, Traduction de l'anglait par Maccarthy 1830 ,Alger, 2007,P.81.

والمشعوذين، وتقديم القرابين، وزيارة الأضرحة وقبور الموتى[1]، كما استخدموا الحمامات كوسيلة لمعالجة مختلف الأمراض، والأعشاب الطبية والكي للعلاج في ظل عدم وجود مستشفيات أو مراكز علاجية، وأمام هذه الوضعية التقليدية في التعاطي مع الواقع الصحي حصدت الأوبئة المئات يوميا، فحصد وباء 1817 نحو 5695 ضحية، وارتفع العدد في وباء 1818 إلى 7951، كما حصد وباء 1819 أكثر من 2060ضحية، وارتفعت إلى 2262 ضحية سنة1822 [2].

4-3/ المجاعات وفترات الجفاف

ساهمت المجاعات وسنوات القحط والجفاف بدور بارز في التأثير على البنية الزراعية للجزائر أواخر العهد العثماني، وأهلكت أعداد كبيرة من السكان سنوات 1800،1794،(1806-1807)[3]،1813، 1816،1819،[4] واتصفت مجاعة 1800 بشدتها واتساع نطاقها على البلاد برمتها مما ألزم الحكومة على على استراد كميات كبيرة من القمح من موانئ البحر الأسود، وصحب هذه المجاعات فترات جفاف حادة سنوات: 1800،1803، 1806،1807،1809، 1819،1816،1815[5] وادي كوارث زراعية أرغمت الناس في القرى على التخلي على أبنائهم مقابل الغذاء.

4-4/ زحف أسراب الجراد

أثرت أسراب الجراد التي اجتاحت البلاد سنوات (1787-1798)، 1799، 1800، 1814،1804، 1822، 1824[6]على القطاع الزراعي بشكل كبير، وساهمت في القضاء على المحاصيل الزراعية، وارتفاع الأسعار بوتيرة مطردة كما كان الأمر مع أسراب 1814التي عمرت فترة طويلة[7]، في ظل عدم وجود بدائل لمكافحة هذه الآفات الطبيعية

4-5/ الزلزل

أثرت هذه الظاهرة الطبيعية بدورها على القطاع الاقتصادي وأدت إلى تراجع حاد للإنتاج الزراعي في المناطق التي مسها الزلزال على غرار مدينة وهران التي اهتزت بتاريخ 8-9 أكتوبر 1790 وهلك

---

[1] شويتام(المجتمع) المرجع السابق، 406.

[2] فلة، المرجع السابق، ص 327 وما بعدها .

[3] العنتري، المصدر السابق، ص93.

[4] غطاس(الحرف)،المرجع السابق، ص56.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني**، مجلة الثقافة، تصدر عن وزارة الثقافة والسياحة، والسياحة، العدد 92، الجزائر، 1986، ص ص106-107 . فلة القشاعي المولودة موساوي، **النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771، 1837**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990، ص 30.

[6] سعيدوني(ورقات) المرجع السابق، ص 564.

[7] الحاج أحمد شريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش و ن ت، الجزائر، 1972،ن ص 117.

300 شخص، وزلزال 1810 الذي ضرب البليدة والجزائر العاصمة، وزلزال متيجة في 1825الذي ترك وراءه 7000 ضحية في متيجة وحدها ، ورغم أن هذه الزلزال تأثيره على العمران أكثر منه على الأراضي الفلاحية فإن مخلفات قتلي وحرجي وهجرات سكانية إلى مناطق اخري بفعل المعتقد والموروث القبلي يساهم في ترك الأراضي وإهمالها لعدة سنوات .

تسببت هذه الأوبئة والمجاعات في التأثير المباشر على الواقع الزراعي وتناقص كميات الإنتاج وارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية، وكثيرا ما تسبب في حدوث مجاعات على غرار مجاعة 1800 التي ارغمت الحكومة على استراد كميات معتبرة من القمح وفرض الرقابة عليها[1] .

ب – العوامل البشرية

4-6/تدهور اوضاع الفلاح

كانت الجزائر في القرن 16 ومنصف القرن 17 بيئة جذب للسكان فارتفع عدد سكانها بشكل يوحي على تكامل نظامها الديمغرافي والاقتصادي، بشكل كبير جراء توافد أعداد كبيرة من العناصر الوافدة وخاصة العنصر الأندلسي،الذي أضفى حركية اقتصادية متميزة على الحياة الزراعية بوجه الخصوص بما جاء به من تقنيات وأساليب زراعية مبتكرة، وتقنيات ري، واستحداث العديد من المزروعات والاصناف والتقنيات الزراعية[2]، لم تكن معروفة من قبل بشكل واسع واستصلاح مساحات زراعية شاسعة والعمل على خدمتها وتطويرها .

ومع الزمن تغيرت المعطيات التاريخية، وأنكمش عدد السكان الجزائر وتحولت من قبلة جذب للسكان لمختلف الجنسيات إلى بيئة طرد فتراجع عمرانها وأنخفض عدد سكانها بشكل كبير، جراء الاوبية المهلكة التي ألمت بالبلاد منذ النصف الثاني من القرن 17، واوضاع سياسية داخلية وخارجية زادت حدتها مع الزمن لتساهم في تراجع عدد السكان بشكل كبير[3]، ومعها فقدت الفلاحة بريقها ومست المعضلة شرائح واسعة من الفلاحين الذين ارغمتهم الظروف على تغيير توجهاتهم الاقتصادية، وبالتالي تقلصت المساحة الزراعية الفعلية بشكل كبير جدا، واهملت الأراضي الزراعية بشكل كبير، وقد وصفت المصادر المعاصرة وعاينت الوضعية بوصف دقيق حيث تجد في ذلك الزمن «... من لا يهتم بأمر الزرع ابداً »[4]، وضعية

---

[1] العنتري، المصدر السابق، ص97.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية**، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 2003، ص60 وما بعدها .

[3] تتضارب الدراسات حول عدد سكان الجزائر نهاية العهد العثماني بالجزائر فبلغ تعدادهم عند شالر ب 1 مليون نسمة،وعند Hulin 1.5 مليون مليون ، perro2.5 مليون،Boutn 2.8 مليون ،سعيدوني و Andre j 3مليون، La commission Affriquineما بين 2 إلى 4 مليون، سعد الله والجيلالي صاري استقرا عند 5 مليون، حمدان خوجة أكد على 10 مليون ساكن .

[4] العنتري، المصدر السابق، ص 35.

كارثية بالنسبة للأرض الزراعية زاد من وطأتها الظروف المحلية والإقليمية التي ألمت بالجزائر في تلك المرحلة. امور ساهمت في تعفن القطاع وفقدان الفلاح روح العمل مما عجل باعداد كبيرة من الفلاحيين إلى التنازل عن نصف إنتاجهم لمن يقوم بالحصاد.

4-7/ سياسة الاحتكار

إن السياسة التي اعتمدها دايات الجزائر، وحكام المقاطعات والتي تقوم على احتكار السلع والبضائع والمنتوجات الزراعية،اثرت سلبا على تطور القطاع وساهمت في القضاء على الزراعة بشكل كبير وتعدى ذلك إلى منح رخص للاحتكار إلى الوكلاء والشركات الأجنبية كالوكالة الإفريقية الفرنسية، شركة بكري وبجناح اليهودية التي باتت تتحكم في مفاصل الاقتصاد المحلي نهاية العهد العثماني[1]، واستطاعت أن تكبل صناع القرار وتوجه سياسة البلاد الداخلية والخارجية لصالحهم [2]وشركات Garrigo، Campana Sagarra الإسبانية بوهران، واستحوذوا على تصدير الحبوب، والأصواف والمواشي من موانئ الغرب الجزائري إلى أوربا، في ظل غياب الرقابة على أنشطتهم من الطبيعي أن تكون هناك تجاوزات خطيرة تهدد الأمن الزراعي بالجزائر، كما تعمل سياسة الاحتكار على التحكم في السوق المحلية وخفض قيمة سعر المنتوج المحلي، وبذلك تستطيع هذه الشركات عبر وسائطها المتمثلة في الدايات بوجه الخصوص شراء أكبر كمية من المنتجات من الفلاح الجزائري بأقل التكاليف، لتستطيع بيعها بأثمان مرتفعة جدا في السوق الأوربية.

كما احتكر البايات تجارة الحبوب والصوف والجلود لجني أموال طائلة فقد احتكر بايات الغرب التجارة مع الأسبان، وبايات الشرق التجارة مع تونس لقربها الجغرافي وقيمة فوائدها المرتفعة كالباي أحمد المملوك، الذي نشط التجارة المواشي مع تونس سنة 1822، كما احتكر وكيل الحراج بباياك الشرق تجارة الجلد فيشتري القطعة الواحدة بـ6 إلى9مازونة، تبعا لحجمها وكمية البضاعة ويبيعه للشركة الفرنسية بمبلغ 30 مازونة للجلد الواحد مهما كان حجمه، وكان مربوا الماشية ملزمون بتقديم الجلد إلى خوجة الجلد، دون أن يكون لهم القدرة على التعامل مباشرة مع الشركة الفرنسية[3]، إلا أن بعضهم يلجأ للتحايل بتهريب منتجاته من حبوب، جلود، صوف وبيعها مباشرة لتجار الوكالات طمعاً في أسعار أفضل

[1] بن صحراوي كمال، **الدور الدبلوماسي لىهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبول معسكر، قسم التاريخ، 2008، ص44.

[2] E. Fagnan, **Alger au XVIIIe siècle**, Typographie Adolphe Jourdan, Alger,1989 , P.29.

[3] جميلة معاشي، المرجع السابق، ص280-281.

وتجنباً لفرض الضرائب عليها[1].

4-8/ ضعف التقنيات الزراعية المستخدمة

اعتمد الفلاح الجزائري على مجموعة طرائق وتقنيات بدائية بسيطة في مختلف العمليات الزراعية، من حراثة الأرض واستزراعها وجني المحصول وتخزينه، فشاع استخدام المحراث الخشبي محدود العمق الذي تجره الحيوانات[2]، مما يحول دون قلب الطبقات التحتية للتربة والاستفادة من مخزونها العضوي والمعدني والاكتفاء بسطحها الخارجي فقط، بالإضافة إلى استخدام حيوان واحد لجره مما يقلص القدرة على حراثة مساحات كبيرة وبفعالية عالية.

واستخدم المنجل اليدوي البسيط، في جنى محاصيل الحبوب، مما يسبب في تلف السنابل ووفقدانها لمدخراتها، تستخدم بعده فرشاة لجمع بقايا الحبوب[3]، كما استخدمت فضلات الحيوانات، ورماد بقايا النباتات لتخصيب الأراضي الزراعية في كل نقاط البابليك، ورغم أهمية هذه العملية إلا أنها لا تمس إلا مساحة قليلة جدا من الأراضي الزراعية وخاصة تلك التي تستغل في إنتاج الخضروات والفواكه، وكثيراً ما تترك الأراضي دون فلاحة لمدة سنة إلى سنين لتستعيد جزء من خصوبتها[4]، ولجأت بعض القبائل إلى حرق الغابات للاستفادة من رمادها في تحسن الدورة الزراعية[5].

وإلى جانب ذلك استخدمت الحيوانات كالخيول والبغال والثيران والحمير في عمليات درس محاصيل الحبوب بأنواعها، كما كان تخزين الحبوب بعد استخلاصها يتم في مطامر فردية وجماعية حسب طبيعة الأرض المنتجة والجدير بالذكر أن المطامير انتشرت بكثرة لتتمكن من تخزين كميات الحبوب المنتجة يمكن إن تصل إلى عدة سنوات[6]، لتحفظه المخزن من التلف وليستعمل وقت الحاجة، إلا أننا نرجح أن مدخراتها في نهاية العهد كانت قليلة جدا بالنظر لزيادة الطلب في ظل الأوبئة والمجاعات التي عرفتها الجزائر في الفترة الزمنية موضوع البحث.

---

[1] Cour (A.), **Constantine en 1802 d'aprés une chanson populaire du cheik Belkacem-Erahmouni**" in R.A N° .59, 1919, P.229

[2] ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 172.

[3] سعد الله (محاضرات) المرجع السابق ، ص 150.

[4] سعيدوني(تاريخ الجزائر)،المرجع السابق، ص 173.

[5] Férand, L ,op.cit , P.201.

[6] سعيدوني(الحياة الريفية) المرجع السابق، ص266.

وجل الأراضي الزراعية كانت تعتمد على مياه الأمطار، لأن عمليات الري والانتفاع بالمياه الجوفية كان محدود جداً، ولا يتعدى إقامة الحواجز المائية البسيطة المقامة على ضفاف الأودية والتي يستخدم فيها الطين وأغصان الأشجار، ولا تحجز إلا كميات محدودة ولمدة قصيرة[1] .

4-9 عبء الضرائب على القطاع الفلاحي

إن تقلص موارد البلاد من عائدات البحر، من قرصنة ورسوم المفروضة على الدول ومختلف السفن العابرة للمتوسط، و التي شكلت نصف مداخيل الخزينة[2] طوال الفترات السابقة من التواجد العثماني بالجزائر، وأمام تقزم هذه الموارد عمدت الحكومة المركزية التي تسد العجز بفرض ضرائب زاد وقعها مع الزمن، مست كل الجوانب تقريباً، إلا أن وقعها على الفلاح كان أكبر من غيره، حيث فرضت عليه ضرائب مختلفة تبعاً لتعدد المحاصيل ورؤوس الماشية، وتشير المصادر إجحاف الضرائب بتأكيدها على أنه قد«... وضع الأوائل الجباية على المنهج الشرعي والأواخر صاروا يخرجون المحلات لإستخلاص المغارم و الظلمات ونهب أموال المسلمين و ما وقع هذا حتى صار الناس فجاراً و الأمراء ظالمين»[3].وهجاهم الشعر الشعبي في قصائده هذا السلوك فقالوا:

عبثوا و إستفزوا المسلمين من القرى و قد عبدوا حمر الدنانير أوثانا[4]

فأثرت هذه السياسات على ذوبان الطبقة الوسطى، ركيزة الحياة الاقتصادية بالجزائر أواخر العهد العثماني، فارتفع عدد سكان الأرياف إلى نسبة مربكة وصلت 95%، جلهم من الفقراء والمعوزين الذين تركوا أراضيهم الزراعية التي تحولت إلى بؤر مهجورة غير منتجة وربما بالغ Feraud في قوله بإن هذه السياسة الضريبية التي جعلت الفلاح يهجر أرضه فتترك الأراضي الزراعية بؤر لمائة سنة[5]، ونزحوا إلى إلى المناطق الجبلية والبعيدة عن أهم الحواضر فارين من ثقل الضرائب.

كما أنه وفي كثيراً من الحالات تلجا الحكومة إلى سياسية المباغتة و مصادرة الأملاك المنقولة والمتحركة للقبائل الممتنعة بواسطة قبائل المخزن أداتهم في البطش والتأديب ، كرد فعل على تقاعسها مما زاد في معاناة الأهالي وتفقريهم.

[1] سعيدوني(تاريخ الجزائر) المرجع السابق، ص 173.

[2] De Grammont ,Op.cit, P.186

[3] الزهار، المصدر السابق، ص35.

[4] إبن سحنون، المصدر السابق ،ص56 .الزياني، المصدر السابق ، ص4

[5] Feraud, **Le Sahara de constantine**, A.Jourdan , Alger, 1887, P.80.

غير أن لغطاس طرح مغاير حيث تذهب إلى أن هذه الوضعية الاقتصادية اشتداد وطأها على النزوح الريفي نحو أهم المدن[1].ووصل الأمر إلى عزوف الفلاحين على حصاد المحصول نكاية في عمال البايليك الذين يستحوذون على أربعة أخماس المحصول دون جهود[2]، مما عجل بتقلص المساحة المنتجة في الجزائر إلى ما دون 360,000 هكتار وتراجعت الثروة الحيوانية إلى حدود 7مليون رأس[3].

عامل سيهمل الأراضي الزراعية بالأرياف وفي ذات الوقت يساهم في تقليص عدد سكانها بشكل كبير وبذلك تنفي ضمنياً النسبة المتعارف عليها والقائلة بان 95% كتركيبة سكانية للريف الجزائري التي تقلصت بشكل كبير لصالح المدن، التي أصبحت تشهد ازدحام كبير بحثا عن ظروف حياة أفضل، وضعية اجتماعية واقتصادية كارثية أقرتها قرائح الشعراء، أمثال الشاعر بلقاسم الرحموني الحداد بقصيدة من 69 بيتاً[4] واصفا الحالة الاقتصادية والاجتماعية المزيرة .

هذا في ظل ارتفاع حدة الضرائب في عموم المقاطعات لسد العجز في ميزانية الدولة، وتقدر قيمة الضرائب[5] التي يحصلها كل البايليك ويدفع بها كل 3 سنوات لخزينة دار السلطان او ما يعرف بعملية الدانوش الكبرى باكثر من 300 ألف دولار[6].

علما أن عملية الدانوش الأصغر تتم مرتين كل سنة، وكلاهما تحصيل لضرائب مختلفة النسبة الغالبة منها تكون على عاتق الفلاح والقبائل الزراعية. وكان لسياسة الضرائب المرتفعة تداعيات خطيرة سياسياَ، وزادت من التململ والاحتقان بين عموم الرعية، وأدت إلى نتائج وخيمة على التواجد العثماني.

4-10/الاضطرابات السياسية أواخر العهد العثماني

شهدت الجزائر في أواخر العهد العثماني فتن وقلاقل سياسية متمثلة في سياسية إمتدات في الزمان والمكان وكان لها أبعاد خطيرة على الحياة الإقتصادية والاجتماعية، هبت في مناطق واسعة في الشرق والغرب ووسطه مستغلة حالة الضعف والانحطاط التي تعرفها منظومة الحكم أواخر العهد، ومستغلة تذمر الرعية من جراء الممارسات القمعية، كادت هذه الثورات التي اختلفت في طرقها ووسائلها ومناطقها، أن

[1] غطاس(الحرف) المرجع السابق، ص ص 27-28.

[2] سعيدوني(الجزائر في التاريخ) المرجع السابق، ص 55

[3] نفسه ، ص55.

[4] للمزيد ينظر

A. Cour , **Constantine en 1802 d'après une chanson populaire du cheikh Belqâsem Er-Rahmouni El-Haddad** , in R.A .n°60 ,1919, PP. 227-232.

[5] عن قيمة الضرائب المحصلة ينظر المدني :المرجع السابق، ص 167-169.

[6] شالر، المصدر السابق، ص46.

تعصف بالحكومة المركزية وعُمالها نظرا لحساسية المرحلة التاريخية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ومن بين أهم الثورات نذكر:

ثورة ابن الأحرش بالشرق الجزائري في الفترة مابين 1830 –1804[1]، وثورة الشريف الدرقاوي ببايلك الغرب الجزائري سنة 1805[2].

ومن جهتها مثلت ثورة محمد الكبير التجاني سنة 1826 بالغرب الجزائري[3]، هزة عنيفة للحكم العثماني بالجزائر، نجم عن هذه الثورات والإضطربات في مناطق مختلفة من الايالة في انعكاسات خطيرة على الواقع الزراعي خاصة في الإقليم الشرقي المعروفة بإنتاج الحبوب حيث تدهورت وضعيتها بسبب الاضطرابات السياسية[4]، وكان من الطبيعي أن تهجر الأراضي وتتلف المحاصيل، وتتفشى المجاعات في في المناطق التي امتدت فيها الثورة، فثورة ابن الأحراش كانت « أحد الأسباب التي نشأت عنها المجاعة وقلة الحبوب....وانعدمت الحراثة في تلك السنة... وفي جهات كثيرة وانفقدت حبوب الزرع »[5]هذا النقض الفادح في المحصول سيكون له تأثير كبير على الأسعار التي عرفت مستويات قياسية فبلغ صاع القمح

[1] عن هذه الثورة وانعكاساتها ينظر العنتري: المصدر السابق، 29 وما بعدها .محمد بن الامير،**تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر**، دون تحقيق، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903، ص 77

- de Grammont,op.cit,P.363. -Deneveu e, **les khouane oudre religieux**, jourdan, Alger,1913, PP. 124-126. Férand L ,op. cit , PP202-203. Feraud , **Les cherifs kabyles de 1804 -1809 dans la province de Constantine**, RA .n°13 1869, P.217. Berbrugger ," Un cherif kabyle" in R.A N°3, 1858 ,P.210.Vayssette ,Histoire des derniers beys, op.cit,P. 265. Vayssette, **Histoire de Constantine sous la domination Turque**" in R.N.M.S.A.C, 2éme série, vol 2, 1862. PP.479,480.

[2] عن ثورة الشريف الدرقاوي ينظر

- الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تحقيق و تقديم المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 197، ص 208. طلوع سعد السعود، ص 302 . مسلم بن عبد القادر، **أنيس الغريب و المسافر، تحقيق رابح بونار**، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974، ص 72 وما بعدها .
- الغالي غربي، **ثورة بن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر(1417ه/1997)، العدد 10، ص 58 زما بعدها

DELPECHE A," **Le soulèvement Derkaoua de la province d'Oran de 1800-1813**" in **R.A**, N°18,1874, PP.41-43.

[3] عن هذه الثورة ينظر

- Arnaud L,"**Histoire de l'ouali sidi Ahmed El-Tedjani, extrait du Kounache**", in R.A, N°5, 1851, p p 468-461
-LIMAM H.M ,"**Tidjniya, Sanusiya and Mahdiya as studied in english Works**" in R.H.M, N°4, 1975, P.163.
- Rinn, Louis, **Marabouts et Khouans étude sur l'Islam en Algérie, A.Jourdan**, Alger, 1884.PP.420-423.
- Boyer. Pierre, **Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger 16éme-19éme siècle,** in R.O.M.M, N°1, 1966.PP. 41-71.
-Emerit M, **Mémoires d'Ahmed Bey**, **R.A**, n° 93, 1949, P. 85.

[4] مجهول، **أخبار بلد قسنطينة وحكامها**، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت قيد 2717، ص 15,

[5] العنتري، المصدر السابق، ص 31.

15 ريال، و8 ريالات لصاع الشعير[1]، بالإضافة إلى أن تأثيره يمتد إلي الموسم الفلاحي القادم في ظل تناقص مخزون البذور، ومما عمق المأساة للقطاع في الفترة الأخيرة من التواجد العثماني .

والمتتبع في عمق الأسباب الحقيقة لتلك الثورات التي هبت معها جموع غفيرة من أطياف القبائل الجزائرية ناقمة عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي المتردي، يدرك أنها بفعل عبء الضرائب المرتفعة التي ارهقت الأهالي، الى جانب سيطرت البايات وعمالهم وكذا الوكلاء الأجانب واليهود على مختلف المحاصيل الزراعية بأسعار زهيدة بعيدة عن تطلعات الفلاحين في الأرياف والقرى في الجزائري إحتكاراً وتصديراً.

أرخت الاضطرابات السياسية المتدهورة بسدولها على المشهد الاقتصادي بأضرار وخيمة وزادت من متاعبه حد الانهيار، أشارت إليها جل المصادر المعاصرة الواردة سالفاً، وزاد من حدتها حدوث الكوارث الطبيعية سنوات عدة، كان لها وقعها على المجتمع فشحت الغلال وارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية حتى صارت ضمن يوميات عموم الطبقة الكادحة باشعار شعبية[2] تهجي الواقع المعاش وتتهجم على سوء الأحوال المعيشية، وتؤكد الوضعية الكارثية للوضع الاقتصادي نهاية العهد العثماني، وضعية غدت تحرك تجاذبات الأوضاع السياسية، والمتغيرات الطبيعية، والرهانات الاقتصادية والاجتماعية.

إن الملكية الزراعية المتناقضة في مرجعيتها والمتباينة في وحدتها والمتضاربة في مساحتها، وما ارتبط بها من طبيعة الاستغلال المعتمد على الطرائق والأساليب البدائية شكلاً ومضموناً، في ظل عدم وجود وجود مشروع سياسي واضح المعالم للنهوض بالقطاع الزراعي عمل على تدهور القطاع بشكل متواصل، وقد زاد من وقعها تباعد الهوة بين ضفة شمالية غربية رأسمالية خطت خطوات عملاقة في المجال الزارعي وتقنياته وطرق الانتاج وكمياته وأساليب خدمة الارض الزراعية والوسائل المعتمدة فيها على مسار العملية الزراعية، وضفة جنوبية بقيت تراوح مكانها وعرفت شلل وجمود في التنظير لمستقلها الزراعي.

هذه العوامل وغيرها ما كانت لترتقي وتخلق سياسة زراعية في نهاية الحكم العثماني بالجزائر رغم الإمكانيات الطبيعية المتاحة، والمساحات الزراعية الواسعة، كما أن قسماً كبيرا من الأراضي الزراعية في عموم البلاد بقي على هامش الدورة الزراعية النشطة، ولم يساهم في دوره المنوط به، بل تحولت الأرض

[1] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000،ص 335.

[2] التل يخلى و تزول منه الذخائـــــر
وتصير النخلة برخلة ولاشك تخلى الجزائر

Feraud , **Zebouchi et Osman bey**, in R.A, N°6, 1862.P.125.

الزراعية إلى مصدر للمشاكل الصحية جراء تفشي بؤر الحمى والحشرات المختلفة، وانتشار للطرق البدائية التقليدية التي ساهمت هي الأخرى في ركود تام للقطاع الزراعي هذه الوضعية خيمت على المشهد الاقتصادي نهاية العهد العثماني بالجزائر .

الفصل الأول:
الانسياب الأوربي السوسيو اقتصادي في الريف الجزائري

مراسيم تفكيك ونقل الملكية العقارية

الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري

إن الوصول إلى تشكيل صورة شبه كاملة عن خطوات التغلغل الأوروبي في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري بصورة عامة والفضاء الريفي منه بصورة خاصة، كونه المستهدف من سياسية التفكيك بغية تحقيق الأهداف الكبرى لسياسة الزراعية، يحتم علينا البحث بنوع من التفصيل في خلفيات السياسة العقارية، الارضية التي كرست للمشروع الاستيطاني بالجزائر، ذلك أن الأرض الزراعية في المفهوم الاستعماري الفرنسي بالجزائر، ركيزة جوهرية والقاعدة التي بنيت عليها كل مخططات الاستيطان، لذا عمدت الحكومات المتعاقبة على تكريس التواجد الفرنسي وفرض الأمر الواقع بواسطة خطط ممنهجة، وادوات محكمة عمادها إحكام السيطرة على العقار الزراعي بطرق وآليات مختلفة، مع تفعيل سياسية الاستيطان ومد نفوذه قصد تقويض البناء الاجتماعي والاقتصادي للأهالي.

وبهذا عد الاستيطان الزراعي وفق منظري المرحلة الاقتصادية، حتمية تاريخية فرصتها المعطيات الاقتصادية والاجتماعية، ولذا باشرت السلطات الفرنسية أجراءتها بترسانة من القوانين، مهدت لبعضها البعض سلخ الأراضي الزراعية من أصحابها ومنحها للمعمرين الجدد بتغطية قانونية وعسكرية، هدفها تغير النمط السوسيو اقتصادي مع تفكيك الأنماط القائمة وإحلال أنماط جديدة وفق مقتضيات المرحلة التاريخية وملابساتها، ووفق البرامج وأفاق للحكومات المتعاقبة.

1. مراسيم تفكيك ونقل الملكية العقارية

ساهمت المنظومة الاستعمارية القائمة منذ 1830 في رسم معالم المراحل الاقتصادية القادمة، ولذا كانت الاوليات تقتضي مصادرة مساحات زراعية واسعة في عموم البلاد، بمسميات مختلفة ومنحها للمعمرين الجدد، واقطاب البرجوازية الجديدة، على ان تفكيك هذا المعقد من الملكيات استوجب قواعد قانونية واطروحة اقتصادية وارداه سياسية توافق المشروع الاستبطاني واذرعه المالية.

إن البحث في السياسية الزراعية للحكومات الفرنسية المتعاقبة وممثليها في الجزائر، من شانه أن يعطينا تصور لمدى أهمية الأرض الزراعية في حسابات النخب السياسية والطبقات الرأسمالية، كما من شانه تسلط الضوء على الدرر المتنامي للكولون في توجيه السياسية الزراعية بالجزائر، توجيها لا يساير رغبة سلطة باريس في كل الحالات، وإنما تمليه رغبة رأسمالية تحكمت في دواليب الحياة

بالجزائر مع الزمن، ووجدت لها نواة اتسع مداها مع مد النفوذ العسكري والاقتصادي، مما ينم على توافق الخطاب الرأسمالي مع المنظور السياسي.

- **مراسيم العقار الزراعي خلال الحكم الملكي 1830-1848**

عملت السياسة الفرنسية في مرحلة الحكم العسكري على وضع الأساس القانونية لسيطرة على العقار الزراعي، مستغلة طبيعة الظرف التاريخي إلى أبعد حدود في تفعيل سيطرتها، ولهذا عمدت إلى إقرار مجموعة من قوانين يكمل تكمل بعضها ومن بين أهم القوانين نذكر.

قرار 08 سبتمبر 1830

أقره الحاكم العام الكونت كلوزيل –Comte Clausel – في أعقاب سيطرة القوات الفرنسية على مدينة الجزائر وأحوازها، وباشر بانتزاع أملاك البايليك، وممتلكات الأوقاف، والسيطرة على ممتلكات الأتراك ممن غادر البلاد وضمها للممتلكات الدولة الفرنسية[1]، وأقر سيطرة السلطات الفرنسية على الممتلكات الدينية التابعة للأوقاف[2] وقدم السياسي المحنك -Genty de bussy- حجج حكومته التي تصب في أن آليات المصادرة جاءت كخيار إستراتيجي لقطع الطريق أمام دسائس ومؤامرات النظام المنهار[3] .

غير أن سرعت هذا القرار أماطت اللثام مبكراً على النوايا الفرنسية تجاه مشروعها بالجزائر، ضاربة عرض الحائط ببنود اتفاقية السلام المبرومة في 5جويلية 1830، كما عززت السلطات الاستعمارية تدابير قبضته على ممتلكات المؤسسات الوقفية، بإرغام أصحابها تقديم الوثائق الثبوتية، وفي حال عدم تمكن المالكين من إثبات ملكياتهم تؤول مباشرة للدولة، علما أن جزء كبير جداً من الممتلكات الفردية وممتلكات الأوقاف في نهاية العهد العثماني لم تكن موثقة بعقود الملكية، كما أن عدد كبير من الملكيات الموثقة للأتراك قد ضاعت بسبب ظروف الغزو، ومغادرة أصاحبها للبلاد، مما سهل مصادرتها من طرف السلطات الفرنسية.

[1] dareste Rodolphe, **de la Propriété en Algérie**, challamel ainé Libraire éditeur ,Paris,1864,PP.40-41.
[2] M. Paul Lacoste, **Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897**, R.A.T , Tome xiv, **année 1898, IM , libraire de l'Académie**, Alger, 1898,P.75.
[3] Genty de Bussy, **De l'établissement des Français dans la régence d'Alger**, et des moyens d'en assurer la prospérité, 2eme ed, T 02,im Firmin Didot, Paris,1835,PP. 358-359.

يتضح من خلال هذا الإجراء السريعة، أن السلطات الفرنسية كانت تدرك أن نجاح مشروعها بالجزائر مرهون بمدى قدرتها على بسط نفوذها على العقار الزراعي، ومدى قدرتها على الهيمنة والتموقع.

كما ينم أيضا على مدى معرفة السلطات الفرنسية على مرتكزات الملكية الزراعية بالجزائر من خلال التقارير الرسمية التي سبقت الاحتلال، ومن جهة أخرى فتح هذه التدابير الباب أمام تدفق الرأسمال الأوربي والفرنسي بوجه الخصوص ، مما يزيد الضغط على ساسة باريس لحسم مواقفها من قضية الاحتلال الفرنسي للجزائر.

نستدل بذلك من خلال أهدف كلوزيل جراء سياسيته في توجيه الرأسمال الأوربي نحو الجزائر بدل المستعمرات الفرنسية بأمريكا، مع اصراره على أن مغانم فرنسا بالجزائر كفيلة بتعويض خسائر فرنسا في مستعمراتها، كما طالب من وزراه الحربية بفتح المجال أمام المؤسسات الزراعية بالاستثمار في الجزائر مع تقديم كل الدعم والحماية[1] وإعطاء الأولية للجنود وتمليكهم أجود الأراضي الزراعية، ولعل من أهمها 1000هـ بنواحي الحراش أطلق عليها اسم المزرعة النموذجية الإفريقية[2].

- قرار 10 جوان 1831

أخضع هذا القرار العقارات والأملاك الزراعية الخاصة بالأتراك والكراغلة وكبار رجال الدولة ممن غادروا البلاد تحت ظروف الاحتلال للسلطة الفرنسية[3]، لتوسع هيمنتها على مساحات زراعية شاسعة تفوق 1.5 مليون هـ، باعتبار أن جل الممتلكات التي آلت ملكيتها للحكومة هي ملكيات البايليك، وجزء هام من الملكيات الخاصة.

- **قرار 28 ماي 1832**

يرمى هذا القرار إلى مسك سجلات الرهن وعقود البيع والكراء، وما ارتبط بالملكية وانتقالها وكل ما تعلق بآليات استغلال الأراضي الزراعية، لدي مكاتب خاصة بهذا العرض في كل من العاصمة،

[1] Bertrand Clauzel, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger** .A-j.denain ,Paris, 1831, PP.08-32.
[2] Franc Julien, **la colonisation de la Mitidja**, édit champion, CCA, Paris 1929, P.82.
[3] Rinn.Louis**, Le Séquestre et le Résponsableité Collective** ,A,-jourdan,Alger,1890, P.21.

وعنابة وقسنطينة ووهران[1]، ويبدوا أن السلطات الفرنسية تعمل على إحصاء الإمكانيات الزراعية، العمود الفقري لسياسة الاستيطان، ووضع المعالم الكبرى للمرحلة القادمة، خاصة وأن عمليات الإشهار والبيوع وما تعلق بها لم تظهر بفرنسا إلا في 03 مارس 1855[2].

مما يدل على تشكل نواة من المعمرين يحاولون الانسلاخ عن قرارات باريس، وقامت سياستهم على بعث الاستعمار المدني في القرى والأرياف وتدعيم هياكله بمؤسسات مالية وشركات برجوازية ، مع السيطرة على إمكانيات الزراعية بغية التأسيس لطبقة كولونيالية نافذة في الجزائر، تدير دواليب القرار السياسي فيها.

- قرار 17 أكتوبر 1833

يتعلق هذا القرار بنزع ملكيات الجزائريين خدمة لمشاريع الصالح العام وفق المنظور الفرنسي ، وخاصة ما تعلق بشق الطرق أو تعمير المناطق وتشيد المرافق وبناء المستوطنات للمعمرين الجدد، دون تقديم تعويضات لأصاحبها[3]، وتزامن هذا القرار مع تأسيس لجنة الاستكشاف العلمية للجزائر بإشراف وزارة الحرب الفرنسية، التي وضُعت كهيئة استشراف علمي وسياسي لمستقبل فرنسا بالجزائر، وقامت بوضع دليل إحصائي عن الجزائر في 17 مجلداً، واقترحت تقسيم البلاد إلى ثلاث مقاطعات وهي: الجزائر، قسنطينة، وهران، لترفع حجم دراستها عن الجزائر إلى نحو 40 مجلد ما بين 1844 و 1867، مستخدمة ما توفر لها من علوم ودراسات في كل التخصصات لفهم العلاقات الاجتماعية وما ارتبط بها من نشاط اقتصادي بدعم من كبار المنظرين للسياسة الاستعمارية بالجزائر أمثال كاريس وبوليسيي[4]

---

[1] M. Paul Lacoste, op.cit ,P.76.

[2] رشيد فارح، **المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الاجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري**، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص96.

[3] الكسي دو طوكفيل، **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان**، تر إبراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر، 2008، ص89.

[4] فيليب لوكا جون كلود فاتان، **جزائر الانتروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية**، ترجمة ،محمد يحياتين وبشير بولفراق ووردة لبنان، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، الجزائر، ص9.

- قرار 22جويلية 1834

جاء قرار جويلية نتيجة توصيات اللجنة الإفريقية[1]–Commission Africaine – ومحدداً للوضعية القانونية الجزائر تجاه فرنسا، وتكمن خطورة هذا القرار بأنه قنن للاستيطان الفرنسي بالجزائر وفق ما هو معمول به في فرنسا، ونظمها العقارية ومنظومتها الاقتصادية[2]، كما أنه فتح المجال أمام إمكانية انتزاع الأملاك الخاصة، وأملاك القبائل لفائدة المصلحة العامة، وقدم الخطوط العريضة لامتلاك المجال الحيوي للريف القوة الكامنة للزراعة الجزائرية.

كما فتح باب الهجرة الأوربية نحو الجزائر على مصراعيه أمام الراغبين في تعمير والاستثمار في المجال الزراعي، وسهل لهم اقتناء الأراضي الزراعية مقابل مبالغ مالية محدودة تقارب 47 ف للهكتار في المناطق الساحلية، وتنخفض إلى 38 ف للهكتار في المناطق الداخلية[3].

- قرار 27 جانفي 1841

منح قرار 27 جانفي 1841 الحرية للسلطات الإدارية والعسكرية في مصادرة أملاك الأهالي أفراداً كانوا او جماعات، وبذلك عد هذا القرار أرضية لسياسة الجنرال بيجو–Bugeaud – (22–02–1841– 08–06–1847) الذي أولى أهمية كبيرة للأرض دون تميز بين الملكيات الفردية والخاصة، وملكيات الوقف وأكد على مصادرتها لصالح المنفعة العامة[4]، دون تحديد طبيعة هذه المنفعة ومعاييرها وآليات التعويض لأصحابها. كما تأكدت توجهاته الأكثر حزما تجاه السيطرة على الأراضي الزراعية من خلال سياسية السيف والمحراث بأبعادها وتداعياتها على الأرض والإنسان معاً، حيث أكد أنه لا يجد وسيلة أكثر فعالية لإخضاع الجزائر إلا بمصادرة الأملاك الزراعية للقبائل الجزائرية[5].

---

[1] عن أعماليها وتوصياتها ينظر.
Yacono Xavier, **La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834**, R.O.M.M, N°1, 1966. PP. 229-244.

[2] صلاح العقاد، **المغرب العربي الجزائر تونس المغرب**، المطبعة أنجلو مصرية، 1969، ص 101.

[3] نفسه، ص80.

[4] Saurin Jules**, Le Peuplement Française de L'Algérie par Bugeaud**, comité Bugeaud, S.E. Géographique , Paris,2009 .P.113.

[5] Bugeaud, **Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa**, Paris 1946, P.208.

رافقت سياسته هذه عملية استيطان مكثف، حيث انتقل عدد المعمرين من 28.000 ألف مطلع 1841 إلى 110.000 نهاية حكم بيجو[1]، نظيرا الامتيازات الكبيرة الممنوحة لهم خاصة في مجال الاستفادة من العقار الزراعي، والتسهيلات المقدمة بإنشاء 35 مستوطنة ومساحات زراعية مجانية بلغت 105.000 هـ[2] ، كما استغل الوحدات العسكرية المختلفة في إنشاء المستوطنات وتدعميها بالحاميات وألزم الجنود على خدمة الأرض وفلاحتها تمهيداً لمنحها للوافدين الجدد، وكل ذلك يدخل في الامتيازات المقدمة من حكومته لدعم الاستيطان، ويبدوا أن بيجو أردك أن نجاح الاستعمار لا يتم الا بالاستيطان والسيطرة على الأرض الزراعية الخصبة ولذلك عمد إلى انتقاء المستوطنين من المزارعين بالخصوص قصد للاستثمار في الأراضي الزراعية الممنوحة[3] .

كان بيجو يأمل في استقطاب امواج كبيرة من المهاجرين من جراء هذه السياسة، وعمل جاهدا على تكريس أسس الاستيطان الديمغرافي وإرساء قواعده، وتكللت جهوده بقدوم الآلاف من الأوربيين نحو الجزائر، غير أن الظروف الطبيعية والعوامل الاقتصادية عجلت برحيلهم؛ بسبب عدم تمكن نحو 7000 شخص من التأقلم ، وموت 3.000 شخص جراء إصابتهم بأمراض مختلفة[4]، هذه الظاهرة الخطيرة سوف تؤدي بالحكومة على إعادة النظر في صياغها وخططها المستقبلة بشكل يضمن نجاعتها ويعمل على تمكين المهاجرين من الاستقرار .

- قرار 1841/03/30

قرار خاص بحجز الممتلكات الزراعية للقبائل الموجودة على مجال 24 كلم حول مدينة معسكر[5]، وهنا يتضح لنا أن السلطات الفرنسية قد فتحت الباب أمام الاجتهاد القانوني بوضع قوانين خاصة في مناطق بعينها، مما يتلاءم وحركة الاستيطان، وخطورة هذا الوضع الجديد تكمن في انه يطلق يد الكولون في السيطرة على الارض الزراعية، مما يجعلهم أداة من أدوات الردع ضد القبائل المشاركة في المقاومة الشعبية.

---

1 Marcel Egrétaud, **Réalité de la nation algérienne** , edi .social. Paris,1961, P.76.

[2] احمد مهساس، **الحقائق الاستعمارية والمقاومة**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص106.

[3] BRIEL, Jacques, **Etude de demographie Quautitative**, RaPP.ort du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, **Document Française,1ere edition, imp.**.Nationale, Paris, France, 1957, PP. 24-25.

[4] مهساس، المصدر السابق، ص 105.

[5] Boudicour de louis.op.cit, P.426.

مرسوم 01 أكتوبر 1844

يحتوى هذا المرسوم على 115 مادة في خمسة فصول تتعلق بآليات مصادرة العقار وبيعه وتسوية صيغ البيوع السابقة[1]، كما أقرت بنوده ببطلان صيغ عقود الأراضي الزراعية من بيع وشراء، وحدد علاقات وطرق انتقال الملكيات العقارية بين الجزائريين والمعمرين[2]، مخصصاً جانب هام لطرق انتقال ملكيات الأوقاف للمعمرين، ومنع أصحابها من الاستفادة منها. ومن جهته فتح المجال أمام السلطات للسيطرة على العقار لأجل المنفعة العامة[3] ، كما أكد على أن العقار الزراعي التابع للقبائل بلا عقود ملكيات غير معترف بها، ويحق للحكومة مصادرته وضمه لملكية الدولة[4]، ما لم يستدرك أصاحبه وضعيته أراضيهم القانونية في أجل أقصاه 03 أشهر، على أن تكوين الوثائق المقدمة بهذا الشأن تعود إلى ما قبل الاحتلال، وان تحتوي وبدقة على أهم تفاصيل العقار الزراعي من حيث المساحة والحدود، قرار تعجيزي عجل بفقدان الأهالي ل 200.000 هـ دفعة واحدة، كما سهلت بنود هذا القانون في سلخ الأراضي المهجورة بحجة عدم استغلالها[5] .

ان المتتبع لبنود هذا المرسوم يتبين أنه جاء في ظرف خاص عرفت فيه وتيرة الهجرة منحي تصاعدي في ظل ضمور المقاومة الشعبية، كما هدف هذا القانون إحصاء الأراضي الزراعية وتصنيفها و تتبع مرجعيتها تمهيداً لوضع قوانين أكثر حزما لسلبها من أصحابها ووضعها في تصرف الوافدين الجدد .

حملت بنود المرسوم إجراءات عقابية ضد ملاك الأراضي غير المستغلة، وفرضت عليهم ضريبة سنوية تقدر ب 5 فرنكات لكل هكتار، وفي حال تملص المالك من دفع الضريبة يعبر آليا متخلي عن الأرض الزراعية، وتحول ملكيتها مباشرة للدولة، وتدخل هذه الاساليب في خطط الحكومة الفرنسية للاستلاء على اكبر مساحة زراعية ممكنة لسد الطلب المتزايد للمشروع الاستطاني الزراعي

---

[1] صالح حيمر، **قراءة في امريتي 1844، 1846، حول الملكية العقارية في الجزائر المضامين والنتائج**، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 6، ربيع 1433هـ2012م. ص 70.

[2] M. Paul Lacoste, op.cit,p80.

[3] dareste Rodolphe ,op.cit, pp181-184.

[4] عدى الهواري، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960م**،تر. جوزيف عبد الله ،دار الحداثة بيروت 1983م، ط1، ص 61.

5 M. Paul Lacoste, op.cit,P.102.

- مرسوم 01 نوفمبر 1844

كرس هذا المرسوم سطوة الكولون على الأراضي الزراعية التي سيطروا عليها سواء بالمصادرة أو الشراء، وفتح المجال واسعا للسيطرة على الأملاك الوقفية، وحدد ضيع وآليات انتقالها في يد المعمرين، كما فرض إلزامية التعامل بالقوانين المعترف بها في فرنسا فيما يخص حراك الملكيات الزراعية، وساهم هذا المرسوم بتحويل 132 ألف هـ في متيجة والمناطق المجاورة لها ومنحها للمعمرين ، كما اقتطع مساحات شاسعة لتشيد قرى استيطانية[1].

- مرسوم 31 جويلية 1845.

أمام تراجع قوة المقاومة الشعبية وانحصار نفوذها، جاء مرسوم جويلية 1845 القاضي بمصادرة الأملاك الزراعية المنقولة والثابتة للقبائل الثائرة أو المتعاونة مع المقاومة، كما شمل هذا الإجراء الأراضي التي تركها صحابها لمدة تفوق 03 أشهر دون أخذ الإذن من السلطات الفرنسية[2]، وذهب طوكفيل إلى أبعد من ذلك وبضرورة بإحكام السيطرة على أراضي القبائل المسالمة والتي تتخذ موقف حياد تجاه المقاومة، مشيراً إلى أن هذه القبائل سوف تعرقل المخططات الفرنسية في سياسة الإدماج وصهر الأهالي في بوتقة الفكر الاستيطاني[3] .

أطلق هذا المرسوم يد الكولون على مساحات زراعية واسعة في السهول الشمالية والداخلية نتيجة ارتفاع وتيرة الهجرة نحو الجزائر، كما كان هذا القرار شكلا من أشكال الترويع للأهالي، ومحاولة من السلطات الفرنسية خلق فجوة بين الأهالي والمقاومة الشعبية؛ التي تقلص نفوذها بشكل كبير.

كما كان محاولة من السلطات الفرنسية الدفع بوجهاء القبائل ومشايخها إلى التحالف مع فرنسا في سبيل الحفاظ على ممتلكاتهم، من خلال بنود هذا القرار، وهو الأمر الذي أسس لبرجوازية محلية سيكون لها فعلها في المجال الاقتصادي والسياسي [4].

---

[1] بوعزيز(السياسة) المرجع السابق، ص11.

[2] بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-**1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ج1، ص 320.

[3] طوكفيل، المصدر السابق، ص 69.

[4] عبد اللطيف بن آشنهو، **تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962**، تر عبد السلام شحاذة، ش. و. ن. و، الجزائر، 1979، ص51.

هذه التسهيلات ساهمت في ارتفاع وتيرة الهجرة الأوربية إلى الجزائر بشكل كبير، ليصل للجزائر في سنة 1845 لوحدها نحو 46.000 مهاجر أوربي مما ساهم في الانسياب نحو المناطق الداخلية بشكل كبير[1]، عاملا أجبر السلطات الفرنسية تامين احتياجاتهم من الأراضي الزراعية، وأماكن الإقامة في الأرياف الساحلية والداخلية، فمنحتهم 105.000هـ من الأراضي الخصبة ما بين 1842-1845[2].

- قانون 14 فيفري/18افريل 1846

نصا على مصادرة أملاك القبائل المحاذية لسهول تلمسان وما جاورها، وتعلق الأمر بمن هاجرو للمغرب الأقصى، أو ممن نزح نحو المناطق الصحراوية[3] .

- مرسوم 21 جويلية 1846

يدخل هذا المرسوم ضمن إحصاء الأراضي الزراعية التي يتوفر أصحابها على وثائق ثبوتية لممتلكاتهم، تكمليه لنصوص قرارات أكتوبر 1844، كما جاء لضبط المعاملات العقارية بين الوافدين والسكان الاصليين[4]، وأكد على ضرورة أن تحمل وثيقة الإثبات معطيات دقيقة عن الأرض وأن يكون تاريخ صدورها قبل الاحتلال[5] على أن هذا الإجراء خص الأهالي دون الكولون وألزمهم بتقديم سندات الإثبات إلى إدارة الملكيات العقارية [6]، وأقر هذا المرسوم ضرائب سنوية على الأراضي البور قدرها 10 10 ف للهكتار، مع إمكانية مصادرتها وبيعها للمعمرين في حالة عدم دفع الضرائب، كما مكن السلطات الفرنسية من مصادرتها لإعراض المصلحة العامة[7] ، هذا القرار يكون قد عجل بمصادرة

1 Azan P Bugeaud, **par l'épée et par la charrue**, édit PUF, Paris, 1948, P.45 .

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1889**، دار المعرفة،الجزائر، 2006،ص155.

[3] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص137.

[4] Mercier Ernest (1840-1907), **La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1891, P.14.

[5] Saurin Jules, **Le Peuplement Française de L'Algérie par Bugeaud** ,comité Bugeaud, S.E. Géographique , Paris, P.68.

[6] الجيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954 الطريق الإصلاحي والثوري**، ترجمة عبد القادر القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص 125.

dareste Rodolphe. op.cit, P. 32.

[7] Louis de Baudicou, op.cit , P.418. Laynaud**, Notice sur la Propriété Foncière en Algérie**, Mustapha, Alger, 1900, P.30.

168000هـ في مقاطعة الجزائر فقط، اقتطعت منها الدولة 95.000هـ، بينما استأثر الكولون ب 37.000هـ[1] .

جاء هذا القرار في وقتا حساس مع زيادة نفوذ السلطة الفرنسية في الدواخل، وزيادة مطردة في نسبة الوافدين الجدد ، كما جاء هذا المرسوم ممهداً لتفكك أراضي القبائل الركيزة المحورية للحياة الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر، ومَثَل هذا القرار ضربة قوية لأراضي القبائل، حيث عُد مقدمة قانونية لمصادرة الأراضي الزراعية وتفكيك القبيلة ككيان اجتماعي، يدخل ضمن المخططات الإستراتجية للاستيطان الموسع الذي ظهرت ملامحه الكبرى نهاية عهد بيجو.

وبموجب هذا الإجراء تمكنت السلطات الفرنسية من إحصاء مناطق واسعة من البلاد خاصة في المناطق الشمالية وفق ما هو محدد في الجدول التالي:

	املاك للدولة	املاك للمعمرين	املاك الأهالي
مقاطعة العاصمة	94797هـ	36875هـ	11512هـ
مقاطعة وهران	924هـ	5326هـ	3732هـ
مقاطعة عنابة	/	12793هـ	16634هـ

Saurin: P.68.

تمكننا هذه القيم من معرفة حجم المساحات الزراعية الموثقة بعقود ملكيات خاصة أو عامة، ونستثني منها المساحات الزراعية الخاصة بالقبائل، أو تلك التي تركت بور لأسباب مختلفة، كما نستبعد أن يكون الإحصاء قد مس الأراضي التي تشهد اضطرابات سياسية في الجبهة الشرقية أو الغربية، أو تلك التي تكون محل نزاع بين المالكين ،ومهما يكن في الأمر فإن السلطات قد توصلت إلى توثيق مساحات زراعية هامة وحصرها وتحديد مواردها.

أن الفترة الممتدة من 1830-1850 تعتبر مرحلة أساسية للسلطة الفرنسية ومنظري سياستها الاستيطانية لفهم المجتمع الجزائري ودراسة نسيجه الحيوي بجميع التحولات التي سوف تعرف تغيرات كبرى على دعامة الأساسية، وكل ما تعلق بمصادرة الحيوية من أرض زراعية وما إرتبط بها من وسائل عيشه، وصولا إلى القبيلة القوة الكامنة والركيزة الجوهرية للحياة الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر.

[1] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص 133.

- **مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851**

تزامن قيام الجمهورية الثانية بواقع سياسي مميز في الجزائر، سمته القضاء على مقاومتي الأمير واحمد باي، مما سيكون لظرف التاريخي انعكاسات جوهرية على ارض الواقع، وسوف تبرز ملامحه من خلال نوعية وطبيعة المراسيم التي تخص العقار الزراعي، وتفعيل آليات جديدة تدخل ضمن الملامح الكبرى والتوجهات الأساسية لسياسية الجمهورية الثانية تجاه الواقع الزراعي بالجزائر الذي أخذت ملامحه القديمة تترنخ لتنهار أمام نظم أكثر عصرنة عُمدتها الرأسمالية الزراعية والشركات الاقتصادية والمالية، التي بدأت ترمي بثقلها في تغير الأنماط القديمة وتعويضها بأنماط زراعية وفق النظرة الغربية، ولهذا سوف تحاكي مراسيم هذه الفترة التوجهات الجديدة.

- مرسوم 19 سبتمبر 1848.

إن المتتبع لسياسة الجمهورية الثانية بالجزائر، يتضح له الاهتمام البالغ بمسائل الاستيطان الزراعي ولذا سرعت في برنامج توطين أكثر من 200.000 مهاجر أوربي مع تهيئة المناخ الزراعي لهم، ورصد مرسوم سبتمبر 1848 ميزانية ضخمة قدرها 50 مليون فرنك[1]، لتفعيل أدوات الاستيطان والتملك، ورسم مخططات قريبة المدى بإنشاء المئات من مستوطنات الزراعية وتزويدها بمختلف المستلزمات والهياكل الضرورية للاستقرار.

أثمرت مقررات هذا المرسوم سريعاً باستقبال 20 ألف مهاجر أوربي منهم 15 ألف فرنسي، خصصت لهم الدولة 42 مستوطنة[2]، كما ألزام الحكومة باقتطاع مساحات زراعية واسعة لهم، وتوفير الدعم المادي والمعنوي[3]، ونعتقد أن هذا القرار جاء ليمتص غصب الشعب الفرنسي الذي شهد في تلك الفترة تذمر كبير نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، نتيجة تفشي البطالة والفقر وارتفاع كبير للعقار الزراعي بفرنسا، فكان قرار الهجرة نحو الجزائر فرصة مواتية لهؤلاء بالظفر بحياة أفضل، ولذلك نجد أن وتيرة الهجرة ارتفعت بشكل غير مسبوق سنة 1851لتبلغ 131 ألف مهاجر .

[1] مياسي، المرجع السابق، ص 100.

[2] بوعزيز(السياسة) المرجع السابق، ص16.

[3] Maxime Pasteil, **le calvaire des colons de 48**, Paris ,1930, PP. 168-169.

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى قرارات أكثر ليونة من شانها تعزيز آليات الاستيطان بعد قدوم دوق دومال(Henri d'Orléans, duc d'Aumale) منذ 1 سبتمبر 1847 الذي قدم تنازلات تعمل على عدم مركزية الإدارية الزراعية، وساهم في تعديلات كبيرة تصب في سلاسة انتقال الملكيات الزراعية للمعمرين الجدد، ومنها إعطاء صلاحيات أكبر للحاكم المدني في أحقية توزيع المساحات الزراعية الواسعة التي تبلغ مساحتها من 25 هـ إلى حدود 100 هـ، وهو ما كان يتطلب سابقاً الموافقة المباشرة من طرف وزير الحربية، بينما كانت صلاحياته قبل هذا التاريخ تتعلق بتوزيع الأراضي الأقل من 25 هـ ، مع الإبقاء على وجوب أوامر الملكية لما يفوق مساحة 100هـ[1] .

- مرسوم 27 سبتمبر 1848.

إن عدم التوازن والارتباك الملاحظ عن طبيعة القرارات السابقة وعدم نجاعتها في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بطرق الاستثمار الزراعي للوافدين الجدد، رغم أن الحكومة الفرنسية أنفقت الملايين لأجل استقرارهم ورفع كفاءة الأرض الزراعية، إلا أن عدد كبير منهم عاد إلى أوربا ولم تسعفه الظروف رغم الإمكانيات المقدمة، وربما يعود ذلك لصعوبة تأقلمهم والبيئة الجديدة، خاصة وأن أعداد كبير منهم حديثة العهد بالمجال الزراعي.

ولذا جاء مرسوم سبتمبر 1848 يستدرك النقائص في أساليب الهجرة وأدواتها وتفعيل الاستيطان على المستوى الأفقي والعمودي، واضعاً معايير وشروط جديدة وجب توفرها في الوافدين الجدد كاستقدام الفلاحين والفنيين الزراعيين، مع تحديد سن المهاجرين بأقل من 60 سنة[2]، دليل تحول في نمطية الهجرة، وتغيرت النمطية من البحث عن تعمير المناطق إلى ضرورة استغلالها والاستفادة منها بانتقاء الأفراد والأسر المهاجرة، وتبين للقائمين آنذاك على المشروع الزراعي بالجزائر أن نجاح الاستيطان مرهون على استقدام معمرين زراعيين، وعلى الحكومة تشجعهم على البقاء، ومنحهم الأراضي الخصبة فور وصولهم[3]. كما حدد هذا المرسوم شروط وآليات امتلاك الأراضي الزراعية، وتحولها من الدولة للمعمرين بشروط استغلالها الفعلي في اجل أقصاه 03 سنوات[4].

[1] Boudicour de louis, op.cit, P.162.

[2] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص326.

[3] Maxime ,op.cit ,P.171.

[4] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص332.

إن مراسيم الجمهورية الثانية 1848-1851 رغم قصرها إلا أنها أعطت حركية للمشروع الزراعي بالجزائر، واستطاعت أن تضع تنظيراً زراعياً يعتمد على تحديد دراسة دقيقة للأراضي الزراعية ومستخدميها، مع تحديد دور الدولة في التدخل لما يخدم المشروع ويساهم في تطويره، ولذا سوف تكون هذه التدابير منطلقاً حقيقياً للإمبراطورية الثانية.

- **مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870**

إن قرارات الإمبراطورية الثانية ستكون لها أبعد الأثر على مستقبل النظم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، التي تهاوت معالمها بشكل غير مسبوق أمام النظم الزراعية الأوربية ورأسماليتها الجارفة، وأبانت عن مناخ جديد، وتوجهات كبرى أرست لقواعد صلبة وأسس متينة، وستكون الأرضية الصلبة لسياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر حتى 1962، وتتضح معالمها من خلال الدراسة المعمقة للمكنون السوسيو اقتصادي للمجتمع الجزائري، والعمل على ضعضعه قوامه، ولهذا اتخذت هذه المراسيم منحى سريع في تفعيل التفكك الاجتماعي والاقتصادي والعمل على بناء قوام جديد، يخدم الأطروحة الزراعية الفرنسية بالجزائر.

- مرسوم 26 افريل 1851

حدد هذا المرسوم السبل القانونية لاستفادة المعمرين الجدد من القروض المالية للاستثمار الزراعي، وأسقط إلزامية الجنسية الفرنسية للاستفادة منها، مما فتح المجال واسعاً أمام المعمرين الأوربيين للاستيطان وتوسيع ممتلكاتهم، ونلاحظ أنه بموجب هذه التدابير التي باشرتها الجمهورية الثانية ارتفعت وتيرة الهجرة بشكل كبير، وتم إستقدام80 ألف مستوطن جديد، جلهم تخصص في المجال الفلاحي

- مرسوم 16 جوان 1851

جاء هذا المرسوم في 23 مادة منظمة[1] لأطر السياسيات الفرنسية بالجزائر، حيث أقر ضم كل الممتلكات المنقولة والثابتة للبايليك، للدولة الفرنسية[2]، مع اهتمامه بالقطاع الغابات، التي ضم

[1] dareste Rodolphe ,op.cit, PP.19-152.
[2] E. Sautayra, **Algérie, France. Législation de l'Algérie**، lois, ordonnances, décrets et arrêté, Libraires éditeurs, Paris,1883, P. 230.

مساحتها هي الأخرى للدولة[1]، وبهذا سوف يكون نحو 1.2 مليون هكتار من الغابات الشمالية في البلاد مساحات ممنوعة عن القبائل، وهي التي كانت تعتمد عليها بشكل كبير في مختلف جوانب معيشتها، عاملا سيزيد من معاناة الأهالي التي أتضح جلياً أن هذا الرسوم مُقدمة مشاريع قصد لإزاحتهم عن مضاربهم، وتفكيك كيانهم القبلي إلى دواوير وهو ما تم فعلاً وفق مرسوم 23 ماي 1858، ليزعزع هذا القانون توازن المجتمع بشكل لم يسبق له مثيل، ذلك أنه سوف يؤدى إلى حصر القبائل في بؤر ضيقة لا تسد حاجياتهم الأساسية، رغم مناداة بعض الأصوات بخطورة هذا الإجراء ومنهم مستشار الدولة ليتيبودوا -lestiboudois- الذي نوه بضرورة ترك الفضاء بين الصحراء والتل مفتوح مما يتلاءم والطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للقبائل الجزائرية[2].

إن ضم ممتلكات الغابات لملكيات الدولة الفرنسية، سيكون له انعكاس خطير على القبائل المرابطة حول الغابات والتي كانت تعتمد عليها بشكل كبير في نظمها الاقتصادية، ذلك أن القرار فتح الباب على مصراعيه للردع الجماعي، وفرض الضرائب الثقيلة على القبائل جراء اقترابهم من الغابات، ضرائب تصل إلى 04 أضعاف ما كان مفروض عليهم، وترتفع حال حدوث الحرائق، وهي ظاهرة انتشرت بقوة وتلجأ لها القبائل لتوسيع المساحات الزراعية والرعوية، وعوضا أن يساهم هدا القانون في ضبط قطاع الغابات وحمايتها وتقنين استغلالها وفق قانون الغابات الفرنسي الصادر في 1827 ، سيزيد في تفكيكها وتحويلها من يد الأهالي إلى يد الشركات الفرنسية وكبار الرأسماليين .

كما اقر هذا القانون في طياته، أن الملكية حق مصون للجميع دون تميز بين الأهالي والكلون[3] واستفاد الكولون من تدابير هذا المرسوم الذي عزز إمكانية مصادرة الأراضي الزراعية بحج المصلحة العامة[4] ، مما أتاح لهم السيطرة على 13.388 هـ في مقاطعة الجزائر، و3080 في مقاطعة وهران، و3345 هـ في مقاطعة قسنطينة[5].

---

[1] بوعلام بلقاسمي، **مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19**،، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص31
dareste Rodolphe ,op.cit, P.40

[2] عدي الهواري، المرجع السابق، ص63.

[3] مصطفي الأشراف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2006، ص14.

[4] Boudicour de louis.op.cit, P.426.

[5] محمد عيساوي، **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871**، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011، ص 136.

مهد هذا القانون لشركات الرأسمالية الداعمة للاستيطان بتوسيع ممتلكتها وزيادة استثماراتها بشكل مطرد، لتحصل 51 شركة فقط على 50.000 ألف هـ، للتوسع العملية بعد ذلك وتشهد اكتساح عدة شركات رأسمالية الميدان كشركة جنيفوار السويسرية **la compagnie genevoise** التي تحصلت على 20 ألف هـ سنة 1858 بنواحي سطيف قصد الاستثمار الزراعي وإنشاء المستوطنات[1]، وتحصلت كلا من شركتي الهبرة والمقطع **société l'habra et la macta** على 24 ألف هـ، لتدعيم هياكل الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري[2] والشركة العامة الجزائرية **compagnie algérienne** la على 100.000 هـ سنة 1865 بسعر فرنك واحد للهكتار[3]، والشركة العامة للهجرة على 25 ألف هـ ، وشركة الغابات على 160.000[4] ، لتصل المساحة العامة التي تملكتها مجموع هذه الشركات بموجب قانون جوان 1851، إلى ما يفوق 600.000 هـ، ونحو 500.000 هـ من الأراضي والمراعي الزراعية بيد المعمرين، فيما كانت حصة الدولة 200.000هـ[5].

هذه المؤشرات تميط اللثام عن نمو طبقة ارستقراطية رأسمالية سيكون لها دور كبير في توجيه السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر، والتأثير على قرارات النخب السياسية بباريس، ومع الزمن زاد التنافس على أملاك الغابات والمناطق المحيطة بها، بغية تلبية توجهات التنظير الزراعي الذي تدعم بهياكل تقنية وبشرية، وتعرف الظاهرة منحي أكثر خطورة مع تقلص المجال الطبيعي للأهالي لصالح المعمرين الجدد.

إن ضغط الطبقة الرأسمالية على الحكومة الفرنسية أمكنها من الحصول على 50.000 هـ جديدة ما بين 1860 إلى 1864، مما يبرهن على مدي نفوذها في دواليب القرار السياسي ، وتحصلت 30 شخصية برجوازية على 160.000 هـ، من أجود المساحات الغابية بين سكيكدة وعنابة[6] .

كنتيجة حتمية لمراسيم الغابات وما ترتب عنها، تضاعفت المساحات الغابية التي أخضعتها السلطات الاستعمارية لتبلغ في 1881/12/31 نحو 2.045.062، وترتفع إلى 2.785.186هـ

---

[1] acono Xavier, **La Colonisation, des plaines du Sétif** ,édit E.Imbert, Alger 1955, PP.125-127. **Congrès De La Colonisation Rurale Alger** 26-29 MAI 1930 , Imp. Victor Heintz, Alger,1930 ,P.40.

[2]. Bouamrane Cheikh, **L'Algérie coloniale par les textes (1830-1962)**, édit ANEP, Alger, 2009, P.167.

[3] Le Journal des débats, 5 juin 1865, P.03.

[4] M. de Peyerimhoff**, La Colonisation Officielle de 1871 à 1895**, imp. Torrenb, Alger, 1906, P.38 .

[5] يحي بوعزير، **سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945**،د.م.ج، الجزائر،2007، ص ص 16-17.

[6] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830**-1930، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 24.

نهاية 1884، جلها هذه المساحة والمقدرة ب 1.186.872هـ في مقاطعة قسنطينة، بينما كانت حصة مقاطعة وهران 808.202هـ، وما مساحته 1.790.112 بالجزائر[1] .

تنم هذه التدابير على أن الجمهورية الثالثة ماضية قدما في السيطرة على العقار الزراعي بما أمكنها من وسائل ، كما يدل على المكانة الاقتصادية التي وصل لها الكولون، وتكوين طبقة برجوازية سيكون لها وقعها على الحياة الاقتصادية.في ظل الانسياب المتواصل في الفضاء الحيوي الغابي الريفي للأهالي، بتأطير من الشركات العاملة في القطاع التي زادت أهميتها وغدت دعامة كبرى من دعائم السياسية الزراعية نظيرا ما تقدمه من خدمات كبيرة في تشيد المستوطنات الريفية، وبناء السدود وتشجيع الهجرة نحو الجزائر .

- قرار 19 أوت 1853

عزز من القرارات السابقة الصادرة عن عملات وهران، واقر الاستيلاء على الأراضي الزراعية والممتلكات الشاغرة التي هجرها أصحابها في المناطق الغربية بدوائر وهران، تلمسان، سبدو، مغنية والغزوات، وتعزز بقرار مماثل في 19 أفريل 1854، ودعم بقرار 27 جانفي 1855 تقضي بحجز ممتلكات المتغيبين في كل من دوائر عين تموشنت، ومعسكر، سعيدة[2]، ويبدوا أن هذه القرارات المتتالية الخاصة بالجهة الغربية، هي حلقة من حلقات التأديب للقبائل التي قاومت المد الفرنسي ضمن مقاومة الأمير، بعدما استطاعت السلطات الاستعمارية من حصرها وتحديد مساحتها وفق للمراسيم السابق ذكرها.

وعلى هذا الأساس تكون السلطات الاستعمارية قد نقلت 250.000 هـ في ظرف عقد من الزمن ما بين 1851 إلى غاية 1861، ومنحتها للمعمرين ، وتم إنشاء 85 تجمع كولونيالي زراعي[3] ، مما ينم على السياسة الاستيطانية قد حققت نجاحات كبير، في نقل الملكية الزراعية للمعمرين .

[1] بوعلام بلقاسمي، المرجع السابق، ص ص35،36.

[2] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص137.

[3] M. de Peyerimhoff, op.cit, P.39.

- **القرار المشيخي سيناتوس كونسوليت (SENATUS CONSULTE) 1863/4/22**

القرار المشيخي سيناتوس كونسوليت 1863/4/22[1]، الذي يعرف أيضا بمرسوم الأرض الزراعية من أهم المراسيم الفرنسية الخاصة بالعقار الزراعي لما سيترتب عليه من تغيرات جوهرية في البناء الاجتماعي والاقتصادي للقبيلة القوة الكامنة للمجتمع الجزائري، حيث أعاد رسم الخريطة الجغرافية للقبائل بمنظور فرنسي، وعد خاتمة لعهد وبداية آخر، ومرحلة مفصلية ميزتها تنامي قوة الكولون وتراجع نفوذ العسكر، عاملا سوف يدفع الحكومة لتبني قرارات أكثر حزما تجاه العقار وما ارتبط به من إنتاج فلاحي لنشهد ثورة زراعية بأنماط وتصورات أوربية على حساب النظم القديمة للمجتمع الجزائري، وظهور طبقة برجوازية سيكون لها تأثير كبير على الساحة الزراعية في الجزائر.

سبق هذا القرار حراك هام بزيارة نابليون الثالث للجزائر نهاية 1860، زيارة أراد من خلالها الاطلاع عن كثب على الواقع الزراعي والاقتصادي، ومدي نجاعة المشروع الكولونيالي[2]، وتبين له الواقع المأساوي للحياة الاجتماعية والاقتصادية وحجم المعاناة وبؤس الأهالي، ومدى انكماش المشروع الاستيطاني رغم الجهود المبذولة، واطلع الإمبراطور عن كثب على أزمة كان يعرف نتائجها ولا يجد منافذ الخروج منها[3] وقد عبر ذلك بوضوح في مراسلاته إلى المارشال دوق دو ملأكوف Malakoff في ما نشرته Le Moniteur Universel السبت 07 فيفري 1863[4]..

حملت رسالة 1863عنوان المملكة العربية، وجاءت في عدة أبواب، قدم فيها الإمبراطور أسلوب جديد في التمسك بالعرب وإيقاف أساليب الانهيار والتضعضع في المجتمعات الأهلية، في المقابل أشار إلى وجود ترسيخ الملكية في يد الكولون بكل السبل، إن هذه الصيغة الغامضة في التعاطي مع الإحداث بجعل الجزائر مملكة عربية، ومستوطنة أوربية، وقاعدة فرنسية[5]، مهدت لقانون جديد سيكون له واقع الأثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر .

---

[1] عن بنود هذا القانون ينظر

Dareste de la Chavanne, Rodolphe (1824-1911). **Bibliothèque algérienne et coloniale. De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863**, Paris ,Imp. de Ad. R laine et Havard ,1864, PP.240 -244.

[2] عن هذه الزيارة ومسارها ونتائجها وانعكساتها ينظر اني راي غولدزيغار، تر محمد المعراجي، **المملكة العربية السياسية الجزائرية لنابلوين الثالث1861– 1870**، دار موفم، الجزائر، 2014، ص 92 وما بعدها.

[3] نفسه، ص 158.

[4] **Le Moniteur Universel Journal officiel de l'Empire** français,n38,7/02/1863, P.01.

[5] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433، ص 156.

كانت الحكومة الفرنسية تسيطر على ما يقارب 1.5 مليون هـ، عدد كبير منها غير مستثمر بشكل تام، رغم دخول عدة شركات رأسمالية ومؤسسات مالية تعملان جنباً في بعث القطاع الزراعي وتطوير هياكله إلا أن الواقع الزراعي كان يسير بخطي متثاقلة، ذلك أن سدس المساحة والمقدرة 225.000 [1] فقط كانت منتجة[2] رغم ضخامة الدعم الحكومي.

أن هذه مساحة لا تعكس مطلقا حجم الإمكانيات المقدمة من السلطة الفرنسية في المجال الزراعي، وسرعان ما أدركت السلطات الاستعمارية أنه من أصل 200.000 مستوطن أوربي موجود بالجزائر، هناك فقط نحو 50.000 تشتغل بفلاحة الأرض[3]، هذه المقاربات كانت كفيلة برسم توجهات جديدة أكثر صرامة فعمدت الحكومة إلى توسيع ممتلكات المعمرين ومنحهم الوسائل والأدوات الكفيلة بتطويرها تدعيماً لركائز الاستيطان، وبهذا أرسي القرار المشيخي باب التملك أمام الكولون على مصراعيه، بإقراره إقامة الملكيات فردية[4] .

إن القرار المشيخي كان الأرضية التي قام عليها المشروع الاستيطاني في مجال انتزاع العقار الزراعي[5]، مما سيزيد من معاناة الأهالي[6] رغم أنه يحمل في ظاهرة تطمينات حكومية الفرنسية بالاعتراف بالأراضي التي يقيم فيها العرب، ويقصد بها أراضي القبائل والعروش بما فيها تلك المساحات التي لا تحمل عقود إثبات[7]، كما أقر بإمكانية الاعتراف بالملكيات الفردية فقد« كان ممنوعا ممنوعا على أي شخص باستثناء الدولة أن يستلب حق الملكية، أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشيرة...، وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك الأراضي التابعة للعشيرة»[8].

---

[1] Jules Duval, **Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie**, Libraires éditeurs, Paris, 1866, P.121 .

[2] طبيعة إنتاجية الأرض كانت بالشكل التالي ، الحبوب172.179هـ،الأشجار المثمرة 1.694هـ، التبغ3.000هـ، الخصر 3.535هـ، الكروم 20.000هـ،القطن 2.500هـ، الكتان 300هـ، البستنة21.192هـ.

[3] عباد (الجزائر) المرجع السابق، ص230.

[4] عمدت الحكومة الفرنسية منذ 21-11-1858 على خلق الملكية الفردية على حساب الملكيات الجماعية لتفكيك القبائل ودمجها والحد من سلطة زعاماتها الروحية، ونعتقد أن القرار تاجل لظروف تاريخية تتمثل في .

Agéron Ch R , **Politiques coloniales au Maghreb**, P.U.F, Paris ,1972 , P.52.

[5] خديجة كريمي، **أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر واهل يسر ما بين عامي 1830.1872**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006، ص 327.

[6] Roy Devereux, **Aspects of Algeria –Historical Poltical -Colonial**, E. P. Dutton , New York,1912, P.132.

[7] dareste Rodolphe, de la Propriété en Algérie , op.cit, P.240.

[8] الاشرف، المرجع السابق، ص14.

تكمن خطورة هذا القانون من حيث أنه يقوض الملكية القبلية ويفككها إلى ملكيات فردية، وبالتالي أسس هذا إلى محورية الفرد على حساب القبيلة، وفق النظرة الرأسمالية الغربية، غير أن فرنسا كانت ترمي إلى أخطر من ذلك، فهذه الخطوة سوف تسهل انتقال المساحات القبيلة للكولون بصيغ فردية، ذلك أن الملكيات الفردية لا يمكنها الصمود وسرعان ما تتحول للكولون بطرق وحجج مختلفة، كما أكد هذا القانون المكانة التي أصبح الكولون يتمتع بها في توجيه السياسية الزراعية بالجزائر، والضغط على الحكومات لتبنى قرارات اكثر حزم تجاه العقار الزراعي. وحمل هذا القرار ضمن أهدافه غير المعلنة تجزئة القبائل والقضاء على وحدتها الاجتماعية والاقتصادية ، إذانا بتحولات عميقة ستشهدها الجزائر في نهاية القرن التاسع عشر.

مما أضفي إلى تفتيت أراضي العرش وتجزئتها والحد من سلطتها الروحية وإضعاف نظمها الاقتصادية، وبحكم التموقع والقوة المالية للكولون مكنتهم من السيطرة على جل الأراضي الناجمة عن انسلاخ الأرض الزراعية من القبيلة للإفراد، وبهذا كان السيناتوس كونسيلت أنجع آلة حربية يمكن تصورها ضد النظام الاجتماعي القديم للأهالي[1]، وتنفيذ لبنود تمت إحصاء 6.8 مليون هـ في ظرف 7 سنوات بمسميات مختلفة في المناطق الشمالية تبعت 1.003.072هـ لأملاك الدولة،1.336.492هـ أملاك تابعة للقسمة، 2.840.531 هـ أملاك الملك، 1.523.013هـ أملاك العرش، 180.043 أملاك عامة[2].

وعليه تكون السلطات الفرنسية بموجب هذا القانون قد أحصت ملكيات القبائل وما انطوى عنها من ملكيات فردية في كامل البلاد تقريبا، كما رافق تطبيق هذا القانون مصادرة مساحات زراعية واسعة تطبيقا لبنود قوانين العقار السابقة الخاصة بحيازة أملاك القبائل الثائرة أو المتعاونة مع المقاومة، او أراضي التي تدخل ضمن مشاريع المنفعة العامة، وزادت السلطات الاستعمارية في هيمنتها على العقار الزراعي بشكل لم يسبق له مثيل، ورفع قيم الاعباء المالية على الأهالي ومن ذلك مصادرة 83.780هـ ببلاد القبائل وتغريمهم بأكثر من 10.2مليون فرنك[3]، والسيطرة على 22.829هـ من

[1] محند الشريف ساحلي، **تخليص التاريخ من الاستعمار**،تع محمد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013، ص121.
[2]M. Paul Lacoste, op.cit ,p76. Mercier Ernest, op.cit , P.23

-بن آشنهو، المرجع السابق، ص60.

[3] سعيدي مزيان، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)**، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010،ج2، ص12-106.

ممتلكات أسرة المقراني، وما يقارب502 هـ من ممتلكات أسرة الحداد[1]، لتبلغ المصادرات سقف 400.000هـ بعد ثورات1871[2].كما تم تحويل ما يعادل 70.8% من أراضي العزل للمعمرين الجدد في إقليم قسنطينة لوحدها وبموجب المرسوم فقدت بعض القبائل نصف ملكياتها الزراعية لأسباب تتعلق بالنفع العام أو لعلاقتها مع أطراف المقاومة الشعبية[3]، قبل أن يفجرها القانون من الداخل وتؤول إلى ملكيات فردية تمهيدا لانتقالها للمعمرين، وبذلك عد السيناتوس كونسيلت شرخاً كبير عمل على تفكيك القبلية ومن وراءها منظومة اجتماعية واقتصادية أهلية، وطمس معالمها نهائياً.

غير أنه وجب الإشارة أن قانون السيناتوس ما كان ليحقق أهدافه، لو السياسية نابليون، بتخصيص 100م ف لدعم هياكله[4]، ووضع مخططات قصد احتواء المكنون الاقتصادي الزراعي العربي والحفاظ على مقوماته، في ظل عدم نجاعة المخططات الحكومية بشكل كبير، بعد قرابة نصف قرن من الاحتلال، وخلق توازن اقتصادي بين حاجيات فرنسا ومتطلبات الكولون[5]. بعدما تأكد له بأن الاستيطان المدعم لم يقدم ما كان منتظرا منه، رغم جهود الدولة المبذولة، وحتى الشركات الرأسمالية التي أوكلت لها مهمة الاستصلاح وتشيد المستوطنات، وإقامة البني التحية لم تنجز ما استوجب عليها وعمدت إلى كراء المساحات الزراعية للمعمرين والأهالي معها.

مما عجل بحكومة الفرنسية إلى تطبيق سياسة الاستيطان الحر ، بدا من 1870،وكان فاتحة عهدا جديد للجمهورية الثالثة، التي مضت بالاستيطان أشواطا بعيدة، وأدخلت معها متغيرات جديدة سمتها تأسيس الملكية الفردية الرأسمالية على أوسع نطاق وتدعيم هياكلها بالقواعد المالية والتقنية، رغم معارضة السلطة العسكرية لها، وبذلك أطلقت يد الشركات ورجال المال في توجيه السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر .

---

[1] يحي بوعزيز، **دور عائلتي المقراني والحداد في ثورة 1871**، اعمال ملتقي الشيخ الحداد والمقراني برج بوعريريج 28 شوال 1425هـ الموافق ل 11-12 ديسمبر 2004، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر،2006، ص 73.

[2] Tayeb Chentouf, **Le monde contemporain** ,o.p.u, Alger, 1983,P.123.

[3] بن داهة (الخلفيات) المرجع السابق، ص147.

[4] يحي بوعزيز، **سياسة نابليون تجاه الجزائر**، مجلة الثقافة، العدد 50، الجزائر، أفريل 1979، ص23 .

[5] عدي الهواري، المرجع السابق، ص 63-64.

– مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1940

قامت الجمهورية الثالثة في ظروف تاريخية خاصة عرفته الجزائر، اتسم بتشعب الثورات الناقمة على تردي الاوضاع السياسية، واستطاعت فرنسا توظيف هذا المنطلقات لأبعاد تخدم السياسية الاقتصادية الزراعية في الجزائر، مستفيدة مما الإنجازات السابقة لما يربوا من نصف قرن من الزمن ومختلف التجارب التي امتخضت زبدتها وتهيأ لها الظرف التاريخي أن تنطلق بأبعاد وتوجهات أكثر خطورة، وإلى هذه العهد ثم التأسيس لواقع استيطاني كولونيالي رأسمالي سيكون له انعكاس كبير على السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، هذا وقد فتحت الجمهورية باب السيطرة على العقار الزراعي بجملة من القرارات التاريخية ولعل أهمها.

- قرار 21 جوان 1871

اقر هذا المرسوم بتخصيص 100.000هـ لصالح الوافدين الجدد على الجزائر من منطقة الالزاس واللورين[1]، مع توفير الدعم المادي والمعنوي بالاستقرار بالجزائر مع توفير كل شروط الاستيطان، وبلغ عدد الأسر المستقدمة نحو 1183 عائلة كلفت الحكومة اكتر من 7.6مليون ف لتوطينهم في 200 مستوطنة، لتستمر جهود الجمهورية الثالثة في استقدام 4000 عائلة من سكان شرقي وجنوب فرنسا ما بين 1870-1780، قدمت لهم أراضي زراعية بلغت 347.286هـ[2]. ونتسأل ما الجدوى من وراء تخلي الحكومة عن الاستيطان الحر في هذه المرحلة الحرجة، علما أن الوافدين من منطقتي الالزراس واللورين هم صناع بالدرجة الأولى أكثر منهم زراعيين، وهذا ما سوف ينعكس سلبا على جهود الحكومة على المدى القريب، خاصة وأن هذه الفترة شهدت الإقلاع الزراعي في مجال الكروم بالجزائر التي كانت تتطلب يد تقنية متمرسة.

- قانون 26 جويلية 1873

يعرف بقانون فارنيي-la loi warner- أو قانون المستوطنين، نص على إخضاع الملكية العقارية للقوانين المعمول بها في فرنسا ونادي إلى تقسيم أملاك القبائل إلى ملكيات فردية والتسريع في ثوثيقها، كما نادي إلى إزالة العقبات القانونية التي تحول دون انتقالها للمستوطنين بمختلف الصيغ[3].

---

[1] Législation de l'Algérie, op.cit, p651. René Ricoux ، La démographie figurée de l'Algérie، **étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie**, imp. B feuille, Paris, 1880.P.38.

[2] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الاسيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006، ص23

[3] M. Paul Lacoste, op.cit ,P.98.

وكرس لبلورة الملكية الفردية على أنقاض الملكية الجماعية[1] وفتح الباب أمام الكولون لامتلاك مساحات واسعة تصل إلى 100 هـ، بعدما كانت القوانين السابقة تحددها 5هـ، وسرع في طرق امتلاك الوثائق الثبوتية إلى سنتين بعدما كانت تتطلب عدة سنوات، كما سهل لهم باب الأقترض من المؤسسات المالية[2].

جاء هذا القانون في خضم التغيرات الزراعية الكبيرة التي عرفتها الجزائر وقدم في طياته تحفيزات كبيرة للشركات الكبرى العاملة في قطاع الزراعي، تتمثل في قروض بنكية، ومساحات خصبة شريطة مساهمتها في تشجيع حركة الاستيطان وتفعيله على ارض الواقع، وكخطوة غير مسبوقة عمدت الحكومة إلى كراء مساحات زراعية واسعة للمعمرين لمدة لا تتجاوز 05 سنوات، مع تقديم امتيازات إدارية، لتتحول بعد انتهاء المدة إلى ملكيات موثقة للمستأجرين[3]، وكان الهدف من وراء هذه الخطوة هو ضمان بقائهم في الأراضي الزراعية وخدمتها لها.

عزز هذا القانون تأسس الملكية الفردية كقاعدة من قواعد الزراعة المستقبلية[4]التي كانت حسب المنظور الفرنسي الأساس الذي ترتكز عليه المجتمعات المتحضرة[5] وعليه يكون قانون أفريل 1863، قد ارسي لمعالمها وقطف قوانين وارني ثمارها بعد عشرية من إقراره، وأبان عن سياسية الدولة في تفكيك النسيج القبلي، الذي أسس له منظري الاستيطان ويعمل تهيئة الظروف للكولون في تفعيل مخططاتهم، في ظل الحاجة الملحة للأرض الزراعية قاعدتهم في الاستيطان. علما أن الملكية الفردية ما كانت لتكون في ظل المنظومة المدنية القائمة، ولذا استوجب على السلطات إقرار نظام مدني جديد يؤسس للألقاب في الجزائر .

فتح قانون جويلية 1873 عهدا جديدا في مضمار الاستيطان الحر، محددا في ذات الوقت نفوذ وسطوة المعمرين الجدد وتراجع دور السلطة العسكرية بالجزائر، مما سينعكس على نقل الأراضي الزراعية حيث ساهمت هذه السياسيات في زيادة أملاك الكولون بشكل كبير على عهد الجمهورية

[1] Mercier Ernest, op.cit , P.24.
[2] M. de Peyerimhoff, op.cit ,P.54.
[3] الطاهر ملاخسو، نظام الثوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 38.
[4] M. Eug. Robe, **La Propriété immobilière en Algérie, commentaire de la loi du 26 juillet 1873**, Imp. de la Ville, Alger,1875, P.181-182.
[5] Louis de Baudicour, op.cit, P.398.

الثالثة وعرفت فقزة نوعية عما كانت عليه في السابق، وبهذا سوف تنتقل أملاك المعمرين من 565.000هـ سنة 1870، إلى 984.054هـ سنة 1876 أي ما يعادل 5.31%[1]، وترتفع مساحة الكولون إلى 1.245.000هـ سنة 1880، لتبلغ 1.682.000 مطلع 1900، منها1.513.841 هـ ملكية أوربية موثقة بسندات[2] هـ، وتقفز هذه المساحة إلى 2.123.288هـ بحول سنة1917 [3]، وبهذا بتأكد لنا أن هناك عدة عوامل ساهمت في تطور المساحة الزراعية، تتمحور أساساً حول تفعيل القوانين وسريانها على عموم البلاد، في ظل ضغط الكولون وزراعة الكروم على الحكومة التي كانت ملزمة بمسايرة المرحلة الاقتصادية.

توضح هذه البيانات أن السلطة الفرنسية أدركت فعلا أن مشروعها الاستيطاني لا يمكن أن تُرسى قواعده بدون تفكك النظم القبلية التي تراجعت قوتها وتلاشت سلطتها وانكمش تعداد قبائلها من 372 سنة 1871 إلى 118 قبيلة بحلول 1892 ممن مستها قوانين المسح، غير أن بعض الدراسات تؤكد أن هذه القوانين فككت نحو 416 قبيلة و 754 دوار، وسيطرت على مساحات شاسعة تقدر ب7.703.605 هـ[4]، وهي نفس المساحة التي ذهب إليها Mercier Ernest بشأن تطبيق قانون جويلية 1873 على أراضي العرش وإخضاعه ل 7 مليون هكتار[5]

مما يظهر أن السلطات الفرنسية ماضية قدما في إزالة أي عقبة من شأنها أن تعرقل المشروع الاستيطاني الذي بات حتمية تاريخية للتأسيس لسياسة زراعية اقتصادية، وفي هذا الإطار تسارعت وتيرة نقل الملكيات العقارية الريفية من الأهالي نحو المعمرين بصورة تعكس طبيعة السياسة الزراعية المنتهجة والرامية إلى إطباق السيطرة على أخصب الأراضي الزراعية، وتفكيك نظمها السوسيو اقتصادية القديمة لصالح نظم أوربية عصرية.

والغريب في الأمر أن الإدارة الفرنسية تكون في تلك المرحلة قد أسست للشركات الأهلية للاحتياط (s.i.p)، هدفها حماية ممتلكات الأهالي من جشع الكولون، غير أن المعطيات تشير الى فشل ذريع

[1] Fillias Achille. **Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie,im lavagne**, Alger, 1878, P.129.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص62.

[3] بلاخ، المرجع السابق، ص 249. عبد الحميد زوزو، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009 ، ص72.

[4] M. Paul Lacoste, op.cit ,P.107.

[5] Mercier Ernest, op.cit , P.28

للشركة في مهامها ومرد ذلك راجع لسلطة الكولون الجارفة وتوجيههم سياسة البلاد الزراعية على عهد الجمهورية الثالثة، كما تدخل تلك السياسة في المناورة التي اعتمدتها الدولة في إسكات بعض الأصوات المعارضة للسياسة الجمهورية الثالثة.

مما يبين أن مناخ الاستثمار بالنسبة للأهالي عرف تعفنا كبيرا في العديد من المناطق وأصبح صغار الفلاحين يبيعون مزارعهم للمعمرين بعدما عمدت الدولة إلى تفكيكها من أملاك القبائل وتجزئتها إلى وحدات صغيرة، وقسمتها على أفراد العرش ليتبين للملاك الجديد استحالة خدمتها في ظل غياب الدعم المالي والتقني وأمام ثقل الضرائب المتزايدة أرغموا على بيع 563.762 هـ من الأراضي الموثقة في الفترة ما بين 1877 إلى غاية 1898 وفق ما يلي

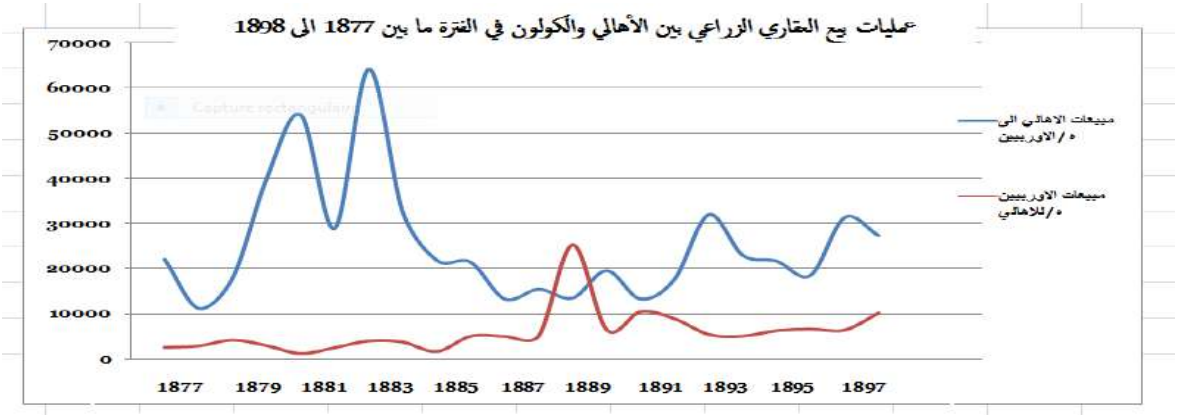

من إنجاز الطالب وفق مجموعة دراسات سابقة

الملاحظ أن تحويل العقار على عهد الجمهورية الثالثة كان يسير بشكل ممنهج، لتنتقل ما مساحتها 563.762 هـ من الأهلي للكولون في ظرف عقدين فقط، وهي ملكيات كانت تابعة للقبائل، استطاعت المراسيم الفرنسية تفكيكها إلى ملكيات أهلية خاصة ونقلها بطرق مختلفة في يد الكولون، وهذا ما يدل على نجاعة المراسيم الاستعمارية، على أن جل هذه المساحات كانت في المناطق الوسطي والغربية، لتلاءم التوجهات الجديدة للسياسة الزراعية التي سيطرت على مفاصلها زراعة الكرمة بالدرجة الأولى

أما عن الأسعار فكانت متوسط أسعار المزارع الكولون تبلغ 237 ف/هـ في الفترة ما بين 1880 إلى 1889، فيما بلغت أسعار المزارع الأهلية 110ف/هـ[1] .في ذات الفترة وهذا لطبيعة المزارع وخصوبتها وتوفرها على المرافق الأساسية للزراعة المتطورة.

تطبيقا لبنود المراسيم السابقة وإلى غاية مشارف القرن التاسع عشر قد أحكمت السلطات الفرنسية قبضتها على ما مجموعه 3.850.051 هـ، منها 849.987هـ من الأراضي الخصبة و 28.394 مصادرات في إطار المنفعة العامة، و1.457.829 مساحات غابية ونحو 1.513.841 هـ ملكية كولونيالية[2].

إن الفجوة التي أحدثتها سياسة المصادرة واتساع مجال الطبقة البرجوازية، وعدم قدرة الجزائريين على منافستها جعلت السلطات الفرنسية تتوجس خيفة من الاضطرابات السياسية بسبب تفشي الفوارق الاجتماعية والاقتصادية نتيجة ممارسات الكولون، وأدركت حجم الوضعية الكارثية التي يعيشها الأهالي بفعل آليات المصادرة التي بلغت أقصى حدودها، وإن بعض القبائل فقدت أكثر من 100.000 هـ، وإن العملية متسارعة قصد تجريد الأهالي من ممتلكاتهم، بتواطؤ الإدارة مع الكولون، وقدمت أدلة مقنعة أن التعسف والضيم المطبق ساهم ببيع 3191 هـ من ممتلكات القبائل مابين 1890-1895، إلى المعمرين بتلاعب إداري، ونادت أصوات بالتدخل العاجل لإصلاح أوضاع الأهالي حيث صرَّح الحاكم العام- jonnart- بتاريخ 7 فيفري 1893 "لقد تسببنا في إثارة قضية عقارية رهيبة، وعكرنا صفو العيش للعديد من القبائل" وأقر- leroy baulion - أنه لأمر خطير أن نترك الأهالي يتحولون إلى طبقة شغيلة[3].

لذلك نجدها تستدرك النقائص بقانون 16 فيفري 1897 الذي عمل على تخفيف معاناة الأهالي والإبقاء على فضاء حيوي يمكنهم من البقاء، بقاءاً ربما تريده السلطة للمحافظة على هذا العنصر الاهلي لدواعي سياسية واقتصادية، كما هدف إلى المحافظة على الملكية الأهلية في فترة زادت فيها انتقال ملكيات الأهالي إلى الكولون بصورة عكست تخوف الحكومة، وتعززت هذه المراسيم بقانون

[1] Fatiha Bencheikh-El-Fegoun Abbassi**, L'impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens, de 1873 à 1911,** Université mentouri de Constantine ,2006-2007, P.106.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص ص62-83

[3] اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص ص 214- 215.

26 أفريل 1898 يلزم الموثقين بعد تسجيل أي معاملات عقارية فيما يخص أراضي العرش، ولتفعيل هذه الخطط أقر قانون28 جوان 1898 الذي مهد لإنشاء– لجنة ملكية الأهالي– مهمتها معالجة الوضع المتردي جراء التسهيلات الإدارية في تحويل الملكيات الأهلية، وتشجيع عملية انتقال الملكيات الزراعية بين الأهالي فيما بينهم[1].

تمحورت أهداف لجنة ملكية الأهالي في كبح انتقال الملكيات الزراعية من المعمرين إلى الجزائريين، ومنعهم من التنازل عن أراضيهم، وذهبت السلطات إلى أبعد من ذلك حينما أعلنت في 25 ماي 1899 عن خطة قانون ترمي إلى إنشاء الملكية العائلية الأهلية التي لا يجوز انتقالها تحت أي ظرف كان[2]، غير أن الرد الرافض من الكولون على نوايا الحكومة جاء سريعا، ببيان جمع ممثلي المقاطعات ومندوبياتها الزراعية والمالية، كون هذا الإجراء ينسف الجهود السابقة القاضية بتفتت ملكية القبائل ويمكن لهم من استعادت المساحات الزراعية المنهوبة[3] .

حاولت الحكومة رغم اتساع الرفض، فرض سياستها الجديدة التي مكنت القبائل من استرجاع 8.448هـ سنة 1917 بقيمة إجمالية بلغت 5.067.000ف ، وارتفعت إلى 20.316 سنة 1917 بمبلغ 14.647.000 ف فيما انخفضت مقتنيات الكولون من 19.662 هـ سنة 1917 إلى 16.840هـ سنة 1918[4]، وهذا نتيجة تفعيل توصيات لجنة ملكية الأهالي، غير أن الملاحظ بأن متوسط سعر للهكتار من الأراضي الزراعية التي اشتراها الفرد الجزائري من المعمرين ارتفع من 600 ف سنة1917 إلى 721ف سنة 1918 لا يدل فقط على أن المقتنيات كانت أراضي زراعية خصبة مستصلحة، وتتوفر على آبار وقنوات للري، وقريبة من المناطق الحضارية، بل أيضا تدل على المضاربة العقارية التي استعملها الكولون لرفع قيم العقار الزراعي بشكل كبير، بينما تقل سعر الهكتار من المقتنيات الكولونيالية إلى 330 ف سنة 1917، لترتفع إلى من 501ف سنة 1918 في أحسن الحالات.

---

[1] فرناند بروديل، **البحر المتوسط**، تر عمر بن سالم، منشورات البحر المتوسط، تونس، 1990، ص 235.

[2] اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص 226.

[3] نفسه ص226–231.

[4] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق،ج2، ص ص159–160.

إن البحث في الأسباب التي تركت الحكومة تسير في هذا الاتجاه، وفتح متنفس جديد للاقتصاد الأهلي أنما كان بفعل بتوصيات لجنتي التحقيق الزراعية – لوهون وراندون– التي أرسلت من باريس للجزائر سابقاً رغم عدم تبلور مقرراتها بفعل سطوة الكولون ونفوذهم السياسي وإجبارهم الحكومة الفرنسية على العدول عن قراراتها، على أن الضغط الذي فرصه منظروا لجنة ملكية الأهالي نتيجة قراءات سياسية حملت في طياتها مخاوف باريس من توغل الطبقة الرأسمالية الكولونيالية في الجزائر، التي غدا نفوذها كبير في مختلف الدوائر الحكومية، وزيادة عدد الداعمين لهم من مفكرين وعمال واصحاب الامتيازات وأرباب الشركات ممن رغبوا في المضي قدما بالاستيطان كمشروع جامع لمصالحهم الاستراتيجية، وبدأت في الأفق تلوح فكرة الاستقلال السياسي عن باريس تتخمر، بعد ما تبين لهم أن قضية الاستقلال المالي مسالة وقت فقط ، وهو ما جعل من الحكومة تعيد النظر في التوازنات الزراعية بالجزائر بين الكولون والاهالي.

وعليه يكون قانون 1897 الذي استمر العمل به إلى غاية 1937 قد ساهم في تدعيم اسس الاستيطان وتعزيز هياكله، ذلك أن الكولون ما كانوا ليسمحوا بتمرير قانون يؤلب عليهم العنصر المحلي ويمكنه من استرجاع نفوذه الاقتصادي، ورغم أن القانون في طياته حمل معالم تعزيز الملكية الاهلية إلى ان الظروف التاريخية عصفت بهذه الجهود، بل واعطت نتائج معاكسة للواقع فسمح بتأسيس الملكية العقارية على مساحات واسعة وكرس نفود المعمرين والسلطة الفرنسية وزاد من وهج حمي العقار ساهمت في ارتفاع الأسعار بشكل كبير لتصل عتبة 250 ف/هـ[1]، هذه المبالغ ما كانت لتكون في متناول الأهالي لتمكنهم من استعادة أراضيهم، وهى على العكس أغرتهم لبيع ممتلكاتهم للمعمرين، في ظل العراقيل الإدارية العوامل الطبيعية وضعف الإمكانيات المالية والتقنية في الحقول الأهلية، مما زاد اتساع المساحة الزراعية الكولونيالية بشكل متواصل.

- قانون 22 افريل 1887

ساهم هذا القانون في بسط يد الكولون على المساحات الزراعية والغابية على السواء كما عمل على مسحا شامل للمساحات الزراعية في عموم البلاد وحصر مواردها، وبهذا استطاع أن يمسح ما بين 1888–1934، ممتلكات 357 قبيلة من أصل 372، مخترقاً لأول مرة ممتلكات بلاد القبائل

[1] اجيرون، المرجع السابق، ج2، ص243

والأوراس، ومساحات واسعة من المنطقة الغربية والوسطى، وبهذا استطاعت السلطات الفرنسية التمكن من مسح ملكيات جل قبائل المناطق الشمالية والتلية والسهبية، بمساحة إجمالية تقدر ب 19.352.131 هـ، من أراضي زراعية ورعوية منها 682.989 مساحات غابية[1] .

وبعد القرن الأول من الاحتلال تغيرت معالم الخريطة الزراعية كلياً وبات في يد المعمرين 2.317.447هـ أراضي زراعية موثقة تم السيطرة عليها بأدوات ووسائل مختلفة مما يوحي بتنامي نفوذ طبقة برجوازية مهيمنة[2]، سيطرت على الحياة السياسية والاقتصادية، وفي ذات الوقت ارتفعت أملاك الدولة إلى قرابة 5 مليون هـ[3] بعدما كانت 1.003.072سنة 1870[4]، اي بزيادة قاربت 4 مليون هـ في ظرف نصف قرنا من الزمن بالإضافة إلى وجود 504.654هـ ممتلكات عامة، وفي المقابل تقلصت مساحة الأهالي من 8.698.694 سنة 1883 إلى 6.161.150هـ سنة 1899 حيث فقدت القبائل 2.537.544هـ في اقل من 20 سنة[5] ، ولم يبق بعد سنة 1935 إلا 15 قبيلة جلها في أعماق الصحراء تتملك فضاء رعوي متهالك، ولم يكن للسلطات الاستعمارية اهتمام واضح بها.

استطاعت الإدارة الفرنسية بفعل هذه القوانين تقويض القواعد الأساسية للاقتصاد المحلي الذي كانت يرتكز على النظم القبلية، والتي فقدت توازها واختلت مقوماتها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وسارت إلى الاضمحلال مع بداية القرن الجديد، مع بقاء مساحة أهلية في يد طبقة برجوازية في الفترة ما بين 1954 إلى نهاية 1956 ارتفعت ا من 543.310 هـ إلى 630.732هـ، تتفاوت في المساحات ما بين 11 إلى 6 هكتار[6]، ، بينما تتحكم الدولة في 8.200.000 هـ بما فيها الغابات، ويظفر الكولون ب 2.916.000هـ[7].للتراجع هذه المساحة سنة 1956 إلى 2.8 م هـ[8] بفعل الظروف الحرب.

---

[1] نفسه، ص ص207-209،

[2] Lequy Roger, **L'agriculture algérienne** de 1954 à 1962. In R.O.M.M, n°8,1970, P. 49.

[3] اجيرون، المرجع السابق، ج2،ص 270

[4] M. Paul Lacoste, op.cit ,P.76.

[5] اجيرون، المرجع السابق، ج2،ص 270

[6] Isnard H, **Structure de l'agriculture musulmane en Algérie à la veille de l'insurrection (Premier article)** In , Méditerranée, 1e année, n°2-3, 1960, P. 49.

[7] Lequy Roger, op.cit, P.48.

[8] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال**، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، العراق، ب ت ن، ص 224.

إن السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر من خلال مجموعة القوانين والمراسيم المتعاقبة، عملت على السيطرة المتزايدة للعقار الزراعي وتفكيك نظمه وتحويله لخدمة مشروع الاستيطان، مشروعاً كان يتطلب منها مناهج جديدة قصد تحويل مئات الآلاف من أوربا للجزائر، ودمجهم في النظرية الاستيطانية الزراعية، بعدما أدركت الحكومات المختلفة ان نجاح الاستعمار مكفولاً بقدرتها على التسيير الأمثل لمشروع الاستيطان، عدا ذلك لن يكون هناك جدوى وفاعلية من سيطرتها على ملايين الهكتارات الخصبة التي صادرتها بطرق وآليات مختلفة من أصحابها.

أن سياسية الاستيطان الزراعي سوف تأخذ أبعاد أخرى، أكثر خطورة وتزداد حدتها مع الزمن في ظل زيادة حركية الهجرة الأوربية نحو الجزائر، وهذا ما سوف نتطرق له في هذا الجانب

2/ الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري

إن دراسة الظاهرة الاستيطانية من وجهة نظر الفكر الكولونيالي كانت حتمية تاريخية، والأساس الذي قامت عليه كل مخططات الحكومات المتعاقبة لتأسيس لمشروعها بالجزائر، غير أن التضارب الآراء والآليات في كيفيات تنفيذ المشروع وتفعيله، ونقله من التنظير إلى الممارسة، إصتدم بواقع اقتصادي واجتماعي مغاير لما عهدته النظم الغربية، وحتى التجارب الفرنسية في مستوطناتها، ومنذ البداية قد تأكد للقائمين على مشروع الاستيطان استحالة تطبيقها في الجزائر، ما لم يتم تغير النسيج الاجتماعي بمنظومة أوربية توافق الخطوط العريضة للسياسية الزراعية والاستيطانية بالجزائر وتدعمها.

ولهذا عمدت الآلة الاستيطانية في سبيل أهدافها إلى سن ترسانة من القوانين تكمل بعضها بعضاً في سبيل تحويل ملايين الهكتارات الزراعية الخصبة من أصحابها ومنحها للوافدين الجدد من عموم أوربا، وهذا قصد مسايرة وتيرة الهجرة وتعزيز نفوذها ورغم ذلك أقر نخبة[1] من كبار العارفين بخبايا المجتمع الكولونيالي وتمثلياته المختلفة بخصوصية حركية الاستيطان في الجزائر، وارتباطها الوثيق بمستقبل الاستعمار في الجزائر، وخضوعها لتجاذبات الزمان والمكان، وعدت وسيلة من وسائل الاستعمار ولربما كانت أهم وسائله نظراً لحجم الإمكانيات المادية والبشرية المسخرة في المجال، وبهذا فان حركة الاستيطان والاحتلال كانت تسيران بخطي متماثلة في عموم البلاد. وعليه فان دراسة واقع

[1] René Ricoux، Fillias Achille ، Robiou de La Tréhonnais، M. Louis de Baudicour…

الاستيطان في الجزائر يمر بمراحل مختلفة، وفق المراحل التي مرت بها الأنظمة الحاكمة في فرنسا، على أن التجارب المختلفة في الجزائر لم تكن بمعزل عن الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي.

غدت الجزائر وتوابعها منذ الأشهر الأولى للاحتلال قبلة للعناصر الأوروبية والفرنسية بالخصوص، وتضاعفت الأعداد في السنوات القليلة الأولى بوضوح الرؤى السياسية والمغانم الاقتصادية، وامتدت إلى كل الفئات الأوربية من: الألمان الأسبان مالطيين الايطاليين، وكان لهم دور كبير في دفع حركة الإقلاع الزراعي وتثبيت هياكل الاستيطان، والملاحظ ان السلطات الفرنسة كانت تلجأ إلى هذه الفئات بحسب طبيعة المرحلة التاريخية، نظرا للتحديات التي جابهت الاستيطان وكان لزاما على الحكومات المتعاقبة إزالتها.

وإلى صعيد أخر كانت الهجرة الأوربية صورة من صور الهيمنة الزراعية، ذلك أن توسعها في الأرياف قابله اضمحلال تدريجي للبناء الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، لصالح منظومة أوربية لها تقاليد وأسس وتصورات تختلف كلياً عن المنظومة الأهلية القائمة.

- **سياسية الاستيطان الزراعي أيام الحكم الملكي 1830-1848**

أن المتتبع لحركة الاستيطان يدرك أن هناك عوامل مختلفة تحكمت فيها وساهمت في تسريع حركيتها في مراحل مختلقة، كما أدت إلى كبحه في محطات أخرى، هذا وقد ارتبط هذا المشروع بشكل كبير ببرامج الحكومات المتعاقبة على فرنسا. والمؤثرات والسياسية والاقتصادية للجزائر وفرنسا.

تعتبر فترة حكومة العهد الملكي (1830-1848) من أصعب المراحل التي عرفها الاستيطان، ذلك أن مهاجرو تلك الحقبة كونوا النواة الحقيقية للهيكل الرئيسي للاستيطان الأوربي بالجزائر، الذي ميزته مرحلتين أساسيتان هما الاستيطان الحر والرسمي، ونستشف ذلك من خلال حجم القوانين التي أقرتها السلطات الفرنسية، في ظل ضبابية المشهد حول أنجع الأساليب المعتمدة في تسيير الجزائر، على أن ندرك الأسباب الكامنة وراء الهجرة الأوربية للجزائر التي كانت تحركها العوامل الاقتصادية بالدرجة الاولى، وخاصة في الوطن الأم الذي عرف ركود اقتصادي في ظل ارتفاع العقار الزراعي بشكل غير مسبوق، وساهم في تدهور أوضاع غالبية المزارعين الذين بلغ عددهم نحو 20 مليون مزارع من أصل 36 مليون ساكن في السنوات الأولي من الاحتلال[1]، ويبدوا أن هذه العوامل كان

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.160.

مقدمة الأسباب التي عجلت في هجرة الآلاف المزارعين من فرنسا نحو الجزائر بحثاً عن مستقبلا أفضل، خاصة وأن الدعاية الإعلامية كانت تقدم صورة مُشرقة وواعدة عن الأفاق الاقتصادية الزراعية في المستعمرة الجديدة.

منذ سنة 1830 أرست الطبقة البرجوازية ممثلة في كبار الملاك قواعدها بالجزائر، وساهموا بقدر كبير في الترويج للإمكانيات الكبيرة للمستوطنة الجديدة، في خلق فضاء زراعي متنامي نظير إمكانياتها الكبيرة ووفرة أراضيها الزراعية، وسهولة الحصول عليها من مالكيها[1] ،مستفيدة من النشاط الكبير للآلة الإدارية في بسط هيمنها على العقار الزراعي بأسرع ما يمكن، كونه الوسيلة الأساسية في استقطاب الآلاف المهاجرين، مع توظيفها كورقة أساسية لاستمالتهم من أجل الاستقرار بالجزائر ولهذا سايرت بنود المرسوم المؤرخة في 08 سبتمبر 1830، و10 جوان 1831، وقانون 10 جوان 1831، التوجهات الكبرى للاستيطان، ببسط نفوذ على أكثر من 1.500.000هـ من أجواد الأراضي في أهم المناطق الآمنة.

انعكست هذه المقررات على وتيرة الهجرة التي ارتفعت من 602 سنة 1830 إلى 115.101 مستوطن سنة 1848، كما حاولت فرنسا منذ السنوات الأولى تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون الهجرة الأوربية للأمريكيتين وتحويلها للجزائر، ونجحت في إقناع 400 مهاجر آلماني وسويسري سنة 1832 من يمثلون 73 أسرة، قسمتها السلطات بين القبة ودالى إبراهيم ومنحت مساحة إجمالية قدرها 320 هـ[2]، ووسعت الحكومة الفرنسية تجاربها على عدة مناطق في أوربا خاصة إسبانيا وألمانيا وايطاليا حيث كانت تشهد ظروفاً اقتصادية مزرية، على أن التركيز كان يتم على المناطق والإقليم الزراعية بغية إرساء قواعد الزراعة الكولونيالية بالجزائر.

إن هذه الجهود ساهمت في ارتفاع مستمر للعناصر الأوربية بالجزائر، غير أن هذا الارتفاع لم يكن على صورة واحدة ولا وتيرة متشابهة، فقد عرف مراحل ميزتها الازدهار تارة والانكماش تارة أخرى لذا تعالت أصوات تصب في إيجاد أنجع السبيل لتوطين الاستيطان، بكل الأساليب بما فيها التعجيل بانتزاع الامتلاك من الأهالي وحتى إبادتهم أن اقتصت الضرورة، كما نادت بتوفير الدعم المادي والمعنوي لحركة الاستيطان، وتسهيل إجراءات التملك والاستثمار.

[1] Gasparin, Agénor de (1810-1871) , **La France doit-elle conserver Alger par un auditeur au Conseil d'État**, Imp. De Béthune et Plon , Paris, 1835, PP.69-70.

[2] صالح عباد(المستوطنين) المرجع السابق، ص 11.

وعلى هذا الأساس صبت الحكومة كل جهودها في إنجاح عمليات الاستيطان، حتى عرف الكولون الأوائل بما يعرف بكولون الحكومة"**les colons du gouvernement**"[1]، لأن الحكومة حملت على عاتقها تكاليف النقل والإيواء ومنح الأراضي الزراعية الخصبة، وتوفير الحاجيات الأساسية بصورة مستمرة في المناطق التي أُسكنوا فيها، حتى يتمكنوا من استغلال مزارعهم استغلال أمثل.

إن الاختيارات الكبرى للحكومة الفرنسية في الفترة الأولي ما بين 1830-1840 سارت في نهج الاستيطان المدعم، أو الاستيطان الحر[2] في بعض أدبيات الاستعمار، لان الحكومة هي التي كانت تروج لحركة الهجرة عبر وسائلها المختلفة في البلاد الأوربية، وتساهم في تسيرها وتمويلها، بغرض استعملها أداة قوية لإنجاح مشروعها السياسي، على انه وجب القول أن الصورة لم تكن واضحة للحكومة الفرنسية بشان مستقبل الجزائر، قبل ان فصل البرلمان في قضية الجزائر صيف 1834.

ورغم ذلك فان حركة الهجرة في هذه المرحلة كانت محتشمة في عمومها، رغم الارتفاع الطفيف بعدما فَصَلت فرنسا في قضية الجزائر بعد تجاذبان ساستها وتحقيقات لجنها، التي أفضت بترسم الاحتلال إثر بنود مرسوم 22 جويلية 1834 الذي ساهم في تفعيل حركية الهجرة حيث ارتفعت وتيرتها من 9.750 سنة 1834، إلى 14.561 مستوطن سنة 1836، وابتداء من هذا التاريخ سوف يشهد الاستيطان انفتاح كبير وارتفاع متواصل لتعرف الجزائر تزايد أمواج الهجرة بصورة منقطعة النظير وفق ما يلي:

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1831	3.228	1837	16.770	1843	59.186
1832	4.856	1838	20.078	1844	75.420
1833	7.812	1839	25.000	1845	96.119
1834	9.750	1840	27.865	1846	109.400
1835	11.221	1841	37.374	1847	103.863
1836	14.561	1842	44.531	1848	115.101

René Ricoux, P.33.

الملاحظ من البيانات الواردة أن حركة الهجرة للجزائر عرفت تطور متواصل، فبعد مباشرة مراسيم الاحتلال الفرنسي للجزائري إثر مقررات اللجنة الإفريقية فس سنة 1834 شهدت ازدهار كبير خاصة في فترة حكم كلوزيل وارتفع عدد المهاجرين في الفترة ما بين 1835 إلى غاية 1837 من

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق،ج1، ص41.
[2] شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسي عصفور، عويدات للنشر، بيروت، 1982، ص41.

11.221 معمر إلى 16.770 في نهاية سنة 1837 هذا الارتفاع الكبير يحمل في طياته خلفيات سياسية واقتصادية ميزة حكم كلوزيل.

السياسة الزراعية في عهد كلوزيل 1835-1837

بلغت حركة الهجرة قبل وصول كلوزيل للحكم 11.221 مستوطن، رغم ضخامة المصادرات التي بلغت نحو 2 مليون هـ، والدعم الحكومي الكبير للمسار الهجرة، أرقام تنم على صورة متناقضة تَأسيس عليها الفكر الاستيطاني، على أن المضي في هذه السياسة لم يكن ممكن في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تعرفها الحكومة الفرنسية، والتي يميز عليها الركود الاقتصادي في الوطن الأم، إلى جانب أن جموع المهاجرين الأوائل كان جلهم من المفلسين البائسين، والمغامرين الباحتين عن الثروة، وأن معارفهم كانت بدائية في المجال الزراعي، الذي كان يعد حجر الأساس في المشروع الاستيطاني بالجزائر، ولهذا كانت السنوات الأولي من الاحتلال تشهد إقبالا محتشماً رغم حجم الوعود والدعاية والإمكانيات الحكومية المسخرة لم تبلغ حركة الهجرة عتبة 9.750 مهاجر بنهاية 1834 .

ولما كانت هذه الأرقام بعيدة جداً عن تطلعات الحكومة الفرنسة مضي كلوزيل أبعد من ذلك، فنادي إلى توجيه الرأسمالية الأوربية نحو الجزائر بدل المستعمرات الفرنسية الأخرى وخاصة سان دومينوا، مؤكداً بان الجزائر بإمكانية أن تعوض خسائر فرنسا من جراء فقدان لمستعمراتها، كما أمر بفتح المجال واسعاً أمام الشركات الزراعية وتسهيل استثماراتها في الجزائر[1]، ونستشف تأثير عمق سياسيته الاستيطانية على المهاجرين الجدد من خلال كلمته بمناسبة عهدته الثانية الجزائر في 10 أوت 1835 « لكم أن تنشئوا من المزارع تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطق التي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عَبَرَ المحيط واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون»[2]، وأضاف « يجب أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك انه لا يمكن أن نغرس العروق الأوربية هنا إلا بواسطة الهجرة الأوربية فقط»[3]

عول كلوزيل من خلال سياسية الرامية التي تركيز الرأسمال الأوربي في الجزائر مستغلا قربها الجغرافي وإمكانيتها الهائلة، والتشابه الكبير في البيئة المناخية إلى تحويل تحويل الجزائر إلى سان

[1] Bertrand Clauzel, **Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger ,** A-j.denain ,Paris, 1831, PP.08-32.

[2] الاشرف، المرجع السابق، ص80.

[3] صالح عباد(المستوطنين)المرجع السابق،ص 11.

دومينغ جديدة، مع التأسيس لقوة استيطانية أوربية يكون عماد المخططات السياسية والاقتصادية في الجزائر، دون النظر في مصير الأهالي، ولان بدأ أن سياسيته تقوم على إزالتهم أزلة ممنهجة انطلاقا من مصادرتهم الأراضي الزراعية المقوم الأساسي للبقاء، وتفعيل سياسة الحشر والإبعاد والإزاحة عن المضارب الزراعية والرعوية.

استطاع كلوزريل سنة 1836 تأسيس أول مركز استيطاني في بوفاريك، ورغم أن المنطقة كانت عبارة عن أوحال ومستنقعات تنتشر فيها عدة أمراض، إلا أنها استقطبت 100 أسرة أوربية استفادت من 173 قطعة زراعية، وشكلت هذه المستوطنة منطلقا للاستعمار الرسمي[1] وجاءت هذه الخطوات في ظروف سياسية اتسمت بنفوذ السلطات العسكرية على الواقع السياسي في جبهتي الشرق والغرب مما ساهم في ارتفاع وتيرة الهجرة التي بلعت في ظرف سنة واحدة لتبلغ 16.770 سنة 1837.

عُدت مساهمة كلوزيل خطوة هامة سوف يكون لها وقعها على مستقبل الاستيطان شرط أن تستصلح الأراضي الممنوحة بالشكل الذي وضعت له، لكن سرعان ما ظهرت مشاكل جمة واجهت حركة الاستيطان في بدايتها وأدرك القائمة على مشروع الاستيطان بأنه ما لم تتخذ التدابير الضرورة سوف يُعصف بمشروع الاحتلال ككل، وتبدوا خطط كلوزريل في مجال الاستيطان، خطط عسكرية أكثر منها استراتيجية زراعية ولذلك سوف تشهد عقبات كبيرة وتحديات جمة تعمل على تثبط تطورها.

ورغم ذلك واصل في سياسته المعتمدة على الفرق العسكرية بالأساس في التأسيس لفكر استيطاني إمبريالي، فوزع أراضي زراعية خصية ذات 4 هكتار على كل فرقة عسكرية قصد خدمتها، والانتفاع بها، وبالموازاة مع ذلك خطي كلوزيل أولى خطواته في التأسيس لفكر زراعي كولونيالي[2] بإحكام سيطرته على مزرعة مساحتها 1000ه بنواحي الحراش وأطلق عليها اسم"المزرعة النموذجية الإفريقية" وجعلها تحت وصاية مجموعة من الجنود[3].

هذه الخطوة سوف يكون لها وقعها على مسار حركة الاستيطان الزراعي، رغم التحديات الجديدة بإصابة ثلاثة الآلاف جندي منهم 1.800 فرنسي بالحمى الفتاكة، وعجلت بعودة أعداد كبيرة من الجند

[1] كمال كاتب، **أوربيون اهالي ويهود بالجزائر1830**-1962، دار المعرفة، 2011، الجزائر، ص130.

[2] سعد الله (الحركة الوطنية) المرجع السابق، ج1، ص37-44.

[3] Franc Julien, **la colonisation de la Mitidja, édit champion**, CCA, Paris 1929, P.82.

إلى مواطنهم[1]، على أن هذه الصيغ من الاستثمار لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن رؤية اقتصادية، لان تركيبة المنتفعين غير متجانسة، وبالتالي لا يمكن أن تساهم في استغلال أمثل لمساحات زراعية واسعة، ويبدوا من هذه السياسة اغرائية لإبقاء العدد الأكبر من الجنود المرافقين للحملة، أو الذين قدموا بعدها خاصة بعدما تبين لهم زيف الوعود من الحكومة الفرنسية بكون الجزائر مجالاً للثروة، كما أن أعداد كبيرة جدا لم تستطع التأقلم والبيئية الجديدة واضطروا للعودة للديار، ومن تلك العناصر التي استقرت في سهول متيجة فأصيبت بمختلف الأمراض والأوبئة الفتاكة .

عدت هذه أولى الضربات التي يتلاقها الاستيطان في وقت مضت الآلة العسكرية قدما في مناطق واسعة في شرق البلاد وغربها، واستطاعت السيطرة على مئات الهكتارات الخصبة في أجود المناطق الزراعية، لكن ذلك يبقى دون فائدة ما لم تمنح لمعمرين جدد قادرين على التأقلم والبقاء من جهة، والاستثمار الناجح في هذه المزارع من جهة أخرى، غير أن أخبار الأمراض والحمى وموت الجند، سرعان ما انتشرت في أوربا وفرنسا بالخصوص وكبحت مسار الهجرة مؤقتاً نحو الجزائر لصالح العالم الجديد الذي استقبل 16.000 مهاجر فرنسي فيما كانت حصة الجزائر 4.000 فقط ما بين 1835 إلى 1836.[2]، مما عجل بالحكومة إلى إيجاد بدايل مستعجل، ونستشف ذلك من خلال الإغراءات الكبيرة للعناصر الألمانية المتضررة من ازمة الجفاف والكساد الاقتصادي، حيث وفدت 800 أسرة سنة 1835 تم توزيعها في مستوطنات بالجزائر ووهران[3] .

رغم الإمكانيات والأموال المرصودة لعمليات الهجرة والاستيطان والمساحات الممنوحة للمعمرين، وتأسيس عدة شركات زراعية في نهاية عهدة كلوزيل لم تستطع الزراعة الكولونيالية الإقلاع، بل كان حالها شبيه إلى حد ما بزراعة الأهالي ذات الأساليب البدائية، غير أن عاملاً أخر ظهر في الأفق وكاد أن يكبح النظرية الاقتصادية الأوربية، ويفشل مشروعها، وهو تأكيد منظري سياسية الاستيطان ممن أشير لهم سابقاً، عن ضبابية الرؤية الحكومية لكيفية تيسير المشروع الزراعي بالجزائر، مع بطئ حركة الهجرة و صعوبة إقناع المهاجرين بالهجرة للجزائر والبقاء فيها، وفسل الحكومة في ايجاد الاعتمادات المالية الكافية للمشروع الجزائري.

---

[1] سعد الله (الحركة الوطنية) المرجع السابق ،ج1، ص37.

[2] علي عبود، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899- القطاع الوهراني نموذجاً**- رسالة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2013-2014، ص57.

[3] كمال كاتب، المرجع السابق، ص 130.

ورغم ذلك فأن هذه الوضعية لم تكن الحالة العامة لوضعية المهاجرين، فعدد منهم بلغ حلمه واستطاع تملك مساحات شاسعة جدا من أجود الأراضي الزراعية ففي متيجة قدرت مساحة بعض المستثمرات أكثر من 10.000هـ[1]، ولربما كانت هذه المزارع لشخصيات سياسية نافذة في حكومة شارل العاشر، التي أرغمت على الهجرة إلى الجزائر مخافة أن تطالها تصفيات النظام الجديدة .

قرر كلوزيل منذ نهاية 1836 بدعم من برلمان دولته منح المزيد من الامتيازات وإعطاء كل أسرة 4هـ مجاناً وإصدار عقود التمليك في حدود ثلاث سنوات من استصلاحها، مع بناء المسكن وتقديم الدعم لصاحبه، مكنت هذه الاستراتيجية حتى نهاية سنة 1839 من منح 2743 هكتار إلى 316 أسرة[2]، ما ساهم في ارتفاع عدد المستوطنين بشكل متواصل ليبلغ سقف 16.770 في نهاية عهدة كلوزيل الثانية، ورغم هذه النسبة المعتبرة فهي تسير وفق منظري الاستيطان بخطي متثاقلة بالنظر إلى حجم الإمكانيات المتاحة، والتدابير المتخذة، والأموال المرصودة منذ الاحتلال.

إلى جانب التقرير الواردة من الجزائر، تعطي صورة واضحة عن التحديات التي يعرفها الاستيطان بالجزائر، وأن مغامرات الثراء كانت في بدايتها كارثية، ذلك أن جموع من المهاجرين كانت تتهاوي أمام الحمى والكوليرا ومختلف الأمراض، ومن لم تسقطه الأسقام أسقطه مرارة الواقع وزيف أحلام الحكومة الفرنسية التي جعلت من المستوطنة الجديدة حلم كل مغامر، غير أن المتتبع للواقع يدرك حجم المأساة التي ألمت بهم، ذلك أن مئات من الأسر المهاجرة كانت بترصدها الجوع والأمراض الفتاكة.

وأمام هذه التحديات ظهرت جملة من الآراء تنادي إلى إزالة العراقيل التي تقف عائقاً في وجه الاستيطان، ومن ذلك قدم – Stockmar - أحد أهم المنظرين للسياسية الاستيطان بالجزائر منذ بدايتها، وممثل الأسر الرأسمالية السويسرية، مقترحاً باستقدام عناصر من سكان الحدود الايطالية النمساوية المعروفين ب–Tyroliens – المشهود عنهم الشدة والبأس والتأقلم مع الظروف الصعبة، ومنحهم قطع زراعية وأسلحة في عنابة، واستعمالهم كعمال مزارعين وجنود ليشد بهم ركائز الاستيطان في بدايته، ومن جهته قدم العقيد– Marengo- مقترحا أخر باستعمال المساجين في تشييد القرى الاستيطانية، واستصلاح المزارع وشق قنوات الري وتعبيد الطرق والممرات، ما قد يخفض نسبة التكاليف الحكومية حسبه إلى العشر، كما اقترح منح 5هـ من لأراضى الزراعية لكل أسرة وإعفائهم من رسوم في الخمس سنوات الأولي، وهو ذات الطرح الذي Buret Eugène مع ضرورة تشيد قري زراعية

[1] René Ricoux, op.cit, P.253.
[2] Busson Henri .op. cit , P.34.

مكتملة الهياكل تضم كلا منها 100 أسرة مزارعة [1]. وذهب رجل الدينLandmann والمتشبع بأفكار أستاذه بيشار-buchez- إلى رأي مخالف عمن سبقه، حيث اقترح إغراء المستوطنين بالمال بمنحهم 400.000 ف، لأصحاب الحقول الكبيرة قصد الاستثمار والاستقرار[2]، وذهب جول جيرار بعيد مشيراً إلى أن إمكانيات الجزائر تؤهلها لاستقطاب 08 ملايين أوربي تستطيع الدولة أن تمنح لهم 16 مليون هكتار من الأراضي الخصبة[3].

وتفاعلت آراء السياسيين بالمؤرخين وعلماء الاجتماع، ومن ذلك كتب الدكتور بوديشون « الذي يهمنا قبل كل شيء هو تأسيس مستعمرة نملكها بصفة نهائية، وننشر على شواطئ البربرية المدنية الأوربية، ومن البديهي أن اقصر الطرق لبلوغ غايتنا هو نشر الرعب»[4] هذا الخطاب الذي يحمل في طياته روح الإبادة والكراهية للأهالي، كان إستراتجية معتمدة لعدد من ممارسي السياسية الفرنسية بالجزائر، غير آليات نقله للواقع كانت بعيدة المنال على حكومة كانت تعرف هزات متواصلة، وكتب "شارل فوري" بان الهجرة الأوربية نحو الجزائر يجب أن تكون بأعداد هائلة جداً ويجب على أن تبعث ب« جحافل دهماء من الأوربيين إلى الجزائر، وأنه باستطاعة فرنسا أن تبعث دون أن تنهك قواها أو تزهق نفسها أربعة ملايين نسمة ،ثم تبعث أوروبا ما تبقى»[5]

وذهب طوكفيل وهو من أنصار الهيمنة العسكرية في الجزائر، إلى أن الاستيطان والاحتلال يسران جنباً لجنب، وان فكرته تقوم على احتلال كامل واستيطان شامل[6]، كما نادي بضرورة أن تتكفل الحكومة وعلى عاتقها ببناء المستوطنات للوافدين الأوربيين مع توفير الحماية لهم في رسالة واضحة للحكومية الفرنسية بأن ترفع من وتيرة الإجراءات المتخذة ضد الأهالي حيث أكد " أن نزع الملكية في الجزائر وجب أن يسير بسرعة متوحشة"[7] رغم أن طوكفيل ذاته يتحفظ على الطريقة المأسوية في التعامل مع السكان الأصليين في أمريكا بشان انتزاع الملكيات، والواضح أن أفكاره تصب في سياق الصراع الحضاري بين فرنسا وبريطانيا وبالتالي فتطبيق آراءه على أرض الواقع لا يمكن أن تتم، ذلك أن المستعمرة الجديدة تختلف تمام الاختلاف عن العالم الجديد.

---

[1] Buret, Eugène, op.cit ,P.242.
[2] Libed ,P.245.
[3] صالح عباد (الجزائر) ،المرجع السابق، ص 11.
[4] Busson Henri .op. cit , P.52.
[5] فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب تا، ص 73.
[6] طوكفيل، المصدر السابق، ص38-42.
[7] نفسه، ص89

أن هذه الخطابات المتضاربة في مشروع الاستيطاني الفرنسي بالجزائر، تجتمع في التنظير للعنصرية في أسمى معانيها، وكأن أفكار الثورة الفرنسية والإصلاحات الكبرى التي عرفتها المجتمع الفرنسي والتحولات العميقة في التعاطي مع القيم الإنسانية والمساواة والمبادئ لا تصلح في جغرافية الجزائر، كما أن طوكفيل ومن معه قد حمل لنا تناقضات كبرى في أفكارهم بين إسقاطاتها لواقع المجتمعات في أمريكا حيث نادى بوجوب تجذر أفاق المساواة والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وبين تنظيره لواقع الجزائر، بان يجعل منها جغرافية استقطاب للعنصر الأوربي ومؤهلاته الاقتصادية، ازدواجية الطرح هذه تجعلنا ندرك أمرا واحد وهو مكانة الكبيرة للجزائر في السياسية الاستعمارية ، وفي الوقت ذاته تعطينا صورة دقيقة عن صعوبة التي تتخبط فيها فرنسا لأجل تطبيق مشروعها على أرض الواقع، خاصة في العقد الأول من الاحتلال.

- **السياسية الزراعية في عهد الجينرال بيجو 1841-1847**

بوصول بيجو للحكم في الجزائر اقر إعادة هياكله الاستيطان، وتَوافق تنظيره مع ضخ دماء أوربية جديدة في عموم المقاطعات، مما أرغمه بإعادة النظر في الطريقة التي يسير تفكيك العقار الزراعي كونه عملية محورية في تثبيت دعائم الاستيطان إلى أبعد الحدود.

على أن بيجو لمع نجمه قبل وصوله للجزائر، فمنذ خطابه أمام مجلس النواب بتاريخ 16 يناير 1840 أعطي إستراتجية جديدة للاستيطان تعتمد على تظافر جهود الرأسمالية الكولونيالية وتركيزها لزيادة فعاليتها مؤكدا أن فرنسا « في حاجة إلى جحافل الدهماء من المعمرين الفرنسيين والأوربيين، ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم أن تعطوهم أراضي خصبة ...، أينما وجدتم مياها متدفقة وأراضي مرعة ومراعي ترعى انزلوا بها المعمرين ولا يهمكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوربيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا»[1]، منهجية يبدوا انه راقت لمنظري السياسية الاستعمارية وأقطاب السان سيمون، ليمهدوا لبيجوا حكم الجزائر في العام الموالي، ويأخذ على عاتقة إنقاذ فرنسا من المعضلة الجزائرية التي باتت تربك ساسة باريس، نظيرا التخبط الكبير على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

[1] Bugeaud, Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa, Paris 1946, P.208.

تزامنت فترة بيجو وتدهور أوضاع في فرنسا منذ 1843 لتزاد حدة سنة بحلول 1846، بفعل الخلل الاقتصادي جراء الزيادة السكانية المتواصلة، التي بلغت نحو مليون نسمة في الخمس سنوات الاخيرة وهي مرشحة للارتفاع بشكل متواصل، يقابلها انهيار اقتصادي وارتفاع متواصل للأسعار[1].

كما تفشت البطالة أوساط المزارعين، وتدهورت الحقول، لتكون هذه المشاكل منطلقاً اعتمد عليه بيجو، مركزاً جهوده على العنصر الفلاحي بشكل كبير ضمن تشكيلة جيشه، وذلك بإقطاعهم أراضي زراعية في السهول الخصبة[2]، كما أقر بتسهيل الإجراءات لتمليك المهاجرين الجدد أجود المزارع وأخصبها، مقابل مبالغ رمزية لا تتعدي 47 ف/هـ وينخفض السعر إلى النصف المناطق البعيدة [3]

جلبت هذه التدابير 10.000 مستوطن فرنسي جديد ، تم توزيعهم في أهم وأجود المناطق الساحلية الخصبة، كما اقترح من الحكومة توفير 300 مليون فرنك لإنجاح مشاريعه[4]، مؤكداً في جل خطاباته، أن الجزائر بجاحة لعمال ومزارعين بصورة مستمرة ، مما يضمن له تكريس واقع الاستيطان وتفعيل نجاعته.

استغل بيجو قرارات 27 جانفي 1841 الرامية لمصادرة الممتلكات دون التميز بين الملكيات الفردية والخاصة، وملكيات الوقف بحجج المصلحة العامة[5]، وأضاف لها سياسة السيف والمحراث، التي عجلت بمصادرة الآلاف الهكتارات الزراعية[6]، وبهذا أبان عن غطرسة جديدة سوف يكون لها وقعاً كارتي على الأهالي في المناطق الشمالية بالخصوص، غطرسة كان الهدف منها استقطاب أعداد كبيرة جدا من المعمرين، وعمل جاهداً على تكريس أسس الاستيطان الديمغرافي وإرساء قواعده، وتكللت جهوده بقدوم الآلاف من الأوربيين نحو الجزائر على شاكلة غير مسبوقة.

فأرتفع عددهم وتيرة الهجرة سنة 1840 من 28.000 مستوطن[7] إلى 37.374 سنة 1841، ليقفز التعداد إلى 75.420 سنة 1845 بزيادة قدرها 38.046 في ظرف 4 سنوات فقط، لتبلغ حصيلة الاستيطان في عهده إلى سقف 75.998 مستوطن بمعدل سنوي قدرة 10.856 معمر أوربي، استطاع البقاء والتأقلم مما يدل على حجم الإمكانيات المسخرة والمصادرات المحولة .هذه

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.154-155.
[2] Temine **Emile. La migration européenne en Algérie au XIXe siècle** ، migration organisée ou migration tolérée. In، R.O.M.M , N°43, 1987. P.33.
[3] عبد المجيد بوحلة، المرجع السابق، ص80.
[4] Temine Emile, op.cit .P.57.
[5] Saurin Jules ,op.cit .P.113.
[6] Bugeaud, Les **Constructeurs de la France d' Outre-Mer**, éditions correa, Paris 1946, P.208.
[7] Paul Azan, **Bugeaud et l'Algérie**, Paris, 1930. P123.

النسب هي الأعلى من كل ما سبق، ولم تبلغها حركة الاستيطان من قبل حيث ارتفع عدد المستوطنين من27.865 سنة 1840 إلى 103.863 سنة 1841، مما يدل على أن سياسية السيف والمحراث كانت ناجعة إلى أبعد الحدود، رغم تأثرها في عدة محطات بعوامل التأقلم مما أدى بانكماش حركة الهجرة من 109.400 سنة 1846 إلى 103.863 سنة 1847 بفارق قدره 5.537 مستوطن، بفعل الأزمة المالية التي أدت إلى ارتفاع سعر العقارات بشكل كبير، محدثة مضاربات واسعة في أهم المناطق الجزائرية، خاصة مدينة الجزائر، وهران، والبليدة[1]، مما ساهم في إفلاس العديد من الأسر واضطرارهم العودة إلى أوربا. بعد إدراكهم صعوبة تحقيق أحلامهم في الجزائر.

وبهذا يكون بيجو قد فرض سياسته الاستيطان الرسمي منذ نهاية1841[2]، كشكل من أشكال السياسية الحكومية في المجال ووسيلتها في إنجاح مشاريعها الزراعية بالجزائر، ورغم ذلك يمكن القول أن سياسة بيجو في هذا الميدان رغم اتساع مدها، أتسمت بالفوضى ولا عقلانية، وذلك في طريقة تعاطيه مع العقار الزراعي وفي آلية استغلاله، بشرائحه واسعة من الجنود الفلاحين الذين يستفيدون من أراضي يستغلونها دوريا لمدة خمس سنوات مدة خدمته العسكرية، بعدها يمكنه تُملكها، هذه الصيغة تعد بمثابة إغراء لفئات واسعة من الجنود قصد البقاء في الجزائر.

إن الإحصائيات الواردة من الجداول الرسمية وسجلات الحالة المدنية، يتضح أن سياسة بيجو قد أعطت نتائج كبيرة، حيت إقناع آلاف الجنود بالبقاء وتكوين أسر، فارتفعت بذلك أعداد المعمرين ومعهم نسبة المواليد إلى مستويات كبيرة. مؤشر ينم عن نجاح عمليات الاستيطان، أخذةً منحى تصاعدي في فترة حكم بيجو حيث ارتفعت العدد من 53 مولود 1143 سنة 1840، لينعكس على الحالة للاستيطان ب 66.984 مهاجر أيام حكم بيجو بالجزائر ،وتأتي له هذا الارتفاع الكبير في مسار الهجرة نظير سياسية السيف والمحراث والمعتمدة، وفي طريقته المعتمدة على تعزيز الاستيطان بواسطة الجنود حيث استطاع بيجو أن يكون بهم مجتمعا جديد، يعزز به أسس الاستيطان من جنودا تولدت لهم الرغبة في البقاء وتكوين اسر امتلاك ضياع واسعة، عاملاً ساهم في اتساع المساحات المخصصة لهم بشكل متواصل ومعها ارتفعت أعداد المهاجرين بشكل كبير.

[1] René Ricoux, op.cit, P.36.

[2] كمال كاتب، المرجع السابق، ص131

غير أن الملاحظ أن عدد الوفيات ارتفع بشكل كبير من 1840 سنة 1837 إلى 5826 سنة 1846[1] وبتالي يكون المجموع أيام حكم بيجو قد بلغ عتبة 25.503 فرد، تمثل ربع العدد الذي يُكون ركيزة الاستيطان. رقم مهول يدل على أن السياسية الاستيطانية كانت تنزف بشكل كبير، رغم الإمكانيات المتاحة والتسهيلات المقدمة. وهذا نتيجة الانتشار الكبير للحمي والأمراض المختلفة التي لم تسعف الأوربيين للاستقرار بالجزائر، وزادت وطأة بتوغل العنصر الأوربي في الريف الجزائري، حيث أسقطت الأسقام أعداد كبيرة ارتفعت مع الزمن، ولم تستطع الحكومة إيجاد حلول لها، بالرغم من المنظومة الصحية والرعاية الطبية التي يتمتع بها العنصر الأوربي.

وأمام هذا الانهيار التدريجي لحركة الاستيطان، توجهت أنظار منظري السياسية الاستعمارية إلى العنصر الألماني والسويسري الذي أثبتت الإحصائيات أن نسبة الوفيات في صفوفه تعد هي الأقل من جملة العناصر الأوربية لتأقلمه مع البيئة المحلية ومقاومته لعدد كبير من الأمراض[2] .

هذه السياسية راهنت على الاستيطان بكل أطيافه وجنسياته، قصد التأسيس لقواعد زراعية صلبة تكون عماد المخططات الحكومية، مما ساهم في ارتفاع نسبي رغم صعوبة الظروف السياسية والمالية للمستوطنة، ويعود ذاك إلى تدهور الاقتصاد الفرنسي مما انعكس على ارتفاع الأسعار، وانتشار البطالة، وتفاقم أزمة العقار التي بلغت مستويات قياسية، قابلتها التسهيلات الكبيرة التي رافقت عملية الهجرة والدعاية الإعلامية المكثفة في عموم النفوذ الفرنسي في أوربا، وخاصة الأقاليم الألمانية والإسبانية، في ظل الامتيازات الكبيرة المقدمة من الحكومية الفرنسية للمعمرين بالجزائر.

على هذا المنوال تواصلت قوافل الهجرة من مختلف المناطق الأوربية، واختلفت أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فمنهم الرأسماليين، والملاك، والمزارعين، والبطالين، وبالنظر في طبيعة التركيبة البشرية للوافدين الجدد من مختلف الأطياف يلاحظ عليها سيطرة العنصر الفرنسي بشكل كبير وفق ما يلي.

الجنسية	1833	1836	1841	1845
فرنسيين	3.478	5.485	16.677	46.339
اسبان	1.291	4.592	9.748	25.335
ايطاليين	1.122	1.802	3.795	8.047
اجلو مالطي	1.213	1.802	3.795	8.047

[1] René Ricoux, op.cit, P.118.
[2] Temime Emile, **La migration européenne en Algérie au XIXe siècle**, migration organisée ou migration tolérée.. In, R.O.M.M , n°43, 1987. Monde arabe، migrations et identités. P.34.

المان	692	783	1.547	4.451
جنسيات أخرى	16	54	2.340	3.411
	7.812	14.561	37.374	95.321

René Ricoux: P.13.

الملاحظ من البيانات الواردة إن معظم الوافدين على الجزائر هم من الدول المطلة على المتوسط لتقارب الثقافات وتشابه المناخ وقرب المسافة، وتماثل الظروف الاقتصادية الخانقة التي عرفتها الدول الأوربية، مما ألزم الآلاف للهجرة نحو الجزائر، غير أن عدم التجانس بين الفئات الأوربية، اعتمدت عليه السياسية الزراعية الفرنسية في تعمير الأراضي الزراعية بمختلف الطوائف، وتنوع إنتاجها قصد تثبيت الاستيطان بعيد المدى.

كان عماد الهجرة الأوربية للجزائر يرتكز على الفرنسيين بحكم الطابع السياسي للمستعمرة، وأرتفع عددهم من 3.478 مستوطن سنة 1833 إلى 5.3485 سنة 1836 على أن فترة حكم بيجو ساهمت في تضاعف تعدادهم لعتبة 46.339 نهاية 1854 نظير التسهيلات الكبيرة الممنوحة لهم.

فالعناصر الاسبانية الوافدة للجزائر[1]، كان لها وزنها الاقتصادي في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية الزراعية يعتبر العنصر الإسباني القادم من جزر البليار، فالنسيا، اليكانتي ، قرطاجة[2]، من أهم العناصر الوافدة بالجزائر، وأكثرهم استقرارا وتأقلماً في أهم مدن الغرب الجزائري، ارتفع عددهم بشكل كبير من 1.291 سنة 1933 إلى 25.335 سنة 1845 استفادوا من التسهيلات الممنوحة لهم من الحكومة الفرنسية في مجال العقار الزراعي، في ظل حالة الحروب الأهلية، وارتفاع ثقل الضرائب وانتشار البؤس والشقاء في إسبانيا، وما رافقها من جفاف ومجاعات، وساهموا بقوة في التأسيس للشركات الزراعية العاملة في القطاع الغابي، وجني الحلفاء، وتربية الماشية وكونوا النواة التي سوف يكون لها دور كبير في تطوير قطاع الكروم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

سياسية الاستيطان في عهد لويس فيليب Louis Philippe 1847-1848.

أن الفترة ما بين 1847 إلى 1848 كنت مرحلة صعبة للغاية في حركة الاستيطان ونستشف ذلك من خلال التغيرات التي طالت الحكام العامون حيث تداول عليها 6 حكام[3] في ظرف سنة واحدة، وهذه سابقة غير معهودة رغم أن الفترة كانت تعرف استقرار تام في الجبهة العسكرية، مما

[1] عن مسار الهجرة الإسبانية وتطر مسارها ما بين 1833 الى غاية 1876 ينظر. René Ricoux, op.cit, P.13

[2] René Ricoux, op.cit, P.11.

[3] Louis Christophe Leon luchault de la Moriciere, Marie Alphonse Beddeau, Henri Eugene Philippe Louis d Orleans, Louis Eugene Cavaignac, Nicolas Anne Theodule Changarnier, Gerald Stanislas Marey Monge.

يدعوا وطبيعة هذه التغيرات التي يبدوا أنها متعلقة بطيعة تغير النظام في فرنسا، وبمساعي الحكومة في تغير خطها حول سياسة الاستيطان والهجرة في الجزائر.

تعززت حركة الاستيطان بعد رحيل بيجو بقرار 19 سبتمبر 1848 القاضي بإنشاء 42 مستوطنة جديدة، للمحافظة على نفس نسق الهجرة الأوربية نحو الجزائر، كما كان يهدف، لتوطين 13.000 فرنسي في أجود الأراضي الزراعية الخصبة، وراهن – **Louis Philippe** – على عناصر الجيش أو ما يعرف جيش إفريقيا في تفعيل حركة الاستيطان، ويبدوا أنه اقتبس أفكاره من بيجو، على أن يكون الفارق بينهما في أعطاء حرية أكبر للجنود في التَملُك، ويكون بذلك أسَسَ للفكر الرأسمالي الحر في الجزائر، ذلك أن سياسيته جاءت في ظل التراجع الكبير للهجرة بفعل حمي الذهب، التي حولت الأمواج البشرية للعالم الجديد، مقترحاً تخصص ميزانية حكومية للاستيطان قيمتها 50 مليون فرنك تصرف على مدى 20 سنة، مخصصة لتشيد المستوطنات وتجهيزها وتسهيل عملية الهجرة ودعمها[1]، وسرعان ما أثمرت مقررات هذا القانون سريعاً بوصول 20 ألف معمر جديد، منهم 15 ألف فرنسي، تم إسكانهم في 42 مستوطنة في المناطق الشمالية[2]، كما ألزم هذا القانون الجهات الحكومية بتخصيص قطع زراعية واسعة لهم، وتقديم الدعم المادي والمعنوي[3]، وكان من انعكاسات هذه القوانين استفادة الأسر المهاجرة من 12 هـ، مع دعم يصل إلى 1500 ف[4].

جاءت هذه التدابير لتعالج الخلل في توطين المعمرين وتشجيعهم على الهجرة، بعد الانكماش الكبير نتيجة انتعاش حركة الهجرة، والتذمر الكبير نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في فرنسا، وأثمرت هذه الجهود في رفع وتيرة الهجرة من 103.863 سنة 1847 إلى 115.101 سنة 1848 بزيادة قدرها 11.238 مستوطن جديد .

كما عمدت السلطات الفرنسية إلى تدابير من شانها أن تساهم في إزالة العراقيل التي تلازم الاستيطان، وجعل الحياة للمعمرين الجدد تشبه إلى حداً ما، تلك الحياة المألوفة في باريس، لذا نجد حكومة الجمهوريين تطعم حركة الهجرة بطوائف اجتماعية مختلفة من فنانين وأدباء ومسرحيين، وتؤسس لهياكل ومدارس وبني تحتية مختلفة، في خطوة منها لدمج الوافدين الجدد في بيئية تقارب بيتهم التي آلفوها، ومحاولة منها لتوطنهم توطين تام وثنيهم عن العودة إلى الديار.

---

[1] Louis de Baudicour, op.cit, P.154-155.

[2] بوعزيز(السياسة) المرجع السابق، ص16.

[3] Maxime Pasteil, op.cit, PP. 168-169.

[4] Fischer Fabienne ,op.cit, P.61.

سياسة الاستيطان في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية فبراير 1848 – ديسمبر 1851

عرفت سنة 1848 تغيرات كبيرة كادت أن تعطف بجهود الحكومات التي كانت تتخذ من الاستيطان سلاحاً يضاهي أسلحتها المُوجهة في وجه الثورات الشعبية، ذلك أن اكتشاف الذهب على ضفاف نهر كاليفورنيا منذ جانفي 1848 صرف أمواج الهجرة الأوربية عن الجزائر لصالح كاليفورنيا التي فتحت سلماً للثروة، فأنخفض التعداد العام للمعمرين من 109.000 سنة 1847 إلى 103.893 سنة 1848.غير أن هذا السبب لم يكن العامل الوحيد الذي ساهم في انكماش تعداد المعمرين، بل يعود أيضا إلى عودة أعداد كبيرة منهم إلى أوطانهم الأصلية بفعل الأزمات المالية والمضاربات العقارية، إضافة إلى هلاك 4835 نتيجة الأمراض الفتاكة التي ألمت بهم.

ويبدوا أن الحكومة دقت ناقوس الخطر بعد انخفاض عدد المهاجرين ب 5.107 في ظرف سنة واحدة، لتتخذ جملة من التدابير أكثر ليونة لتمليك المعمرين ومن جملة القرارات الاستعجالية تسهل تمليك المعمرين والشركات الرأسمالية للمزارع، وإعطاء صلاحيات واسعة للحاكم العام في توزيع المساحات الزراعية الأكثر من 25 ه إلى حدود 100 ه، بعدما كانت تتطلب إذا من باريس[1] ،إلى جانب توسيع نطاق الدعاية في عموم أوربا وتجند الوكالات لنقلهم على نفقات الحكومة إلى الجزائر. وبهذا ارتفع العدد الإجمالي للمهاجرين من 103.893 سنة 1848 إلى 125.693 سنة 1850 ويقفز إلى 132.708 سنة 1852[2].

سهلت سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية عمليات الهجرة نحو الجزائر،لتستقطب ما بين 1849-1850 أكثر من20.500 أوربي تم توطينهم في42 قرية فلاحيه ريفية أنشأت خصيصا لهم[3].

هذه التسهيلات بقدر ما رفعت وتيرة الهجرة الأوربية، بقدر ما رفعت معها حركية الانسياب والتوغل في الأرياف الداخلية، وهو العامل الذي كانت تراهن عليه الحكومة الفرنسية وبذلك بلغ عددهم 42.493 مستوطن سنة 1851 بما يعادل 32.36% من عدد المعمرين[4].

[1] Louis de Baudicour, op.cit, op.cit, P.162.
[2] René Ricoux, op.cit, P.33
[3] Ageron Charles-Robert, **Francais, Juifs et Musulmans, L'Union Impossible**, IN. Histoire, N140, Janvier 1991,Paris, P.53.
[4] Busson Henri ,op. cit, P. 35

غير أن التحديات والعراقيل تواصلت محاولة كبح عملية الاستيطان الموسع، وذلك بسبب انتشار وباء الكوليرا بشكل كبير في الفترة ما بين ما بين 1849 إلى نهاية 1850[1] وساهمت في انكماش العدد الإجمالي من115.101 سنة 1848 إلى 112.607 سنة 1849، عوامل تسبب في كارثة ديمغرافية حقيقية، وكانت وهران لوحدها تفقد أكثر من 200 ضحية يومياً ناهيك عن المناطق الأخرى في ظل ضعف المنظومة الصحية بالجزائر، وعدم تغطيتها كل المناطق التي توزع فيها الكولون، كما عرفت البلاد تفشي المجاعات في عموم المناطق الزراعية، بفعل العوامل الطبيعية وزحف أسراب الجراد ما بين 1845-1852، لتزاد حدة مع الزمن[2].

رغم الهزات التي عرفتها حركة الاستيطان في هذه المرحلة، إلا أن مكاسب جوهرية تحصل عليها المعمرون بالجزائر، ضمن ما اقره دستور 4 نوفمبر 1848 القاضي بمنحهم أربع مقاعد في البرلمان الجديد[3]، خطوة سوف يستغلها الكولون لتحريك الدفة لصالحهم في ظل ارتفاع تعدادهم المتواصل وزيادة نفوذهم السياسي والاقتصادي على مشارف قيام الإمبراطورية الثانية.

3- سياسة الاستيطان في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870

قدمت الإمبراطورية الثانية منذ قيامها في 2 ديسمبر 1852 إستراتجية مبنية على تشجيع حركة الاستيطان بشكل كبير، وقامت سياستيها على منح مساحات كبيرة من الأرض الخصبة لتشيد المستوطنات ودعم المعمرين، قصد التمكين لاقتصاد زراعي قوي بديل عن الاقتصاد التقليدي، كما عمدت سياستها على استقدام يد زراعية تساهم في تطوير القطاع الزراعي .والتأسيس لفكر اقتصادي جديد يختلف عن توجهات الزراعية المدارية، التي أثبتت التجارب استحالة فعاليتها بالصورة المخطط لها.

تطبيقاً لسياسيتها سهلت من هجرة كل العناصر الأوربية وخاصة العناصر المعروف عنها المقاومة والتمرس من ألمان والسويسريين مع وضع شروط جديدة على الهجرة الأوربي .

بذل -Jean Louis - ما بين 1851-1858، جهود كبير في مجال الاستيطان بجملة من الإجراءات الإدارية ساهمت هذه الجهود في ارتفاع حركة الاستيطان من 131.283 سنة 1851 إلى

[1] René Ricoux, op.cit, P.18

[2] فلة، المرجع السابق، ص ص 333-334.

[3] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962**، ط1، دار الغرب الإسلامي ،بيروت، لبنان،1997، ص126 .

194.705 سنة 1858 بمعدل سنوي بلغ 7927 مستوطن سنوياً، ورغم طول الفترة وقوة الإمكانيات، وملائمة الظروف السياسية إلى راندون لم بلغ ما بلغه بيجوا ا بين 1841 إلى 1847.

ومهما فإن أسباب هذا الارتفاع بشكل أساسي تعود إلى بنود قرار 26 أفريل 1851 الذي منح تطمينات كبيرة للمستثمرين بإمكانية تمليكهم للأراضي الزراعية التي يستغلونها بطرق أدارية أسهل مما كان معمول به، وساهم في التأسيس للرأسمالية الكولونيالية بالجزائر بشكل كبير، وهذا ما سيكون واضحاً مع ظهور الشركات الكبرى في القطاع الزراعي والعقاري واستحواذها على مساحات واسعة سبق الإشارة لها سابقاً.

كما استفادت حركة الهجرة من تغير نظام الحكم في فرنسا، عاملاً يكون قد عجل بالآلاف من المقربين من النظام الجمهوري بمغادرة البلاد مخافة أن تطالهم التصفيات الجسدية، حاملين معهم أموال معتبرة سوف تساهم في أعطاء فعالية أكثر للاستيطان.

تقرر منذ 1855 منح تسهيلات أكبر إضافية لحركة الهجرة، وذلك بالترخيص لوكالات نقل بحرية خاصة بربط شبكاتها بالجزائر مع توفير الدعم الحكومي وتسهيل نشاطها، إلى جانب ذلك وسعت الحكومة الفرنسية عمليات الدعاية الإعلامية في البلاد الأوربية[1]. مما ساهم في ارتفع تعداد المهاجرين من 131.283 سنة 1851 إلى 194.705 سنة 1858 بزيادة قدرها 63.422 مستوطن جديد في ظرف سبع سنوات بمعدل 9.060 مهاجر جديد سنوياً، وأستقر هؤلاء بالأساس في المناطق الوسطي والغربية وفق ما يلي:

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة
1851	57.081	46.820	27.382
1852	64.232	41.422	27.054
1853	62.440	41.464	29.288
1854	67.309	45.016	31.062
1855	71.288	51.393	32.926

Louis de Baudicour , P. 190.

الملاحظ أن هناك تباين كبير في توطين المعمرين في مختلف الأقاليم، حيث يتمركز جلهم في مقاطعة الجزائر بالقرب من سهول العاصمة متيجة وبوفاريك، مستفيدين من الحكاية المباشرة للحاميات العسكرية يمارس أغلبهم زراعة التبغ والقطن وزراعة الحبوب وجل مستوطنها من أصول فرنسية وألمانية وسويسرية، فيما تعد المقاطعة الغربية قبلة أساسية للأسبان ممن يشتغلون بالأساس في زراعة الحبوب،

[1] Busson Henri ,op. cit, P. 35.

ووحدات إنتاج الحلفاء، وتربية المواشي، من جهتها كانت المقاطعة الغربية منطقة إستراتجية للمشتغلين في قطاع الغابات وتربية الأبقار .

منذ سنة 1858 عرفت حركة الهجرة تذبذب واضح، وسنوات صعبة للغاية ذلك أن الوعود الحكومية لم تكن في محلها مما عجل بعودة الآلاف منهم لأوروبا، ولم تبلغ الزيادة مستويات تذكر حيث وصلت سنة 1859 نحو 201.847 مستوطن لتنخفض في السنة الموالية إلى 201.446 وباحتساب الزيادات الطبيعة التي بلغت في نفس السنة حدود 7.840نسمة[1] يتضح بان هناك 8.241 مستوطن غادرو الجزائر في ظرف سنة واحدة ما بين 1858–1860. هذه السياسية ساهمت في تذبذب كبير لحركة الهجرة، بسبب غياب الرؤية المستقبلية لحركة الاستيطان، في ظل تغير التوجهات الكبرى للزراعة وغياب المؤسسات المالية الداعمة للقطاع.

خلل واضح في تيسير المشروع الاستيطاني، عجل بنابليون لزيارة الجزائر في لأول مرة بتاريخ 24 نوفمبر 1860 أتضح له من خلالها، صعوبة الاستمرار في هذه التوجهات، في ظل تزايد مطالب المعمرين الراغبة في تكوين قوة سياسية واقتصادية بمعزل عن إدارة باريس، الا أنه مضي قدما في تدعيم زكائر الاستيطان بشكل يضمن التدفق المستمر لأمواج الهجرة الأوربية إلى الجزائر

أن التقارير التي وردت لنابليون عن واقع الأهالي، كانت تحمل في طياتها البؤس والشقاء الناجم عن السياسية الاقتصادية الممنهجة والتي زادت وتيرتها من الزمن، وأرخت بسدلها على المشهد الاجتماعي والواقع الاقتصادي الأهلي، ولذا راسل حَاكِمه العام بالجزائر الجنرال بيليسي عقب عودته لباريس بخطاب يغلب عليه الاستهجان وأهم ما جاء فيه إن« ... إبعاد كل السكان العرب إلى الصحراء ليلقوا مصير الهنود الحمر في أمريكا الشمالية شيء غير ممكن ولا إنساني»[2] ،كلام نابليون يرمي للشك بان هناك مبادرات كانت تروج لفكرة الإبادة، رغم استحالة تطبيقها على ارض الواقع، ذلك أن المؤشرات التي رافقت الاستيطان والتفكيك لمقومات الأرياف ونظمها الزراعية والاجتماعية لم تكن تخف على أحد، ولا على نابليون نفسه، غير أنه وفي المقابل لم يكن مقتنع بمنجزات الاستيطان بعد ثلاثة عقود ونصف من الاحتلال، نتيجة الصراع الدائم بين العسكر والمعمرين.

[1] René Ricoux, op.cit, P.113

[2] كمال كاتب، المرجع السابق ،ص 28.

أن مثل هذا التصور يؤكد أن نابليون لم يكن يملك الحلول الكافية في أعادة بسط هيمنة باريس على الواقع الاجتماعي وبات واضح للعيان تخبط حكومته في عدة جبهات سياسية واجتماعية واقتصادية، زاد من ثقلها الواقع العسكري الميداني بتجدد الثورات وتشعبها في عموم البلاد، واقع أرغم الحكومة على بعث مشروع أراد به نابليون تحريك دواليب الاقتصاد بتخصيص ميزانية قدرها 100مليون ف، لدعم وتشجيع حركة الاستيطان واستصلاح الأراضي ودعم هياكل الرأسمالية [1]. هذه التدابر لم تساهم الا بزيادة طفيفة في عدد المهاجرين بلغت حدود 4.442 مستوطن ليستقر الرقم الإجمالي عند 201.529 مستوطن نهاية سنة 1861 تتوزع بالشكل التالي:

العناصر الأوربية لسنة 1861				
المقاطعة	العنصر الفرنسي		العنصر الأوربي	
	الفرنسيين	القاطنين بالمناطق العسكرية	بقية العناصر الأوربية	القاطنين بالمناطق العسكرية
الجزائر	49.731	1.787	33.976	486
وهران	32.055	3.276	29.209	1.276
قسنطينة	30.443	958	17.332	958
	112.229	6.021	80.517	2.762

Behaghel, p335.

تشير البيانات أنه حتى سنة 1861 بلغ عدد الوافدين الأوربيين 201.529 مستوطن في عموم المناطق الجزائرية، منهم 95.74 % تستقر في الأرياف والمراكز الاستيطانية، مما يدل على الإنسيباب الكبير للعناصر الأوربية في الريف الجزائري بعد ثلاثة عقود من الاحتلال، والملاحظ أن متيجة بالأساس شهدت تمركز للعناصر الوافدة أكثر من غيرها، مما يعطي ملامح المرحلة القادمة في توجيه الاستيطان نحو الأراضي الخصبة بشكل كبير، خاصة بعد سلسلة القوانين التي أخضعت مساحات واسعة في المناطق الشمالية، غير أن فعالية الانسياب لم تحسم الموقف لصالح حركة الاستيطان الزراعي ذلك مساحات واسعة لم تكن مستغله استغلال أمثل.وأن حركية الانسياب تبقى بدون فعالية ما لم تستطع الحكومة بعث القطاع الزراعي في المناطق التي استقر بها المعمرون.

تواصل النمو الديمغرافي ما بين 1862 إلى 1866 بوتيرة متسارعة لتقفز من 211.755 سنة 1862 إلى 235.222 مستوطن نهاية1866[2] بزيادة قدرها 23.467 معمر جديد في أقل من أربع سنوات.

[1] يحي بوعزيز، **سياسة نابليون تجاه الجزائر**، مجلة الثقافة، العدد 50، أفريل 1979، ص23 .

[2] René Ricoux, op.cit, P.113.

مستفيدا الدعاية الكبيرة لحركة الاستيطان في مناطق واسعة من فرنسا، المانيا وسويسرا، عبر عدة الجرائد وصحف، مع تقديم تسهيلات كبيرة لحركة الهجرة[1]، قابلها في ذلك توسيع نطاق الامتيازات للمهاجرين وتسريع الإجراءات الإدارية.

على أن التدقيق في مختلف الفئات المكونة للنسيج الاستيطاني والذي تقره إحصائيات[2] 1866 تعطينا تصور عامة لمدي فاعلية الاستيطان والقوة الكامنة من وراءه، خاصة وأن ما نسبته 54.54% من طبيعة العناصر المكونة لنسيج الاجتماعي يتراوح عمرها ما بين 21 إلى 60 سنة مما يعني أنها فيه نشطة بامتياز، وجل عناصرها من اليد الزراعية المتخصصة، يمكن أن تلعب دوراً هاماً في العجلة الاقتصادية على المدى المتوسط، وهي كتلة هامة جدا بالنظر وحجم التحديات القائمة. كما أن نسبة الأطفال دون سن السادسة التي بلغت 18.23% مؤشر كبير على أن السلطات الفرنسية تحكمت نسبياً في مشكلة عودة المعمرين إلى أوطانهم.

غير أن إشكالية العزوبية المتفشية في المجتمع الأوربي، أرقت السلطات الفرنسية، وهي ظاهرة تعود طفت إلى السطح منذ عهد بيجو، وزادت حدتها مع الزمن، كانت حائلا بين بقاء هؤلاء في الجزائر، فالإحصائيات تؤكد انه في 1866 بلغ عدد العزاب 40.680 عازب فرنسي، و 33.153 أوربي ليرتفع العدد سنة 1872 إلى 42.766 فرنسي و 37.996 [3].

غير أنه وجب معرفة الأسباب التي ساهمت في هذه الوثبة منذ 1866، والتي يكون لتطبيقات بنود السيناتوس كونسوليت دور كبير، وتعززت أكثر بعد زيارة نابليون الثانية للجزائر في 3ماي 1865، حيث زار فيها مناطق واسعة في غرب البلاد ووسطها وشرقها، مستهلا زيارته لسهول متيجة وبوفاريك، ثم وسعها إلى عموم المناطق الغربية، ووقف عن حجم الإمكانيات المستغلة وواقع التجارب الزراعية بعد ثلاثة عقود من الاستيطان، وتبين له أن المعمرون يستغلون فعلياً 57.142 هـ من الأراضي الزراعية من أصل 400.000 هـ من الأراضي الزراعية الخصبة التي تنازلت عنها السلطات لصالحهم مقابل مبالغ زهيدة[4].

[1] Temine Emile, op. cit, P. 35.

[2] عن أحصائيات مختلف الفئات للسنة 1866 ينظر René Ricoux, op.cit, P.24

[3] René Ricoux, op.cit, P.19

[4] محند الشريف ،المرجع السابق،ص120.

كما تأكد لنابليون خلال معاينته الواقع الميداني الاقتصادي والاجتماعي بان الاستيطان المدعم لم يقدم ما كان منتظرا منه رغم جهود الدولة المبذولة، وحتى الشركات الرأسمالية التي أوكلت لها مهمة الاستصلاح وتشيد المستوطنات، وإقامة البني التحية لم تنجز ما استوجب عليها، وعمدت إلى تأجير أملاكها مقابل مبالغ مالية مرتفعة، عاملا ساهم في ارتفاع العقار بالجزائر نتيجة المضاربات فيه، مما يزيد من صعوبة تجسد سياسية إستطانية بإبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

هذه الاستياء عبر عنه نابليون في رسالة إلى ممثلة بالجزائر المارشال ماكماهون بتاريخ 20 جوان 1865، يقر له فيها بفشل نظم الحكومة وخططها في الجزائر والتي لم ينجر عنها إلا مزيد من الغموض والفوضى وضبابية الرؤى في مصير حركة الاستيطان[1]. وعليه تكون فرنسا قد عجزت بعد ثلاثة عقود ونصف من وضع أساس قوي لمشروع اقتصادي واجتماعي بالجزائر، وكل ما استطاعت بلورته على ارض الواقع هو تفجير البناء الاقتصادي والزراعي الأهلي في الجزائر وتحطيم أسسه وتفكيك هياكله.

عوامل يبدوا أنها قادت نابليون لوضع أرضية لمشروع يجعل من الجزائر مملكة عربية، ومستوطنة أوربية، وقاعدة فرنسية[2]، في إشارة واضحة من نابيلون لقادته المدنيين والعسكريين بضرورة وجود توافق حول الخطوط العريضة للاستيطان؛ الذي يعتبر قضية محورية في علاقة فرنسا بالجزائر، لكن خلفيات المملكة العربية سوف تكرس لعلاقات غير المتكافئة وإلى نسف تدرجي للبناء الاقتصادي والاجتماعي الأهلي، وكرس للعدالة المنتقاة ليس فقط مع العنصر المحلي والعنصر الأوربي فقط بل حتي بين العناصر الأوربية فيما بينها، وأدت هذه السياسية إلى توجهات جديديه وبروز شركات كولونالية رأسمالية سبقت الإشارة لها في شطر الاستيطان الزراعي، ومؤسسات مالية تعملان على ضخ نفس جديد في أجهزة الاستيطان وهياكله، وبعث المشاريع التوسعة ومد السكك الحديدية، وإستغلال المساحات الغابية، ومناطق الحلفاء ، وزيادة عمليات الاستصلاح، قصد تنشيط حركة الاستيطان، والاستفادة القصوى من الإمكانيات الزراعية للأرياف الجزائرية، عوامل عجلت بتوسع النشاط الاقتصادي الزراعي وقابله ارتفاع كبير للمهاجرين الجدد.

[1] حياة سيدي صالح، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19**، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433، ص 156.
[2] نفسه، ص 156.

لتواصل حركة الهجرة تقريبا على نفس الرتم حتى نهاية حكم الإمبراطورية. وبمقارنتها مع فترات سابقة يتضح أن هذه المرحلة، رغم الإمكانيات وحجم الأموال المرصودة، لم تساهم بدفع عجلة الاستيطان ذلك أن الشركات الرأسمالية لم تجد المناخ الملائم للاستثمار، في ظل غياب إستراتجية زراعية توافق النهج الرأسمالي، لذلك عمدت إلى تأجير ملكياتها الزراعية للمعمرين والأهالي على السواء، والاكتفاء بحصر نشاطها في مناطق محددة فقط.

هذه الطريقة في التسيير والمعتمدة على الاستيطان المدعم، أثبتت عدم نجاعتها، والملاحظ أن حركة الاستيطان بالكارثة الديمغرافية التي حلت بالأهالي ما بين 1866-1867 وما رافقها من أزمة اقتصادية واجتماعية كان وقعها على الأهالي[1] دون العنصر الأوربي الذي كان محصنا من تبعيتها، ويبدوا أن الازدهار الطفيف الذي عرفه الاستيطان أواخر أيام الحكومة الملكية الثانية كان يشير إلى يفتقد إلى الفعالية الزراعية، رغم توفر أدواتها، في زمن بلغ الاستيطان فيه مشارف270.000 معمر سنة 1870.

- **سياسية الاستيطان في الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870 - 1940)**

تعتبر فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة محطة جوهرية بالنظر إلى زخم الأحداث السياسية والتحولات الاقتصادية الاجتماعية، كما تعد مرحلة مفصلية وأساسية في حركة الاستيطان التي عرفت نشاط غير مسبوق، مستفيدة من الأرضية العقارية التي ورثها عن النظم السابقة ومن التطورات التي مست قطاع الاقتصاد والزراعة بالخصوص، فارتفعت وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل مستمر متخطية كل النتائج المحققة سالفاً.

جنحت الجمهورية الثالثة إلى سياسية إلى الاستيطان الحر، بدل الاستيطان المدعم، بدا من 1870، ومضت به قدماً، كما أدخلت معها متغيرات جديدة سمتها الملكية الفردية الرأسمالية التي تكرست إلى واقع ملموس، وستعمل على توّجيه دفة السياسية الزراعية وتؤسس لطبقة كولونيالية بإطلاق يد الشركات وكبار الرأسمالين في توجيه السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر والتحكم في مواردها.

[1] عن هذه الأزمة وتدعايتها على الاهالي ينظر ، الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية، المرجع السابق ص25 وما بعدها . كمال بن صحراوي، **مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية**، عصور جديدة، المجلد 7، العدد 26، افريل 2017.ص 281 وما بعدها.

فتحت الجمهورية الفرنسية الثالثة عهدها بالجزائر بثورات 1871، التي تجددت في ظرف واحد وتشعبت في جغرافية واسعة، لم توحدها القيادات ولا الأساليب بقدر ما وحدها النير الاستيطاني، والسياسية الفرنسية المنتهجة في المجال الزراعي والتي حولت عموم الشعب إلى فقراء وبؤساء وأقنان، وسلخت منهم مقومات الحياة .

واقعاً ميداني استغلته السلطات الفرنسية في دفع بمناهجها الاستيطانية قدماً، ووسعت من آليات المصادرة وطرقها واستعمالها كورقة من أوراق الاستيطان، على أن حدة المصادرات زادت بشكل كبير عقب ثورات 1871 وضُمت مساحات زراعية واسعة للكولون، بلغت 234.375 يضاف لها المصادرات السالفة التي بلغت 87.291هـ، مما مكن من توطين قرابة نصف مليون معمر على مشارف القرن التاسع عشر، وتوفير مزارع جديدة إلى نحو 13.301 أسرة مابين 1871-1895[1].

وعلى هذا الأساس ارتفعت الهجرة الأوربية ما بين 1870 إلى 1900 وفق مايلي:

السنة	العدد	السنة	العدد
1870	272522	1874	322406
1871	281848	1875	338022
1872	291173	1876	353639
1873	306.790	1896	536000

المصدر: مجموعة من الدراسات منها[2]

الملاحظ من البيانات الواردة، أن حركة الهجرة تضاعفت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وانتقلت من 272.522 سنة 1870 إلى قرابة 600.000 بحول 1900.

إن هذا ارتفاع الكبير ساهمت فيه عوامل داخلية وخارجية ، لعل أهمها الانفتاح الكبير على زراعة الكروم التي غدت عنوان الزراعة الفرنسية بالجزائر

كما كان للهجرة الواسعة لسكان الإلزس واللورين إثر الصراع السياسي بين فرنسا والمانيا، دور كبير في تدعيم سياسية الاستيطان، حيث عجلت الحكومة بوضع مخططات استعجاليه لاحتوائهم في

---

[1] Roy Devereux**, Aspects of Algeria، Historical-Political-Colonial,** E. P. Dutton ,New York,1912, P.160.

[2] Paul Leroy Beaulieu، **L'Algérie et la Tunisie ,**paris,1887.PP.39-53. René Ricoux, op.cit, P.33.

- إبراهيم لونيسي، **الاستعمار الإستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر- منطقة سيدي بلعباس نموذجا-** عصور الجديدة ، مجلة فصلية محكمة يصدرها مخبر البحث التاريخي، العدد6-7، جامعة وهران، ذو القعدة 1426هـ/ ديسمبر2005،ص 64-.65. بن عتو بليروات، **المستوطنات الأوربية بمعسكر وأحوازها في أوائل الاحتلال الفرنسي**، عصور الجديدة، العدد14-15، جامعة وهران، 1435هـ/ 2014،ص 364. قاصري محمد السعيد، **دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر المعاصر**، دار الرشاد، الجزائر،2013،ص325

الجزائر تمثلت في مرسوم 21 جوان 1871القاضي بتخصيص 100.000ه الأراضي الخصبة في عموم المناطق الشمالية وتكللت جهودها باستقدام 1183 عائلة، بما يقارب 5000 شخص، خصصت لهم ميزانية بلغت 7.6مليون ف، قصد إسكانهم في 200 مستوطنة، تم تشيدها خصيصاً، ولان كانت خطط الحكومة الفرنسية تسعي لاستقدام مليوني مهاجر من إقليمي الالزاس واللورين، فان الواقع يؤكد استحالة توطين هذا العدد في تلك الظروف التي تعرفها البلاد، لكن الإحصائيات تؤكد قدوم 125.000 الزاسي قدمت لهم تسهيلات كبيرة قصد الاستيطان[1].

وبالموازاة مع هذه الجهود عملت الحكومة على تسهيل هجرة نحو 4000 أسرة من مزارعي الجنوب الشرقي لفرنسا من المتأثرين بأزمة الفليكسيرا في الفترة ما بين 1870-1780، ووزعت عليهم مساحات زراعية خصبة فاقت 347.286ه[2].

عوامل سهلت من التوغل الأوربي في الريف الجزائري بنحو 118.747 مستوطن في نهاية 1871 ، أي ما يمثل 42.13%[3] ليهمن على معالم الريف الزراعي على مشارف القرن التاسع عشر[4] وهي نسبة مرتفعة، تنم عن تغيرات جوهرية في المعالم الاقتصادية والاجتماعية على عهد الجمهورية الثالثة ، مما أعطي نفساً جديداً لأمواج الهجرة الأوربية نحو الجزائر، وبهذا ارتفعت أعدادهم بشكل مطرد، ومع الزمن بات لهم وزن اقتصادي كبير في ظل تحكمهم في موارد البلاد، وعمدوا إلى زيادة الضغط على الحكومة لتوجيه القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة.

غير ان المحلل للتوسع الكولونيالي في الريف الجزائري، يشهد تطور ملموس ما بين 1875 إلى 1877 وفق يلي.

السنة	الرجال	النساء	الاطفال	المجموع	النسبة	المساحة /كلم^2	الكثافة ن/كلم^2
1875	44.703	33.717	40.432	118.852	%35.16	8.777	13.5
1876	46.368	34.541	42.395	123.304	%39.5	9.846	12.5
1877	57.607	38.481	47.261	143.349	%41.36	10.331	14

René Ricoux: P.08.

الملاحظ إن البيانات الواردة تشير إلى التوسع العنصر الأوربي في فضاء الأهالي قد تكرس إلى واقع معاش وإلى استراتيجية لها مناهجها منذ إقرار السيناتوس كونسوليت، الذي ساهم في ضخ

[1] Fischer Fabienne, op. cit , P.58.

[2] رحيم محياوي، **دراسة مستقبلية الاستيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006.ص23.

[3] Busson Henri, op. cit ,P.35.

[4] S.A.G 1882 a 1884, op.cit. P.142.

نفساً جديد في روح الاستيطان، عجل بإزاحت عشرات القبائل عن مضاربها، لصالح العنصر الأوربي الوافد، وفق مخططات السياسية الحكومة الزراعية، فارتفع التعداد العام سنة 1875 إلى 338.022 مهاجر منها 118.852 استقرت بالأرياف ليرتفع العدد السنة المولية ب15.617 مهاجر جديد في ظرف سنة واحدة ليبلغ العدد الإجمالي سقف 353.639 منها 123.304 مستوطن مستقر في المناطق الريفية، وهذا التغيير ما كان ليقوم لولا الازدهار المنقطع النظير التي عرفته زراعة الكروم في الجزائر وادي إلى ارتفاع كبير في مساحتها الزراعية ومساهمتها الاقتصادية، رافقه في ذلك توغل مستمر للعنصر الأوربي في الريف الجزائري، حيث توزع العنصر الاسباني في المنطقة الغربية أكثر من غيرها لتخصصهم في زراعة الكروم، بتعداد عام بلغ 36.795 سنة 1872 مقابل 48.734 عنصر فرنسي، لترتفع إلى 55.877 سنة 1876 مقابل 55.296 فرنسي، غير أن نسبتهم تراجع في مقاطعة الجزائر وقسنطينة فبلغت30.356 سنة 1872و 34.660 سنة 1876، وتراوحت عند 3.079 سنة 1872 لتنزل إلى 3.501 سنة 1876.

هذا التغيرات الاجتماعية كانت على حساب المساحة الزراعية الأهلية، التي أخذت تتقلص باستمرار حيث بلغت سنة 1876 نحو 175.927 كلم^2، لتعداد سكاني أهالي بلغ 2.136.4254، بكثافة قدرها 12ن/كلم مربع، لتتقلص المساحة الاهالية سنة1877 إلى 158.235 كلم المربع، لمجموع عام قدر ب 2.277.016ن، أي بكثافة قدرها 14ن/كلم المربع^2، وهي كثافة مرتفعة جدا بالنظر لخصوصية المرحلة التاريخية، مما يدلل على نجاح سياسية الحشر التي اتبعتها السلطات الفرنسية تجاه القبائل، سياسية كانت تميل أحياناً الإزالة[1]، ومن معالم ذلك تماثل الكثافة السكانية للأهالي والعناصر الأوربية متشابهة تقريباً، غير أن العنصر الأوربي لم يكن يمثل حينها إلا 12% من مجموع السكان وبالتالي حصة الفرد الأوربي من الفضاء الحيوي تعادل حصة 12 شخص من الأهالي، مما يعطينا صورة قاتمة عن سياسة الاستيطان التي كانت تسير بخطي متسارعة، وفق نظريات الاستشراف التي أسس لها أقطاب الفكر الكولونيالي.

أن الإحصائيات السباقة تشير إلى الزوال التدريجي للأهالي قابله تطور كبير في النسيج الاجتماعي للعنصر الأوربي المكون من جنسيات مختلفة غلب عليها الفرنسيين، الأسبان، الألمان، الايطاليين.فالعنصر الفرنسي يعد العنصر الأهم من بين العناصر المستوطنة نظرا لطبيعة العلاقة

[1] Robiou de La Tréhonnais, **L'Algérie en 1871**,victor masson et fils, Paris, 1871,P.29.

السياسية، وقَدِم هؤلاء من أهم المناطق الجنوبية الفقيرة ومن مناطق بروفانس، واقليم الالزاس واللورين وخاصة بعد نكبة 1870، واستقروا في العاصمة ووهران، وقسنطينة وشاركوا في تحريك عجلة الحياة الاقتصادية في مختلف جوانبها الزراعية والاقتصادية والخدماتية[1].

أما العنصر الايطالي والمالطي والألماني: فتتعد سردينا، وصقلية، نابولي، ومالطا، وألمانيا أهم المناطق التي قدموا منها، واستقرا جلهم في مقاطعة قسنطينة، وتخصصوا في مجالات البناء، الملاحة، الكروم، والتجارة[2] هذا وقد عرفت هجرة مختلف العناصر تطور مستمر وصولا إلى 1876 وفق ما يلي الجنسيات من 1833 إلى 1816

	1833	1836	1841	1845	1851	1856	1861	1866	1872	1876
فرنسيين	3.478	5.485	16.677	46.339	66.050	92.750	112.119	122.119	129.001	155.727
اسبان	1.291	4.592	9.748	25.335	41.558	42.218	48.218	58.510	71.366	92.510
ايطاليين	1.122	1.845	3.258	7.738	7.555	9.472	11.815	16.655	18.351	25.759
انجلو مالطيين	1.213	1.802	3.795	8.047	7.307	7.114	9.378	10.627	11.512	14.220
المان	692	783	1.547	4.451	2.854	5.440	5.816	5.436	4.933	5.722
عناصر أخرى	16	54	2.349	3.411	5.959	3.804	5.363	4.643	9.354	17.524
المجموع	7.812	14.561	37.374	95.321	131.283	160.798	192.646	217.990	245.117	311.462

René Ricoux, P.131.

الملاحظ أن العنصر الفرنسي، يعد أهم العناصر المكونة للنسيج الكولونيالي، وارتفع في بشكل متواصل في العقود السابقة للجمهورية الثالثة، وبحكم التسهيلات الحكومية والامتيازات الاقتصادية وتحكمهم في دواليب صناعة القرار ارتفع عددهم بشكل متواصل لتبلغ 155.727 سنة 1876.

كما يلاحظ أن تعداد العنصر 43.608 مقابل 44.292 الإسباني تضاعف في فترة محدودة جدا من 48.218 سنة 1861 إلى 92.510 سنة 1876 وتغلب بذلك على كل العناصر الأوربية بما فيها الفرنسية التي بلغت فيها الزيادة في ذات الفترة 43.608 بنما بلغت زيادة العنصر الإسباني 44.209. متأثرة بشكل مباشر بالازدهار الكبير الذي عرفه قطاع الكروم بالجزائر وكساد صناعتها في اسبانيا بفعل الفليكسيرا، وما رافقها من تردي للأوضاع الاقتصادية والسياسية في إسبانيا إلى ارتفاع وتيرة الهجرة إلى الجزائر، إذا عد العنصر الإسباني أهم ركائزه البشرية، بما يملكه من معارف وتقنيات في المجال سبق التطرق لها في الفصل الخاص بالكروم.

[1] René Ricoux, op.cit, P.11.
[2] libed, P.12-14.

بينما زادت مكانة العنصر الالماني والسويسري، بعدما ادركت حكومة بيجو ان هذه العناصر قادرة على التكيف في البيئة الجزائرية ومناخها الصعب وظروفها الصحية الحرجة .ولهذا ارتفعت أعدادهم بشكل متواصل لتبلغ حدود 5.722 مستوطن سنة 1876 تخصص أغلبهم في قطاع الغابات وتربية الأبقار وإنتاج التبغ بسهول عنابة.

استطاعت العناصر الوافدين التحكم في مساحات واسعة من حقول الكرمة، إلى جانب خبرتهم الواسعة في مجال صناعة الخمور؛ التي كانت تستلزم مهارات خاصة ومعدات مختلفة إحتكرها العناصر الإسباني، والمنحى الموالي يبين مؤشرات هجرة العناصر الأوربية للجزائر من الاحتلال وحتي سنة 1876 .

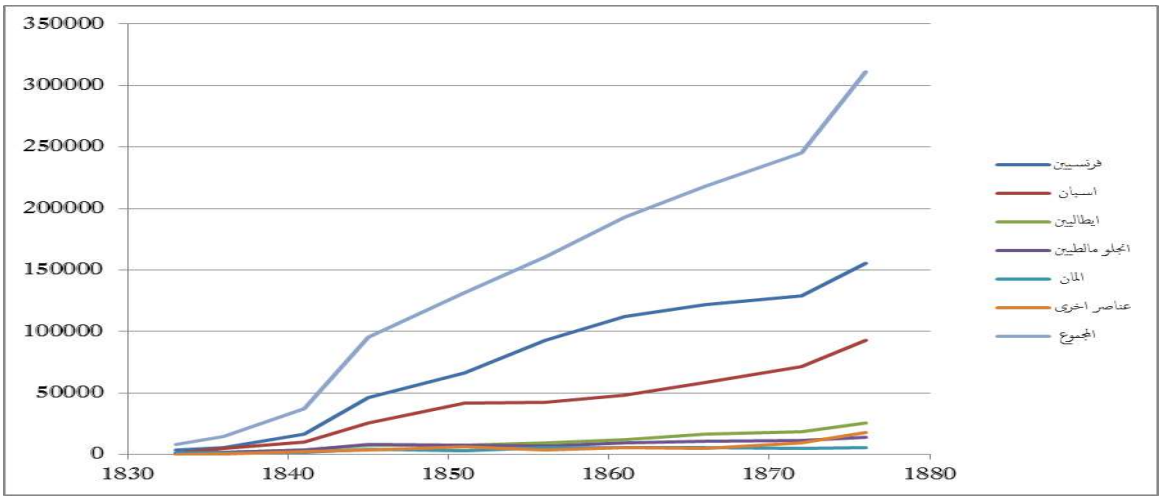

وإلى نهاية القرن التاسع عشر بلغ عدد المهاجرين الأوربيين هذا الارتفاع الكبير قابله تحول متواصل لمساحات زراعية واسعة من أجود الأراضي الزراعية في الريف الجزائري للمعمرين، صورة تعكس في طياتها تراكمات القوانين الفرنسية في مجال العقار، كما تعكس التحولات العميقة في السياسية الزراعية الكولونيالية بالجزائر.

مع نهاية القرن كانت المستوطنات الريفية التي بلغ عددها 504 مستوطنة ريفية[1] أهله بالعناصر الأوربية، مما يوحى بأن المجتمع الكولونيالي في مشارف القرن التاسع، كان مجتمعا ريفياً بالدرجة الأولى. واستطاع التموقع بشكل يضمن له التحكم الأمثل في الموارد الزراعية للبلاد، ومعها الفضاء الحيوي للقبائل ومؤهلاتها الطبيعية وزادت بذلك تدفق العناصر الأوربية الريف الجزائري لتغير معالمه كلياً بعد سبعة عقود من زمن الاحتلال.

[1] René Ricoux, op.cit, P.07.

منذ مطلع القرن الجديد حدثت تغيرات كبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الجزائر وفرنسا، وفق قانون 19 ديسمبر 1900 الذي منح الاستقلال المالي للمعمرين عن الوطن الأم، عاملاً سيكون له انعكاسات كبيرة على مستقبل الاستيطان، فارتفعت بذلك وتيرة الهجرة الأوربية للجزائر بشكل كبير لتستقر عند 583.844 مستوطن سنة 1901[1] يتحكمون في 1.682.000هـ من أجود الأراضي الزراعية، لتقفز إلى680.263 مستوطن سنة 1906 [2].

فتح القرن الجديد عهد أخر، ميزته الازدهار الكبير الذي مس كل جوانب الحياة الزراعية وخاصة قطاع الكروم والحبوب والتبغ والثروة الغابية والحيوانية، وما ارتبط بها من ارتفاع عدد المؤسسات الزراعية والمالية، وتبلور البني التحية، إلى قواعد صلبة تحرك الآلة الاقتصادية الزراعية بالجزائر، التي غدت قبلة أوربية ومستوطنة الثراء، وهذا ما يغزز فرضية أنها كانت بصورة أساسية مستعمرة للإسكان والاستثمار[3]، وسيطر الكولون على مقومات الحياة الزراعية[4]، إذا باتت المستوطنة إيقونة زراعية فرنسية بامتياز ومخبر من أهم مخابرها في المجال، ومحرك قوي من محركات الحياة الاقتصادية الفرنسية وما ارتبط بها، وغدت الجزائر منارة متوسطية وقبلة للرأسمالية الأوربية منذ نهاية القرن التاسع عشر لتعزز جورها أكثر في العقود اللاحقة، على أن الواقع الأهالي في هذه المرحلة اختصره نوشي مؤكداً أن طيف المجاعة والقحط خيم قد على المشهد[5]. لتتواصل حركة الهجرة ما بين 1911 إلى غاية 1954 وفق ما يلي

السنة	العدد	السنة	العدد
1911	**752.043**	**1931**	**881.584**
1916	**779.654**	**1936**	**946.013**
1921	**791.370**	**1948**	**922.272**
1926	**833.359**	**1954**	**984.000**

Maison Dominique. P. 1082.

أن ارتفاع حركة الهجرة تواصل بعد الحرب العالمية الأولى بشكل يوحي بان المستعمرة تعرف نمو زراعي متواصل نتيجة التطور الزراعي وما ارتبط به، حيث أنتقل تعدادهم من791.370 مستوطن

[1] V. Demontes, **Le Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne**,imp.Algérienne, Aliger, 1906, P.53

[2] Maison Dominique, **La population de l'Algérie**, In، Population, 28e année, n°6, 1973. P. 1082.

[3] ليون فيكس، **الجزائر حتف الاستعمار**،**ترجمة محمد غيتاني**، مكتبة المعارف، بيروت، ب ت ، ص 07.

[4] عن سيطرة الكولون على الفضاء الزراعي بالتدقيق في مختلف المناطق ينظر .

Chanzy, Antoine-Eugène-Alfred, **Exposé de la situation de l'Algérie**,.imp.Administrative victor heintz, Alger,1926, PP.2527-540.

[5] C.R. Nouschi ، **La naissance du nationalisme algérien**, imp. éd de Minuit ,Paris, 1963, P.63.

سنة 1921 إلى 946.013 سنة 1936 يتوزعون في قرية أكثر من 982 مستوطنة[1] تتحكم في 2.350.000هـ، وتواصل ارتفاع تعدادهم إلى حدود 984.000 سنة 1954، لتقارب المليون مستوطن مشارف الاستقلال، يمثلون 10 % من تعداد سكان المستوطنة.

على أن المناخ العام في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية كان يوحي بنمو اقتصادي كبير، ساهم في الدفع بعجلة الاستيطان إلى مشارف مليون معمر تسيطر على دواليب الحياة في الاقتصاد الزراعي، وتعززت بفعل العناصر الأوربية التي أصفت عليها سمة التخصص والفاعلية، وعد الاستيطان وفق المنظور الاستعماري كان الحلقة الأقوى في السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، وحتمية تاريخية ساهمت في إعطاء الاستعمار هويته وفق منظري الفكر الكولونيالي ورواده.

وعليه نخلص في الأخير إلى ما يلي:

إن السياسية الزراعية التي دأبت على التحكم في سيرورة الإنتاج الزراعي من خلال السيطرة على العقار الزراعي وإزاحة الأهالي عن مضاربهم إلى مناطق اقل خصوبة، كما عجلت ترسانة القوانين والمراسيم على تقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي الأهلي وتباطأ عجلة نموه، في ظل تثبيط عملية الإنتاج والتحكم في دورتها الطبيعية.

إن المتتبع لسيرورة هذه المراسيم يدرك الارتباك الحاصل للمشرع الفرنسي، وفق أملاءات الحكومات المتعاقبة والخلل في تعاملها مع العقار الزراعي، ذلك ان جملة القانونين كانت تجد ارتداد لها لدى الكولون مما يضفي الأهمية التاريخية لهذا العنصر ضمن السياسية الزراعية والعقارية بالجزائر في الفترة موضوع البحث.

أن السلطات الفرنسية بعد قرنا ونيف من الزمن تكون قد تغلغلت كلياً في الريف الجزائري وغيرت معالمه الاجتماعية والاقتصادية لصالح نظم وتوجهات رأسمالية إمبريالية، وامتدت جذور قوانينها لتقويض المنظومة الزراعية الأهلية الرعوية والغابية، وتحويلها في يد الكولون مما غير المعالم الكبرى للخريطة الزراعية بالجزائر زمن الاستعمار.

تعتبر الجمهورية الفرنسية الثالثة نقطة مفصلية في حركة الاستيطان، حيث تضاعفت أمواج الهجرة بشكل كبير، مستفيدة من الامتيازات الحكومية الممنوحة، ومن المنظومة القوية من المؤسسات

[1] زوزو **(تاريخ الاستعمار)** ،ص 72.

المالية والشركات الاقتصادية، وبني تحية التي تكاد تكون مشابهة لما في أوربا، إلى جانب تعافي المناخ الاستثماري في الجزائر التي باتت مصدر ثروة ورخاء للشركات الكولونيالية.

مضت الجمهورية الفرنسية الثالثة، أشواطا متقدمة في مضمار الاستيطان، وعرفت الظاهرة منعرجاً خطيراً بتغلغل العناصر الأوربية في الريف الجزائري، لتغير من نظمه بوتيرة متسارعة، ذلك ان نصف قرن من الزمن كان كافياً للتغير المعالم القديمة التي جبل الناس عليها إلى معالم جديدة تستمد مناهجها وأفكارها وتوجهاتها وركائزها من الأنماط الرأسمالية الأوربية.

إن الظاهرة الاستيطانية الاستعمارية في الجزائر لا يمكن دراستها بمعزل عن العناصر الكولونيالية، التي استحكمت في دواليب القرار منذ سبعينات القرن التاسع عشر، وباتت توجه السياسية العامة للبلاد لما يخدم مصالحها الإستراتجية.

الفصل الثاني :
آليات السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر

السياسة الفرنسية في مجال الري الزراعي بالجزائر

المؤسسات المالية والمشروع الزراعي بالجزائر

السياسة الزراعية في مجال التكوين الفلاحي

المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر في مجال السكك الحديدية

ان تحكم الدولة في المساحات الواسعة، ومنحها للمعمرين الجديد في إطار سياسة الاستيطان التي باشرتها بمختلف التسميات، لم تكن لتغير الواقع الزراعي بالجزائر، بل تطلب حزمة من الاصلاحات والتدابير، والاستعانة والمنظرين في القطاع الزراعي، قصد بعث المجال، ذلك أن الزراعة رهنت المشروع الفرنسي بالجزائر، وتوفقت على مدى نجاحها الظاهرة الاستيطانية.

عملت الحكومات الفرنسية جهود كبير قصد رفع الكفاءة الانتاجية للأرض الزراعية، بإدخال المورث الغربية الرأسمالي على القطاع من بابه الواسع، محدثة تغيرات كبرى عملت على تغيير الخريطة الزراعية بالجزائر في ظرف وجيز.

1-السياسة الفرنسية في مجال الري الزراعي بالجزائر

أولت السياسة الاستعمارية أهمية كبرى لمسألة الماء بالجزائر، وعمدت إلى استغلاله استغلالا أمثل، مما يوافق التوجهات الزراعية الراهنة، وزادت أهمية هذه المادة الإستراتجية بعد اتساع المساحات الزراعية، وتزايد عدد المعمرين وتنامي المستوطنات، وتمدد المساحة الزراعية وما قابلها في تنوع المحاصيل خاصة تلك التي تتطلب كميات معتبرة من الماء على غرار الكروم والتبغ والحبوب، في ظل زيادة الطلب الفرنسي على المنتج الجزائري.

أن ظهور السياسة المائية الزراعية للوجود كان في السنوات الأولى من الاحتلال، بعد استشراف منظري وزارة الزراعة مدى صعوبة صمود المشروع الزراعي في ظل التذبذب الكبير للتساقطات بالجزائر[1]، خاصة وان الجزائر تفتقد لمنظومة هيدروغرافية بالشكل المماثل لما لأوروبا، وزاد من وطأتها عدم وجود مصادر قارة للماء، يضاف إلى ذلك خصوصية مناخ الجزائر المتأثر بعوامل مختلفة ومتشابكة تؤثر بشكل مباشر على الإنتاج الزراعي، ظواهر جغرافية ومناخية طرقتها عدة دراسات بالتفصيل في المراحل الأولى[2].

على أن التقارير الطبوغرافية والصحية الرسمية الصادرة عن السلطات الاستعمارية بشان المستوطنة في السنوات الأولى من الاحتلال، تشير أن استغلال الماء في الجزائر لا يسير وفق الصورة الصحيحة،

[1] HildebertIsnard , l'Algérie,op,cit, P.13.

[2] عن هذه الدرسات ينظر

Behaghel, Arthur-Alexandre ,op.cit. P.P.136-152.Paul LeroyBeaulieu,op.cit. P.P.25-26.HildebertIsnard ,la Réorganisation De la rurale des Mitidja ,op,cit,. P.P.10-120.Dervin, G., L'Algérie : son agriculture, son commerce, son industrie, sa colonisation, son avenir, Imp. du Courrier du nord-Est,1902.PP.11-19.Behaghel, Arthur-Alexandre ,op.cit,P.P.138-152. Xavier Bardon,op.cit.PP.39-58 .O.Houdas. Ethenographis De L'algérie, Paris.1886.PP10-15 .

وان جزءا كبير من مياه الإمطار تتجمع في برك ومستنقعات، سرعان ما تتحول إلى بؤر ومناطق غير صحية تساهم في انتشار الأمراض المختلفة، مما يعرقل الاستفادة الزراعية منها. وخاصة في المناطق الشمالية الرطبة[1]، وعلى هذا الأساس يفترض بنا إلقاء نظرة خاطفة لتقيم موارد البلاد المائية في عموم الإقليم.

- **مصادر الماء في الجزائر**

أن المظهر الهيدغرافي في الجزائر غير منتظم، ويعرف تقلبات كبيرة تؤثر على الكميات المتساقطة التي تشهد تذبذب متواصل، حاولت السياسة الزراعية التطرق لها وحصرها وتحليلا إمكانيات المستعمرة ومؤهلاتها قصد التخطيط لمستقبل المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر.

شملت مصادر المياه في الجزائر المياه السطحية ومياه الإمطار، ومياه الطبقات الجوفية، من ينابيع وجداول وأودية، ساهمت إلى حد ما في توفير الماء لمساحات زراعية واسعة في المناطق الشمالية بالخصوص، غير أن اتساع المساحة الزراعية وتذبذب التساقطات وعدم انتظام المظهر الهيدروغرافي عجل بالحكومات الفرنسية إلى وضع خطط بغرض الاستفادة القصوى من كميات التساقط، فعمدت إلى إقامة الحواجز المائية والسدود الواسعة، وتعميمها في شرق ووسط وغرب البلاد، مع تطوير نظم الري مما يمكن من الاستفادة القصوى من الكميات المستغلة وعدم هدرها، وتم استخدام أفضل الطرق والمناهج المستخدمة في أوربا والولايات المتحدة، بغرض تطوير المجال، وجعله يتماشي وفق المتطلبات الجديدة، ليواكب التنظير الحاصل في المجال الزراعي وفي كل مجالاته

والجدول التالي يوضح الكميات المتساقطة في الأقاليم الجزائرية سنة 1852

المناطق	المنطقة الشرقية	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية
السواحل	900	700	400
الأطلسي التلي	800–1600	700–1000	600
الهضاب العليا	400	250	250

الوحدة بملم فراح رشيد، ص 167.

يتضح من خلال معطيات الجدول، أن كمية التساقطات في الجزائر غير متماثلة في عموما المناطق الشمالية والجنوبية، حيث تتوفر المنطقة الشمالية الشرقية بحكم جغرافيتها وعواملها الطبيعية والتضاريسية والفلكية على اكبر كميات من التساقط،بينما تقل كل ما تحركنا غربا إلى ما دون 1200 م3، وتزداد كميات

[1] Aperçu topographique de l'Algérie, de ses maladies et de leurs causes.paris. 1848, P.02

التساقط في الانحصار كلما تحركنا جنوبا إلى ما دون 80 م3، وتنعدم التساقطات في إعمال الصحراء وقد يمتد ذلك لسنوات طويلة جدا.

بناءاً على هذا عمدت السلطات الاستعمارية منذ الأشهر الأولي إلى الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة[1]، وبعث مشاريع مائية مختلفة في شكل سدود وأبار ومجمعات مائية ومشاريع لتجفيف البرك قصد استغلالها زراعيا، خاصة وان البرك والمستنقعات انتشرت بشكل كبير في المناطق الشمالية وتحولت من مصادر موسمية للماء إلى بؤر للأمراض الفتاكة والروائح الكريهة، وساهمت في عزوف الناس على النشاط الزراعي وبالخصوص في متيجة وأحوازها[2]، وساهمت في انتشار أخطر الأوبئة الفتاكة من الكوليرا، التيتانوس، والطاعون، والسل، والحمي بأنواعها[3].

هذه الوضعية الكارثية التي كانت تعرقل استغلال الماء بشكل امثل عجل بتبلور سياسية مائية قائمة بذاتها، كانت أولى المحاولات في عهد كلوزيل الذي رمي بثقله في المجال منذ صيف 1835، واقر مراسيم استثنائية تسهل السيطرة على منابع الماء في المناطق التي وصلت إليها آلياته العسكرية، وأبان عن توجهات حديدية توافق الفكر الزراعي الكولونيالي، بإنشاء مزارع نموذجية مزودة بمصادر مائية دائمة على غرار "المزرعة النموذجية الإفريقية"[4]، التي كانت من الأنوية الأساسية للسياسية الزراعية المائية الفرنسية بالجزائر.

بوصول بيجو حاكما عاما للجزائر، ظهرت سياسته الاستيطانية بشكل بارز، وجعل من مناطق المياه الصالحة للزراعة بؤر أساسية في مشاريعه، وجب الاستفادة القصوى منها، تكريساً لسياسته الاستيطانية، وعبر عن هذه التوجهات الراهنة أمام الجمعية الوطنية بباريس مؤكدا انه حيثما يوجد ماء عذب وارض خصبة وجب السيطرة عليها[5].

إن المتتبع لهذا الخطاب في هذا الظرف التاريخي الحساس يتأكد له أهمية الفكر الزراعي والسيطرة على الماء في سياسية الحكومة الملكية 1830-1848، التي عمدت بكل الطرق لبعث المشروع الزراعي بكل هياكله والسيطرة على منابع المياه الصالحة للزراعة ضمن إستراتجية جديدة ترمي لبعث القطاع الفلاحي منذ السنوات الأولى للاحتلال.

---

[1]Gasparin, Agénor ,op.cit. P.P. 69-70.
[2]Julien Franc ,op.cit, P. 52-54.
[3]Un Touriste en Algérie, le Dr Prosper Viro , Paul Masgana, Libraire -Éditeur , Paris,1845,P.138.
- Xavier Bardon, Histoire nationale de l'Algérie, Imp. Saint -Oyprien, Toulouse ,1886, P.39.
[4] Franc Julien, op.cit. P.P..82.
[5] John Julius Norwich , op.cit. P.588

ومع الزمن زاد الاهتمام بمصادر الماء وعملت الحكومة الفرنسية حتى نهاية الخمسينات على حصرها ودراسة حالتها والبحث في مؤهلاتها، وسخرت من إمكانيات المالية والتقنية الكثير قصد حل مشكلة الماء التي عرقلت سير عملية الاستيطان[1].

وبالموازاة مع هذا الحراك، ظهرت عدة دراسات علمية زراعية توضح الإمكانيات الزراعية في الجزائر والقادرة على توفير حصاد مزدوج في سنة واحدة، في أهم المحاصيل الزراعية التجارية خاصة الحبوب والأزر والقموح والذرة، شرط توفر الماء بكميات كبيرة، تساعد على تطوير القطاع مما يلائم والاحتياج الفرنسي[2]، كما أكدت هذه الدراسات أن الماء سيساهم في رفع المردودية الزراعية بشكل كبير، وينعكس إيجابا على بعث قطاع الثروة الحيوانية بكل أصنافها، وبهذا يتوضح دور الماء كحلقة محورية في عملية الاستيطان الزراعي[3]، ويظهر ذلك بوضوح في كون الماء زكيزة المشروع الكولونيالي الفرنسي بالجزائر وهذا ما خلص له ديمونتيس "V demontés" أحد أقطاب المشروع الاستيطاني الزراعي في وجوب توفير مياه زراعية صالحة لضمان بناء أفضل المستوطنات الزراعية[4]، في ظل التقارير التي أشارت للصعوبات الكبيرة التي تعرقل نمو المستوطنات في الجزائر بسبب عجزها عن تامين احتياجاتها المتزايدة لممارسة نشاطها الزراعي[5]، رغم أن الحكومة الفرنسية تعهدت بتوفير الماء مجانيا لكل المستوطنات الزراعية[6] في فترة شهدت نمو كبير للريف الكولونيالي ب 32.36% في اقل من عقدين من الزمن[7]، غير أن التطور الحاصل كان يخفى معه مصاعب كبيرة، كادت أن تثبط المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر، وأبانت عن تخوفات حقيقة خاصة وان عدد كبير من الكولون اضطروا تحت ظل الظروف القاسية الطبيعية والصحية إلى تأجير أراضيهم للعرب في أحسن الأحوال[8]، لان عدد كبير منهم أرغم على التراجع إلى ما وراء البحر، مما عجل بالحكومة معالجة الأزمة بحزمة من قرارات الزراعية والمائية لثني المهاجرين على العودة، ومساعدهم في بعث المستوطنات الزراعية بشكل يوافق سياسيتها الكولونيالية.

---

[1] R. Chevallier ,Actualité des études d'archéologie agraire, Chevallier R. Actualité des études d'archéologie agraire. In: Études rurales, n°5-6, 1962. P. -223;

[2] Guy Chaine, Problèmes agricoles sur les bords septentrionaux du bassin méditerranéen, Annales de géographie Année 1959 n° 368 , P.332

[3] Lbeid, P. 228-332 .

[4] René Arrus , L'eau en Algérie 1830-1962.Paris, o.p.u,1985, P.48.

[5] Aperçu topographique de l'Algérie, op.cit, P.02.

[6] عبد الحميد زوزو. نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2009، المرجع السابق، ص 150

[7] Busson Henri ,op. cit, P. 35

[8] A. Assézat , Sur la colonisation de l'Algérie, Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris Année 1873 ,Paris, P. 300.

أن هذه التوجهات تؤكد عزم الحكومة في المضي قدما لبعث المشروع الاستيطاني الزراعي بالموازاة مع سياسيتها في إحكام السيطرة على مصادر الماء وتقنين استعماله، مما يوافق ديناميكية التطور الحاصل في المشروع الاستيطاني، وما يوافق التزايد المستمر لحركة الهجرة الأوربية بالجزائر ومن بين هذه القوانين نذكر:

قانون 16 جوان 1851

جاء قانون 1851 في وقت حرج جمع بين آليات انتقال العقار الزراعي والغابي[1] وطرق استغلال الماء والسيطرة عليها، وأكد البند الثاني من القانون أن جميع مصادر الماء العذبة والمالحة هي ملك الدولة وان استغلالها والاستفادة منها يكون بموافقة الحكومة الفرنسية[2].

الواضح أن الدولة أرادت من خلال هذا القانون التأسيس لسيطرتها على الماء ووضع شروطها على عمليات الاستغلال وحفر الآبار، كما جاء هذا القانون ليعرقل نشاط الأهالي على حساب الكولون، ومن جهة أخرى لم يمنع القانون الأهالي من استغلال الماء بصورة مطلقة، إلا انه حدد حجم واليات الاستغلال بشكل كبير.

سهلت بنود هذا القانون نطاق التنقيب على مصادر الماء الصالح للزراعة، وإقرار حمايته، معتمدا على عدة أساليب تقنية منها منع التنقيب في المناطق القريبة من الآبار المنجزة تفادياً لنقص منسوبها، في إستراتجية لإبعاد الأهالي عن مناطق تواجد الكولون، كما أقر القانون سياسة جديدة ترمي إلى الحد من تقنيات حصر الماء على ضفاف الأودية بشكل عشوائي، وقدم تسهيلات للفلاحين الراغبين في تجميع الماء في خزانات مجاورة للأراضي الزراعية بشروط حكومية[3].

مرسوم 14 جويلية 1856

تمم هذا القانون بنود 1851 حيث قدم لها الأطر اللازمة في الحفاظ على الينابيع المائية وتهيئتها وطرق استغلالها[4]، مما يتماشي والسياسة المائية الاستعمارية في الجزائر، وتعزز بقانون جديد تم إقراره في في 28 يناير 1860 الذي قدم نمطية جديدة في طبيعية واليات الاستغلال الزراعي للماء في بنوده 16–17–

[1] E. Sautayra, op.cit, P. 230.

[2] M. Hanriot , Gouvernement général de l'Algérie. Les Eaux minérales de l'Algérie, Imp.E Pinat Editions , Paris, 1911 ,P.12.

[3] علي بن حراث. السياسة المائية الفرنسية في الجزائر وأثارها في المشروع الاستيطاني- منطقة القبائل - نموذجا- 1830-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010، ص63.

[4] نفسه ، ص63.

21، المتعلقة بمدى استفادة مختلف الأطراف من الماء ومدي قدرة الدولة على التحكم فيها وتأهيلها لتطوير القطاع الزراعي[1].

إن إستراتجية الدولة في العقود الثلاثة الأولى من الاحتلال لم تكن واضحة المعالم، وأبانت عن ضبابية التسيير، ذلك أنها لم تجد إلى تلك الفترة السبل الناجعة لاحتواء مشكلة الماء لما يوافق النمو المطرد في عدد المستوطنات الزراعية، كما دخلت الدولة في مشكلة كبيرة وهي كيفية بعث المساحات الزراعية التي جهدت في تحصيلها من الأهالي ومنحها للكولون، لان حالتها الإنتاجية لم تتغير بالشكل الذي يوافق التطلعات.

أدرك النظام الملكي الجديد في فرنسا أن حالة الاستيطان في الجزائر لا تساير التطلعات، فقام نابليون الثالث بزيارته الأولى للجزائر ووقف على واقع مأساوي لسياسية الاستيطان رغم الجهود الحكومية المبذولة ووجد أن فرنسا قد تأخرت كثيراً في السيطرة على ملكية الأهالي وتحويلها بصفة دائمة إلى المعمرين والتمتع بها ملكا أبديا[2]، رسائل واضحة قدمها لممثليه في الجزائر بإيجاد أنجع السبل لتطوير حركية الاستيطان، وفي مقدمتها زيادة المصادرات للأراضي الزراعية الخصبة ومصادرها المائية ومنحها للمعمرين الجدد.

كما ان معاينته الميدانية ووقوفه الشخصي على أهم مشاريع الري في الجزائر على غرار سد Saint-Denis بسيدي بلعباس الذي يمكنه تخزين 3.275.000 م[3]، ويساهم في توفير مياه الري إلى 2.800 هـ من الأراضي الزراعية و سد غليزان الذي يساهم في ري 25.000هـ، ووقوفه على أهم السدود قيد الانجاز في المناطق الشرقية على غرار سكيكدة[3] مؤشرات واضحة في تأسيس الإمبراطورية الثانية لسياسية مائية من شانها أن تدفع بعجلة السياسة الاستيطانية والزراعية أشواطا متقدمة .

أبانت هذه التوجهات على إن مشكلة الماء باتت تؤرق منظري السياسة الزراعية وتكبح مشروعهم في الجزائر، ومن جهة أخرى كان ثقل الأزمة يزداد في المناطق الغربية التي عرفت هزات مناخية كبيرة وكان لازما علي السلطات إيجاد حلول استعجاليه لمواكبة التوسع المنقطع النظير في زراعة الكروم التي باتت تتوسع بشكل كبير، وبادرت معها الجهات الوصية لسن مراسيم جديدة تواكب الحراك الرسمي.

---

[1] M. Hanriotop.cit, P.17.

[2] مصطفي عبيد. الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812- 1884، دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008، ص80.

[3] René de SaintFélix, Le voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence de S. M. l'Impératrice, mai-juin 1865, Imp. du Corps législatif, paris,1865, P.157-162.

مرسوم 21 ديسمبر 1864

يعتبر مرسوم 1864 تكريس حقيقي لسيطرة السلطات الاستعمارية على منابع الماء ووضع اليد عليها، بعد عمليات المسح والتنقيب الواسعة في عموم المناطق الشمالية والتلية، جاء هذا المرسوم في 21 مادة منظمة لاستغلال الماء الزراعي وينابيعه، وحدد محيطاتها وطرق حمايتها وفق ما يتماشي وخصوصية كل منبع، كما منعت بنود هذا المرسوم أي استغلال أو تنقيب غير مرخص للماء في عموم البلاد[1].

شكل هذا المرسوم في إبعاده المختلفة خطورة كبيرة على الأهالي، وزاد من متابعهم خصوصا ان جاء بعد عام بعد قرارات السيناتوس كونسوليت، ليشكل ضربة قوية، تعجل بتضعضع الكيان الاجتماعي والاقتصادي الأهلي وتسرع ضموره، ذلك أن قراراته أظهرت نمطية واضحة للسياسية الزراعية الاستعمارية في استغلال الفضاء الزراعي بكل أطره.

القرار الحكومي2 ماي 1865

جسد هذا القانون السياسة الزراعية والمائية بشكل كبير، فبعد ما اقتطعت الدولة مساحات زراعية واسعة من الأهالي وفق ما ذكر في الفصل الاول، أرادفتها بقوانين أكثر تنظم لهذه المساحات الزراعية الكولونيالية وفق ما هو معمول به في فرنسا، وأرغم البند السادس أصحابها على صيانة مشاريع الصرف داخل نطاق الملكيات، مع تجفيف المستنقعات وتطهيرها[2]، كما أكد القانون في مادته السابعة والثامنة أن كل صيغ الاستغلال للمجاري المائية داخل الملكيات الزراعية تكون بصيغة الانتفاع لا التملك، ويحق للدولة توسيع هذه القنوات وزيادة قدرتها والتصرف فيها دون الرجوع إلى مالكيها[3].

إن هذه القرارات تحمل في طياتها منهجية الدولة في تعاملها الصارم بشان مسألة الماء، بعد الهزات القوية التي بات القطاع يتعرض لها، خصوصا بعد كارثة 1867، وما أعقبها من أزمة جفاف حادة ساهمت في تراجع المساحات الزراعية إلى مستويات قياسية، وانكمشت معها الثروة الحيوانية بشكل رهيب.

قانون مارس 1871

خصص هذا القانون بالأساس للأهالي، وفرض عليهم ضرائب ثقيلة وعقوبات كبيرة لكل من يقوم بالتنقيب على الماء، أو استغلاله بأي شكل من الأشكال دون رخصة صادرة عن السلطات الفرنسية[4]، والملاحظ ان هذا القانون جاء في وقت حساس بعد قيام الجمهورية الثالثة، في ظرف عرف فيه تيار

[1] على حراث، المرجع السابق، ص64.
[2] زوزو (نصوص) المرجع السابق، ص 156.
[3] نفسه، ص 156.
[4] على حراث، المرجع السابق، ص65.

الهجرة الأوربية نحو الجزائر ارتفاع كبير، مدعما بهجرة فلاحي الالزاس واللورين، واستفادتهم من ملكيات واسعة جدا تقدر ب 100.000 هـ تتوفر على الهياكل الزراعية الأساسية وفي مقدمتها الماء.

الملاحظ أن هذه القوانين المتتالية تؤكد عزم الحكومة في مسايرة المشروع الاستعماري الزراعي، وإبعاده عن الأزمات التي من شانها أن ترهن مصيره، في ظل التوسع الكبير للمساحة الزراعية والمضي قدما في مشاريع وتوجهات جديدة في مجال بعث زراعة الكروم بالخصوص وتجديد التجارب في توطين الأصناف الجديدة من التبغ والمنتجات الاستوائية، وتطوير زراعة الحبوب، وتوسيع تربية المواشي. ونستشف ذلك من التقرير الحكومي الصادر في 10 نوفمبر 1878الخاصة بمنطقة الغرب الجزائري لخصوصيتها الجغرافية، واتساع حقول الكروم بها[1].

ومع عشرينات القرن العشرين، زادت متاعب الجمهورية الثالثة في إيجاد مصادر قارة للماء بالجزائر، في ظل اتساع المساحة الزراعية للحبوب والكروم التي تعدت6.5 مليون هكتار، وتمددها في عموم البلاد، خاصة وان الأزمات المتواصلة للجفاف التي باتت تشهدها البلاد أحدثت خسائر كبيرة بالقطاع الزراعي، فأوصت الهيئات الفاعلة في المجال بضرورة إيجاد الحلول لتوفير الماء وشق للقنوات، وانجاز السدود ذات القدرة الاستيعابية الكبيرة، والبحث عن أنجع الخطط لضمان سيرورة المشروع الزراعي بكل السبل[2].

ان التخوفات من تعثر المشروع الزراعي أرسى لمراسيم ومناشير وتعليمات جديدة، تصب في تحكم الدولة على منابع الماء في عموم البلاد، على غرار نشريه 22 أكتوبر 1918 التي تهدف إلى استغلال امثل للمجاري المائية والأحواض المنتشرة في عموم المناطق الشرقية، وتعليمات التي أبدت بها وزارة الأشغال العمومية في 19 أكتوبر 1927 المتعلقة بتقييم حالة السدود في عموم البلاد، وبعث مشاريع عملاقة في شكل سدود وقنوات ومجاري مائية، وضرورة صيانتها ومراقبتها دوريا[3].

هذه الخطط عززت من قدرة الدولة على استغلال للماء والتحكم فيه بشكل يضمن المضي قدما في مشروعها الزراعي بشكل سلس، يضمن لها مسايرة مشروعها الزراعي، خاصة وان الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى شهدت توسع كبير في المساحات الزراعية التي باتت تحتاج إلى كميات متزايدة من الماء، وهو ما أدى بالدولة إلى الاهتمام بشكل كبير بالمشاريع الري من سدود وقنوات لسد العجز.

---

[1] M. Grégoire, Les eaux d'Oran : rapport au Conseil municipal , oran ,1878.

[2] Audiffret, L'Eau en Algérie, Le Sémaphore algérien Fédération algérienne du commerce et de l'industrie. N°1991, 11/06/1920, P2.

[3] على حراث، المرجع السابق، ص ص 66- 67.

المشاريع الأولى للسدود الفرنسية بالجزائر ما بين 1849–1894

ارتبط ميلاد مشاريع السدود بالجزائر بالفكر الزراعي الكولونيالي، نظير التوسيع المطرد في الزراعات المدارية، ومساحات الكروم والحبوب على مساحات شاسعة، قصد تأمين الاحتياجات المتزايدة للسوق الفرنسية من المنتجات الجزائرية، هذا النمو الكبير استلزم من الحكومات المتعاقبة بعث مشاريع تساهم في مسايرة الطلب الفرنسي، وبهذا ثم بعث أولى مشاريع الري بالجزائر ما بين 1846– 1870

اسم السد	الوادي	مدة الانجاز	قدرة الاستعاب(م^3)	التكلفة بالفرنك/ ف
الشرفة 01	واد سيق	1849	–	–
حدبوية	واد حدبوية	1877–1857	700.000	260.000
تليلات 01	واد تليلات	1860	730.000	160.000
تليلات 02		1870–1869		
فرقوق 01	واد الهبرة	1871–1865	–	2.400.000
مراد	واد جيرون	1859–1852	830.000	325.000
المجموع			**2.260.000**	**3.145.000**

René Arrus: P.50.

الملاحظ من بيانات الجدول أن الحكومة الفرنسية بعد درستها لخصوصية المظهر الهيدروغرافي بالجزائر، أتصح لها التذبذب المناخي الكبير، الذي لا يتناسب مع الإستراتجية الزراعية المعتمدة، ويبدوا أن محدودية المشاريع الزراعية في بداية المرحلة لم تكن تستلزم بعث مشاريع ري في البلاد، غير أن سياسية الزراعية تبلورت في هذا المجال بشكل كبير مع الإمبراطورية الثانية(1852–1870) واتضحت جليا بعد زيارة نابليون الثالث للجزائر، أن نجاح الاستيطان ترتكز على قدرة الدولة في توفير الماء للمستوطنات الزراعية المتزايدة في عموم البلاد والتي تواكب حراك الهجرة المتنامي.

هذه السياسة الجديدة عجلت بتغير نمط التسيير الذي عرفه القطاع قبل زيارة نابليون للجزائر، وتم التخلي على سياسة تجميع الماء في أحواض موسمية إلى تشييد السدود ذات قدرات الإستعاب الكبيرة لسد العجز في مشكلة الماء وثم بعث عدة مشاريع كسد حدبوية بسعة 700.000 (م^3) رغم طول مدة الانجاز، وسد مراد بضفاف واد جيرون بقدرة استعاب 830.000 (م^3).وسد تليلات 1 بقدرة 730.000(م^3)

على إن الملاحظ الإستعاب فيها محدودة جداً في هذا النوع من السدود، ويبدوا ان السلطات الاستعمارية حتى تلك المرحلة لم تكن متحكمة في تقنيات الانجاز رغم الأموال المرصودة، وعليه فان

الطاقة الاستيعابية للرعيل الأول من سدود الجمهورية الثانية، والإمبراطورية الثانية قارب 2.260.000(م^3) فقط، ويبدوا ان هذه الكميات لم تكن لتسد الاحتياجات المتزايدة للماء في عموم المستوطنات الزراعية.

وفي خطوة معززة للقطاع أقرت الإمبراطورية الثانية بتاريخ 04 أوت 1860 مرسوماً جديد ينص على تجفيف المستنقعات والسبخات، وخص هذا المرسوم مستنقعات المقطع وسبخة وهران قصد استغلالها زراعيا، وتطبيقا لهذا المراسيم ظهرت نقابات في الإقليم الغربي تهتم بتجفيف المستنقعات والسبخات واستصلاح المسطحات المائية ومن بين هذه النقابات الفاعلة نذكر: نقابة التجفيف بلمطار، ووادي ايمبرات، وبرقيرات، نقابة استصلاح سهل الهبرة، واودي البساتين بمستغانم، و وادي مرزوقة، وابوقير، وبلاد التواغية وسيرات والمطمر والراحل وحاسي عامر[1].

ساهمت هذه النقابات في دعم الدولة في سياسيتها المائية الزراعية، واستطاعت بتضافر جهودها استصلاح مساحات زراعية كبيرة، وتنظيم الحواجز المائية بها وفق ما هو معمول به في أوربا.

غير أن العوامل المناخية أثرت في سياسية الإمبراطورية الثانية، وحمل صيف 1867– 1868 مستجدات هامة؛ الذي عد من أشد المواسم الفلاحية وأخطرها على الإطلاق في المرحلة الأولى من الاحتلال، نجم عنه من كوارث مناخية كبيرة، أدت إلى انحصار كميات التساقط بشكل كبير، وامتدت الكارثة إلى جداول الماء وآباره، وجفت الينابيع في مناطق واسعة من البلاد وتقلصت قدرات الآبار إلى مستويات قياسية، عجلت بانكماش المساحة الزراعية بشكل كبير، حركت حكومة نابليون الثالث لإشراك الشركات الكبرى في مشروعها، وأوكلت لهم مهام تطوير البني التحتية لقطاع الري وتشييد السدود والحواجز المائية وشق القنوات، كما هو الحال مع الشركة الجزائرية العامة لما تتوفر عليه من إمكانيات مالية وتقنيه كبيرة مقابل امتيازات وإعفاءات ضريبية هامة[2]، وقدرت المساحات الزراعية والغابية ب 24.000 هـ شركتي الهبرة والمقطع société l'habra et la macta على أن تقدما خدماتهما لتدعيم هياكل الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري، وتزويد الأراضي الزراعية بما يستلزم من مياه صالحة للزراعة [3].

أقر نابليون تحريك دواليب الاقتصاد بتخصيص غلاف مالي قدره 100مليون ف على مدار 6 سنوات، لدعم وتشجيع حركة الاستيطان واستصلاح الأراضي ودعم هياكل الرأسمالية، بإنشاء شبكة من السدود والقنوات المائية[4]، ومن جهتها أقرت البرجوازية مواكبة المشروع الإمبراطوري، وخصصت كبار

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق ، ج1، ص179.

[2] Le Journal des débats, 4 septembre,1867.P.01.

[3]. Bouamrane Cheikh , op.cit.,P.167

[4] Le Journal des débats, 5 juin 1865.P.03.

الشركات ميزانية تقدر ب100 مليون كمساهمات منها لدعم ركائز الاستيطان بالجزائر، وارتفع عدد المساهمين في هذه الخطوة إلى 500 مساهم في عدة قطاعات زراعية[1].

ساعدت الشركات الزراعية الدولة الفرنسية في عمليات الاستيطان وبناء السدود وشق القنوات مقابل امتيازات مختلفة[2]، غير أن هذه الشركات الموكلة بتهيئة البني التحتية وإنجاز شبكة من السدود والمجاري المائية لم تضخ الا 10% من المبالغ المتفق عليه بعد مضي 03 سنوات[3].

على أن هناك عوامل مختلفة ساهمت في عدم تحقيق هذه البرامج منها، عدم كفاية الأرصدة المالية لتحريك المشروع الكولونيالي الذي بات يتخبط في مشكل تقنية متواصلة وتبين أن الشركات التي أوكلت لها مهام الانجاز لم تكن تحوز التقنيات اللازمة في بناء وتشيد السدود، خاصة أن الزراعة الفرنسية في تلك المرحلة لم بحاجة السدود الكبيرة لتوفر شبكة واسعة من الأنهار والأودية دائمة الجريان ، مما أدي بالحكومة بالاستعانة بالخبرات الأمريكية والبريطانية في مجال الري و حماية الثروة المائية وتطبيقها بالجزائر بشكل واسع.

على أن هذه التدابير لم تكن كافية لطي مشكل الماء في الجزائر، ذلك أنه وبعد مرور 3 سنوات وهي نصف المدة المحددة، حيث لم تنفق هذه الشركات إلا 30 مليون فرنك من المبلغ المتفق عليه[4]، والأخطر من ذلك أن عدد من السدود لم يتم إنجازه بالمعايير العلمية وكان عرضة للانهيار حتى قبل إتمام الانجاز.

الى جانب ذلك فسرعة التنفيذ وارتجالية التخطيط في بعض الحالات أدت إلى نتائج عكسية، وعجلت بإتلاف مساحات زراعية واسعة، وكرست لاحتكار الشركات الكولونيالية لمساحات زراعية كبيرة دون استصلاحها، ففي سنة 1865 حصلت إحدى الشركات على 24100 هـ مقابل تشييد سد، والقيام بعمليات التجفيف والتطهير، ومد قنوات الري، لكن إهمال الرقابة وسوء التسيير عجل بانهيار السد سنة 1881 محدثا خسائر كبير للمزارع المجاورة[5]

على أن هذه الحالة لم تكن عامة، بل اتضحت جهود الدولة في المجال بشكل ملموس وأنجزت عدة مشاريع هامة وفق الاحتياجات الراهنة نهاية الستينات من القرن التاسع عشر في عموم المقاطعات وفق مايلي

---

[1] Le Temps, Dix-Septième Année, N°6067 , 26 novembre 1877,.P.04.
[2] Le Figaro, 17°Année ,3° Série, N°132, 12 mai 1870,P.04.
[3] Le Temps, Huitième Année, N°2719,5 novembre, 1868, P.02.
[4] Le Temps, Huitième Année,N°2719 ,5 November 1868, P.02.
[5] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية،قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص87.

مقاطعة قسنطينة

نظراً لأهمية المنطقة تم إنجاز عدة مشاريع مثل سد: زرديرة، الرمل، قنوات الساحل وكريسة،وتحويل بحيرة عبيرة إلى خزان مائي كبير، وتجفيف بحيرة فزارزة بعنابة، وبحيرة القرة وفزقية، وتجفيف المستنقعات وتطهير الأراضي بسهول عنابة، وبناء أحواض مائية بوادي الصومام، وصرف مياه وادي سيبوس[1].

إقليم الجزائر

تعتبر منطقة الجزائر في هذه المرحلة محطة أساسية من محطات الاستيطان الزراعي وخاصة بسهول متيجة وأولت لها الحكومة أهمية بالغة خصوصا أن المنطقة كانت تعاني من مشاكل بيئية متعددة[2]، وتكملة لمشروعها الاستيطاني الزراعي أنجزت الحكومة الملكية الثانية عدة مشاريع منها: سدود وقنوات الحميز، سدود وحواجز بوادي الشلف، ووادي الكبير ووادي الجمعة، ووادي الساحل، ووادي سيباو[3] وسد واد ميزي الذي يعد من بين أهم المشاريع في المناطق الداخلية[4].

المنطقة الغربية

عرف الإقليم الغربي تضررا كبيرا في المجال الزراعي ، لذا عمدت الدولة للتخفيف من حدة الكوارث المناخية بإنجاز عدة مشاريع منها: سدود رأس مولا، الحنابة، واد الاغلاق، وادي ماغون، قنوات سهل الشلف الغربية، وتجفيف بحيرة المقطع ومسرغين، وبناء عدة حواجز مائية على ضفاف قريتي تيزي (قرب معسكر)، وقرية الصحاروية بغليزان[5]

بيد أن الشركة كانت من صلب اهتمامها مسالة الماء وتطوير القطاع وفتح القنوات في الجزائر وقسنطينة ووهران وعنابة [6] ورغم أن عددا من المصادر تتهمها بالتقصير في المجال إلا أن العامل الطبيعي ونقص في السيولة وتخوف المساهمين تعرقل جهودها.

غير أنه من خلال التدقيق في الجداول المالية للشركات المساهمة في تطوير القطاع وتشييد السدود، يتضح أنها لم تكن تعمل بشفافية، ذلك أن الشركة الجزائرية العامة على سبيل لم تنفق سوى 65.484 ف أي ما يعادل 0.06%من المبلغ الذي تعهدت به لحكومة [7] .

---

[1] عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 176.

[2] Prosper Viro ,Un Touriste en Algérie, **Paul Masgana**, librairee'diteur, Paris,1845, P.136. - julien franc ,op.cit, p 52-Xavier Bardon, op.cit, P.39.

[3] عدة بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق ، ص 176.

[4] Georges hertz, op.cit, P.170.

[5] عدة بن داهة(الاستيطان) المرجع السابق ، ص 176.

[6] Le Temps, Neuvième Année ,N°2829 ,27 Avril 1869, P.03.

[7] Le Journal des débats, 4 November 1867, P.03

الملاحظ أن هذه المشاريع الأولية كانت تمليها الظروف الصعبة التي أعقبت جفاف 1866 وما ترتب عليه من نقص فادح في المياه الذي تتطلبه المستوطنات الزراعية المتنامية، غير أن جزء هام من هذه المشاريع الأولى أثبتت فشلها وتهاوت مع الزمن، ولم تصمد أمام موجات الفيضانات التي عرفتها البلاد بعد ذلك ، ولم تكن في مستوى تطلعات منظري السياسة الزراعية الحكومية، رغم ما رصد لها من إمكانيات مالية وبشرية وتقنية كبيرة، ولم تصمد أمام عوامل الطبيعة وتهاوت لتزيد من متاعب المشروع الكولونيالي الاستيطاني.

ويبدوا أن هناك جملة من الأسباب ساهمت في هذا، مما أدى إلى فشل مشاريع الأولى من السدود وفي مقدمتها ضبابية التسيير للقائمين على الشركات المساهمة، وعدم تحكم المقاولات في تقنيات الانجاز يضاف لها سرعة التخطيط والتنفيذ دون دراسات معمقة ومراعاة خصوصية كل منطقة، إلى جانب تلاعب عدة شركات بالمشاريع الموكلة لها.

ومن جهة أخرى فإن عددا كبيرا من هذه السدود لم يتم صيانتها وإزالة الأوحال والترسبات عنها، مما عجل بتدميرها أو تقلص قدراتها التخزينية، وعليه يتضح لنا أن هذه المشاريع أرست إلى توجهات جديدة ثم مباشرتها على عهد الجمهورية الثالثة، ومهما يكن من أمر فانه من خلال هذه الفترة أرست الهيئات المختصة لرصد هيدروغرافي شامل للأودية والمجاري المائية في الجزائر و وقدراتها وأهميتها الزراعية قصد الاستفادة منها في المستقبل[1].

منذ قيام الجمهورية الثالثة وضعت خطط استعجاليه لدفع عجلة السياسة الزراعية بالجزائر أشواطاً متقدمة،وأقر مرسوم 21 جوان 1871 بتخصيص مساحات زراعية خصبة واسعة لمهاجري الألزاس واللورين تقدرب 100.000هـ لتطوير القطاع الزراعي مزودة بمصادر قارة لماء[2]، ورافق قيام النظام الجمهوري تطور كبير جدا في قطاع الكروم حيث ارتفعت المساحة المخصصة لها من 2036هـ سنة 1854 الى 20000 هـ سنة 1879، وهي في زيادة مطردة نظرا للظروف القاسية التي تعرفها الكروم الفرنسية والأوربية من كساد جراء الفليكسيرا، وفي المقابل سيطر الكولون سنة 1871 على 42.13% من الريف الجزائري[3]، وهي في ارتفاع متواصل، إحصائيات كانت تضغط على ساسة الجمهورية لتوفير مشاريع مائية تساهم في بعث حركية الاستيطان من جديد.

[1] René Arrus, op.cit, P.48-50.
[2] Législation de l'Algérie,op.cit, P.651.René Ricoux, op.cit, P.48-50.
[3] Busson Henri, op. cit ,p35.

مشاريع السدود ما بين 1870-1900

اسم السد	الوادي	مدة الانجاز	قدرة الاستعاب(م^3)	التكلفة بالفرنك/ ف
الشرفة 02		1882-1880	-	**1.163.000**
الشرفة03		1892-1886	3.000.000 18.000.000	**1.800.000**
فرقوق 02	واد الهبرة	1882	30.000.000	**1.380.000**
الحميز	واد الحميز	1894-1869	14.000.000	**3.000.000**
المحقن	واد المحقن	1887-1879	830.000	**325.000**
المجموع			65.830.000	**7.668.000**

René Arrus:P.50.

يتضح من خلال سياسية الجمهورية الثالثة، أنها تخلت عن سياسة تشييد السدود ذات قدرات الاستيعاب المحدودة، وهي ميزة ما قبل 1870، وتوجهت الدولة في ظل المتغيرات الزراعية إلى بعث سدود عملاقة، وذات قدرات استيعاب كبيرة، عما كان عليه من قبل، مستعينة بالخبرة الأجنبية، كما هو الحال مع سد الشرفة 02 بقدرة استيعاب 3.000.000 (م^3) واد الشرفة 3 بسعة تقدر ب18.000.000 مليون (م^3)، وسد فرقوق على ضفاف واد الهبرة بسعة 30 مليون (م^3) وسد واد الحميز بقدرة تصل إلى 14 مليون (م^3) وبهذا ارتفعت قدرة الاستيعاب من 2.2 مليون(م^3) في فترة الإمبراطورية الثانية إلى 65.8 مليون (م^3) قبل نهاية العقد الثاني من عهد الجمهورية الثالثة، وهي وثبة عملاقة تحمل في طياتها أبعاد اقتصادية زراعية هامة قصد مواكبة التطور الحاصل في القطاع الزراعي بعد بعث زراعة الكروم واتساع مجالها وسيطرتها على الثقافة الزراعية بالجزائر نظير مداخيلها المعتبرة، وتلبية لاحتياجات المعمرين الذين بلغ تعدادهم مشارف القرن التاسع عشر 612000 يسيطرون على مساحة زراعية تقدر 1.682.000ه .

ونظرا للأهمية البالغة للماء في دفع عجلة المشروع الزراعي سهلت الحكومة للمزارعين بإنشاء نقابات للري"Les syndicats d'irrigation" تهتم بتطوير القطاع ومن بينها نقابة مؤسسة سقي سهل المحمدية التي اختصت اعمالها بسهل المحمدية المتربع على مساحة 27.000 هـ ، تم تشيده سنة 1870، بقدرة استيعاب تبلغ 30 . وعملت هذه النقابة على مساعدة الحكومة في تطوير وترميمه وزيادة قدراته، وإزالة الترسبات عنه لزيادة كفاءته، نقابة سقي سهل سيق المتربع على مساحة قدرها 8.000 هـ، شيد ما بين ما بين 1880-1882، بقدرة استعاب تصل الى 18 مليون متر مكعب، كان لنقابة دور كبير في تطويره وحث الدولة على رفع

قدرته الاستعابية، ونقابة سقي سهل مغنية التي تولت انجاز سد بني بحدل على صفاف وادي التافنة، لحجز ما يقارب من 56 مليون متر مكعب، تساهم في سقي 12.500 هـ من الأراضي الزراعية [1].

ان هذه الجهود الحكومية وما يسندها مع عمل جمعوي زراعي يدخل في إطار الأهمية الكبيرة التي تشكلها السياسة المائية بالمستعمرة، كواحدة من زكائر السياسة الزراعية التي تعمل الحكومة على كل جوانبها .

مع مطلع القرن العشرين، اضطرت الجمهورية الثالثة تجميد مشاريع الري العملاقة لتداعيات الحرب العالمية الأولى، كما ألزمت لتحويل ميزانية كبيرة رصدتها للفترة ما بين 1905 الى 1920 تبلغ 85 م ف[2]، قصد بعث مشاريع جديدة كسد وادى فودا، وسدود منطقة القبائل، وترميم مشاريع أخرى قديمة، غير أن ظروف الحرب حالت دون ذلك.

لتبعث من جديد بعد ذلك قصد بعث الحراك الاقتصادي في عموم المستعمرة، ولما كانت العجلة الزراعية هي المحرك الأساسي للمشروع الكولونيالي ككل، لزم الأمر ورصد ميزانية معتبرة، ووضع خطط دقيقة لدفع عجلة الاقتصاد إلى أقصي مستوياته، وبهذا أقرت الحكومة الفرنسية ديناميكية جديدة تساهم في تطوير الزراعة الكولونيالية بالجزائر، لتوافق التطور الحاصل في فرنسا، وهو الأمر الذي قاد"M. Gallia" احد المنظرين لقطاع الري بالجزائر لتأكيد بان « قدرات الجزائر الإنتاجية في مجال الحبوب لا تزال محدودة، ونفس الأمر فيما تعلق بالكروم، الأغنام، الزيوت، القطن، الثروة الغابية»[3]، وبالموازاة مع ذلك قدم Audiffret الخبير الاقتصادي ، دراسة علمية موسومة ب **L'Eau en Algérie**[4] شرح فيه الواقع الزراعي في ظل الاعتماد الكبير للمساحة الزراعية على مياه الأمطار، وقدم مقاربات اقتصادية عن ما يمكن أن تستفيد منه الدولة في حال وضع بني وسدود اقتصادية تروي المساحات الزراعية المتزايدة، إستراتجية يفهم منها أن الحكومة الفرنسية ماضية قدما دفع قاطرة المشروع الزراعي بشكل لم يسبق له مثل نتيجة أملاءات المرحلة التاريخية. خاصة وان دراسات علمية أكدت أن الجزائر قادرة على تزويد الوطن الأم بكل ما يحتاجه، وذهبت بأبعد من ذلك، في أن الجزائر ساهمت في أرباح اقتصادية للوطن الأم بلغت 3.5 مليار ف في 15 سنة الأخيرة رغم ظروف الحرب[5].

[1] بن داهة عدة (الاستيطان) المرجع السابق، ج1، ص178-179.

[2] Audiffret, op.cit, P.02.

[3] René Arrus, op.cit, P.48.

[4] Audiffret,op.cit, P.02.

[5] René Arrus, op.cit, P. 119 .

كما أكدت منظرو سياستها الزراعية أن الأراضي الفلاحية التي تعتمد على مياه الأمطار باتت تثبط العجلة الإقتصادية بشكل كبير، ومن جهتها أشارت التقارير الرسمية في تلك المرحلة إلى 600 ألف هكتار من أجود الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب بإقليم الجزائر، لا تتلقى كميات كافية من المياه الري تقلص كفاءتها الإنتاجية بشكل كبير، وان الأرباح الاقتصادية للهكتار المعتمد على الري سترتفع ب 1500 ف عن غيره[1].

على ضوء هذه المستجدات قدمت الحكومة الفرنسية برنامج واسع للبرلمان من اجل إنشاء 20 سداً ، منها 14 سدا بقدرات كبيرة جدا، يتم توزيعها على في المناطق الشمالية الخصبة[2]، خاصة وان سياسيتها الزراعية أبانت عن توجهات جديدة ميزتها وضع مخطط حكومي واسع لتروية كل المساحة الزراعية الكولونيالية، وبهذا تم سنة 1920 تخصيص ميزانية قدرها 100 مليون لإعطاء نفس جديد في قطاع الري بالجزائر[3].

وزعت المشاريع على أقاليم المستعمرة بشكل متفاوت وظفرت منطقة العاصمة بأكبر بحصة هامة في شكل مشاريع مختلفة أهمها: سد جامعة، دردور، وسد المينة، وبعث بالمنطقة الشرقية عده سدود منها سيبوس، بوسلام، الرأب، الهادل، فم الغارز، وعدة مشاريع إضافية بالمنطقة الغربية أهمها سد واد الفضة بالشلف.

هذه المشاريع العملاقة كانت في أجندة وزارة الزراعة قبل نهاية القرن ونظرا لظروف الحرب تم تجميدها وبعتها من جديدة مطلع 1920، ويعتبر سد واد العربيل بكلفة وصلت إلى 3 مليون ف، وطاقة استيعاب تبلغ 6 مليون (م^3)، وكلف سد برومي 25 مليون فرنك،بسعة إجمالية تصل إلى 4 مليون (م^3)، فيما بلغت تكلفت سد واد دردور 4 مليون ف، وبقدرة استيعاب تصل إلى 40 مليون (م^3) ويعتبر مشروع سد واد الفضة الاكبر من كل المشاريع وضعت له الدولة امكانيات مادية وتقنية جبارة ورصدت له ميزانية اولية بلغتبلغت 100 مليون ف، وكانت تخطط بان يبلغ حجم استعابه 600 مليون(م^3)[4].

يبدوا ان توقعات القائمين على المشروع واد الفضة عرفوا تحديات كبيرة على ارض الواقع وواجهتم صعوبات كبيرة جدا، فرضت عليهم رفع الميزانية المرصودة، مع تقليص قدرة الاستعاب، وأن قيمة المشروع واهميته الاقتصادية، جعلت من الحاكمالعام "ستريج"Joseph SteegJules (1921–1925) ينتقي عباراته وهو يضع الحجر الأساس لمشروع سد واد الفضة سنة 1921 يقوله«العلم والتجربة ومعرفتنا بسياسة

[1]Audiffret,op.cit, P.02.
[2]René Arrus, op.cit, P..119
[3]Audiffret,op.cit, P.02.
[4] Audiffret,op.cit, P.02.

الماء، عوامل سوف نستغلها لصالح سياستنا الاقتصادية»[1] مؤكداً على أن سياسية حكومته تولى أهمية بالغة لتجفيف للمستنقعات واستصلاحها وتشييد السدود وترميمها.هذه الجهود المبذولة من طرف الحاكم العام وأعطي دفعة قوية في مجال الري وتشييد السدود وشق القنوات، حتى أطلق عليه محافظ الري، وبهذا يتضح جلياً دور الري الزراعي في كونه نقطة الارتكاز فالسياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر.

إن الأهمية البالغة التي اكتسبها سد واد الفضة جعلت منه مفخرة استعمارية، ومحل أنظار كبار ساسة الدولة وإعلامها، وتعد ركيزة أساسية في المشروع الكولونيالي الزراعي تم الرهان عليه، ومنطلقاً لمشاريع أخرى تؤسس لصراح جديد للسياسية الزراعية في الجزائر[2].

بعد سنة 1921 أقرت الحكومة سياسة مائية جديدة بموجبها تعمل على تشييد 50 مشروعاً على المدى المتوسط، على أن يتم الانطلاق ب 12 سد،وشرعت في التخطيط لإنجاز سدود عملاقة من أهمها سد واد رهيو الذي يعتبر تحدي كبير للحكومة الفرنسية، وتم الانطلاق فيه منذ 1928 بسعة قدرها 500 مليون(م^3)، يمكنه توفير الماء مساحات زراعية تصل 40.000هـ ، غير أن الدراسة الجيولوجية فيما بعد أكدت استحالت المضي قدماً في هذا المشروع لعدم ملائمة المنطقة لمثل هذا المشروع الضخمة[3].

غير أني اعتقد أن هذه الحكومة تأثرت من الضائقة المالية العالمية سنة 1928، أرغمتها على توقيف كبار مشاريع التنمية الاقتصادية في المستعمرة.

بعد مضي قرن من الاحتلال باشرت السلطات سياستها المائية في تسطير برامج زراعية كبيرة في الجهة الغربية وتطعيم المجال بتقنيات ري متطورة أثبتت نجا عتها، على غرار تلك الموجود في أمريكا والصين واروبا الشرقية.

كما استشرفت المنظرون إمكانية الدولة في تشييد تسعة سدود كبيرة في الإقليم الغربية قادرة على سقي مساحات زراعية هامة تصل إلى 140.000هـ في المنطقة الغربية لوحدها [4]، وهذا نتيجة الانتشار الواسع لزراعة الكروم والحبوب بالمنطقة وتضاعف المداخيل المحققة من خلالهما لخزينة الدولة.

أن مشاريع السدود ما بين الحربين انتشرت في عموم مقاطعات المستعمرة وبطاقات تخزينية متفاوتة وفق ما يلي:

---

[1] René Arrus, op.cit, P.121.
[2] E.G. **L'hydraulique agricole en Algérie les grands barrages de la plaine** ,Progrès . Journal de l'arrondissement d'Orléansville. N°1420,11/01/1923,Alger.P.02.
[3] René Arrus, op.cit, P.122
[4] Tayeb Chentouf. **le monde contemporain**, Alger, O.P.U,1983.P.467.

المشاريع الكبرى في مجال الري ما بين 1926 إلى 1945

اسم السد	الوادي	التكلفة الاجمالية مليون ف	الطاقة التخزنية مليون م3	الارتفاع /م	سنة انطلاق الانجاز	تاريخ الانتهاء من الانجاز	المنطقة المروية /هـ
واد الفضة	واد الفضة	151	228	100	1926	1936	18.400
سد غريب	الشلف	358	280	65	1927	1939	30.000
بوغزول	الشلف	/	55.8	13.5	1927	1939	–
بخدة	المينة	121	37.3	45	1926	1937	12.000
بوحنيفية	الهاميز	700	73	54	1929	1948	29.510
زردزة	صاف صاف	145	14.9	37	1930	1936	5.000
بني بهدل	تافنة	254	61	55	1934	1952	12.500
القصب	القصب	100	11.6	32	1939	1943	10.000
فم القايس	واد قيسين	55	2.5	23	1935	1939	5.000
الحميز	الحميز	25	21.5	45	1933	1935	18.470
الشرفة	واد مكره	/	14.4	27.5	1930	/	5.600
الهردي	واد وصال	/	/		1933	/	–
المجموع		1909	800				

René Arrus, P.123.

الملاحظ من خلال بيانات الجدول ان السياسة المائية في الجزائر، قد أخذت أبعاد جديدة بعد الحرب العالمية الأولى، وعمدت الجمهورية الثالثة إلى إستراتجية تشيد منشآت مائية عملاقة، بقدرات استيعاب كبيرة جداً، عما كانت عليه قبل الحرب وأنجزت مشاريع كانت بالأمس القريب مستحيلة مالياً وتقنياً كمشروع سد واد الفضة بقدرة استيعاب وصلت إلى 228(م^3) الذي وتحول سد وادي الفضة إلى مفخرة من مفاخر سهول الشلف، يساهم في تغذية حقول الكروم والقطن، ومشروع سد غريب بقدرة استيعاب تصل228(م^3).

كما نلاحظ دخول تقنية جديدة تتمثل في الاعتماد على تشييد السدود ذات الارتفاع الكبير الذي يصل الى100 م وهي ميزة كانت مستبعدة قبل الحرب، هذه الخبرات سعت الحكومة جاهدة لاكتساب من الأنماط المستعملة في أمريكا والصين، وتطبيقها في الجزائر بعدما رصدت لها ميزانية قدرت ب 1909 مليون ف.

على أن الحكومة في الفترة ركزت الدولة على الدراسات العلمية ذات الطابع الجيولوجي والطبوغرافي، دلائل تؤكد عمق الاهتمام الفرنسي بالمظهر الهيدروغرافي الجزائر[1]، كما أجريت دراسات دورية على الأودية وخصائصها قبل بعث المشاريع فيها على غرار واد الحضنة[2]، وجاءت هذه الجهود لنحقق مرامي الحكومة الفرنسية في رفع المساحة المروية إلى ابعد حدود رغم ما يتطلبه ذلك من إمكانيات جبارة، وغلاف مالية ضخم قدرته المصالح الزراعية ب 200.000 ف للهكتار الواحد [3].

إن الجهود المبذولة للدولة ما بين 1926–1945 ساهمت في حجر كميات معتبرة من مياه الإمطار في عموم المستعمرة، وانعكست على مرد ودية الإنتاج بشكل كبير، وأعطت دفعة قوية للمجال ونقلة كبيرة للقطاع الزراعي على المدى الطويل[4].

ساهمت هذه الجهود في توسيع المساحة المروية بالجزائر بشكل كبير وشملت عدة محاصيل أساسية ما بين 1937 إلى غاية 1945 وفق ما يلي

المحاصيل	1937	1938	1939	1940	1942	1943	1945
الحبوب	6.761	10.327	6050	11715	1869	_	20.421
الأعلاف	803	935	927	890	-	2.5	1790
الذرة	22	53	18	50	6	-	904
القطن	348	28	17				
التبغ	_	_	_	_	_	_	81
الزيتون	257	285	423	804	1758	-	3111
الكروم	595	4530	4540	3405	-	-	547
محاصيل مخصصة لإنتاج البذور	406	616	690	955	213	-	2066
الحمضيات	727	947	239	1671	97	-	6897
خضروات	950	2760	2997	3278	885	57.2	13372

René Arrus:P.148.

تشير إحصائيات الجدول إلى أن الجهود المبذولة في مجال الري، أتت أكلها وساهمت في ارتفاع المساحة المروية بشكل كبير، فارتفعت مساحة الحبوب من 6.761هـ سنة 1937 إلى 20.420 هـ 1945 بارتفاع

[1] Larnaude Marcel. Le Honda (Algérie) ,d'après Mr Jean Desbois , In: Annales de Géographie, t. 63, n°335, 1954, PP. 62-64;

[2] Jean Despois, Le Hodna (Algérie), Universitaires de France, Paris ,1953, P. 75 .

[3] عدة بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق ، ج1، ص178-179.

[4] Bethemont Jacques. J.-J. Pérennès, L'eau et les hommes au Maghreb, contibution à une politique de l'eau en Méditerranée.In: Revue de géographie de Lyon, vol. 70, n°3-4, 1995. Sahel, la grande secheresse, P. 260.

سنوي بلغ 1707 هـ، تساهم في مردودية مضاعفة وتحقق أرباح معتبرة.ومن جهتها شجعت سياسية الري بتطوير أشجار الزيتون وقفزت مساحتها المروية من 257 إلى 3111 في نفس الفترة.

كما تضاعفت مساحة الحمضيات بالسهول الشمالية الوسطي والغربية نسبة 89.4% ما بين 1973 إلى 1945 لترتفع من 727 هـ إلى 6897هـ، نتيجة تباين الفوارق في ارتفاع المردودية وتحسن النوعية بين المساحات المروية والمساحات المعتمدة على مياه المطر.

ساهمت سياسية الري في زيادة الاهتمام بإنتاج البذور الزراعية بدل إستيرادها من فرنسا وإسبانيا وارتفعت المساحات المخصصة لإنتاج البذور الزراعية من 406هـ سنة 1937 سنة 2066 سنة 1945 بتضاعف سنوي بلغ 207.5هـ موجه لإنتاج أجود البذور المخصصة لتحسين أصناف الخضروات بعدما تأكد للقائمين على السياسة الزراعية أن الفصائل المحلية، أكثر مقاومة للإمراض وأحسن مرد ودية من تلك المستوردة من أوربا.

انعكست هذه السياسة في إنتاج البذور محليا، على تطور قطاع الخضروات بشكل كبير وتضاعفت مساحتها بنسبة مرتفعة92.8% عما كانت عليه، ومرتفعة من 950 هـ سنة 1937 إلى 13.372 هـ سنة 1945 بزيادة سنوية قدرها1552.7 هـ مسقي سنويا .

ومن جهته اقر المرسوم الوزاري في يناير 1940 ،على تطوير القطاع مع تسجيل محطات جديدة للطاقة المائية من وادي Föda،Ghrib[1]، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية قلصت الدولة جهودها في المجال، على أن سياستها المائية أعيد بعثنها مباشرة عقب نهاية الحرب، ورصدت لها الدولة ميزانية هامة، ساهمت في انجاز عشرات السدود عبر البلاد وفق ما يلي

السدود ما بين 1945 إلى 1963

اسم السد	التكلفة الإجمالية مليون ف	الطاقة التخزينية مليون م3	سنة انطلاق الانجاز	تاريخ الانتهاء من الانجاز	المساحة المسقية/هـ
صارنو	/	22	1947	1954	–
تاجموت	/	/	1946	/	3000
فم الغرزة	20	47	1946	1950	20.000
مفروش	55	15	1956	1963	–
الشفية	40	170	1960	1965	20.000

[1]Tinthoin Robert, Évolution récente de l'économie algérienne, In: Annales de Géographie, t,51, n°287, 1942 ,P .209.

بخدة	05	54	1959	1963	1000
المجموع	120	308			44.000

René Arrus, P.129.

تشير بيانات الجدول إلى أن الدولة حافظن على نفس الوتيرة السابقة في طريقة الانجاز وتقنياته، كما اهتمت بتشييد السدود في المناطق الجنوبية وبتقنيات جديدة على غرار السد الأرضي بتاجموت على ضفاف واد مزي الذي يعتبر الثاني من نوعه في العالم وبطريقة فنية تنم على تحكم الدولة في تقنيات الانجاز.

كما يلاحظ من خلال مد السياسة المائية نحو المناطق الجنوبية، يتماشي مع المتغيرات الراهنة في بعث زراعة القطن بالمنطقة والاهتمام المتجدد بالزارعة المدارية في المستعمرة.

هذا وقد اهتمت السياسة المائية الجنوب الكبير، وأشارت الزيارة الميدانية إلى أن نظم الري فيها وبالخصوص في منطقة الزاب وما جاورها كانت تواكب التطور الحاصل ضمن المنظومة الزراعية الفرنسية، واتساع اهتمامها بواحات النخيل[1]، كما عمدت السلطات الفرنسية إلى حفر أبار ارتوائية عميقة مشتركة قصد استغلالها استغلال جماعي من طرف الجماعات الكولونالية في المناطق الداخلية والصحراوية قصد تشجيع سياسية الاستيطان الزراعي في الجنوب[2].

انعكست هذه الجهود الحكومية المبذولة في القطاع على المساحات المروية التي ارتفعت بصورة كبيرة عما كانت عليه عقب الحرب العالمية الثانية وفق ما يلي

المحاصيل	1946	1947	1948	1949	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الحبوب	14129	14775	12812	15355	12591	10930	10303	11939	9251	9362	8796	8651	6278	2844	8515
الأعلاف	1955	1795	1805	1357	1650	1672	1515	1327	1604	1220	1135	1065	1710	648	1181
الذرة	663	492	414	597	171	124	224	633	327	689	427	181	213	342	315
القطن	57	57	200	11108	1520	4653	3464	705	1322	2140	1510	499	213	131	207
البنجر	–	–	19	127	301	108	186	461	248	271	562	10	78	90	5
م.الصناعية	5	126	218	1408	452	342	448	247	11	136	101	32	193	109	143
التبغ	–	–	–	81	68	–	–	–	–	–	–	–	–	–	492
الازر	–	–	–	–	–	–	88	1050	1455	1457	1864	1239	661	1778	1472
الزيتون	3149	3219	3253	3271	3280	3268	3416	3612	3630	3704	3789	3721	3962	4144	4369
الكروم	547	356	321	359	461	697	1196	1432	959	838	761	704	723	723	625

[1]Neufville, Jacob. Notes au crayon sur l'Algérie, présentées à la Société de géographie commerciale de Paris , Imp ChaiX , Paris , 1882 P.11.
[2]Bethemont Jacques, op.cit, P ,260.

محاصـــــيل لانتاج البذور	2029	2360	2816	3164	3333	3499	3328	3085	3021	3199	2747	2438	2546	2651	2611
الحمضيات	7209	7374	7400	7445	7954	8787	9560	10458	11179	11959	12274	12868	13041	13903	14574
خضروات	–	11763	11530	10522	10326	10237	10404	11167	11039	10459	12172	10021	12046	12818	14112
مشاتل					292	251	175	203	130	140	127	118	129	1651	173

الوحدة هكتار René Arrus:P.148-149.

تشير الإحصائيات الواردة من الجدول، أن سياسية الدولة الرامية التي تشيد عشرات السدود في عموم البلاد، وكانت ترمي من خلال هذه الإستراتجية إلى بعث القطاع الزراعي بشكل يضمن له التطور مواكبة الحراك الاقتصادي التي أعقب الحرب العالمية الثانية.

استفادت الخضروات من مشاريع الري بشكل كبير، فارتفعت مساحتها بشكل متواصل من11763 هـ سنة 1946 إلى 14112 هـ بحدود 1960، رغم ظروف الحرب بزيادة سنوية قدرها 176.7هـ، واستفادت أشجار الحمضيات استفادة كبيرة من هذه المشاريع خاصة في سهول متيجة والغرب الجزائري، حيث تضاعفت من 7209 سنة 1946 لتبلغ 14574 سنة 1960. نظير الاهتمام المتزايد بهذا الفضل النباتي، وأثبتت التجارب تأقلمه الكلي مع البيئة الجزائرية بنوعية تنافس أجود الأصناف العالمية.

والملاحظ أن السياسة المائية تعكس الاهتمام الفرنسي بالزراعات المدارية التي أعيد بعثها من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل كبير وإرتفعت مساحتها المروية من 88 هـ سنة 1952 إلى 1472هـ سنة 1960بارتفاع قدرة 1384 هكتار في اقل من 8 سنوات، وقفزت مساحة التبغ من 81 هـ سنة 1949 إلى 492 بسهول عنابة مساهمة في إنتاج أجود الأصناف العالمية.

هذه المشاريع ساهمت في حجز كميات كبيرة من الماء ما بين 1945 إلى 1956. قدرت ب 600 مليون م^3، قادرة على ري 100.000 هـ بصورة مستمرة، مستفيدة من دعم الدولة ب36 مليار ف[1]، في مرحلة بلغت فيها المساحة المروية 41.817 هـ[2] .

وعليه يمكن القول أن السياسة المائية كانت حلقة جوهرية في المشروع الكولونيالي بالجزائر، وظفت لها الحكومات المتعاقبة إمكانيات مالية وتقنية هائلة، قصد النهوض بالقطاع الزراعي لمواكبة الحراك الاقتصادي في فرنسا، وشيدت عشرات المشاريع في المستعمرة، تتباين في أشكالها وأحجامها وتتفق في الأهداف المسطرة لأجلها.

[1] Source :A.B (Les Rapport Eléments D'appréciation de La Situation Financière –12 juillet 1954 ,P.01) be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76

[2] Ageron Charles-Robert, Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie : L'œuvre française en Algérie (1830-1962), Outre-Mers. Revue d'histoire Année 292, 1991 , PP. 417-418

شكل الماء نقطة الارتكاز في السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر، وأدركت كل الحكومات المتعاقبة أن نجاح المشروع الاستيطاني بالجزائري، لن يتم دون توفر الماء الركيزة الأساسية في الزراعية الكولونيالية

سايرت المشروع المائي بالجزائر خطوات الكبرى والمراحل الأساسية للمشروع الزراعي بالجزائر، وكان يعمل بالموازاة مع نمطية الحراك الاستيطاني في الريف الجزائري.

ساهمت المشاريع في بعث القطاع وتنمية المستوطنات، وعمدت إلى تحريك المشروع الزراعي لمسايرة الأهداف الحقيقة من وراءه.

غيرت المشاريع الري الكبرى المعالم القديمة للريف الجزائري بإحلال نظم عصرية اقتصادية فتحت الباب أمام تمدد الزراعية الكولونيالية واتساع مداها وتنوع محاصيلها

ساهمت هذه المشاريع في تكريس هياكل الاستيطان وتدعيم قواعده، وعملت على تطوير الزراعية الكولونيالية ورفع مساحتها وتحسن نوعيتها لتساير الطلب الفرنسي المتزايد على المنتجات الجزائرية.

2- المؤسسات المالية والمشروع الزراعي بالجزائر

تعتبر المال الدعامة الكبرى للمشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر، بعد ما تأكد لهذا الأخير صعوبة الصمود إلا بسياسة مالية تضمن لها البقاء والتطور، لتواكب الازدهار المتواصل للزراعات المدارية وزراعة الحبوب والكروم، وغيرها من المنتجات التي شكلت ركيزة الاقتصاد الكولونيالي في هذه المرحلة، غير أن الصمود المنشود لا يمكن دون منظومة مالية قادرة على ضخ سيولة مالية كافية لدعم التطور المتواصل في القواعد الزراعية وهياكلها، ليواكب الازدهار الحاصل في فرنسا، وعلى هذا الأساس بدأ التأسيس لشبكة من المؤسسات المالية تسعي للحفاظ على هذا الازدهار وتطويره.

يكاد يتزامن هذا الحراك الساعي إلى إنشاء المؤسسات المالية في الجزائر بما يحدث في المجال بفرنسا التي ظهر بها في هذه المرحلة عدة هياكل مالية مثل: المصرف العقاري الفرنسي- Crédit mobilier -، سنة 1852،الائتمان الصناعي والتجاري-le Crédit industriel et commercia - سنة 1859 والقرض الليوني-Crédit lyonnais - سنة 1863، وسوسييتيه جينرال-la Société générale - سنة 1864.[1]

دليل واضح على المكانة التي كانت توليها الحكومية الفرنسية للمشروع الزراعي بالجزائر، الرامي إلى تدعيم ركائز الاستيطان الزراعي، وبهذا ظهرت أولي المحاولات لتأسيس منظومة بنكية عصرية تساير

[1] Mohamed Lazhar Gharbi, **Crédit et discrédit de la Banque d'Algérie** (Seconde moitié du XIX ème siècle), L'Harmattan, Paris,2005, P.11.

التطور الزراعي، مع كلوزريل منذ 1836، الذي أعطي للمشروع الزراعي في سياسيته أهمية بالغة، غير أن الظروف السياسة لم تسعفه، كما حاول أقطاب الرأسمالية ومنهم –M. Tricou –تأسيس بنك كولونيالي بالجزائر منذ 1836، ليحاول بعد ذلك – بيجو– جاهدا تجسيد هذا المشروع ، ودعمته في توجهاته الغرفة التجارية بالجزائر المكلفة بعمليات الائتمان والعملة، من تقديم عدة توصيات لباريس باستحداث مؤسسة مالية، قدمتها في شكل بنك مالي للجزائر[1] إلا إن ضبابية المشهد السياسي في الجزائر وفرنسا حال دون ذلك، كما إن مشروعا بهذا الحجم يتطلب رأس مال معتبر مع ضمانات حكومية كانت الدول تتخبط فيها، في ظل انكماش حركة الاستيطان وتزايد المخاوف من فشل هذه التجربة.

أن الظرف التاريخي الذي أعقب انهيار النظام الملكي بفرنسا سنة 1848، أفرزت معطيات جديدة ومعها زادت الحاجة إلى تنظيم السيولة المالية، ذلك أن انهيار الملكية بفرنسا كان لها انعكاس واضح على المستوطنة، بعد انتقال عدد كبير من الساسة والمعارضين وأقطاب النظام السابق للجزائر، حاملين معهم أموالاً معتبرة، وان كنا لا نعرف حجم تلك الأموال بالشكل الدقيق فان انعكاسها على تبلور الرأسمالية الزراعية كان واضحا، كما ساهمت هذه الظروف الجديدة في بعث المؤسسات المالية في المستوطنة، نظيرا الزيادة الكبيرة في حجم الرأسمال الكولونيالي بعد 1848، بعد ما استطاعت السلطة الحاكمة احتواء الأموال ومنعها من التسرب إلى كاليفورنيا فيما بات يعرف بحمي الذهب؛ التي استهوت العناصر الأوربية والفرنسية بالخصوص، والعمل على استقطاب الرأسمال نحو للمستوطنة مما انعكس على جهود الاستيطان الزراعي بشكل مباشر، إذا دللت التقارير ضخ 64 مليون ف بالعاصمة لوحدها ما بين 1849–1850.

وإمام هذا الانفتاح أقرت السلطات الاستعمارية مرسوم رئاسي في 06أكتوبر 1850 يقضي بتأسيس غرف زراعية استشارية في المناطق الشمالية–C.C.A– مهمتها توجيه السياسة الزراعية وإعداد المخططات والاستشراف الزراعي مالياً وتقنياً[2]، بعدما تبين الدور الكبير لهذه الغرف الفاعل في تطوير الزراعية بالوطن إلام منذ تاريخ ظهورها في 28 أوت 1829.

ساهمت الغرف الزراعية في تطوير الإنتاج الزراعي الذي بات في خدمة التوجهات الكولونيالية، وبدورها مهدت له بمرسوم 11 جانفي 1851، الذي اقر الإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا مما فتح السوق الفرنسية على المنتجات الزراعية الجزائرية، وساهمت هذه الخطوات نمو كبير للرأسمال

[1] Ernest-Picard Paul 1868, **La Monnaie et le Crédit en Algérie depuis 1830 La monnaie et la crédit en Algérie depuis 1830**, Paris, 1930, P.130.

[2] Hérail, Léon ,op.cit, P.33

الزراعي بالجزائر نتيجة التطور الكبير في زراعة التبغ، القطن والحبوب وتمددها على مساحات واسعة، ومعه زادت الحاجة إلى مؤسسة مالية قادرة على قيادة المشروع الزراعي ماليا.

- **بنك الجزائر**

أن هذه الخطوات السالفة الذكر عجلت بتأسيس بنك الجزائر في 4 أوت 1851[1]، برأسمال أولي قدرة 3 مليون فرنك ب6000 مساهم[2]، كنتيجة من نتائج حركة الاستيطان الزراعي وتنامي الرأسمال الكولونيالي، على أن التسهيلات التي جملتها محاضر وعقود التأسيس تؤكد طبيعة هذه المؤسسة المالية الكولونيالية، التي هدفت إلى تعزيز هياكل الاستيطان الزراعي بالمستوطنة، وخدمة مصالح الاستعمارية، وهذا ما يفسر ارتفع رأسمال البنك الجزائر من 3 م ف سنة 1851، إلى 10 م ف بحلول 1860، ويتضاعف عدد أسهمه إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ببلوغها 20 إلف سهم [3]، نظير قيادة المنفردة للقاطرة الزراعية، وتضاعفت القروض التي ضخها في القطاع من 12.6 سنة 1852 الى 36.7 سنة 1887[4]، وهي أرقام كبير تنم على الانفتاح الزراعي في مجال الجيوب، والقطن والتبغ، في تلك الحقبة بعد مضي خمس سنوات من تأسيس البنك.

وبهذه الحصص ارتفعت معها زراعة الشعير في هذه المرحلة إلى 275027 هـ سنة 1853 إلى 1.219.000 هـ سنة 1862، وارتفعت مساحة القمح اللين من 411.552 هـ إلى 936.000هـ في نفس المرحلة، والحل نفسه ينطبق على زراعة التبغ التي تطورت مساحتها من 446 هـ سنة 1851 إلى 4.650 هـ سنة 1860، وقفز بمساحة القطن من 960.000كلغ سنة 1851 إلى 106.472كلغ سنة 1860، نتيجة سياسية الإقراض المتبعة والتي غطت عدد كبير من المزارعين في عموما المناطق التي وصلتها فروع البنك.

وفي خطوة تبدوا مهمة للدراسة تؤكد أن بنك الجزائر كان يرافق التوجهات الحكومية السياسة، وهذا بعد تحركه السريع لمعالجة الأزمة الحادة التي عرفتها الجزائر بعد الجفاف الكبير موسم 1866-1867، الذي أدى إلى انكماش المساحات الزراعية الأهلية بشكل رهيب وتقلص الإنتاج الزراعي ب 3.8 مليون ق في مادة القمح، وفقدانهم لثروة حيوانية معتبرة، هذا التحرك من طرف بنك الجزائر جاء من اجل

[1] Garrot, Henri. Cahiers Algerians. La banque de l'Algérie, ses origines, ses modes d'opérer et ses résultats en Algérie , imp. Du progrès , Paris (Mars 1892), P.11.
[2] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.130.
[3] Mohamed Lazhar Gharbi ,op.cit ,P.16.
[4] Emile Robert, de la transformation nécessaire de la banque de l'Algérie en succursales de la banque de France, R.M.C, Paris,1860,P.53

إنقاذ 300.000 مزارع جلهم من الأهالي ومنح قروض قصيرة المدى تصل إلى 100.000ف بفوائد تبلغ قيمتها 6% [1]، ويبدوا أن الحكومة الفرنسية خطت هذه الخطوة التي تنافي سياستها تجاه الأهالي، من أجل الحفاظ على التوازن الزراعي ومخافة أن يفقد الأهالي مقومات الحياة الزراعية، وهي ميزة لا تريد السياسة الاستعمارية بلوغها على الأقل في هذه المرحلة الحرجة من مراحل الاستيطان، وفق ما بات يعرف في الدوائر الرسمية بالمملكة العربية .

أن هذه السياسة الزراعية التي انتهجها البنك في التعاطي مع الأزمة الزراعية، لم ترق للجمعيات الزراعية في قسنطينة ووهران، التي أكدت للحكومة إن إسعاف الزراعة الكولونيالية والأهلية يتطلب قروض طويلة المدى، وهو العامل الذي عجل بتأسيس جمعيات الائتمان الزراعي سنة 1868 في الجزائر ووهران قسنطينة ومتيجة[2].

على أن أزمة الجفاف التي عرفتها البلاد سرعان ما تلاشت، ليظهر في الأفق عامل أخر سيكون له ابعد اثر على السياسة الزراعية والمالية بالجزائر وينقد البنك من الإفلاس، وهو انتقال زراعة الكروم للمستوطنة، ظروف تاريخي كان له تأثير كبير على نشاط بنك الجزائر، الذي رافق زراعة الكروم في أوج ازدهارها بالجزائر وقدم قروض كبيرة للفترة ما بين 1878 الى 1885 وفق ما يلي

الفترة	قيمة القرض/ مليون ف
1879-1878	265
1880-1879	315
1882-1881	485
1883-1882	515
1885-1884	526

تنداري عبد الرحمن، ص33-34.

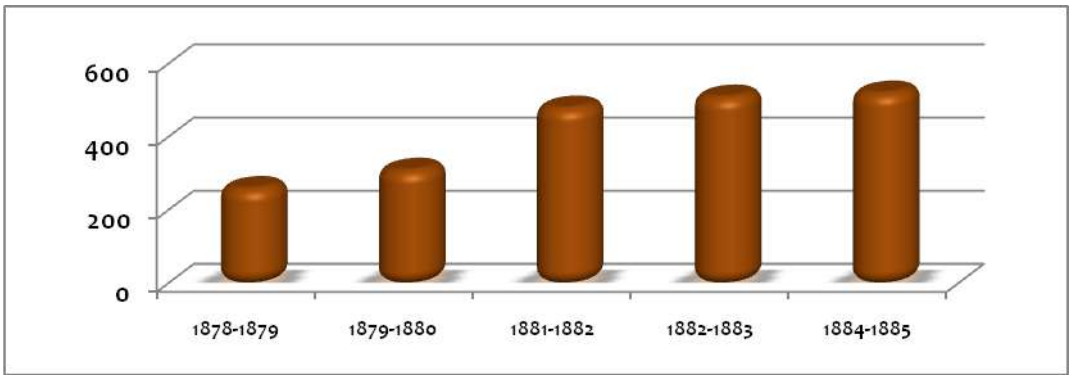

[1] P3864..13-02-1878. Ernest-Picard Paul, op.cit , P.135.
[2] Ernest-Picard Paul, op.cit , P.135.

الملاحظ من البيانات الواردة أن القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر تضاعفت من 265 م ف سنة 1878 الى 526 م ف سنة 1885 وساهمت في تضاعف المساحة المخصصة لزراعة الكروم أربع مرات في ظرف 05 سنوات لترتفع من17.614 الى 70.886هـ، مما يؤكد أن بنك الجزائر استفاد من هذا النمو الزراعي الذي عرفته المستوطنة، والذي جاء في ظرف حساس كان البنك يعاني فيه مشاكل في التسيير والسيولة، وانتقادات طالت مجالسه خاصة بعد تعاملاته المريبة مع المزارعين في الأزمة الزراعية موسوم 1866-1867.

أن هذا الانفتاح المالي على المستوطنة، جاء بعد التوصيات المتواصلة التي رفعتها المؤسسات والجمعيات الزراعية، التي تطالب برفع سندات الائتمان الزراعي، وحسبها فأن المؤسسات المالية على عهد الجمهورية الثالثة لم تحقق المطلوب، لان حاجيات الأساسية لائتمان الزراعي كان يتطلب تدفق سيولة هائلة قصد النهوض بالقطاع ، وهي في زيادة مستمرة حيث ارتفعت من 78.3 مليون ف سنة 1865 سنة وارتفعت إلى 156 مليون ف سنة 1871[1]، وهي في زيادة متواصلة خاصة في ظل المستجدات الزراعية.

إن هذه المستجدات سمحت للبنك من رفع رأسماله من 10 م ف سنة1860 إلى 200 م ف سنة 1870[2]، ويرتفع لحدود 352م ف مطلع 1880، ويقفز إلى 526م ف سنة 1885[3]، مستفيداً من التوجهات الكبرى للسياسية الزراعية، وارتفعت بذلك فروع البنك من فرع واحد سنة 1851 إلى 4 فروع خاصة في المناطق الغربية بوهران، مستغانم، بلعباس وهي مناطق اكتسحتها زراعة الكروم سهولها الواسعة.

على إن رفع الرأسمال لبنك الجزائر كان موازيا لارتفاع عدد السكان بالجزائر حيث بلغ في هذه المرحلة 267.500 مستوطن بحدود 10٪، يشتغلون قرابة مليون هـ ،من أجواد الأراضي الزراعية، ويتحكمون في الإنتاج الزراعي وتجارته الخارجية، التي ارتفعت خلال هذه المرحلة بنسبة 253%، بفعل الإرباح الكبيرة الناجمة عن الحبوب والكروم والتبغ والقطن، والثروة الحيوانية والغابية والازدهار الكبير للوحدات استغلال الحلفاء، وتربية الماشية.

[1] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.139.
[2] Impressions Sénat, n°466,1918/11/2 ,France, P.05. Emile Robert op.cit, P.52.
[3] بن اشنهو، المرجع السابق، ص130.

إن بنك الجزائر كان القاطرة التي تجر المشروع الزراعي بالجزائر، ويعمل على بعث مؤسسات مالية جديدة، غير أن اللافت للأمر قيامه بخطوة غير مسوقة في نظام التعاملات البنكية بالجزائر وحتى في فرنسا، وهي دخول البنك كطرف في العملية الزراعية، كمستثمر مباشر في الإنتاج الزراعي حيث بلغت ممتلكاته4000هـ سنة 1891[1] لترتفع بعد سنة واحدة فقط إلى 8000هـ، من الأراضي الزراعية الخصبة بحلول سنة 1892 [2]، جزء كبير منها ناتج عن المصادرات في ظل عدم تمكن اصحابها من تسديد القروض الخاصة بهم، على إن جزء منها كان باستصلاحه لمساحة في المناطق الغربية [3] ، وتفسير السلوك المنتهج يعود إلى ضخامة العائدات المالية من زراعة الكروم، وتوغله في دواليب القرار المالي .

غير أن القوانين الحكومية فرضت عليه التخلي على هذه المساحات الزراعية في ظل اختراقه لنظم المالية المعمول بها، ليحولها بنك الجزائر سنة 1900 إلى شركة[4] خاصة تأسست من طرف مساهميه في البنك [5].

في هذه المرحلة أقدم البنك في خطوة بالغة الأهمية على نفس النمط الذي اعتمده بنك فرنسا المركزي، بالاتفاق مع القرض المالي الزراعي الجزائري -C.F.A.A- الذي تأسس في نوفمبر 1880[6] برأسمال قدره 50 مليون ف[7]، غير أن البحث في الأسباب التي أدت ببنك الجزائر إلى لمثل الاتفاق، من أجل أن أن يلعب القرض الزراعي دور الوسيط و استمالة المزارعين قصد الاقتراض في فترة صعبة مرت بها الزراعة في الجزائر نتيجة العزوف عن الاقتراض وإعطاء أولية للقروض لمنتسبي النقابات الزراعية[8]، نظرا نظرا لارتفاع الفوائد التي يطلبها بنك الجزائر لفترات متقاربة، وأزمة انعدام الثقة بين بنك الجزائر والمراعين خاصة بعد سياسية المصادرات التي انتهجها تحت ضغط مساهمي البنك.

---

[1] Garrot, Henri, ,op.cit, P.93.

[2] بن اشنهو، 147.

[3] Impressions Sénat, n°466,1918/11/2 ,France, P.05.

[4] في هذا المجال ظهرت عدة شركات استفادت من الأملاك الثابتة للمؤسسات المصرفية على غرار: شركة دوبونو – debonno – (1000هـ) بمتيجة، شركة الزراعية شيرس –Chirs- (710هـ)، الشركة العقارية والزراعية بالحراش (460هـ)، الشركة الزراعية الليونية(397هـ)، قبعة الدركي(500) للمزيد ينظر. بن آشنهو، المرجع السابق، ص145.

[5] بن اشنهو، 147.

[6] Mohamed Lazhar Gharbi, op.cit, P.159.

[7] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.159.

[8] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 16 Octobre 1880) be :98AH/1S

استطاع -C.F.A.A- في ظرف قصير تحريك دولاب النشاط الزراعي، وقدم 10.000 ضمان لبنك الجزائر قصد تمويل المشاريع لصغار المزارعين، اقر منها 6.250 قرض[1] في ذات السنة موجهة بالأساس لتطوير وزراعة الكروم والتبغ وبلغت في المتوسط 125 ف للقرض[2]، وارتفعت فيها الإرباح الصافية -C.F.A.A- نحو 20.000 ف صيف1880 ، وهذا ما يشكك في أن هذا المؤسسة تكون قد ظهرت في أكتوبر وفق ما تبينه تقارير ارشيفية[3]، مما يشير الى انه كان ينشط بغطاء بنك الجزائر قبل تأسيسه الرسمي.

إن سياسية الرهن التي طبقتها -C.F.A.A- بإعاز من بنك الجزائر للفترة ما بين 1881-1904 والواردة قيمها في الملحق -11- لم ترض المزارعين ولا الجمعيات الزراعية التي كانت تسعى إلى تخفيض فيم الفوائد إلى اقل من 6% [4]، رغم ارتفاع قيم القروض المقدمة من من 849.200 سنة 1881الى 14.414.050 ف سنة 1882، وواصلت على نفس القيم المرتفعة، قبل إن تتدخل الدولة للحد من هذه التضارب التي لا يخدم السياسة الزراعية، لتجبر البنك على المحافظة على قيم ثابتة تتراوح ما بين 2 إلى 3 مليون ف، وبنسب فوائد ما بين 5 إلى 6 % .

وبالموازاة مع هذه الخطوة، عمد بنك الجزائر إلى تأسيس شركة جديدة عرفت بشركة الائتمان الزراعي سنة 1890 ، والتي اقتصرت مهمتها على تقدم قروض بفوائد تتراوح ما بين 7-12% وهذه النسب مرتفعة جداً، عما كان يعمل به في فرنسا، حيث لم تتعدى نسبة فوائد الموجه للمزارعين الفرنسيين 5% فقط [5].

أن هذا النمو المطرد في رأسمال بنك الجزائر ينم على انه مؤسسة كولونيالية، هيأت لها الظروف التاريخية والاقتصادية فرصة النمو والتمدد واعكس ذلك على عدد الأسهم وقيمها المالية التي تعكس صورة أخرى من صور الرأسمالية المفرطة التي أفرزتها السياسة الزراعة برعاية الجمهورية الثالثة، والبيانات الواردة في الملحق 13 تعكس طبيعة هذا المناخ الاستثماري ما بين 1874الى 1900 .

مع مطلع القرن العشرين بلغت عدد المؤسسات المالية الحكومية والخاصة 24 بنكاً تستمد أصولها المالية من بنك الجزائر، واتسعت فروعها في ظل التنامي الكبير للنشاط الزراعي وفق ما يلي

---

[1] Source :A.B (Crédit Foncier Algérien -au 03 Octobre 1880) be :98AH/1S. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 03 févier 1881) be :98AH/1S. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 05 févier 1881) be :98AH/1S.

[2] Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 04 févier 1881) be :98AH/1S.

[3] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 16 Octobre 1880) be :98AH/1S.

[4] Source :A.B (Crédit Foncier Algérien -au 03 Octobre 1880) be :98AH/1S.

[5] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.177.

السنة	المؤسسات المالية	الفروع الجهورية	فروع بينك الجزائر
1851	1	/	1
1870	2	2	4
1895	5	17	10
1906	5	62	16
1913	6	109	15

Ernest-Picard Paul. P.202.

ضخت هذا المؤسسات المالية قروض ومساعدات مالية معتبرة قصد تطوير الزراعة بالمستوطنة وارتفعت المبالغ المقدمة بشكل متواصل لتساير النمو الكبير في زراعة التبغ، والقطن، وزراعة الحبوب والكروم، وتمدد سكك الحديد، وإزهار الوحدات الحلفاء، وتطور الثروة الحيوانية في عموم المناطق، مع الاحتفاظ بخصوصية كل منطقة وفق خصوصيتها الزراعية.

على أن الملاحظ أن جل هذه الفروع تمركز في المناطق الغربية التي اكتسحتها المساحات الزراعية للكروم، والجهة الشرقية التي توسعت فيها النشاط الزراعي للتبغ والحبوب والشركات المستغلة للثروة الغابية بشكل كبير.

والجدول التالي يوضح قيمة هذه القروض وطبيعتها للفترة ما بين 1899 إلى غاية 1920.

السنة	اقل 49.999	50.000 الى 99.999	100.000 الى 199.999	200.000 الى 499.999	500.000 الى 999.999	1.000.000 الى 4.999.999	اكثر من 5 مليون	المجموع
1899-1898	**408**	**136**	**135**	**72**	**46**	**25**	**5**	**827**
1906-1905	**1.174**	**313**	**222**	**134**	**42**	**24**	**5**	**1.914**
1913-1912	**1.991**	**795**	**443**	**330**	**131**	**84**	**13**	**3.787**
1920-1919	**1.468**	**781**	**441**	**343**	**141**	**104**	**29**	**3.007**

Ernest-Picard Paul.P.314.

تشير البيانات أن قيم القروض تفاوتت حسب طبيعة المبالغ المقدمة والاعراض الموجه، فارتفعت القروض ذات المدى القصير والقيم المالية الاقل من 50.000 ف رغم ارتفاع نسبة الفوائد بها الى 6% من 408 قرض الى 408 قرض الى 1.174 قرص موسم 1905-1906، لتبلغ 1.991 موسم 1912-1913، لترتفع بعد الحرب العالمية الاولي لحدود 1.168 وهي النسبة الاعلى من كل القروض. وجهت بشكل اساسي لصغار المزراعين السهول الشمالية الشرقية والغربية المخصصة لزراعة الكرم والتبغ.

الملاحظ أن قيم القروض كانت تتقلص كل ما ارتفعت المبالغ المالية، في ظل غياب الضمانات الكافية التى تفرضها البنوك على المزرعين، وهو ما يفسر ضعف القروض المقدمة ذات القيم المالية التي تفوق 5 مليون فرنك؛ حيث أرتفعت ارتفاع طفيف ومحدود من 5 عمليات سنة 1906 الى 84 عملية بحلول 1919، وهي مخصصة بالاساس للمؤسسات الكبري التى تشتغل في القطاع، كالقروض الموجه لانشاء مؤسسات مالية اخرى، والقروض الموجه لشركات السكك الحديدية والتي ارتفعت من 2.397.297 ف سنة 1870 إلى 58.127.793 ف سنة 1913، عاملا ساهم في مد السكك من 296 كلم إلى 3.337 كلم في ذات الفترة.

على أن هناك تفسير أخر يمكن أن يكون وراء محدودية القروض، خاصة تلك التي تكون أقل من 50.000، وهي في مجملها قروض قصيرة المدى تدر على المؤسسات المالية مبالغ معتبرة في شكل إرباح ناجمة عن ارتفاع الفوائد، وهو ما تؤكد بيانات الخصوم لسنة 1906 حيث بلغت الاقتطاع 633.367.122 م ف، وهي قيم كبيرة جدا تؤرق كاهل المزارع وخاصة العنصر الأهلي الذي تعوزه المقومات الزراعة المتطورة في المساحة الأهلية، وهو دور أخر من أدوار المنظومة المالية قصد تقويض الملكية الأهلية ودمجها في النمط الزراعي الفرنسي وفق منظري هذا المشروع.

بلغت حجم القروض العقارية من هذه المؤسسات المالية سنة 1901 نحو 330 مليون ف[1] موجهة للكروم التي بلغت مساحتها في تلك المرحلة 165.000هـ، اى ما يعادل 2000 ف لكل هكتار، وهي مبالغ كبيرة جدا، إذا احتسبنا قيم الرسوم والفوائد التي تفرضها البنوك وتتراوح ما بين 6- 12%، وبهذا فالمبلغ مرشح للارتفاع ب 100 م ف، في حين أن الإرباح للهكتار من الكرمة يحقق لصاحبه مداخيل سنوية صافية تقدر ما بين 130 إلى 240 فرنك ومرهون ب 2000ف، هذا العامل أدى إلى ضغط الجمعيات الزراعية على الحكومة الفرنسية من أجل وضع حد لهذه المضاربة التي لا تخدم القطاع الزراعي، وضرورة تخفيض نسبة الفوائد وتوسيع المساعدات على الفلاحين والجمعيات الزراعية.

أن هذا الضغط الممارس من الجمعيات الزراعية على الدولة أرغمها التي أقرت بالبحث في المداولات الرسمية للمجلس الشيوخ الذي ألزم الحكومة بخفض الإيجار المالي للعقار الزراعي لمدة من 6 إلى 20 سنة أيام الحرب العالمية الأولي في سبيل الحفاظ على النشاط الزراعي، وخفض فوائد البنكية إلى من 5 إلى 4.5 %[2].

[1] بن آشنهو ، ص 148

[2] Sénat, op.cit, P.05.

بحلول سنة 1906 بلغت القروض المقدمة والفواتير المخصومة إجمالي 633.367.126 م ف ، وارتفعت سنة 1913 الى 1.997.277.124، أرقاما تطلعينا عن حجم الثروة التي باتت تتحكم فيها المؤسسات المالية الكولونيالية، نتيجة الازدهار الكبير في القطاع الزراعي، الى درجة باتت فيها هذه المؤسسات المالية تقدم اموال للحكومة الفرنسية، ومن ذلك المساعدات المالية بقية 100 م ف التى قدمها بنك الجزائر للحكومة الفرنسية عشية الحرب العالمية الاولى[1]، في وقت بلغت فيه الميزانية العامة للبنك في نهاية جوان 1.136 مليون فرنك [2]، الى جانب المساعدات الكبيرة التي قدمها القرض المالي الجزائري للحكومة والتي بلغت 30 مليون ايام احتلالها للمغرب سنة 1912[3] .

على ان هناك مقارقات تعكس حجم هذه الثروة بثروة الاهالي التي قدرتها بعض الجهات ب 5.250.000.000 ف سنة 1912[4]، وهي أرقام نراها بعيدة عن الصحة[5]، فإلى هذه المرحلة فقد العنصر الأهالي مقومات الحياة الزراعية، وبات يتخبط في مشاكل كبيرة، بعد فقدانهم ل 1.7 م هـ، من أجواد الأراضي الزراعية، وتقلصت المساحات الزراعية إلى الثلث، وانحصر القبائل إلى الأحراش والهضاب الوعرة نتيجة السياسيات الاستعمارية.

بعد تعافي القطاع المالي من تداعيات الحرب العالمية الأولى، خاصة تلك المؤسسات التي كانت فروعها الرئيسية في باريس، واصلت تقديم خدماتها للزراعة الكولونيالية بحزم وقروض مالية معتبرة منذ سنة 1925 وفق ما يلي

القروض	عدد المستفيدين	المبالغ المالية /ف	متوسط قيمة القرض/ف
قروض فردية اقل من 15 ألف ف	10.950	32.980.000	3.012
من 15 الف30الف	890	20.440.000	22.966
30 ألف إلى 50 ألف	370	10.920.000	30.000
أكثر من 50 ألف	60	5.130.000	85.500
قروض للتعاونيات الزراعية	12.260	8.930.000	709

بن آشنهو، ص186. بتصرف

[1] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.221.
[2] Sénat, op.cit, P.05.
[3] Rapports Sénat , France. , N^0 466 , Année 1918 ,P.09.
[4] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.221.
[5] تشير التقارير أن رأسمال الأهالي بلغ مبلغ 800 مليون ف ، سنة 1865، وبالتالي فإن الأزمة الزراعية سنة 1866–1967 تكون قد أدت إلى انكماش هذا الرصيد إلى مستويات قياسية، للمزيد ينظر.

Warnier Auguste (1810-1875). **L'Algérie devant l'opinion publique** , Imp. Molot, Alger,1864, P.152 .

تشير البيانات الواردة أن المؤسسات المالية، تكاد تعمل بنفس الطريقة السابقة، وتعتمد في إلية عملها بشكل كبير على القروض الفردية بفوائد مرتفعة من 6-12 %، حسب طبيعة عمل كل مؤسسة مالية، وعلى هذا الأساس ارتفعت القروض الأقل من 15.000 ف إلى 10.950 قرض بقيمة إجمالية بلغت 32.980.000 ف، يمكنها أن تدر إرباح صافية من 10 إلى 20 مليون ف، في ظرف 05 سنوات، وهي مبالغ كبيرة جدا، قد لا تصمد أمامها إلا زراعة الكروم التبغ.

فيما لا يمكن أن تقدم القروض المرتفعة التي تفوق 50.000 ف إلا 1.5 مليون إلى 7 مليون فرنك في أحسن الأحوال، وجل هذه المشاريع كانت مخصصة لتطوير البني الزراعية كإنشاء السدود، وسكك الحديد، مما يعطني صورة أخرى على التوّجيه الاقتصادي للمؤسسات المالية للسياسية الزراعية بالجزائر.

ارتفعت هذه القروض إلى 540 مليون ف عشية مئوية الاحتلال[1]، ساهمت في أرباح مصرفية تراوحت ما بين 162 مليون ف إلى 324 م ف على مشارف الحرب العالمية الثانية، في تنامي الرأسمال وتوسيع فروع البنك في مختلف أقاليم الجزائر[2]، ومد فروعه في المغرب وتونس بعد تحقيقه ارباح كبيرة في الجزائر [3].

إن هذه القروض التي قدمتها المصارف لم تقتصر على المعمرين فقط، بل شملت 33.882 مزارع من أهالي المنطقة الغربية بقيمة إجمالية بلغت 716 مليون ف[4]، بكل صيغ القروض قصيرة المدى الأقل من 09 أشهر، ومتوسطة المدى في حدود 03 سنوات، طويلة الأمد تصل إلى 30 سنة .

القرض المالي و الزراعي للجزائر

تأسس القرض المالي و الزراعي للجزائر- **CREDIT FONCIER D'ALGERIE ET DE TUNISIE** -في 30 أكتوبر 1880، وكان العرض من تأسيسه واضحا من البداية من أجل تطوير المستوطنة وبعث المشروع الزراعي وتوطيد هياكله، وتقديم منح وتسهيلات لمزارعي الكروم، والتبغ والقطن بالخصوص[5].

---

[1] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.314.

[2] عن طبيعة هذه الفروع ينظر:

Source :A.B (**Algérie Structure Bancalre –14 Maris 1951**) be : D.D.E.F/73471/BE. 13/76

[3] Source :A.B (**Note Résumée Ser l'action de la Banque de l'Algérie –14 Février 1923**) be :16 AH/20.

Source :A.B (**Assemblée Générale des Actionnaires Banque de L'Algérie –29 Novembre 1934**) be :98AH/1S

[4] بن عدة (الاستيطان) المرجع السابق، ص266.

[5] Source :A.B (**note–Crédit Foncier Algérien - 06 Octobre 1880**) be :98AH/1S

قام القرض المالي بنشاط كبير منذ البداية، ودرس 8.475 ملف في اقل من شهرين من تأسيسه[1]، كما قدم مقترح بامكانية تقديم55.000 قرض[2] مما يفتح استفهامات كبيرة حول الطبيعة التي جاء لأجلها، والجهات التي تقف من وراءه غير أن الراجح منها بعد التدقيق في وثائق الأرشيف[3] ، يتضح أن له صله كبيرة بمراكز القرار المالي وكبار البرجوازية بإيعاز من الحكومة الباريسية، كما يتأكد لنا انه ذراعا قوية من أذرع بنك الجزائر، كما أن الهيكلة الإدارية التي أسس بها مشروعه بالجزائر المتسمة بالمرونة والقوة توكد صلته المباشرة ببنك الجزائر[4].

من خلال بيانات الملحق رقم 12 كان للقرص المالي نشاط كبير في الفترة ما بين 1881 إلى غاية 1918 حيث ارتفعت في تلك المرحلة الإرباح الصافية من 186.120 ف سنة 1891 إلى 517.696 ف سنة 1894 ف، وتواصل الازدهار بشكل متواصل ليبلغ حدود 1.328.212 ف سنة 1910، وتقفز إلى 1.586.502ف سنة 1912، على أن بعض التقارير ترتفع هذه الإرباح ما بين 1910-1911 من 2.128.717 ف إلى 2.403.679 ف[5].

والى جانب ذلك ارتفعت معها ودائع المصرفية للمزارعين والهيئات الزراعية والدوائر الاقتصادية لدى القرض المالي بشكل كبير، حيث ارتفعت من 8.1 م ف سنة 1899 إلى 55.2 م ف سنة 1913.

أن مؤشرات الارتفاع في الميزانية العامة للبنك التي تضاعفت عشر مرات من 10.7 سنة 1897 إلى 126.7 م ف سنة 1918، جعلت من البنك يمد نشاطه لتونس وفق مرسوم من 7 ماي 1904[6]، كما أقدم على خطوة إغرائية بتقديمه قروض للأهالي بلغت 10.7 مليون فرنك سنة 1909،[7] غير ان البحث في طبيعة العناصر التي وجهت لهذه القروض نجد جلها عناصر قدمت خدمتها للسلطات الاستعمارية في حربها مع بروسيا 1870، وكأنه نشاطه هذا يدخل ضمن السياسيات الفرنسية في إستقطاب الأهالي للمرحلة الحرب القادمة.

هذه التطورات تحمل في طياتها الدور البارز الذي قام به البنك قصد تطوير الزراعة بالمستعرة، وهذا كنتيجة منطقية للإقبال المتواصل على القروض التي يمنحها البنك في أهم القطاعات الزراعية الأساسية على غرار الكروم والتبغ التي كانت من أهم الأنشطة الممولة من هذا القرض.

---

[1] Source :A.B (note–Crédit Foncier Algérien -au 18 Octobre 1880) be :98AH/1S.
[2] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 09 Octobre 1880) be :98AH/1S
[3] Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 28 Septembre 1880) be :98AH/1S.
[4] Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien - 06 Octobre 1880) be :98AH/1S. Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien – 28 Octobre 1880), be :98AH/1S
[5] (Le Capitaliste, 25 juillet 1912)
[6] Sénat, op.cit, P.06 .
[7] Libed , P.29.

تواصل النشاط المصرفي للقرض المالي بشكل كبير في الفترة ما بين الحربين – 1911 الى 1939 وفق ما يلي:

السنة	المبالغ المقروضة م/ف	الخصوم م/ف	السنة	المبالغ المقروضة م/ف	الخصوم م/ف
1911	63	67	1929	444	1309
1919	132	253	1930	517	1482
1920	172	360	1931	532	1422
1921	190	359	1932	662	1409
1922	205	401	1933	691	1219
1923	221	519	1934	725	1207
1924	296	538	1935	771	558
1925	332	649	1936	765	939
1926	303	679	1937	808	1090
1927	360	989	1938	771	1333
1928	475	1218	1939	749	1673

Hubert Bonin: P.232.

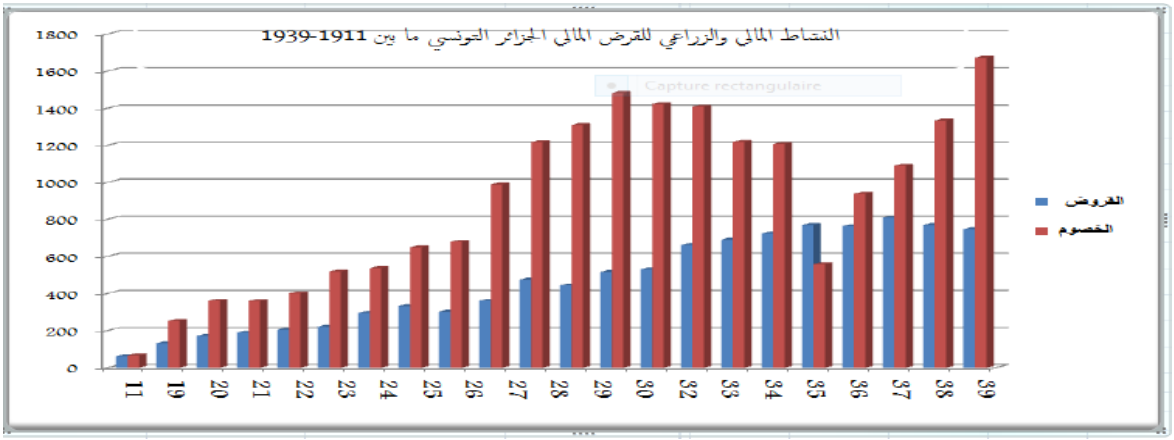

الملاحظ من البيانات الواردة، أن القرض المالي ساهم بنشاط مالي كبير في الفترة ما بين الحربين، واستطاع أن يضخ في أموال كبيرة جدا في القطاع الزراعي، ارتفعت وتيرة هذه المبالغ من 132 م ف سنة 1919 إلى 444 م ف سنة 1929، لتبلغ عتبة 808 م ف سنة 1937.

وعليه يكون مجموع القروض التي قدمها طوال الفترة ما بين الحربية تصل إلى 10121 م ف، فيما بلغت معدلات الخصم 19.606 م ف، وهي مستويات قياسية تنم على التوجهات التي تسلكها البنوك في طريقة تعاطيها مع القطاع الزراعي، في ظل ارتفاع معدلات الفائدة من 6 –12 % التي تفرضها على المتعاملين وهي قيم مرتفعة جدا عما كان يطبق في فرنسا حيث لم تراوحت الفوائد ما بين 2–5%، هذا

العامل هو ما ساهم في تنامي الرأسمال البنكي بوتيرة متسارعة، وهذا ما ساهم النمو المصرفي بالجزائر حيث بلغت ودائع البنك 1.600 مليون سنة 1929[1]، هذه المؤشرات ساهمت في تموقع البنك ضمن عشر أهم بنوك فرنسية من حيث حجم النمو الذي بلغ ب1.913 مليون[2] . وارتفع رأسمال القرض إلى 150 مليون ف سنة 1930، كما توحي السلف المتتالية التي قدمها للدولة والتي كانت على ثلاثة حصص ب 200-300-400 مليون ف وبدون فوائد[3] للدولة ايام الحرب العالمية الثانية على ضخامة الارباح التي بات يجنيها البنك من خلاله نشاطه بالجزائر.

أمام هذا النمو المصرفي الهام للقرض الشعبي الذي وجدت فيه الجمعيات والهيئات الزراعية، استغلال لها، تعالت الأصوات المطالبة بتخفيض نسب الفائدة على القروض، وألزم الدولة للمؤسسات المصرفية تقديم مساعدات مالية لتطوير القطاع. في ظل تطور رأسمال البنك من 42.9 مليون ف سنة 1911، إلى 114.2 سنة 1919 ،بعد الحرب يواصل تطوره ليبلغ 139.7 سنة 1920 ويحافظ على هذا النمو المتواصل إلى 179.9 سنة1939.[4]

واصل القروض تقديم السلف المالية بشكل متواصل، لترتفع حجم الاستثمارات في الجزائر من 749 م ف سنة 1939 إلى 1.982 م ف سنة 1951، وترتفع إلى 3.170 م ف نهاية 1954.وهي ضعف الأرقام المسجلة في تونس ب 1.583 م ف والمغرب ب 799م ف[5].

على أننا نشكك في حجم هذه المبالغ في فترة عرفت فيه الزراعة الجزائرية انكماش كبير، وتراجعت المساحة الزراعة خاصة للزراعات الإستراتجية بشكل كبير وفق ما تم تقديمه في الفصل الرابع، بالإضافة إلى أن مناخ الاستثمار منذ القرون الأول من الاحتلال، أخذ طابع أخر وهو التوجه نحو القطاع الصناعة والطاقة الذي غير من معطيات الاستثمار لدي المؤسسات المالية في المستعمرة.

إلى جانب ذلك تعافى قطاع الكروم في الوطن إلام فرنسا، من تداعيات الأزمة التي عصفت به، منذ نهاية القرن التاسع عشر، في إقليم فار- **Var**-، ومنطقة فوكليز – بجنوب شرق فرنسا، وسهول هيرو، وكار، وحقول الكروم في فوكليز، والسهول الجنوبية في -Bouches-du-**Rhône**- وهي مناطق انقرضت فيها الكروم نهاية القرن التاسع لكنها استعادت مكانتها تدريجيا حيث بلغت المساحة الإجمالية سنة 1930

[1] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.343.

[2] عن ترتيب المؤسسات المالية ينظر

Hubert Bonin, , op.cit, P.227

[3] Sénat, op.cit,P.06

[4] Hubert Bonin, op.cit, P.129.

[5] Hubert Bonin, op.cit, P.232 - 245.

في هذه المناطق السالفة الذكر 398.307هـ[1]، مساحة كبيرة جدا إذا ما تم مقارنتها بما هو موجود في الجزائر في تلك المرحلة حيث بلغت 271.000 هـ.

**الشركة الجزائرية -la Compagnie Algérienne – **

إلى جانب ذلك قدمت الشركة الجزائرية -la Compagnie Algérienne – التي تأسست منذ 1877 خدمات كبيرة في تقوية الملكية الزراعية الكولونيالية، ودعم هياكل الاستيطان وتشييد المستوطنات الزراعية وتطويرها، عن طريق تسهيل عمليات الإقراض عاملا ساهم في ارتفاع رأسمال الشركة من 10م ف سنة 1881 إلى50 م ف، سنة 1914، ليتضاعف المبلغ إلى 105 م ف سنة 1929[2] .

القرض الليوني الجزائري:

هو فرعا عن بنك باريس الذي تأسس في 6 جويلية 1863، إرتفع رأسمال البنك من 50 مليون ف سنة 1886 إلى 250 مليون ف سنة 1914[3]،ليبلغ 408 مليون ف سنة1926[4]. ظهر بالجزائر منذ 1878 متزامنا مع إطلاق مشروع الكروم، لتنتشر وحداته في نهاية القرن في عموم المناطق الشمالية الغربية بلعباس، مستغانم، متيجة، تلمسان، عين تموشنت، وهي مناطق أساسية لتوطن زراعة الكروم بالجزائر، مما يؤكد لنا الطبيعة الاستثمارية في هذه المرحلة، ومع طرح مشروع قسنطينة سنة 1958 طور من نشاطه في الشرق والغرب الجزائري .

تشير وثائق الأرشيف الخاصة بالبنك، المرونة الكبيرة التي يتمتع بها، إلى جانب سرعة دراسة الملفات، مع التواصل السريع بمختلف الأطراف المالية قصد تطور الأداء البنكي في الجزائر[5] .

الصندوق الأهلي للاحتياط

تأسست في 1868 كمحاولة من منظري السياسة الزراعية الاستعمارية، الحفاظ على الطبقة الوسطي وحمايتها من الانقراض بعد الأزمة الكبيرة التي عرفتها البلاد سنة 1886، ودعم القطاع بقروض

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص319.

[2] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.203.

[3] Source :A.B (Social Administration- Banque de l'union Parisienne- 16 Mars 1914) be :98AH/1S.

[4] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.246.

[5] Source :A.B (Succursale da Paris –Crédit Foncier Algérien - 16 Septembre 1880) be :98AH/1S. Source :A.B Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 21 Septembre 1880) be :98AH/1S

مالية في محاولة لبعث نفس جديد في الزراعة الأهلية التي انكمشت بمستويات قياسية سبق الإشارة لها في الفضل الثاني.

ويبدوا أن فكرة هذه الصندوق جاءت بعد زيارة نابليون الثالث للجزائر، وإطلاقه لمشروعه غير المتزن المعروف بالمملكة العربية، التي أراد من خلالها الحفاظ على الاقتصاد الزراعي الأهالي، قصد سد الاحتياجات المتزايدة للوطن الأم.

تحول الصندوق الأهلي للاحتياط بمرسوم 14 أفريل 1893 إلى الشركة الأهلية للاحتياط، هدفها تقديم قروض ومساعدات مالية للجزائريين، قصد تطوير القطاع من تبغ وماشية وحبوب، غير انه وبمرسوم 19 جويلية 1933 أعيد تجديد هياكله، حيث تحولت إلى أداة مساعدة في تطوير قطاع الكروم في الجهة الغربية، وانخرط فيها 600.000 مزارع، ووجهت لهم قروض بلغت 54 م ف سنة 1938، وارتفعت سنة 1953 إلى 2029 مليون ف[1]، واستحدث لها فرعاً خاص بالكوارث وهو صندوق السلف الزراعية؛ مهمته التدخل إثناء الكوارث، وكانت لها مهام كبيرة في تطبيق مشروع جاك سوستيل جوان 1955 بإقراره لصندوق يساهم في دعم الأهالي في المجال الزراعي عرف ب صندوق التوسع والتحديث الريفي - Caisse pension des et de modernisation rurales- كما كان للصندوق السلف دور في تجسيد مشروع قسنطينة في 03 أكتوبر 1958 الذي اقر استصلاح 250.000هـ، ومنحها للأهالي.[2]

نلاحظ أن نشاط هذا الجهاز المالي يكون كثيف أيام الأزمات الاقتصادية التي تعطف بالعنصر الأهالي، مثل الأزمة الكبيرة سنتي 1866، 1867، وفي فترات الجفاف الحاد سنوات (1893-1892)، وفي فترات الاحتواء التي مارستها السلطات الاستعمارية أيام الثورة التحريرية، مما يجعلنا نؤكد أن هذا النشاط كان من أجل الحفاظ على الطبقة الوسطي لأغراض اقتصادية ، خاصة وان الدولة تتحرك بصناديق الائتمان عبر البلديات التي تم إقرارها مجلس الشيوخ، منذ نهاية القرن التاسع عشر، من أجل مساعدة الأهالي في تجاوز الأزمات الاقتصادية التي عصف بهم، وسرعان ما تتوقف عن ذلك بعد زوال الازمة.

---

[2] بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص- ص 89-162.

البنوك الشعبية

أقر قانون 7 أوت 1920 تأسيس نمط جديد من المؤسسات المالية، عرفت بالبنوك البنوك الشعبية ولذا ظهرت عدة بنوك منها: غرار البنك الشعبي(1909) – Banque Populaire d'Alger – ، البنك الشعبي بعنابة(أكتوبر 1922) – Banque Populaire de Bône –، بنك الشعب ببجاية (جوان1923)- Banque Populaire de Bougie–، بنك الشعب بقسنطينة (جوان1924)– Banque Populaire de Constantine –، الصندوق الشعبي (27 مارس 1929)Caisse Populaire de Montgolfier، القرض الشعبي الجزائر (جوان1928) Crédit Populaire Algérien، البنك الشعبي لمتيجة (14 جوان 1928) Banque Populaire de la Mitidja[1].

كان الهدف من هذا النوع من المصارف منها بلوغ العمق الريفي للمستوطنة، وإسعاف مزارعي المستوطنات الكولونيالية البعيدة عن الحواضر الكبرى، كما كان لها غرض أخر وهو الحفاظ على التخصص الزراعي خاصة ما تعلق بزراعة الحمضيات والزيتون وأصناف الخضار، ورعاية النشاطات الزراعية في مزارع الحبوب القطن، التبغ والنيلة، والاهتمام تربية الحيوانات الداجنة، والأسماك.

هذا ما يفسر ظهور جل هذه الفروع الخاصة بالبنوك الشعبية، في المناطق البعيدة عن إنتاج الكروم، كما كانت ذراعاً مالية في يد المؤسسات المصرفية الكبرى على غرار بنك الجزائر والقرض المالي الجزائري، تعمل على بعث الاستثمارات المالية الخاصة بها في المناطق البعيدة .

صناديق الائتمان البلدية والجمعيات الزراعية

قدمت صناديق الائتمان البلدية –LES CAISSES DE CREDIT MUNICIPAL–خدمات كبيرة للقطاع الزراعي منذ ظهورها في نهاية القرن التاسع عشر، حيث تجسدت هذه الفكرة بإقامة مؤسسات قرض أهلية منذ 7 ديسمبر 1894، من طرف الحاكم العام جول كامبون –Jules CAMBON – بناءا على توصيات الهيئات التشريعية في باريس، قصد تأسيس مؤسسات مالية تخفف معاناة الأهالي، خاصة وان التجارب الأولية أكدت نحاج تجارب مماثلة في ملياناة منذ تاريخ 1869، قصد مساعدة الأهالي وإسعافهم من كارثة 1868، بمنح وقروض مالية قصد تحسين أوضاعهم الزراعية وتطويرها [2].

في بداية عملها كانت تشبه عمل الفروع الخاصة عن المؤسسات المالية، غير أن التقارب الكبير بينها وبين المزارعين والجمعيات الزراعية، زاد من أهميتها عاملا عجل بالحكومة من تحديد آليات عملها،

[1] Ernest-Picard Paul, op.cit, PP. 339-408.

[2] تندراري عبد الرحمن، المرجع السابق، ص30

وفق قانون بموجب 18 أكتوبر 1920.وعملت صناديق الائتمان البلدية دور هام في ترقية النشاط الزراعي وتطويره، في الفترة ما بين 1900 إلى 1928 وفق ما يلي.

السنة	المبالغ الإجمالية/ف	عدد المزارعين	متوسط قيمة القرض/ف
1900	5.705.770	234.911	24,3
1905	7.019.340	269.424	26,1
1910	8.237.848	304.680	27,0
1913	9.567.981	321.162	29,8
1918	4.448.267	130.539	34,1
1928	20.472.615	179.639	114,0

بن آشنهو: المرجع السابق، ص185.

تؤكد البيانات الواردة، أن صناديق الائتمان البلدية بإمكانيتها المالية المحدودة، قدمت مساعدات هامة لصغار المزارعين، ممن لم تسعفهم الأحوال والضمانات الكافية لدي البنوك، من أجل مساعدة صغار المزارعين، وارتفعت قيمة القروض المقدمة من 5.705.770 ف سنة 1900، إلى 7.019.340 سنة 1905، لتقفز إلى 8.237.848 ف سنة 1910.

هذه القروض مست عدد معتبر من المزارعين حيث ارتفع عددهم من 234.911 مستفيد 1905، إلى 269.424 لتشمل سنة 1910 نحو 304.680 مزارع. وإمام النجاح وزيادة الإقبال على هذه الصناديق بلغ عدد المستفيدين 321.162سنة 1913.

بعد الحرب العالمية الأولى تبنت صناديق الائتمان البلدية، إستراتجية جديدة تقضي بتطوير الوحدات الزراعية الكبرى، مع تقليص عدد المستفيدين في ظل تضاعف المبالغ المرصودة للاستثمار الزراعي، التي بلغت ب 20.472.615 ف، مغطية طلبات 179.639 مستفيد.

واهتمت في هذه المرحلة بتطوير الزراعة تقنيا، وإدخال المكننة بشكل كبير، وتوفير أجود الأصناف الزراعية ذات الكفاءة الإنتاجية العالية في حقول التبغ والكروم وتربية الحيوانات، كما اهتمت هذه الصناديق بحول لمشاكل الماء إلى تعاني منها المناطق الداخلية، خاصة في مواسم الجفاف، وتوفير القروض المخصصة لشق القنوات وحفر الآبار وتجميع مياه الأمطار.

رافقت الصناديق المحلية المنتشرة في المستوطنات، والجمعيات الزراعية بينها جمعية المستعمرين الجزائريين وهي أول جمعية ظهرت منذ 18 ديسمبر 1831، والجمعية الزراعية بعنابة الخاصة منذ28

نوفمبر 1844، والجمعية الزراعية بوهران منذ 19 جانفي 1845[1]، وانتشرت بعد ذلك عدة تعاونيات في عمم البلاد وخاصة المنطقة الغربية حيث رافقت زراعة الكروم ومن بينها: تعاونية كاشرو (سيدي قادة)، تعاونية فرندة المختلطة، تعاونية معسكر المختلطة .[2] التي كانت قريبة جدا من الفلاح، المفاصل الكبرى للتطور الزراعي بالجزائر منذ قيام الجمهورية الثالثة، التي رعت زراعة الكروم بالجزائر تطبيقا وتنظيرا، وحملت هذه الصناديق على عاتقها هموم الفلاح وانشغالاته إلى السلطة الحكومية والمؤسسات المالية وكانت لها نشاط متواصل في الفترة ما بين 1905 إلى غاية 1926، وفق ما يلي

السنة	عدد الصناديق الإقليمية	عدد الصناديق المحلية	عدد المشتركين	قروض قصيرة الأجل	قروض للتعاونيات	سلف موجهة للتعاونيات
1905	25	92	–	–	–	6.591.000
1913	41	259	16.241	12.327.49	614.000	4.702.600
1920	44	314	19.358	–	–	–
1923	39	313	20.108	43.609.000	7.226.000	17.485.200
1926	35	316	21.194	101.335.282	23.547.730	2.109.444

بن آشنهو: المرجع السابق، ص181.

إن الملاحظ من هذه القيم الارتفاع الكبير للصناديق المحلية بشكل كبير حيث ارتفع عددها من 92 صندوق سنة 1905 إلى 316 صندوق سنة 1926. في حين ارتفع عدد الصناديق الإقليمية من25 صندوق إلى 35 صندوق ارتفاع طفيف لم يكن له تأثير في ظل التوغل الكبير للصناديق المحلية التي اكتسحت المستوطنات البعيدة.

أمام الضغط الممارس من طرق الجمعيات والمنتسبين للصناديق الائتمان، ارتفعت القروض الموجهة من 1.330.426 سنة 1897 إلى 2.172.099 سنة 1898[3]، وارتفعت 12.3 م ف سنة 1903 إلى 101.3م فسنة 1926، وارتفعت القروض المقدمة للتعاونيات من 614.000 إلى 23.547.730 في ذات الفترة، وفي المقابل ارتفعت السلف المقدمة من طرق المصارف المالية للتعاونيات الزراعية من

[1] Hérail Léon, Les Institutions agricoles de l'Algérie ,Imp Typographie Duclaux, Alger,1862, P.27.

[2] عن هذه الجمعيات الزراعية في الغرب الجزائري ينظر تندراري عبد الرحمن، العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص30 .

[3] بن عدة (الاستيطان) المرجع السابق، ص 274.

6.591.000 سنة 1905 إلى 17.485.200 سنة 1923، قصد توفير العتاد الزراعي، وتشييد المخازن والأقبية، وتوفير البذور والأصناف زراعية.

ومن جهتها ارتفعت القروض المقدمة للصناديق الجهوية من 802 م ف سنة 1935 إلى 1.2 مليار ف سنة في اقل من ثلاث سنوات [1] كونها حلقة أساسية من حلقات الازدهار الزراعي بيد المنظومة الكولونيالية.

كما أن التعاونيات الزراعية التي كانت شريان أخر من شرايين الاقتصاد الزراعي استفادت من مساعدات كبيرة في الفترة ما بين 1910 إلى غاية 1934 وفق مايلي:

	1910	1915	1920	1925	1930	1931	1932	1934
المساعدات /م ف	48	596	284	224	782	575	431	303
القروض / م ف	9.209	19.791	19.342	22.376	37.129	35.427	14.418	24.309

بن آشنهو، المرجع السابق، ص 278 و 328

تضاعفت المساعدات المالية للتعاونيات الزراعية 1000% في سنة واحدة، وقفزت من 48 م ف سنة 1910 إلى 596 م ف سنة 1915 وهذا في محاولة من الدولة الحافظ على الاستقرار الزراعي بالمستوطنة خلال الحرب، وتجنب اى هزة اقتصادية قد تعطف بالجهود الزراعية الحكومية.

ومنذ سنة 1920 بدأت المساهمة البنكية في إسعاف الزارعة والتعاونيات الزراعية تتطور تدريجيا، فارتفعت من 1920 إلى 284م ف، إلى 303م ف سنة 1934.

وفي إطار أقرار سياسية الدعم المالي للتعاونيات الزراعية بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى، ولم يكن الوصول إلى هذه الإجراءات يسر إلا بعد ضغط متواصل من هذه الجمعيات على الحكومة، لإرغام المتعاملين الاقتصاديين من تخصص مبالغ مالية لمساعدة صغار التعاونيات الزراعية.

على أن الحكومة تعهدت للإطراف المانحة بامتيازات وقروض مالية مباشرة، وتدخل هذه التوجهات في إطار سياسية الدولة الحفاظ على النمو الزراعي بالجزائر ومواجهة التحديات الراهنة، والأزمات الزراعية التي تظهر من فترة إلى أخرى، لكي تتحكم بشكل امثل في هذا النشاط والإبقاء على الثقة بين الصناديق الزراعية والمصارف المالية، كما دعمت الدولة الجمعيات الزراعية بمساعدات مباشرة بلغت26 م ف سنة قصد تطوير القطاع وتحسين الإنتاج، وبناء الأقبية والمخازن، وشراء المعدات والآلات الزراعية.

مما سبق يمكن القول

[1] C.R. Nouschi ,op.cit, P. 45.

سرعت هذه القروض في احتراق الكولون لريف الجزائري وتغير معالمه، وتطوير الزراعة الكولونيالية بالشكل الذي يوافق توجهات السياسة الزراعية الكولونيالية.

ساهمت هذه المؤسسات المالية، هذه في تنشيط الحياة الزراعية بالمستوطنة و تحديث هياكلها، وتطوير الزراعة المدارية وزراعة الحبوب والكروم، ومد سكك الحديد، وتطوير نظم الري الزراعي العصري وصيانته وإقامة مشاريع السدود وحفر الآبار، وكرست لبرجوازية زراعية تحكمت في دولاب الحياة الإقتصادية بالمستوطنة

يعتبر بنك الجزائر النواة الأساسية التي تفرعت عنها كل المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، التي تميزت بالقوة والمرونة إلى جانب التموقع، على غرار البنوك الشعبية، وكان له دور كبير على مدار أكثر من قرن في تدعيم هياكل الاستيطان الزراعي بالمستوطنة.

قدمت المؤسسات المالية دعمها للمعمرين وجمعياتهم الزراعية، قصد في تمويل شراء الأراضي واستصلاحها، واقتناء البذور والفصائل الزراعية، وتسهيل الحصول على العتاد الزراعي ومختلف الآليات التي تساهم في عمليات التصنيع الزراعي، على غرار بناء المخازن ومعدات التخمير، ودعم تعاونيات التبغ، والكروم، وتشييد مشاريع سكك الحديد، والمعاهد الزراعية وتطوير آليات عملها.

صبت جل هذه المؤسسات المالية اهتمامها على الاستثمار الزراعي وضخت 1800 مليون بعد قرن من الاحتلال، في مجالات متعددة أهمها زراعة الكروم، موجه لها إمكانيات مالية وتقنية هائلة، ومن جهة أخرى فأن زراعة الكروم ساهمت في حماية المؤسسات المالية وخاصة بنك الجزائر من الإفلاس وإجهاض التجربة المصرفية بالجزائر.

3-السياسة الزراعية في مجال التكوين الفلاحي.

إن المشروع الاستعماري في المجال الزراعي، ظل يترنح في ظل التحديات القائمة، وفي غياب اليد العاملة تتمتع بالتقنية العلمية والمؤهلات الزراعية، قصد مواكبة التطور الحاصل في الميدان، وعليه أولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة أهمية كبيرة للتكوين العلمي والمهني لليد الزراعية، وتطوير مهاراتها في استخدام أحدث التقنيات والوسائل الزراعية التي تطبق في أوروبا وأمريكا، بغية رفع الكفاءة الإنتاجية للأرض الزراعية بالجزائر، وعلى هذا الأساس بدأ التفكير في تأسيس مجموعة من المعاهد والمدارس الزراعية لتكوين المزارعين وتطوير الكفاءات.

1- المدارس والمعاهد الزراعية بالجزائر

على غرار المؤسسات المالية، فإن ظهور المدارس والمعاهد الزراعية بالجزائر كان متزامنا تقريبا مع ظهورها بفرنسا في 03 أكتوبر 1848، ومنذ سنة 1858 أقرت الحكومة الفرنسية بوجوب تعميم التعليم الزراعي في المستعمرات مع التركيز على الجزائر لأهميتها البالغة في السياسة الاستيطانية، وإنشاء مدارس متخصصة ومزارع نموذجية تهتم بتطوير القطاع بكل هياكله.

إن الفكر الزراعي بالجزائر في مجال التكوين الفلاحي من التنظير إلى التطبيق السار بوتيرة مدروسة الى حد بعيد، وتضافرت فيها عدة أطراف سياسية ومالية وتعليمية زراعية والى جانب ذلك ساهمت الجمعيات ذات الصلة بالقطاع الزراعي في إعطاء نفس جديد لهذا الزحم الاقتصادي، على غرار جمعية المزارعين الفرنسية La Société des agriculteurs de France والمعهد الزراعي في منطقة بوفيه Institut agricole de Beauvais. والمدرسة الزراعية ب دوسية L'École d'agriculture de Ducey . ومعهد إخوان المدارس المسيحية الزراعي L'Institut des frères des écoles chrétiennes[1]. حيث ساهمت هذه المعاهد إسهاماً كبير في الترويج للتعليم الزراعي في المدن الساحلية والأرياف الداخلية وتوطيد دعائمه بغية نشر المعارف والمفاهيم الفلاحية بين المزارعين.

ومن هذا المنطلق أقرت الحكومة وفقا لتوصيات القرار المؤرخ في 1858 تخصص 1.000 هـ كخطوة أولية لإنشاء مزارع ملحقة بالمدارس في الأقاليم الثلاثة، وتم تجهيزها بالوسائل الزراعية الكافية، ومبالغ مالية قدرت ب 1.200.000ف لتسيرها[2].

إن هذه المشاريع كان الهدف منها تكوين يد عاملة متخصصة في المجال، بعدما وجدت السلطات الاستعمارية أن المساحات الواسعة جدا من الأراضي التي منحت للمعمرين لا تزال تسير بطريقة تقليدية، ولا تحقق الأهداف الكبرى للسياسة الزراعية المنشودة، على أن المتاعب والسياسة المالية التي ألمت بالملكية الثانية، والأزمات الإقتصادية على غرار أزمة 1867، وعدم التزام الشركاء بتطبيق وعودها خاصة شركة جنيف بسطيف عجلت بفشل المشروع.

بقيام الجمهورية الثالثة رفعت التحديات الكبرى قصد تطوير القطاع الزراعي، وتعززت هذه التوجهات بإنشاء معاهد كبرى للزراعة بالجزائر، في نفس الفترة التي عرفت فيها فرنسا ظهور مدارس متخصصة على غرار المدرسة الوطنية للألبان التي ظهرت سنة 1888 – École nationale d'industrie laitière de

[1] Raymond Duguay, op.cit, PP.79-82.
[2] Hérail Léon, Les Institutions Agricoles de l'Algérie ,Imp. Typographie Duclaux, Alger,1862 ,P.15.

École nationale des - 1893 مارس 20 الزراعية للصناعات الوطنية والمدرسة – Mamirolle، industries agricoles-والمدارسة العملية سنة 1875 - écoles pratiques- عملت هذه المدارس على التطوير التقني للقطاع الزراعي من خلال المناهج المتبعة والنظريات المطبقة[1] .

أرست هذه التجارب إلى ظهور المدارس والمعاهد الزراعية بالجزائر بشكل رسمي، مساهمة في تطوير القطاع الزراعي وتدعيمه بالتقنيات العلمية والكفاءات الزراعية التي سوف تعطي دينامكية جديدة في المجال.

عرفت المستعمرة إلى جانب التعليم الرسمي الزراعي، ظهور مدارس متخصصة في القطاع الزراعي، تعمل على تكوين الشباب في تخصصات زراعية مختلفة على غرار الكروم، التبغ، القطن، والحبوب بأنواعها، تربية الحيوانات وتطوير الثروة، والبستنة، وتخصصت بعض المناطق بمعاهد تعكس طبيعتها الزراعية.

انعكس الاهتمام المتواصل لمنظري السياسة الزراعية ورغبتهم في تطوير القطاع، بذلك الدعم والإشادة الكبيرة للوفد الجزائري المشارك في أشغال للمعهد الدولي للزراعة بروما في سنة 1905 رفقة 40 دولة[2]، والذي خلص إلى توسيع البحث العلمي في القطاع الزراعي، وضرورة التنسيق بين الدول لمواجهة التحديات التي تواجه الزراعة في كل مجالاتها من أمراض النباتات والحيوانات، والتقلبات الجوية وسبل مكافحة مختلف الظواهر الطبيعة التي تعرقل الإنتاج الزراعي وتحد من تطوره، وعد هذا المؤتمر الأرضية التي أسست بنيت لتبلور المعاهد الزراعية بالجزائر ومن بين هذه المعاهد نذكر:

- **المدرسة الزراعية بالروبية 1903** [3]

رغم أنها تأسست قبل المؤتمر السالف الذكر بقليل إلا أن نشاطها أتضح بشكل جلي بهد 1905، وكان لها دور كبير في تطوير المهارات الزراعية، التي ستتحول إلى معهد زراعي سنة 1913[4] ساهمت في إعطاء تطوير تقنية للزراعة الجزائرية وخاصة زراعة الكروم وما اتصل بها من تقنيات زراعية وصناعية .

[1] Raymond Duguay, op.cit, PP.45-50.
[2] Délégations financières algériennes ,mai- juin 1921, Imp . Administrative Emile Pfister., alger,1921, PP. 616-617.
[3] Raymond Duguay, op.cit, P.77.
[4] M. Edmond Phillipar, Congrès colonial des ingénieurs agricoles , tenu à Paris le 26 octobre 1931, fédération nationale des ingénieurs agricoles, Paris,1931, P.67.

- المدرسية الزراعية والبيطرية بسكيكدة

تأسست منذ 1903 وكانت لها إهتمامات كبيرة بتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية.

- المدرسة الزراعية ببلعباس سنة 1930 [1]– L'Ecole d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès–

كان هدفها تطوير القطاع للذكور والإناث وفر هذا الصرح الزراعي المتميز الذي تأسس في نهاية 1929، تكوين زراعي داخلي متخصص للطلبة. في مجال الكروم والحمضيات، وإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية، واستطاعت تخريج 650 طالب ما بين 1930–1960[2].

على هذا المنوال كان الأمر مع مختلف المدارس والمعاهد الزراعية في العاصمة المرتبطة بالحامة -L'Ecole Ménagère Agricole du Jardin d'Essai - التي تأسست في 1918، والمدرسة الزراعية بقالمة منذ 1922- L'Ecole d'Agriculture de Guelma -، والمدرسة الزراعية ببجاية منذ 1930-L'Ecole d'Agriculture des Mechtras Boghni، والمدرسة الزراعية بسكيكدة التي تأسست سنة 1900 - L'Ecole d'Agriculture de Philippeville -، [3]عملت هذه المؤسسات على تطوير المعارف الزراعية لدى شريعة واسعة من المزارعين أهالي ومعمرين على السواء، والهدف من وراء ذلك اطلاعهم على النظم والتقنيات الزراعية المعمول في المجال، قصد تطوير الإنتاج الزارعي وبوتيرة متواصلة.

إلى جانب هذا الإنتشار الكبير للمدارس والمعاهد الزراعية، ظهر التنظير للتخصص الزراعي بحسب المناطق، وهي ميزة زراعية بدا العمل بها بعد 1930، وبالتالي بعد قرن من الإحتلال ترسخت قناعات زراعية بعد جملة من الدراسات والتجارب الطويلة حول الأرض الجزائرية، وهذا التخصص شمل القطاع النباتي والحيواني .

كما عمدت السلطات الاستعمارية إلى تأسيس فضاء زراعي نموذجي تمثل في الحديقة الحامة التي يعود تأسيسها إلى 1832 ،كمخبر أساسي للتجارب الزراعية، يضم أنواع وأصناف مختلفة من الأشجار جلب من مناطق مختلفة من العالم، ولعبت دورا كبيرا في ترقية البحث العلمي، أولت لها الحكومات المتعاقبة أهمية بالغة وتداول على إدارتها نخب زراعية لها كفاءة كبيرة، ساهموا في زيادة مساحتها ورفع

[1] Journal Le Progrès de Sidi-Bel-Abbès , Année 43 n° 243 , 28/04/1925, P.01.
[2] Jacques Solari, L'Enseignement Agricole en Algérie de 1830 à 1962 ,Maison-Carrée - Alger1960/1963.P.24.
[3] Jacques Solari, op.cit, P. 25-36.

عدد الأنواع الزراعية بها حتى غدت مخبر عالمي بامتياز[1]، وتم تدعيمها بعدة مراسيم على غرار مرسوم 11 ديسمبر 1867 الذي يساهم في تعزيز مساحتها، وتنظيم آليات عملها وانتقاء الفصائل وتحسين الأنواع والأصناف الزراعية [2].

وسعت وزارة الزراعية جهودها في ميدان التكوين ونستشف ذلك من المقررات الرسمية التي كانت تصدرها الجريدة الرسمية قصد ترقية وتطوير المدارس الزراعية[3]، والاهتمام بكل فروعها، ولذا أعطت للثورة الحيوانية أهمية بالغة قصد تطويرها بكل أصنافها من أغنام وأبقار وماعز، والخيول والإبل، والدواجن، وتربية النحل ومن أجل ذلك قامت بتأسيس معهد علم الحيوان والمعهد الزراعي بالجزائر L'Éleveur nord-africain في ماي 1925. وأسست فيما بعد جريدة تحمل اسمها تهتم بقضايا الثروة الحيوانية وسبل تطويرها، وامتد نشاطها إلى كل الأصناف الحيوانية الموجودة بالجزائر، وتناولت إخبار العمل الجمعوي وتدعيمه وسبل التواصل مع المؤسسات المالية والجهات الحكومية لتسهيل عملها، ومتابعة تطور الثروة ووسائل تنمية السلالة، وأبرز الدراسات العلمية والوسائل والتقنيات الدولية في المجال.

ساهمت هذه الجمعية الهامة في متابعة نشاط الوحدات[4] المخصصة لتربية وتطوير الماشية في الجزائر على غرار وحدات تاعظميت بالجلفة التي تأسست منذ 1298 أوكلت لها مهام قصد تحسين سلالة الأغنام بالدرجة الأولى[5] والمحطات النموذجية بالأغواط، والبيض وسوق أهراس، ومراقبة النوعية والأسعار، لمختلف السلالات ومنتجاتها من لحوم، ألبان، أصواف وجلود، تطور الأسعار وتنظيم استغلال المراعي، والاستفادة من الأبحاث والجهود الدولية في قطاع الثروة الحيوانية [6].

نشرت المعاهد التعليم الزراعي في أوساط الشباب والأسر المزارعة، على أن الحكومة الفرنسية أرادت تعميم الفكر الزراعي بين الفتيان، ولهذا عمدت إلى بعث المشروع الزراعي في المدارس الابتدائية والإعدادية بالجزائر انطلاقا من الجهة الغربية، لتشمل ترقية الأسرة وتكوينها على التقنيات الزراعية وتربية

[1] P. Carra, Le Jardin du Hamma, direction de l'agriculture, Alger, P.08-17.
[2] Rivière, Auguste (1821-1877). Le Jardin du Hamma et la Société générale algérienne, Imp. Horticole de E. Donnaud,Paris, 1872, P .3.
[3] Journal officiel de la République française. Lois et décrets, Année 60 n° 164 , 13/07/1936, P.7369.
[4] G. Trouette, La Station ovine de Tadmit, L'Éleveur nordafricain , Année 02, n° 19 , /07/1926, P.307.
[5] Foyer indigène tadmit, L' Écho de Tiaret, n° 1093 ,01 /03/1930, P01.
[6] Victor Démontés, La station d'élevage ovin de tadmit, Les Annales coloniales. 43 n° 901925/06/16 , Alger, P.01.

الحيوانات الصغيرة، وتطوير المهارات في صناعة الألبان ومنتجاتها والاهتمام بالأصواف والجلود وإعدادها، وإرساء مختلف المفاهيم الزراعية وقواعدها الأساسية.

أوكلت للمدارس الابتدائية الريفية مهمة متقدمة، في نشر الوعي الزراعي منذ سنة 1860، من قبل الهيئات الزراعية، قصد تنمية المعارف وتطوير التقنيات الزراعية والبستنة في صفوف التلاميذ، وتعززت بمرسوم 1866 القاضي بمنح سلطات أوسع لمدراء المدارس مع تعديل اللوائح وفق ما يتماشي وطبيعة المناطق الزراعية، شرط أن تصب في بعث القطاع وتكون النشأة على الأفكار الزراعية، غير أن الأزمة السياسة التي أعقبت 1870 كبحت هذا المشروع، ليبعث برؤية أشمل منذ 16 جوان 1979 ، حيث ألزمت التعليمات الحكومية المدارس الزراعية على تدريس مناهج زراعية إجبارية للأطوار التعليمية المختلفة مع تخصيص ملحقات زراعية بالمدارس في جميع المقاطعات[1].

على أن نشأة المدارس الفلاحية بالجزائر بمفهومها الحقيقي يعود إلى سنة 1913، بعد جملة الاقتراحات الى تمخضت عنها أعمال لجنة التقنين الزراعيين التي زارت الجزائر في ذات السنة، وقدمت مقترحاتها للحاكم العام "lutaud" وتبنت مقترحات ترمي بالنهوض بقطاع التكوين الزراعي المدرسي وتطوير الكفاءات لدي مستخدميه. كما أن فكرة المزارع المدرسية كان هدفها واضح وهو غرس المفهوم الزراعي في التلاميذ، وتقوية مهارتهم الزراعية قصد توجيهم[2] .

إن هذه الخطوات المعمول في النظم الغربية، أرادت من خلالها السلطات الاستعمارية، إرساء مفاهيم وتقاليد زراعية، ودمج الأسر الريفية بكل عناصرها في العجلة الإقتصادية الزراعية الكولونيالية، مع توفير العناصر الأساسية لهذا الدمج من هياكل مادية وبشرية.

2- العتاد الزراعي

أن تحقيق الوثبة الإقتصادية الزراعية المنشودة تطلب كذلك إدخال الآلة الزراعية في الميدان، خاصة وأن النظم الزراعية القديمة كانت تقليدية بدائية وهي ميزة الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال وتم التطرق لها في الفصل الأول، مميزات لا تواكب الحراك الاقتصادي الراهن وبإمكانها إحداث ثورة كبيرة في

[1] Raymond Duguay, L'Enseignement agricole en France à tous les degrès. Écoles et cours d'agriculture, Librairie Larousse, Paris , 1903.P.76.
[2] Hérail Léon, op.cit, P.12.

القطاع والمساهمة في تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف وتوفير الوقت، والعمل على تعميمها وتكثيف الدورات التكوينية قصد استعمالها بشكل مثالي بين الفلاحين.

بالتزامن مع هذه التوجهات صدرت عدة دراسات علمية زراعية تشيد بدور المكننة في تطوير العملية الزراعية، ومن هذه الدراسات جاء كتابL'outillage Agricole [1] الذي يدخل ضمن إطار الإرشاد الزراعي شرح مميزات المكننة وأهميتها في الأرض الزراعية، معرجا على أنواع العتاد وأصنافه وخصائصه وفق نوعية وخصائص التربة وطبيعة المحصول الزراعي، كما قدم المهندس والخبير الزراعي – Ringelmann, Max–دراسة هامة[2] عن العتاد الزراعي في الحقول الجزائرية ومختلف أنواع وأصناف المحاريث وطريق استخدامها.

مع السنوات الأولى للاحتلال عملت الحكومة الفرنسية على إدخال العتاد الزراعي بشكل مكثف قصد تسهيل استصلاح الأراضي وخدمتها، وتطوير المستوطنات المتنامية ودليل هذا الانتشار الكبير ظهور مسابقات محلية لأفضل الأنواع وأحسنها، تكللت هذه الجهود بإقامة مسابقة وطنية للمحاريث سنة 1844[3]، قدمت خلالها جوائز تشجعيه ومساعدات مالية الغرض منها توسيع انتشار العتاد الزراعي في عموم المناطق، وتعهد الدولة بتوفير مختلف الأدوات لمختلف الزراعات مع تعهدها بتقديم مساعدات معتبرة في شكل عتاد زراعي للمعمرين.

منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر انتشرت في مزارع المعمرين المحاريث الخشبية والمحاريث المدعمة والمحاريث المزودة بعجلات وهي إضافة نوعية ساهمت في إعطاء وتبة كبير للزراعة الكولونيالية، وقدمت مميزات جديدة بعد أن كانت المحاريث التقليدية تخدش التربة السطحية فقط فأدخلت المحاريث المزودة بعجلات مميزات جديدة وصارت تشق الأرض بأعماق أكبر تسمح للمحاصيل الاستفادة القصوى من مكونات التربة بشكل مضاعف.

كما انتشرت في مزارع الحبوب الحاصدات والدارسات بأنواعها، التي اقتصدت الوقت وباتت تحقق ما بين 150 إلى 200 ق يوميا، على عكس الحصاد اليدوي[4] الذي لا يتجاوز 50 قنطار في أحسن الأحوال، وساهمت في تطوير القطاع الحبوب بشكل كبير، وقلصت من وقت الحصاد إلى اقل من شهر

[1] Marquis, Raoul, L'outillage Agricole, imp, larousse, Paris, 1898, PP. 13 -191
[2] Ringelmann, Max (1861-1931). Les Machines agricoles, ,Imp P. Brodard et Gallois, Paris,1887 , PP3-170. M. Rivière, op.cit, PP.644 -676.
[3] Hérail Léon op.cit, P.27.
[4] M. Rivière, op.cit , P.654 .

من في المناطق التلية. امتدت المكننة إلى حقوق الكروم وأدوات التخمير ومختلف المعدات التي ترافق عمليه زراعة التبغ وحصاده.

إن العتاد الزراعي منح هوية اقتصادية جديدة للزراعة الكولونيالية، وعملت الدولة جاهدة بكل هياكلها الزراعية والمالية، تعميم انتشاره بين مزارعي الكولون والأهالي على السواء، غير أن الملاحظ ذلك الاختلاف الكبير في عدد الوسائل الزراعية بين العنصر المحلي والمعمرين، فالعنصر المحلي والى غاية القرن الأول من الاحتلال طغت على حقوله الأدوات التقليدية المتوارثة من العهود السابقة، وفي المقابل امتلكت شرائح واسعة ممن استفادوا من المنح والقروض المالية الذي قدمتها المؤسسات المناحة والجمعيات الزراعية من هياكل زراعية متنوعة.غير أن نسبتها مقابل العنصر الكولونيالي لا تتعدي 15%

استخدم المعمرون كل ما هو حديث وعصري مستفادين من دعم الدولة الفرنسية، الذي بلغ في أقل قيمه 28.5 ف. مبالغ كفيل بتوفير معدات زراعية هامة تتمثل في 03 خيول او ثيران مع عربة جر، يضاف لها ومحراث بعجلات[1] .

هذا العتاد الزراعي كان ضمن المساعدات التي تقدمها الدولة للمعمر الأوربي غداة استلامه للمساحة الزراعية التي يستصلحها. مما انعكس على الإنتاج الزراعي بشكل كبير في مجال الحبوب، والكروم، والتبغ والقطن، وفق الجداول والبيانات الواردة في الفصل الرابع.

منذ 1894 دعمت الحقول بأصناف جديدة من المحاريث ذات الكفاءة العالية على غرار المحراث البخاري، الذي منح وثبة أخرى للقطاع الزراعي وتدعيمه فيما بعد بأصناف متطورة من أجود ما وصلت له الصناعة الفرنسية والألمانية في المجال[2] .

مع مطلع القرن العشرين ظهرت توجهات زراعية جديدة في المجال، وعمدت السلطات الاستعمارية في عصرنه المزارع ومكنتها، بإدخال مختلف الوسائل الحديثة في مزارع الكولون، وتوسع استعمال الجرارات ذات السلاسل والعجلات والحاصدات والمحشات بأنواعها، وعرفت ازدهار متواصل في الفترة ما بين 1901 إلى غاية 1905 وفق ما يلي

العتاد الزراعي	1901	1905
مذراة آلية	139	909

[1] Libed , P.644.
[2] M. Rivière, op.cit, P.652.

محشات	424	1559
حاصدات	981	3459
محشاة وحاصدات على الأحصنة	2557	6552
عربات الجر الفرنسية		81.522
عربات الجر العربية		8439

بن آشنهو، المرجع السابق، ص153.

الملاحظ من البيانات الواردة أن توسع المكننة في المزارع، تأثر بشكل مباشر بجهود المؤسسات المالية الكبرى التي ضخت مبالغ معتبرة لتدعيم هياكل القطاع الزراعي وفق ما أشير له سابقاً، وساهم ذلك في إحداث قفزة نوعية كبيرة في تحديث الوسائل الزراعية في مرحلة عرفت فيها المساحة الزراعية تطور حيث بلغت مساحة الكروم 130.000 هـ ووصلت مساحة الحبوب عتبة1.308.286 هـ. وهي في ارتفاع متواصل، هذه البيانات أدت إلى نمو كبير في نوعية العتاد الزراعي في الفترة ما بين 1901 إلى غاية 1905، حيث أن بعض الأدوات على غرار المذراة الآلية تضاعف عددها ستة مرات فمن 139 سنة 1901 إلى 909 قطعة سنة 1905، كما تضاعف عدد ماكنات الحصاد والمحشات في ذات المرحلة لتواكب التطور الحاصل في قطاع الحبوب وصادراته التي ارتفعت من 499.880 ق سنة 1898 إلى 2.014.743 ق سنة 1907.

إن هذه الجهود ما كانت لتتحقق لولا النشاط الكبير للجمعيات الزراعية التي جسدت برامج وزارة الزراعة، وسايرت جهودها وهذا ما ساهم في ارتفاع عددها هي الأخرى بشكل لافت بعد نهاية الحرب مستفيدة من دعم الدولة الموجه لتطوير المجال وهو ما انعكس على اتساع نشاط هذه الجمعيات الزراعية وفق مايلي.

السنة	المقاطعة	العدد	عدد الاعضاء	المساعدات المالية /ف
1913	الجزائر	21	770	614.000
	قسنطينة	3	46	/
	وهران	/	/	/
		24		614.000
1919	الجزائر	32	/	966.200
	قسنطينة	13		323.000
	وهران	1		150.000

		46		1.439.300
1925	الجزائر	69	3.711	13.427.628
	قسنطينة	27	4.415	5.676.850
	وهران	45	1.435	3.671.075
		141	9.435	22.775.075
1928	الجزائر		5.820	32.970.928
	قسنطينة		7.654	53.280.208
	وهران		1.982	12.520.066
			15.465	98.772.066

Ernest-Picard Paul, op.cit. P388.

إن التوجهات الزراعية بعد الحرب العالمية الأولى ميزتها التعافي للاقتصاد الفرنسي، مما ساهم في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية الجزائرية، هذا التطور الحاصل كان بيئة خصب لنمو وتطور الجمعيات الزراعية وزياد عدد المنتسبين لها.

تضاعف عدد التعاونيات أكثر من ثلاث مرات حيث فقز من 41 تعاونية سنة 1913 إلى 141 سنة 1925 في عموم الأقاليم من الجزائر. وارتفع عدد المنتسبين لها من 816 سنة 1913 إلى 15.465 مشترك.

إن هذا النشاط ضاعف من الدعم المالي الحكومي لهذه التعاونيات حيث ارتفع من 614.000 سنة 1913 الى98.772.066 ف سنة 1928، وتم استغلال هذه الأموال في تطوير البنية الزراعية وهياكلها عتادها وتحديده.

مع حلول القرن الأول من الاحتلال تدعمت الحضيرة الزراعية الجزائرية بأنواع مختلفة من العتاد الزراعي وفق الجدول التالي.

نوعية المحاريث	الكولون		الاهالي	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
صناعة محلية	4411	1,3	339650	98,7
صناعة اوربية	111950	55,8	88562	44,2
ألى اقل من 15 حصان	3360	92,6	269	7,4
ألى اكثر 15 حصان	219	96,5	8	3,5

بن اشنهو ، المرجع السابق، ص273.

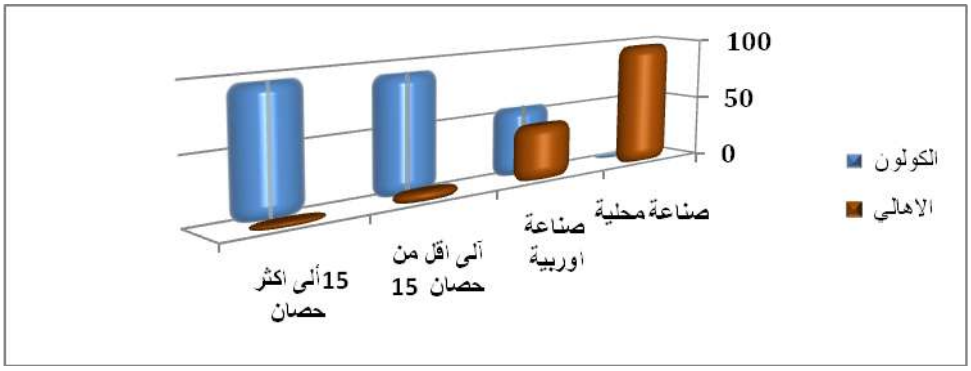

الملاحظ من البيانات الواردة أن السلطات الزراعية بعد القرن الأول من الاحتلال عمدت إلى عصرنة مزارع الكولون بأحدث التجهيزات الزراعية التي وصلت لها الصناعة في تلك المرحلة وخاصة الجرارات التي تفوق قوتها 15 حصان حيث بلغت نسبتها لدى المعمرين 96,5% ، بينما بلغت الآليات الأقل من 15 حصان 92,6 %. وهذا نظيرا المساعدات والقروض الكبيرة المقدمة لاقتناء العتاد الزراعي وقد تمت الإشارة لها سابقا.

كما نلاحظ أن الحقول الأهلية كانت بعيدة عن التطورات الحاصلة في المزارع الأوربية، وبقيت محافظة على تقاليدها المتوارثة من العهد العثماني، مستغلة نحو 98,7% الأدوات التقليدية من محاريث خشبية ومناجل ، ومختلف الأدوات التقليدية في تقليب التربة والعناية بالمحصول وجنيه، عوامل ثبطت الزراعة الأهلية وساهمت في تراجع عجلة النمو مقارنة بالحقول الأوربية التي كانت تعرف إقلاع اقتصادي حقيقي ميزته عصرنة العتاد وتطوير مهارات مستخدميه.

غير أن الملاحظ حتى سنة 1930 استحواذ الكولون على اعلي نسبة للعتاد الزراعي مقارنة بالأهالي وفق ما يلي:

	الكولون	النسبة %	الاهالي	النسبة %	
حاصدة	13099	84.88	3334	15.12	
دارسة	1388	88,7	177	11,3	
ناقلة	1404	92,1	120	7,9	

هشير، المرجع السابق، ص 29.

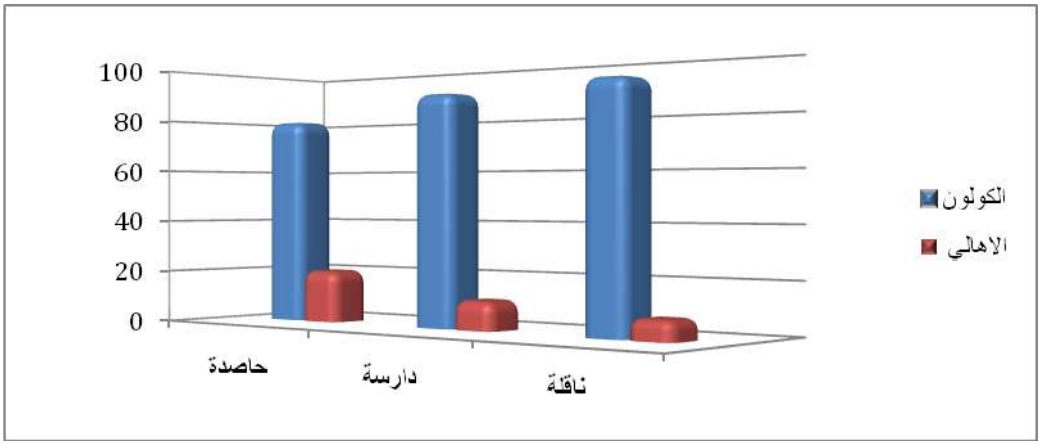

إن هذه البيانات تشير إلى استحواذ الكولون على العتاد الزراعي من حاصدات ودراسات ومجزاة وناقلات وغيرها من العتاد الفلاحي الذي يساير العملية الزراعية، وهذا نظيرا استفادتهم من القروض المقدمة من المؤسسات المالية والجمعيات الزراعية قصد تجهيز المزارع بأحداث الوسائل والمكنات الزراعية. وهي ميزة لم تكن تتوفر لجل الأهالي الذين واصلوا خدمة أراضيهم معتمدين على السبل الزراعية القديمة مما زاد من متاعبهم .

بعد القرن الأول من الاحتلال واصلت الآلة الزراعية تموقعها في الحقول الجزائرية قصد مضاعفة الإنتاج ليواكب حركية التصدير المتنامية فارتفع عدد الآليات بمختلف أصنافها خاصة في حقول الحبوب ما بين 1930 الى غاية 1960 وفق ما يلي:

السنة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
حصادات ودارسات	440	446	1200	1900	3700	4350	4650
جرارات ذات دواليب	5334	4339	5900	12300	12654	17600	23000
جزازات					7860	8600	8900

بن آشنهو ، المرجع السابق، ص312.

الملاحظ من البيانات الواردة أن العتاد الزراعي فيما يخص حاصدات ودارسات التي أدخلت للجزائر وبشكل موسع مع انقضاء المئوية والتي جمعت خصائص الحاصدات والدراسات معا ارتفع عددها بشكل كبير من 440 آلة سنة 1930 إلى 4650 آلة سنة 1960. كما تضاعف عدد الجزازات ذات دواليب من 5334 إلى 23.000 في ذات المرحلة، وهذا بفعل الجهود الحكومية الرامية التي تعميم المكننة قصد تطوير القطاع الزراعي بكل عناصره المؤثرة فيه والمتأثرة به .

مما سبق يتضح ما يلي

اهتمت السلطات الفرنسية بالتكوين الزراعي بإنشاء العديد من المعاهد المتخصصة، قصد نشر الفكر الزراعي وتعميم المعارف والتقنيات ومواكبة التطورات الحاصلة في الضفة الأوربية، والتأسيس لمنظومة زراعية تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الزراعية المتزايدة من طرف الوطن الام.

ساهمت المدارس الرسمية بدور كبير في إرساء القواعد والمفاهيم الزراعية ونشر الوعي الزراعي بين الفئات، قصد تنمية المعارف وتطوير التقنيات الزراعية، وحاولت الدولة تدعميها بالهياكل والمرافق الضرورية لنجاعة عملها .

عممت السلطات الاستعمارية للمكنة الزراعية بجميع أنواعها في الحقول، مع تشجيع عمليات الإقراض وتقديم المساعدات المالية للجمعيات الزراعية المستغلة في هذا المجال، وبهذا اتسع نطاق المكننة في الحقول مع مطلع القرن التاسع عشر بشكل كبير، ليتماشي مع مختلف البيئات والمراحل الزراعية، مع إمكانية تطويره وتحسين كفاءته وفق التطورات الدولية في المجال.

لم تنتشر التقنيات الزراعية الحديثة بين الأهالي بالشكل الذي تعرفه الحقول الكولونيالية لعوامل مختلفة منها إن هذه المساحات الزراعية الواسعة الأكثر من 10 هـ، كانت في يد الكولون مما يتطلب توفير المعدات لخدمتها، إلى جانب أن هذه المعدات كانت متكيفة مع طبيعة الأراضي الفرنسية، والاختلافات الكبيرة في المستوى التقني لمستخدميها، إلى جانب أن وحدات الصيانة الخاصة بالعتاد الزراعي كانت تتواجد في المذاكر الاستيطانية دون غيرها.

4- المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر في مجال السكك الحديدية

إن التطور الذي عرفته المنظومة الزراعية بالجزائر، هو تطور منطقي خاضع لعوامل مختلفة تؤثر فيه وتتأثر به، ذلك أن منظري السياسة الزراعية استعملوا كل القنوات المادية والتقنية قصد تطوير المساحات الزراعية وخدمتها لصالح التوجهات الكبرى للاقتصاد الكولونيالي، ولما كانت طرق المواصلات التي تصل مراكز الإنتاج بمناطق التصدير حلقة أساسية من حلقات هذا البناء الاقتصادي، أولت الحكومات الفرنسية المتعاقبة أهمية بالغة بتشييد خطوط السكك التي ستلعب دورا هاما في زيادة تدفق المنتجات نحو الوطن الأم.

أن خطوط السكك الحديد ربطت مختلف المناطق الريفية والمستوطنات الزراعية بالموانى الكبرى وعززت من سهولة نقل السلع والبضائع بتكاليف اقل وسرعة أكبر، لمختلف المنتجات من حبوب، ومشتقات الكروم، وأخشاب وحلفاء والثروة الحيوانية ومشتقاتها وغيرها من المنتجات التي كانت الطلب عليها يزداد مع الزمن.

1- مشاريع الكبرى السكك الحديدية ما بين1833 إلى غاية 1870

عملت السلطات الاستعمارية على التأسيس لبناء اقتصادي زراعي قوي، يحثث الأهداف المسطرة ويواكب النمو المتزايد لرأسمالية الكولونيالية، وفي هذا الإطار عملت الحكومات المتعاقبة على تطوير مشاريع النقل والمواصلات مع التركيز على مشاريع السكك انطلاقا من المناطق الشمالية.

إن حركة النقل في النصف الأول من القرن التاسع عشر، اعتمدت كليا على المواصلات البرية التي عرفت تطور كبير خاصة بعد وصول بيجو للحكم، واقر إنشاء شبكة جديدة من الطرق البرية، تربط بين أهم المدن الساحلية من وهران، مستغانم، تنس، شرشال، العاصمة، سكيكدة، عنابة، بأهم المراكز الاقتصادية الداخلية من تلمسان، معسكر، مليانة، المدية، سطيف، قسنطينة، قالمة[1].

كلفت مصالح الهندسية التابعة للجيش بعد ذلك بتعبيد الطرقات ومدها من المناطق الشمالية للجنوبية عبر محطات مختلفة لما يلائم وطبيعة المرحل وخصوصيتها، مسايرة لزيادة حركة الاستيطان

وبهذا بلغ طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال سواء تلك المعبدة بالإسفلت أو المفروشة بالحصي 5350 كلم سنة 1850 [2]، انتقل طول شبكة الطرق من 6.700 كلم سنة 1872 إلى 9.280 كلم سنة 1979 دليل على الاهتمام الكبير من طرف الجمهورية الثالثة التي تكون قد أنجزت في ظرف 7 فقط ما يقارب 2.580 كلم بما يعادل 42 %مما تم تشيده منذ 1830 [3]، غير أن هذه الطرق كانت في حاجة إلى توسيع وصيانة مستمرة ولم تساير التطور الذي ينشده منظروا السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر، كما أن شبكات الطريق البرية لم تكن تخدم النظرة الاستعمارية القائمة على تطوير القطاع الزراعي وزيادة حركية التصدير بأقل التكاليف ومن هذه المنطلقات بدأ التفكير في بعث مشاريع سكك الحديد بالجزائر.

[1] ثامر عزام حمد، **النشأة التاريخية لسكك الحديد الجزائرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر**، مجلة الدارسات التاريخية والحضارية، تكريت، العراق، المجلد 9، العدد 23،2017، ص. 148

[2] نفسه ، ص 149.

[3] صالح عباد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1930-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص96.

إن الاحتلال الفرنسي للجزائر عمل على إحداث تغيرات كبرى في كل المجال، مما يلائم المشروع الاستيطاني الذي يراد له التناسق والانسجام في كل محاوره ، فعمل في مجال النقل والمواصلات على بعث مشاريع أولية تحاول مواكبة حراك الآلة العسكرية وربط أهم المراكز الاستيطانية ببعضها لتقوية النسيج الكولونيالي وزيادة كفاءته، وفي هذا الصدد تم طرح في الفترة ما بين 1844 الى غاية 1857 عدة مشاريع لإرساء شبكة السكك في الجزائر نظير ما هو حاصل في فرنسا، غير أنها لم ترى النور بسبب الظروف سياسية والمالية لفرنسا.

مع قيام الإمبراطورية الفرنسية الثانية في 2 ديسمبر 1852، عملت على إرساء قواعد جديدة في الفكر الاستيطاني[1]، وأولت أهمية بالغة لبعث مشروع السكك الحديدية في الجزائر، ذلك أن بناء قوة اقتصادية زراعية لا يمكن تتم في غياب بنية أساسية تتمثل في شبكة للسكك الحديدة ، تساهم في الدفع بالعجلة الاقتصادية والزراعية بالجزائر .

غير أن هناك عوامل ساهمت في توّجيه مشروع السكك الحديدة بالجزائر وهو اللانسياب الأوربي في الريف الجزائري وما رافقه مع تغيرات كبيرة في النظم الزراعية، حيث بلغ عددهم في تلك المرحلة 43.000 معمر، يتحكمون في أخصب الأراضي الزراعية التي باتت تحرك دولاب الاقتصاد الفرنسي بالجزائر.

هذا وقد أعطى مرسوم 8 أفريل 1857 نفسا جديدا لمشاريع السكك بالجزائر في شقها القانوني، غير أنه لم يحدد الآليات الحقيقة لبعثه، رغم تخصيص مبلغ قدره 2.100.000 ف للمشاريع الأولية مع إمكانية استخدام الوحدات العسكرية وهياكلها، في عمليات الانجاز، مما يمكن الدولة من تخفيض النفقات المالية بشكل كبير[2].

وتعزز هذا المرسوم بمرسوم منظم اقر في 20 جوان 1860، فتح الباب أمام الشركات لمد شبكات السكك في عموم المناطق الشمالية، وركز على أهم المراكز الكولونيالية على غرار خط سكيكدة قسنطينة على مسافة 87 كلم، وخط والجزائر ووهران مسافة 400 كلم ، خط والعاصمة والبليدة على مسافة 51 كلم، وخط وهران وسيق على امتداد 52 كلم[3]، قصد الاستفادة من الإنتاج الزراعي للمناطق الداخلية وربط المستوطنات الزراعية بها .

---

[1] Temine Emile, op. cit, P. 34.

[2] رضا حوحو، **شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الشرعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 61.

[3] نفسه، ص ص 61-62.

أشركت الملكية الثانية الشركات الخاصة مقابل امتيازات اقتصادية وإعانات مالية بلغت 06 مليون ف، لفائدة أهم الشركات المساهمة في عمليات الانجاز وخاصة شركة الحديد الجزائرية (cdfa)، التي أخذت على عاتقها تطوير القطاع، وضخت 120 مليون ف فرنك تكلفة الانجاز التي تحملتها الشركة في مد سكك الحديد في عموم المناطق السالفة الذكر، على أن تساهم الدولة في دعم شركة ب 80 مليون ف إضافية لربط وهران بالجزائر سكيكدة و قسنطينة. هذه الخطوات سرعت في انجاز عدة خطوط في المنطقة الشرقية على غرار: خط عنابة قالمة على مسافة 88، وخط قالمة وسوق أهراس عبر الخروب عبر 150 كلم ، وخط قسنطينة سكيكدة على مسافة 87 كلم ، وخط سطيف الخروب عبر قسنطينة على مسافة 155 كلم[1].

وجب الذكر أن بحلول نصف الخطوط الأولية لم يتم إنجازها وتم الاكتفاء ب 296 كلم فقط[2]، وحتى هذه المسافة كانت تشوبها عيوب في الانجاز لغياب التقنية والكفاءة عند أصحاب المقاولات ممن كان جلهم رأسماليون أكثر منهم خبراء في المجال، كما أن عدد كبير من المشاريع توقف لغياب الغلاف المالي على غرار خط الجزائر سطيف قسنطينة ، قالمة وسوق أهراس.

1- مشاريع الكبرى السكك الحديدية ما بين1833 إلى غاية 1870

إن حركية السكك الحديدة في الجزائر بعد نصف قرن من الاحتلال كانت تراوح مكانها، وإصتدمت بعدة عقبات مالية وتقنية كانت تكبح المشروع وتعرقله، على إن قيام الجمهورية الثالثة أخذت على عاتقها تطوير القطاع، واعتمدت على أساليب أكثر عصرية بإشراك الرأسمال الكولونيالي بقوة في قطاع النقل بالسكك الحديدية.

عمدت الجمهورية الثالثة إلى إشراك أكبر الشركات والمقالات المختصة في المجال على غرار الشركة الفرنسية الجزائرية التي دخلت الخدمة منذ عام 1873 برأسمال يقدر ب 8 مليون فرنك، وساهمت في انجاز عشرات المشاريع أهمها خط أرزيو سعيدة مسافة 171 كلم[3]، دون مقابل مالي شرط استفادتها من 300.000 هـ في الجنوب الوهراني. ومن جهتها ساهمت شركة بونة بإنشاء خطوط هامة على غرار خط عنابة قالمة. فتحت هذه المساهمات الباب الواسع لدخول عدة شركات المضمار على غرار الشركة الفرنسية البريطانية charles la ffite حيت نقلت نشاطها من أوربا الى الجزائر، وشركة Mites العالمية التي

[1] رضا حوحو، المرجع السابق، ص ص 74-99

[2] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.202.

[3] Algérie (Chemins de fer) -Carte du chemin de fer d'Arzew à Saïda en 1881.

أسندت لها مشاريع في أوربا، وشركتي paxton و Maiiet البريطانيتين وكانت لهما مساهمة كبيرة مهام انجاز سكك قناة السويس ، على أن أهم الشركات الفاعلة هي شركة السكك الحديدية الجزائرية[1].

انعكست هذه التدابير الجديدة على تطور واضح للشبكة السكك التي توسعت شبكة الخطوط ما بين 1876 الى 1892 وفق ما يلي

السنة	طول الشبكة /كلم	السنة	طول الشبكة /كلم
1876	**601**	**1885**	**2019**
1877	**688**	**1886**	**2188**
1878	**705**	**1887**	**2562**
1879	**1153**	**1888**	**2806**
1880	**1174**	**1889**	**2817**
1881	**1373**	**1890**	**2861**
1882	**1564**	**1891**	**2905**
1883	**1721**	**1892**	**2992**
1884	**1810**		

الملاحظ أن هناك فقزة نوعية عرفها قطاع السكك الحديدية بالجزائر في هذه المرحلة وهذا ما يوضحه المنحي بشكل دقيق.

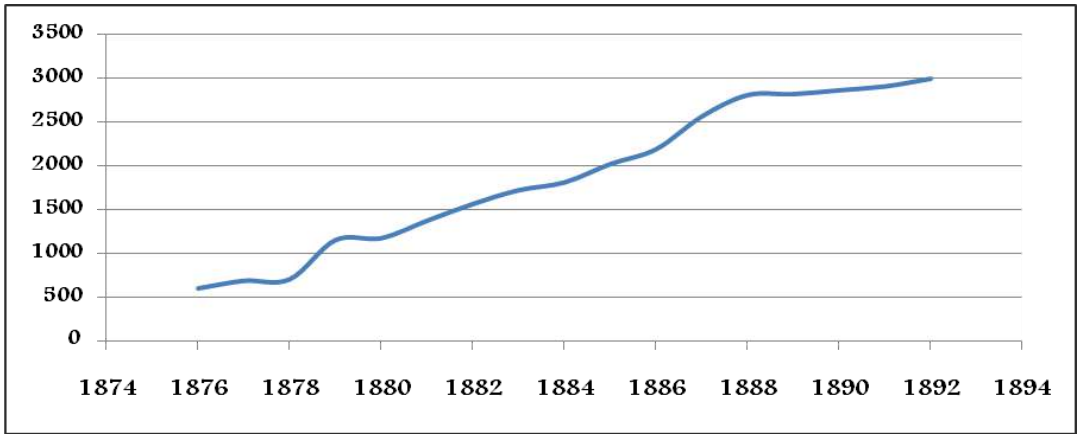

الملاحظ من البيانات الواردة أن هذه خطوط السكك تضاعفت 10 مرات، لتقفز من 296 كلم سنة 1870 إلى 2992 كلم سنة 1889 مما يدل على أن الحكومة كانت تنجز سنويا ما معدله 122.5 كلم سنوياً وهي مسافة كبيرة بالنظر على حجم التحديات المالية القائمة.

أن هذا التطور الكبير جاء في ظل الضغط الممارس من طرف الرأسمالية الكولونيالية، التي باتت توجه صناعة القرار السياسة والاقتصادي في الجمهورية الثالثة بالجزائر، ومتماشية مع التوسع الكبير للعنصر الأوربي في الدواخل مستفيدة من الظروف التاريخية والعوامل السياسة والتوجهات الكبرى للزراعة الفرنسية بالجزائر .

[1] رضا حوحو، المرجع السابق، ص 80.

كما ساهم تدخل المصالح المختصة للسكك في المقاطعات الثلاثة ببرقيات للحكومة، قصد الحد من التماطل الإداري وعدم انتظار الرد الباريسي للمشاريع التي باتت تتراكم وتتأجل. وأثمرت الجهود بسن مرسوم جديد بتاريخ 7 ماي 1874، الذي يتح للحكام المقاطعات التصرف المباشر في عقود الصفقات وإبرامها، وفقا لحاجة كل مقاطعة مما سرع في بعث العديد من المشاريع

مقررات عززت من نجاعة خطوط السكك وعملت على رفع عدد القطارات من 79 قطار سنة 1878 إلى 268 سنة 1890 ، ليرتفع إلى 304 سنة 1900، أما عدد العربات فقفز من 1557 سنة 1878 إلى 6948 سنة 1900. هذه التحديث في منظومة السكك قلصت التكاليف بشكل كبير، فالمنقولات على سبيل المثال بين قسنطينة وسكيكدة عبر العربات التي تجرها الأحصنة من 48 ساعة الى 6 ساعات فقط[1]، وفي المقابل ارتفعت الكميات المنقولة بشكل كبير، ومن ذلك ارتفاع منقولات نقلت شركة بونة قالمة من 284700 ق من الحبوب سنة 1884 بينما ارتفعت منقولات شركة البحر الأبيض المتوسط من 2.409.710 ق سنة 1884 إلى 3.297.830 ق سنة 1885.[2] وبهذا ارتفع إجمالي الكميات المنقولة من 5.8 م ق سنة 1885 إلى 6 م ق سنة 1886، بما يعادل 80 % من الكميات المنقولة ،يغلب عليها براميل الكحول التي ارتفعت من 18.515 هل سنة 1877 إلى 59798 هل سنة 1886 إلى 264114 هل سنة 1895 لتقفز إلى 347985 هل سنة 1899.[3]، الى جانب شحنات القمح، والشعير والحلفاء والثروة الغابية والمواشي وقد أشير لها في الفصل الثالث. وفي المقابل لم تنقل عربات السكك عدا 20% من حجم المنقولة في الاتجاه المعاكس، لتشمل العتاد الزراعي، والبذور مواد البناء وغيرها. مما يفسر لنا طبيعة النظرة الاقتصادية وراء بعث مشروع السكك الحديدية في الجزائر.

زاد الاهتمام بخطوط السكك لخدمتها المتميزة وارتفعت كفاءتها بشكل كبيرة، وتضاعفت عدد الرحلات بشكل متواصل، مما زاد في نشاط بعض الخطوط إلى مستويات قياسية وخاصة خط العاصمة وهران الذي ارتفعت العمل به إلى 211% ، و بلغت حركية خط قسنطينة سطيف إلى 480%، وخط قسنطينة سكيكدة ب 576%.[4]

يتضح من هذا المعطيات أن الجمهورية الثالثة خطت خطوات عملاقة في المجال واستطاعت أن ترتقي بالسكك الحديدة أشواط متقدمة لتتضاعف بعشر مرات من 296 كلم سنة 1870 إلى قرابة 3.000 كلم

[1] رصا حوحو، المرجع السابق، ص ص 149- 151.
[2] نفسه، ص150.
[3]. Rapports Sénat , France. Année 1867-1900 , P.152.
[4] رضا حوحو، المرجع السابق، ص144.

نهاية 1892. وتوغلت هذه الخطوط في جل المناطق الشمالية وامتدت إلى المناطق الداخلية على غرار الجلفة وعين الصفراء وغيرها، بل أن النجاح المحقق على مشارف القرن التاسع عشر، فتح الباب أمام مشاريع أكثر طموح ومنها المشروع الذي قدمه المهندس دوبونشيل الذي ينظر لإمكانية مد سكة الحديد الرابطة بين الجزائر وتمبوكتو في مالي عبر الصحراء الكبرى[1]، ويبدوا أن هذا المشروع لم يكن ليتحقق في ظل الظروف التي عرفتها المستوطنة نهاية القرن، بقدر ما أملاها جشع الكولونيالية الأوربية، وإطماعها التي كانت تنظر بان تجعل من الجزائر جسرا لإفريقيا عبر الصحراء الكبرى وبلاد المغارب.

كما سعت الجمهورية الثالثة من وراء هذه المشاريع تعزيز نفوذها الاقتصادي الزراعي في المناطق الداخلية والوسطي، وجعلها قواعد متقدمة لإحكام سيطرتها على المناطق الجنوبية وأعماق الصحراء، والاستفادة القصوى من كل إمكانيات المتاحة. وهو الأمر الذي جعل - Troin Jean-François – يشير إلى أن مستقبل الاستيطان واعد، لامتلاك الجزائر بنية تحتية اقتصادية وزراعية قوية، على غرار ما هو موجود في الدول العظمي[2].

قبل أن يسدل القرن التاسع عشر ستائره، زاد توصيات الحكومة الفرنسية بتطوير قطاع السكك ودعم هياكل الاستيطان بالجزائر من خلال جلسات النواب لسنة 1895[3] ، وهو العامل الذي ساهم في مد العديد من الخطوط في أغلب المناطق الشمالية والداخلية وفق ما هو وارد في الملحق –17– على غرار مشرية عين الصفراء ب 102 كلم، غليزان تيارت بطول 124.7 كلم، مستغانم تيارات عبر 200 كلم، بشار عين الصفراء بطول 139 وغيرها من الخطوط، التي كان الهدف الأساسي منها سد المتطلبات المتزايدة للوطن الأم من مختلف الموارد الزراعية وما ارتبط بها ثروة حيوانية وغابية.

أن هذا التطور الكبير، كان أيضا بفعل النشاط الحثيث لمهندسي مصالح الجسور والطرق التي عملت على ترقيتها بالشكل الذي يضمن لها تأدية خدماتها بفعالية كبيرة. رغم صعوبة التقنية والمالية التي ألمت بالمشروع في بدايته، كما تغلبت المصالح على مشاكل الصيانة بحلول استعجاليه ورصد مبالغ كبيرة قدرت ب 33 مليون ف بين 1881 إلى 1890 لصيانة الشبكات وتكوين المختصين ، بينما بلغت تكاليف تعبيد طرق جديدة 14.2 مليون ف في ذات المرحلة[4].

---

[1] Zimmermann Maurice. **Chemins de fer en Algérie-Tunisie.In: Annales de Géographie**, t. 19, n°105, 1910, P.12

[2] Troin Jean-François, **Laurent R. Aspect de l'infrastructure économique de l'Algérie**. In: Méditerranée, 3e année, n°3, 1962, P.67.

[3] Rapports Sénat , France. , N0 49 , Année 1895 , P.09.

[4] ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص28.

وهنا يطرح أشكال عن جدوى هذه الشبكات في ظل تكلف الصيانة الباهظة، وما جدوى أن كانت التكاليف ضعفي ما يرصد لتشييد شبكات جديدة، غير أن القرائن التي تم التطرق لها الفصول السابقة، تؤكد أن عائدات الشبكات باتت تدر أضعاف تكاليف صيانتها وتجديدها، ثم أن تكاليف الصيانة تقلصت فاتورتها بعد مد السكك العابرة للسهوب والصحراء نظرا لطبيعة التربة واستواء السطح، وتحكم السلطات تحكم أمثل في تقنيات الصيانة، إلى جانب أنها صارت ورقة رابحة من وراقات الاستيطان.

- **المشاريع الكبرى للسكك الحديدة 1900 –1962.**

أن هذه النمو المطرد للسكك الحديدية في عموم المناطق الشمالية والداخلية إلى ما يقارب 3000 كلم مشارف القرن التاسع عشر، فتح الباب أمام بعث مشاريع إستطانية جديدة منذ مطلع سنة 1901 وذلك تزامناً مع الاستقلال المالي للمستوطنة، حيث تم إقرار إنشاء 107 مستوطنة بالمحاذاة مع خط السكة ما بين مستغانم وتيارت مع تخصيص مساحات زراعية جديدة قصد استصلاحها بمساحة إجمالية قدرها106.000 هـ، ومن جهته تدعم خط وهران الشلف ب 16 قرية إستطانية[1]، أن هذه التدابير هدفها إعطاء فعالية ورواج أكثر لخطوط السكك، والتقليل من التكاليف سياسة الاستيطان، وتخفيض كلفة نقل المنتجات الزراعية من مناطق الإنتاج إلى مناطق التصدير.

كما عملت السلطات الاستعمارية جهود كبيرة لتطوير القطاع وأرست لذلك عدة قوانين تضفي عليه التنظيم والعصرنة فأصدرت قوانين 1907 والقانون المتمم له في فيفري 1908 الذي نظم قطاع السكك وساهم في تجديد هياكلها وبعث مشاريع جديدة ، مستفيداً من التزامات الحكومة بضخ 170 م ف، لإنشاء عدة خطوط جديدة على مسافة 1250كلم ومن أهم هذه الخطوط: البرواقية الجلفة، تبسة بسكرة وتقرت، البويرة سور الغزلان، تنس الشلف، تلمسان بني صاف، غليزان زمورة، بلعباس تيزي، قسنطينة ووادي العثمانية، كما كانت تخطط لمد الخطوط وربطها بتونس والمغرب[2].

بعد 1908 زاد الاهتمام الحكومي بشبكة السكك، وذلك بمنحها 45 % من ميزانية الاستثمار في القطاع النقل بما يقارب 1.339 مليار ف[3] ما بين 1909 إلى 1920، هذه الميزانية الضخمة ساهمت في انتقال خطوط السكك من 3.196 كلم سنة 1906 إلى 3.337 كلم سنة1913 [4] متأثرة بشكل مباشرة بقرار

[1] رضا حوحو، المرجع السابق، ص174.

[2] Zimmermann Maurice. op.cit, P.281.

[3] René Arrus, op.cit, P.119 .

[4] Ernest-Picard Paul, op.cit, P.202.

مجلس النواب في دورتيه بين مارس و أبريل لسنة 1909[1] القاضي بمنح التسهيلات المالية وتقنية كبيرة لمد مشاريع السكك غبر المناطق الداخلية والجنوبية والتسريع بعث المشاريع المجمدة، غير أن مناخ الحرب العالمية الأولي كبح هذه الجهود وجمد العديد من المشاريع، رغم محافظة خطوط السكك على حجم المنقولات خلال فترة الحرب وفق ما يلي .

السنة	1914	1915	1916	1918	1919
حجم البضائع المنقولة /ألف طن	3352	3880	4426	3804	3916

ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص66

أن الأرقام الواردة تشير إلى تواصل النمو بشكل كبير عبر خطوط السكك حيث ارتفعت فمن 6 م ق سنة 1886، إلى 3.3 م طن سنة 1914 لتبلغ 3.9 م طن سنة 1919، مما يدل على أن السكك كانت تعمل بأقصى فعاليتها لتزويد فرنسا بالمتطلبات الزراعية الضرورية زمن الحرب.

بانتهاء الحرب العالمية الأولى ضحت الحكومة الفرنسية سنة 1920 مبلغ 20 م ف، للتطوير قطاع، كما أقرت مجموعة من القوانين الهامة على غرار قانون 1918، وقانون 11 ديسمبر 1922، وقانون جانفي 1930، ومرسوم 3 مارس 1938، ومرسوم ماي 1940، القاضية بمنح مساعدات مالية وقروض موجهة لأعمال الصيانة والتجديد، مع تسهيلات كبيرة وإعفاءات ضريبية للشركات والمقاولات القطاع.[2]

ساهمت هذه الجهود في مد خطوط السكك في العديد من المناطق الداخلية والصحراوية على مسافة إجمالية قدرها 5000 كلم سنة 1933 [3]. غير أن القطاع تأثر كثيرا بالحرب العالمية الثانية، وفقد بريقه وتراجعت المداخيل ب 34% نتيجة ظروف الحرب وغياب الدعم الحكومي، رغم أن الحضيرة الخاصة بالسكك كانت تمتلك 400 قاطرة و39 قاطرة كهربائية، 830 عربة نقل المسافرين، 12.000 عربة بضائع[4] غير أن الفعالية كانت ضعيفة نظرا إلى أن جل هذه العربات كانت قديمة وتعرف أعطال متكررة، كما أن أعمال الصيانة للسكك كانت تتطلب أموال معتبرة من الحكومة التي تنصلت من هذه المهام زمن الحرب .

بعد الحرب العالمية الثانية واصلت الحكومة تشييد الخطوط السكك كخط الحراش الرغاية على مسافة 27 كلم، وخط الرغاية قورصو على مسافة 14 كلم[5] لإغراض نقل المسافرين بالدرجة الأولى كما ان

[1] Zimmermann Maurice. op.cit, P.281.

[2] رضا حوحو، المرجع السابق، ص ص. 66-68.

[3] Tinthoin Robert. Évolution récente de l'économie algérienne. In: Annales de Géographie, t. 51, n°287, 1942 , PP. 198.

[4] ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص70.

[5] نفسه ، ص65.

المسافات كانت محدودة جداً، مما يدل على الوضع المالي الحرج للحكومة الفرنسية، عاملا ساهم في تجمد عدة مشاريع كبرى، كانت الحكومة الفرنسية تخطط لها قبل الحرب ، ومن ذلك مد الخطوط نحو المناطق الجنوبية البعيدة ، وتجديد القاطرات والعربات وخطوط السكك في المناطق الشمالية. واكتفت الحكومة بالتركيز عل صيانة أهم الخطوط في المناطق ذات الحركية الاقتصادية خاصة في المناطق الداخلية،عاملاً ساهم في زيادة الإرادات المنقولة خلال الفترة من 1954–1958 وفق ما يلي :

السنة	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958
الايرادات بمليون فرنك	6054	7272	7849	7810	8526	9940	9912	11.258	15.515

ضيف الله شلالي، المرجع السابق، ص73.

الملاحظ أن قطاع السكك حتى زمن حرب التحرير كان منتعش ويدر أموال معتبرة تضاعفت من 6054 م ف سنة 1950 إلى 15515 م ف سنة 1958، رغم الصعوبات الكبيرة التي بات القطاع يتخبط فيها جراء تأكل العديد من الخطوط وعربات النقل وقاطرات الجر، إلى جانب العمليات العسكرية التي باتت الثورة تستهدف من خلالها شل خطوط السكك الحديدية.

مما سبق نخلص إلى ما يلي:

غدت السكك الحديدية مصدر أخر من مصادر القوة الكولونيالية الزراعية، وشريان أساسي من شرايين السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر لما ترتب عليها من في تحريك عجلة الاقتصاد الفرنسي بالمستوطنة، وبلوغه المناطق الداخلية حيث سهلت عمليات توريد السلع والمواد الخام على غرار الحبوب الكروم ومشتقاتها، والثروة الحيوانية والغابية، وألياف الحلفاء أكثر يسير، نحو مواقع التصدير، كما تساهم في نقل أعداد معتبرة من المستوطنين عبر مختلف المراكز الكولونيالية.

إن الاقتصاد المحلي تصرر كثير من جراء مد خطوط السكك الحديدة عبر الدواخل قصد رفع وتيرة تصدير الموارد خام بدل تصنيعها، مما يعزز حالة البؤس والشقاء بين الأهالي، إلى جانب استهلاكها المتزايد لفحم الخشب كوقود وبالتالي انكماش مورد أخر من الموارد الغابية للأهالي.

أعطت خطوط السكك دفعة قوية لحركة الاستيطان الزراعي وتسهيل انسيابه للأرياف والبوادي الداخلية، كما عزز ما تنامي الرأسمالية الكولونيالية وزيادة تحكمها في المقومات الزراعية بالجزائر.

الفصل الثالث:
الزراعة الفرنسية الكلاسيكية بالجزائر

التجارب الزراعية الفرنسية في مجال المنتجات المدارية
السياسية الزراعية الفرنسية في قطاع الغابات
الثروة الحيوانية وأهميتها في المشروع الزراعي الكولونيالي

تعتبر الجزائر بلد زراعيا بامتياز وفق المفهوم الكولونيالي، نظرا لحجم الإمكانيات الكبير المتوفرة كما يعتبر النهوض بهذا القطاع الإستراتيجي، بما يوافق الطلب المتزايد من الوطن الأم، كان هاجس حقيقي لمنظري السياسة الزراعية، وتحدي كبير تحدي كبير راهنت عليه الحكومات الفرنسية المتعاقبة، التي حاولت تطبيق أفضل الأساليب ومسايرة أحدث التقنيات، لبعث مشروع زراعي متكامل، يحقق الأهداف الكبرى للسياسة الزراعية الفرنسية، ويبلور المشروع الاستيطاني

على ذلك الأساس فتحا عهدا جديد من الاستثمار الزراعي الموسع في مجال المنتجات المدارية، وتطوير قطاع الثروة الغابية والحيوانية، لمسايرة التوجهات الكبرى للسياسية الكولونيالية الزراعية بالجزائر، التي كانت سمتها رفع قيمة الصادرات لمواكبة الحراك الاقتصادي في السوق الأوربية والفرنسية بالخصوص.

أن النهوض بالقطاع الزراعي وفق الأطروحة الفرنسية، كان يتطلب إحداث تغيرات عميقة في النظم المورثة عن الحكم العثماني السابق، وما ارتبط بها من نظم زراعية أهلية، ميزتها الزراعة التقليدية البدائية في مساحات محدودة وكميات قليلة وبوسائل بسيطة، إلى زراعة عصرية تتطلب رفع كفاءة الأرض الزراعية ومساحتها إلى أبعد الحدود، مع إدخال الميكانيزمات المساعدة لتحقيق الأهداف والنهوض بالقطاع الزراعي لما يوافق والمتطلبات المتزايدة للوطن إلام.

1- التجارب الزراعية الفرنسية في مجال المنتجات المدارية

عملت السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر في بدايتها على تحويل المستوطنة إلى خزان إستراتيجي للمنتجات الاستوائية؛ التي باتت تشهد إقبالا متزايد في أوروبا، وعرفت أسواقها نموا مطرد لتواكب التطور الاقتصادي في فرنسا بعد نهاية الحروب الأوربية، كما حاولت فرنسا من جراء هذه السياسة تعويض خسائرها جراء فقدان العديد من مستعمراتها الاستوائية على غرار سانتو دومانق (Saint-Domingue)، التي كانت تمثل الخزان الاستراتيجي لفرنسا وموردها الأساسي من هذه الأصناف الزراعية، ويظهر أن التنظير الزراعي بتحويل المستعمرة الجديدة إلى مزرعة للمتوجات الزراعية لم يكن يستند على أدلة علمية، بقدر ما تملية الحاجة الاقتصادية الجامحة في استدراك النقص هذه المنتجات وارتفاع تكاليفها في الأسواق الفرنسية إلى الضعف.

على أن المتتبع لجهود السياسية الزراعية الحكومية المتبعة منذ البداية تؤكد الاهتمام الكبير بالزراعة المدارية، واعتمداها على مساحات متزايدة، وإلى جانب هذه التوجهات صدرت عدة مؤلفات تحاكي هذه المجال وتحاول تبيان القيمة الزراعية والاقتصادية لهذه المنتجات، غير أن الانتقال من الخطاب السياسي للممارسة الميدانية اصطدم منذ البداية بعدة عراقيل، وفي مقدمتها نقص السيولة المالية الكافية لتسير مشروع زراعي بهذا الحجم في المستوطنة الجديدة، رغم الرهنات القائمة والتردد الكبير من قبل الفاعلين في الميدان والمنظرين له، وجاءت هذه المقاربة لتبحث في الإستراتجية الزراعية الفرنسية بالجزائر من خلال الاهتمام بالزراعة المدارية ومدى نجاعة التنظير والتطبيق في هذا الميدان.

مع البدايات الأولى للاحتلال تبلورت سياسية قائمة على المضي قدما في استزراع المحاصيل المدارية لتعويض النقص الذي قد يصيب فرنسا جراء فقدانها لمستعمراتها المدارية، فتعالت بعض الأصوات المنادية للاهتمام بزراعة التبغ، والقطن، والنيلة، وبن القهوة، وقصب السكر، الكاكاو وغيرها، رافقتها توجهات تنادي بخلق ملكيات صغيرة، وإنشاء قري ومستوطنات جديدة وتعميرها لا بمعمرين جدد فسحب بل بفكر أوربي رأسمالي يساير التطور الاقتصادي الحاصل في الوطن الأم، فاتحة بذلك لعهد جديد لعينات التجارب الزراعية المدارية.

- زراعة التبغ في الجزائر ما بين 1843-1867

يعتبر التبغ من بين أهم البضائع التجارية ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة، وعرفت تجارته تطورا كبيرا منذ مطلع القرن التاسع عشر، على أن العوامل السياسية التي عرفتها أوربا عموما، وفرنسا بالخصوص، اثر على موارد الأسواق وقلص من نشاط الشركات العاملة في القطاع إلى الثلث، في ظرف عقدا واحد من الزمن، مما بات يهدد هذه الصناعة في فرنسا وينهي بريقها، لذا عملت الحكومة إلى البحث عن مود يعوضها فقدان مصادرها في جزر المحيط الهادي وبتكاليف منخفضة، وبهذا وجدت البديل في الجزائر .

عُرفت زراعة التبغ بالجزائر قبل الاحتلال الفرنسي[1]، وإبتداءاً من سنة 1843 بدا الاهتمام به في مزارع الكولون، فشهدت تطور متواصل، نظير التسهيلات الحكومية والمداخيل المرتفعة الناجمة عن تصديره، كما انعكست هذه السياسة على مساحات الأهالي المخصصة للتبغ، وعرفت هي الأخرى تطور كبير لخبرتهم في المجال واستفادتهم من الأساليب العصرية المتبعة.

[1] عن زراعة التبغ في العهد العثماني بالجزائر ينظر
Venture de Paradis, Jean-Michel, op.cit,P.24 . d'Arvieux, Chevalier, op.cit, P. 245.

بهذا ارتفع إنتاجه سنة 1843 إلى 3000 ق، وانتشرت زراعته في عدة مناطق حول الجزائر وخاصة عنابة، وجبال بلاد القبائل، ومتيجة والشلف وجبال الأطلس قسنطينة[1].

ومع الزمن اتضحت الأهمية البالغة للتبغ ضمن المنظومة الزراعية المدارية الفرنسية بالجزائر، وأعطت له الحكومة ومعها وزارة الزراعة أولوية كبيرة ودعم مالي وسياسي للمشروع ، وبذلك شهد توجّيه للرأسمالية الكولونيالية نحو مزارع التبغ التي أخذت تتوسع مع الزمن وفق ما يلي:

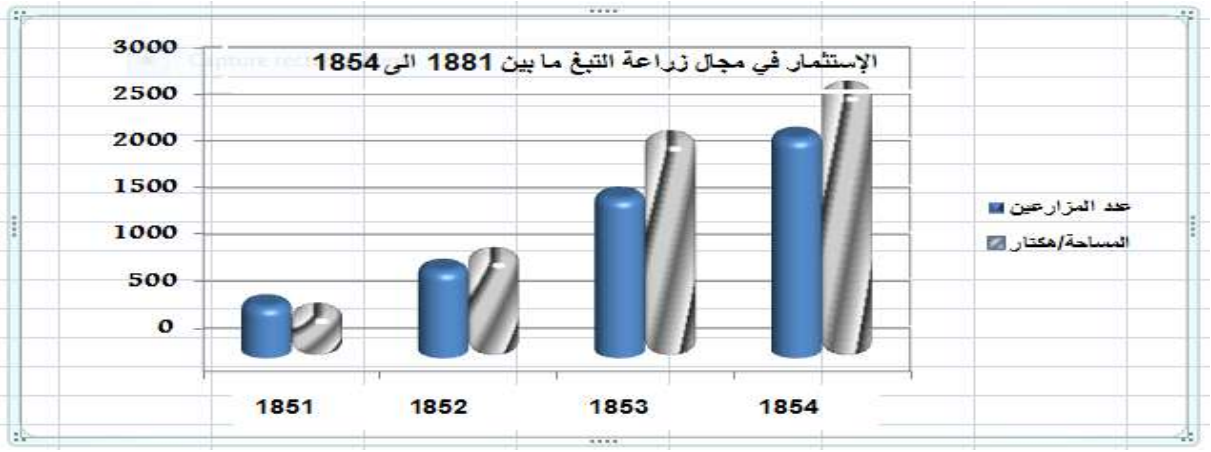

من انجاز الطالب وفق بيانات Guérin, Théophile, P.49 .

الملاحظ من الأعمدة البيانية أن مساحة التبغ ارتفعت بشكل كبير من 446 هـ سنة 1851 إلى 2818 سنة 1854، مرتفعة ب 6 أضعاف في ظرف ثلاث سنوات فقط وبمعدل زيادة سنوية مقدارها 939 هـ، وشملت المناطق الشمالية الخصبة خاصة قرب سهول متيجة .

ومن جهة أخرى ارتفع عدد المزارع في الفترة ما بين 1851 إلى 1854 من 537 مزارع إلى 2328 مزارع في اقل من 03 سنوات. وهذا نتيجة السياسة الحكومية الرامية إلى توجيه الزراعة الكولونيالية نحو المنتجات المدارية وتقديم الدعم المادي والتقني من خلال توفير أجود أنواع البذور وتسهيل الحصول عليها، واستخدام المكننة وتوسيع نطاق استخدامها خاصة في عنابة ومتيجة، بالإضافة إلى التسهيلات الحكومية الرامية إلى فتح السوق الفرنسية أمام البضائع الجزائرية وإعطائها الأولية على حساب غيرها. وفق قانون 11جانفي 1851 القاضي برفع الضريبة على الصادرات الجزائرية نحو فرنسا.

كما أن ارتفاع أسعاره بشكل متواصل لتبلغ سقف 100ف/ق سنة 1854 مرتفعة ب 50 ف عما كانت عليه قبل الاحتلال، وتواصل ارتفاع الأسعار بشكل متواصل لتبلغ الأرباح الصافية ما بين 1000

[1] Capus, Guillaume , op.cit, P.83 .-Chevalier Auguste, op.cit, P. 537.

إلى 1300ف للهكتار المسقي طبيعياً و تزيد عن 2400ف /هـ في المساحات منتظمة الري[1]، عوامل كان لها وقعها في زيادة الاهتمام وتوسع المساحة، قابلها زيادة الطلب في السوق الفرنسية نظير جودته ومنافسته للبضائع دول البلدان المتوسطية كمصر وتركيا واليونان ومقدونيا وغيرها من الدول، التي كانت تعد المصدر الأساسي لاحتياجات السوق الفرنسية من التبغ.

انعكس الاهتمام الفرنسي بزراعة التبغ في الجزائر على كافة المستويات، فالمساحة الزراعية ارتفعت من 2818هـ سنة 1854 إلى 7.000هـ سنة 1855[2]، مرتفعة بأكثر من الضعف في ظرف سنة واحدة فقط، جرت معها كميات الإنتاج إلى مستويات قياسية لترتفع من 3.000 ق سنة 1843 [3] إلى 21.635 ق سنة 1855[4] .

هذه النتائج الأولية المشجعة ساهمت في ارتفاع عدد المستمرين في المجال إلى 3799 مزارع يستغلون 6.615 هـ في أهم المناطق الشمالية، وبالخصوص متيجة التي بلغ عدد مزارعون بها 2.367 مزارع يستغل 4.994 هـ ، ثم تأتي وهران ب 451 فلاح في 565 هـ ، فمستغانم ب 246 فلاح يستغلون 323هـ وسكيكدة ب 268 مزارع يستغلون 428هـ أما في عنابة فأحصت التقرير 358 مزارع يستثمرون في 403 هـ فقط[5] .

إن تَخَصُص مناطق عديدة في المناطق الشمالية بإنتاج التبغ ترتب عليه تنوع في الأصناف بشكل كبير[6]كما ساهم هذا التنوع في ارتفع المحصول ب 292 498 كلغ، عما كان عليه في اقل من ثلاثة سنوات، على أن الملاحظ في هذه المرحلة أن التركيز تمركز كان كبير على متيجة التي باتت تسيطر على ب 75.49%من المساحة بحلول 1860، نظراً لطبيعة التربة الخصبة، وتوفر منابع السقي وقربها، مما مكن من رفع المردودية وزيادة العائدات المالية بشكل كبير لتبلغ سنة 1859 نحو 4.133.501 ف وترتفع إلى 4.077.857 ف[7] سنة 1862، مساهمة بذلك بقسط كبير في التجارة الخارجية.

أمام هذا الانفتاح نحو زراعة التبغ نظير الأرباح الناجمة عنه، تواصلت الجهود التشجيعية للإمبراطورية الثانية قصد زيادة مساحة التبغ، ورفع مردوديتها لتبلغ سنة 1862 ب 4.728 هـ، عما

---

[1] Guérin, Théophile , op.Cit, P.50 .
[2] Capus, Guillaume, op.Cit, P.50 .
3 Libed, P .50.
[4] Guérin, Théophile. ,op.Cit, P.51 .

[5] M. Duranton, op.cit, P82 .

[6] عن الأنواع وتوزعها وأسعارها في أهم المناطق المخصصة سنة 1859 ينظر M. Duranton, op.cit, PP. 83-86.

[7] Behaghel, Arthur-Alexandre , op.cit, P. 172.

كانت عليه محققة إنتاج قدره 4.755.570 كلغ، بقيمة مالية وصلت إلى 4.077.857 ف[1]. مرتفعة عما كانت عليه سنة 1854 إلى أكثر من 54.5%، وبزيادة في المساحة وصلت إلى 1910هـ بمعدل زيادة سنوي يقدر ب 238.7هـ سنوياً.

ساهمت هذه التجارب الأولية على ما يربوا من عقدين من الزمن في تحقيق نتائج مشجعة، من حيث المساحات المزروعة والنوعيات المنتجة، والتي زاد الطلب عليها في السوق الفرنسية، وبذلك جرت معها الأسعار للارتفاع[2] بزيادة قدرها 58 ف/ق في اقل من ثلاثة سنوات، حيث بلغت 160 ف/ق، ولا تفسير لذلك سوى تنامي هذه الصناعة وتطورها في فرنسا التي عمدت من خلالها سياستها إلى رفع وارداتها من التبغ الجزائري على حساب غيرها من شركاء فرنسا في المجال.

في ظل هذا الازدهار عززت الإمبراطورية الثانية القطاع بعد تدابير منها مرسوم 04 أوت 1860 الذي ينص على تجفيف المستنقعات والسبخات، وخص هذا المرسوم مستنقعات المقطع وسبخة وهران قصد استغلالها زراعيا. وتطبيقا لهذا المراسيم ظهرت عدة نقابات في الإقليم الغربي تهتم بتجفيف المستنقعات والسبخات واستصلاح المسطحات المائية ومن بين هذه النقابات الفاعلة نذكر: نقابة التجفيف بلمطار، ووادي ايمبرات، وبرقيرات، نقابة استصلاح سهل الهبرة، ووادي البساتين بمستغانم، وخصصت مساحات واسعة منها لزراعة التبغ فارتفعت مساحتها بشكل متواصل[3].

غير أن هذا الازدهار النسبي لزراعة التبغ في الجزائر، اهتز سريعاً مع أولى التحديات، وعصف عوامل الطبيعة والجفاف الحاد لسنة 1866-1867 بالمنجزات المحققة، وأدت إلى تراجع قياسي للمساحة إلى ما دون 800 هكتار في ظرف سنة واحدة.

- **زراعة التبغ في الجزائر ما بين 1867-1914**

أن تعافي المناخ في الجزائر، إلى جانب سياسية الضغط الصناعي في فرنسا، أرغم المنظرين على زيادة الاهتمام بهذا الصنف التجاري، فزاد عدد المستثمرين في زراعة التبغ إلى 1.000 مستثمرة تتوزع عبر الأقاليم الثلاثة منها8.000 مستثمرة في يد الأهالي .وساهم في إنتاج كميات كبيرة ما بين 1872 إلى غاية 1884 وفق ما يلي

---

[1] libed, P.172.

[2] عن الأصناف والأسعار والمساحة المخصصة لها سنة 1862 ينظر
Behaghel, Arthur-Alexandre,op.cit,P.163. M. Duranton, op.cit, PP. 83-86.

[3] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق ،ص179.

السنة	الكولون		الأهالي	
	المساحة	الإنتاج/ كلغ	المساحة	الإنتاج/ كلغ
1872	1.496	1.508.787	3.513	2.546.553
1873	2.450	2.843.264	3.422	1.944.033
1874	2.802	2.690.509	3.658	2.007.253
1875	2.931	3.675.588	3.689	2.046.742
1876	2.720	3.050.676	4.421	2.055.253
1877	2.460	2.782.497	4.158	1.889.124
1878	2.524	2.669.330	3.795	1.825.605
1879	3.180	1.226.181	6.584	1.384.802
1880	1.699	2.432.318	6.113	3.318.234
1881	1.893	2.120.260	6.437	2.193.338
1882	2.371	2.239.025	6.292	3.260.029
1883	2.278	2.250.671	6.416	2.977.067
1884	2.209	1.969.911	5.748	2.953.831

S.G.A : 1882 a 1884, P 154

الملاحظ من البيانات السابقة أن سياسية الجمهورية الثالثة كانت مدركة للأهمية الإستراتجية للتبغ في المنظومة الاقتصادية الفرنسية، وهذا ما تقره الإحصائيات الرسمية الواردة ما بين ما بين 1871 إلى غاية 1884.

على أن السمة البارزة حتي هذه المرحلة، تشير إلى أن زراعة التبغ كانت في يد العنصر الأهلي نظرا لخبرتهم الواسعة في المجال وتحكمهم في تقنيات الزراعة والحصاد[1]، وعزوف اليد الكولونيالية نحو زراعة الكروم التي باتت تستقطب الرأسمال الأوربي ، فاسحة المجال أمام الأهالي لتطوير مساحة التبغ التي تضاعفت 03 مرات في زمناً قياسي، حيث انتقلت من 1.496 سنة 1872 إلى 3.180هـ سنة 1876 مستفيدة من المواسم المطيرة .على أن هذا الازدهار واجهته تحديات مناخية صعبة عجلت بتراجع المساحة إلى النصف في ظرف سنة واحدة لتستقر عند 1.699هـ سنة 1880.

استعادت المساحات الزراعية للأهالي جزء كبير من مساحتها السابقة، بعد تحسن الظروف الطبيعية منتقلة من 1.699 سنة 1880 إلى 2.209 سنة 1884، غير أن الملاحظة الأساسية في هذه

[1] عن تقنيات الاستزراع إلى الحصاد و التخزين ينظر Chevalier Auguste, op.cit PP.542-544.

المرحلة تبين ارتكاز الزراعة الأهلية على مياه الأمطار في سقي محاصيل التبغ، وبهذا كانت رهينة للتذبذبات المناخية الحاصلة .

ومن جهتها واصلت المساحة الكولونيالية نموها المطرد من 3.513 هـ سنة 1871 إلى 6.584 سنة 1877، وتحافظ على مكانتها من حيث المساحة وكميات الإنتاج تقريباً إلى غاية 1884 مما يؤكد أن المساحات الكولونيالية كانت تعتمد الري المنتظم خاصة في سهول عنابة، قسنطينة، متيجة.

غير أن الميزة الأساسية للمساحات الأهلية هي المردودية المرتفعة مقارنة بغيرها، حيث وصلت في المتوسط إلى 900كلغ/هـ بينما تقل إلى ما دون 600 كلغ /هـ في مزارع الكولون. وهذا نتيجة خصوبة السهول والخبرة الواسعة المجال، يضاف لها استخدام أجود الأصناف ذات الكثافة الورقية العالية.

إن النتائج المحققة أعطت ديناميكية جديدة لزراعة التبغ في الجزائر، وكانت نتيجة حتمية لسياسة الحكومية الداعمة للقطاع، قابلها زيادة الطلب على المنتج الجزائري في السوق الفرنسة، وزادت معها إرباح المزارعين لدرجة باتت فيه زراعة التبغ ثقافة زمانها، في ظل زيادة الاهتمام الحكومي بالقطاع وتوفير كل السبل لتوسيع المساحة، ورفع كميات الإنتاج باستراد أحسن الأصناف وأجودها مما يلائم والبيئة المحلية، مع توسيع تقنيات الري وتطويرها، وتكثيف عمليات التسميد وتنوعيها، واستخدام المبيدات الحشرية وتعميها، عوامل ساهمت في إعطاء وثبة كبيرة للقطاع من حيث المساحة وكميات الإنتاج وفق ما يلي

	1887			1888			1889		
	المستمرات	المساحة/هـ	الانتاج/كلغ	المستمرات	المساحة/هـ	الانتاج/كلغ	المستمرات	المساحة/هـ	الانتاج/كلغ
الاوربيون	1.411	2.484	2.411.907	1.143	1.995	1.570.473	882	1.880	1.197.142
الأهالي	7.531	7.755	2.563.421	7.462	8.148	3.922.580	7.013	7.952	2.640.615
المجموع	8.942	10.239	4.975.400	8.605	10.143	5.505.053	7.895	9.841	3.846.757

A.S.F :(1878), Imp. Nationale, Paris, 1891,P.439.

تشير البيانات الرسمية لسنة 1887 تحكم العنصر الأهلي في زراعة القطن بالجزائر باستغلاله 75.74%من المساحات الزراعية وترتفع إلى 80.80% سنة 1889، حيث خصص 7.531 فلاح في زراعة التبغ واستقر هذا الرقم عند 7.952 بحلول 1889، يستثمرون في 7.952 هـ

ومن جهته سير الرأسمال الكولونيالي 1.411 مستثمرة بنهاية 1888، ونزل عند 882 نهاية 1889، هذا التراجع في عدد المستثمرات، أثر في إجمالي المساحة التي تراجعت من2.484 سنة 1887 إلى 1.880هـ في اقل من سنتين فقط، وسبب ذلك تحول الرأسمال الأوربي إلى زراعة الكروم الثقافة الزراعة الجديدة .

غير أن الملاحظ ورغم سيطرة العنصر الأهالي على جل المساحة المخصصة للتبغ في الجزائر، فان مرد ودية الهكتار الأهلي تراجعت بشكل كبير عما كانت عليه في السنوات السابقة لتبلغ3.3ق/هـ وهي مردودية ضعيفة جدا، مقارنة بمردودية المستثمرات الكولون التي ارتفعت إلى 9.7هـ، ومرد ذلك إلى انتشار التسميد بشكل كبير في مزارع المعمرين على عكس مزارع الأهالي، واعتماد أصناف جديدة ذات كثافة ورقية تخدم النظرة الاقتصادية، إلى جانب الاهتمام بالري وتطوير تقنياته واستفادتهم من عشرات المشاريع الخاصة بالسدود والابار، مع واستعمال المبيدات الحشرية وهي أمور لم تكن تتوفر عند اغلب الأهالي.

إن المساحة الإجمالية التي بلغتها زراعة التبغ في الجزائر نهاية 1888 ووصولها عتبة 10.143هـ مساهمة في إنتاج 5.505.053 كلغ من أجود الأصناف الاقتصادية الموجه للتصدير الخارجي، حيث صدر منه 465.000 كلغ سنة 1889 [1]لترتفع إلى أكثر من الضعف بعد سنة واحدة فقط مستقرة عند 240.000 كلغ نظير مكانتها في السوق الدولية ومنافستها لبضائع مصر وتركيا ومقدونيا[2].

هذه المكانة الاقتصادية الدولية التي أصبح عليها التبغ الجزائري، وزيادة الطلب عليه ضاعف من صادراته لتقفز إلى 396.000 كلغ سنة 1892، وتواصل نموها إلى عتبه674.000 سنة 1895، وتواصل نموها إلى سقف 742.000 كلغ سنة 1897[3].

مع مطلع القرن 20 تراجعت المساحة المخصصة للتبغ إلى 7.000 هـ، رغم ارتفاع عدد المستثمرات إلى 20 ألف مستثمرة، جلها في سهل متيجة الذي شهد تركيز لهذه الزراعة بحدود 5000 هـ، بينما يكون الإقليم الشرقي احتفظ ب 1000هـ فقط،[4]، غير أن بعض المصادر رفعت المساحة إلى حدود

[1] R.S : n°123, France, 1888, P.51.
[2] M. Rivière, op.cit, P. 310.
[3] libed, P. 310.
[4] M. Rivière, op.cit ,p301.Dervin, G, op.cit,. P. 45.

قياسية قدرتها ب 22.000 هـ[1]، وهو الراجع في ظل التطور الكبير الذي شهدته الزراعة تقنياً وماديا، وانعكست هذه الجهود على الكميات المنتجة والعائدات المالية بشكل مباشر.

على أن جل المساحة تركزت في سهول متيجة بنسبة 71.42% لخصوصية المنطقة المناخية ولضمان استفادتها بأقصى كمية ممكنة من الماء خاصة أوقات الجفاف، والظاهر أن المنطقة الغربية قد تراجعت فيها مساحات التبغ إلى مستويات قياسية لصالح الكروم التي باتت تحقق أرباح مغرية، إلى جانب كون مناخ المنطقة وتربتها لم يساعد في تطوير الزراعة التي تتطلب عناية خاصة، مما صرف عنها أعين منظري السياسية الزراعية الفرنسية مع الزمن.

هذا وقد عرفت سنة 1900 منتوج مشرف وصل ل 6-5 مليون كلغ[2]، محققة أرباح ممتازة في ظل ارتفاع أسعاره التي بلغت 120ف/100 [3] سنة 1902، مما يساهم في دخل يقدر ب6 مليون ف على أقل تقدير وهي قيمة ما كانت تحقق لولا تهيأ الظروف الطبيعية والرغبة السياسية في جعل زراعة التبغ واحدة من بين أهم ركائز السياسية الزراعية وحلقة محورية في السياسية الاقتصادية والتجارية لفرنسا.

تواصل النمو في هذا المجال ما بين 1906 إلى غاية نهاية الحرب العلمية الأولى وفق ما يلي:

السنة	المساحة	الكمية المنتجة/كلغ	الكمية المصدرة/ كلغ
1907	5.605	5.056.000	3.870.000
1908	6.841	6.318.000	3.995.000
1909	11.324	13.104.000	9.404.000
1910	8.933	9.338.000	5.824.000
1911	10.176	11.035.000	7.152.000
1912	9.148	8.157.000	5.691.000
1913	10.844	10.866.000	7.640.000
1914	10.013	11.671.000	6.973.000
1915	7.651	7.740.000	5.765.000
1916	9.196	11.330.000	9.233.000
1917	14.973	18.027.400	10.674.400
1918	21.750	24.017.200	14.244.000

Joseph Serda ,P.438.

[1] Capus, Guillaume, op.cit,P.83. Dervin, G.. Auteur, op.cit , P. 45
[2] M. Rivière, op.cit, P. 301.
[3] Dervin, G. Auteur, op.cit , P. 45

إن الإحصائيات المقدمة تشير إلى إن مساحة التبغ لم تكن مستقرة بشكل واضح ما بين 1907 إلى غاية 1913، بفعل التوجهات الكبرى نحو زراعة الكروم التي باتت تشهد إقبال كبير نظير الإرباح المرتفعة التي باتت تحققها خاصة في المناطق الغربية من الجزائر.

حاولت زراعة التبغ في هذه الفترة الحفاظ على مساحتها في ظل الزيادة الجارفة للمساحة الكرمة وارتفاع صادراتها بشكل قياسي فاق 700 مليون ف بحلول 1906، وارتفعت معها كميات الإنتاج التي قفزت من5.056.000 كلغ سنة 1907 إلى 13.104.000كلغ سنة 1909، نظير ارتفاع المساحة وتحسن المحصول اثر وفرة التساقطات إلى عرفتها تلك السنة . لتتراجع إلى 10.866.000 كلغ سنة 1913، وساهمت في ارتفاع قيمة الكميات المصدرة من 3.870.000 كلغ سنة 1907 إلى 7.640.000 كلغ سنة 1913.

واصلت المساحة العامة نموها ومعها الكميات المصدرة، لتسد النقص الحاصل، وتغطي الاحتياجات المتزايدة للجنود من مادة التبغ في ساحات القتال، وعلى هذا النحو تضاعفت المساحة في الجزائر إلى من10.013 سنة 1914، وباتت تحقق إنتاج عام يبلغ 24.017.200 كلغ تستورد منه فرنسا 14.244.000 كلغ، وهي كميات تتعلق بالألياف دون التبغ الجاهز.

- **زراعة التبغ في الجزائر ما بين 1919-1962**

بعد الحرب العالمية الأولى تواصلت جهود الدولة في تطوير القطاع وتنظيمه، ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين النوعية بشكل كبير، فعمدت إلى استراد أنواع جديدة ذات نوعية عالية من المانيا والبراغواي[1] وتوطينها بالجزائر قصد تحسن الإنتاج والنوعية وزيادة حجم التجارب في سهول متيجة التي باتت وكأنها حقل تجارب الزراعة في المجال، وفي ذات الوقت زاد الاهتمام بالتسميد وطرق الري وتوعيه المزارعين بمختلف الجوانب المتعلقة بتحسين الزراعة ومكافحة الأمراض وتطوير الإنتاج.

هذه الجهود رفعت المردودية للهكتار من التبغ لتبلغ حدود 15 ق/ه في الأراضي غير المروية ، وتصل إلى 25 ق/ه وبلغت الأرباح الصافية في مطلع القرن من 700-1200 فرنك/ه. كما ارتفعت

[1]M. Rivière, op.cit, PP. 302-303.

إرباح عملية تصنيع القنطار الواحد إلى 1000ف[1]، وهو ما أنعكس على عائدات التبغ التي باتت تمثلا مصدر ثروة هام جدا للمشتغلين في زراعته وتصنيعه.

مع الزمن صار التبغ المحلي ينافس أجود الأنواع في السوق الدولية من بضائع الأوربية كالمانيا النمسا، المجر، وبضائع بلاد الشام والأمريكيتين ومنتجات الفلبين، وساهم في زيادة الصادرات وتحسن الإنتاج عما كان عليه من قبل، وتذهب التقديرات إلى أنه كان بإمكان الجزائر رفع كفاءتها الإنتاجية إلى 30.000 – 40.000 طن سنوياً بحدود 1925، ويبدوا أن توقعات القائمين على القطاع كانت في محلها، ففي سنة 1924 بلغ عدد الممارسين لزراعة التبغ 19.472 مزارع يستغلون 22.335هـ، جلهم في مدينة عنابة، التي أصبحت قطباً اقتصاديا لزراعة التبغ[2]، تساهم بثلث الإنتاج المحلي[3] ، مما يعادل 20.000 طن سنويا، وتخصص له مساحة معتبرة تقدر ب 25.000هـ، من أجود الأراضي الخصبة، هذه النتائج المحققة كانت بتظافر الجهود المزارعين، ومعها الجهود الجمعوية خاصة "تعاونية عنابة لمنتجي التبغ "Tabacoop"، التي تأسست في عام 1921 وقدمت مساهمة كبيرة في تطوير القطاع والتمكين له، حيث أن تأسيس هذه التعاونية أنعكس على زراعة التبغ بشكل مباشر، فعملت على تغيير مسار هذه الزراعة إلى المناطق الشرقية، وبالخصوص في منطقة عنابة، نظرا للمناخ الملائم.

وبهذا سوف تشهد المساحة ارتفاع كبير في هذه المنطقة من 1.520 هـ سنة 1922 إلى 13.000هـ سنة 1930، وهذا بسبب الجهود الكبيرة لهذه التعاونية في تنظيم التعاون بين مختلف الأطراف العاملة في المجال [4] ويدخل هذا في توجهات السياسة الزراعية لصهر الأهالي وتوجيههم خدمة لزراعة الكولونيالية، وباتت تتحكم في توجيه زراعة التبغ في الجزائر.

وعمل هذا النمو على خلق تعاون بين الأهالي والمعمرين في المجال على عدة مستويات من تبادل الخبرة والتقنيات وصولا إلى خلق التعاونيات المختصة بالمجال وصهر الأهالي في مضمار الزراعة الاستعمارية تقنيا[5]، وبهذا يعرف القطاع تطور كبير بعد الحرب العالمية الأول ازدهار غير مسبوق، تواصل معه النمو بإدخال تحسينات كبيرة على الميدان بتوسيع عمليات الري والتسميد وإدخال تقنيات

[1] M. Rivière, op.cit, P.308

[2] عن مساهمة مدينة عنابة في القطاع ما بين 1910-1930 ينظر :

Joseph Serda ,P.439.

[3] Chevalier Auguste, op.cit, P. 537.

[4] Capus, Guillaume, op.cit, PP. 82-84.

[5] Chevalier Auguste, op.cit, P. 537.

جديدة فيها وتهجين أصناف ذات جودة عالية وكثافة ورقية مرتفعة، انعكست هذه الجهود على إتساع المساحة وزيادة كميات الإنتاج وفق ما يلي

السنة	المساحة /هـ	الإنتاج/ق	الصادرات	
			الكمية /	النسبة من الإنتاج
1919	17050	171800	156700	91,21
1920	20000	182800	159750	87,39
1921	21800	227900	159200	69,86
1922	10500	197250	94650	47,98
1923	20750	209100	120800	57,77
1924	23350	182450	175000	95,92
1925	32650	297800	147600	49,56
1926	22400	222700	205850	92,43
1927	29000	265750	166950	62,82
1928	26450	249750	222750	89,19
1929	21600	213150	202150	94,84

بن آشنهو: ص225.

إن إحصائيات الجدول تؤكد أن زراعة التبغ واصلت نموها عقب الحرب العالمية الأولى، وواصلت الازدهار الذي عرفت به نظيرا الانفتاح الاقتصادي في فرنسا بعد 1919، وزيادة الإقبال على المنتجات الجزائرية وخاصة التبغ.

ساهم هذه الظروف وانعكست على أسعارها التي عرفت ارتفاع متواصل ، مما زاد في إقبال المستثمرين على زراعة التبغ وتحسين أصنافه، والملاحظ ان هذه الزراعة كانت مخصصة بالأساس للتصدير، حيث بلغت نسبة الصادرات سنة 1919 حدود91.21% من الإنتاج العام المقدر ب171800ق. وحافظت على ثبات هذه النسبة في السنوات الموالية، نظيرا للجودة العالية و للمكانة الدولية التي باتت تتمتع بها الألياف التبغ الجزائرية.

على أن إلقاء نظرة دقيقة على انعكاس ارتفاع المساحة الزراعية وتأثيرها على الانتاج و وحجم الصادرات نحو فرنسا المتزايدة وفق ما يلي

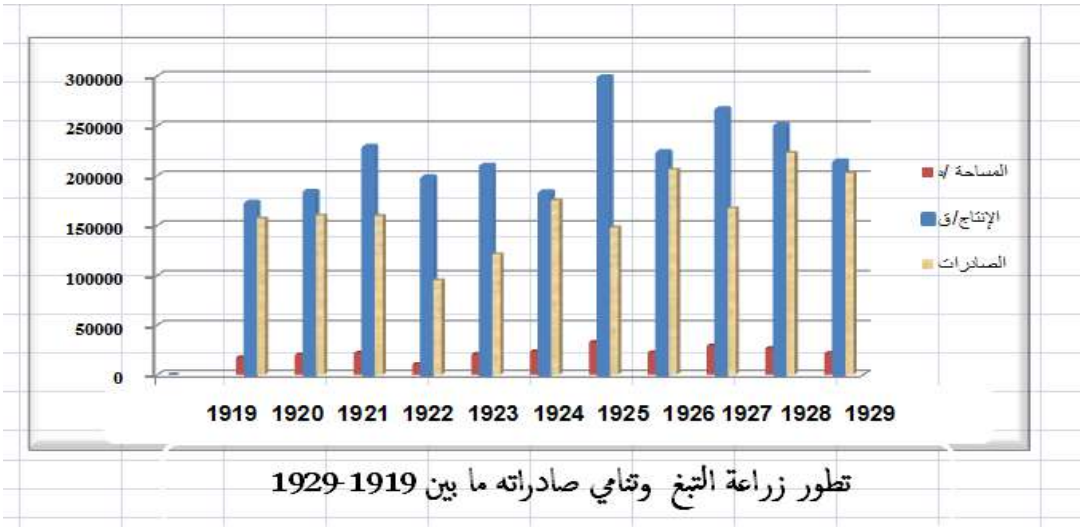

تطور زراعة التبغ وتنامي صادراته ما بين 1919-1929

يعطي فكرة مفادها إن مردودية الإنتاج كانت متباينة من منطقة إلى أخرى، وكانت خاضعة لتأثير المناخ والطرق الزراعية والفصيل الزراعي المعتمد.

تواصلت كميات التصدير على نفس الوتيرة تقريباً حتى القرن الأول من الاحتلال،مما ينم عن طبيعة هذه الزراعة والإغراض المستوحاة منها، كما ينم عن التسهيلات الحكومية في للمزارعين، ولذلك انتقلت المساحة من 7.000ه في مطلع القرن العشرين إلى 20.000 ه سنة 1920، وتقفز إلى 32650هسنة 1925، هذا الانتقال يعكس في طياته عوامل مختلفة منها زيادة الطلب الفرنسي على المنتجات المحلية، وتأكيد لطرح المنظرين لهذا النوع الزراعي بجعل الجزائر خزان أساسي للتبغ الفرنسي، وتوطين هذه الزراعة التجارية بالجزائر.

استطاعت السياسة الزراعية إن تجد لنفسها مكانة دولية في السوق العالمية للتبغ منذ 1925، وغدت الجزائر من أهم منتجي ومصدري التبغ بأنواعه في العالم[1] ومنذ سنة 1932، ارتقت الجزائر الى ثاني أهم مورد لسوق الفرنسية بعد الولايات المتحدة الأمريكية [2].

في هذه المرحلة دخلت على هذه صناعة التبغ تغيرات جوهرية وتقنيات عالية ورفاهية كبيرة، جعلت من السجائر الفرنسية ذات مكانة عالمية، على أن إيقاف كلا من بولندا والمانيا عمليات الاستيراد من الجزائر، اثر على المساحات الزراعية بشكل ما، وخاصة ما بين 1925-1926، لضغوطات داخلية من

[1] Barret Lagrève, op.cit, P.307.
[2] Trochain Jean, op.cit, P.428.

نقابات التبغ في هذه الدول، كما أن الأسعار المتدنية التي باتت تفرضها شركات المتاجرة بهذه المادة لم تعد تخدم المزارع في الجزائر[1].

ومنذ سنة 1927 بلغ عدد المنخرطين في Tabacoop نحو 5.585 عضو منهم 620 عنصر أوربيا و4965 من الأهالي، هذا ما يؤكد أن هذا الميدان منذ نهاية القرن أصبح حكرا على العنصر الأهلي لخبرتهم الواسعة في المجال، وتوزيع الحصص استثماراتهم في حدود 1 هـ لما مجموعه 1404 مستثمر في القطاع، بينما يستحوذ 3080 مزارع ما بين 1-5هـ للفرد الواحد، وتسيطر 745 مستثمر على أكثر من 5هكتار [2]، بهذا استطاعت هذه الجمعية أن تنظم القطاع بشكل كبير، مما يتماشي مع السياسية الزراعية وغدت بذلك تسيطر على 9.500.000كلغ من أصل 10.000.000 كلغ المنتجة بالمنطقة[3].

توسع نشاطها Tabacoop إلى عموم بلاد القبائل ومتيجة[4]، وعملت هذه التعاونية ووحداتها المنتشرة على تطوير قطاع التبغ، وتحديث هياكلة بشكل كبير، مما انعكس على ارتفاع المساحة بشكل أساسي، مع كمية الإنتاج الزراعي وفق ما يلي :

السنة	1921	1922	1923	1924	1925	1926	1927	1928	1929	1930
المساحة / هـ	8402	1.524	8.000	9.300	15.308	8.400	14.600	11.610	11.347	13.000
الإنتاج العام /كلغ	7.956.000	832.000	7.030.000	5.638.000	11.857.000	6.878.000	12.581.000	8.266.000	9.253.000	10.0000000
مساهمة Tabacoop /كلغ	7.409.000	654.000	4.720.000	3.762.000	8.793.000	5.138.000	10.890.000	7.906.000	8.798.000	9.500.000

[1] Trochain Jean, op.cit, P.431
[2] Chevalier Auguste. op.cit, P.538.
[3] Joseph Serda, op.cit, P.439.
[4] L'Echo d'Alger, , op.cit, P.03.

الإنتاج خارج Tabacoop /كلغ	547.000	178.000	2.310.000	1.876.000	3.064.000	1.715.000	1.691.000	306.000	450.000	500.000
النسبة المئوية لمساهمة Tabacoop	93	78	67	66	74	75	87	96	95	95

Chevalier Auguste, P 539. Joseph Serda, P.439.

تشير البيانات الواردة في الجدول أن Tabacoop أعطت جرعة قوية للقطاع، واستطاعت في ظروف وجيز أن تسيطر زراعة التبغ، إنتاجا وتسويقا، ورفعت المساحة المخصصة له في مدينة عنابة فقط من 1.524 سنة 1922 إلى 13.000 هـ بحلول سنة 1930. وباتت عنوانا لزراعة التبغ في عنابة وأحوزها، وتعرف اهتمام كبير من طرف المستثمرين وقف ما يلي :

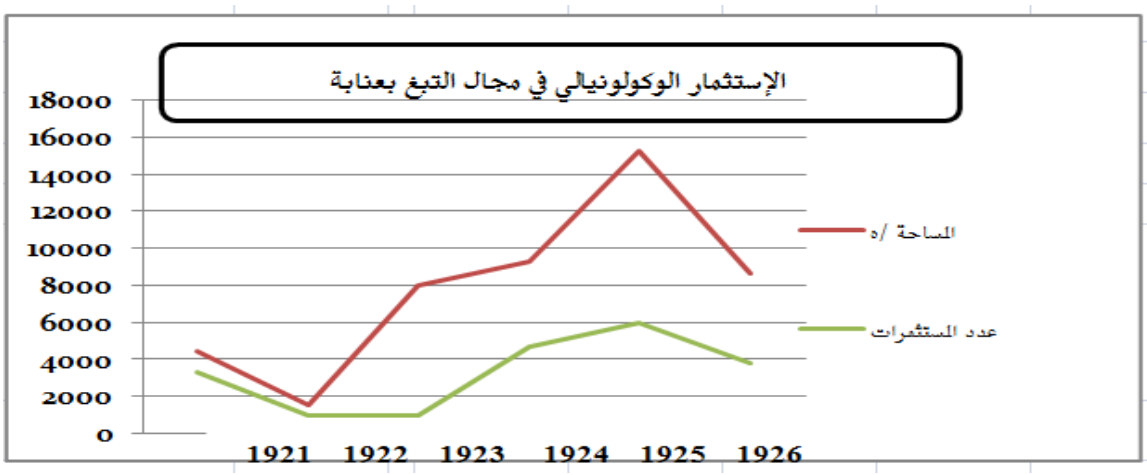

تؤكد الإحصائيات الواردة في المنحنى أن عدد المستثمرات الزراعية الخاصة التبغ ، ارتفعت من 3330 مستثمرة سنة 1921 إلى 15253 مستثمرة بنهاية سنة 1925.

كما يلاحظ الارتفاع المتواصل لمتوسط المساحة المستغلة من 1.3 هـ للفرد سنة 1921 إلى 1.9 هـ سنة 1923 ليقفز إلى 2.2 هـ سنة 1925، دليل على زيادة الاهتمام بهذه الزراعة التي باتت تحقق مداخيل مالية معتبرة، وهذا بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها تعاونية Tabacoop في الميدان .

هيمنت Tabacoop منذ 1922 على نسبة الإنتاج الزراعي للتبغ،نظير تحكمها الكبير في تقنيات الزراعة والإنتاج، وسيطرتها على السوق الداخلية والخارجية للتبغ في الجزائر، وتوزعت أهم فروعها في عنابة والقبائل الكبرى والعاصمة.

إن الأسباب الكامنة وراء هذا التموقع لهذه التعاونية مرده سياستها الرامية إلى بعث وتحسين الإنتاج، وذلك عن طريق إدخال أصناف جديدة ذات مواصفات اقتصادية، استوردتها من مصر، واليونان والولايات المتحدة ميزتها الجودة العالية والكثافة الورقية، ومقاومة الأمراض التي تصيب المنتوج، وعملت هذه التعاونية على تكوين المزارعين وتعميم التوعية والارشاد، ومساعدتهم مادياً قصد توسيع نطاق التسميد وتعميمه، والاعتماد على المكننة وتسهيل اقتنائها.

كانت هذه التعاونية سندا وحماية للفلاح من إشكال الابتزاز التي كانت ممارسة عليهم من طرف الشركات التجارية، التي كانت تهيمن على السوق الداخلية والخارجية للتبغ، وتفرض أسعارها على مزارعي التبغ مما يؤثر بشكل كبير على العائدات التجارية للمزارع، وكثيرا ما ساهمت هذه الممارسات في تخلي العديد منهم على زراعة التبغ، مما أنعكس بشكل مباشر على المساحة الزراعية المخصصة، على أن سياسية Tabacoop في هذا المجال ساهمت في القضاء على هذه الممارسات، وصار بإمكان المزارع، الحصول على إرباح صافية تتراوح من 600 إلى 850 فرنك في الهكتار، ولتعزيز الثقة عمدت هذه التعاونية على تقدم الجوائز نقدية تصل إلى 250 ف، للمزارعين أصحاب أفضل النتائج الزراعية .

تعزز القطاع وانتظم بعد ذلك بتأسيس عدة نقابات أخرى على غرار « Société des Tabacs d'Hippone »[1]، مما انعكس على تطور الإنتاج وتحسين الجودة وارتفاع المساحة، وبعث تجارب جديدة في المناطق الجنوبية مع نهاية القرن الأول من الاحتلال[2]، وعيا منها على أهمية تطوير الزراعية بشكل عام ، وخاصة زراعة التبغ وتوطينها على مساحات واسعة، قدمت وزارة الزراعة الفرنسية ، بوضع هيكلة من شانها إعطاء نفس جديد للقطاع ، وذلك بإقامة تربصات إقامية للمهندسين الزراعيين، وخصصت لها ميزانية معتبرة قدرها 400 ف للفرد الواحد [3]، تخص كل النفقات ورغم أنها مبالغ طائلة إلا أن الحكومة كانت ترى ذلك إستراتجية زراعية من شانه ان تدر فوائد تقنية كبيرة على زراعة التبغ لما يوافق والطلب المتزايد على هذه المنتجات في السوق الفرنسية .

ساهمت هذه الجهود في تغطية العجز وإحداث تقنيات وجلب أصناف جديدة وتطوير أصناف أخرى، وتكوني اليد الزراعية على استخدام تقني للآلات الزراعية و تعميم استخدام الأسمدة، وتطوير تقنيات الري الزراعية.

[1] Chevalier Auguste, op.cit, P. 538
[2] Lequy Roger, op.cit, P.82.
[3] M. Edmond Phillipar, op.cit, P.70

كما أن المشاركة الهامة للوفد الجزائري سنة 1905 في أشغال المعهد الدولي للزراعة بروما قصد مواجهة التحديات التي تواجه الزراعة، أمراض النباتات، وتذبذب المناخ كان له انعكاسه على تحسين الأصناف وتطويرها [1].

تدعم القطاع بعد 1930 وانتشرت زراعة التبغ في بعض المناطق الصحراوية رغم محدودية الإنتاج، حيث كان يزرع على 70هـ، في مزارع وادي سوف سنة 1936، وبطرق ووسائل تقليدية، جله يستهلك محليا، والفائض منه يباع للوحدات الصناعية، حيث ساهم بمبيعات وصلت إلى 2.200 ف سنة 1940[2]، وهي إشارات على إن الإنتاج المخصص للتصدير هو جزء قليل من الاستهلال المحلي على ان جودته كانت عالية .

تواصل رواج قطاع التبغ بعد الحرب العالمية الثانية، بشكل كبير ويرتفع عدد المشتغلين فيه من 16.000 سنة 1929 إلى 25.000 ألف سنة 1955 منهم 24.000 من الأهالي[3]، وتواصلت النتائج الباهرة المحققة من التعاونيات الزراعية المتخصصة في التبغ ومنهاTabacoop التي وفرت 9.230 طن سنة 1951[4]. كما وفرت الجمعية الوطنية للاستغلال الصناعي للتبغ (SEITA) التي تاسست في نهاية 1926 6.000 طن[5] ، ويرتفع انتاجها الى 8.000 طن مع نهاية 1958، وتوسعت حقولها بشكل واضح المناطق الشرقية بدعم من Tabacoop [6] ، وساهم هذا التقارب بين هذه الجمعيات في تطوير القطاع بشكل كبير من حيث النوعية والكميات المنتجة، وعملت الحكومة على تدعيمه ماليا وتقنيا خاصة ما تعلق بالتسهيلات الإدارية والجمركية[7]، قصد تطوير السوق وادخال مختلف الاصناف ذات الكفاءة الانتاجية العالية[8].

---

[1] **Délégations financières algériennes** ,mai- juin 1921, , op.cit ,PP.616-617.
2Daviault Lucien, **le souf sud constantinois**, L' lmp A l'Ecole Cannes (A-M)1947 ,P.29.
[3] Lequy Roger. **L'agriculture algérienne de 1954 à 1962**. In: R.O.M.M , N°8, 1970. P82.
[4] Source: **A.O.M (Projet d ouverture en Algérie d un contingent supplémentaire de tabac marocain** ,Voter lettre N^0 ,570 . De 06/02/1959), be **:**81 f_2307, P.3.
[5] Source: **A.O.M (Compte rendu de la conférénce tripartite**,Voter lettre N^0 ,4868 . De 06/01/1959), be : **81f_2307,P.7.**
[6] Source: **A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre** N^0 **, 4919 AG/PA. De 10 Octobre 1958)**, be :**81 f_2307 .**
[7] Source: **A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre** N^0 **,1030 AG/PA. De 12/11/1958)**, be :**81 f_2307 .**
[8] Source: **A.O.M (Projet d ouverture en Algérie d un contingent supplémentaire de tabac marocain** ,Voter lettre N^0 ,570 . De 06/02/1959), be :**81 f_2307,P.4.**

غير أن بعض التقارير تتهم الجمعية (SEITA) بالتلاعب بالأسعار[1]، وهذا أمر وارد خاصة القيود المفروضة على الفلاحين الاهالي كانت متزايدة، ويرغمون على البيع بالأسعار التي تفرضها الجمعيات الزراعية، دون مراعاة للمشاكل التي يعاني منها الفلاح.

وبهذا يتضح لنا أن مرد هذا الاهتمام الفرنسي بالمنتجات المدارية وخاصة التبغ، جاء بعد فقدانها لمستعمراتها في الهند وأمريكا وما قابلها من تنامي الطلب عليها في السوق الفرنسية الملازم للحراك الاقتصادي الأوربي، وعزز من هذه التوجهات الزراعية ارتفاع تكاليف انتقاء ألياف التبغ ومشتقاتها من موطنها الأصلي، وعمدت الفكر الزراعي الفرنسي على إيجاد بيئة زراعية يوافق التوجهات الاقتصادية، رافقها في ذاك تنظير زراعي وحراك سياسي، ساهم في توسيع مساحات التبغ بشكل متواصل قصد سد الطلب الفرنسي المتزايد ، وساهمت التعاونيات الزراعية في قطاع التبغ على غرار Tabacoop في أعطاء نفس جديد هذه الزراعة التي انحصرت نحو المناطق الشرقية لما يوافق وطبيعتها المناخية، وعملت هذه التعاونيات على تطوير زراعة التبغ قصد مواكبة الطلب الفرنسي المتزايد.

على غرار التبغ، وسعت المصالح الزراعية تطوير مختلف الزراعية المدارية بالجزائر، وخاصة زراعة القطن التي سوف تعرف هي الأخرى تطور كبير وفق مايلي :

2- زراعة القطن

اعتبرت زراعة القطن زراعة إستراتجية في السياسة الزراعية الفرنسية من البداية قصد تعويض النقص الكبير من هذه المادة في السوق الداخلية، جراء فقدانها مستعمراتها المدارية، وبهذا عرفت هذه الزراعة اهتمام وتطور متواصل، ومواكبة مع سياسية التوجيه الحكومي للمزروعات المدارية وتوطينها في الجزائر اصدر Hardy Auguste كتابه المتخصص في زراعة القطن بالجزائر[2]، وقدمه بنوع من التفصيل والتقنية ابتدأ من اختيار الأصناف الملائمة إلى طريقة العناية ومكافحة الإمراض والتسميد، مروراً بالإنتاج وآليات التخزين والتصنيع وما تعلق بها، ومبديا مساهمة أهم الدول الرائدة في المجال ومعرجاً على التقنيات المتطورة المعتمدة في مصر والبرازيل والولايات المتحدة، ما ينم عن أن لهذا المصنف أهمية أساسية في الفكر الاستيطاني، وكأنه بذلك يساهم في توجيه المزراعين إلى للاهتمام بهذا النوع النباتي.

[1] Source: **A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0 , 46 AG/PA. De 02/09/1958) .**
Source: **A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0 , 7/36 AlG/EK. De 08/09/1958) .**
[2] Hardy, Auguste , **Manuel du Cultivateur de Coton en Algérie**, Imp. Libraire, Alger ,1856.

وقد خلص إلى أن زراعة القطن بالجزائر تضاهي منتوجات جورجيا وكارولينا الأمريكية، من حيث الكمية المردودية والتنوع مما جعل الكاتب يشيد بمستقبل زراعة القطن في الجزائر، ورغم ذلك لم يعطي لنا معلومات إحصائية دقيقة عن الإنتاج القطن في الجزائر في تلك الحقبة مما يدل على أن الكتاب يدخل ضمن سياسية التحفيز والتوعية والإرشاد التي تبنتها وزارة الزراعة في المجال.

والي ذلك التاريخ كانت زراعة القطن تشهد ازدهار متواصل حيث ارتفع الإنتاج السنوي من 465.000كلغ مابين 1843-1845 إلى 785.000 كلغ ما بين 1845-1848، لتبلغ 960.000كلغ في الفترة مابين 1848 إلى 1851، وأمام ازدهار الزراعة واتساع المساحة وصلت كمية الإنتاج إلى 1.136.000 كلغ ما بين 1851-1853[1].

إن الارتفاع الحاصل في الميدان استفاد من التطور الحاصل في المجال مع الدعم المتواصل من طرف الحكومة الفرنسية في تسهيل الحصول على الأراضي الزراعية و تسهيل خدمتها، وزاد من وهجها الطلب المتزايد على المنتوج في المصانع الفرنسية جراء فقدانها لمستعمراتها القديمة التي كانت مصدرها الأساسي من القطن.

ارتفع عدد المزارعين المهتمين بالقطن من 03 مستثمر سنة 1851 يستغلون مساحات صغيرة بإمكانيات محدودة إلى 900 مزارع سنة 1853 يستغلون 573 هـ، لترتفع المساحة إلى 1.720 هـ سنة بعد ذلك [2].

هذا الانفتاح الكبير يحمل في طياته الرغبة الحكومة في توطيد هذه الزراعة التي صارت مصدر من مصادر الثروة في زمانها، ومع الوقت أتصح أن المناخ والتربة مساعد على تطوير هذه الثروة والذهاب بها بعيدا، ومنافسة البضائع الأمريكية في السوق الأوربية، بالإضافة إلى سياسة الدولة التي أعطت الأولوية في إسترداد البضائع الجزائرية على حساب غيرها.

هذه السياسية التشجيعية عجلت بالحكومة إلى وضع تدابير وخطط مستقبلية، ومن ذلك إقرار قوانين تساهم في ترقية الإنتاج وتحسينه، وتوسيع مساحته إلى ابعد الحدود، ومن ذلك أقرار مرسوم إمبراطوري بتاريخ 15أكتوبر 1853 يؤسس لتنظيم مسابقات وطنية لفائدة منتجي القطن، ومنح جوائز تشجيعية لأفضل المنتجين، وضع أسس لمسابقة سنوية بقيمة مالية قدرها 20.000 ف، مع تقديم الدعم للفلاحين فيما يخص البذور وتسهيل اقتنائها، وتسهيل المعاملات المالية، ورفع المنح لفائدة المستثمرين في المجال،

[1] Guérin, Théophile , **L'Algérie au point devue del'agriculture**, Imp. CH. Thèse, Alger,1856,P.52
[2] Guérin, Théophile, op cit, P.53.

مع تعهد الدولة بشراء المحاصيل مباشرة من المزارعين[1].

إن السياسية الزراعية المتبعة ساهمت في زيادة المستثمرات بشكل متواصل وارتفعت معها كميات المنتجة من 507.000 كلغ سنة 1854، لتنتقل إلى 780.000 كلغ سنة 1857[2]، مما رفع المساحة المخصصة لزراعة القطن لحدود 2.000 هـ، على أقل تقدير وهذه المساحة كبيرة نسبياً، مقارنة بالفترة التاريخية، وما كان يمكن تحقيقها في هذه الفترة الوجيزة إلا بتضافر الجهود الحكومية والإقبال الكبير على القطاع رغم ضبابية المشهد الزراعي حول القطن في الجزائر.

ساهمت هذه الخطط الأولية في ارتفاع عائدات القطن نتيجة ارتفاع تكاليف بيعه، وانخفاض تكاليف إنتاجه 400ف/هـ [3] ووصلت الإرباح الصافية للهكتار بعض المزارع في منطقة وهران 3.480 ف سنة 1855، وتعدت عتبة 7.005 ف للهكتار في حقول متيجة الخصبة،[4]، عاملا ساهم في توجيه هذه الزراعة وتركيزها في سهول متيجة بالخصوص فيما بعد.

هذه الإرباح فتحت المجال الواسع أمام الرأسمالية الأوربية للاستثمار في المجال من أوسع أبوابه وعد زراعة القطن في تلك الفترة ثقافة زراعية بامتياز لها آفاق مستقبلية واعدة، وتواصل نموها وذلك باستفادتها من ارتفاع الأسعار في السوق الأوربية، والنجاح الباهر للتجارب الأولية بالجزائر والتي باتت السياسية الزراعية الفرنسية تعول عليها لسد العجز الفرنسي المتزايد في الألياف القطنية .

وارتفعت صادرات الجزائر من القطن الصافي الخاضع للمعالجة والتصفية وفق معطيات الجدول التالي

السنة	الإنتاج/ كلغ	السنة	الإنتاج/ كلغ	السنة	الإنتاج/ كلغ
1854-1853	85.710	1858-1857	104.416	1862-1861	118.412
1855-1854	71.310	1859-1858	106.431	1863-1862	127.833
1856-1855	66.972	1860-1859	106.472	1864-1863	367.518
1857-1856	93.070	1861-1860	159.652		

Behaghel ,PP.175-176.

[1] M.P. de Ménerville ,**Dictionnaire de la législation algérienne**, code annoté et manuel raisonné 1830-1860, paris, 1867,P.91 . Behaghel, Arthur-Alexandre, op.cit, P.174.
[2] M.P. de Ménerville ,op.cit, P.91.
[3]Thomas, A, op.cit, P.06.
[4] Guérin, Théophile, op cit , PP.53-54.

الملاحظ أن سياسة الدعم والتشجيع قد أتت ثمارها مبكراً فارتفعت الصادرات من 85.710كلغ سنة 1854 إلى 71.310 في ظرف سنة، ليقفز إلى 104.416 كلغ سنة 1858، رغم أن هذه الكمية لا تساهم إلى في 7.2% من احتياجات السوق الفرنسية، إلا أنها لاقت التشجيع على أمل أن تتضاعف الصادرات بشكل كبير، نظير جهود الدولة الداعمة للقطاع بشكل متواصل، كما أن سياستها في إعطاء الأولية للمنتجات الجزائرية على حساب غيرها ساهم هو الأخر في ارتفاع الصادرات بمنحي تصاعدي ليستقر عند 367.518 كلغ سنة 1864.

أن هذه المؤشرات سوف تحدث الفارق في زراعة القطن على المستوى القريب ذلك أن الارتفاع الكبير للأسعار في أوربا، ونجاح أولى التجارب الزراعية في الجزائر فتح الباب على مصراعيه، أمام تدفق رؤوس الأموال بشكل متواصل مستفيدة من التسهيلات الحكومية المقدمة فتوسعت زراعته في عنابة قسنطينة، متيجة وسهول الشلف، وهران بدرجات متفاوتة.

غززت هذه الجهود ارتفاع مساحة القطن في الإقليم الغربي سنة 1857 إلى 902.9هـ، بينما توفرت مقاطعة الجزائر عبر سهول متيجة بالخصوص على 75هـ، وتوزعت 522.09 هـ في الإقليم الشرقي، مما جعل المنطقة الغربية تحصد الثلاثة الأولي في زراعة وإنتاج القطن، لترتفع المساحة تدريجيا سنة 1858 مستفيدة من النجاحات المحققة فبلغت في الإقليم الغربي 1.082هـ ن وارتفعت في الإقليم القسنطني إلى قرابة 815هـ، بينما تراوحت لم تتحسن المساحة مقاطعة الجزائر كثيرا، حيث بلغت 80هـ[1].

زادت وتيرة التشجيع الحكومي للقطاع بمرسوم إمبراطوري جديد في 25 افريل 1860 ينص على منح مبالغ مالية للمصدرين للقطن، وقد تحصلت المنطقة الغربية على الصدارة، مما عمل على توطين زراعة القطن خصوصا بعد سنة 1865 حيث توزعت في سهول وهران 1200هـ، و1200هـ في سهول الهبرة وتوفرت غليزان على 600هـ، هذا التطور حسن مرودية الهكتار التي بلغت 10ق/هـ، وارتفعت معها الأسعار إلى 125ف /100كلغ[2].

إن هذا الارتفاع لم يعمر طويلا، واصطدم سريعاً بمواسم صعبة ساهمت في تقليص المساحة بشكل كبير بعد نكبة 1867 التي ميزها الجفاف الحاد، رافقه غزو للجراد لحقول القطن، عوامل أثرت على إنتاج القطن وأدت إلى تراجع المساحة ب 2.200هـ في ظرف سنة واحدة فقط.

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق،ص 217.

[2] Thomas, A,op.cit, P.08-11.

أن سياسة دعم الدولة في تطور القطاع قابلها زيادة الطلب على القطن الجزائري بشكل متواصل في السوق الفرنسية، ما أدي إلى ارتفاع أسعاره إلى مستويات قياسية حيث ارتفعت من 90ف/100كلغ سنة 1865، إلى 150 ف /100كغ سنة 1868 نتيجة انخفاض الانتهاج وانكماش المساحة بشكل من 4.000هـ سنة 1867، للتراجع إلى 1800هـ سنة 1868 [1].

هذه الأزمة أربكت القائمين على القطاع، واتضح للمزارعين خطورة العامل الطبيعي في العصف بجهودهم الزراعية، كما أبان عن مخاطر جديدة للحكومة ومن ورائها وزارة الزراعة، تهدد مستقبل زراعة القطن في الجزائر ما لم تتدخل الدولة لإنقاذ الموقف، وحث القائمين والمزارعين بالأخذ بالأساليب العلمية. وتم إدخال تقنيات الري المختلفة، واستخدام الحرث العميق الذي يزيد من استفادة النبات من مدخرات التربة، وزاد الاهتمام بالتسميد بشكل كبير في حقول القطن وخاصة في وهران، تيبازة ومتيحة، وتعززت زراعة القطن من خبرة الوافدين الأسبان الذين أضافوا لمستهم في القطاع.

بنهاية 1869 استفادت زراعة القطن بمجموعة من مشاريع الري، ساهمت بشكل كبير في انتعاش القطاع ومنها مشروع سد الهبرة الذي يسمح بري 36.000هـ، ومن المرجع رفع قدرته في السنوات القليلة إلى ري 80.000 هـ، وسد واد حمزة الذي يساهم في سقي 36.000هـ، وغيرها من المشاريع الكبيرة التي تمكن القطاع الزراعي من سقي170.000 هكتار بالمنطقة الغربية التي ازدهرت فيها مزارع القطن بشكل كبير.

هذه الجهود كانت الدولة تخطط من ورائها رفع المساحة الإجمالية إلى 200.000هـ مما يمكنها من إنتاج 8.000 طن سنويا على اقل تقدير لسد الاحتياج المتزايد لمصانع القطن في فرنسا. وبعد تعافي القطاع من مؤثرات أزمة الجفاف الذي ضرب البلاد سنة 1867 و تحسن الظروف الطبيعة، بالتلاحم مع جهود الحكومة ارتفعت المساحة إلى 3000هـ سنة 1869[2].

إن مستقبل زراعة القطن في الجزائر ظل مهدد في ظل البيانات الواردة، ويفتقد إلى روية مستقبلية واضحة ذلك أن الدولة لم تجد الآليات الحقيقة لتوطين ثقافة القطن بالجزائر، كزراعة وتجعل منها واحدة من أهم الركائز الاقتصاد الفرنسي بالجزائر، ولم تتمكن من مواجهة التحديات العالقة رغم جهودها المتواصلة، في ظل بلوغ العائدات الصافية للهكتار الواحد 600 ف سنة 1869.

[1] Thomas, A, **Considérations sur l'avenir de la culture du cotonet sur les conditions de l'agriculture en Algérie**, Imp de L'Akhbar, Alger,1870 ,P.08.
[2] Thomas, A, op.cit, PP.08.

إن هذه الازدهار النسبي لم يكن ضماناً كافياً، يساهم بالانفتاح على زراعة القطن، وظل التخوف والتردد السمة البارزة التي تخيم على القطاع رغم ارتفاع أسعارها في السوق الفرنسية، ويبدوا أن الدولة لم تقتنع بالانجازات المحققة وفق ما خططت له ، مما أدى بها للتملص من قرارات الدعم الموجه لمنتجي القطن، عاملا عجل بتراجع المساحة تدريجياً وفق ما يلي

	الكولون		الأهالي		المجموع	
	المساحة	الانتاج/ كلغ	المساحة/هـ	الانتاج/ كلغ	المساحة	الانتاج
1872	1.395	1.598.787	47	3.616	1442	1.602.403
1873	1.325	2.843.264	60	5.800	1385	2.849.064
1874	592	2.690.509	47	1.959	693	2.692.468
1875	193	3.575.588	38	2.700	231	3.578.288
1876	294	3.650.676	//	//	294	3.650.676
1877	197	2.782.497	//	//	197	2.782.497
1878	120	2.669.330	//	//	120	2.669.330
1879	124	1.226.181	//	//	124	1.226.181
1880	126	2.432.318	2	2	128	2.432.320
1881	176	2.120.269	//	//	176	2.120.269
1882	98	22.500	//	//	98	22.500
1883	33	8.000	//	//	33	8.000
1884	16	4.678	//	//	55	4.678

S.G.A: 1882 a 1884,P. 154.

الملاحظ أن زراعة القطن في الجزائر فقدت هويتها، وعُصفت سياسية التخلي عن الدعم بالانجازات المحققة، حيث تراجعت المساحة العامة من1442 سنة 1872 إلى 55 هـ سنة 1884،بمعدل 115 هـ سنويا، وجرت معها الإنتاج من 2.849.064 سنة 1873 إلى 4.678 سنة 1884.

هذا التراجع الحاد والمقوض لنشاط القطن جاء على عهد الجمهورية الثالثة التي انتهجت سياسية تختلف عن سابقتها، والرامية إلى قطع الدعم عن نشاط القطن، لعدم تحقيقيه الأهداف المنشودة، وبات الدعم المقدم للهكتار يعادل في أحسن الأحوال قيمة المحصول المنتج، إلى جانب تدني مستوي الجودة وصعوبة تأقلم الأصناف الممتازة مع البيئة الجزائرية، إلى جانب تتدني مستوي المردودية بشكل متواصل، مما يوحي بالانقراض الوشيك لهذه الزراعة، وان تجارب زراعة القطن في الجزائر قد أثبتت فشلها، ولم تعد قادرة على المنافسة في السوق الفرنسية للبضائع القارة الأمريكية، والهند ومصر، واسبانيا، وتركيا ذات الجودة العالية والأسعار المتدنية.

و مع الزمن فقدت زراعة القطن قوامها لصالح التوجهات الزراعية الجديدة المتمثلة في الكروم، وتملص الجمهورية الثالثة من سياسة الدعم المنتجين، وبهذا تواصل الانخفاض بشكل سريع ، كما يمكن تفسير الزيادة في الإنتاج في ظل انخفاض المساحة إلى ارتفاع المردودية بشكل كبير نتيجة استخدام والأسمدة بشكل كبير، والاستفادة من مشاريع الرى التي إقامتها الدولة، مع تطوير بعض الأنواع ذات الكثافة الورقية.

نستطيع القول أن صادرات الجزائر من القطن انخفضت بشكل كبير جدا أواخر القرن إذ لم ترد في الإحصائيات الزراعية الرسمية، دليل أخر أن هذه الزراعة فقدت قوامها في الجزائر نهاية القرن التاسع عشر.

ويبدوا أن الاستهلاك الكبير للقطن في السوق الفرنسية بعد الحرب العالمية نتيجة الانفتاح الاقتصادي وزيادة الطلب على القطن إلى ما يقارب 2.2 مليون طن سنوياً اى ما يعادل 48% من الاستهلاك العالمي للمادة[1] وارتفاع تكاليفه بشكل كبير قد ساهم في إعادة التفكير الجدي في بعث هذه الزراعة من جديد بالجزائر حيث ارتفعت المساحة بشكل كبير بين سنتي 1924، 1925، في مختلف المقاطعات وفق ما يلي

	1924	1925	متوسط المردودية ق/هـ
وهران	800هـ	1500هـ	14
الجزائر	700هـ	1200هـ	10
قسنطينة	20هـ	1000هـ	07
	1520هـ	3700هـ	/

F. Heim De Balsac , P.106-.107.

إن ارتفاع المساحة من 1520هـ سنة 1924 إلى 3700 هـ في ظرف سنة واحدة ليطرح استفهام كبير، حول المستجدات الحاصلة في السياسة الزراعية الفرنسية لإعادة بعث زراعة القطن بهذه الوتيرة غير المسبوقة، ذلك أن زراعة القطن لم تبلغ عتبة 3500 ق تحت إي سقف رغم الدعم الكبير الذي قدمته حكومة الجمهورية الثانية للقطن، ويبدوا أن عدة عوامل طفت للسطح ساهمت في هذه النقلة

[1]Henry Bloud, **Le problème cotonnier et l'Afrique occidentale française**, une solution nationale Nationale, *librairie Emile Larose*, Paris, 1925, P.09.

النوعية، منها زيادة الطلب الفرنسي على القطن، والانتشار الكبير للشبكة الري، حيث تعزز القطاع من عشرات السدود في المقاطعات الثلاثة وخاصة في الشلف وعنابه ووهران وسكيكدة، كان لها دور كبير في تغطية متطلبات القطن، استفادة القطاع من مبالغ معتبرة من المؤسسات المالية.

كما أن استشراف منظري السياسة الزراعية لمستقبل زراعة الكروم في الجزائر، عجل ببعث قطاع القطن كبديل إستراتيجي، بعدما أدركت استحالة صمود زراعة الكروم في ظل المستجدات، بعد تعافي حقول الكروم الفرنسية، وتطبيق الدولة لمقررات تقليص صادرات الكروم الجزائرية نحو فرنسا، امتثالا لضغط المتزايد من نقابات الكروم الفرنسية، للحد من مساحات الكروم في الجزائر، بعدما زالت المبررات الاقتصادية التي تقتضي تطويره في الجزائر، في وقت باتت الخمور الجزائرية تنافس المنتجات الفرنسية في السوق الأوربية.

هذه العوامل السابقة عجلت بوثبة عملاقة في ظرف سنة واحدة لمساحات القطن، حيث ارتفعت من 1520هـ سنة 1924 إلى 3700هـ سنة 1925 يعد مغامرة اقتصادية تخفي من ورائها مخططات حكومية جاهزة في الارتقاء بهذه الثروة، بعدما اعتدت لها البني التحية الملائمة، وقابلها التعافي الاقتصادي في عموم أوربا التي زاد طلبها على القطن بعد الحرب العالمية الأولى بشكل كبير جداً.

أن الإنتاج الزراعي من القطن كان موجه بالأساس للسد متطلبات السوق الفرنسية ، حيث تم تصدير 350 طن الألياف الخامة سنة 1924، لترتفع إلى عتبة 1000 طن سنة 1925، وهي السنة التي عرف إنتاجا غزيرا قدر ب1.834طن. تراجعاً كبير سنة 1926 عند 1.580 طن متأثرا بالظروف الطبيعية القاسية عاملا ساهم في ارتفاع الأسعار بشكل كبير لتتراوح ما بين 2100-2600 ف للطن بحسب النوعية[1].

بلغت المساحة سنة 1930 حدود 5000هـ، تتوزع في سهول عنابة، سكيكدة وسهول الشلف غليزان، في محطات التجارب وتحسين الأصناف وانتقاء البذور[2].

تواصلت تجارب زراعة القطن في المناطق السهبية والصحراوية كما كان الحال بمزارع وادي سوف الذي حققت نتائج طيبة رغم محدودية[3] والتجارب الخاصة بالمزرعة النموذجية بتاجموت في الأغواط[4]، وعلى حساب الوثائق المطلعة فان كمية الإنتاج كانت محدودة ولم ترق إلى المستوى

[1] F. Heim De Balsac, op.cit, P.105.
[2] M. P. Montchanin ,**La participation agricole de l'Algérie à l'Exposition Coloniales Internationale**, L'Agriculture pratique des pays chauds, 1931 ,P.730.
[3] Lucien Daviault, op.cit, P.29.
[4] Georges hertz, **L'Algérie des nomades et ksourienne**, imp. a. Robert, Marseille, 1989, P.169.

المطلوب، ولا يمكن أن تكون هذه التجارب إلا مبادرات فردية للأشخاص أو مؤسسات قصد إنعاش الزراعة وتوسيع نطاقه ، والبحث عن المناطق الزراعية التي تسمح لهذا الصنف بالتأقلم .

- نبات الكتان – lin–

على غرار التبغ والقطن، حاول منظرو السياسية الزراعية بعث العديد من المحاصيل المدارية واقامة تجارب زراعية متعددة بغية إيجاد السبل لتوطينها، مع الاهتمام بالزراعات المرتبطة بصناعة النسيج بالخصوص.

زادت الأهمية الاقتصادية للكتان وبذوره في أوربا بشكل كبير عقب ثورتها الصناعية، قصد استعماله في عدة مجالات منها صناعة الأقمشة، والورق، والطاقة ومواد التجميل المختلفة، وكعلف لبعض أصناف الطيور، غير إن هذه الصنف الزراعي يفقد مميزاته الاقتصادية في البيئة الأوربية والفرنسية بالخصوص، فعمدت فرنسا إلى تغطية متطلباتها من مستعمراتها المدارية، كما حاولت التأسيس لهذه الزراعية التجارية في الجزائر بشكل أمثل، بعدما بينت التجارب الأولى رغم محدودية مساحتها أعطاء محصول بقيمة اقتصادية عالية.

والملاحظ أن الصحافة الاستعمارية دخلت في هذا الخط ، وحاولت المساهمة في الترويج لزراعة النيلة بقوة وتأكيد على أهميتها الاقتصادية، ومحاولة إعطائها البعد الاقتصادي المنوط بها. وبهذا تخصصت الجزائر بصنفين أساسين وهما النيلة الايطالية(le Lin d'Italie)، ولينة ريغا (le Lin de Riga)، وعدا من أجود الأنواع وأحسنها قيمة اقتصادية، على أن هذا التخصص جاء بعد عدة تجارب ورهانات، تؤكد نجاعة السياسية الزراعية الفرنسية بجعل المستعمرة منطقة خاصة بالمنتجات المدارية.

تشير أولى الإحصائيات عن وجود ما يفوق 4هـ مخصصة للكتان ، جزء هام منها في سكيكدة ،ساهمت بإنتاج وصل إلى 5.937 كلغ سنة 1854 من البذور وكميات كبيرة من ، لتبلغ القيمة الإجمالية لها 3.586 ف [1] .

ساهمت هذه النتائج في توجيه الرأسمال الأوربي نحو النيلة، مستفيدة من ارتفاع محصول الهكتار، حيث أكدت التجارب أن استزراع 100كغ من النيلة الايطالية يمكنه أن يمنحك ما يقارب 12 ق من البذور، 20 ق من القضبان، بقيمة تجارية تتراوح ما بين 460–480 ف كناتج عن العملية الزراعية، وترتفع إلى 770–915 ف بالنسبة لصنف ريغا الذي يمنح مردودية تقدر ما بين 7–10 ق من البذور ،

[1]Guérin, Théophile, op.cit, P.50.

ونحو 32–50 ق من القضبان والأوراق[1]. هذا الإنتاج الوفير تغزز بارتفاع الأسعار التي تراوحت ما بين 24 إلى 35 ف/100كلغ[2]، في ظل انخفاض تكاليف اليد العاملة لان زراعة هذا الصنف النباتي لا تتطلب جهود كبيرة.

إن التجارب الأولية فتحت الباب أما توسع الجمهورية الفرنسية الثالثة في القطاع، بعد معاينها للنجاحات الباهرة للزراعة التبغ، فارتفعت المساحة في الفترة ما بين 1872 إلى غاية 1884 وفق مايلي

السنة	الكولون				الأهالي				المجموع			
	المساحة/هـ	الانتاج/ق	البذور/ق	الخيوط/ق	المساحة/هـ	الانتاج/ق	البذور/ق	الخيوط/ق	المساحة/هـ	الانتاج/ق	البذور/ق	الخيوط/ق
النيلة لايغا												
1872	778	79000	459667	900	58	15900	27400	1930	836	94900	487067	2830
1873	3402	549920	1761370		65	14030	62050	2280	3467	563950	1823420	2280
1874	3500	260349	2175615		70	800	48400	200	3570	261149	2224015	200
1875	1888	130400	2007485		76	538	44500	100	1964	130938	2051985	100
1876	2450	341700	1921708		87	410	77109	148	2537	342110	1998817	148
1877	1776	173250	1142068	150	92	216	77595	117	1868	173466	1219663	267
1878	1399	192558	1085182		90	216	77895	117	1489	192774	1163077	117
1879	765	10690	681822		66	216	52973	130	831	10906	734795	130
1880	942	16380	602738		5		5000		947	16380	607738	0
1881	706	22944	433982	1122	12	220	3010		718	23164	436992	1122
1882	1861	45599	1505024	67356	12	300	3056		1873	45899	1508080	67356
1883	1811	25278	1157976	67530	14	400	3265		1825	25678	1161241	67530
1884	1263	16429	1586007	66845	13	300	3253		1276	16729	1589260	66845
النيلة الايطالية												
1872	1767	218715	1768477		57	9000	50065		1824	227715	1818542	
1873	5754	1132161	4740830	1000	221	2515	165650		5975	1134676	4906480	1000
1874	4761	454205	1819102	600	294	460	67789		5055	454665	1886891	600

[1] Du Mesgnil, op.cit, PP.37-38.
[2] M. Rivière, op.cit.P.292

10800	1497322	824400	3933		200057	39000	241	10800	1297265	785400	3692	1875
16000	1677009	1395450	3018	1200	107002	104400	164	14800	1570007	1291050	2854	1876
14815	1673331	1230252	2753		106964	104150	167	14815	1566367	1126102	2586	1877
14858	1521170	1213295	2926		107181	104200	169	14858	1413989	1109095	2757	1878
	1384879	24744	1866		62005		46		1322874	24744	1820	1879
	1611195	549310	2138		75475		46		1535720	549310	2092	1880
295000	1128850	552948	1975		73950		77	295000	1054900	552948	1898	1881
	1421645	822980	2521		51150		59		1370495	822980	2462	1882
	1412813	894313	1830		51200		60		1361613	894313	1770	1883
	1272778	827870	1747		51208		63		1221570	827870	1684	1884

S.G.A :1882 a 1884,P. 155.

تشير هذه البيانات أن الارتفاع الكبير في المساحة كان نتيجة ارتفاع واردات الفرنسية من المادة عتبة 28 مليون كلغ منذ سنة 1853،[1] ومواكبة الطلب المتزايد عليها في السوق الفرنسية ، وأكدت البيانات الرسمية إن المساحة قد عرفت تراجع حاد منذ سنة 1885 بصورة مفاجئة لتنزل إلى 1.214هـ، مساهمة في إنتاج 656838 كلغ بذور، و696008 كلغ من القضبان[2]

تحققت هذه النتائج بفعل الاستخدام المكثف للتسميد في زراعة الكتان، وانتشرت زراعة النيلة في سهول عنابة سكيكدة ومتيجة وغليزان[3]، واتضح أن قيمته المنتجات تضاهي أجود الأنواع المنتجة في روسيا وبهذا توسعت المساحة مع الزمن، وزادت معها كميات الإنتاج لتبلغ حدود 207.000 ق سنويا ما بين 1934-1938، وترتفع إلى 250.000 ق سنة 1949، وتبلغ حدود 295.000 ق سنة 1950[4] .

أن كانت زراعة القطن، والتبغ وبصورة اقل زراعة الكتان قد حققت نتائج طيبة، رغم الصعوبات المالية وتذبذبات المناخ، إلا أن بعض الأصناف على غرار البن، والسكر، السمسم، الخروع، الفول السوداني، القنب الهندي، الزغفران، فجل هذا الأصناف تخشي المياه الراكدة في الشتاء، وجفاف الصيف وهي ميزة أساسية من مميزات المناخ في الجزائر. وبالتالي لم تستطع التأقلم والبيئة الجزائرية، رغم التجارب المتكررة في السهول الغربية الوسطي في البلاد.

[1]A.R .Souviron, **De la Culture du lin en Algérie**. Cballamel Libraire Commissionn, Paris.1860, P.08.
[2]Algerie. **Conseil supérieur de gouvernement** ,imp Administrative ,Alger ,1886,P.217.
[3] Du Mesgnil, A.. Manuel du cultivateur de lin en Algérie, imprimerie poitevin ,paris,1966, P.12.
[4]Agriculture et ravitaillement. In: Etudes et conjoncture - Union française / Economie française, 6e année, n°1, 1951. P.14

إن النتائج المحققة في المجال لا تكاد تذكر مقارنة بحجم الاستهلاك الفرنسي لها، فقد صدرت الجزائر سنة1894 ما يقارب 17840 كلغ من زيت السمسم(Huile de sésame) من أصل 35 792كلغ إي ما يعادل22.5%، بينما ساهم مسحوق القنب(Chanvre broyé)ب 0.17 %فقط من حجم الاستهلاك الفرنسي الذي بلغ في نهاية القرن17.588.631 كلغ، فيما ساهمت الزيوت الطيارة الأخرى ب 36670 من أصل 248.436 كلغ[1]، والحال نفسه مع زيت الخروع(Huile de castor)، الزعفران(Safran)، زيت الفول السوداني(Huile d'arachide).

إن مرد هذا الاهتمام للمنتجات المدارية، هو فقدان فرنسا لمستعمراتها وزيادة تكاليف اقتنائها بشكل كبير ، رافقها في ذاك الانفتاح الاقتصادي الكبير الذي عرفته فرنسا، كما حاولت السلطات الزراعية إيجاد بيئة زراعية توافق توجهاتها، إلا أن المناخ عرقل جهودها وسرع بإجهاض مشروعها بجعل المستوطنة مزرعة للمنتجات المدارية، رغم النتائج المحققة في بعض الأصناف، والظاهر أن السلطات الفرنسية، أدركت مبكرا فشل سياستها، فعملت على توجيه إمكانياتها المالية والبشرية نحو استغلال الموارد الغابية بشكل مكثف؛ التي سوف تعرف تطور كبيراً جدا في وسائلها وآلياتها وحجم صادراتها نحو فرنسا.

2- السياسية الزراعية الفرنسية في قطاع الغابات

تعد الغابات مصادر طبيعية أساسية للقبائل الجزائرية، القاطنة في المناطق الشمالية بالخصوص، ومقوم أساسي من مقومات البقاء، ذلك أن الغابة كانت في نظر الأهالي منظومة إقتصادية تكمل باقي نظمهم، وحلقة لا يمكن فقدانها، كونها تشكل عمود أساسي من اعمدة الاقتصاد القبلي تم توارثه عبر عقود.

زادت أهمية الغابات مع ترسانة القوانين الفرنسية، التي قوضت البناء الاقتصادي والاجتماعي للقبائل، وعملت على إحكام القبضة على الأراضي الخصبة وتحويلها من اصحابها للعمرين الجدد، كما ساهمت إجراءات الحجز والحشر في تقليص الفضاء الحيوي للأهالي، مما زاد من مكانة الغابة لتعويض النقص في المراعي والأراضي الزراعية عبر التوسع في مجالها بطرق الاستغلال والحرق لبعض أجزائها في أحيان عديدة، كما تعد المصدر الأساسي الذي تستمد منه القبائل مصادر الطاقة، وفقدان هذا الحق عُد تفكيك لحلقة إضافية من حلقات البقاء، وفضلا أخر من فصول التفكيك الاجتماعي والاقتصادي للأهالي.

[1]M. Rivière, op.cit, PP.122-123.

- السياسية الغابية ما بين 1881 إلى 1900

أدركت السلطات الفرنسية الأهمية الإستراتجية والاقتصادية للغابات، وتأكد لها أن سياستها الزراعية لا يمكن أن تتم دون السيطرة على مساحاتها الشاسعة، فأقرت جملة من التدابير تساهم تدريجياً في تحويل مساحات شاسعة لإدارتها، وبهذا فتح مرسوم 16 جوان 1851 عهد جديد من الصراع على العقار الزراعي، حيث أقرت السلطات الاستعمارية ملكية الغابات للدولة الفرنسية[1]، وعد هذا الإجراء حلقة أخرى من حلقات الصراع زعزعت من نُظم الاقتصاد القبائلي، الذي لم يكن يملك من المقومات ما يمكنه الصمود، حيث أقر مرسوم 1851 ضّم 1.250.757م هـ[2]، من غابات الساحل الجزائري للدولة الفرنسية، ومنع القبائل المجاورة من حقوق الاستغلال.وجاء هذا المرسوم متماشياً مع سيروة الأحداث التاريخية، حيث شهدت الفترة نوعا من السيطرة الفرنسية على الواقع السياسي والعسكري، كما ساير مناهجها الزراعية في ضرب الاقتصاد الأهالي.

الملاحظ انه خلال الفترات السابقة لم يكن استغلال الأهالي للغابات يزعج السلطات الفرنسية، أو ربما تعمدت ذلك لاحتواء المشاكل والاضطرابات السياسية، لانشغالها بالصراع مع جبهتي الشرق والغرب معاً، لكن ما هو الجديد بعد عقدين من الاحتلال للتوجه السلطات الاستعمارية نحو إحكام قبضتها على الغابات ، ويبدوا أن الإجابة تكمل وراء تنامي الرأسمال الأوربي واتساع حركة الاستيطان إذ يقتضي نجاحها التحكم الأمثل في كل الموارد الاقتصادية للبلاد.

إنّ ضّم الغابات للملكية الدولة الفرنسية سيكون له أبعاد خطيرة، على سيرورة العلاقة الاقتصادية، وساهم في صهر الأهالي مع الزمن، هذا الواقع أدى إلى مزيد من البؤس والشقاء للقبائل المحادية للغابات، كما أن عمليات الحشر والإبعاد للقبائل ساهمت في تقليص مواردها بشكل كبير، عاملاً أرغم القبائل للجوء إلى طريقة لتوسيع مجالها الحيوي، وذلك بإتلاف وحرق مساحات غابية قصد توفير المراعي، وزيادة الأراضي الصالحة للزراعة، فانتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير عما كانت عليه قبل الاحتلال، عاملاً وجدت فيه السلطات الفرنسية فرصة مواتية لزيادة التغريم وفرض ضرائب بشكل غير مسبوق، كما استغلت هذا الواقع لزيادة سيطرتها على المساحات الغابية .

أن هذه التوجهات نحو قطاع الغابات، وما تبعه من هيكلة إدارية جديدة بإنشاء مصلحة المياه والغابات التي تأسست منذ 1838، سوف تعطي دفعة قوية في السيطرة على مساحات غابية واسعة جداً،

[1] dareste Rodolphe ,op.cit ,P.40 .
[2] de Badicour Louis, **La colonisation de l'Algérie ses éléments**, imp .Bailly Divery et Ce, Alger, 1856, P.52.

ومع تراكم الرأسمال وتوسع حركة الاستيطان، أُجبرت الحكومة على فتح المجال أمام الشركات الكولونيالية، لتمنحهم مساحات كبيرة قصد الاستثمار والاستغلال المباشر كشركة الغابات التي تحصلت سنة 1851نحو 160.000هـ من الغابات دفعة واحدة، ومن جهتها استطاعت لجان الغابات التي كلفت بدراسة مشاكل الغابات، وضع يدها على لب المشاكل، بلورتها في سوء الاستغلال القبائل للمساحات الغابية، والرعي المكثف، والحرائق المتكررة[1].

ويبدوا أن اللجان الحكومية، التي حملت القبائل تبعات ما يحدث للغابة تجاهلت تماماً ترسانة القوانين الزراعية التي حولت نحو ثلاثة ملايين الهكتارات من الأراضي الزراعية للدولة الفرنسية، وأبعدت الأهالي عن مضاربهم، وقلصت إمكانياتهم الزراعية بشكل كبير، مما اضطرهم إلى التوسع على حساب الغابات.

ولإعطاء فعالية أكثر لعمل مصالح الغابات، نجدها تركز على ظاهرة الحرائق، التي عرفتها الجزائر سنوات1858، 1859، 1863،1864، 1865، 1870، 1873،1881، وعملت على توظيفها سياسياً، فصنفتها على أنها أعمالاً عدائية ضد الدولة الفرنسية وفق مقررات سنة 1843، ومنعت القبائل من استغلال الغابات، كما أثقلت عليهم بالضرائب، نظراً للخسائر الكبيرة التي لحقت بالقطاع، فقد أتلقت الحرائق ما بين 1838إلى 1848 أكثر من 40.000هـ، بمعدل 4.000هـ سنوياً، وقدرت الخسائر الإجمالية لها ب 4 مليون ف، وارتفعت الخسائر ما بين 1863-1864 إلى أكثر من 17.000هـ[2]، غير أن بعض التقارير الرسمية أحصت 42.000هـ كخسائر في ظرف سنة واحدة[3] .

أن تضاعف الخسائر إلى نحو عشرة إضعاف سنة 1863 يعكس مدي ضغط القوانين الفرنسية على القبائل وصولا لقانون (SENATUS CONSULTE) ، كما يعكس في طياتها ترنخ القوام الاقتصادي للقبائل، وحشر ثروتهم الحيوانية في مساحات صغيرة جداً، لا تسع لسد متطلبات الثروة المتزايدة فاتسعت القبائل إلى زيادتها بزيادة المساحات الزراعية، دون اهمال العوامل الطبيعية القاسية التي ساقها موسم 1863-1864 إثر اتساع نطاق الجفاف إلى مناطق واسعة في الشرق الجزائري.

عرفت ظاهرة الحرائق منحى تصاعدي سنة 1865 التي صنفت كواحدة من أخطر السنوات التي عرفتها قطاع الغابات، فقد أبادت ألسنة اللهب 164.000هـ في عموم البلاد منها 143.716هـ في مقاطعة قسنطينة فقط [4].

---

[1] Benchetrit Maurice. **Les modalités de la dégradation des forêts dans le Tell oranais**. In: Revue de géographie de Lyon. Vol. 41 ,N°4, 1966, PP. 306.

[2] Thibault, R, **des Incendies de forêts en Algérie**, Imp. de V° Guende, Constantin,1866 ,PP.3-4

[3] **le Rapport de la Commission instituée à Constantine pour l'enquête sur les incendies de forêts en Algérie**. (1863-1865), Paris, 1866, P.46.

[4] Libed, P.15.

أمام هذا التحديات الجديدة وارتفاع وتيرة الخسائر من 4.000هـ سنة 1848 إلى 164.000هـ 1865، تحرك البرلمان الفرنسي بإرسال لجان خاصة لتحقق في حرائق 1863إلى 1865 ، وتوصل بعد معاينات ميدانية إلى أن حقد العرب ونقمتهم هو السبب المباشر في افتعالهم للحرائق[1]، دون أن تبين طبيعة هذا الحقد وخلفياته، فتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وسياسية الحجز والإبعاد، والسيطرة على الأراضي الزراعية الخصبة وتحويلها من مالكيها للمعمرين الجدد، والاستحواذ على الفضاءات الرعوية الضرورية لقطعانه أفقدتهم ما مجموعة 6.883.751هـ، حولتها الآلة الاستعمارية وسياسيتها الاستيطانية للشركات الكولونيالية، كما قدمت مساحات واسعة منها للوافدين من أوروبا، إذ بلغ تعداهم 217990 مستوطن سنة 1865. يضاف لها ضغط ثروة القبائل المقاربة ل 10 مليون رأس من الأغنام والماعز في مساحة محدودة جداً، مما يحد مستويات حصولها على حصصها الغذائية إلى الحدود الدنيا، هذه التدابير وغيرها، أرغمت القبائل لإيجاد منافذ طبيعية لأجل البقاء، وذلك بالتوسع على حساب الغابات، ذلك أن المعركة تحولت في ظرف وجيز من معركة الحفاظ على منظومة اقتصادية إلى معركة بقاء، في ظل فقدان الأهالي لمقومات الاستمرار.

وجدت السلطات الفرنسية في أحداث 1865 حيث التهمت الحرائق 164.000هـ، فرصة أخرى لتحريك عجلة السياسية الاقتصادية إلى الأمام، بفرض ضرائب إضافية على القبائل التي تُتَهم بافتعالها للحرائق، ضرائب تصل إلى أربعة أضعاف ما كان يدفع، وتعدت ذلك حتى مست القبائل لا تشارك في عمليات الإخماد.

أمام صرامة هذه التدابير الردعية، انخفضت الخسائر الناجمة عن حرق الغابات من164.000هـ سنة 1865 إلى 75.000هـ سنة 1873. ويبدوا أن هذه النتائج تحققت بعد تحرك القائمين على القطاع، لإيجاد حلول أكثر نجاعة، فزادت معها عمليات إثقال الأهالي بالضرائب، وتشديد الحراسة، والاستعانة بالمتطوعين من أبناء القبائل لحراسة الغابات، كما ثم إبعاد عدد كبير من القبائل عن مضاربهم المحاذية للغابات، وتفعيل قانون المسؤولية الجماعية.

إن البحث في الأسباب الكامنة وراء هذه الحرائق، ندرك بأنه ليس من الضرورة أن تكون القبائل المجاورة السبب الأساسي فيه، كما كانت تدعى السلطات الفرنسية دائما، فللجانب الطبيعي مساهمته ذلك أن الارتفاع الكبير في درجات الحرارة، وما رافقها من جفاف حاد في الجزائر، تسبب في إشغال النيران في عدد من المناطق، إلى جانب أن بعض الشركات العاملة في قطاع الاستغلال كانت تفتعل الحرائق

[1] Libed, P.10. Gravius Georges**, les incendies de forets en Algérie leurs causes vraies et leurs remèdes, chez louis Marle librairie**, Constantine, 1866, PP.26-27.

وتنسبها للقبائل لزيادة سطوتها على مساحات إضافية، واستغلال خدمات السخرة التي تفرضها الحكومة على القبائل القريبة من الغابات لصالحها لزيادة الأرباح وتخفيض التكاليف.

زادت وتيرة التصعيد والتلاعب بورقة الحرائق بعد مرسوم السيناتوس كونسوليت في 1863، وثورات 1871، التي وضفتها الدولة لصالح توجهاتها الرأسمالية فأقرت الجمهورية الثالثة، مزيداً من القرارات التي كانت ترمي في التحكم الكلي في مجالات الحياة للمجتمعات الأهلية، فحمل قانون في 02 فبراير 1870 مزيداً من الامتيازات للشركات الكولونيالية ومنحها حق الامتياز المجاني في المساحات التي تعرضت لعمليات الحرق، وأتاح لها الحق في شراء المساحات المتبقية بأثمان رمزية[1]، عاملاً ساهم في ارتفاع عدد الشركات العاملة في القطاع بصورة كبيرة، كما ساهم في جنوح بعض الشركات إلى افتعال الحرائق حتى تزيد من سطوتها على العقار الغابي، ومع الزمن تدعمت سلطة مصالح الغابات بقانون 1870، الذي أحكم قبضتها الكلية على الفضاء الغابي، وتعززت أكثر بقانون 17 جويلية 1874 الذي يتيح إمكانية مصادرة الأملاك المنقولة للقبائل المتهمة في عمليات إشعال الحرائق [2].

رغم هذه التدابير الحكومية الردعية إلى أن نشوب الحرائق لم يتم التحكم فيه بصورة مثالية، فقد تواصل اندلاعها لأسباب مختلفة في عدة جهات في الفترة ما بين 1876 و 1884 وفق ما يلي

السنة	عدد الحرائق	عدد القبائل المعاقبة	مجموع الضرائب المحصلة /ف
1876	120	22	92.538
1877	134	27	45.617
1878	164	12	86.467
1879	218	34	54.088
1880	137	7	1.177
1881	244	53	510.225
1882	130	2	282
1883	148	2	5.584
1884	147	1	269

عثمان زقب، ص 225.

الملاحظ من بيانات الجدول التالي، أنه في اقل من عشرية واحدة عرف قطاع الغابات نحو 1442 حريق، تفاوتت خطورتها من سنة إلى أخرى بحسب الظروف التاريخية والطبيعة، ويبدوا ان السلطات الفرنسية استطاعت التحكم نسبياً في حجم الكوارث التي تصيب قطاع الغابات، غير ان سنة

[1] H. Marc, Notes Sur LES Foréts De L'Algérie, Llibrairie Larose, Paris, 1930, P.115.
[2] S.G.A, op.cit, P. 159.

1881 كانت كارثية حيث ارتفع عدد الحرائق بأكثر من 100 حريق عن السنة الماضية، وبلغ 244حريق سنة 1881 ملتهمة مساحات شاسعة وخاصة في المناطق الشرقية، لتنخفض بعد ذلك إلى مستوياتها الطبيعة ما بين 1882 إلى غاية 1884.

أدت هذه الحرائق بالسلطات الفرنسية، إلى فرض غرامات كبيرة على القبائل بلغت 796.147ف على 160 قبيلة، وعدت المناطق الشرقية الأكثر تضررا من غيرها، بيد أن سنة 1881 كانت مميزة ذلك ان مصلحة الغابات قد أخذت نوع من الاستقلالية في التسيير، وصادفت أن جابهت تحديات في أول عهدها بنشوب 244 حريق ساهم في إتلاف 169.057هـ وخلف خسائر مالية معتبرة فاقت 9.000.000 ف[1]، نتج عنها معاقبة جماعية ل 53 قبيلة جلها في المناطق الوسطي والشرقية، بغرامات بلغت ذروتها ب 510.225 ف.

أن المتتبع لسيروة الأحداث بعد ذلك يلاحظ السيطرة النسبية على الأمور، مما يدعو للشك في طبيعة من يقف وراء تلك الحرائق، هل هي القبائل المحاذية للمساحات الغابية التي يزداد عليها ثقل الضرائب والمصادرة والإبعاد وأعمال السخرة، والمتابعات قضائية صارمة بعد كل حريق، أم أطراف أخرى تستغل ظاهرة الحرائق لحصد الامتيازات العقارية وتوجيه السياسية الغابية لما يخدم مصالحهم.

أن المتمعن في قيمة الغرامات التي بلغت ذروتها بأكثر من نصف مليون فرنك سنة 1881، في وقتاً عرفت فيه الدولة تراجع في حركية الاقتصاد، جراء هزات الكروم، مما يشكك في طبيعة الحرائق التي عرفتها الغابات سنة 1881 ويرجح أن جلها عمليات مفتعلة لتفعيل سياسية المصادرات على أوسع نطاق، كما يرجح أن عمليات الحرائق في هذا الوقت بالذات تدخل ضمن الصراع بين الطبقة الحاكمة والكولون، التي بات لهم نفوذ قوي في دواليب السلطة وصناعة القرار السياسي.

ومن جهتها أقرت مصالح الغابات جملة من التدابير لإستدراك النقائص بمزيد من التغريم وإبعاد الأهالي، وزيادة عدد العاملين في حراسة الغابات، وفرض خدمات الحراسة المجانية على القبائل المرابطة.

واعتمدت السياسية الغابية الجديدة على منع استغلال الغابة التي تعرضت لعمليات الحرق لمدة 06 سنوات[2]، بحجة استعادة عافيتها، ولكن القرار يحمل في طياته عقوبات إضافية للقبائل المرابطة بجوار الغابات، وبالموازاة مع تلك التدابير الاقصائية، كانت السياسة الزراعية في قطاع الغابات تساير الآلة الاقتصادية في الوطن الأم، وتعمل بأقصى طاقتها لمجاراة الحركية الاقتصادية به، حيث ارتفعت

[1] عثمان زقب، **السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914- -دراسة في أساليب السياسة الإدارية-** أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص226.

[2] نفسه ، ص224.

احتياجات أسواقها الداخلية للمواد الغابية بشكل كبير، خاصة وأن السلطات الفرنسية وبموجب عدة قرارات تمت ما بين 1862 إلى 1883 تنازلت على مساحات هامة من الثروة الغابية في عدة مناطق من البلاد لصالح المعمرين مقابل مبالغ رمزية، مما انعكس على حركية الاستغلال والتصدير بشكل كبير، مع التركيز على غابات الفلين ذات القيمة الاقتصادية الكبيرة وهذا ما يتضح من خلال البيانات الواردة مابين 1871 إلى 1890 وفق ما يلي

السنة	كمية الصادرات/ق	العائدات /ف	السنة	كمية الصادرات/ق	العائدات /ف
1871	16144	1668	1881	38936	2921
1872	17585	4263	1882	55457	4160
1873	26261	2096	1883	52536	3940
1874	34425	2231	1884	42516	3188
1875	30633	2144	1885	59857	4490
1876	41125	2439	1886	49933	3550
1877	43860	3070	1887	64497	4637
1878	50905	3563	1888	72172	5231
1879	62589	4381	1889	87327	6350
1880	45580	3191	1890	94327	6860

H. Marc,op. cit , P.32.

الملاحظ من البيانات الواردة في الجدول، أن حركية تصدير الفلين ارتفع بشكل كبير حيث ارتفعت من 16.144ق سنة 1871 إلى 62.589 سنة 1879، بارتفاع قدره 46.445 ق، وبمعدل سنوي قدر ب5.160 ق سنويا وهو ما يعكس جهود القائمين على القطاع.

لتفقد قيمة الصادرات من 62.589ق سنة 1879 إلى45.580 سنة 1880 وتنزل إلى 38.936 سنة 1881 نتيجة الحرائق التي عرفتها الجزائر موسم 1880-1881 بأكثر من 244 حريق في عموم البلاد، عامل قلص حركية التصدير بشكل كبير بنحو 38% في ظرف سنة واحدة .

استعادت حركية الصادرات بريقها بعد ذلك متجاوزة أزمة 1881 فارتفعت الصادرات من55457 سنة 1882 لتبلغ سقف64.497 ق سنة 1877، وتواصل نموها إلى عتبة 94.327 سنة 1890.

ومن جهتها ارتفعت قيمة العائدات المالية الصافية للشركات العاملة في القطاع، لترتفع من 1668 ف سنة 1871 إلى4381ف سنة 1979 وتعرف تراجعا حادا سنة 1881 إلى ما دون 2.921، غير أن مناخ ما بعد 1882 ساهم في تطوير القطاع بشكل كبير، وانعكست على العائدات المالية، لترتفع من 4160ف سنة 1882 إلى 6860 ف بحلول 1890 نتيجة ارتفاع الصادرات .

غير أن بعض الدراسات تقر بتصدير 23.575 طن من الفلين ما بين 1867إلى 1876 بقيمة إجمالية قدرت ب 28.290.941ف كما زادت بمعدل 2.357طن سنويا، لترتفع إلى 5.161 طن سنة 1878 بقيمة إجمالية بلغت 6.193.909 ف وتقفز إلى 6.093 طن بقيمة بلغت 7.243.594 ف سنة 1879[1] .

على أن مصادر أخرى تذهب إلى ابعد من ذلك بتسليطها الضوء على صادرات الفلين لوحدها في عينة غابية قدرها 170.000هـ حيث ارتفعت عائداتها من 1.471.000هـ سنة 1868 ، إلى 4.310.000 سنة 1877، لتبلغ سقف 5.198.000 سنة 1887 [2]، وربما يبدوا ذلك بعيد المنال لان تحقيق هذه المداخيل كان يتطلب توفير 519.000 طن من الفلين وهذا يتطلب مساحات غابية معتبرة جداً.

واصلت مصالح الغابات التحكم الأمثل في موارد الغابات، خاصة وأن المساحات المستغلة أظهرت نتائج باهرة، وعائدات مالية متزايدة لمختلف المنتجات الغابية التي ارتفعت مع الزمن وفق ما يلي.

السنة	العائدات المالية /ف	السنة	العائدات المالية /ف
1874	785.607	1880	681.740
1875	603.445	1881	884.830
1876	773.280	1882	1.445.639
1877	693.744	1883	1.438.823
1878	559.826	1884	1.429.002
1879	610.878		

S.G.A,P. 159.

الملاحظ أن الاهتمام بالثروة الغابية وما قابلها من حركية تجارية للموارد الغابية، ساهم في مداخيل معتبرة، بلغت 785.607 ف سنة 1874 وحافظت على نفس القيم تقريبا حتي سنة 1881، لتقفز إلى حدود 1.445.639ف سنة 1882 وتحافظ على بريقها حتي 1884.

كما أن ارتفاع العائدات المالية، يؤكد أن السلطات الفرنسية تعمل جاهدة في التحكم بالمنظومة الغابية تحكماً أمثل رغم العراقيل التي تواجهها، ليتسنى لها بسط هيمنتها على الواقع بعد 1881 وهو تاريخ تمتعت فيه مصالح الغابات بسلطات واسعة، مكنتها من تمرير مشاريعها وفق المنظور الرأسمالي بمنح عدة تراخيص لشركات متعددة، تعمل على استغلال الغابات دون الأخذ بالمعايير العلمية المتعبة في

[1] عثمان زقب، المرجع السابق، ص222.

[2] Praix Victorino, **Etude sur la question Algérienne**, imp. Léon Lampronti, Bône, 1892, PP. 30-31.

مجال الاستغلال والحفاظ على الفضاء الغابي من الانهيار، عاملاً ساهم في رفع الإنتاج إلى مستويات كبيرة وهذا ما تدلل عليه العائدات بعد 1882، كما أن زيادة الأرباح يعكس حجم الاستثمار في المجال وتضاءل تكاليف الإنتاج، لان جل الشركات أصبحت تستفيد من أعمال السخرة المسلطة على القبائل المجاورة للغابات كجز من العقوبة الطبيعة لهم.

هذه النتائج المحققة فتحت أفاقاً حديدية لمنظري السياسية الزراعية في قطاع الغابات، وعملت على بسط هيمنها في كامل الجهات، مع التركيز على المنطقة الشرقية لظروفها الجغرافية، وكثافة غاباتها وتنوع مواردها، وارتفاع عائداتها على حساب المناطق الأخرى جعلت من السلطات الفرنسية تعطيها أولية كبيرة وفق ما يلي.

السنة	1873	1874	1875	1876	1877	1878	1879	1880	1881	1882	1883	1884
الجزائر	67.727	92.041	79.245	93.380	88.894	111.683	109.252	141.866	272.385	323.246	419.619	428.599
وهران	61.178	48.178	39.403	264.284	105.278	78.539	162.881	185.101	147.836	181.982	255.904	296.041
قسنطينة	893.766	644.750	487.797	415.616	499.572	369.604	338.745	354.773	464.609	940.321	763.299	704.362
المجموع	1.022.671	785.607	603.445	773.280	693.744	559.826	610.878	681.740	884.830	1.445.639	1.438.822	1.429.002

الوحدة ب الفرنك الفرنسي S.G.A 1882 a 1884, P. 163.

أن البيانات الواردة تبين التباين الكبير في مداخيل قطاع الغابات بين المناطق الثلاثة، حيث احتلت مقاطعة قسنطينة الريادة في مال الاستثمار وحققت غاباتها مداخيل معتبرة رغم العوامل البشرية والطبيعية التي أثرت على القطاع، فارتفعت من 893.766ف سنة 1873 مستحوذة بذلك على 87.39% من مجموع المداخيل، ومع توالي الحرائق وتركزها في المنطقة الشرقية، انعكست على المداخيل الغابية، التي تقلصت إلى 644.750 ف سنة 1874 وواصلت انكماشها بصورة مستمرة، لتستقر عند 345.773 ف سنة 1880 متأثرة بكوارث القطاع، في تلك السنة والمذكورة سابقاً، غير أن مناخ ما بعد 1881 انعكس المداخيل الصافية للشركات الغابية فارتفعت من 464.609 ف سنة 1881 إلى 940.321ف سنة 1882 واستقرت عند 704.362 سنة 1884، نتيجة التدابير الحكومية في ترشيد الاستغلال خاصة في المناطق الشرقية.

بينما احتلت مقاطعة الجزائر المرتبة الثانية، وساهمت بمداخيل معتبرة للشركات العاملة في القطاع، وارتفعت الأرباح الصافية من67.727 ف سنة 1873 إلى 88.894ف سنة 1877 لتستقر عند 109.252ف سنة 1879. وواصلت نموها رغم أزمة 1881 إلى يبدوا أنها لم تمس غابتها فارتفعت العائدات إلى 141.866 سنة 1880، وتقفز إلى 272.385 سنة 1882، وواصلت بريقها بعد ذلك لتستقر عند 428.599 ف سنة 1884.

ومن جهتها عرفت المقاطعة الغربية تطور مستمر وترتفع الأرباح فيها من 61.178 ف سنة 1873 إلى

48.178 ف سنة 1874 وتواصل نموها لتبلغ حدود 296.041ف سنة 1884.

انعكست هذه المداخيل على الميزانية العامة التي ارتفعت من 1.022.671ف سنة 1873 وانكمشت بفعل ما حدث في 1881 إلى 681.740 وواصلت نموها عند 1.429.002ف سنة 1884.

كما يلاحظ من الجدول أن حرائق سنة 1881 اقتصرت على الجهة الشرقية بالخصوص وبدرجة أقل المقاطعة الغربية نظيرا التراجع الواضح في المداخيل عكس مقاطعة الجزائر.

وبهذا يتأكد أن سياسة الدولة في قطاع الغابات كانت تقتضي التحكم في مصادر الثروة الغابية، وذلك بالتحكم في الأخطار المهددة لها والحد من الاستغلال القبائل لها، بتوظيف ورقة الحرائق، ومن جهة أخرى تحويل مساحات كبيرة منها لصالح الشركات الرأسمالية، التي زادت وتيرة بمنحى تصاعدي منذ 1865 وبلغت عتبة 1.022.671 ف سنة 1873.

غير أن موجة من الحرائق مست عموم الغابات، ساهمت في إتلاف مساحات شاسعة، مما ثبط عجلة الاستثمار في المجال. على أن الاستقلالية التي منحت لمصلحة الغابات منذ 1881 وسلسلة القوانين الردعية وزيادة عدد الشركات العاملة في الميدان، ساهم في ارتفاع مداخيل قطاع الغابات بشكل مستمر ليبلغ عتبة 1.445.639ف منذ 1882.

كما ساهمت هذه السياسية الغابية المنتهجة في التحكم التدريجي في مساحات شاسعة جدا، تضاعفت باستمرار، مع اغتنام السلطات للثورات والاضطرابات السياسة وحتي الحرائق التي تعرفها الغابات لزيادة بسط سيطرتها، حيث ارتفعت المساحة من 1.8000.000 ه سنة 1864، إلى 2.045.062 حتى تاريخ 1881/12/31، جل هذه المساحة الغابية تتوزع في المقاطعة الشرقية ب 1.186.872ه، بما يعادل 42.61% من المساحة العامة بينما تستحوذ مقاطعة وهران 808.202ه، ومقاطعة الجزائر على 790.112ه ، كما يورد التقرير معلومات مفصلة عن كل صنف غابي في كل إقليم من النسيج الغابي، لترتفع المساحة في نهاية 1884 إلى 2.785.186ه.بزيادة قدرها 740.124ه في ظرف ثلاث سنوات، وحتى نهاية 1894 استطاعت السلطات الفرنسية إضافة 1.5مليون ه من المساحات الغابية تحت نفوذها.

إن هذه التدابير التي تبلورت بشكل كبير على عهد الجمهورية الثالثة التي عرفت سياسيتها منعرجاً حاسماً في الميدان الزراعي برمته، ومن ذلك مجال العقار الغابي، كما تنم على أن السياسة المنتهجة من مصالح الغابات التي باتت توجهاتها تساير رغبات الكولون، كما يدل ذلك أيضا عن مكانتهم السياسية

والاقتصادية، وبهذا زاد تغلغلهم في المساحات الغابية، وتأطيرهم لعدد من الشركات العاملة في القطاع وأوكلت لها مهام تنفيذ مشاريع سكنية لمسايرة أموج الهجرة التي ارتفعت بصورة كبيرة .

مع الزمن بدأت تطفوا متابع جمة على مصالح الغابات، في ظل زيادة الضغط على الأهالي بفعل القوانين العقارية التي زادت من اختلاس الأراضي الزراعية الخصبة والرعوية، وسايرتها مصالح الغابات بمزيد من الضرائب على الأهالي، مما جعل الحاكم العام Cambon Jules يدلي بمقترحات منذ 25 جوان 1892 للحكومة الفرنسية بضرورة وضع حد لسطوة مصالح الغابات على الأهالي[1] غير أن مقترحاته لم تجد صداها في ظل النفوذ الواسع للكولون على الحكومة، مما زاد من تسلط مصالح الغابات مع الزمن، لتستغل صائفة 1894 استغلال أمثل، وهي السنة التي شب فيها 308 حريق جلها في مقاطعة قسنطينة ب 149 حريق، بينما عرفت مقاطعة الجزائر 92 حريق ونحو 67 حريق في مقاطعة وهران[2]،وتباينت أضرارها وفق ما يلي

المقاطعة	اضرار خفيفة	1 إلى 5 هـ	5إلى 20هـ	20إلى 50هـ	من 51- 100هـ	من 101- 500 هـ	من 501إلى 1000هـ	من 1001إلى 10000هـ	اكثر من100.000هـ	المجموع
قسنطينة	37	24	17	11	9	27	11	12	1	149
الجزائر	29	26	16	11	2	3	4	1	-	92
وهران	13	14	14	14	1	6	3	2	-	67
المجموع	79	64	47	36	12	36	18	15	1	308

Cambon Jules ,P.298.

توضح إحصائيات الجدول أن الحرائق تفاوتت خطورتها من منطقة إلى منطقة، وتركزت في الإقليم الشرقي بالخصوص بنسبة 48.37%، على أن 60 حريق من أصل 149 يعد من الحرائق المدمرة التي أبادت ما معدله 176.330هـ في مقاطعة قسنطينة لوحدها .

بينما عرفت المناطق الوسطي92 حريق منها 29 حريق بأضرار خفيفة بينما تكون أتلفت البقية ما يقارب 10.750هـ. وفي المقابل شهدت الجهة الغربية اقل الإضرار ب 67 حريق جلها من الدرجة المتوسطة56 حريق من أصل 67 من الدرجة المتوسطة.

على ان خسائر هذه الحرائق تفاوتت من منطقة إلى أخرى، إذا وصلت خسائر المنطقة الشرقية إلى حدود 176.330هـ ، بينما بلغت في مقاطعة الجزائر حوالي 10.750هـ، وانخفضت في الأقاليم الغربي إلى 7.565هـ ليبلغ مجموع خسائر سنة 1894 في المتوسط إلى 194.645هـ في سنة واحدة على أقل

[1] شارل روبير آجيرون، المرجع السابق، ج1،ص 886.

[2] Cambon Jules (G.G.A), **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imp .administrative Gojosso, Alger, 1895, P.298.

هذا المستجدات الخاصة بحرائق 1894 حركت البرلمان الفرنسي، بإرسال لجان تقصي للحقائق، التي تكون قد عاينت الميدان عن كثب، وحملت للجان التشريعية تقريرها بأن تأكل الغطاء النباتي يسير بصورة مفرطة، وأن مستقبل الغطاء الغابي في الجزائر بات مهدد، وعليه وجب التدخل بقوة لحمايته من الأخطار المحدقة، ملمحاً أن أولي هذه الأخطار تكمن في القبائل المرابطة حولها، وتستغل الغابات استغلال عشوائي وبالتالي وجب ردعها، وفي ذات الوقت حملت مقترحات لإعداد قانون جديد للغابات الجزائرية والذي سوف يدخل حيز التنفيذ مع في 29 يناير 1896 [1] .

على إن القرائن التاريخية التي قدمتها هذه اللجنة بعيدة عن الحقيقة أو ربما عمدت إلى التلاعب بها بنسب كل أعمال الحرائق لسنة 1894 إلى الأهالي، وفي الواقع أن عدد معتبر كان بفعل عوامل طبيعية، خاصة وأن الفترة تزامنت وموجة حر شديدة، ورغم ذلك أقرت مصالح الغابات تدابير جديدة تتمثل في رفع الغرامات على القبائل المرابطة بقيمة إجمالية بلغت حسب الحاكم العام للجزائر 89.135ف[2]، ومنع القبائل من استغلال الغابات باي طريقة كانت ، ورفع عدد الحراس إلى 6.516 حارس، مع تشييد 2.426 مركز للمراقبة والاستعانة بفرق مسلحة لحراسة الغابات[3] قصد التحكم الأمثل في المساحات الغابية التي تعدت عتبة 3 مليون هكتار في نهاية القرن التاسع عشر[4]

غير الملاحظ في تقرير الحاكم العام لحكومته عن حجم الغرامات المطبقة على الأهالي دون تمييز، والعمل على إيجاد منافذ أخرى تسمح للقبائل بنوع من الاستغلال للقطاع الغابي، والحث على تحمل مصالح الغابات لمسؤوليتها في ظل تنامي سطوة مصالح الغابات على الأهالي.

رسالة الحاكم العام تحمل في طياتها عدم رضاه بالسياسية المنتهجة من مصالح الغابات، ويبدوا أن لذلك مبررات مختلفة، ذلك أن المؤشرات كانت توضح مدي البؤس والشقاء الذي يعرفه الأهالي وتقزم مواردهم الاقتصادية إلى حدودها القصوى، جراء السياسيات المتعاقبة، مما كان يلوح بثورة شعبية جديدة في الأفق، كما يدخل اقتراحه بتقزيم دور مصالح الغابات واستعادة السيطرة عليها، فصلاً فصول الصراع الخفي بين الحكومة المركزية والكولون الذين تخطي عددهم عتبة536.000 مستوطن على مشارف القرن التاسع عشر.

[1] Benchetrit Maurice. Op.cit , PP. 303-304.
[2] libed,P.300.
[3] زغب، المرجع السابق، 226.
[4] Roy Y Devereux ,op.cit , P.195.

- **السياسة الغابية 1900-1962**

أن التوجهات الجديدة مطلع القرن في مجال استغلال قطاع الغابات كانت تسير وفق ما تمليه توجهات الرأسمالية الكولونيالية، ذلك أن مداخيل الشركات العامة في استغلال لحاء أشجار الفلين في الأقاليم الثلاثة، ارتفعت بوتيرة كبيرة جداً مع مطلع القرن العشرين وفق مايلي.

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع	السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1900	443375	65910	934252	1443537	1908	1018190	12914	2678314	3709418
1901	361341	46797	1521286	1929424	1909	678242	55678	1197584	1931504
1902	410876	88848	1306842	1806566	1910	959421	45983	1852170	2857574
1903	574605	67916	1866486	2509007	1911	1160180	36180	2238844	3435204
1904	550682	78576	2340196	2969454	1912	1483320	69604	3314715	4867639
1905	510568	57414	2957787	3525769	1913	1324226	43590	2718182	4085998
1906	628653	55467	2682226	3366346	1914	224857	25865	187196	437918
1907	1197845	36572	2689181	3923598	**المجموع**	11526381	787314	30485261	42798956

الوحدة: الفرنك . H. Marc, P. 55

الملاحظ أن السياسة الغابية ما بين 1900 إلى 1914 كانت تساير النمو الحاصل في الاقتصاد الفرنسي الذي شهد تطورات كبيرة فارتفعت العائدات من جراء حركية التصدير للفلين على نحوي متواصل، على ان المنطقة الشرقية كان لها مركز الثقل وتساهم بقوة في العائدات المالية العامة، التي ارتفعت من 1.443.537ف سنة 1900 إلى 3.709.418 ف سنة 1908، وتراجعت سنة 1909 إلى ما دون1.931.504 ف نتيجة الظروف الطبيعية القاسية التي عرفتها الجزائر وما صاحبها من موجة جفاف حاد ، ساهمت في إشعال حرائق متعددة عبر ربوع الوطن. ليتعافي القطاع بذلك وتواصل الصادرات نموها لتبلغ 4867639 سنة 1912 مرتفعة عما كانت عليه سنة 1909 ب2936153ف، في أقل من ثلاثة سنوات. غير أن هذا الازدهار إنهار إلى 437918 ف سنة بعد ذلك، نتيجة تقلص الصادرات نحو فرنسا بفعل الحرب العالمية الأولي.

وعليه تكون صادرات الجزائر نحو فرنسا ما بين 1900 إلى 1914بلغت نحو 42.798.956ف بمعدل 2.8م ف سنوياً، أرقاما تعكس حجم الاهتمام بالقطاع، وما قابلها من استثمارات ضخمة في المجال من طرف الشركات الرأسمالية، وإلا استفادت القطاع من الانتشار المكثف للسكك الحديدية والبني التحتية التي سهلت وصول المنتجات إلى الموانى، كما تعكس في طياتها إحكام سيطرة مصالح الغابات على الميدان وحرمان الأهالي منه .

تواصل تذبذب الصادرات زمن الحرب العالمية الأولى وأدت إلى تراجع كبير في عائدات الفلين نسبة كبيرة عما كانت عليه مطلع القرن وتواصل الانهيار إلى ما دون 784881 ف سنة 1915 لتنتعش نسبياً سنة 1918 لتبلغ حدود عند 990313ف[1] لتستعيد تجارة الفلين رونقها بعد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى نتيجة انتعاش الاقتصادي الفرنسي وفق ما يلي.

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1919	533173	152223	1926643	2612039
1920	1512042	61074	1239466	2812582
1921	798902	90911	1418270	2308083
1922	1768724	166049	2551403	4486176
1923	3513717	370594	3820644	7704955
1924	3309477	177159	7501819	10988455
1925	6399608	428915	9190330	16018853
1926	13825131	610550	25285394	39721075
1927	3623371	345522	5274358	9243251
1928	8708056	608299	19956722	29273077
المجموع	45423425	3136670	81419805	129979900

الوحدة: الفرنك H. Marc,P. 90

الملاحظ أن مداخيل استغلال الفلين قد تضاعفت عما كانت عليه بصورة كبيرة بعد نهاية الحرب العالمية الأولي لترتفع من2.612.039ف سنة 1914 إلى 2612039ف سنة 1919 وتواصل نموها إلى29.273.077ف سنة 1928 بمعدل سنوي قدرة 12.516.854ف.

هذا الارتفاع راجع التي التعافي الكبير الذي عرفة الاقتصاد الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى، وزيادة الطلب على المنتجات الغابية في الأسواق الأوربية، كما يدل علي تحكم المصالح الغابية في ظاهرة حرائق الغابات بشكل كبير.

وعليه تكون إدارة الغابات من جراء سياستها تنظيم القطاع، ومحاربة الاستغلال العشوائي له، عملت على رفع مجموع الإرادات بشكل كبير في الفترة ما بين 1890إلى 1928 وفق ما يلي

[1] H. Marc,op. cit P. 90

السنة	لحاء الفلين	اقتطاعات وغرامات	رسوم الاستغلال	منتجات متنوعة	المجموع
1890	148193,43	126781,96		79621,55	354596,94
1891	234341,71	176340,08		100175,3	510857,09
1892	399787,35	212335,36		121635,31	733758,02
1893	371138,51	369585,43		82074,68	822798,62
1894	388338,98	318123,03		72849,96	779311,97
1895	503991,04	218206,22		72054,89	794252,15
1896	679712,89	247290,65		101186,23	1028189,77
1897	994324,34	461019,12	10083,54	89088,95	1554515,95
1898	1227489,37	278310,6	10368,71	79712,46	1595881,14
1899	1098357,22	294015,9	4726,75	93963,44	1491063,31
1900	1443636,92	319298,48	4726,75	93832,23	1861494,38
1901	1929423,98	395885,17	9932,75	88660,59	2423902,49
1902	1806568,29	578927,58	9932,75	107851,12	2503279,74
1903	2511007,52	684552,2	4514,17	119333,88	3319407,77
1904	2969455,82	704014,52	11649,37	136206,63	3821326,34
1905	3525769,31	731362,6	5311,57	153400,12	4415843,60
1906	3366446,34	638643,82	5311,58	161750,83	4172152,57
1907	3933598,34	689884,95	5311,58	225763,83	4854558,70
1908	3709418,58	602243,80	5311,58	221751,68	4538725,64
1909	1932072,03	1214070,94	5739,32	214104,11	3365986,4
1910	2957524,77	638914,79	5739,32	253335,01	3855513,89
1911	3462204,86	942666,29	3861,74	321830,35	4730563,24
1912	4867640,13	969490,43	3861,74	346658,08	6187650,38
1913	4085997,83	1005474,48	6639,56	425671,37	5523783,24
1914	437918,31	744944,42	6639,56	359682,73	1549185,02
1915	784811,63	775820,86	6639,56	311300,43	1878572,48
1916	1312139,03	1193024,37	6639,56	376149,70	2887952,66
1917	1720143,95	2163732,48	6639,56	385494,79	4276010,78
1918	990313,07	2434451,54	6639,56	440346,00	3871750,17
1919	2613039,96	2377705,46	7067,32	539778,65	5537591,39
1920	2812582,83	4115447,84	7090,36	801851,86	7736972,89
1921	2308084,33	1950122,43	7090,36	781304,36	5046601,48
1922	4486347,02	2142017,38	7090,36	1042736,17	7678190,93
1923	7704955,25	2642068,67	5167,57	1861038,1	12213229,59
1924	10988455,38	5295449,31	10678,89	2210766,19	18505349,77
1925	16018 853,10	2767474,00		6181354,64	24967681,74
1926	39721257,00	6290729,00		11961287,00	57973273,00
1927	9415337,00			16783621,00	26198958,00
1928	29273078,00	5634264,00	11106,00	9550684,00	44469132,00

H. Marc, P. 78-35

إن تحليل معطيات الجدول، تعطينا صورة واضحة المعالم لجوانب مختلفة عن سياسة مصالح الغابات وعلاقتها بالإطراف المستغلة، من شركات رأسمالية وقبائل مرابطة، كما تعطينا صورة عن الوضعية الاقتصادية لفرنسا وسيرورة حركية الاستغلال وفق متطلبات أسواقها.

إن عائدات استغلال لحاء الفلين عرفت تطور متواصل لترتفع من 148193,43سنة 1890 إلى 4085997,83 سنة 1913 بسبب زيادة الطلب الأوربي على منتجات الفلين لتلبية احتياجات أسواقها، غير أن تدهور الوضعية الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الأولى، أدى إلى تراجع حركية التصدير، لتستعيد تجارة الفلين مكانتها نهاية ذلك، لتبلغ سقف 29.273.078,00 ف سنة 1928هذا التطور تصادف وبعض الهزات أدت إلى خفض قيمه وخاصة وتراجع حركية التصدير بفعل ظروف الحرب العالمية الأولي، وحرائق الغابات سنوات 1919، 1926.

والملاحظ أيضا أن رسوم الاستغلال كانت ثابتة ولم تكن تتأثر بفعل الظروف المحيطة ولا بحجم الاستثمار وتراخيص الاستغلال وبمقارنتها مع قيم الإرباح نجدها لا تمثل الا 0.092% سنة1922 ، وانخفض إلى0.042% سنة بعد ذلك وهي نتيجة تكاد تكون ثابتة ما بين 1890إلى 1928 ، مما يعطينا صورة واضحة أن الشركات الكولونيالية التي تدير القطاع موجهة بالأساس لتحقيق الأرباح والمكاسب المالية في ظل تحكمها على صناعة القرار زمن الجمهورية الثالثة.

وفي المقابل كانت وهي الغرامات المطبقة على الأهالي ترتفع بصورة عشوائية تحركها رغبة ردعية تجاه القبائل المرابطة للغابات، والتي كانت ترتفع عقب كل موجة حرائق حيث بلغت 126781,96ف سنة 1890 اى يمثل 35.75 % من مجموع العائدات للقطاع، لتنخفض 5634264,00ف سنة 1928 ما يعادل 0.12% من العائدات. مما يعطنا صورة واضحة عن تحكم مصالح الغابات في ظاهرة الحرائق أو بالأحرى نجاح سياسة أبعاد القبائل عن الغابات.

هذا الاستنزاف في الموارد الغابية، إلى جانب الرسوم المفروضة على الأهالي تتضح أكثر مع المنحي التالي:

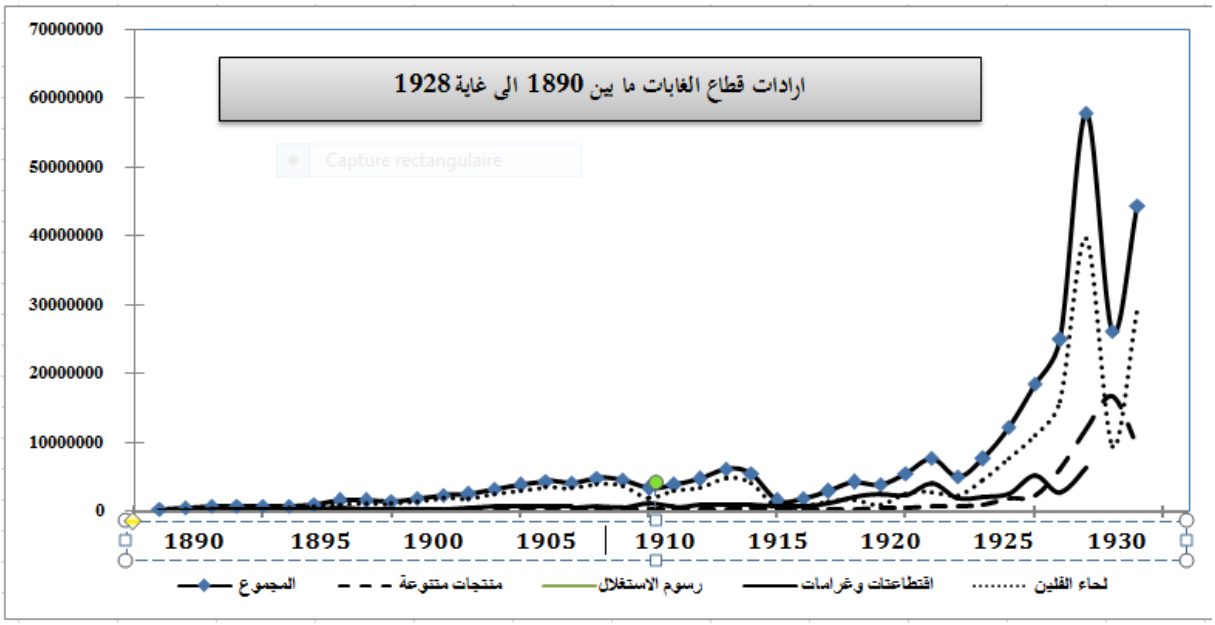

من انجاز الباحث وفق بيانات المصادر السابقة

وعليه تكون السلطات الاستعمارية، قصد وضعت يدها بقوة على قطاع الغابات، وباتت تتحكم في مقوماته خدمة للمصالح الكبرى للسياسية الاستيطانية.

بعد قرن من الاحتلال تسارعت عجلة الاستغلال لقطاع الغابات في ظل تحكم شبه كلي في المجال، ومسايرة الحراك الاقتصادي الحاصل في فرنسا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، وواصلت السياسية الغابية على نفس المسار، ورفعت الآلة الاقتصادية وتيرة الاستغلال عند 32.000 طن من المنتجات الغابية ما بين 1930إلى 1962[1]، مع تراجع كبير في فترة الحرب العالمية الثانية، نتيجة ظروف الحرب وكساد الصناعة في أوربا، غير أننا لا نملك معطيات دقيقة عن التناقض الكبير في حجم الصادرات ما بين 1939-1945.

إن الارتفاع الكبير في حجم الصادرات الغابية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، كان بفعل انفتاح الاقتصاد العالمي، وزيادة الطلب على الأخشاب ومنتجاتها وتنامي صناعته في القارة الأوربية، قابلها زيادة في الطلب على الأخشاب الجزائرية .

والملاحظ أن الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، شهدت سيطرة واضحة لمصالح الغابات على الحرائق بشكل كبير، عدا في فترة حرب التحرير، حيث كانت سياسة حرق الغابات من طرف السلطات الفرنسية من ضمن إستراتجيتها في القضاء على الثورة، والجدول التالي يوضح خسائر الغابات نتيجة الحرائق ما بين 1935-1956.

[1] Ouahiba Meddour -Ssahar, **Historique des feux de forêts en Algérie Analyse statistique descriptive (période 1876-2005)**, Revue Campus , N°10 ,Université Mouloud Mammeri, tizi ouzou ,2005,P.43.

الفترة	المساحة المدمرة	المعدل السنوي
1936-1945	368 537	36854
1946-1955	166 138	18460
1956-1962	471772	47177

Ouahiba Meddour.P.44.

الملاحظ أن مصالح الغابات تمكنت إلى حد كبير من التحكم في حرائق الغابات في الفترة ما بين 1930 إلى 1954، ذلك انه طيلة عقدين من الزمن ثم أتلفت الحرائق ما مقدراه79.077هـ فقط بمعدل، 3954هـ وهو معدل لا يكاد يذكر مقارنة عما كان عليه قطاع الغابات نهاية القرن التاسع عشر، مما ينم على أن مصالح الغابات قد تجاوزت الأزمات التي كانت تحدث على غرار سنة 1894 إلى التهمت فيها السنة اللهب 194.645هـ في سنة واحدة فقط .اي ما يدل على أن الحرائق الغابات قد تحكمت فيها السلطات الفرنسية بصورة كبيرة بفعل سياسة الردع والأبعاد والإثقال بالضرائب والغرامات، وزيادة عدد الحراس، وتشييد الأبراج ، وفرض خدمة الحراسة المجانية على القبائل.

وبالموازاة مع ذلك زادت وتيرة الاستغلال المفرط للغابات، حيث ساهم في تقلص مساحتها بشكل كبير ما بين 1948 و 1950 بصورة غير مسبوقة ، نتيجة الحراك الاقتصادي في فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في تقليص مساحة الغابات إلى مستويات كبيرة عما كانت علية قبل الاحتلال ب 2.000.000 هـ، وأن أجزاء واسعة من الغابات الشرقية بالخصوص تشهد في حالة متدهور جداً[1]، وتشير إحصائيات 1955 إلى إجمالي المساحة الغابية المقدرة ب 3289220هـ في عموم البلاد، تعرف وتيرة استغلال مفرط لمنتجاتها من طرف الشركات الكولونيالية[2].

مما يدل على أن الغطاء النباتي الطبيعي يعرف وضعية حرجة جداً نتيجة الإفراط في الاستغلال دون الأخذ بالمعايير المعمول بها في استغلال المساحات الغابية، وعدم قدرة الغطاء النباتي على التجدد نتيجة الظروف الطبيعية القاسية، كما إن الغابات قد فقدت ميزة التوازن الايكولوجي، نتيجة تركيز الشركات المستغلة على الأنواع الاقتصادية بشكل كبير، زاد من وطأتها سياسية تدمير الغابات من طرف السلطات العسكرية أيام حرب التحرير.

[1] Abdelkader Harfouche, **Les ressources génétiques forestières nord-africaines et leur conservation**, Biologie et écologie, Rev. For. Fr. LVII - 1-2005,P.15.

[2] Abdelkader Harfouche, op.cit, P.20.

2- إستغلال الحلفاء

تعتبر الحلفاء مادة أولية في الاقتصاد العالمي، تستغل في عدة صناعات أهمها الأوراق المالية، وصناعة الكتب والجرائد وورق السجائر وصناعة النسيج، وغيرها، زاد الطلب عليها منذ نهاية القرن الثامن عشر نتيجة تطور الصناعة في الأوربية في ل النمو المطرد للرأسمالية بها،وانفتاح الأسواق وتعافي الاقتصاد العالمي وزادت مكانة هذه المادة مع منتصف القرن التاسع عشر بشكل كبير.

ولما كانت الجزائر متصلة بالاقتصاد العالمي عن طريق فرنسا، مثل استغلال مراعي الحلفاء، وجه السياسية الاستعمارية، أشرفت عليه مصالح الغابات، حيث أزدهر هذا النشاط بقوة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة في المناطق الغربية من البلاد، بعد إحكام السيطرة الفرنسية على هذه المناطق، لتتسع الظاهرة بعد ذلك، على أن الاستغلال كان بصورته العشوائية حتى 1879 وهو تاريخ فرض فيه الدولة تنظيمات صارمة على استغلال الحلفاء، لما وجدته فيه من مضاربات كبيرة في الأسواق وتلاعب في الاستغلال.

- مشاريع استغلال الحلفاء ما بين 1851 إلى 1900

مع الزمن اتضحت القيمة الاقتصادية لمادة الحلفاء التي باتت تدر أموال طائلة على المستغلين، وتساهم بقوة في حركية الصادرات نحو العديد من الدول الأوربية والأمريكية، مما أدى بالدولة إلى مد مئات الكيلومترات من خطوط السكك الحديدة، لمناطق تواجد هذه المواد، قصد استغلالها استغلال أمثل، وربط مناطق الإنتاج بمواقع التصدير، فأقرت عدة مشاريع منها مشروع السكة الحديدية ارزيو- مشرية ، والخط الرابط بين البليدة الجلفة، مشاريع ساهمت في الاستفادة القصوى من ورشات الحلفاء المنتشرة على طول المناطق التي تخترقها السكك الحديدة. ما ساهم في انتشار الورشات وخاصة في الغرب الوهراني، وتعزز بوجود العنصر الإسباني الذي ساهم بقوة في المجال، كما كان لارتفاع أسعار الحلفاء وزيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية دوراً في انتشار استغلالها.

انتشرت الحلفاء في مساحات واسعة جداً في المناطق التلية الشمالية والسهبية، واستحوذت على 17% من الأراضي الزراعية في مقاطعة الجزائر، و27% من الأرضي الزراعية في وهران، و10%من الأراضي في المدية وتيهرت[1]، مما يدل على أن هذا الفضاء الواسع يضم الملايين من الهكتارات هي

[1] Couderc Raymond: **Une «cueillette industrielle» l'alfa en Algérie**. In: Méditerranée, deuxième série, tome 19, 4-1974, P. 4.

أراضي مؤهلة بأن تلعب دور كبير جدا في العملية الاقتصادية، تتوزع عبر سهوب المسيلة والجلفة والأغواط إلى سهول وسفوح الأطلس التلي و مراعي تيهرت وفرندة، وصولاً إلى سعيدة. هذه المساحة الواسعة سرعان ما تشهد انتشار مكثف لورشات الاستغلال بشكل كبير نتيجة المساحة الواسعة للحلفاء.

الملاحظ أن عمليات الاستغلال الأولى، تركزت في الجهة الغربية لظروف الطبيعية الملائمة، وسهولة الاستغلال وكثافته غطاء الحلفاء على امتداد مراعى جهة الغربية، إن إنتاج الحلفاء سرعان من تطور إلى تجارة رابحة تساهم بقوة في حركة الصادرات نحو مناطق مختلفة، حيث بلغت في الفترة ما بين 1867 إلى 1879ما يعادل 592.596 طن لتبلغ 1.020.000إلى غاية 1884 بقيمة إجمالية وصلت إلى 127 مليون فرنك[1]، جل وجهتها كانت نحو بريطانيا حيث استوردت 32طن سنة 1869 لترتفع إلى 54 طن سنة 1871[2].

لترتفع هذه الكميات المصدرة بشكل كبير سنة 1881 إلى 80.000 طن ، وبلغ متوسط الصادرات السنوية في العشرية ما بين 1880إلى 1890 إلى 60.000 طن ليبلغ في أخر الفترة إلى 90.000 طن سنوياً[3].

ويبدوا أن أحداث 1871 وتنامي سطوة الكولون وتذمر الأهالي من سياسية الحشر والإبعاد، مصادرة الأراضي الخصبة، ومنعهم من استغلال الغابات، جعل الحكومة تمنحهم نوعاً من الاستغلال المباشر في المناطق التي تتوفر على الحلفاء، والسماح لهم بتأجيرها للمستغلين، شرط أن لا يكون هذا الاستغلال جائراً ، بحيث منعت اقتلاع الحلفاء من جذورها كي يمكنها التجدد بعد ذلك، كما مكنت هذه التدابير من تشغيل أعدادً معبرة من اليد الأهلية في المراعي هضاب الحلفاء وعلى امتداد الورشات المنتشرة، ومثل هذا العمل دخلاً محترماً لأفراد الأسر حيث يمكن للفرد البالغ اقتلاع ما بين 3 إلى 4 قنطاراً يومياً مما يحقق له دخلاً يومي يقدر ب4 إلى 5 ف[4].

إن هذه الإستراتجية في التعامل مع الأهالي لم تحمل في طياتها إلا سياسة رأسمالية تعتمد على الاستغلال غير المباشر، ذلك أن هذا الحق في نظر السلطات الفرنسية لم يكن الا واجهة من واجهات الرأسمالية في استغلال موارد الحلفاء على يد الأهالي، ويبعها للورشات الأوربية التي يتحكم فيها الكولون، وبأسعار زهيدة لتوجيهها للتصدير المباشر.

---

[1] اجيرون، المرجع السابق، ج1، ص689.

[2] Charrier, F.R, **L'Alfa des hauts plateaux de l'Algérie**, imp. Typographique et lithographique bouyer , Alger, 1873,P.08.

[3] اجيرون، المرجع السابق، ج1، ص689.

[4] نفسه ، ص689.

ساهمت صيغ استغلال الحلفاء في توفير 2055طن سنة 1876 ليتراجع الإنتاج إلى 1384طن سنة 1879، ومنذ سنة 1880 أدخلت تغيرات كبيرة على القطاع، حيث أقرت الدولة جملة من التدابير في طرق الاستغلال والبيع، في ظل الارتفاع الكبير للورشات عبر مساحة بلغت 1.300.000هـ، في قطاع بات يشهد إقبال متنامي من طرف الكولون ومؤسساتهم، وتم التأسيس لورشات توظف عمال يوميين بأجر ثابت، يقدر ما بين 1.25 إلى 3 ف، على أن العمل في مناطق السهبية الواسعة بقى على صورته التقليدية[1].

إلى جانب المناطق الواسعة للجهة الغربية، احتلت سهوب الجلفة المتربعة على 351.647هـ مكانة متميزة في إنتاج الحلفاء، بينما تشعل المناطق الشمالية للمنطقة المتربعة على مساحة 312.643هـ وتساهم هذه المساحات في إنتاج نحو 82.000 طن سنوياً[2]

وبهذا شهد تصدير الحلفاء تطور كبير ما بين 1865 إلى 1890، وفق ما يلي

السنة	الكمية/ق	القيمة/ف	السنة	الكمية/ق	القيمة/ف
1865	31.427	3.142.717	1880	39.182	2.329.540
1870	42.528	4.252.789	1885	153.623	2.104.355
1875	82.964	2.074.093	1890	195.720	2.544.358

ضيف الله، ص ص 147-148.

الملاحظ أن كمية الصادرات ارتفعت من 31.427ف سنة 1865 إلى 195.720ق سنة 1890 مرتفعة ب 164.293 متضاعفة ب 6 أضعاف في ظرف ثلاثة عقود ونيف من الزمن .

وفي المقابل حافظت العائدات المالية حسب ما أورده صاحب الجدول، على نفس قيمها مما يدعوا لتشكيك، ذاك أن التفسير الوحيد لثبات القيم في ظل زيادة الإنتاج، يعني انخفاض الأسعار، غير لا يعقل أن ينخفض سعر القنطار من الحلفاء من 100ف سنة 1865 إلى 13 ف سنة 1890، ورغم ذلك نلاحظ تنافس الشركات نحو الاستثمار في قطاع لا يساير التوجهات الاقتصادية الكولونيالية، خاصة وأن البدائل موجودة في مجال الكروم.

تواصلت حمي الحلفاء التي باتت تحقق مكاسب معتبرة، مما أرغم الدولة على التدخل وتنظيم الأمور، بإلحاق المناطق التي تتوفر على مراعي الحلفاء بمصالح الغابات، وإعلانها مناطق مملوكة للدولة ولا يحق الاستغلال فيها إلا بأوامر صادرة عن السلطات المخولة.

---

[1] أجيرون، المرجع السابق، ج1، ص689.

[2] ضيف الله شلالي، **دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر- الجلفة أنموذجاً ما بين 1857-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011-2012، ص ص110-111.

ساهمت هذه التدابير في التحكم النسبي في بيانات الاستغلال ، بعد إحصاء شامل لعدد الوحدات والمساحة المستغلة، وتحديد كميات الإنتاج ووجهتها، حيث أحصت المصادر الرسمية لسنة 1889مساحة إجمالية تقدر ب1.5 مليون هكتار مستغلة من طرق276 ورشة في الأقاليم البلاد، تتوزع وفق مايلي

المقاطعة	طبيعة الوحدات	عدد الوحدات	المساحة المستغلة	الانتاج
الجزائر	وحدات مدنية	5	36.312	7.000
	وحدات عسكرية	4	405.000	4.500
وهران	وحدات مدنية	122	247.245	80.526
	وحدات عسكرية	70	456.000	535.000
قسنطينة	وحدات مدنية	63	369.151	90.594
	وحدات عسكرية	12	68.906	23.800
		276	1.582.612	741.420

.A.S.F, P.439

أن الملاحظ أن المساحة المستغلة ارتفعت من 1.248.852هـ سنة 1887 إلى 1.535.235هـ سنة 1888، بزيادة قدرها 286.383هـ، جل هذه المساحة في المنطقة الغربية، وارتفعت عدد الورشات المشتغلة من 247 سنة 1887 إلى 276 سنة 1889 عوامل كان من المفروض أن تساهم في ارتفاع الإنتاج غير إن تراجع الإنتاج الذي انخفض 2.240.020ق سنة1887 إلى 741.420ق سنة 1888، بتراجع قدره 1.498.600ق، وهذا بسبب الأضرار الكبيرة التي لحقت بورشات الاستغلال في المناطق الغربية بفعل مهاجمة الثوار لها، ونتج عن ذلك انخفاض كبير في الصادرات.

كما أدت هذه الأعمال إلى أضرار كبيرة لخطوط السكك والعاملين عليها، مما أرغم الدولة على الاستعانة بوحدات الجيش، لاستغلال مساحات الحلفاء في الفترة ما بين 1887 إلى 1889 قصد توفير الحماية، وتعويض النقص في اليد العاملة خاصة في الجنوب الوهراني، بعد ثورات 1881، كما عمدت الحكومة إلى البحث المؤقت عن مناطق أخرى لتعويض الخسائر خاصة في المناطق الداخلية .

ومع إحكام السيطرة على المناطق الغربية من جديد، استعادة المنطقة وتيرة إنتاجها الطبيعي، وارتفع مجمل إنتاج الأقاليم الثلاثة بصورة كبيرة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر وفق ما يلي

السنة	إنتاج الحلفاء/ق	السنة	إنتاج الحلفاء /ق
1890	18365.60	1895	14099.41
1891	55256.67	1896	28200.04
1892	54715.50	1897	20925.00
1893	20472.70	1898	23612.00

1893	14407.55	1899	24771.88
1894	14407.55	1900	32011.92

H. Marc, PP.68-97.

الملاحظ أن البيانات تؤكد إن تدخل الدولة لتنظيم القطاع كان يقصد منه حسب المفهوم الكولونيالي زيادة وتيرة الإنتاج التي تضاعفت عما كانت عليه، لتقفز من 18365.60 ق سنة 1890 إلى 32011.92 ق سنة 1900، على إن تدخلها منذ سنة 1891 أعاد التوازن وتنظيم الإنتاج والحفاظ الأسعار التي تهاوت بفعل زيادة العرض الذي بلغ 55256.67 ق وساهم في تراجع الأسعار إلى 13 ف/ق سنة 1891 بعدما كانت تبلغ 100 ف/ق سنة 1865، عاملا قد يساهم في إفلاس العديد من الورشات وهو الأمر الذي كانت الدولة تعمل على تجنيه.

- مشاريع استغلال الحلفاء ما بين 1900 إلى 1962

تواصل الازدهار الذي عرف مس قطاع الحلفاء بشكل كبير، وبات حمي الحلفاء تساهم في توجيه الرأسمال الكولونيالي بشكل كبير، نظيرا التسهيلات المقدمة وتوفر البني التحية وخاصة شبكات السكك التي باتت تربط مراعي الحلفاء بموانئ التصدير، ومن جهة أخرى انخفاض اليد العاملة الأهلية إلى جانب طبيعة الاستثمار في هذا المجال الذي لا يتطلب معدات أو تقنيات كبير، وكل ما في الأمر تكليف الأهالي بعمليات الحصاد، وتقديمها لوحدات التجميع بعد وزنها، وهذه الأخيرة تتكفل بعملية نقلها للموانئ. وبالتالي فكل العبء كان على الأهالي، رغم التدني الكبير لسلم الأجور.

كما أن الضمانات الجديدة التي قدمها محافظ الغابات مطلع القرن الجديد، بخصوص امتلاك الجزائر لهضاب واسعة من الحلفاء تقدر ب 3.976.307هـ ، تتوزع جلها في مقاطعة وهران والمناطق الجنوبية 3.096.328هـ، كما تستحوذ مقاطعتي قسنطينة على 590.116هـ، وتتوزع 315.863 في ربوع مقاطعة الجزائر[1] ، عملت هذه الإحصائيات الجديدة على بعث حمي الحلفاء من جديد،وأبانت عن صيغة جديدة للسياسة الزراعية التي تساير التوجهات الكولونيالية وتحاكي صيرورة الحالة الاقتصادية، وتعمل على الاستغلال المفرط للموارد الزراعية والطبيعية، وعلى هذا الأساس ازدهر النشاط في القطاع ما بين 1901 إلى غاية 1930 وفق ما يلي

السنة	انتاج الحلفاء/ق	السنة	انتاج الحلفاء /ق	السنة	انتاج الحلفاء/ق
1901	26184.64	1910	26646.82	1920	237809.41
1902	31392.00	1911	21733.46	1921	164356.59

[1] H. Marc, op. cit, P.596.

198439.58	1922	32339.46	1912	35549.11	1903
504745.25	1923	28541.99	1913	36004.30	1904
579034.89	1924	34690.89	1914	27138.05	1905
611946.62	1925	33689.23	1915	20792.12	1906
2060470.43	1926	48123.69	1916	22370.81	1907
2188709.48	1927	29689.09	1917	18936.59	1908
2419807.59	1928	90710.41	1918	41141.61	1909

H. Marc, PP.68-97.

تبين المعطيات الواردة ارتفاع وتيرة الاستغلال بشكل كبير من 26184.64 ق سنة 1901 إلى إلى 2419807.59 ق سنة 1928 هذا الارتفاع الكبير يعكس التحكم الأمثل للثروة من قبل الورشات المستغلة، وازدهار حركة التصدير نحو العديد من الدول في أوربا وأمريكا، ونتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار التي باتت تحقق لأصحابها ثروة حقيقة.

غير أن الملاحظ أن فترة الازدهار الكبير كانت بعد 1925 بدخول شركات مالية ذات أسهم كبيرة في مجال استغلال الحلفاء، على غرار شركة الحلفاء، شركة مارسيل ليلو، أوليقيي. وارتفعت معها الإنتاج بشكل كبير جدا من 611946.62 ق سنة 1925 إلى 2060470.43، بارتفاع قدرة 1.448.524ق في ظرف سنة واحدة ليواصل الارتفاع إلى عتبة 2419807.59 سنة 1928.

كما ساهمت جهود الحكومة في رفع الإنتاج بشكل كبير نتيجة تدخلها، بفرض مزيد من التدابير لمعالجة سوء التسيير الذي عرفه استغلاله هذه المساحات الواسعة، بوضعها تحت الإدارة المباشرة للدولة على غرار مرسوم 21 فيفري 1903، الذي يخول الحاكم العام بتنظيم عمليات الاستغلال، نتيجة الفوضى التي عرفها القطاع بعد الانتشار الكبير للورشات في عموم المناطق التي تعرف نمو الحلفاء.

رافق بعث هذه الشركات الكبيرة في المجال، مراقبة حكومية على القطاع، بشكل متواصل كما منحت الحكومة لموظفيها حق التدخل القانوني في كل حالة ترى أنها تساهم في زيادة الإنتاج مع الحفاظ على الثروة، على غرار القانون الصادر في 17 أكتوبر 1916والقانون الصادر 15 أفريل 1921 القاضي تأطير عمليات الجني والبيع والطرق الاستغلال وأماكنها ومدتها[1] مع الحفاظ على المجموع الجذري للسماح للنبات بالتجدد، كما نادي القانون بضرورة تخفيف الضغط على المساحات ومنع الاستغلال الجائر للمساحات وترك مجال زمني لها لكي تستعيد نموها مع تحديد فترات الجني ومراقبتها هذه التدابير وغيرها ساهمت في ازدهار حركة التصدير من1911إلى غاية 1928 محققة مداخيل معتبرة وفق مايلي

[1] H. Marc, op. cit,PP. 586-588-589-597. Célérier Jean, op. cit.P.324.

السنة	الكمية/ق	القيمة/ف	السنة	الكمية/ق	القيمة/ف
1911	1.007.878	7.166.000	1920	538.418	16.194.000
1912	1.175.321	8.822.000	1921	371.690	9.293.000
1913	1.136.479	8.523.000	1922	1.049.654	29.390.000
1914	893.534	6.880.000	1923	1.092.311	32.769.000
1915	897.721	7.092.000	1924	1.174.009	41.090.000
1916	811.997	6.415.000	1925	1.392.579	48.740.000
1917	.373.429	4.108.000	1926	1.558.654	62.841.000
1918	118.189	1.946.000	1927	1.990.041	79.479.000
1919	58.886	1.355.000	1928	2.131.818	85.272.000

مجموعة مراجع [1]

الملاحظ أن حركة صادرات الحلفاء قد ازدهرت بشكل كبير منذ 1910 بشكل متواصل لترتفع من 1.007.878 سنة 1911 إلى 1.136.479سنة 1913، غير أن رياح الحرب العالمية الأولى ساهمت في تراجع الصادرات بشكل كبير إلى 893.534 سنة1914 وتنكمش إلى 58.886 سنة 1919 متراجعة عما كانت على ب177593ق أيام الحرب، لتوقف جل المصانع الأوربية المرتبط نشاطها بمادة الحلفاء، لتعود الصادرات إلى مكانتها الطبيعية بعد الحرب وتبلغ عتبة 1.049.654 ق سنة 1921، وتواصل نموها إلى نجو2.131.818 سنة 1929.نتيجة انتعاش الاقتصاد العالمي.

وفي المقابل حققت الصادرات مكاسب كبير صافية للقائمين على القطاع، وارتفعت من7.166.000 ف سنة 1911 إلى 85.272.000 ف سنة 1929. مما يدل على أن سعر القنطار ارتفع من 7.10ف إلى 40 ف للقنطار، نتيجة انخفاض تكاليف الإنتاج، وزيادة الطلب على المادة في الأسواق الدولية وبالخصوص الطرف البريطاني الذي كان يعتمد بشكل كبير على الحلفاء من بلدان المتوسطية وخاصة الجزائر وفق الجدول الوارد[2]، حيث كانت تستورد أكثر من 85% [3]من مجموع

[1] G.G.A , **Essai d'un Inventaire des Peuplements d'Alfa de l'Algérie (Situation au 1 er Janvier 1921)**, Imp. Administrative Émile pfister ,Alger, 1921, P.48.H. Marc, op. cit, P.612-613.

[2]

البلد / السنة	1902	1903	1904	1905	1906	1907	1908	1909	1910	1911
إسبانيا	56777	49879	49879	42741	38590	43073	46880	39721	442789	37819
الجزائر	63336	63974	63974	84813	86175	99175	86766	58579	91290	94428
تونس	30900	32456	32456	26720	27603	24079	35756	51139	34258	45137
طرابلس	46925	32716	32716	36760	35737	36099	23507	21452	24385	24225
المجموع	198265	179025	179025	191034	188105	202426	192907	197443	194211	201609

عبد الرزاق أحمد النصيري، تجارة الحلفاء لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 118، السنة 32، جانفي 2005، ص298.

[3] Célérier Jean, , op. cit.P324.

الصادرات، التي ارتفعت بشكل كبير من63663 طن سنة 1902 لتبلغ 94428 سنة 1911[1]، تليها فرنسا إلى ارتفعت وارداتها من800 طن قبل الحرب العالمية الاولي إلى 22.640طن سنة 1928 طن[2]، ثم تاتي إسبانيا، بلجيكا ، إيطاليا، سويسرا،كندا والولايات المتحدة، وهولندا وغيرها من الأطراف الأوربية التي تعتمد بشكل مباشر على المنتجات الجزائرية في صناعتها[3].

إلى جانب الحلفاء الخام، صدرت الجزائر الألياف المصنعة؛ المخصصة لصناعة الحبال، والمفارش، بما يعادل 60.000طن سنوياً، نحو ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا الدول الإسكندنافية وروسيا وإيطاليا[4].

تواصلت حمي الحلفاء بعد 1930 في ظل زيادة الطلب الخارجي عليها إذ كانت الجزائر تصدر 90 إلى 95% من إنتاجها نحو أوربا، كما ساهمت الأسعار المرتفعة التي بلغت 650 ف للطن من الحلفاء المخصصة للورق، بينما بلغ سعر الحلفاء المخصصة للنسيج والحبال إلى 900ف/طن، ووصل الطن الواحد من الحلفاء الممشوقة الخاصة بصناعة المفارش مابين 3000إلى 6000فرنك

هذا التخصص والتنوع الجديد في المجال أرغم الحكومة على تأسيس لجنة خاصة تعمل على مراقبة عمليات إنتاج وتصنيف وبيع الحلفاء في 25 سبتمبر 1940[5]، مما ساهم في تحسين المحصول الموجه للتصدير ليبلغ 300.000 طن مع نهاية 1949[6].

إن استغلال مادة الحلفاء يعد توجهاً رأسماليا خالصاً ساهم منذ ستنيات القرن التاسع عشر وإلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، في تزويد مصانع أوربا وأمريكا بالمادة الخام، لاستمرار حركتيها الاقتصادية، كما أبان عن وجه من أوجه السياسة الزراعية الكولونيالية التي تعتمدها الحكومات الفرنسية المتعاقبة في استغلال ثروات القبائل، وفرض الأمر الواقع عليهم، أمر زاد من حالات البؤس والشقاء بصورة مستمرة، كما زاد من سلبهم للإطار الطبيعي الذي يوفر لهم احتياجاتهم المتزايدة من الغذاء .

3- الثروة الحيوانية وأهميتها في المشروع الزراعي الكولونيالي

تعتبر الثروة الحيوانية دعامة هامة من دعائم الاقتصاد الزراعي، نظير الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها البلاد، جعلت منها الدعامة الثالثة في الحلقة الاقتصادية الزراعية، وساهمت في مداخيل

---

[1] عبد الرزاق أحمد النصيري، المرجع السابق، ص298.

[2] Célérier Jean, , op. cit.P324.

[3] عن صادرات الجزائر من الحلفاء لمختلف الدول والكميات في الفترة ما بين من 1910 إلى 1928 ينظر H. Marc, op. cit, PP .612-613

[4] Célérier Jean**. Le crin végétal en Afrique du Nord**. In: Annales de Géographie, t. 43, n°242, 1934, P. 223.

[5] ضيف الله، المرجع السابق، ص112-113.

[6] Source :A.B **(Les Rapport Industrialisation de L'Algérie)** –07 Mars 1949,P.22. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

معتبرة جدا، عوامل جعلت من وزارة الزراعة، تولي أهمية بالغة بهذه الثروة وتعمل على تطويرها مستندة علي المعايير العلمية والتقنيات الحديثة، قصد الحفاظ علي هذه الثروة من الأخطار التي تهدد مستقبلها، خاصة وأن الإمكانيات الطبيعة للجزائر تساعد إلى حد بعيد تطوير هذه الثروة ، عاملاً من شانه أن يجعل منها درعاً اقتصادياً يساهم بمداخل معتبرة في الإرادات العامة، وفضاء حيوي يكمل باقي القطاعات الزراعية الأخرى.

إن الجزائر توفرت على ثروة حيوانية هامة ورثتها عن العهد العثماني، ورغم غياب الإحصائيات الدقيقة عن حجمها ومكانتها الاقتصادية في بداية العهد الاستعماري، إلا أن القرائن تؤكد أن البلاد كانت تتمتع بتنوع القطعان عبر ربوعها، وكان التعداد الكبير معيار قوة القبائل وهيمنتها[1]، كما كانت القبائل تولي أهمية بالغة في تطوير هذا الميدان مع وانتقاء أحسن السلالات الاقتصادية، والتفاخر بها، وهو معيار من معايير القوة والهيمنة.

- **تطور الثروة الحيوانية ما بين 1854 إلى 1919.**

أن أولى الإحصائيات عن حجم هذه الثروة في السنوات الأولى من الاحتلال أحصت 6.850.205 رأس غنم، و 3.384.902 رأس ماعز ،وما يقارب 1.031.728 ثور، بالإضافة إلى 131.035 فرس، و 213.320 جمل ، وما مجموعه 109.069 رأس من البغال و 178.864 من الحمير[2]، ورغم أهمية المعلومات إلا أنها لا تعطي صورة واضحة المعالم عن الحجم الحقيقي للثروة الحقيقية، ذلك أن الإحصائيات مست المناطق التي وصلت لها قبضة السلطات الفرنسية، ولم تمس المناطق الداخلية والسهلية كونها الخزان الحقيقي للماشية في الجزائر.

أن حكومة الملكية الثانية في إطار مشاريعها الكبرى في تطوير القطاع الزراعي، اهتمت الثروة الحيوانية اهتمام بالغ، من خلال بعث عدة مخططات ترمي إلى السيطرة على المراعي الطبيعية وتنظم استغلالها، وإدخال أصناف وسلالات جديدة ذات الكفاءة الإقتصادية.

تكللت هذه الجهود على ارض الواقع ونستدل بذلك من صدرت الجزائر سنة 1854 نحو فرنسا التي بلغت 3.228.278ق من الأصواف، و179.092 ق من الجلود[3]، لتعمل السلطات بتوسيع الاهتمام بهذا المنبع الاقتصادي الهام رغم المنافسة القوية المواشي الجزائرية لنظيرتها الفرنسية في

[1] عن تعداد الثروة الحيوانية لبعض القبائل في شرق ووسط وغرب البلاد وأثمانها حوالي 1840 ينظر
Louis de Baudicour, op.cit, PP.27-28.
[2] Libed, P.28.
[3] Louis de Baudicour, op.cit, PP.27-28.

الأسواق الأوربية، مما خلق ضغط من النقابات الأغنام الفرنسية قصد تقليص مواردها من الجزائر، ورغم ذلك واصلت الثورة الحيوانية بالجزائر نموها المتواصل مابين 1863 إلى 1872 وفق مايلي

السنة	الاغنام	الماعز	الابقار	الابل	الخيل	البغال	الحمير
1863	7392	3393	–	1066	205	32	–
1864	6543	2221	–	777	166	166	102
1865	6675	3309	182	921	190	174	188
1866	–	–	–		–		–
1867	8333	3381	183	1004	187	150	220
1868	4064	2448	152	666	94	109	94
1869	4146	2204	154	623	98	122	92
1870	4754	2406	126	637	111	127	104
1871	4869	2347	162	639	103	111	110
1872	5772	2748	178	727	112	119	115

الوحدة 1000رأس **صاري، ص، 245.**

الملاحظ من البيانات الواردة أنه منذ 1863 إلى غاية 1865 عرفت الثروة الحيوانية ارتفاع متواصل، نتيجة زيادة الاهتمام بها، مع تطوير النظم الغذائية وتحسين كفاءة المراعي، على أن هذه الجهود عُصف بها منذ1867، بعد الكارثة الطبيعة التي ألمت بالبلاد وما تبعها من جفاف حاد وتقلص كبير لكفاءة المراعي، عاملا عجل بالقضاء على نص الثروة الحيوانية بالجزائر في ظرف سنين فقط.

على أن الجفاف الكبير الذي ميز الموسم 1867–1868 أدى إلى انكماش حاد في الثروة الحيوانية، حيث فقدت الأهالي 13 مليون رأس من الماشية، وفي المقابل فقد الكولون 346.000 رأس في ذات السنة[1]

لتسترجع الثروة بعض مقوماتها مع قيام الجمهورية الثالثة سنة 1870، التي حاولت تطوير التأسيس لمشروع زراعي قوي متكامل، وخلق بني تحية من مؤسسات مالية ومحاولة التحكم الأمثل في المراعي الطبيعة والموارد المائية تطويرها.

وساهمت هذه الجهود، في ارتفاع كبير للصادرات الجلود والأصواف نحو فرنسا بين 1854 إلى 1870، ضمن ما يشير إليه الملحق17 ، حيث بلغت قيم العائدات الصافية الجلود من 2.734 م ف سنة 1854 إلى 12.858 م ف سنة 1870 نتيجة توجيه نظيرا ارتفاع الطلب على المواد الأولية في السوق الفرنسية .

[1] G.G.A (1867-1872) , PP. 296.297

أن هذه المؤشرات تحمل في طياتها النمو المتواصل لقطعان الماشية، بالموازاة مع نمو التبادل التجاري بين الطرفين، وفق قانون 11جانفي 1851 القاضي برفع الضرائب على الصادرات الجزائرية نحو فرنسا، عاملا ساهم في تطوير الثروة بشكل كبير، إلى جانب توفر المراعي وخصوبتها وتحسين طرق الرعاية الصحية مع الزمن.

ساهمت هذه الجهود في ارتفاع صادرات المواشي الجزائرية نحو فرنسا من 1.210.907 رأس سنة 1873 إلى 1.458.121 رأس سنة 1874 لتبلغ 1.475.487 رأس سنة 1878[1]. إلا إن هناك شكوك كبيرة في طبيعة هذه المعطيات كونها لا تتطابق وإمكانيات البلاد، خاصة وأن الثروة الغنيمة لم تستعد عافيتها بعد من أزمة 1867 حيث فقدت، كما أن موسم 1870 كان كارثياً على القطاع بسبب الجفاف الحاد والحرارة الكبيرة .

تواصلت الكوارث الطبيعة بالجزائر وجرت معها الثورة الحيوانية إلى التراجع مابين 1876-1877، لتشتد حدة سنة 1881 أين عصفت ب 1/10 من قطعان الأغنام، وتراجعت قيمة ثروة من 9.699.000 رأس سنة 1876، إلى 5.200.000 رأس سنة 1882[2]، رغم أن بعض الدراسات تقر بامتلاك الجزائر 9 مليون رأس[3] .

هذا وكانت الثروة الحيوانية تتوزع بين الكولون والأهالي في عموم البلاد، رصدتها الإحصائيات الحكومية العامة، ولعلها تكون أولى المعلومات الدقيقة عن حجم الثروة في البلاد، وخاصة وأن هذه الإحصائيات جاءت بعد تفعيل للمراسيم السالفة الذكر وفق مايلي

		المقاطعة	الثروة الحيوانية							المجموع
			الاغنام	الماعز	الابقار	الخنازير	الخيول	الجمال	البغال	الحمير	
1882/1881	الكولون	الجزائر	78.575	20.181	59.717	17.732	9.034	30	5.053	3.507	193.829
		وهران	69.945	23.080	34.885	16.481	10.161	10	7.900	3.200	165.632
		قسنطينة	91.211	18.626	42.367	11.540	7.266	12	5.001	2.197	178.220
		المجموع	239.731	61.887	136.939	45.753	26.461	52	17.954	8.904	537.681
	الأهالي	الجزائر	1.495.144	972.416	272.827	//	20.832	73.614	22.347	79.822	2.946.002
		وهران	1.247.148	678.595	167.804	19	25.592	24.458	5.678	63.603	2.212.897
		قسنطينة	2.160.298	1.343.762	450.343	88	57.667	56.124	87.237	57.783	4.213.302
		المجموع	**4.902.590**	**4.902.590**	**890.974**	**107**	**113.091**	**154.196**	**115.262**	**201.208**	**9.372.201**
/1882	الكولون	الجزائر	119.750	47.927	68.407	23.361	12.086	264	8.865	6.024	287.580
		وهران	78.596	26.573	33.101	20.860	11.702	11	8.216	3.357	182.416

[1] اجيرون، ج1، المرجع السابق، ص 688.
[2] نفسه، ص ص693-694.
[3] Cambon Jules, op.cit,P.289.

193.891	2.514	4.353	17	7.414	15.119	42.417	19.398	102.459	قسنطينة		
663.887	11.895	21.434	202	32.102	59.340	143.925	94.098	300.805	المجموع		
3.363.722	82.723	33.651	79.718	31.027	-	268.543	1.128.641	1.739.424	الجزائر	الأهالي	
2.532.278	69.243	5.992	40.913	27.540	122	169.813	802.720	1.415.917	وهران		
5.020.249	71.682	84.168	60.627	73.576	279	522.531	1.592.933	2.600.537	قسنطينة		
10.916.249	223.648	47.811	181.258	132.319	401	960.865	3.524.294	5.755.878	المجموع		
245.391	6.044	7.252	18	11.678	21.841	63.963	36.162	98.433	الجزائر	الكولون	1884/1883
204.035	3.712	8.661	31	12.132	23.377	34.198	27.953	93.971	وهران		
224.186	3.097	4.445	1.079	7.540	16.637	43.866	21.241	126.281	قسنطينة		
673.612	12.853	20.358	1.1128	31.350	61.855	142.027	85.356	318.685	المجموع		
3.670.342	85.882	23.728	86.930	30.938	-	282.644	1.222.022	1.938.198	الجزائر	الأهالي	
2.799.728	70.567	5.628	60.664	28.657	-	160.513	878.018	1.595.681	وهران		
5.620.596	75.572	90.702	75.709	73.745	180	541.702	1.813.971	2.958.015	قسنطينة		
12.000.666	232.024	120.058	223.303	133.340	180	984.859	3.914.011	6.491.894	المجموع		

S.G.A 1882 a 1884,P.149.

الملاحظ من الإحصائيات المقدمة تشير إلى أن الثروة الحيوانية ارتفعت من 9.3 م رأس موسم (1882/1881) الى10.9 م رأس في الموسم(1883/1882) 12 م رأس للموسم(1884/1883).

كما نلاحظ أن حجم ثروة الكولون لم تكن تمثل إلى 5.7 % من حجم الثروة العامة إلى غاية 1884، مما يعني أن في هده الفترة كانت ملكية الكولون تقدر 2.5 رأس لكل فرد، ويسيطر وتبلغ حصة الأهالي 4 رؤوس الماشية لكل فرد، على أن هناك فرق جوهري في حجم المساحة المخصصة للرعي حيث تنخفض إلى النصف مما هو في يد للكولون.

ومن جهتها تستحوذ الثروة الغنيمة على الحصة الأهم من بين مجموع الثروات، كما أن تركيز هذه الثروة يكون في مقاطعة قسنطينة نظيرها مميزاتها المناخية ومراعيها الواسعة، كما أنها تعززت بالهجرة الايطالية والألمانية والسويسرية التي قدمت مساهمة كبيرة ، وأدخلت تقنيات متعددة على المجال من حيث انتقاء السلالة وطرق التسمين والعزل والعلاج وغيرها.

عوامل ساهمت في ارتفاع محسوس على مستويات الثروة الحيوانية ، رغم ارتفاع وتيرة التصدير وتأثير الظروف الطبيعية على القطاع ، لتشير الإحصائيات الواردة عن الهيئات الزراعية المتخصصة سنة 1896 على أن التعداد العام للثروة يقدر ب 15 مليون رأس، منها 10 مليون رأس من الأغنام، وأكثر من 3.5 م رأس من الماعز، و 216.000 من الخيول، منها 42.000 حصان عند المعمرين، ونحو 255.000 الأبقار، و1.121.000 من الجمال، منها 135.000 في يد العنصر الأوربي[1].

[1] M. Rivière, op.cit, P.06

وفي ذات السنة ارتفعت صادرات الجزائر من مختلف أنواع الماشية حيث بلغت 1.180.523رأس من الأغنام، و 92.194 رأس من الأبقار والخيول، و3.916.854 كلغ من الصوف[1].

أرقام كبيرة تعكس طبيعة هذا السياسة الزراعية بهذا القطاع الحساس، الذي بات على مشارف القرن التاسع عشر يضح شحنات كبيرة نحو فرنسا، مما يساهم في انكماش ثروة الأهالي التي باتت تتقلص تدريجياً، خاصة مع تطبيق سياسية الحشر، ومنع الأهالي من مغادرة مناطقهم، مما يتسبب في ضغط على المراعي ويقلص حصص المواشي غلى مستويات قياسية خاصة فترة الموسم الصعبة التي توالت على البلاد نهاية القرن التاسع عشر.

هذه العوامل الطبيعية وما رافقها من ارتفاع كبير في درجة الحرارة، واتساع نطاق الجفاف قلصت حجم الثروة من 15 م رأس سنة 1897 إلى 10 مليون رأس سنة 1902 بقيمة مالية إجمالية تقدر ما بين 85 إلى 100 م ف [2].

لتتدخل الدولة في مواجهة الظاهرة بتوصيات لمختلف الأقاليم بضرورة توفير نقاط قارة للماء، خاصة مواسم الجفاف، مع وجوب توفير الأعلاف لقطعان الماشية في الظروف القاهرة، غير أن هذه التدابير الإستعجالية نراها تطبق في المستوطنات الكولونيالية بشكل كبير، ولم تستفد منها إلا مناطق محدودة من المناطق التي تعرف تواجد كثيف من العنصر الأهالي، وخاصة تلك التي كانت على علاقة بالسلطات الاستعمارية.

هذا الإهمال للثروة العربية زاد من مشاكلها خاصة وأن ملكية الفرد الجزائري منها إلى مستويات قياسية، لتتقلص من 400 رأس لكل 100 فرد سنة 1884 إلى 281 رأس سنة 1910[3]، رافقه تراجع في المساحة المخصصة للرعي لتبلغ في بعض الحالات في المناطق السهبية هكتار رعوي لكل 100 رأس من الماشية، وهي مساحة لا يمكنها توفير الاحتياجات اليومية للقطيع، كما أن سياسية الحشر هذه تزيد الضغط على المساحات الرعوية وتعجل بتدميرها.

وتزامناً مع هذه السياسية القائمة على فتح الفضاء الكولونيالي، ارتفعت وتيرة صادرات المواشي الجزائرية من المناطق الغربية، حيث بلغت من 1.213.132 رأس سنة 1910 لتنخفض إلى 689.144

[1] M. Rivière, op.cit, P.04
[2] Dervin, G.. Auteur , op.cit P.23.
3 L. Bouerou, **Sélection Ou Croisemene**, L'Éleveur nord-africain,1er ,année , Boulevard Baudin, Alger ,05/ 1925,P.70.

رأس سنة 1914 [1] متأثرة بالشتاء القارص الذي أباد قطاع من الماشية، وساهم في ارتفاع أسعار الماشية بصورة كبيرة[2]

والملاحظ أن ثروة الماعز عرفت استنزاف كبير خلال فترة الحرب العالمية الأولى، من طرف الشركات الانجليزية المستغلة لها، بحيث بلغت متوسط حجم الصادرات في حدود 500.000 رأس سنوياً[3]، ويعود ذلك غلى تقليص فاتورة الاستراد، نظير تكاليفها المنخفضة أمام لحوم الضان ولحوم الأبقار، بالإضافة إلى استعمال جلودها في مصانع الجلود والأحذية العسكرية.

- **تطور الثروة الحيوانية ما بين 1919 إلى غاية 1962**

عرفت الثروة الحيوانية بعد الحرب العالمية الأولى اهتمام متواصل من طرف السلطات الزراعية، التي عملت على إدخال تطورات جديدة في المجال، مع الاهتمام بتحسين السلالات خاصة المواشي والأبقار، مع توفير الدعم المالي للكولون في تطوير القطاع، وساهمت هذه الجهود في ازدهار نسبي للمجال.

ومرد هذا الاهتمام المتواصل، وجاء التركيز على الثروة الحيوانية، بعد الهزات الكبيرة التي عرفتها السوق الدولية للصوف سنوات بعد الحرب العالمية الأولى[4]، وهددت المصانع الفرنسية المتخصصة بصناعة الصوفية والجلدية وما ارتبط بها بالإفلاس، لذا زاد الاهتمام من طرف وزارة الزراعية وبدعم من الجمعيات المتخصصة، وهذا ما تشير إليه البيانات الواردة ما بين 1919 إلى غاية 1940 الواردة في الملحق رقم 16 إلى الانخفاض الكبير لرؤوس الماشية التي تراجعت من 8.5 م رأس سنة 1919 إلى حدود 6 مليون رأس سنة 1921 وحافظت على هذه القيم إلى غاية 1940، ومرد ذلك يعود إلى الارتفاع الكبير في حجم الصادرات من لحوم وأصواف الضان بصورة كبيرة، وفق مايلي:

[1] M. ch.lutand**, Exposé de la situation de l'Algérie, présenté**, G9, année 1914-1915,Alger, 1916, PP.52-53.
[2] Chanzy, Antoine-Eugène-Alfred, **Exposé de la situation de l'Algérie**, imp. Administrative victor heintz, Alger,1915, P117.
[3] M. ch. Lutand op.cit, P. 55.
[4] G. TRQUETTE, **chroniqes Laine ou viande** .L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,No96,20/12/1929 , P.1249

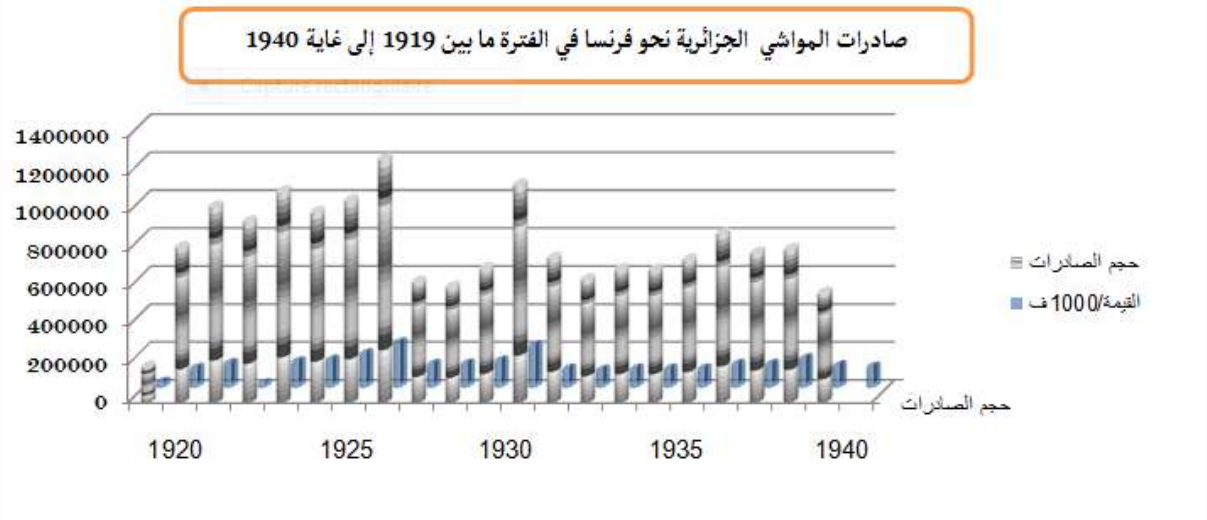

من انجاز الطالب عن الدراسات السابقة

أن تضاعف حجم الصادرات ب 6 مرات لتقفز من 18.8 مليون ف سنة 1919 إلى 116.9مليون ف سنة 1921 دليل الإستراتجية الزراعية الجديدة التي تعتمد على تزويد السوق الفرنسية بالمنتجات الحيوانية خاصة لحوم الضان ومشتقاته من جلود وأصواف التي كانت تعتبر المحرك الأساسي للمصانع الفرنسية.

غير أن البحث في الأسباب التي أدت إلى نمو حركة الصادرات بهذا الشكل، يعود إلى الهزات التي عرفتها الثروة الحيوانية الفرنسية انكماش كبير بفعل الظروف الطبيعية لتتراجع من 16 م رأس سنة 1913 إلى 10 م رأس سنة 1924[1].

تواصل حجم الاستنزاف للقطان الماشية لتبلغ اعلي قيمها سنة 1926 بمبلغ إجمالي قدر ب226.7 م ف. بحجم صادرات قياسية بلغت 1.278276 رأس، ويحافظ على معدلاته الطبيعة ما بين 700 ألف إلى غاية 800 ألف رأس سنوياً، بقيمة أجمالية تتراوح ما بين 90 م ف إلى 110 م ف سنوياً، نظيرا لتدخل الجمعيات الزراعية لمحافظة على الثروة من الاستنزاف غير العقلاني، غير أن هناك عوامل أخرى أدت بالشركات الرأسمالية إلى تخفيض صادراتها للحافظ على الأسعار من الانهيار، وهذا بسبب زيادة العرض في السوق الفرنسية.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول زادة الاهتمام بالخيول بمختلف أصنافها حيث ارتفع عددها من 133.340 نهاية القرن إلى 177.491 سنة 1919 وتواصل نموها إلى 209.000 نهاية 1939، وارتفعت صادرتها نحو فرنسا بشكل كبير لتبلغ 6.093 رأس سنة 1924، رغم أن بعض الإحصائيات

1 G. traquette, **La Laine Algérienne Et Les Bains Antigaleux** , L'Éleveur nord-africain,1er ,année , Boulevard Baudin, Alger.,No02,02/1925,P.21.

تكون أكثر دقة، رفعتها إلى 20.000 إلى 25.000 حصان سنويا بحلول عام 1924، رغم أن ب للسد العجز في استهلاك لحوم الخيل الذي ارتفع من 8 مليون كلغ سنة 1916 إلى 12 مليون كلغ سنة 1924[1] ناهيك عن الأحصنة التي كانت تزود بها حلبات السباق أو تلك التي تدخل في الممتلكات للعائلات الارستقراطية، التي تزايد طلبها على الخيول العربية الأصيلة.

أن ارتفاع عدد الخيول يعود أيضا إلى الاهتمام الحكومي الكبير بالقطاع، الكبير بالخيول من طرف الدولة، والتسهيلات المقدمة للمربين، وجهودها في إنشاء مزارع خاصة بالخيول في قالمة[2]، والتي أوكلت لها مهام تطوير الثروة، وتحسين السلالة، ودعمتها بمختلف التقنيات والوسائل الحديثة لأداء مهامها.

ومن جهتها ارتفعت ثروة الأبقار إلى حدود 8 مليون رأس وتحافظ على هذه النسبة تقريبا ما بين 1919 إلى غاية 1940، جلها في يد الأهالي بما يعادل 90%، وجل تعدادها من الأبقار المحلية ذات الكفاءة الإنتاجية المتدنية من الحليب واللحوم حيث لم يتعدي إنتاجها من اليومي من الحليب 1ل يومياً ولمدة 03 أشهر، بينما يبلغ إنتاج الأبقار المستوردة 7 ل ولمدة 7 أشهر[3]، مما يوفر مبالغ معتبرة ، فيما تعززت ثروة الكولون من الأبقار بسلالات هولندية وسويسرية تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية، عامل عجل بالحكومة غلى إستراد 2000 بقرة من أوربا سنة 1925، قصد تحسين السلالة الجزائرية وجعلها تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل.

كما ساهمت عدة عوامل أخرى في هذا الازدهار منها ظهور عدة صحف ومجالات متخصصة تساهم في تطوير الثروة على غرار - L'Éleveur nord-africain - وهي مجلة شهرية تعني بالمجال الزراعي وخوصا الثروة الحيوانية وما تعلق بها صدر لها أول عدد في جانفي 1925 واستمرت حتى فيفري 1931، كتب فيها نخبة من أستاذ المعهد الزراعي من تخصصات مختلفة وعدد من البياطرة، كان هدفها حماية الثروة ومحاربة الأمراض التي تعصف بالثروة الحيوانية، والتعريف بالإعراض وتقديم العلاجات، كما تعمل على تقديم دراسات متخصصة في ما يتعلق بانتقاء أحسن السلالات، والتعريف بالتطورات الحاصل في الميدان محليا وإقليمياً، وامتد مجالها بالإشهار للقطاع والمستجدات الحاصلة فيه،

[1] G. traquette chronique, L'Éleveur nord-africain,1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger. , N°2, 02/1925.P .145.

[2] عن بعض اعمالها ينظر.

Ch. Gauharou ,**Le cheval agricole dans la région de Guelma**,L'Éleveur nord-africain, 1er ,année , Boulevard Baudin, alger.,N°4,1925 ,PP. 59-60.

[3] G. traquette ,**L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain** , L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger.,N°10,1925, P.06.

والتعريف بأهم الأصناف والسلالات وحركة الأسواق والأسعار والمعاملات، ومختلف الأدوات والآلات الزراعية التي تستخدم في قطاع الثروة الحيوانية.

كما كان لها دور كبير في تنظيم المسابقات، وإعطاء تصورات لمستقبل الثروة الحيوانية والتنسيق بين الجمعيات الفاعلية في الميدان، مع تكثيف عمليات والتوعية والإرشاد، والحد من النفقات، وتنسيق الجهود في مكافحة مختلف الآفات، التي تهدد مستقبل الثروة، أو تعيق عملية تطورها، مع تقديم مقاربات عما يحصل في تونس والمغرب وفرنسا وغيرها من الأقطار، لأجل اتخاذ التدابير والعمل بها.

كما عملت الدولة جهود كبيرة ، في تطوير اللقاحات وتوفيرها للمربين، وبعث برامج إرشادية وتوعية المربين بضرورية استخدامها[1] ، وفي المقابل صدرت عدة مقالات[2] من بياطرة ومختصين في المجال، توضح الأهمية الكبيرة للقاحات في تطوير الثروة الحيوانية.

وفي المقابل عملت الحكومة وزارة الزراعة بعث برامج لمحاربة الجفاف بتوفير نقاط قارة للماء، وتسهيل استغلال مياه السدود والحواجز المائية لمربين، وخاصة بعد أزمة الجفاف التي كانت تحتاج البلاد بصورة مستمرة، والتي ألحقت خسائر معتبرة بالثروة الحيوانية وساهمت في رفع أسعارها بشكل كبير.

كما نادت السلطات الزراعية إلى الاستفادة من الخبرة الاسترالية في مجال تربية الأغنام وتحسين الأصناف المنتجة للصوف[3]، وإلى ضرورة تعميم الفكر الزراعي وتربية الحيوانات ضمن المناهج التربية وتعميمها في المدارس الريفية[4].

ورغم هذه الجهود المبذولة إلا أن التدقيق في بيانات الملحق رقم 16، فيما يخص إحصائيات سنة 1925، ومقارنتها ببيانات رسمية صادرة في 2 مارس 1925 تشير إلى تقهقر كبير في مستويات الثروة الحيوانية وفق ما يلي :

المقاطعة		تعداد الثروة الحيوانية / رأس						
		الأغنام	الماعز	الأبقار	الخنازير	الخيول	البغال	الحمير
الجزائر	الكولون	57.724	10.490	41.282	22.645	15.967	13.324	1.832
	الأهالي	865.297	508.914	215.296	-	19.707	23.940	63.181
	المجموع	923.921	519.404	256.579	22.645	35.674	37.264	65.013
وهران	الكولون	149.355	10.140	27.918	51.963	22.022	33.560	2.086
	الأهالي	1.590.127	764.589	170.915	-	38.861	18.555	71.626

[1] Ch.boucley, L'Éleveur nord-africain,2 ,année ,N°5,1926 ,PP.73-74.
V.quintin, L'Éleveur nord-africain,2 ,année ,N°5,1926.P.77
[2] L'Éleveur nord-africain,1er ,année ,N°10,10/1925 ,P.145. Ch. Bougley, **Plantes Toxiques d'Alger** ,L'Éleveur nord-africain,.1er,année ,N°11, 1925, PP.165-168
[3] G. Trquette, **Toujours au sujet de l'élevage ovin**,, L'Éleveur nord-africain,2er ,année ,N°13,1926 ,P.210..
[4] Y. Quintin, **L'enseignement de l'aviculture à l'école**,L'Éleveur nord-africain,Boulevard Baudin, Alger, N°97, 1930, PP. 1269-1271.

	المجموع	1.739.482	804.990	198.833	51.963	60.883	52.115	73.712
قسنطينة	الكولون	116.170	13.980	51.700	14.010	9.609	12.697	1.968
	الأهالي	1.826.224	1.154.954	365.919	-	49.722	57.611	107.327
	المجموع	1.942.394	1.168.934	417.619	10.010	59.331	70.308	109.295
المجموع	الكولون	323.249	64.480	120.901	88.618	47.598	59.581	5.886
	الأهالي	4.281.648	2.428.457	752.130		108.290	100.106	242.134
	المجموع	4.604897	2.493337	87.303	88.618	1.55888	1.59987	2.48020

. L'Éleveur nord-africain, 1erannée ,N°08,1925.P.114.

إن التحليل الدقيق للبيانات الواردة يتضح أن مجموع الثروة بلغ 7.8 م رأس، وتراجعت ثروة الماشية وهي الركيزة الأساسية في الثروة الحيوانية بشكل رهيب من 8.5 م رأس سنة 1919 إلى 4.6 م رأس سنة 1925 إحصائيات تشير إلى كارثة حقيقة تتربص بالقطاع، رغم أن بعض الدراسات تعطي إحصائيات مضاعفة، وترفع العدد الإجمالي إلى 14 مليون رأس[1] نهاية سنة 1925، غير أننا نشكك في هذا الرقم خاصة وأن في تلك المرحلة عرفت فيها نسبة الصادرات من المواشي المحلية نحو الأسواق الفرنسية مستويات قياسية، لتبلغ 1.059512 رأس سنة 1925، وترتفع إلى 1.278276 رأس نهاية سنة 1926، بقيمة إجمالية قدرها 226.7 مليون ف.

على أن هناك أسباب أخرى، ساهمت في انكماش الثروة الحيوانية، وخاصة قطعان الضان، منها الجفاف الحاد لسنة 1920، حيث تشير التقديرات عن هلاك 3.000.000 رأس[2] من الغنم من أصل 8.3 الموجودة مما يعني تقلص حجم الثروة إلى 5.3 م رأس، ليساهم شتاء 1923 وما حمله من انخفاض كبير في درجات الحرارة إلى تراجع الثروة الحيوانية إلى 4.000.000 رأس فقط، مما يوضح فقدان 50% من الثروة في ظل 10 سنوات. وتتواصل الهزات التي عرفت القطاع بفقدان 1.500.000 رأس بفعل جفاف الذي أصاب البلاد سنة 1931-1932 .

إلى جانب ذلك الجفاف وقساوة الطبيعة، كانت الأمراض تحصد مئات الرؤوس[3] من القطعان بمختلف أنواعها، مما استوجب تدخل وزارة الزراعة بإبلاغ رؤساء الدوائر بوجوب تكثيف الجهود لمحاربة الإمراض وحصرها، مع توفير المعدات الضرورة، وأوعزت للجهات البيطرية في مختلف المقاطعات توسيع الأبحاث البيطرية وتعميمها، وبناء أحواض المعالجة وتسهيل استخدامها للمربين.

[1]G. Trquette, **L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain** , L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger,N°10,1925, P.06.

[2] رزاقي عبد الرحمان، **تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر في مابين الحربين العالميتين)**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976، ص 114.

[3] عن مختلف الأمراض التي كانت تصيب قطان الثروة الحيوانية بالتدقيق ينظر

M. Maurice Violette **, Exposé de la situation de l'Algérie** , imp. Administrative victor heintz, Alger ,1925, PP.773-780.

ومع الزمن عرف القطاع تعزز القطاع بظهور عدة هيئات وجمعيات تدافع عن الثروة الحيوانية، كما تخصصت جمعيات أخرى بالنوع الواحد على غرار جمعية: الخرفان، الأبقار، الماعز، واستطاعت حصر المشاكل العالقة والبحث في الحلول الناجعة، وبهذا جنبت القطاع خسائر سنوية تقدر ب 12.5 م ف، كانت تصيب قطاع الأغنام على سبيل المثال.

ومن جهتها كان قطاع الثروة الحيوانية، يضح كميات معتبرة نحوم فرنسا، قصد مواكبة حراك مصانع النسيج والجلود بها وفق مايلي:

السنة	الصوف		جلود الماعز		جلود الأغنام		جلود الابقار		جلود اخرى	
	الحجم /ق	القيمة/1000ف	الحجم /ق	القيمة/1000ف	الحجم /ق	القيمة/1000ف	الحجم /ق	القيمة/1000ف	الحجم /ق	القيمة/1000ف
1919	80335	48486	13055	13708	11757	/	/	/	/	/
1920	68219	41066	17745	16681	3123	/	/	/	/	/
1921	87994	28403	20262	15196	3383	/	/	/	/	/
1922	75563	26295	17139	13968	4514	/	/	/	/	/
1923	97071	54878	16741	16969	2832	/	/	/	/	/
1924	86806	69482	13258	16114	2553	/	/	/	/	/
1925	97514	86135	17807	23505	465	637	18151	9076	476	1131
1926	137169	145867	20039	38074	81	116	15964	11015	648	2076
1927	126009	126060	18369	36279	575	871	19471	13431	359	1192
1928	124649	93930	19921	44184	94	180	22148	19136	396	1797
1929	95995	58341	17527	35404	146	197	14998	9717	407	1302
1930	87269	23768	17215	28663	603	618	27997	14053	245	1080
1931	50279	5299	11131	12400	977	232	19794	6632	417	578
1932	22788	18972	10549	8815	657	214	18545	4508	185	269
1933	50652	13769	10175	9157	1335	332	23699	6233	129	304
1934	43144	14908	8246	5475	1503	769	18335	3932	132	267
1935	45655	34629	11227	7702	2160	929	18305	4228	291	237
1936	86512	87395	14233	13166	285	229	17353	5552	119	268
1937	132683	76531	22188	34214	792	672	23246	11529	323	634
1938	107231	51900	20718	31325	2155	2197	22851	12095	520	571
1939	68200	16311								

زراقي عبد الرحمن، ص ص 124-125.

الملاحظ من الإحصائيات المقدمة، أن قطاع الثروة الحيوانية كان موجه للتصدير بشكل أساسي، لمواكبة الانفتاح الاقتصادي في فرنسا بالخصوص، وكنتيجة حتمية للتقارير الدولية التي أشارت أن الصوف المحلي ينافس أصواف الأرجنتين واستراليا وجنوب إفريقيا[1]، ارتفعت صادرات الجزائر من المادة إلى مستويات قياسية، خاصة أصواف سلالة أولاد جلال، التي تعرف بنعومة أليافها، ونصاعة لونها. حيث ارتفعت من 80335 ق سنة 1919 إلى 124649ق سنة 1928، وتستقر عند 132683ق سنة 1937.

لتبلغ القيمة الإجمالية للصادرات من الصوف والجلود في الفترة ما بين 1919 إلى 1939 أكثر من 1.694 م ف، مما حجم الصادرات خارج إطار اللحوم 2.853 م ف لحوم حمراء. بالإضافة إلى كميات معتبرة من القرون والوبر والعظام.

على أن بعض السنوات شهدت نمو هائل في حجم الصادرات في مجال الثروة الحيوانية على غرار لسنة 1924 ب نحو 232.400.000ف، وهي مساهمة جدا معتبرة في فترة عرف فيها القطاع هزات طبيعية متوالية، حيث تم تصدير مليون رأس من الغنم، 20.000 رأس من الأبقار، 3.000 فرس، وما يقارب 55.000 ق من الجلود مختلفة الإحجام،و 80.000ق من الصوف[2] وربما جنوح بعض المربين إلى بيع قطعانهم بهذا النسب المعتبرة، يكون بفعل الأسعار[3] المغرية التي كانت تعرض عليهم من طرف الوكلاء في ظل الطلب المتزايد من المصانع الفرنسية.

أن الاهتمام بالثروة الحيوانية تواصل بعد الحرب العالمية الثانية، مع الحفاظ على القيم ومعاملات التصدير، إلى غاية 1960، على أن الدولة وضعت قواعد جديدة على المجال، بإدخال مركز متخصصة في تطوير الثروة الحيوانية وإدخالها التقنيات المتطورة واختيار السلالات الاقتصادية[4]ومن بين هذه المحطات: مركز تاعظميت بالجلفة الذي وضفته الدولة قصد تطوير أكثر من نصف مليون رأس من الماشية أهمتها سلالة والأولاد جلال، ومركز برويبة بين الخروب و قسنطينة ومركز تاجموت بالاغواط لتطوير ثروة الاغنام والماعز،

[1]G. Trquette, **chroniqes Laine ou viande .**L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,N°96,20/12/1929 , P.1249

[2]G. Trquette**, L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain** , L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger, N°10,1925, P.05.

[3]عن مختلف أسعار الثروة الحيوانية ومنتجاتها لسنة 1924 إلى 1926 ينظر

-G. Trquette ,**L'Elevage est actuellement le deuxième élément de la richesse Nord-Africain** ,L'Éleveur nord-africain,1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger ,N°10,1925, P.05. L'Éleveur nord-africain,2er ,année, Boulevard Baudin, Alger ,N°13,01/1926.P.225.

[4]Y. Quintin, **Le Congres Du Mouton** .L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,N°96,20/12/1929 ,PP.1254-.1255

والتأسيس لمراكز في عدة نقاط من الجنوب في تقرت والمنيعة قصد تطوير ثروة الإبل والحفاظ عليها .

من خلال ما سبق نخلص إلى النقاط التالية

إن السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، عملت في بدايتها على جعل الجزائر مستوطنة للزراعة المدارية، قصد تعويض النقص الفادح من المنتجات الاستوائية، جراء فقدانها لمستعمراتها البعيدة، في ظل النمو الاقتصادي المتواصل بفرنسا، على أن هذا المشروع لم يكن يستند إلى معايير علمية توافق الطبيعة للجزائر، بقدر ما تمليه الرغبة في توفير المنتجات المدارية وبأقل التكاليف.

أن الزراعة المدارية حققت بعضا من أهدافها خاصة فيما تعلق بالتبغ والقطن والنيلة، نظيرا التجارب المتواصلة والإمكانيات المرصودة، والتقنيات المستخدمة، والفصائل المستوردة ذات الكثافة الورقية، والتي حققت إرباح معتبرة، ساهمت في توجّيه الرأسمال الكولونيالي نحو هذا القطاع الحساس.

غير أن الفشل كان ذريع في بعض الأصناف الأخرى على غرار البن، والسكر والكاكاو، والمنتجات العطرية، لعدم توافق البيئة المناخية في الجزائر والمتطلبات الطبيعة لهذه الأصناف الزراعية.

أدرك الفكر الزراعي الفرنسي الأهمية البالغة للغابات في الحلقة الاقتصادية، وعمل على السيطرة على مساحتها الواسعة في عموم البلاد، بتوظيف مختلف الأدوات الاستعمارية، وتحويل مقدرات البلد الغابية للدولة الفرنسية.

أن السياسية الغابية التي طبقتها فرنسا في الجزائر، كانت لها عدة محاور؛ فمن تقويض قوة القبائل المرابطة حول الغابات وإبعادهم عن مضاربهم الطبيعة مما يزيد من حالة البؤس والشقاء، إلى تحويل ملكية الغابات للدولة الفرنسية والشركات الرأسمالية الأوربية، التي سرعت في ربط الاقتصاد المحلي بالمنظومة الاستيطانية لمسايرة النمو المطرد في الاقتصاد الفرنسي، من خلال مضاعفة حجم الصادرات من المواد الغابية.

كما ساهمت استغلال المساحات الواسعة من الحلفاء إلى تبلور طبقة برجوازية، استطاعت في ظرف قصير التحكم في 3.5 مليون هـ من مراعي الحلفاء وربطها بالموانئ قصد توريدها للمصانع الفرنسية والبريطانية، التي باتت تعتمد اعتماد مباشر على المنتجات الجزائرية

إن الوعي الكولونيالي وإدراكه إن المشروع الاستعماري في شقه الزراعي مشروع علمي منظم متكامل، يهدف إلى حصر الأساليب ودفع العجلة الاقتصادية بكل هياكلها، ولذا عدت الثروة الحيوانية

ومشتقاتها حلقة أخرى من حلقات السياسية الزراعية الفرنسية بالجزائر، وساهمت في تحرك عجلة الاقتصاد الفرنسي، نظيرا حجم الصادرات الموجه نحو مرسيليا.

عملت وزارة الزراعة على تطوير قطاع الثروة الحيوانية، بشكل غير مسبوق، باعتمادها على الطرق العملية والمعايير التقنية، والاستفادة من الخبرة لبعض الإطراف الدولية كالأرجنتين واستراليا، مع وأحداث وحدات مختصة في تحسين السلالة والحفاظ عليها، مع عقد الملتقيات والمؤتمرات الفاعلين في القطاع، والتعاون مع الجمعيات المتخصصة في قصد ترقية الثروة الحيوانية وتطويرها، مع الاهتمام بتحسين المراعي وتطويرها.

أن المشاريع الزراعية الأولية سوءاً في مجال الزراعات المدارية، أو قطاع الثروة الغابية والحيوانية، كانت مشروع متكاملة، تشرف عليها وزارة الزراعة من خلال منظري السياسة الكولونيالية بالجزائر، وتهدف إلى تفعيل آليات الاستيطان وقواعده، على أن الواقع أثبت أن هذه المشاريع الأولية أسست لأرضية زراعية، سوف تأخذ أبعاد أكثر قوة وصلابة مع بعث قطاعي الحبوب والكروم.

الفصل الرابع:
الزارعة الكولونيالية النقدية

السياسة الزراعية في مجال إنتاج الحبوب
السياسية الزراعية في مجال انتاج الكروم

تعتبر الزراعة الدعامة الأساسية الأهم في البناء الاقتصادي والاجتماعي للدول، كما تلعب دورا بارز في المعاملات التجارية الداخلية والخارجية، ولما كانت الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة قصد النهوض بهذا القطاع الحساس، رفعت الحكومة الفرنسية على عاتقها تطوير هذا القطاع الاستراتيجي، لما يوافق النظرية الاستيطانية الرأسمالية، بإحداث تغيرات جوهرية في المجال.

أن الفكر الزراعي الكولونيالي المستمد من المناهج الغربية، التي تعتمد على رفع الطاقة الإنتاجية والمساحة الزراعية، مع إدخال التقنيات العلمية وتوسيع نطاق استخدامها، وتوفير الآليات الكفيلة بالإقلاع الاقتصادي، كان يقتضي صهر المنظومة الزراعية الموروثة عن العهد العثماني؛ والتي لم تكن تخدم النظرية الزراعية الكولونيالية ومناهجها، في منظومة حديثة توافق المخططات الكبرى لمنظري السياسة الزراعية الاستيطانية، وتعمل على دفع عجلة الاقتصاد الفرنسي .

وبهذا أولت السلطات الزراعية، أهمية كبيرة بزراعة الحبوب وخاصة القمح والشعير في مساحات واسعة بعدما تهيأت لها الظروف السياسية بالجزائر، في ظل فشل مشروع بجعل الجزائر مستوطنة الزراعة المدارية التي راهنت عليه الحكومة في العقدين الأولين من الاحتلال، وإلى ذلك سارت زراعة الكروم بنفس التوجهات التي رافقت بعث زراعة الحبوب بالجزائر، بعد الأزمة التي عرفها القطاع في فرنسا.

1- السياسة الزراعية في مجال إنتاج الحبوب

إن زراعة الحبوب كانت عنوان الزراعة في الجزائر قبل الاحتلال، غير أنها كانت تسير بطرق وأنماط بدائية، مع استخدام المحاريث التقليدية السطحية، والاعتماد على مياه الإمطار وترك الأراضي بدون استغلال بالتواتر، وعدم استخدام الأسمدة عوامل ميزت زراعة الحبوب في عموم المناطق، مما تسبب في انكماش المساحة وتقلص حجم الإنتاج إلى مستويات كبيرة، وقد أشير لذلك في الفصل التمهيدي، ولذا عمدت السياسة الزراعية الفرنسية بتحويل النمط الزراعي الخاص بالحبوب من زراعة تقليدية إلى زراعة تجارية، باستثمار المساحات الموجودة وتوسيعها مجالها، مع إدخال تغيرات كبرى على هذا القطاع.

أن تغيير الوضعية الزراعية لقطاع الحبوب وفق النظرة العصرية في المفهوم الكولونيالي، استلزم مرورها عبر بمحطات جوهرية كانت مقدمتها تجريد الأهالي من ملكياتهم الزراعية بمبررات مختلفة، تمت الإشارة لها في الفصل الأول، قصد تفعيل السيطرة على ملايين من هكتارات الزراعية الخصبة وأقربها إلى منابع الماء، ومنحها للوافدين الجدد والشركات الرأسمالية، وبهذا أخذت ملامح السياسة الزراعية تتضح

جلياً، منتصف العقد الثاني من الاحتلال، ذلك أن معالم النظم القديمة سرعان ما تلاشت وتضعضعت هياكلها، لتميط اللثام أمام نُظم زراعة عصرية نقدية تعتمد على توسيع المساحة، ورفع المردودية والكفاءة الإنتاجية إلى ابعد الحدود، مستفيدة من البني التحية التي رافقت تطور مسار السياسة الزراعية، من شبكات والطرق، ومراكز للتكوين، ومحطات للتخزين والتصدير، وشركات صناعية ومالية مؤهلة لدعم القطاع ومسايرته، إلى منظومة تقنية قوية من هياكل للري والعتاد الزراعي، مستجدات كانت كفيلة بإحداث تغيرات كبرى في القطاع، وابانت لمعاصريها حجم التغيير الكبير التي حدث في الحياة الزراعية بالجزائر.

- **زراعة الحبوب بالجزائر ما بين 1851-1870**

عدت الزراعة الجزائرية الضرع المغذي للدولة الفرنسية[1]، وخاصة زراعة الحبوب حيث تم التركيز عليها بشكل كبير منذ خمسينيات القرن التاسع ، خاصة وان النظريات الأولى التي كانت تصب في جعل الجزائر جعل الجزائر مزرعة استوائية[2]، اصطدمت بمشاكل وتحديات كبيرة سبق الاشارة لها في الفصل الثالث، كما أن هناك هاجس كبير كان يعرقل الإقلاع الاقتصادي في مجال الحبوب، وهو التخوف من منافسة الحبوب الجزائرية للحبوب الفرنسية، الذي اقلق الجمعيات الزراعية الفرنسية، وحاولت كبح توسع في المساحة المخصصة للحبوب بواسطة الضغط الممارس على الحكومة، ذلك أن الكميات القليلة المصدرة سنة 1837 والمقدرة ب 44.448 ق، و 59.230 ق سنة 1838، لترتفع إلى 203.985 ق بحلول 1845[3]، عرفت إقبال كبير في السوق الدولية، وباتت مطلوبة بالدرجة الاولى قبل الحبوب الفرنسية.

أرقام تعكس الاهتمام المتواصل المتزايد بهذا المحصول، وتعززت بزيادة ضغط الوافدين الجدد على الحكومة الفرنسية بتطوير قطاع الحبوب، في ظل انتعاش السوق الدولية بشكل كبير، والفشل الذي أصاب مشروع الزراعة المدارية خاصة في مجال البن، والسكر، والكاكاو، والزيوت، مع ضبابية الإنتاج في مجال التبغ والقطن، واللعب بورقة الاستيطان التي أرقت الحكومة الفرنسية التي عملت مجهودات كبيرة قصد انجاحه، وامام هذه الضغوط بدأ الاهتمام يتزايد لتطوير مساحة الحبوب، مستفيدة من الارتفاع المتواصل لأسعار القمح من 15.78ف سنة 1851، إلى 36.5 ف سنة 1855، لتقفز إلى 45 فرنك سنة

[1] M. Guéau de Reverseaux, **Travailleurs Agriculture Algérie Dette publique**,Chez dentu libraire, Paris ,1848,P.09.
[2] Despois Jean, **Le blé en Algérie,** In: Annales de Géographie, t. 60, n°319, 1951, PP. 157-158.
[3] بن آشنهو، المرجع السابق، ص 67.

1856[1]، لتحقق هذه الجهود بارتفاع مطرد في المساحة ، مستفيداً من قانون الإتحاد الجمركي بين الجزائر وفرنسا في 11 جانفي 1851 مما أعطى دفعة قوية، وحرر القطاع الزراعي من الانكماش الذي كان يعرفه، من خلال انفتاح السوق المحلية على نظرتها الفرنسية وإمكانية تصدير المنتجات الجزائرية وتوسيع نطاقها وزيادة مساحتها .

وإلى ذلك التاريخ اعتبرت الحبوب الركيزة الأساسية التي قامت عليها السياسة الزراعية الفرنسية وواصلت المساحة نموها رغم العراقيل الكبيرة، ومن بينها قلة اليد العاملة، حيث أشارت بعض الصحف المتابعة للوضع على غرار صحيفة المعمرين، الاستعمار، وصحيفة الأخبار، والمعمر الجزائري، أن النقض الحاد في اليد العاملة يكبد الدولة خسائر كبيرة، ويترك جزء هام من المحصول، دون حصاد ومن ذلك تشير التقارير أن« ثلث الحصاد تقريبا يبقى في الأرض كل سنة... وذلك لفقدان السواعد التي تعمل في موسم الحصاد»[2] .

وعلية فإشكالية اليد العاملة أصبحت ترهق أصحاب القرار وتنذر بأخطار تهدد المشروع الزراعي في مجال الحبوب منذ انطلاقه، كما حاولت السلطات تدارك الأمر باستقدام عناصر أوربية جديدة، وتكثيف اعتمادها على العنصر الأهالي، ورغم هذه التدابير إلا أنها لم تكن ناجعة كفاية، لعوامل تتعلق بالتكلفة وعزوف الأهالي عن العمل في مزارع الكولون، وصعوبة تأقلم الوافدين الجدد ومناخ الجزائر.

هذه العوامل أدت بالحكومة في التفكير بإنشاء مزارع تعليمية، تهدف إلى تطوير الزراعة بالجزائر وخاصة الحبوب وهي ظاهرة اتسع مداها منذ أواخر القرن التاسع عشر، وقد أشير لذلك ضمن الفصل الثاني، يبدوا أن الأهداف من وراءها هو إدخال التقنيات الزراعية والتركيز على استعمال المكننة، وتعميم انتشارها، قصد زيادة الإنتاج والتحكم الأمثل في المساحة التي تشهد نمو متواصل، كما كان من ضمن أهدافها إشراك الأهالي في استعمال النظم الزراعية الغربية، ودعمهم بالوسائل والتقنيات والمحاريث الخفيفة والمناجل الكبيرة، والأمشاط الزراعية، وتدريبهم على استخدامها ونعتقد إن هذا الإجراء، جاء قصد امتصاص الغضب والحد من الانفجار، الذي بات وشيك نتيجة هذه الممارسات الفرنسية من تهجير قسري وسياسية الحشر والإبعاد وتفكيك النظم القبلية والاجتماعية والاقتصادية، مما سيكون له إبعاد خطيرة على الواقع الاقتصادي الأهالي، في ظل تنامي طبقة كولونيالية برجوازية باتت تتحكم في المساحات الزراعية الخصبة، وتعمل على توجيه السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر .

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص 67.

[2] نفسه، ص ص 92- 94.

أسست هذه الخطوات إلى الانطلاقة الحقيقة للحبوب بالجزائر تزامناً مع مرسوم جانفي 1851 الذي حرر الرأسمال الزراعي، وعجل بخلق ملكيات زراعية أوربية واسعة، سيكون لها ابعد الأثر على تحريك دواليب الاقتصاد الكولونيالي، عجلت بأتساع مساحة الحبوب بكل أصنافها، منذ الموسم الزراعي 1853 وفق ما يلي

		الموسم 1853		الموسم 1854	
		المساحة /هـ	الانتاج/ق	المساحة /هـ	الانتاج/ق
الجزائـــــر	القمح الصلب	411 552	32 134	422889	54 124
	القمح اللين	894 582	80 835	8 618	103 547
	الشعير	275 027	3159700	300 250	4 643 050
	حبوب الجاودار	9 429	1 211	108	1 288
	الشوفان	165 368	27 546	1 572	31 348
	الذرة	52 572	5 958	47 575	825 250
	البوقوليات	55 438	7 209	763	1 543 325
	المجموع	1 863 968	186 490	363 775	7 201 932
وهـــران	القمح الصلب	506 615	36 864	518 825	6 039 894
	القمح اللين	642 540	43 341	722 131	8 845 988
	الشعير	568 245	50 127	412 925	5 992 715
	حبوب الجاودار	46 303	2 884	38 310	409 570
	الشوفان	6 050	758	10 190	1 832
	الذرة	24 345	24 345	32 450	399 112
	البوقوليات	10 551	10 551	4 990	63 170
	المجموع	1 804 649	168 870	1 739 821	21 752 281
قسنطينـــــة	القمح الصلب	655 950	58 934	1 449 850	19 653 820
	القمح اللين	57 470	11 662	105 375	859 063
	الشعير	367 280	38 642	820610	15670974
	حبوب الجاودار	52	783	3 850	32 937
	الشوفان	22	287	2 115	51 120
	الذرة	148	2 551	145	217 565
	البوقوليات	262	3 857	1 009 880	74 675
	المجموع	1 081 184	116 716	3 391 825	36 560 154

Guérin, Théophile,PP. 47-48.

الملاحظ من البيانات الواردة أن المساحة الإجمالية للحبوب بلغت 4.749.801 سنة 1853 لترتفع إلى 5.495.421 سنة 1854 بزيادة قدرها 745.620 هـ، وهي مساحة كبيرة جداً بالنظر للطبيعة المرحلة، في ظل حجم المصادرات التي مست العقار الزراعي، كما تكون قد استفادت من الرأسمال القادم من فرنسا بعد سقوط الجمهورية الثانية، وهذا ما يفسر ارتفاع المساحة التابعة للكولون[1] في المحافظات الثلاثة والتي بلغت 47.801هـ سنة 1853، وترتفع إلى حدود 61.575 هـ سنة 1854 .

[1] عن طبيعة المساحة والانتاج لمختلف اصناف الحبوب للكولون ينظر.
Guérin, Théophile, **L'Algérie au point de vue de l'agriculture**, Imp, CH. Thèse, Alger,1856, P. 47-48.

ساهمت هذه المساحة بإنتاج هام نتيجة وفرة التساقط الذي تميز به هذا المرسم، وساهم بقسط كبير في التجارة الخارجية ب 11.810.377 ف سنة 1853 أى ما يعادل 40.90% من قيمة الصادرات الموجه الى فرنسا[1].

على أن الملاحظ هو الاهتمام الكبير بعض الأصناف دون غيرها، على غرار مادة الشعير التي ارتفعت في عموم المناطق من 1.210.552 هـ الي1.533.785 هـ في ظرف سنة واحدة، ووصل متوسط المردودية إلى 15 ق/هـ، وترتفع في المساحات المروية إلى 45 ق/هـ، يليها القمح الصلب الذي تضاعفت مساحة من 500.000 هـ سنة 1854 إلى1.909.609هـ محققة نسب عالية بلغت 13 ق/هـ، خاصة في مقاطعة قسنطينة التي أبانت التجارب الأولية على أنها فضاء زراعي واعد لزراعة الحبوب.

والبحث في الأسباب وراء هذا الارتفاع يكون نتيجة ارتفاع الطلب على المنتجات الجزائرية في السوق الدولية والفرنسية بالخصوص، خاصة بعد موسم الجفاف الذي عرفته بعض المناطق الشرقية بفرنسا سنوات 1854 .

وأمام هذه المستجدات، زاد الاستثمار في قطاع الحبوب وعرف نمو متواصل نظيرا الإرباح المحققة في الموسم الزراعي(1861-1862) وفق ما يلي:

	الأهالي		الكلون		سعر /ف
	كمية الانتاج /ق	القيمة المالية /ف	كمية الانتاج /ق	القيمة المالية /ف	
الشعير	6.493.922	77.927.064	383.354	4.600.248	13
القمح الصلب	3.776.665	75.533.300	473.755	9.475.00	20
القمح اللين	/	/	279.379	7.533.233	12
الذرة الصفراء			19.296	289.340	15
شوفان avoine			48.468	727.020	12
فول fèves /	216.900	3.241.350	30.163	451.445	15
Serge			4.024	88.528	22
Sorghoالـــــــذرة البيضاء	226.777	2.267.770		/	10
المجموع		161.073.999		23.164.914	

Arthur-Alexandre,PP.164-167. Warnier Auguste, PP.3-4

الملاحظ أن زراعة الحبوب، باتت مصدر ثروة كبيرة بلغت قيمتها الإجمالية 184.2 م ف، جل هذه الزراعة كانت في يد الأهالي، ممن تأثر بالمناخ الاستثمار في القطاع، واستعل التقنيات الزراعية الحديثة،

[1] Mercier Ernest, **L'Algérie et les questions algériennes**, étude historique, statistique et économique, challamel aine éditeur, paris, 1883, P.87.

وساعدته القرارات الفرنسية التي تسهل له تصدير المنتجات عن طريق الوسائط الكولونيالية. وهو ما سرع في دمج عدد كبير منهم في الزراعة النقدية المرتبطة بالتصدير، وهذا ما كان ليتحقق إلا في ظل الأسعار المرتفعة للحبوب والتي ارتفعت من 8 ف للقنطار سنة 1853 إلى 20 ف سنة 1861 بالنسبة للقمح الصلب على سبيل المثال وقفزت أسعار الشعير من 6.5 ف إلى 13ف في ذات الفترة، متأثرة بزيادة الطلب العالمي على الحبوب المحلية.

هذه المعطيات ساهمت في توجيه الزراعية نحو الحبوب بشكل كبير، لتعرف تطور كبير في المساحة والإنتاج ما بين 1862 إلى غاية 1872

	القمح الصلب				القمح اللين				الشعير			
النسبة%	المردودية ق/هـ	الإنتاج م ق	المساحة/هـ	النسبة%	المردودية ق/هـ	الإنتاج م ق	المساحة/هـ	النسبة%	المردودية ق/هـ	الإنتاج /م ق	المساحة/هـ	الموسم الزراعي
43,37	6.5	5.664	936.000	0,14	4.3	0.013	2.970	56,49	7.2	8.873	1.219.000	1863-62
45,25	4.2	4.214	999.000	0,63	7.7	0.107	13.800	54,13	4.8	5.798	1.195.000	1864-63
47,59	4.3	4.234	982.000	0,50	5	0.051	10.270	51,91	5.1	5.555	1.071.000	1865-64
45,79	3.2	4.948	910.000	0,37	2.3	0.017	7.310	53,84	3.6	3.867	1.070.000	1866-65
41,18	2.1	1.821	842.000	0,39	2.9	0.023	7.930	58,44	1.5	1.869	1.195.000	1867-66
42,44	6.3	3.188	505.000	0,51	4.1	0.025	6.030	57,06	8.5	5.809	679.000	1868-67
40,92	6.1	3.514	571.000	0,10	5.3	0.078	14.710	58,98	6.1	5.061	823.000	1869-68
41,75	6.5	4.036	612.000	0,60	6.1	0.054	8.850	57,65	7.4	6.282	845.000	1870-69

Warnier Auguste P.4.

يتضح من خلال الجدول أن المساحة الزراعية المخصصة لأهم أصناف الحبوب من شعير، والقمح بنوعيه بلغت 1.912.441 هـ سنة 1862، من أصل مساحة إجمالية بلغت 3.086.559هـ بما يعادل 62%، مما يؤكد أن السياسة الزراعية كانت في بدايتها مرتكزة على الحبوب قبل أن ترمي الكروم بثقلها في المجال الزراعي.

ومن جهتها ارتفعت المساحة المخصصة للشعير من 1.219.000 سنة 1862 إلى 1.195.000 سنة 1866 وتتراجع بمستوى قياسي إلى النصف سنة 1867 بسبب أزمة الجفاف الحاد الذي ضرب البلاد، وساهم في تقلص الإنتاج من 8.873 م ق إلى 1.5 م هـ سنة 1867.

كما أن الملاحظ أن مساحة الشعير كانت تستحوذ على أكثر من نصف المساحة المخصصة للحبوب إلى غاية 1870 بمعدل 52%، فيما يحتل القمح الصلب المرتبة الثانية ب43%، على أن جل هذه المساحة كانت في يد الأهالي، ولا تعدو نسبة المساهمة الكولون إلا 8.7% إي ما يقارب 167.174 هـ يتقاسمها القمح الصلب ب 67.474هـ و36.175هـ للقمح اللبن،و 53.127هـ للشعير، 463 هـ شوفان، 1.737 هـ للذرة، 4.852 هـ للفاصوليا[1].

وعليه يكون القول ما مجموعة 2.761.845 عنصر من الأهالي يستغلون مساحة إجمالية قدرها 2.919.285هـ بمعدل 1.05 هـ/ للفرد الواحد، بينما تستغل العناصر الأوربية المقدرة ب 192746 فرد مساحة قدرها 167.174هـ، بمعدل1.15هـ/ للفرد، والمفارقة أن كمية الإنتاج المحصلة من المساحة الأهلية قدرت ب 10.853.755ق، بنما مساحة الكولون طرحت عشر الإنتاج بما يعادل 1.238.429 ق، دليل على ان هناك اختلاف كبير في طبيعة الأراضي وخصوبتها حيث ارتفعت المردودية إلى ثلاثة إضعاف ببلوغها 12.04ق/هـ عما تقدمه الحقول الأهلية.

إلى جانب ذلك استفاد الكولون من الارتفاع الكبير في أسعار القمح منذ سنة 1863حيث بلغت 27ف /ق من القمح اللين، 20ف/ق، من القمح الصلب،22ف/ق، للذرة، 12ف/ق من الشعير ويبدوا إن هذه الأسعار كانت مغرية للأهالي الذين تمكنوا من بيع كل حصادهم بقيمة إجمالية قدرت ب161.073.999ف[2].

عوامل كانت مشجعة جدا للاستثمار في المجال الحبوب، مما انعكس على تطور المساحة بشكل كبير سنة 1867 لتبلغ 2.044.930هـ مخصصة للشعير والقمح بنوعيه، بزيادة سنوية قدرها39.074 هـ، توزعت في سهول عنابة وقالمة وقسنطينة والمدية وملیانة ووهران، ومعسكر وغليزان، إلا أن هذا الإزهار النسبي ارتطم سريعا بموسم زراعي صعب، اثر الظروف الطبيعية القاهرة، وتراجع كميات التساقطات إلى مستويات كبيرة، لتعمل مجتمعة على تقلص المساحة الزراعية إلى أقصي حدودها ما بين 1867 إلى 1872 حيث تراجعت من2.044.930هـ إلى 1.469.640هـ، في اقل من 5سنوات.

ومن جهتها فقدت المساحة المخصصة للشعير الحصة الأكبر حيث تقلصت من 1.195.000هـ إلى776.000هـ، متراجعة ب 33% من مساحتها، ويكون ذلك منطقي جدا بالنظر إلى الكارثة الطبيعية التي عرفتها البلاد والمتمثلة في الجفاف والقحط الذي ضرب البلاد منذ 1867، وأدى إلى تراجع

[1] Warnier Auguste , op.cit, PP.4-5
[2] libed, PP.13-14.

المردودية إلى ما دون 1 ق /هـ، وامتدت أثاره الوخيمة عدة سنوات .مما أدي إلى انكماش المساحة الزراعية المخصصة للحبوب إلى ما دون 1.849.000 هـ[1]، بيانات تحمل في طياتها إبعاد مآساوية للزراعية الجزائرية بعد كارثة 1867، والتي أبانت عن واقع لم يكن يخطر ببال منظري السياسة الزراعية، وعن إمكانية عصف كل الجهود الزراعية في موسم واحد.

هذه العوامل قلصت حجم الصادرات إلى النصف في الفترة ما بين 1862 إلى غاية1870 لتنخفض من 16.531 طن سنة 1862 إلى 78.972 طن سنة 1869[2].

على أن هذه الظروف الطبيعة لم تكن وحدها تعرقل تنامي حجم الصادرات الجزائرية نحو فرنسا، ذلك أن قانون التجارة الحرة الذي اعتمدنه فرنسا في 15 جوان 1861 ، اوجد القموح الجزائرية في منافسة قوية مع حبوب الأجنبية في السوق الأوربية بعد قيام الولايات المتحدة ، كندا والأرجنتين بضخ كميات كبيرة في الأسواق الأوربية مستفيدة من التخفيضات الجمركية، مما نتج عنه تراجع كبير في الأسعار التي كانت لصالح المنتوج الأمريكي؛ الذي وصل سعره إلى 15ف/ق[3] مقابل 20 ف/ق للقمح الجزائري عامل أرخي بظلاله على تجارة الحبوب ومزارعها، حيث تراجعت المساحة بشكل كبير.

- **زراعة الحبوب في الجزائر ما بين 1870 إلى 1900**

بقيام الجمهورية الثالثة، حاولت تقديم خطط بديلة للنهوض بالقطاع، موظفة أنجارتها الكبرى في مجال مشاريع السدود، وتقنيات الري، مع إدخال أصناف زراعية جديدة، على أن ذلك كان يتطلب وقتاً كبيرا لإعطاء فعالية في القطاع، مما انعكس على تحسن الأوضاع وعرفت المساحة المخصصة للحبوب تطور مستمر، رافقها في ذلك زيادة في كمية الإنتاج، كما ساهمت الظروف السياسة المتمثلة في ثورات 1871 وما نتج عنها من إفرازات إدارية وتشريعية كقانون 15 سبتمبر 1871 في سلخ مساحات زراعية فاقت مساحتها 180.000هـ، منحت مساحات كبيرة منها للأثرياء الجدد الفارين للجزائر إثر سقوط الملكية الثانية، إلى جانب منح 1.000 هـ للوافدين من الالزاس واللورين في محاولة لدمجهم في القطاع الزراعي.

تضافرت هذه العوامل وسياسية الجمهورية الثالثة في تطوير المساحات الزراعية خاصة القمح بنوعيه في الفترة ما بين 1878 إلى غاية 1894 وفق ما يلي

[1] الجيلالي صاري، **الكارثة الديمغرافية1867_1868** ، الثقافة، السنة الثالثة عشر، العدد 1983،70، ص177.
[2] صاري (الكارثة) المرجع السابق، ص256.
[3] بن اشنهو، المرجع السابق، ص 112.

السنة	القمح الصلب				القمح اللين			
	المساحة /هـ	نسبة المساحة	الإنتاج /ق	نسبة المساهمة في الإنتاج	المساحة /هـ	نسبة المساحة	الإنتاج /ق	المساهمة في الإنتاج
1872	91.395	11,95	770.343	19,03	67.214	76,50	593.333	81,59
1873	100.301	11,83	766.916	17,44	75.343	72,61	650.043	81,08
1874	103.642	9,25	796.946	14,18	85.663	49,75	775.740	63,81
1875	168.646	14,17	1.181.253	20,21	92.848	65,66	811.537	72,60
1876	140.664	11,73	961.421	15,74	88.045	72,47	803.057	79,25
1877	108.718	8,86	631.557	20,64	89.272	72,13	641.914	83,26
1878	105.422	9,86	609.098	15,41	96.871	71,94	730.951	81,48
1879	107.066	9,56	659.095	15,16	98.530	68,38	901.657	74,33
1880	119.672	10,25	917.217	16,91	112.457	65,68	1.021.824	72,71
1881	123.734	10,85	537.917	15,09	118.075	64,97	468.579	33,34
1882	137.324	1,26	913.213	18,04	134.519	73,54	1.228.240	28,14
1883	146.913	12,81	858.311	16,33	137.227	71,12	947.930	61,66
1884	167.728	14,30	1.1143.778	16,74	144.234	71,30	1.268.489	76,91

مجموعة من المصادر[1]

الملاحظ من البيانات الواردة أن الجمهورية الثالثة أعطت أهمية كبير للقمح على حساب غيرها من أصناف الحبوب، ولذا ارتفعت مساحتها من 91.395 هـ سنة 1872 إلى 167.728 هـ سنة 1884 زيادة كبيرة جدا في ظرف قصير، تخللتها سنوات صعبة على غرار الموسم الزراعي الجاف ما بين (1873-1874)، (1877-1878) لتستعيد الحبوب عافيتها بشكل مطرد منذ 1881.

ومن جهتها ازدهرت المساحة الخاصة بالقمح اللين نظير زيادة الطلب عليه في السوق الفرنسية بالخصوص، ليرتفع من 67.214هـ سنة 1872 إلى 144.234هـ سنة 1884.

[1] S.G.A,1882, P.152. Jules Varlet, **Les céréales d'Algérie** ,Imp. photograveur, Alger, 1900, PP .16-17-22-23.

هذا النمو المتزايد في المساحة المخصصة للحبوب، استفادت من تراكم الرأسمال الزراعي وسياسية الجمهورية الثالثة التي أخذت على عاتقها تطوير القطاع، وفق مقتضيات المرحلة التاريخية الراهنة، كما استفادت أيضا من زيادة الطلب الأوربي على القمح بشكل أساسي بعد نهاية الحرب البروسية الفرنسية.

ومن جهتها ارتفعت مساحة الشعير من 832.229 هـ سنة 1872 إلى 1.535.452 هـ سنة 1884، وساهمت في إنتاج 11.405.132 ق[1]، رغم أن بعض المصادر تقدر المساحة العامة للشعير موسم (1883-1884) ب1.8 م هـ وتساهم بإنتاج زراعي بلغ 17.1 م ق[2]، وهي نسبة كبيرة جدا لا نعتقد أن تتحقق خاصة مع الظروف الطبيعية.

وتجدر الإشارة أن المساحة الكولونيالية ارتفعت بشكل كبير من 66.312هـ سنة 1872 إلى 181.107هـ سنة 1884، غير أن هذا المساحة لم تكن تساهم إلا ب 11.75% من المساحة الكلية المخصصة للشعير، غير أنها تساهم ب15.09% من الإنتاج العام، ورغم انه هذه الكمية كانت تعد طفرة هامة في ظل التوجهات نحو زراعة الكروم وحافظت على هذه القيم تقريبا إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر.

غير أن الملاحظ في هذه المرحلة تقارب المردودية في الهكتار الكولونيالي ب 9.49 ق/هـ مقابل 7.15 ق/هـ، عند المساحات الأهلية، مما يدل على مساحات المستغلة من طرفهم هي مساحات جديدة بعيدة عن السهول الخصبة بعد اكتساح زراعة الكروم للمساحات الخصبة .

ومن جهتها ساهمت شهدت أسعار القمح ارتفاع نسبي لترتفع من 25.37ف/ق سنة 1871إلى 28.31ف/ق سنة 1879، محققة إرباح كبيرة للمزارعين، بينما ارتفعت أسعار مادة الشعير ارتفاع طفيف من 14.68 سنة 1875 إلى 18.68 ف/ق سنة 1879[3].

إلى جانب الشعير، والقمح بنوعيه، توسعت مساحة العامة للحبوب بين الأهالي والكولون لتشمل مختلف الأصناف على غرار الذرة، الشوفان والفاصوليا، والسرغو-sorgho - تطور ملحوظ ما بين 1872 إلى 1882وفق مل تشير لها الإحصائيات الرسمية[4]، مما يؤكد أن زراعة الحبوب قد تخطت حواجز التجارب، ولم تعد الكوارث الطبيعة من جفاف وحرارة تعرقل تمددها، كما تدعمت في نهاية القرن بالآليات الضرورية التي ترافق الزراعة العصرية، من منظومة مالية قوية ومعاهد ومؤسسات زراعية

[1] S.G.A,1882, P.152.
[2] Mercier Ernest, L'Algérie et les questions, op.cit , PP. 144-145.
[3] Source: A.O.M (Commercialisation du grain en Algérie Voter lettre N^{0}125/20 lm/kK. De 08/11/) 1879be : 81f_2289.
[4] عن تطور المساحة الخاصة بمختلف الأنواع ينظر .
S.G.A,1882, P.153.

متخصصة ومحطات تجارب وانتقاء الأصناف الزراعية، وعليه تكون السياسية الجديدة للجمهورية الثالثة في بعث القطاع قد حققت نتائج كبيرة.

أن هذه النتائج المحققة ساهمت في أعطاء دفعة لزراعة القمح اللين، حيث ارتفعت من 191.053 هـ سنة 1885 إلى 253.330 هـ سنة 1903، ليرتفع معها الإنتاج العام من 1.437.307 ق إلى 1.590.564ق، وفي المقابل ارتفع القمح الصلب من 1.124.322 ق سنة 1885 إلى 1.064.102 وارتفع معه الإنتاج من 4.476.520 ق إلى 5.344.732ق[1]، على إن الملاحظ وخلافا للقمح الصلب الذي كان يسيطر على زراعته الأهالي بما يعادل 79.54% سنة 1903 ،كانت جل المساحة المخصصة للقمح اللين في يد العنصر الكولونيالي بما يعادل66.63%.

ومن جهتها حاولت السلطات على توسيع مساحة الشعير التي انخفضت متأثرة بالظروف الطبيعية من 1.446.517 سنة 1885 إلى 1.267.256 هـ سنة 1903 مما قلص الإنتاج العام للمادة من 9.160.205 ق إلى 7.865.292 ق في نفس الفترة[2] .

إن المتتبع للتطور المساحة الزراعية للحبوب في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، يتبن له أن هذه الزراعة كانت تعرف فترات صعبة، فبعد الانتعاش الكبير الذي عرفته مابين1880 إلى 1884 ارتفعت المساحة إلى بشكل مستمر لتفوق سقف 1.375.096هـ سنة 1884 لتحقق زيادة تقدر ب36.270هـ في ظرف أربع سنوات فقط.

غير أن هذا التطور لم يتواصل وشهد تراجعا كبيرا ليفقد 261.776 هـ في ظرف 6 سنوات، وذلك منذ 1885 مما جر الأسعار إلى ادني مستوياتها لتبلغ 15.30ف/ق وهو ادني من أسعار القمح سنة 1851 التي بلغت 15.78 ف/ق[3]، ومرد هذا التراجع في الأسواق الخارجية يعود لمنافسة القمح الأمريكي والكندي والاسترالي والهندي المنتوج الجزائري في السوق الأوربية، من جهة أخرى سلسلة الرسوم التي أقرتها الحكومة بفعل مرسوم ملين –loi memine- سنة 1885الذي اقر ضرائب إضافية تقدر ب3 ف/ق ليتم رفعها إلى 5 ف /ق سنة 1887 و7ف/ق سنة 1894[4].

أن زراعة الحبوب كانت مهنة غالبية المزارعين أهالي ومعمرين، على أن هناك فوارق واضحة في ممارسة بعض الأصناف الزراعية وفق ما يلي

[1] Trabut, Louis (1853-1929), **L'Algérie agricole en 1906**, Imp. Algérienne, Alger, 1906, P.508.
[2] Libed, P.508.
[3] بن آشنهو، المرجع السابق، ص149.
[4] نفسه ، ص150.

	الشعير		القمح الصلب		القمح اللين	
السنة	الأهالي	الكولون	الأهالي	الكولون	الأهالي	الكولون
1890						
المساحة/هـ	**1.314.031**	**112.086**	**978.655**	**127.201**	**71.857**	**125.179**
الإنتاج /ق	**8.807.748**	**1.145.395**	**5.279.542**	**967.268**	**417.288**	**1.092.388**
1895						
المساحة/هـ	**1.314.899**	**120.487**	**1.005.891**	**137.228**	**54.808**	**131.401**
الإنتاج /ق	**7.474.000**	**938.179**	**4.978.437**	**850.137**	**203.821**	**740.656**
1899						
المساحة/هـ	**1.260.112**	**135.421**	**935.520**	**155.022**	**68.318**	**144.722**
الإنتاج /ق	**6.128.565**	**1.075.400**	**4.096.744**	**924.421**	**326.312**	**806.595**

H. Lecq, PP.48-50

إن البيانات الواردة في الجدول تشير إلى أن زراعة الحبوب كانت تمارس على نطاق واسع في السهول الساحلية والداخلية، كما تشير هذه البيانات أن زراعة الحبوب كانت تشهد استقرار نسبي في العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر، حيث يستحوذ الشعير على 50.92% من مجموع المساحة الزراعية المخصصة للحبوب بما يعادل 1.426.889هـ، تستعل العناصر الأوربية منها ما نسبته 9.70% فقط، على أن الفارق في مردودية الإنتاج ب 10.21 ق/هـ مقابل 6.7ق/هـ للأهالي، دليل على استفادتهم من مشاريع الري الزراعي أكثر من غيرهم، إلى جانب سيطرتهم على أجود الأراضي الخصبة.

ومرد الانكماش المتواصل للمساحة الأهلية، تضاعف الأعباء جراء استغلال المساحات المخصصة، حيث بلغت الاستثمار في الهكتار الواحد من الشعير للمواسم الواحد ما يعادل 85 ف، وفي المقابل تبلغ المبيعات حدود 127 ف/هـ في أحسن الأحوال دون حساب رسوم إيجار الأرض وخدمتها، إلى جانب التقلبات الجوية في ظل اتساع نطاق الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة التي كانت ترهق الفلاحين وخاصة الأهالي، رغم التدابير الحكومية بمنح المساعدات وقروض للفلاحين، إلا أن تطبيق هذا القوانين لم يكن في مستو تطلعات أغلب المزارعين ممن أثقل كاهلهم الفوائد المرتفعة.

عاملا عجل بعزوفهم عن خدمة الأرض، وهذا ما إشارات إليه المصادر المعاصرة التي وصفتهم حالتهم بالبائسة مع نفاذ مخزونهم في ظرف قصير جدا[1].

[1] Cambon Jules (1845-1935**), Le gouvernement général de l'Algérie (1891-1897),** imp. librairie Ad jourdon, Alger, 1918,P.31.

وفي المقابل ارتفعت المساحة المخصصة للقمح بنوعية من 1.302.892 سنة 1890 إلى 1.303.582هـ سنة1899 جل المساحة مخصصة للقمح الصلب ب 50.92% ، على أنه وخلافا للشعير والقمح الصلب الذي كانت في يد الأهالي، فان زراعة القمح اللين عرف اهتمام العنصر الأوربي أكثر من غيره، وهذا لزيادة الطلب على هذه المادة في السوق المحلية بالخصوص، لتلبية الاحتياجات المتزايدة للصناعة المخبزية التي وفدت للجزائر بقوة بعد الاحتلال، وبهذا سيطر العنصر الأوربي على المساحة المخصصة له في السهول الداخلية لسطيف قسنطينة ومليلة بالخصوص على مساحة 213.040هـ، ب ما يعادل 67.93%.

أعطت زراعة الحبوب على مدار نصف قرن نتائج كبيرة على صعيد المساحة والإنتاج والكميات المصدرة، كما تكون قد استفادت من الهياكل الزراعية الكبرى من سدود، ومؤسسات مالية ومعاهد زراعية وإرادة سياسية، عوامل تضافرت في توسيع المساحة الخاصة بالحبوب إلى قرابة 3 مليون هكتار على مشارف القرن التاسع عشر.

- زراعة الحبوب 1900-1962

واصلت المساحة الزراعية للحبوب ازدهارها مستفيدة النتائج المحققة، وباتت تسيطر على جل المساحة الزراعية في الجزائر وفق ما يلي

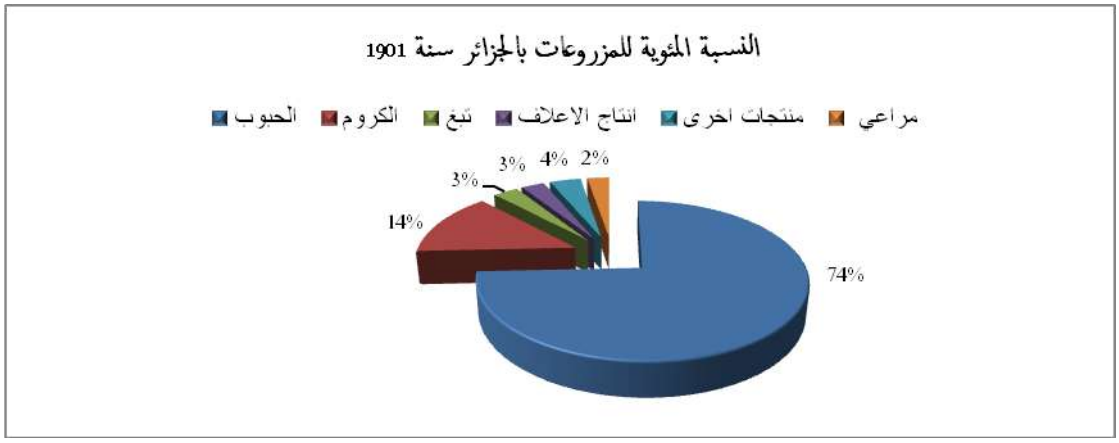

من انجاز الطالب وفق بيانات Gérard Blanc, P.26.

الملاحظ من البيانات الواردة أن الحبوب سيطرت على مساحة إجمالية بلغت 3.274.130هـ نصف هذه المساحة مخصصة للشعير، وذلك مطلع القرن العشرين، حيث شهدت زراعة الحبوب تحولات عميقة وتحسن كبير، انعكس على تطور المساحة بشكل كبير بإدخال طرق وتقنيات علمية جديدة في

الميدان من ري زراعي وانتقاء البذور، واستخدام واسع للأسمدة الفوسفاتية[1]، واعتماد تقنيات جديدة في الحرث تمكن الأراضي من تخزين للماء وخاصة في المناطق التلية، مما مكن من استصلاح مساحات إضافية فاقت 250.000 هـ مطلع القرن العشرين.

إلى جانب ذلك زاد الاهتمام بالدراسات العلمية والتجارب الزراعية قصد الوصول إلى أحسن النتائج، إلى جانب استخدام العتاد وتطويره وجلب مكننة حديثة متطورة من امريكا واروبا تساهم في توفير 30% من الجهد، ويمكنها حصد 3 إلى 4 هكتار يوميا[2] .

إن هذه الجهود ساهمت في ازدهار زراعة الحبوب وخاصة القمح الصلب ما بين 1901 الى غاية 1912 وفق ما تشير له البيانات الواردة.

السنة	المساحة الزراعية/ه	متوسط المردودية ق/ه	انتاج القمح / ق	الصادرات/ ق
1901	1.308.286	6.7	8.775.489	1.542.638
1902	1.386.700	6.6	9.225.118	1.421.842
1903	1.417.598	6.5	9.273.279	728.658
1904	1.314.782	5.3	6.945.647	922.792
1905	1.374.620	5.0	6.961.554	555.029
1906	1.341.695	7.0	9.431.077	1.189.809
1907	1.318.221	6.4	8.507.801	2.014.743
1908	1.455.679	5.5	9.093.843	724.313
1909	1.386.270	7	9.722.159	1.215.604
1910	1.438.464	6.8	9.763.372	1.867.149
1911	1.537.411	7.4	9.959.934	1.746.536
1912	1.462.714	5.1	7.395.019	/

Culture Production et Commerce du blé dans le monde, P.3

أن زراعة القمح ارتفعت بشكل كبير لزيادة الطلب العالمي على هذه المادة الإستراتجية وخاصة في الأسواق الأوربية، لترتفع من 1.3 م هـ بالى 1.4 م هـ في ظرف عهد من الزمن، كونها زراعة موجه للتصدير المباشر حيث ارتفعت الصادرات من 1.542.638 ق سنة 1901 إلى 1.746.536ق سنة 1912رغم القيود الجمركية المفروضة على البضائع الجزائرية والمنافسة القوية من فموح روسيا أمريكا والأرجنتين في السوق الفرنسية.

إن هذه الجهود تعكس الاهتمام الحكومي الكبير بزراعة الحبوب التي استفادت من مساعدات مالية وقروض بنكية كبيرة، مما انعكس على متوسط سعر الهكتار من الحبوب الذي قدر ب 250 ف مطلع 1910 ومع الزمن تقلصت المساحة الخاصة بالحبوب في ظل التدهور الكبير للحقول الأوربية أيام الحرب العالمية الأولي .

[1] Despois Jean**, Le blé en Algérie**, In, Annales de Géographie, t. 60, n°319, 1951, P.158

[2] Emile Cardon**, Machines pour la coupe et la récolte**, Revue du monde colonial, 3ème volume, Paris, 1960, P.103.

تواصلت مؤشرات التطور في المساحة والإنتاج بعد نهاية الحرب، وأدخلت تطورات كبيرة على المجال وخاصة في مجال انتقاء الأصناف الزراعية واستخدام الأسمدة ومحاربة الآفات الحشرية، إلى جانب التطور الكبيرة في المكننة وفق طبيعة الأرض وخصوصية المحصول، وهذا ما أشادت به البعثة الزراعية الأمريكية التي زارت الجزائر ربيع 1919، مؤكدة أن التقنيات المستخدمة في مجال زراعة الحبوب بالجزائر هي نفسها المطبقة في أهم المناطق الأمريكية على غرار واشنطن، وايداهو، واتاوا، كما أقرت بان المزارع الخاصة تماثل نظيرتها الأمريكية، بما في ذلك التي تصل مساحتها 2000هـ[1]، هذه الجهود كان لها انعكاس واضح على إنتاج القمح الصلب بشكل كبير عما كانت عليه وفق الجدول التالي ما يلي.

السنة	المساحة /هـ	الانتاج/ق	المردودية ق/هـ
1919-1918	721.230	6.253.489	8,7
1920-1919	966.771	4.327.043	4,5
1921-1920	844.923	7.568.629	9,0
1922-1921	797.530	4.539.353	5,7
1923-1922	794.068	9.198.507	11,6
1924-1923	826.124	4.548.264	5,5
1925-1924	875.426	7.645.755	8,7
1926-1925	881.643	4.922.246	5,6
1927-1926	757.273	6.131.772	8,1
1928-1927	803.383	6.997.517	8,7

بن آشنهو، ص170

تشير الإحصائيات المقدمة، أن إنتاج القمح الصلب الذي انخفضت مساحته بنسبة 49.39% من مساحته أيام الحرب العالمية الأولى مما يشير إلى طبعيه هذه الزراعة الموجهة للتصدير، غير أن الجهود المبذولة على صعيد التقنيات الزراعية ساهمت في تطوير المساحة لترتفع من 721.230 هـ سنة 1919 إلى 803.383 سنة 1928، غير أن الملاحظ في هذه المرحلة هو الارتفاع الكبير لمردودية الهكتار من القمح، التي ارتفعت من 5.1 ق /هـ سنة 1912 إلى 8.7 ق/هـ سنة 1928 كنتيجة للتطور الكبير الذي مس القطاع من حيث الوسائل والتقنيات المستخدمة والتي سبق الإشارة لها في الفصل الثاني.

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص152.

إلى جانب ذلك كانت زراعة الحبوب تشغل عدد معبر من الأهالي بقيم مالية مرتفعة إذا بلغت سنة 1924 نحو 168.000.000 ف، من اصل243.000.000 ف كمبالغ لليد العاملة الزراعية، فيما كانت الكروم توفر 45.000.000 ف بينما بقية المحاصيل الأخرى لم تكن توفر إلا 22.500.000 ف[1]، مما يعطينا فكرة أخرى عن ضعف المكننة بشكل كبير في القطاع الزراعي وبالخصوص في مزارع الأهالي.

ومن جهتها ازدهرت المساحات المخصصة للشعير وفق الإحصائيات العامة للحبوب لتبلغ 1.164.000هـ، مقدمة أنتاج كبير بلغ 9.695.000 ق سنة 1925، كما ارتفعت المساحة الخاصة بالقمح اللين لتبلغ 1.223.000هـ سنة 1922 غير أن الإنتاج كان محدود جدا ولم يتجاوز 3.733.000هـ نتيجة الجفاف الحاد خاصة في المناطق الشرقية، ليستعيد مستوياته الطبيعة سنة 1923 بإنتاج قدر ب 7.245.000ق عبر مساحة إجمالية قدرت ب 1.018.000هـ [2].

هذه الإحصائيات عرفت تطور ملموس سنة 1927 حيث بلغت المساحة العامة للحبوب 3.350.000هـ ، جلها لزراعة الشعير عبر كساحة إجمالية بلغت 1.434.000هـ، كما يستحوذ القمح الصلب على1.287000 هـ، و352.000هـ مخصصة للقمح اللين، وما يعادل 258.000 هـ مخصصة للشوفان.

ساهمت هذه المساحة في إجمالي إنتاج بلغ 18.8 مليون ق بقيمة إجمالية قدرت ب 1.620 م ف [3]، يسيطر الشعير على 8.3 مليون ق ، و6.4 مليون ق للقمح الصلب، و2 مليون ق القمح اللين، وما يعادل 1.9 م ق من الشوفان 200.000 ق الذرة[4].

إن الإحصائيات المقدمة توحي إلا أن مساحات الحبوب قد انتعشت بين الحربين، وتعززت بمؤسسات مختصة في توفير العتاد الزراعي بلغ عددها 101 شركة، مع استفادة القطاع بميزانية حكومية قدرت ب150م ف[5] قصد توفير الوسائل والمعدات الزراعية الأكثر تطورا وفق ليكون قيد الخدمة 5.334 جرار، 13.099 حاصدة سنة 1930.

---

[1] G. Trquette, **L'Elevage est actuellement le deuxième élément de la richesse Nord**-Africain , L'Éleveur nord-africain, 1er ,année , N°10,1925, P.05

[2] S.G.A ,1925,P.343

[3] G. Trquette, Op cit, P.05.

[4]. Inspection générale de l'agriculture coloniale, **L'Agriculture pratique des pays chaud**, 2année, N° 10,1931,P.165.

[5] Source: A.O.M (Rapport de l'Association des producteurs de céréales d'Oran, N0 485 de 23/09/1927) be : 81f_2289, P.2.

كمل تسعي من خلالها الدولة إلي تطوير الأنواع المختلفة للحبوب وإشراك أهم الجمعيات الزراعية في تطوير القطاع ومرافقة الفلاح قصد الاستفادة من التقنيات الحديثة[1] .

على أن إدخال المكننة في المزارع بهذا الشكل سيكون له انعكاس خطير على الاقتصاد الأهلي وتحول العديد منهم إلى خماسين حيث ارتفع عددهم بشكل غير مسبوق من 407.050 خماس سنة 1917 إلى 634.600 خماس سنة 1930، إلى جانب البطالة التي تفشت في عموم الأرياف 1930[2] ، والأسباب تكاد تكون واضحة فعدم مجاراتهم للتطور الحاصل واستخدام المكننة أدى بتراجع تقلص مواردهم ومع الزمن لم يستطع هؤلاء منافسة المزارع الأوربية في أنماط الإنتاج والتقنيات المتقدمة فتحولت مزارعهم بفعل صيرورة الإحداث إلى الكولون.

- **إنتاج الحبوب في الجزائر 1930-1962.**

بعد قرن من الاحتلال عرفت زراعة الحبوب الكولونيالية تطور كبير ومنذ سنة 1933 صار تتوزع مساحات كبيرة تصل مساحتها 10.000 هـ في يد الشركات الرأسمالية التي دخلت في القطاع واحدثت تغيرات كبيرة عليه، بفعل الانتشار الواسع للمكننة، والى ذلك العهد كانت الحبوب القوة المالية الثانية في المستوطنة بعد الكروم.

في ظل تحسين الأداء الزراعي وتطوير مداخيل الحبوب التي بلغت 696 م ف[3]، مساهمة ب 33 % من الإنتاج الزراعي منذ 1933، عمدت إلى الدولة إلى مزيد من الإجراءات قصد توسيع المساحة ومضاعفة المداخيل، وذلك بتطبيق جملة من المراسيم المنظمة كقانون 24 ديسمبر 1934 الرامي إلى تحسين سوق القمح وتطوير إنتاجه[4]، مع تدعيه بقرارات وزارية في 12 فبراير 1935 و 19 أوت 1935، تهدف إلى إنشاء 25 مجموعة الزراعية، من التعاونيات والنقابات ووحدات التخزين، يمكنها أن تستوعب مليوني قنطار من الحبوب[5] .

---

[1] Source: A.O.M (Rapport de l'Association des producteurs de céréales d'Oran, N^0 485 de 23/09/1927) be : 81f_2289,P.3.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص161.

[3] نفسه، ص176.

[4] Source: A.O.M (Rapport de l'Association des producteurs de céréales d'Oran, N^0 11/1126 de 14/06/1935) be : 81f_2289.

[5] M.G. Le Beau, **Exposé de la situation de l'Algérie en 1936**, Ancienne Imp. Victor Heinz, Alger,1937, P.518-P.518-527.

جاءت هذه القرارات بعد ضغط الكولون قصد توفير مخازن كبرى في الموانئ لتخزين الفائض من الإنتاج، وتفادي إغراء السوق بكميات كبيرة من الحبوب، مما ينعكس على تراجع الأسعار التي صارت هاجس المزارعين، كما أن بقاء المحاصيل عرضة للعوامل الطبيعة يساهم في إتلاف كميات كبيرة منها، نتيجة تأخر مواعيد التسليم .

هذه السياسة أتت أكلها بعد موسم واحد فقط إذ ورغم أن الموسم الزراعي 1935-1936 شهد فترة مناخية صعبة إلا أن طبيعة الإنتاج الزراعي كان مقبول إلى ابعد الحدود وتوزعت عبر ما يلي

		الموسم 1934-1935			1935-1936		
		المساحة /هـ	الإنتاج/ق	مردودية	المساحة /هـ	الإنتاج/ق	مردودية
الجزائـــــر	القمح الصلب	260.881	1.494.915	5,7	265.337	1.159.504	4,4
	القمح اللين	81.574	560.566	6,9	80.727	590.888	7,3
	الشعير	282.689	1.572.648	5,6	282.813	1.522.522	5,4
	الشوفان	27.550	233.290	8,5	31.667	368.990	11,7
	حبـــــــوب الجاودار	20	195	9,8	26	180	6,9
	المجموع	652.714	3.861.614	5,9	660.570	3.552.084	5,4
وهران	القمح الصلب	277.969	1.486.675	5,3	332.611	1.221.342	3,7
	القمح اللين	290.665	1.417.587	4,8	270.064	2.113.551	7,8
	الشعير	391.798	3.380.546	8,6	326.172	2.701.836	8,3
	الشوفان	120.631	624.972	5,2	132.635	1.311.933	9,9
	حبـــــــوب الجاودار	1.003	4.192	4,2	1.429	7.126	5,0
	المجموع	951.006	4.913.972	5,2	1.042.911	7.355.788	7,1
قسنطينة	القمح الصلب	698.751	3.623.898	5,2	712.244	2.639.133	3,7
	القمح اللين	69.830	490.097	7,0	75.385	318.914	4,2
	الشعير	639.124	4.132.370	6,5	620.492	2.103.589	3,4
	الشوفان	27.417	199.526	7,3	26.967	174.003	6,5
	حبـــــــوب الجاودار	3	25	8,3	5	57	11,4
	المجموع	1.432.125	8.445.916	5,9	1.435.093	5.235.696	3,6

M.G. Le Beau, PP.518-519.

تشير البيانات الواردة أن المساحة الإجمالية للحبوب سنة 1935 بلغت 3.035.905هـ تساهم في انتاج 17.221.502 ق من أنواع الحبوب المختلفة، في مقدمتها الشعير الذي بلغت مساحته 1.220.611 هـ بإنتاج قدر ب 7.085.250ق إي ما يعادل41.41% ، ويأتي القمح الصلب ثانيا بإنتاج 6.605.488 ق مما يعادل 38.35%.

وبالرغم من الارتفاع في المساحة سنة 1936 لتبلغ 3.138.574هـ إلا أن الظروف الطبيعة ساهمت في تراجع الإنتاج ليستقر عند 16.143.568 هـ، مما أدي بتقلص إنتاج القمح ب 1.585.509ق، والشعير ب 747.620ق على أن جل المساحة الزراعية لحبوب تتمركز في المناطق الشرقية للظروف المناخية المناسبة.

ومن جهتها فان متوسط المردودية التي تراوحت من 5.5 إلى 11 ق/هـ تكون نتائج مقبولة إذا ما تمت مقارنتها في البلد إلام الذي تراوحت من 7-15ق/هـ في نفس الفترة[1].

أن زراعة الحبوب ومنذ 1936 تطور في وسائلها وأهدافها، وارتكزت بالأساس على زراعة الأصناف الاقتصادية خاصة الشعير والقمح بنوعيه، على أنها في ذات الوقت طورت في بعض الأصناف الزراعية وفق ما يلي.

	الجزائر		وهران		قسنطينة	
	المساحة/هـ	الانتاج/ق	المساحة/هـ	الانتاج/ق	المساحة/هـ	الانتاج/ق
الذرة	771	4.738	1.611	11.736	3.818	17.414
الذرة البيضاء	8.239	50.916	281	1.148	3.323	19.826
الدُّخن	2	4	17	92	487	2.498
المجموع	9.012	55.658	1.909	12.976	7.628	39.738

M.G. Le Beau, P.520.

يتضح من خلال هذا البيانات أن زراعة الحبوب عرفت تطور كبير وتوسعت لتشمل مختلف الأصناف من الذرة، الدُّخن (البشنة) والذرة البيضاء التي تعد من المحاصيل الغذائية والعلفية وكمادة أساسية لاستخراج النشا والسيليلوز وصناعة الكحول مع تفاوت المساحة والكميات المنتجة.

إن التطور الحاصل لزراعة الحبوب بعد قرن من الاحتلال، يعود إلى سياسة الائتمان الحكومية التي اعتمدتها السلطان الفرنسية لمواجهة التحديات القائمة وذلك وفق مرسوم 23 أ فريل 1936 القاضي منح ضمانات حكومية لمختلف مؤسسات الائتمان والمصارف الزراعية وحثها على تقديم قروض قصد تطوير إنتاج الحبوب، خاصة القمح اللين والقمح القاسي والشعير أو الشوفان، تتراوح من 72 ف/هـ من

[1] Debesse-Arviset , **La vigne en France**. Le blé en France. In: L'information géographique, volume 1, n°4, 1936. PP.182-184.

القمح و 38 ف/ه من الشعير أو الشوفان، وارتفعت هذه القروض على التوالي إلى 90 ف و 48 ف وفق مرسوم من 11 جويلية و10 أوت من نفس السنة، بفوائد منخفضة لا تتجاوز 3%[1] .

ولإضفاء أكثر رقابة وتسير على هذه الأموال ونشاطات مختلف الجمعيات والتعاونيات والمؤسسات الزراعية ثم تأسيس المكتب الوطني للقمح في 21 سبتمبر 1936؛ كمؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية لها مهام رقابية وتنظيمية لتطوير إنتاج الحبوب[2].

ساهم هذه الجمعية في ترقية القطاع وتطوير الأصناف، وحماية المزارعين من إشكال المضاربات مما انعكس على الأسعار إلى بلغت سنة 1935 نحو 39 ف/ق[3]

إن زراعة الحبوب بدأت تعرف تحسن واضح بإدخال تحسينات كبيرة على القطاع تقنيا ومالياً، كما تم اعتماد طرائق في تحسين أصناف الزراعية جديدة أكثر إنتاجا ومقاومة للأمراض، مع وتطوير المهارات الزراعية، وتكوين أيدي عاملة تتمتع بالكفاءة في مختلف المعاهد الزراعية التي بدأت تعرف هي الأخرى اقبلا كبيراً .

هذه الجهود المبذولة ساهمت في الحافظ على المساحات الزراعة للحبوب في مستوياتها الطبيعية أيام الحرب العالمية الثانية وفق البيانات التالية :

	1939		1940		1941		1942		1943		1944	
الحبوب	المساحة م/ه	الكمية/طن	المساحة م/ه	الكمية/طن	المساحة م/ه	الكمية/طن	المساحة م/ه	الكمية/طن	المساحة م/ه	الكمية/طن	المساحة م/ه	الكمية/طن
القمـــــــح الصلب	1.221	7.959	1.162	4.069	1.195	7.303	1.122	4.724	1.178	5.101	1.102	3.968
القمح اللين	449	4.164	456	2.252	499	5.010	446	2.221	410	2.784	368	2.133
الشعير	1.226	6.609	1.154	2.980	1.095	7.171	1.133	4.256	1.113	7.564	1.054	3.977
الذرة	198	2.099	187	921	210	2.288	243	1.154	229	1.789	233	1.466

S.G.A .1940 a 1945, P.336

الملاحظ من الأرقام المقدمة أن زراعة الحبوب في الجزائر كانت بعيدة عن الأزمة الاقتصادية بأوربا نتيجة انكماش المساحة وتراجع الإنتاج، وعلى العكس تماما حافظت على مستوياتها الطبيعية من حيث المساحة المخصصة لإنتاج الشعير والقمح بنوعيه بالخصوص، على أن الميزة الاساسية هو الانخفاض

[1] M.G.LE Beau, op.cit, P.528.
[2] M.G.LE Beau ,op.cit, P.528.
[3] organe des intérêts, L' Écho de Tiaret, n°1332, 08/06/1935, P.01.

الكبير في الإنتاج نتيجة الظروف الطبيعية القاسية وخاصة بين المواسم 1940، 1944، مما خسائر بلغت 500 م ف.

على ان مناخ ما بعد الحرب انعكس على تطور القطاع بشكل كبير من حيث المساحة الزراعية وكميات الإنتاج ما بين 1946 إلى غاية 1962 وفق البيانات التالية.

الانتاج/ق				
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الذرة ، الازر، الشوفان
1946	5.391.000	3.123.000	5.143.000	1.326.000
1947	3.731.000	1.464.000	625.000	684.000
1948	6.418.000	2.651.000	1.172.000	1.277.000
1949	6.769.000	2.697.000	1.424.000	1.510.000
1950	7.428.000	3.186.000	1.517.000	1.615.000
1951	6.211.000	2.522.000	1.294.000	1.407.000
1952	8.667.000	3.250.000	1.424.000	1.641.000
1953	7.954.000	3.058.000	1.106.000	1.345.000
1954	9.630.000	4.288.000	9.352.000	1.106.000
1956	10.981.000	4.446.000	10.227.000	-
1958	8.293.000	3.157.000	7.836.000	476.000
1960	11.010.000	3.396.000	8.470.000	-
1961	4.891.000	1.581.000	2.350.000	-
1962	11.757.000	3.302.000	7.977.000	309.000

المصدر: مجموعة مصادر[1]

تشير البيانات الواردة أن زراعة الحبوب بأصنافها عرفت ازدهار كبير بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة للتعافي الاقتصاد الفرنسي، بيد أن جل الإنتاج الزراعي بما يعادل 65% كانت في يد الكولون رغم سيطرتهم على 28% من المساحة.

وضعية اقتصادية كانت مريحة جدا للزراعة الكولونيالية بحسب التقارير الواردة[2]، على هذه الحالة لم تعمر طويلا بفعل الظروف السياسية، حيث تدهورت أوضاع الزراعة بشكل كبير منذ 1955، وخاصة زراعة مما ساهم في تذبذب كبير للإنتاج الزراعي، نتيجة الظروف الأمنية والعوامل الطبيعية التي ساهمت في تقلص عدد المستثمرات الزراعية الخاصة بالحبوب بشكل متواصل لتتقلص من 3453 وحدة

[1] Source :A.B (**Note Ser La Situation Economique**) 15 Février 1955, P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76. A.S.A: deuxième volume, service de statistique générale, Alger, 1958, p83. Lequy Roger,op.cit, P.51

[2] Source :A.B (**Les Rapport Eléments D'appréciation de La Situation Financière**) 12 juillet 1954, be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76 , P.01.

سنة 1954 إلى 2776 مستثمرة سنة 1961، وارتفعت في نفس الفترة المزارع البور من 2413 إلى 3453 مزرعة[1]

ورغم ذلك حقق الإنتاج الزراعي مداخيل معتبرة للدولة بلغت 153 مليار ف سنة 1950، ليرتفع إلى 199.3مليار ف سنة لترتقي سنة 1960 إلى 723 مليار ف[2]، وهي بذلك يساهم في 80% من قيمة الصادرات، حيث بلغت حصة الحبوب 22 %[3] مساهمة ب 54.4 مليار ف، منها 30.5 مليار ف للقمح الصلب ، و 12.8 مليار ف للقمح اللين، 11.10 مليار ف للشعير الذي بلغت مساحته الإجمالية 1.404.000هـ. على أن جل السيطرة كانت للعنصر الأوربي ب63٪ من المداخيل، في مرحلة بلغت فيها عدد المستثمرات الزراعية الخاصة بالحبوب 21.674 مزارع، منها 543.310 مزارعة كبرى تسيطر على 82.34% من مداخيل القطاع[4]، وهي مزارع تمتلك مساحات الزراعية الكبرى تفوق 5.000هـ، بمؤهلات تقنية كبيرة .

كما أن هذه المعطيات الزراعية لا تتماشي والنمو الديمغرافي، ذلك أن البيانات السابقة تؤكد لنا أن العنصر الأوربي الذي كان يمثل 1/10 من مجموع السكان بات يتحكم في دواليب الاقتصاد الزراعي وخاصة الحبوب في وقت باتت فيه الكروم ثقافة كولونيالية خالصة.

2- السياسة الزراعية في مجال إنتاج الكروم

عرفت زراعة الكروم في الجزائر منذ القدم، غير أن الإنتاج كان محدود الكم والنوعية ومخصص لاستهلاك المباشر، وتركز في السهول الساحلية الوسطي والغربية والمناطق الشرقية، وكانت طرق الاستغلال تقليدية، لا تعكس التطور الحاصل في الضفة الشمالية للمتوسط، غير أنه شهد تطور متواصل في الفترة الاستعمار الفرنسي، بعد سبعينات القرن التاسع عشر مستفيداً من عوامل تقنية، وإرادة سياسية، لتتبلور مع الزمن إلى زراعة تجارية وثقافة اقتصادية، تساهم في مداخيل معتبرة للدولة وغدت الجزائر معها قطباً متوسطياً رائدا في إنتاج الكروم والمتاجرة به.

---

[1] Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8,1970. P76.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص456

[3] Source :A.B (Analyse du Rapport –Banque de l'Algérie et de la Tunisie) 16 Septembre 1952, be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

[4] libed, P.51.

- **زراعة الكروم قبل 1870**

إن المؤهلات الطبيعة للجزائر من تربة ومناخ ، وظروف الحفظ استقطبت القائمين على الاهتمام بالمجال الكروم مبكراً، وساهموا في توسيع المساحات بسهول الشمالية الخصبة[1]،وهذا عرفت الجزائر أولى التجارب الزراعية للكروم منذ في السنوات الأولى من الاستعمار، لشهدت المساحة توسع متواصل مع الزمن، رغم أن تكاليف الاستثمار في هذا المجال كانت مكلفة جداً في بدايتها وتراوحت مابين 3000 إلى 4000 فرنك للهكتار[2]، مما أدى إلى تراجع قيم الاستثمار في ظل عدم وجود أموال كافية للمعمرين، ولهذا ذهبت اللجان المختصة بترقية الوضعية الزراعية في الجزائر إلى ضرورة إيجاد مؤسسات مالية لدعم الحركة الاستطانية الزراعية في الجزائر، والمساهمة بقوة في تكاليف الاستثمار[3].

وبالرغم من غياب الدعم المالي والتقني فان زراعة الكروم في مراحلها الأولى بالجزائر حققت نتائج الطيبة، وإن لم تساهم في تتطور هذا الميدان بشكل كبير، ومرد ذلك لارتفاع التكاليف وغياب الممولين إلى جانب ذلك سياسية الاستيطان الرامية إلى خلق توازن اقتصادي بين فرنسا والجزائر، والحد من منافسة الجزائر للمنتجات الفرنسية وخاصة الخمور[4].

غير أن المستجدات فرضت نفسها على منظري السياسة الزراعية، التي فتحت المجال أمام المعمرين لدخول المضمار من أوسع أبوابه، ذلك أن القرائن التاريخية تربط تطور قطاع الكروم بالجزائر بتراجعه في فرنسا بفعل عوامل طبيعية، ولفهم توجهات الحكومة الفرنسية وسياسيها الزراعية بالجزائر وخاصة في مجال الكروم، لابد من إطلالة سريعة على مؤشرات تراجع إنتاج الخمور بفرنسا، ذلك أن المساحة الزراعية المخصصة للكروم وإنتاجها الخمور كان في أوج صوره، حيث عرفت وثبة عملاقة منذ بداية القرن 19 لتبلغ سنة 1829 نحو 2.003.365 هـ لترتفع إلى 2.193.053هـ سنة في حدود سنة 1849، وساهمت بقسط كبير في مداخيل الدولة لتستقر كميات الإنتاج بعد ذلك استقرار نسبي نتيجة تشبع السوق الفرنسية والجدول التالي يوضح الزيادة في المساحة الزراعية الفرنسية ما بين 1860 إلى 1877.

السنة	المساحة	كمية الخمور المنتجة ب هيكل
1860	2.205.409	
1869	2.350.104	69.000.000

[1] Aristide Mathieu, **De la Colonisation du nord de l'Afrique**, Libraire Éditeur, paris, 1893, P. 281.
[2] Sempé Henri, **Régime économique du vin**, Imp gounouilhou, 1889, P. 245.
[3] Alexis de Tocqueville :**Ouvres complètes d'Alexis de Tocqueville**, Études, Économiques politiques et littéraires , Libéras éditeurs ,paris,1866, P.510.
[4] Jules Duval, **Exposition universelle L'Algérie, Journal des débats politiques et littéraires**, Mardi 3 septembre 1867 ,P.2.

1870	2.238.178	
1874	2.446.862	
1875	2.421.247	83.836.391
1877	2.346.497	
1879		25.000.000

Sempé Henri, P. 10.

إن الرواج الذي عرفته زراعة الكروم الفرنسية من حيث المساحة وكمية الإنتاج تحطم بفعل مرض الفليوكسيرا -phylloxera-[1]؛ الذي أصاب محاصيل الكروم في فرنسا منذ سنة1863[2] ودمرت مئات الهكتارات لتستفحل الظاهرة أكثر ما بين 1880 إلى 1890[3] وأدت إلى كساد كبير فتراجعت معه مؤشرات التطور لتنكمش المساحة وتتراجع قيم إنتاج الخمور من 83 مليون هيكل سنة 1875 إلى 23 مليون هيكل سنة 1889 [4]، مما أدي إلى خسائر اقتصادية معتبرة قدرت ب 73% وأدت إلى تهاوي العائدات الفرنسية من الخمور بشكل كبير 65%.

هذه المستجدات الخطيرة التي مست قطاع استراتيجي ضمن المنظومة الثقافية الغذائية للمجتمع الفرنسي الذي بلغ نحو 46 مليون نسمة، وهو في زيادة مستمرة، حيث يستهلك الفرد الواحد منه نحو 100 ل من الخمور سنويا، مما يتطلب توفير قرابة 46 مليون هيكل سنوياً وتبدوا هذه النسبة غير ممكنة في ظل الأزمة الحالية.

إلى جانب ذلك فان فرنسا التي غدت مركز عالمي للصناعة الخمور، كبلت نفسها باتفاقيات اقتصادية مع إطراف أوربية لتزويدهم بالمادة وبصورة مستمرة، غير أنها لم تستطع الالتزام بالعقود وما يترتب عنها من أعباء مالية إضافية، إلى جانب المنافسة القوية من بعض الإطراف كالانجليز، والألمان والبرازيل ممن يتحينون الفرصة لتبوء صدارة صناعة الخمور العالمية، على أن الواقع كان يسير في ذلك الاتجاه، بتراجع الصادرات الفرنسية نحو شركائها، ومن ذلك البرتغال التي تراجعت واردتها من الخمور الفرنسية من 230.089 هيكل سنة 1890 إلى 5.237هيكل سنة 1893.

على أن أزمة الكروم بفرنسا مرتبطة بعدة جوانب اقتصادية واجتماعية أخرى، كلها تأثرت بالأزمة، وفي ظل ضبابية الرؤى لمستقبل زراعة الكروم الفرنسية، و تباطؤ عجلة الإنتاج بصورة واضحة،

---

[1] الفليكسيرا او قمل الكروم مرض تصيب اوراق الكروم وجذورها وتؤدي الى خسائر كبيرة جدا القوام النباتي ، اصل هذا الحشرة من امريكا انتقلت الى انجلترا واصابت الحقول الفرنسية سنة 1863 وانتشرت بعدها في عدة مناطق منها الجزائر .

M. Beckensteiner, **Foudroiement du phylloxéra**, imp. lyon ,1882, PP.1-14.

[2] Valade Jean-Michel, **La lutte contre le phylloxéra dans le vignoble corrézien**. In: Annales du Midi , revue archéologique, historique et philologique de la France méridionale, Tome 111, N°227, 1999, PP. 361.

[3] Isnard Hildebert , **Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947)** In: Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 2e année, N.3, 1947 ,P. 289.

[4] Sempé Henri, op.cit, P.10.

وانخفضت معها المردودية وتقلصت المساحة الزراعية بشكل كبير، حتى تحولت فرنسا من مصدر إلى مستورد في ظرف وجيز، من عدة إطراف أوربية خاصة اسبانيا التي ارتفعت صادراتها نحو فرنسا بشكل متواصل فمن 03 مليون هيكل سنة 1879، لترتفع إلى 07 مليون هيكل سنة 1880، وتبلغ 12.5 مليون هيكل سنة 1888[1].

وأمام هذه الوضعية الكارثية التي عرفتها الكروم الفرنسية، تظهر في الأفق بوادر كارثة أخرى تزيد من متاعب الكروم الاوربية، نتيجة انتشار الوباء للدول المجاور[2] خاصة إسبانيا وايطاليا وأجزاء من اليونان محدثاً أزمة إقليمية للكروم الأوربية، التي تسارع فيها انكماش الإنتاج وتهاوت المساحة بصورة مستمرة وفق ما يلي

السنة	المساحة /هـ	كمية الخمو المنتجة /هيكل
1881	2.099.923	34.139.000
1884	2.040.759	34.781.000
1886	1.959.102	25.063.000
1887	1.944.159	24.333.000
1889	1.817.787	23.223.000
1897		

المصدر[3] .

توضح هذه الإحصائيات أن زراعة الكروم الفرنسية فقدت مكانتها الإقليمية في ظرف قياسي وجرت الفليكسيرا المساحة للتراجع ب 657.566هـ، ما بين 1877-1897 ، ناهيك عن المردودية التي تقلصت إلى النصف، وعصفت بمكانة المنتوج الفرنسي بشكل كبير، وتراجعت قيمه في السوق الأوربية، هذه الوضعية الاقتصادية الحرجة عجلت بانهيار زراعة الكروم في فرنسا الفرنسية، وغيرت من مخططات الدولة برمتها بعد أن فشلت المصالح الزراعية ومخابرها في الحد من الظاهرة أو على الأقل حماية المساحات المتبقية، إلا أن الظاهرة كانت في اتساع مستمر رغم الجهود المبذولة.

---

[1] Isnard Hildebert ,op.cit, P.289.

[2] إسبانيا ثالث المنتجين للخمور بعد ايطاليا وفرنسا عصفت بها رياح الفليكسيرا منذ 1878 للتسع الظاهرة على أوسع نطاق منذ 1894 وتضرب السهول المتوسطية الشرقية والغربية المترامية في مالقا- Malage -، غرناطة-Graenade-، برشلونة-Barcelone-، تاراجونا-Tarragone- وغيرها من المناطق، حيث تراجعت صادراتها من 11.081.540 هكل سنة 1891 الى 3.971.425 سنة 1894 .

وايطاليا ثاني المنتجين تضاءل إنتاجها بعد ان تغللت الفليكسيرا حقولها منذ 1878 وزادت حدة المرض مع الوقت مما ادي بتراجع الإنتاج من 36.5 مليون هكل سنة 1886 الى 24.2 مليون هكل سنة 1895.

[3] **Rouanet Jules**,op.cit, **P.89. Sempé Henri**, op.cit , **P.10**

عوامل أجبرت الحكومة الفرنسية على إيجاد منفذ اقتصادي لإعادة الكروم الفرنسية ومنتجاتها للواجهة الإقتصادية الأوربية، مع ورسم أفاق جديدة لسياسة زراعية ووضع وخطط بديلة من شانها أن تعيد فرنسا إلى مكانتها الدولية.

وأمام هذه الظروف القاهرة، كانت الجزائر محط أنظار منظري السياسة الاقتصادية الفرنسية كحل أمثل للنهوض بالقطاع من جديد، ومنفذها من الأزمة، خاصة وان الآلاف من فلاحي المناطق الجنوب الفرنسي الأكثر تضرراً بالفليوكسيرا غادروها نحو الجزائر، حاملين معهم مؤثراتهم الزراعية وخبراتهم الفنية والتقنية، ومقدراتهم المالية، قابلتها تغيرات كبري مست دعائم الاستيطان وهياكله على عهد الجمهورية الثالثة بالجزائر، التي قدمت لهم تسهيلات كبيرة وامتيازات واسعة قصد الاستيطان والتأسيس لقوة زراعية في الجزائر عمدتها الكروم.

تعززت هذه الرغبة بإرادة سياسية وأبانت عن خطط جديدة لوزارة الزراعة الفرنسية بضرورة تطوير الكروم خارج فرنسا، بعدما أكدت خبرة لجانها العلمية التي جابت البلاد الفرنسية باستحالة احتواء الأزمة على المدى القصير، وتجسد هذه التدابير في مبعوث الحكومة الفرنسية الجزائر أمام المعمرين قائلاً «خلال عشر سنوات لن تكون هناك كرمة في أوربا، أن بلدكم هو الذي يتوجب عليه تعويض العجز، وهو الذي يتوجب عليه أن يرد لفرنسا المليارات التي ستخسرها، أن الكرمة الفرنسية تحتضر تحت الضربات المتلاحقة لحشرة الفيلوكسرا، ليست الوطنية هي التي يجب أن تدفعكم إلى زراعة الكروم بل الفائدة أيضا»[1]

خطاب كولونيالي رأسمالي يحمل في طياته أهمية الجزائر الزراعية بالنسبة للمنظور الفرنسي، على أنها اكبر المخابر الزراعية للحكومة الفرنسية، تستغلها وفق الرغبة الإقتصادية الرأسمالية، دون النظر إلى تبعات ذلك على الأهالي، مشتغلة زيادة نفوذ المعمرين في الجزائر بشكل لم يسبق له مثيل وأطلقت أيديهم في السيطرة على الأراضي الزراعية فما بين 1830-1870 استطاعوا تَمَلك 481.000هـ، لتقفز ما بين 1871-1900 إلى مليون هـ، لتشهد أعلى درجاتها بين 1909-1917، وصلت قيمة ممتلكاتهم إلى 2.123.288هـ من الأراضي الزراعية الخصبة، اقتطعت منها مساحات شاسعة لاستثمارها في مجال الكروم، الذي تحولت إلى الثقافة الزراعية الأمثل للاستثمار بالجزائر.

غدت الكروم مصدر ثروة لا تقدر بثمن، حيث وصلت مداخيل الهكتار الواحد 4.000 ف مقابل 300 ف مداخيل يوفرها الهكتار الواحد من القمح ثاني أهم المحاصيل الزراعية لتعرف هذه الظاهرة منحي تصاعدي يجعل من الجزائر قطباً متوسطياً ريادي في إنتاج الكروم، ومشروعاً فرنسيا تراهن عليه

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص129.

لإعادة أمجاد الصناعة الفرنسية لمكانتها الدولية، والتملص من الضغوط الأوربية اثر المعاهدات التي كانت ترابط تلك الأطراف بفرنسا.

إن تظافر الجهود بالإرادة السياسية، والعوامل التقنية مع الظروف الطبيعة الملائمة لهذا الفصيل الزراعي ومناخ الجزائر، عجل بتوطين الفكر الزراعي الكولونيالي الجديد بالجزائر، وبذلك اتسعت المساحة الكروم منذ خمسينات القرن 19، وتضاعف في ظرف وجيز وفق الجدول التالي

السنة	المساحة /هـ	كمية الخمور المنتجة/ هيكل	المردودية هيكل/ هـ
1854	2.036	11.728	5.77
1859	4.453	40.738	/
1860	4.633	33650	7.26
1861	5.564	36682	6.59
1862	6.531	43232	6.61
1863	10.273	43232	4.20
1870	13.000	/	/
1875	16.044	196.313	12.23
1876	16.723	222.425	13.30
1877	17.128	265.173	15.48
1878	17.614	338.220	19.20
1879	19.994	432.580	21.63

المصادر [1]

الملاحظ أن البيانات الواردة تبين أن زراعة الكروم في الجزائر ما يبن 1850 إلى نهاية 1878 كانت تسير في وتيرة تصاعدية وحققت مكاسب باهرة في حدود 03 عقود، وقفزت من 2036 هـ في سنة 1854 إلى 17614 هـ في سنة 1878، مستفيدا من كساد المحاصيل الفرنسية، منذ أزمة 1863، وهو ما يفسر الإقبال الكبير لهذا المنتوج الزراعي من طرف الكولون بالخصوص، نتيجة تحقيق المكاسب المعتبرة المحققة، في ظل المناخ الطبيعي المساعد، وقوة التساقطات إلى عرفتها عموم البلاد مما ساهم في وفرة الإنتاج، زاد من وهجها اتساع الأسواق الداخلية والخارجية وارتفاع أسعار الكروم بصورة متزايدة.

ولم يقتصر التطور على المساحة الزراعية فحسب، بل تعداه إلى تطور كبير في المردودية التي ارتفعت من5.77هيكل /هـ سنة 1854 إلى 21.63هيكل/هـ سنة 1879 مما يضاعف الإرباح إلى

[1] Behaghel. Arthur Alexandre: **L'Algérie, tissier libraire éditeur**, Alger, 1865, P.168. Gérard Blanc: **La vigne dans l'économie Algerians**, Essai d'analyse des phénomènes de domination et des problèmes posés par l'accession à l'indépendance économique dans le secteur Agricole ,thèse Docteur ès Sciences Economiques, Université de Montpellier, France, 1967, P.14. Sempé Henri, op.cit. P.246. Rouanet Jules, op.cit, P.895. Rivière, op.cit, P.491.

مستويات كبيرة، ولعل أسباب الارتفاع تكمن في استخدام أصناف أكثر إنتاجيه، واتساع عمليات الري والتسميد، واستخدام المبيدات الحشرية.

إلى جانب التسهيلات التي قدمتها سياسة الجمهورية الفرنسية الثانية الرامية لتدعيم هياكل الاستيطان الزراعي وتسهيل هجرة الأوربيين نحو الجزائر، التي استقطبت ما بين 1849-1850 أكثر من 20500 أوربي. تم توطينهم في42 قرية فلاحية ريفية أنشأت خصيصا لهم[1]، استغل جلها في النهوض بقطاع الكروم.

رغم هذا الازدهار كانت ذلك كانت الحكومة الفرنسية تحاول كبح الانفتاح على هذا المجال، حتى لا تدخل الكروم الجزائرية في منافسة قوية لنظيرتها الفرنسية، والوقوف عند رغبة الفلاحين الفرنسيين الممانعين لمنافسة الجزائر لهم[2]، ويبدوا أن الكولون حتى قبل تفشي الأزمة، خططوا إلى تأسيس أرضية زراعية مستقلة عن فرنسا الأم ومخططاتها، وبدأ الشركاء الفاعلون في القطاع منذ عام 1862 بتشجيع قطاع الكروم ومنح الجوائز والميداليات لمزارعي الخمور في وخاصة في وهران، والبليدة والمدية وغيرها[3]، قصد التأسيس لقاعدة زراعية تلعب الكروم دورا ريادياً في المجال، مع زيادة الضغط التدريجي على الحكومة لفتح مجال الاستثمار في الميدان الذي بات يشهد إقبالاً متواصل .

على أن الأزمة التي حلت بفرنسا، كان لها ابلغ الأثر على تطور القطاع بالجزائر وساهم في التأسيس لفكر كولونيالي زراعي يعتمد على الكروم بشكل كبير رغم الصعوبات التي عرفها القطاع في بدايته فقساوة الظروف الطبيعية موسم 1876-1877 الذي عد كرثة حقيقة نتيجة غزو أسراب الجراد للحقول الزراعية الشمالية بما فيها الكروم، وما صاحبه من جفاف حاد اثر على القطاع الفلاحي بشكل غير مسبوق، وادي إلى ندرة المحصول وفقدانه كليا في بعض المناطق، وامتد تأثير الظاهرة لمختلف المنتجات، إلا أن زراعة الكروم استرجعت أنفاسها سريعا واتسعت مساحتها واستفادت من عوامل داخلية وإقليمية ساهمت في انفتاح المجال بشكل كبير.

كما الهجرات التي عرفتها الجزائر سنة 1870 وخاصة العناصر الإسبانية المتخصصة في زراعة الكروم والتي أرغمتها أزمة القطاع في إسبانيا بالهجرة للجزائر، والاستفادة من الامتيازات الحكومية المقدمة، إلى جانب الهجرة سكان الألزاس واللورين ، حيث توافدت على البلاد ما يقارب 985.336

[1] Charles-Robert Ageron, **Francais Juifs et Musulmans, L'Union Impossible**, IN. Lhistoire, N140, Janvier 1991,Paris ,France,P.53
[2] Jules Duval, op.cit, ,P.2.
[3] Libed, P.2.

مهاجر اورابي ما بين 1870 إلى 1900[1]، وتدعم القطاع الزراعي أكثر بالوافدين الجديد من جنوب فرنسا المتضررين من تفشي الفيلوكسرا ، تم دمجهم في المجال مبكرا وتملكتهم مساحات شاسعة ، لذلك ارتفعت المساحة المخصصة للكروم في ظرف قياسي، وأضفى هؤلاء لمستهم على زراعة الكروم بما لهم من خبرة ومؤهلات تقنية ومالية استفادت منها السياسة الزراعية في وثبتها الاقتصادية .

مثلت الجزائر للرأسمالية الكولونيالية أرض الميعاد لزراعة الكروم، بعد فشل الحكومة فشلاً ذريع في السيطرة على الوباء في فرنسا وتراجعت مكانتها الدولية أشواطا كبيرة[2]، وتحولت الكروم في الجزائر إلى ثقافة زراعية حققت مداخيل معتبرة فاقت 10 أضعاف ما تحققه المحاصيل الأخرى، ففي سنة 1879 قدرت أرباح الهكتار الواحد من الكروم ب 4000 فرنك مقابل 300 ف لمحصول الهكتار من القمح[3] ، وتحولت الكروم من مجرد استثمار زراعي إلى واحدة من أهم الركائز الأساسية للثروة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر التي لا تقدر بثمن[4] ، تعمل على تحرك دواليب العجلة الاقتصاد وترسم معالم السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر وهياكلها، وعلى ضوء ذلك سوف تطغي زراعة الكروم على سواها من المحاصيل الزراعية، وتتضاعف مساحتها ما بين 1881 إلى 1885 وفق مايلي:

السنة	المساحة /هـ	كمية الخمور المنتجة / هيكل
1880	23.723	432580
1881	30.241	288549
1882	39.766	691335
1883	46.286	812584
1884	56.006	896291
1885	70.886	967825

المصدر[5]

تشير البيانات الواردة أن المساحة تضاعفت ثلاث مرات من 23723 هـ سنة 1881 إلى 70886 سنة 1885 بزيادة قدرها 9432هـ، سنويا مساحة كبيرة جدا تنم عن التوجهات الزراعية الراهنة نحو الكروم، والبحث الأسباب الحقيقية التي أدت لهذه القفزة النوعية لم تكن الرغبة السياسية لوحدها أو حتى

[1] Gendarme Réne, **L'Economie de l'Algerie, sous-développement et politique decroissance**, 1 ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960, P.16.

[2] M. Edmond Phillipar, **Congrès colonial des ingénieurs agricoles**, tenu à Paris le 26 octobre 1931, fédération nationale des ingénieurs agricoles, Paris,1931, P.71.

[3] بن آشنهو، المرجع السابق، ص 129.

[4] Mercier, Ernest , (L'Algérie), op.cit, P67.

[5] S.G.A: 1882 a 1884, P.149. Rouanet Jules, **La vinification et la viniculture en Algérie**, Imp. Orientale P. Fontana, Paris, 1898, PP. 115-117.Sempé Henri, op.cit.P.246. Belhout Mohamed Tayeb, **Le secteur viticole et vinicole en Algérie**: marché interne et commerce international, Medit N°1, December 1990, Edizioni Dedalo, University of Bologna - Department of Agricultural and Food Sciences, Bologna, P.34.

الإمكانيات الطبيعة أو الخبرة الفنية، بل يعود الفضل في ذلك إلى القوة المالية التي سخرتها الدولة للقطاع الزراعي وخاصة الكروم ذلك أن الاستثمار الزراعي كان يواجه صعوبات جمة في بدايته، وفي مقدمتها السيولة المالية في ظل تنامي حركة الاستيطان وتغير توجهات الجمهورية الثالثة إلى تدعيم الاستيطان الحر بدل الاستيطان المدعم، وساهمت هذه المؤسسات المالية في رعاية مشروع الكروم ومرافقته منذ البداية، وفي سبيل تحقيق الوثبة الزراعية عمدت الحكومة إلى رفع رأسمال بنك الجزائر من 10 مليون ف سنة1860 إلى 352مليون ف مطلع 1880، ويقفز إلى 526مليون ف سنة 1885، ليساير التوجهات الجديدة قصد توطين زراعة الكروم .

ومن جهتها تضاعفت الكميات المنتجة من الخمور من 432580 هيكل سنة 1880 إلى 967825 هيكل، محققة أرباح قياسية في ظل بلوغ المردودية متوسط 18 هيكل /هـ، بفضل تحسن الفصائل[1] الزراعية للكروم منذ 1882.

يمكن القول أن مطلع الثمانيات من القرن 19 كانت الأرضية الصلبة لإرساء قواعد سياسية الاستيطان الفرنسي في مجال زراعة الكروم، ومنعطفا حاسما في بلورة زكائر وتقاليد الفكر الاستيطاني الجديد، ذلك انه وفي ظرف 6 سنوات ارتفع المساحة الزراعية ب50.892هـ لتتخطي سقف 70 ألف هكتار، هذه التجربة الزراعية كانت تعد مغامرة حقيقية بالنظر إلى طبيعة المرحلة التاريخية ومميزاتها الاقتصادية في ظل تذبذب الظروف الطبيعية ، كما أن هذا الاهتمام المتزايد بمجال للكروم سوف يساهم في تقليص القطاعات الزراعية الأخرى، ويجبرها على التراجع لحساب الكروم، ظاهرة قد تقود إلى أخطار كبرى على مستقبل المزروعات التي شهدت تراجع متواصل من حيث المساحة والإنتاج، مما يربك التوازن الايكولوجي الزراعي في الجزائر، ويهدد التجارب الزراعية والصناعية الأخرى بالفشل في ظل التطور الجارف للكروم وتنامي صناعتها.

ومن جهتها تمددت زراعة الكروم منذ الموسم الزراعي 1882/1881 في عموم المقاطعات وفق مايلي:

	المقاطعة	المساحة المزروعة /هـ	المساحة المزروعة /هـ		الانتاج الاجمالي/ هيكل	الانتاج/هيكل	
			كروم بيضاء	كروم حمراء		نبيد احمر	نبيذ ابيض
الكولون	الجزائر	**12.467**	**11.339**	**1.128**	**298.097**	**283.754**	**14.343**
	وهران	**15.088**	**14.055**	**1.033**	**263.123**	**246.371**	**16.752**
	قسنطينة	**8.028**	**7.345**	**682**	**110.810**	**104.641**	**9.168**

[1] عن مختلف اصناف الكروم المستخدمة في الجزائر ينظر:
S. Leroux: **Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie** , Librairie Et. Imp. administrative a. Maugin, Blida ,1894, Tome 1 , P.472.

	المجموع	35.583	32.739	2.843	672.030	634.766	40.263
الأهالي	الجزائر	2.354	655	1.699	9.125	1.847	7.278
	وهران	630	399	231	131	131	/
	قسنطينة	1.499	530	669	49	26	23
	المجموع	4.183	1.584	2.599	9.305	2.004	7.301

Statistique générale de l'Algérie1882 a 1884, P.149

الملاحظ من البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية زراعة الكروم على عكس زراعة الحبوب وزراعة التبغ، كانت تخصص أوربي بدرجة كبيرة، مع تركيزهم الكبير على المناطق الغربية والوسطي وبنسبة اقل المناطق الشرقية لخصوصية المناخ وتأقلم فصائل الكروم، التي استثمر الكولون فيها 35.583هـ، تمكنت من توفير 361.766 هيكل، جلها لصالح الخمور الحمراء بنسبة 94.45%، وهذا نظيرا مميزاتها الاقتصادية وتركيزها المرتفع ومقاومتها للأمراض عكس الكروم البيضاء.

ومن جهتها بلغت المساحة الخاصة بالأهالي نسبة بسيطة بلغت4.183هـ جلها في سهول متيجة وبوفاريك ساهمت في أنتاج 2.004هيكل من النبيذ الأحمر بما يعادل 0.31%، وهي مساهمة ضعيفة جدا، نظرا لعدم تحكمهم في المجال إلى جانب، كما أن هذه التوجهات الزراعية الجديدة كانت مخالفة للعقيدة الإسلامية لأغلب الأهالي.

تواصل تمدد المساحات في المقطعات مابين 1881 إلى غاية 1884 وارتفعت مساهمتها الزراعية بشكل متواصل، مع تحول المنطقة الغربية إلى حقل للزراعة الكروم منذ 1883[1]

ورغم ذلك فان الكروم في الجزائر كغيرها من المناطق الأخرى، كانت تعرف أمراض مختلفة هددت المنتوج وقلصت المردودية، على أن أساليب المقاومة كانت ناجعة إلى حد كبير[2]، وأمام هذا الانفتاح الكبير على القطاع، دقت السلطات ناقوس الخطر بعد ظهور الفليكسيرا في الجزائر، ويبدوا أن المخابر التابعة لوزارة الزراعية كانت مستعدة لهذه الوضعية، بل ومتأكدة من ظهور المرض في الجزائر، ونستدل ذلك من خلال وضع مخططات وقائية مع سن قوانين ملزمة كقوانين 15 جوان 1878، 2 أوت 1879، الرامية إلى حصر المرض وغزل بؤره[3]، وقوانين 21 مارس 1883، و مرسوم 28 جوان 1886 التي تساهم في حماية حقول الكروم بشكل لمثل[4] .

[1] S.G.A:1882 a 1884, P.149.
[2] S. Leroux, op.cit., PP. 517-560.
[3]. Libed, P. 680.
[4] M. Edmond Phillipar, **Congrès colonial des ingénieurs agricoles** : tenu à Paris le 26 octobre 1931, fédération nationale des ingénieurs agricoles, Paris,1931, P.74.

إن الانجازات المحققة في ارض الواقع فتحت أفاق جديد للقائمين على السياسة الزراعية مما عزز طموحهم في توسيع المساحة الزراعية أكثر، ونستشف ذلك من خلال ما طُرِح في " المرشد في زراعة الكروم" -**la moniteur vinicole** - لسنة 1883 بأن دخول الشركات الصناعية في مجال زراعة الكروم هو أمر بالغ الندرة، وإنها ثورة اقتصادية ستجعل من كروم الجزائر تتبوأ مكانة عالمية بفعل الإرادة السياسية والمؤهلات الطبيعة والمالية[1] .

جاءت هذا التنظير الجديد لمستقبل زراعة الكروم بالجزائر في ظل تهاوي إنتاج الكروم في فرنسا بمعدلات قياسية بلغت 29.5 مليون هيكل ما بين 1880 إلى 1890، ومعها أرتفع عدد السكان فرنسا ليبلغ 46 م نسمة، حيث اعتبرت سوق أولية نحو أوربا، منذ سنة 1886 ترسخت مفاهيم جديدة، خاصة وأن التجارب الأولية أثبتت صمودها في وجه في التقلبات المناخية، والأمراض التي مست القطاع، وبهذا واصلت المساحة نموها المطرد ما بين 1886 إلى 1905 وفق مايلي:

السنة	المساحة	كمية الخمور المنتجة / هيكل	السنة	المساحة	كمية الخمور المنتجة / هيكل
1886	79.049	667948	**1893**	116.394	3772779
1887	87.795	1903011	**1894**	114.877	3642479
1888	103.408	2761178	**1895**	113.810	3979693
1889	106.350	2578038	**1896**	/	40504371
1890	110.042	2884130	**1897**	129.354	4373277
1891	109.458	4018969	**1899**	138.497	-
1892	111.879	3002079	**1900**	154.430	4750000

مجموعة مصادر منها[2]

الملاحظ من البيانات أن مساحة الكروم شهدت ارتفاع كبير المساحة لتنتقل من 79.049هـ سنة 1886 إلى 154.430هـ سنة 1900، بزيادة سنوية بلغت 5.384هـ ، مساحة كبيرة جدا، تنم على ثورة زراعية في قطاع الكروم.

والى ذلك ارتفعت الكميات المنتجة من الخمور الجاهزة للتصدير من 667948 هيكل الى 4.750.000 هيكل في ذات الفترة.

أرقام ما كانت لتتحقق لو دخول عشرات المؤسسات المالية للجزائر قد أشير لدورها في القطاع في الفصل الثاني، وعملت على رعاية المشروع الكولونيالي في مجال الكروم، إلى جانب ذلك تأسست

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص144.

[2]. Macquart, Émile. **Les Réalités algériennes, étude sur la situation économique de l'Algérie** (1881-1905) Imp. administrative a. Maugin, Blida ,1894,Blida,1906,P15. Isnard Hildebert, op.cit, P.289. Rouanet Jules, op.cit., PP.115.Gérard Blanc, op.cit. ,P.22. Sempé Henri, op.cit.P.246. M. Rivière, op.cit, P.491.

عدة نقابات محلية تعتم بالقطاع على غرار نقابات الكروم في وهران، تلمسان، بلعباس، تموشنت وغيرها، إلى جانب تدعم القطاع بالجالية الإسبانية التي تعدت 125.000 نهاية القرن. بعد فقدان اسبانيا لمستعمراتها في أمريكا الجنوبية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتزايد انحصارها عن العالم الجديد خاصة عقب هزيمتها أمام الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1898 .

إلى جانب ذلك كانت التقارير الرسمية[1] الصادر عن رئيس لجنة زراعة الكروم بفرنسا لحكومة بلاده، تؤكد استحالة صمود المساحات المتبقة أمام الوباء، وان الحلول الممكنة تكمن في إدخال أصناف جديدة يمكنها أن تصمد أمام الإمراض، كما أن تصنيع الخمور من بدائل غير الكروم، صار مكلفاً للغاية، وخاصة من الحلفاء الجزائرية غير أن الكميات المنتجة كانت قليلة ونادرة حيث تنتج 100 كلغ من الحلفاء 14 ل من الكحول الممتاز[2]. مؤشرات توحي بأن أزمة الكروم قد تطول وبالتالي فازدهارها بالجزائر حتمية تمليها المعطيات التاريخية والاقتصادية الراهنة، زادت أهميها مع الزمن وفق ما يلي

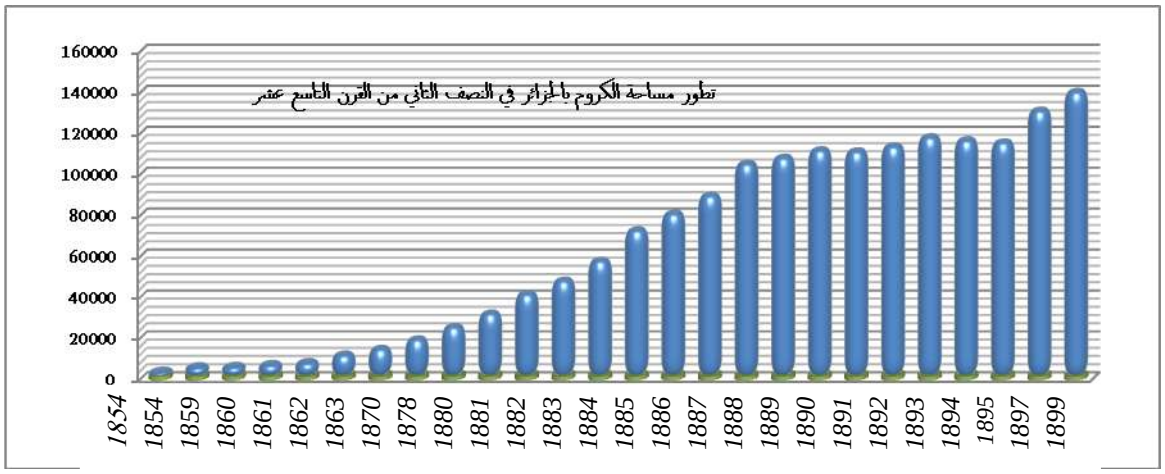

من انجاز الطالب استناداً إلى للمصادر السابقة

الملاحظ أن ازدهار زراعة الكروم مرتبطة بأزمتها في فرنسا، وشهدت في أقل من نصف قرن ثورة في المجال، وغدت الجزائر منذ 1880 المحرك الأساسي للمشروع الزراعي الكولونيالي بالجزائر،

هذا النمو المتواصل الذي جعل من الجزائر قطبا اقتصاديا رائداً وارتفعت المساحة المخصصة من2.306 سنة 1854 إلى 138.497 سنة 1899، بزيادة قدرها 136.191 في اقل من نصف قرن، غير أن الزيادة الحقيقة كانت بعد سنة 1880 حيث ارتفعت نسبتها إلى 550.4% إلى نهاية القرن ،

[1] قراءة في هذا التقرير ينظر .
Louis Valayer, **le phylloxéra Dans Vaucluse** , La Vigne française, Quinzième année, N°24, 31/12/1894, PP.370-371.

[2] Victor Sébastian , **diminution de la consommation des vins**, La Vigne française, vingtième année, N°20, 31December 1899,P310.

بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في مردودية الهكتار الواحد من الخمور والتي انتقلت من 23 هيكل إلى 47 هيكل للهكتار الواحد.

ساهمت عدة عوامل في هذه الازدهار فالي جانب الظروف الطبيعة الملائمة و الكساد الذي أصاب الكروم الفرنسية، قابله في الجزائر تسهيلات إدارية الكبيرة، التي فتحت السوق الأوربية أمام البضائع الجزائرية، حيث ساهم قانون 11جانفي 1851 القاضي برفع الضريبة على الصادرات الجزائرية نحو فرنسا، في ارتفاع وتيرة التصدير بشكل كبير، كما ساهم قانون 21 مارس 1883 في حماية مساحات الكروم من الإخطار المهددة لها، وألزم المزارعين والإدارة الوصية على ضرورة الحيطة والحذر وسرعة التدخل في ظل وجود شكوك مهددة لمزارع الكروم، من مختلف الأمراض وخاصة الفليكسيرا.

كما اقر قانون مارس 1883 باستحداث طرق جديدة تهدف إلى تحسين المردودية والحد من الآفات وحصر انتشارها في الفترات الأولى من ظهورها[1]، وتعزز بمرسوم 17 جوان 1884 الهادف إلى منع إستراد مختلف فصائل الكروم مخافة نقلها لمسببات المرض، ليشمل هذا الإجراء مختلف أنواع الفواكة والخضراوات في خطوة سابقة من نوعها لجعل المستوطنة ايقونة زراعية فرنسية خالصة.

وإلى جانب ذلك ساهم مرسوم 28 أوت 1886 بإقرار مقترحات جديدة تهدف إلى السيطرة على البؤر التي يظهر بها المرض مع إبادة المحاصيل وتعقيم التربة، ومنع غرس أصناف جديدة لفترة قد تصل لخمس سنوات[2].

ومن جهتها ساهمت أزمة العقار الزراعي وانخفاض أسعاره والخسائر الكبير في اعتماد بيعه على تحويل مئات الهكتارات من الأهالي للكولون وتحويلها إلى مزارع للكرمة، وزاد من بريق قطاع الكروم بالجزائر واتساع مساحته وزيادة صادراته، الأزمات المتتالية في أهم الدول المتوسطية المنتجة على غرار واسبانيا، وايطاليا والنمسا، التي تراجعت فيها المساحات بشكل كبير وفق ما يلي:

الدولة	1891	1895	1896
ايطاليا	27.837.000	24.265.850	21.570.000
اسبانيا	26.837.000	20.353.000	18.830.000
النمسا	12.000.000	5.863.000	4.150.000
الجزائر	2.929.686	4.131.814	4.562.379

Rouanet Jules .P .888.

[1] Jules Cambon, **Le gouvernement général de l'Algérie** (1891-1897) , Librairie H Champion paris. 1918, P.297. S. Leroux: , op.cit., P. 653.
[2] S. Leroux , op.cit ,t1, P. 669.

الملاحظ من البيانات الصادرة أنه بحلول عام 1896 أصبحت الجزائر تحتل المرتبة 4 عالميا في تصدير الخمور نحو الأسواق الأوربية بالخصوص، بعدما كانت في المرتبة 11 قبل 05 سنوات، وارتفعت وارداتها ب 1.632.000هيكل ما بين 1891 إلى غاية 1896، وفي نفس الفترة تراجع إنتاج كلا من إسبانيا ب 8.007.000 هيكل، والنمسا ب 7.850.000 وايطاليا ب 6.261.000هيكل.

للمحافظة على المكاسب المحققة وتشجيع أصاحبها أقامت وزارة الزراعة مسابقات ومعارض زراعية في أهم المناطق الحضارية، ومنحتهم جوائز قيمة، ومبالغ معتبرة قدرت ب 400 ف، وميداليات ذهبية وفضية على غرار المعارض ما بين 24 أفريل إلى 02 أكتوبر 1864 للمنتجات الزراعية، كما شارك المنتوج الزراعي في فرنسا في عدة معارض منها معرض المستعمرات سنة 1906 حيث تمت الإشادة بالمنتجات الجزائرية المختلفة وخاصة الخمور[1].

وعلى صعيد أخر وجب أن نقول أن هذا الانفتاح على زراعة الكروم لم يكن سلسل، بالرغم من الجهود التنظيمية والتقنية والخطط الاستعجالية لحصر المشاكل الزراعية وإذابتها، إلا أن مخاوف القائمين على القطاع قد زادت بظهور مرض الفيلوكسيرا بالجزائر في المناطق الغربية والشرقية سنة 1885 كبلعباس وتلمسان، وإطراف وهران، وأحواز العاصمة، ومناطق من قسنطينة وعنابة.

وأمام هذه التطورات تعززت الجهود لحماية القطاع بإنشاء نقابة خاصة بمزارعي الكروم منذ تاريخ 28 جويلية 1886 [2]هدفها حماية حقول الكروم من أخطار الفليوكسيرا وغيرها من الأمراض والآفات المحدقة بالكروم، والعمل على النهوض بالقطاع أشواطاً إلى الأمام، لأن السياسة الزراعية الجديدة لم تعد تسمح بالتراجع في ظل النتائج الباهرة التي تتحقق مع نهاية القرن 19، بعدما تحولت إلى ثقافة زراعية لها تقاليد وأسس، وتساهم بنسبة معتبرة في تكوين طبقة برجوازية لها فعلها في الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية، وجعلت من الجزائر خزان الخمور الفرنسية.

ورغم هذه المساعي إلا أن الفليوكسيرا قد عاودت الظهور بشكل بارز سنوات 1887 بنواحي القل وأحوازها، ليمتد سنة 1889 إلى معسكر القلب النابض للكروم الجزائرية، ومنها إلى نواحي وهران، وامتدت الإصابات إلى حقول سعيدة في 1892، وسهول قسنطينة سنة 1893[3].

إشارات دقت ناقوس الخطر على القائمين في المجال، وهددت بعصف الانجازات المحققة، لكن بقراءة متأنية للأرقام والإحصائيات الخاصة بنهاية القرن 19، وبداية 20 منه، تؤكد أن الإصابات لم تكن

---

[1] Bouis Aimé**. Le livre d'or de Marseille,** Marseille ,1907,P.378**.**
[2] Sempé Henri, op.cit.PP. 250-251. Rivière, op.cit ,P.492.
[3] Sempé Henri, op.cit.P.251.

خطيرة بما يشل تطور الكروم، بل كانت بؤر استطاعت السلطات حصرها والحد من انتشارها، كما ينم على أن التوقعات الحكومة كانت في محلها من ظهور المرض، وان الخطط الموضوعة لمواجه الأزمة قد أتت فعاليتها.

ومن بين التدابير التي حملتها 1885القوانين السابقة، تعزز القطاع بقانون 23 مارس 1899 يجيز للمزارعين غرس الكروم الأمريكية المعروفة بمقاومتها للفيلوكسيرا[1] مع إنشاء العديد من المشاتل في عموم المناطق الساحلية مع مطلع القرن 20، في سكيكدة الجزائر، وهران[2] ، كما أن الحكومة سخرت إمكانيتها المادية والتقنية وأبحاثها العلمية لحصر المرض والقضاء عليه، ضمن سياسيتها الزراعية الرامية بالمضي قدما في تطوير المساحة المخصصة للكروم كماً وكيفاً.

إلى جانب الإمراض والطفيليات التي تصيب الكروم، أرقت مشكلة ملوحة التربة الزراعية تحديا أخر لوزارة الزراعة في العديد من المناطق، خاصة في غرب البلاد وجنوبها، وهدد الاتساع المستمر للظاهرة المشاريع الزراعية خاصة الكروم، في سهول متيجة وسهول الهبرة ووهران، وسهول معسكر ومناطق واسعة من سهول وهران وتلمسان[3].

كما ساهمت وسائل الإعلام وخاصة الصحف بالتعريف بالإمراض والتحديات التي تعرفها الكروم وضرورة تكثيف الجهود لحصرها ونشر الطرق الكفيلة قصد تطوير القطاع[4]، وفي ذات الوقت كانت تروج للمنتوج الجزائري والتعريف بمميزاته من حيث السعر والجودة، كما هو حال مع صحيفة التقدم الجديد Le Nouveau progrès de l'Algérie [5] في جل إعدادها.

هذا العوامل السالفة الذكر، ساهمت في اتساع نطاق زراعة الكروم في عموم الأقاليم بالجزائر وفق ما يلي

[1] Isnard Hildebert, op.cit, P.289 .Gérard Blanc, op.cit, P.25.

[2] بن عدة (الاستطان) المرجع السابق، ص 198.

[3] **Moll, Louis, (1809-1880),Colonisation et agriculture de l'Algérie,im DE DIVEHOER, paris, 1845,p139.**

[4] Le Nouveau progrès de l'Algérie. N°164, 22/08/1891, P.5.

[5] Libed , P.5. Le Nouveau progrès de l'Algérie. N°209, 05 /12/1891, P.4.

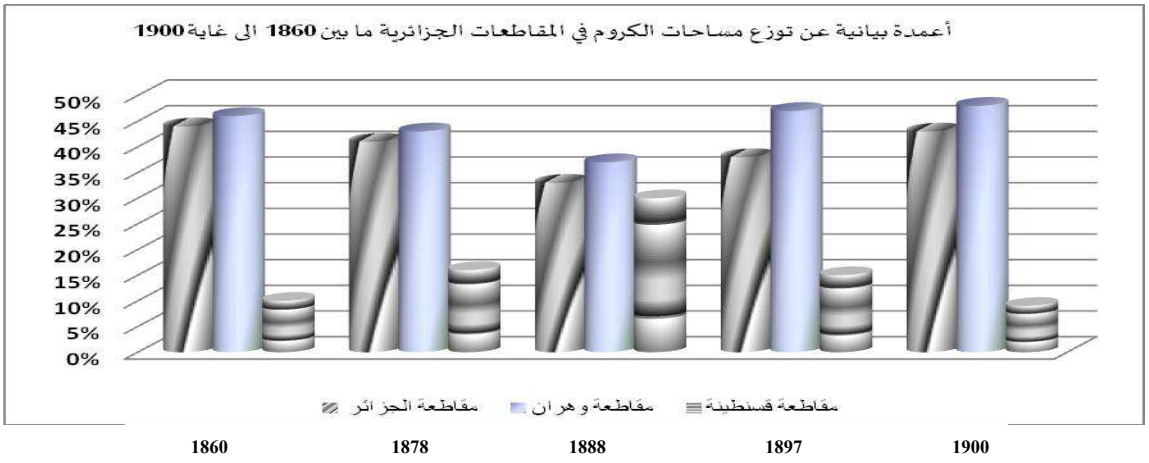

Gérard Blanc.P.21.

من خلال البيانات الواردة يتضح تركز زراعة الكروم في السهول الغربية للجزائر، حيث ارتفعت المساحة المخصصة من 2990 هـ سنة 1860 إلى حدود 84.805 سنة 1900اي بزيادة فاقت 82.515هـ وتوطنت في سهول في بلعباس ومعسكر ومستغانم وهران وعين تموشنت وتلمسان نظراً لملائمة المناخ، واتساع السهول، والاستفادة من اليد الفنية القادمة من اسبانيا وجنوب فرنسا بوجه خاص.

واحتلت العاصمة المرتبة الثانية حيث وصلت مساحة فيها سنة إلى 1900 إلى 75.971هـ وخصصت سهول المدية والشلف، وملیانة وغيرها لزراعة الكروم ، بينما احتضنت السهول الشرقية لقسنطينة وسطيف وقالمة، وجيجل مساحات اقل مما هي عليه في الجهة الوسطي والغربية لتخصصها في زراعة أصناف تلائم وطبيعة المنطقة وتضاريسها الوعرة، ووحداتها الغابية ورطوبتها المرتفعة، التي تزيد في إصابة الحقول الكروم بالفيروسات المسببة لمختلف أمراض الكرمة.

وبهذا اختلفت مردودية الهكتار الواحد بحسب المناطق، كما أنها كانت تتغير من سنة إلى أخرى نظرا للظروف المناخية والتغيرات الطبيعية، وعموما فقد قدرت في نهاية القرن التاسع عشر ب 32 هيكل/ هـ، دون احتساب كميات عنب المائدة، وشهد سعر هيكل من النبيذ نمو متواصل حيث أرتفع من 20 فرنك في سنة 1896 إلى 60 ف بالنسبة إلى الأصناف الممتازة ، مما يبين أن الإرباح كانت قياسية في ظل انخفاض تكاليف استصلاح هكتار من الكروم التي قدرت ما بين 350-400هـ سنة 1896[1] ، وبعملية حسابية يتضح لنا أن هكتار الكروم الواحد يحقق لصاحبه مداخيل صافية تقدر ما بين 130 إلى 240 فرنك هذه الإرباح كانت كفيلة بتوجيه المزارعين عرب أوروبيين نحو الاستثمار في زراعة الكروم، على أن

المساهمة الأهالي كانت محدودة ولم تتجاوز ب 4.09% سنة والجدول التالي يعطينا مقاربة اقتصادية خاصة بسنة 1890ومدي مساهمة العنصر المحلي في زراعة الكروم وانتاج الخمور وفق مايلي:

المقاطعة	المعمرين		الاهالي	
	المساحة/ هـ	الانتاج هيكل	المساحة/ هـ	الانتاج هيكل
الجزائر	37.499	1.306.459	2.116	3.275
وهران	38.084	1.241.246	1.168	3.485
قسنطينة	22.958	374.331	918	890
المجموع	98.541	2.922.036	4.202	7.650
النسبة المئوية	95.91%	99. 74%	4.09.%	0.26%

Rouanet Jules ,P.99.

الملاحظ من تحليل البيانات أن زراعة الكروم عند الأهالي في تطور مستمر، غير أن جل الكمية المنتجة كانت تستهلك كعنب للمائدة، والدليل على ذلك يكون بمقارنة مردودية الهكتار عند العنصر الأوربي توفر على الأقل 29 هيكل /هـ، من النبيذ، بينما تنخفض هذه النسبة عند الأهالي إلى حدود 1 هيكل/هـ، مما يشير أن 96.55% من عائدات المحاصيل الأهلية تستهلك كعنب مائدة ، وهذا طبيعي لطبيعة المجتمع المسلم.

غير أن عامل أخر ساهم في تدني إنتاج الخمور عند الأهالي، وربما بيع المحاصيل مباشرة للمعمرين، وهو أمر وارد جدا، ذلك أن زراعة الكروم كانت مرتبطة بالأساس بإنتاج الخمور، وتصنيع هذه المواد يتطلب معدات خاصة للتخمير لا تتوفر إلا عند الكولون نظيرا ارتفاع أسعارها، كما أن تقنيات التخمير والتحكم في الحموضة وما تعلق بها من كثافة وتركيز كلها كانت في يد الكولون[1]، كما كانت هناك شركات الكولونيالية تسيطر على السوق المحلية تصنيعا وإنتاجا على غرار :شركة البحر الأبيض المتوسط، قبعة الدركي، جمعية الكروم الفرنسية [2].

وبالتالي باتت صناعة الخمور صناعة كولونيالية بامتياز، مما حرك سوق الخمور بشكل كبير وتضاعف كميات التصدير ما بين 1854 إلى 1890 وفق مايلي:

[1] S. Leroux , op.cit ,t2, PP. 692-753 .
[2] Henri Roseau, **Le vignoble de la plaine de Bône**, L'Afrique du Nord et la machine agricole , N° 473, Alger, 14/09/1929 ,P.7.

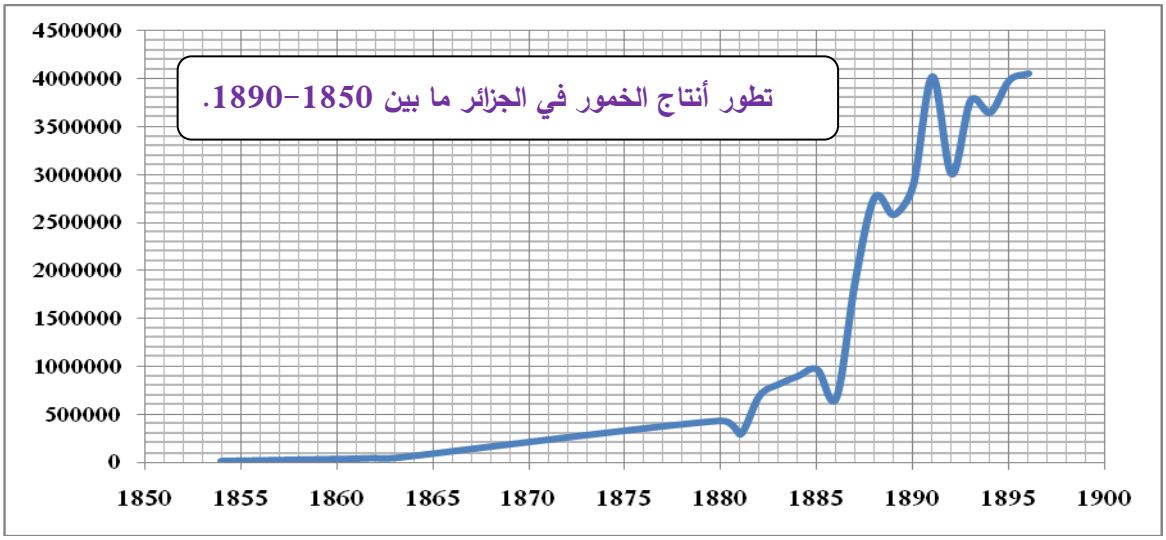

من إعداد الطالب بالاستناد للمصادر السابقة

الملاحظ أن صادرات الجزائر من الخمور ارتفعت من794.333 هيكل سنة1887 لتبلغ 4 مليون هيكل نهاية القرن التاسع عشر، هذا الارتفاع كانت نتيجة حتمية لزيادة الكبيرة في المساحة، والإنتاج الزراعي، والتسهيلات الحكومية، في ظل زيادة الطلب الأوربي والفرنسي بالخصوص على المنتجات الجزائرية، التي ازدهرت صناعتها في كامل البلاد خاصة المناطق الغربية حيث تخصصت بأجود الأنواع المستخلصة من كروم الحمراء ومنها : «Grenache» «Morastel» «Carignan» كما استخلصت«Faranah» من الكروم البيضاء، هذه المنتجات بالخصوص كانت تعرف رواجا كبير في عموم أوربا[1]،وتضاعف الطلب عليها نظيرا جودته العالية من بعض الأطراف الأوربية وفق ما يلي

	فرنسا	المانيا	هولندا	بريطانيا	تونس	بلجيكا	دول أخرى	المجموع
1887	760.987	7.900	5.244	944	3.414	5.081	10.763	794,333
1888	1.224.628	10.439	3.632	678	4.038	4.017	926	1248358
1889	1.581.085	4.476	5.078	1.059	5.471	3.289	2.537	1.602.995
1890	1.971.628	5.052	5.048	1.059	9.399	6.637	2.151	2.000.974
1891	1.847.003	9.413	5.666	841	4.995	6.243	1.999	1.876.160
1892	2.821639	3.981	6.653	402	4.769	6.034	4.055	2.847.533
1893	1.818.459	4.139	9.166	719	3.981	6.003	5.160	1.847.627
1894	2.011.380	4.383	5.169	285	7.410	6.611	5.118	2.040.356
1895	2.910.134	5.714	4.652	258	2.690	4.902	6.988	2.935.338
1896	3.193.841	5.742	4.857	//	1.860	6.161	7.948	3.220.409

المصدر [2]

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص200.

[2] Rouanet Jules, op.cit , P.99. Sempé Henri, op.cit., P.250.

من خلال الجدول يتبين أن كميات التصدير ارتفعت وتيرتها مع الزمن، مما يعكس كمية الإنتاج المتزايد وقفا للتوسع الكبير في المساحة المخصصة للكروم التي بلغت154.430هـ سنة 1900، وارتفعت معها كمية إنتاج الخمور من 1.903.011 سنة 1887 إلى 4.750.000 هيكل سنة 1900، جل هذه الكميات وجهتها فرنسا التي تحولت إلى سوق رئيسة للمنتجات الجزائرية، تليها المانيا وبلجيكا، وتونس.

ساهمت تجارة الكروم في 40% من التجارة الخارجية للجزائر في نهاية القرن التاسع عشر، وحققت مداخيل معتبرة كما ساهمت في تشكيل طبقة إسترقراطية جراء الرواج الكبير لهذا المنتجات في عموم أوربا وبالخصوص السوق الفرنسية التي كانت المستورد الأساسي للمنتجات الجزائرية، حيث ارتفعت من 0.18% سنة 1879 إلى17.81%[1] سنة 1890لترتفع إلى 57% سنة 1899 لتهيمن على 98% من واردات فرنسا للنبيذ منذ سنة 1907[2].

معطيات تعكس في طياتها التحكم الكبير في صناعة الخمور وتجاوز عقبات التخمر، والتبريد وارتفاع الحموضة التي كانت تؤثر في النوعية بشكل كبير في بداية هذه الصناعة بالجزائر، على أن تجاوز هذه العقبات بفتح السوق الأوربية للمنتجات الجزائرية وأشادت بجودتها عدة هيئات أوربية على غرار بيت التجارة الانجليزية التي نوهت بالنوعية الجيدة وأكدت على «أن منتجي النبيذ الأوروبي الأكثر كفاءة لديهم الكثير ليتعلموه في الجزائر»[3] كما كانت المصانع الفرنسية تستعمل المنتوج الجزائري وخلطه بالمنتجات المحلية لرفع تركيز الخمر الفرنسي وبالتالي رفع قيمته في السوق الأوربية.

- **زراعة الكروم في الجزائر1900الى 1930.**

أن النتائج المحققة على صعيد المساحة الزراعية، وكميات الإنتاج والمكانة العالمية للكروم الجزائرية ومشتقاتها، أرست لثقافة زراعية قوية، وباتت المحرك الأساسي للمشروع الكولونيالي بالجزائر، وفرضت واقع استثماري مميز، بتطوير كل الهياكل المرتبطة بها، من مؤسسات مالية، وشبكات للسكك الحديدية، ومعاهد زراعية، وبني قوية في مجال الري الزراعي.

والى جانب ذلك واصلت المساحة الخاصة بالكروم إرتفاعها من 154.430 هـ سنة 1910 إلى

عن نسبة الواردات الفرنسية من الخمور ومساهمة الجزائر فيها سنة 1890 ينظر

[1] Rouanet Jules, op.cit, P..99.

[2] Gérard Blanc,op.cit, P.23.

[3] Lsnard Hildebert,op.cit, P.289

176.678هـ سنة 1908[1]، بزيادة سنوية قدرها 2.781هـ سنوياً مساحة كبيرة رغم الظروف المناخية الصعبة خاصة سنوات 1903، 1905، ويبدوا إنها استفادت كثيرا من المناخ الجديد للمستوطنة في ظل الاستقلال المالي الذي ساهم في تطوير هذا القطاع، محققاً مكاسب هامة للتجارة الخارجية بلغت 700 مليون ف سنة 1906، وتواصل الازدهار ما بين1907 إلى 1914 بمعدل سنوي للإنتاج قدر ب 7.5 م هيكل[2].

باندلاع الحرب العالمية الأولى، انكمشت حركة التصدير بشكل كبير في القطاع، نظرا للظروف الحرجة للاقتصاد الفرنسي، غير أن مزارع الكروم بالجزائر كانت بمنئى عن تداعياتها، بل استفادت من التحسينات والجهود التقنية والأبحاث العلمية التي أدخلت على القطاع منذ نهاية القرن التاسع عشر، وساهمت في تحسن المردودية واتساع مساحتها ما بين 1921 إلى غاية 1930 وفق مايلي.

السنة	المساحة /هـ	الانتاج / هيكل	السنة	المساحة /هـ	الانتاج / هيكل
1914	/	10.124.000	1925	206.087	9.768.382
1915	/	5.138.000	1926	260.000	10.000.000
1921	168.742	5.898.646	1928	221.000	/
1923	180.000	6.914.872	1929	226.000	/
1924	/	10.141.589	1930	271.000	18.000.000

المصدر[3]

تشير البيانات الواردة أن زراعة الكروم واصلت نموها بعد الحرب العالمية بشكل كبير، لترتفع من 168.742 هـ سنة 1921 إلى 271.000هـ سنة 1930، بزيادة قدرها 102.258هـ في اقل من عشرية من الزمن.

والى جانب ذلك تضاعف إنتاج الخمور الموجه للتصدير ثلاث مرات للفترة ذاتها من 5.898.646 هيكل إلى 18.000.000هيكل.

أرقام تحمل في طياتها انفتاح كبير على القطاع إلى جانب تعافي الاقتصاد الفرنسي حيث باتت الخمور الجزائرية حلقة من أهم حلقات الاقتصاد الكولونيالي، تساهم بأكثر من 53% في التجارة الخارجية بعد قرن من الاحتلال، مئوية إرادتها السلطات الفرنسية أن تكرس للتواجد الفرنسي والثقافة الزراعية بمفهومها الواسع، مع تقديم كل التسهيلات للمزارعين قصد تطوير المساحة الخاصة بالكروم.

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص143.

[2] Bouis Aimé. **Le livre d'or de Marseille**,. Marseille ,1907, P.450.

[3] La Revue coloniale,2 année, N° 15,12/1925,P.06 .Les Annales coloniales. 09/07/1927, Vingtl Huitieme année , N° 114, P.01. Isnard Hildebert, , op.cit, P.294. Gérard Blanc , op.cit, P.27.

جاء هذا الازدهار نتيجة تجديد الآلاف الهكتارات التي شَاخّت شجيراتها وتراجع إنتاجها، بأصناف اقتصادية مقاومة للأمراض المختلفة، أثبتت فعاليتها خاصة تلك المستوردة خاصة من الولايات المتحدة[1]، وفي المقابل بدأت حقول الكروم في تونس[2] ، تتراجع نتيجة الإمراض التي إصابتها منذ مطلع القرن واستمر الحال إلى 1930 وأدت إلى هزات كبيرة للقطاع.

أن ازدهار الكروم في الجزائر أصبحت ظاهرة زراعية، فلا تكاد تجد مستوطنة زراعية إلا وفي حوزتها ما لا يقل عن 100هـ، مخصصة للكروم، ومنها ما بلغ درجة التشبع بحيازتها لمساحات من الكروم بلغت 5200 هـ، ليجلب هذا النشاط خلال عشرية واحدة 100.000 مستثمر ما بين 1914 إلى 1924 وبهذا غدت الكروم المصدر الأساسي للثرة في الجزائر[3].

وإلى هذا التاريخ عَرفت زراعة الكروم نمو مطرد مستفيدا من ظروف محلية وإقليمية وساعدها في ذلك أزمة العقار وانخفاض أسعاره والخسائر الكبير في اعتماد بيعه، وإلى خط موازي أقرت الحكومة مجموعة من القوانين التكميلية منها قانون26 نوفمبر 1925 القاضي بمنح حزمة أضافية من القروض لتدعم القطاع الكروم[4]، مما انعكس على إنتاج الخمور لتبلغ أرقام قياسية سنة 1930 بإنتاج قدر ب 18 مليون هيكل، وارتفعت معها الصادرات والعوائد المالية بشكل غير مسبوق، لتواصل الحكومة مع فترة الأعوام الذهبية للاستيطان، والاحتفالات المئوية إلى توسيع المساحة الزراعية لتبلغ 271.000هـ، وتدعم القطاع بالمؤسسات المالية والتقنية مع المضي قدماً في ترسيخ هياكل الاستيطان الزراعي ودعائمه بعد القرن من الاحتلال.

- **زراعة الكروم في الجزائر1930الى 1962.**

إن الإنجازات التي حققتها الكروم كانت تعبر عن رغبة كولونيالية بالأساس، في الدفع بالعجلة الزراعية إلى أقصى الحدود، نظيراً للأرباح الكبيرة، ومن جهة أخرى عبرت عن الجشع المتأصل لدى أقصاب الرأسمالية الكولونيالية، ذلك أن ازدهار الكروم كان يعني بالأساس تراجع مساحة حقول الحبوب والمساحات الغابية والرعوية وتقليص إنتاجها، الى جانب السيطرة على ما تبقي من الأملاك الخصبة للأهالي، عوامل قادت المساحة المخصصة للكروم نحو الارتفاع في الفترة ما بين 1930 إلى 1955

[1] La Revue coloniale, Trente et unieme année, N° 15, 10/04/1930, P.02

[2] عن الاضطرابات التي عرفتها زراهة الكرمة في تونس ينظر

- Cn. Chabrolin, **Le Mildiou de la Vigne dans ses rapports avec la Pluviométrie en Tunisie**, Inspection générale de l'agriculture coloniale. L'Agriculture pratique des pays chaud ,N° 18. 1931.,PP.888-901.

[3] Isnard Hildebert, op.cit, P.294.

[4] libed, P.296.

وفق ما يلي للتواصل حمي النبيذ ارتفاعها إلى معدلات كبيرة ومعها اتسعت المساحة في ظل وزيادة الإنتاج بمعدلات جعلت من الكروم .

السنة	المساحة /هـ	السنة	المساحة /هـ
1930	271.000	**1935**	399.000
1931	331.000	**1938**	400.000
1932	351.000	**1947**	327.000
1933	373.095	**1955**	360.000

المصدر[1]

تؤكد بيانات الجدول أن مشاريع الكروم واصلت نموها المطرد ومضت قدما تؤرخ للسياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر صفحات مجدها، ورغم تشبع السوق المحلية والفرنسية من الخمور بعد قرن من الاستيطان، اتسعت المساحة وارتفع الإنتاج إلى حدود قياسية، في اقل من عشرية من الزمن ما بين 1930–1938 مكتسحة 400.00هـ بزيادة قدرها 174.000 هـ، وهي نسبة لم تبلغها الكروم من قبل، تحت إى ظرف تاريخي واقتصادي، مما يبرهن إن السياسة الزراعية الفرنسية قد راهنت على الكروم بشكل أساسي في مشروعها بالجزائر، وتحولت من مجرد زراعة تجارية إلى المصدر الأول للثروة بالجزائر، والركيزة الاقتصادية الأهم بالمستوطنة.

أما عن الأسباب فلا تكمل في المساحة وحدها، بل في التقنيات المستحدثة والفصائل المستخدمة التي جرت المردودية إلى الارتفاع إلى أقصى مستوياته للتضاعف من 36.1هيكل/ هـ سنة 1918 إلى 66.42هيكل/ سنة 1930، إلى جانب الاستفادة الكبيرة من تراكم الرأسمال الكولونيالي الذي بات يفرض قراره على الحكومة.

ومن جهته ساهم البرنامج الحكومي القاضي بضخ أموال إضافية للمستثمرات الزراعية وفق مشروع 1932، والرامي إلى إنشاء صندوق القروض لدعم الديون، ومنح 436 قرض جديد بقيمة إجمالية وصلت إلى 454 م ف، إلى جانب إنشاء صندوق القروض الزراعية الذي تعزز ب 800م ف من طرف مصرف الجزائر، لكبار المزارعين، قصد توسيع المساحة ومجابه التحديات الراهنة، وحماية المزارعين، تدابير مكنت 2.620 من تطوير المساحة وزيادة الإنتاج[2].

[1] Source :A.B (**L'Algérie au Début de 1954**) 02 Février 1945,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76. Isnard Hildebert, op.cit, P.295.Gérard Blanc, op.cit, P.27. Belhout Mohamed Tayeb, op.cit, P.34.

[2] بن آشنهو، المرجع السابق، ص337.

كما عزز هذه الوثبة الكبيرة في المساحة الارتفاع المتواصل في أسعار الخمور التي قفزت من 25 ف/هيكل سنة 1889[1] إلى 190ف/هيكل سنة 1930، وهي في ارتفاع متواصل نتيجة زيادة الطلب على المنتج الجزائري في الأسواق الأوربية نظير جودته الكبيرة.

كما يلاحظ من الإحصائيات المقدمة أن جل المساحة المخصصة للكروم تتواجد في المناطق الغربية خاصة في سهول بلعباس ومعسكر وتلمسان ووهران ثم تأتي مقاطعة الجزائر ومقاطعة قسنطينة وفق البيانات التالية

المنطقة الفترة	1926	1933	1938	1947	1955
مقاطعة الجزائر	38%	32%	29%	27%	25%
مقاطعة وهران	54%	61.5%	65%	67%	70%
مقاطعة قسنطينة	08%	6.5%	06%	06%	05%
المجموع/هـ	360.000	373095	400.000	327.000	360.000

المصدر : مجموعة مصادر منها [2]

تؤكد النسب المقدمة إن المنطقة الغربية ، باتت الموطن الأساسي للزراعة الكروم في الجزائر بسيطرتها سنة 1933 على 61.5% من المساحة العامة بما يعادل 229.453 هـ، جل جل هذه المساحة كانت في سهول وهران 43.49%، بينما تستحوذ سهول مستغانم على 22.41% كما تتوفر مساحات هامة[3] في جل المناطق الغربية. لتبلغ نسبة 65.5% سنة 1938 بما يعادل 260.000هـ.

هذا التوسع كان نتيجة انفرد المقاطعة الغربية، بظروف مناخية وتربة زراعية المناسبة، وتوفرها على المقومات الأساسية لزراعة الكروم، من سدود كبرى وشبكات ري واسعة، ومؤسسات زراعية متخصصة في المجال، تدعمها و مؤسسات المالية التي بات لها فروع في كل مستوطنة تقريبا ترافق التطورات الحاصلة في مجال الكروم.

إلى جانب استفادة المنطقة من الهجرة الاسبانية الواسعة التي أعطت دفعة قوية للقطاع، لخبرتهم الكبيرة في اختيار الفضائل وتشذبيها وتنويع فصائلها، وصولا إلى مختصين في عصر الكرمة وتخميرها .

---

[1] Le Nouveau progrès de l'Algérie. N°209, 05 /12/1891, P.4.

[2] Marcel Duclos,**Rapport Général** 1934,Imp. Solal, Alger, 1934, P.7 .
Gérard Blanc, op.cit, P.21.

[3] توزع المساحات الخاصة بالكروم في المناطق الغربية لسنة 1933 .

المنطقة	المساحة /هـ	الانتاج/هيكل	المنطقة	المساحة /هـ	الانتاج/هيكل
وهران	99.794	3.990.863	تلمسان	23.089	754.894
مستغانم	51.434	1.951.186	معسكر	17.733	469.514
سيدي بلعباس	36.859	1.096.206			

Marcel Duclos , op.cit, P.7.

إلى جانب العنصر الاسباني كانت اليد العاملة الأهلية متواجدة بقوة في المجال حيث بلغت 159.629 عامل بما يعادل 41.35% من اليد الزراعية[1]، وإختصت في الإعمال العامة التي لا تتطلب خبرة ومؤهلات تقنية، على عكس اليد الفنية الأجنبية ما انعكس على قيمة الأجور التي كانت مرتفعة مقابل تلك الممنوحة للأهالي، هذا ارتفاع الكبير في المساحة، انعكس على طبيعة الإنتاج وفق ما يلي

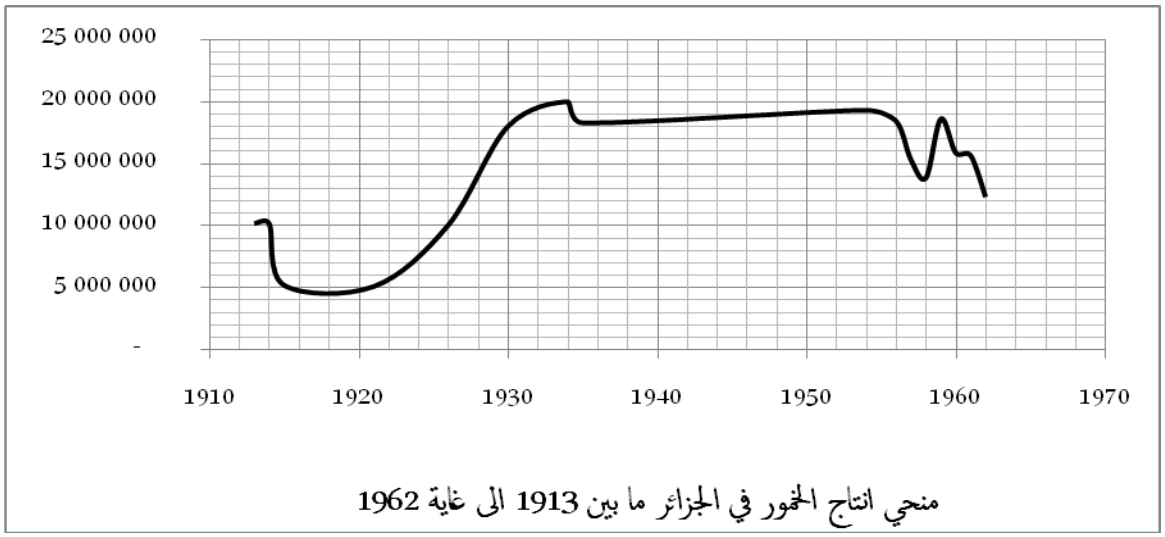

منحي انتاج الخمور في الجزائر ما بين 1913 الى غاية 1962

من انجاز الطالب استنادا لمعطيات مجموعة مصادر منها[2]

ارتبط إنتاج الخمور في الجزائر بارتفاع المساحة المخصصة للكروم، وكان خاضع لمؤثرات مختلفة داخلية وخارجية، ليتراجع من 10 م هيكل سنة 1910 إلى 5 م هيكل أيام الحرب العالمية الأولى، وبعد تعافي الاقتصاد الدولي بعد 1919 واصلت إنتاج الخمور ازدهارها لبلوغ عتبة 20 م هيكل سنة 1938 متأثرة بارتفاع المساحة المخصصة للكروم التي بلغت 400.000 هـ.

إلى جانب ذلك ساهم الارتفاع الكبير في عدد الوحدات الإنتاجية التي بلغت 11.756 وحدة سنة 1932 في ارتفاع الإنتاج خصوصاً في المناطق الشمالية الغربية، ولتأكيد على ذلك وجب الإشارة بان 113 شركة عاملة في القطاع تنتج سنوياً ما يفوق 2.087.000 هيكل مقابل 2.500.000 هيكل تنتجها 131 شركة في فرنسا، مما يعطينا صورة واضحة على طبيعة النشاط في هذا القطاع الحساس، خاصة في المناطق الوسطي والغربية التي اكتسحتها الكروم، مما ينم على سطوة الكولون وتوجيهم للسياسة الزراعية وتحكمهم في سوقها انتاجاً وتصنيعاً وتصديراً، وسيطرتهم على نحو 90% من مزارع الكرمة بالجزائر [3]، قبل أن تتدخل الدولة منذ سنة 1931 لكبح هذا النمو والحد منه بمراسيم وقوانين

[1] بن آشنهو، المرجع السابق، ص140.

[2] Isnard Hildebert, op.cit,P.297. Gérard Blanc, op.cit, P.27.

[3] Benjamin Stora, **Histoire De L'Algérie coloniale 1830-1962**, Éditions Barzakh ,Alger ,2014, P.47.

استعجاليه منها قوانين 04 جويلية 1931، و06 جويلية 1933،وقانون 04 ديسمبر 1934، ومراسيم 03 جويلية 1935، و28 مارس 1936 [1]، قوانين ترمي إلى تقليص القروض الموجه للكروم، مع فروض ضوابط جديدة في المجال تتعلق بطبيعة نشاط وحدات التخمير والحد من نشاطها، مع رفع الرسوم الخاصة بالتصدير.

ساهمت هذه التدابير الجديدة، في تقليص المساحة بشكل متواصل لتفقد في عشرية من الزمن 76.000 إلى غاية 1847، كما انعكست هذه القرارات على حجم الصادرات التي تقلصت بمعدلات كبيرة وفق مايلي

	1930	1931	1932	1933	1934	1936
اجمالي الصادرات/هيكل	10.939.000	12.711.000	13.209.000	15.047.000	11.652.000	11.005.000
صادرات نحو فرنسا/هيكل	10.836.000	12.711.000	13.209.000	14.972.000	11.553.000	10.838.000

بن آشنهو، ص322

الملاحظ من البيانات الواردة أن الكروم وإلى غاية 1933 طغت على ما سواها وبات من غير المقبول التراجع تحت أى ظرف وإلى هذا العهد دخلت مؤسسات صناعية ومالية بكل ثقلها في الميدان باستثمارات كبيرة، لتساهم نسبة 72% من قيمة إجمالي الصادرات نحو فرنسا، وفي هذه السنة تحصلت الخمور الجزائرية في المهرجان الدولي للمنتجات الزراعية، على الميدلية الذهبية[2] نظيرا جودة العالية، غير أنه ومنذ 1934 ونتيجة للقرارات السابقة، فقد تقلص إنتاج الخمور ب 02 م هيكل في ظرف سنة واحدة، مما تسبب في تقلص الصادرات بنسبة 27.61% في ظرف سنتين فقط، رافق هذا التراجع انخفض كبير في الأسعار من 193 ف /هيكل سنة 1933 إلى 80 ف/هيكل سنة 1935[3] .

هذه المستجدات تسببت في خسائر كبيرة للمزارعين قدرت ب 913 م ف، مما عصفت بمئات المستثمرات وعجلت بإفلاسهم في ظل صعوبة التزامهم بمواعيد تسديد القروض البنكية.

على أن البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه القوانين الردعية، التي ساهمت في تقليص المساحة وتخفيض من قيم الصادرات، يتضح أن من يقف ورائها الجمعيات وكبار المزارعين الفرنسيين لأجل إيقاف التنامي غير المسبوق للكروم الجزائرية، والتي باتت تهدد المنتوج الفرنسي في ظل إغراق السوق بكميات إضافية.

[1] بن داهة (الاستيطان) المرجع السابق، ص198.
[2] نفسه، ص ص195،194.
[3] بن آشنهو، المرجع السابق، ص 322.

جاءت هذه المطالب في ظل استعادة الكروم الفرنسية مجدها، ليبلغ الإنتاج 76 م هيكل سنة 1938[1] علماً أن السوق الفرنسية تتطلب 70 م هيكل فقط، وبالتالي لم تعد هناك مبررات اقتصادية لإسترداد الخمور الجزائرية، مستجدات أخلطت أوراق المصالح الحكومية، والتي باتت تبحث عن رؤية جديدة لمستقبل الكروم بالجزائر.

غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية، أنقذ الكروم الجزائرية من الأزمة التي كادت تعصف بها، واستفادت من زيادة الطلب على المنتجات الجزائرية في السوق الفرنسية بالخصوص، عوامل ساهمت في ارتفاع المساحة إلى 400.000هـ مساهمة في إنتاج كبير ارتفع من18 م هيكل سنة 1940الى 19.3م هيكل سنة1954 [2]وحافظت تقريبا على نفس النسبة إلى غاية 1958 أين تراجع إلى 15 م هيكل بفعل الظروف السياسية والمناخية.

هذه الإحصائيات تؤكد انه حتى عام 1954، كانت الكروم تُشغل 18٪ من اليد العاملة، وتستخدم 7٪ من الأراضي الزراعية المنتجة، كما ساهمت في عائدات مالية صافية ارتفعت من43 مليار ف سنة 1952[3] إلى 53.54 مليار ف 1954، بحجم صادرات بلغت نسبتها 90 إلى 95% من الإنتاج، مع ارتفاع المردودية من 51.93هيكل/هـ، سنة 1954، إلى 53.19 هيكل/هـ بحلول سنة 1959[4].

يمكن القول أن زراعة الكروم بعد الحرب العالمية الثانية، وإلى غاية الاستقلال صمدت في وجه كل التحديات الطبيعية، والسياسية، وتملصت من القيود التي كانت تفرضها حكومة باريس تحت ضغط النقابات الزراعية، كما أن هذه الزراعة الإستراتجية كانت من بين أهم الشريان الاقتصادية، رغم التوجهات الجديدة للاقتصاد الفرنسي في ظل اكتشاف البترول، مما يؤكد أن الزراعة بالجزائر بإمكانها وفق المنظور الاقتصادي أن تصمد تحت كل الظروف، خاصة وان السياسة الزراعية مكنت لها بمجموعة هياكل وبني تحتية، ومنحتها أدوات الصمود.

ومما سبق يمكن القول

- تعتبر زراعة الحبوب بالنسبة للمشروع الكولونيالي القاعدة الأساسية التي قام عليها الاستيطان قبيل قيام الجمهورية الثالثة، التي أخذت على عاتقها تطوير القطاع وفق التوجهات الكبرى للوطن

[1] Isnard Hildebert, op.cit, P.297.
[2] Source :A.B (**Note Ser La Situation Economique**)–15 Février 1955,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
[3] Source :A.B (**Analyse du Rapport –Banque de l'Algérie et de la Tunisie**) 16 Septembre 1952, be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
[4] Lequy Roger, op.cit , P.78.

إلام، على أن زراعة الحبوب لم تكن في مناعة من التحديات القائمة وخاصة الظروف الطبيعية التي كانت تكبح المشروع.

- تطورت زراعة الحبوب تطور كبير من حيث المساحة وكميات الإنتاج، والمعدات الزراعية المستخدمة، التي أعطت دفعة قوية للمجال، والى ذلك كانت السلطات الفرنسية تعمل على توفير بعث المشاريع الكبرى الري، والتأسيس لمنظومة مالية قوية كانت المحرك الحقيقي للمشروع الكولونيالي في مجال الحبوب.
- ومن جهتها ارتبط تطور الخمور بالجزائر بأزمتها في فرنسا، وانتقلت من زراعة تجارية إلى حمى النبيذ في أقل من عقد واحد من الزمن، وجهت لها الدولة إمكانيات بشرية وتقنية هائلة، وهيئت لها شبكة مالية قوية الاتساع والتمدد، ودعمتها بالوسائل التقنية والعلمية الكافية لخلق كيان اقتصادي قادر على الصمود في وجه التحديات الداخلية والمنافسة الخارجية.
- حركت زراعة الكروم المنظومة الاقتصادية بالجزائر، وفرضت عليها المسايرة، فالاتساع المتزايد لحقول، وتطور الإنتاج جلب المزيد من رؤوس الأموال، وساهم في التأسيس للعديد من الأفرع للمؤسسات المالية الفرنسية بالجزائر، مع تطوير المؤسسات المحلية وزيادة عددها ورفع قدراتها المالية، لتساير الطلب المتزايد على القروض وفق ما تمت الرغبة الكولونيالية في المجال.
- أن زراعة الكروم كانت عنوان للزراعة الكولونيالية على عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة، كما أبانت عن هيمنة كولونيالية في توجيه القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة، نظيرا الاتساع والتمدد في المساحة، وتنامي حجم الإنتاج وكمية الصادرات، وتحولت في ظرف وجير إلى مصدر ثروة الأساسي بالمستوطنة.
- أحدثت الكروم تغيرات كبيرة على المجال الزراعي، وشهدت تغيرات جذرية نقلتها من زراعة بدائية تقليدية، قليلة المساحة ضعيفة الإنتاج، إلى زراعة نقدية لها مكانتها الدولية، واستطاعت بفضلها مجابهة التحديات التي كانت تعرقل مسيرة الاستيطان الزراعي، والتغلب على العقبات الطبيعية والتقنية .

الخاتمة

وخلاصة هذا الرسالة تتمحور في النقاط التالية.

- ساهم الفكر الكولونيالي بإنتاج منظومة زراعية صلبة، أسس لها بتنظير علمي وقوة رأسمالية، ويد فنية ودعاية إعلامية، تسندها رغبة سياسية ساعدتها في ذلك مميزات طبيعية وتاريخه في بعث مشروع زراعي قوي مرن ومتكامل.
- تعتبر الزراعة القاطرة التي كانت تجر المشروع الاستعماري الفرنسي بالجزائر برمته، نظيراً حجم الاستثمارات والامتيازات المقدمة والإمكانيات المرصودة، كما أنشأ المشروع الزراعي على مستو الآليات التقنية والمالية، نموذجا رفيع ساهم في إعطاء القوام الاقتصادي للزراعة الجزائرية، وقدم في أدواته مفهوماً رأسمالي متطوراً، عَكَسَ الاتجاه الحياتي للنظم الغربية، عبر نهضة زراعية شاملة عرفتها الجزائر منذ السنوات الأولي للاحتلال، وتجلت معالمها الكبرى مع قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة، بتوحيد الاتجاهات الكولونيالية على اختلاف مشاربها، وباتت هذه الأطياف محددة للهوية الاقتصادية الزراعية بالجزائر بمعزل عن القرار السياسي في باريس.
- تحكمت السياسية الزراعية في سيرورة العملية الإنتاجية من خلال سيطرتها على العقار الزراعي وتحويل ملكيته، مع تفعيل هياكل الإزاحة والحشر الممنهج للأهالي عن مضاربهم إلى مناطق اقل خصوبة، كما سرعت ترسانة القوانين والمراسيم على تفكيك البناء الاقتصادي والاجتماعي الخاص بالأهالي وكبح عجلة نموه، في ظل تثبيط العملية الزراعي والتحكم في دورتها الطبيعية والاقتصادية.
- إن عملية الانسياب للفكر الكولونيالي الزراعي في الريف الزراعي، والتغيرات التي مست معالمه الاجتماعية والاقتصادية، كانت تسير بوتيرة سريعة ومُحكمة، رافقتها في ذلك حركية استيطان موسع، وتمدد زراعي كولونيالي عميق، لصالح نظم وتوجهات رأسمالية إمبريالية جديدة، محدثة تغيرات شاملة على المنظومة الزراعية الأهلية، كما أبانت هذه التوجهات ضمن فصولها، على إقصاء الأهالي من العملية الزراعية وتحويلهم إلى وسيلة من وسائلها في أحسن الحالات.
- عجل المشروع الزراعي إلى التأسيس للملكية الفردية على حساب الملكية الجماعية، التي كانت تعرقل النظرية الإقتصادية بالمفهوم الغربي، وعدت مرحلة أساسية من مرحلة التغيير في النظم العقارية الأهلية، رافقها في ذلك إحلال مجتمع أوربي جديد، عمل على تدمير النسيج الاجتماعي والاقتصادي للقبائل، وإذابته في بوتقة الفكر الغربي وعجلته الزراعية، كما عجل بانهيار المنظومة العقارية المحلية.

- دمجت النظم الزراعية العنصر الاصلية في الحلقة الزراعية، بعد ما استطاعت القوانين والمراسيم العقارية إسقاط الملكية الجماعة، وحرّرت الفكر الاقتصادي للفلاح الجزائري عن إطاره الاجتماعي والاقتصادي، بوضع معالم جديدة للعملية الإنتاجية وفق تصورات السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر.
- إنّ تحويل الاراضي الزراعية من الأهالي للكولون وتمزق الإطار القبلي واختراق الفضاء الزراعي، كان يعني ضياع الجوهر الاقتصادي للجزائريين، الذي تحطم قوامه على مشارف القرن التاسع عشر، واخترقته المراسيم والقوانين المعدلة، وحُولتَ الثروة في يد أقلية أوربية مهدت للتأسيس لبرجوازية كولونيالية سيطرت على دواليب القرار الاقتصادي في البلاد.
- أن السياسة الزراعية كانت تسير في اتجاهين يخدمان بعضهما البعض، وهما التأسيس لرأسمالية نافذة تؤسس بدورها لملكيات زراعية كبيرة تكون بيد كبار المعمرين والشركات التابعة لهم، وفق مواصلة السيطرة على ملكيات الأهلية الخاصة، بعد ما فجرت الملكيات الجماعية، والتحكم في سيرورة العلاقة الإنتاجية التي تخدم الدولة لا أفراد العشيرة، وكان الاستيطان أهم قواعدها، وأما الوجه الثاني فهو إرساء الآليات التي تمكن من خدمة الاقتصاد الكولونيالي بتطوير نظمه الإنتاجية، في كل محاوره الزراعية السالفة الذكر، وأسست لذلك ببنى تحتية اقتصادية قوية ومرنة.
- إن الواقع الزراعي للجزائريين ورث منظومة متدهورة، وزادت حدتها سياسة التفكيك والإقصاء جراء القوانين العقارية، والأزمات الطبيعة والزراعية التي عرفتها البلاد، وتحمل مجموعة من النتائج المتفاقمة جراء مختلف السياسات الزراعية الحكومية، وزادت متابع هذه الفئة حد الزوال، بعدما تم تقويض مقومات البقاء، من أرضٍ زراعية ورعوية وفضاءات غابية، وسياسة العزل الممارس على المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر.
- أسس المشروع الزراعي لأولى تجاربه في الجزائر، عن طريق الزراعة المدارية في ظل سعي السلطات الزراعية على تحويل المستوطنة إلى مزرعة استوائية لتساير الحركة الاقتصادية بفرنسا، ونجحت في ذلك إلى حد بعيد في تجاربها، وبالخصوص في زراعة التبغ والقطن التي تخطت التجارب الزراعية، وغدت دعامة اقتصادية لها وزنها العالمي تنافس أجود الأصناف في السوق الدولية، ومناخاً استثمارياً هاماً للشركات الكولونيالية.
- عدت الثروة الحيوانية والغابية، معلماً آخر من معالم الزراعة الفرنسية بالجزائر، وساهمت التشريعات والاستثمارات في تعزيز قدراتها الإنتاجية إلى مستويات كبيرة، وتأسست لذلك مؤسسات

اقتصادية ونقابات متخصصة تُعني بتطوير الثروة وتحسين الأصناف، ورفع قيم الصادرات بشكل متواصل، ليتماشى وخدمة الاقتصاد الفرنسي.

- حصرت السلطات الزراعية مشكل الماء الزراعي في الجزائر، عبر رصد دقيق لمصدره، وتقنين صارم لاستغلاله، والتأسيس لشبكة مائية قوية من السدود الكبيرة في عموم المناطق الكولونيالية، ووضع نظم رى جديدة وعصرية، ساهم في الحد من الأزمات الزراعية التي كانت تعرفها البلاد، وانعكست هذه الجهود على تطوير المساحات لمختلف الأصناف خاصة الحبوب والكروم، وإعادة بعث مشاريع الزراعة المدارية وحماية قطعان الماشية وتطوير ثروتها.
- ساهم الفكر الزراعي الكولونيالي بإنتاج نظام زراعي قوي ومرن، منظم متكامل، يهدف إلى حصر الأساليب العلمية والأخذ بالأسباب التقنية نحو الدفع العجلة الاقتصادية بكل هياكلها من النظم المائية، والمعاهد الزراعية، والمؤسسات المالية، والسكك الحديدية التي تعتبر مصدر أخر من مصادر القوة الكولونيالية الزراعية، وشريان أساسي من شرايين قوة السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر لما ترتب عليها من تحريك لعجلة الاقتصاد الفرنسي بالمستوطنة.
- تخطت زراعة الحبوب الحواجز المفروضة، وباتت زراعة نقدية متشعبة، مست مختلف الأصناف الاقتصادية، دعمتها الدولة بإمكانيات مالية وتقنية ضخمة، ورصدت لها مساحات واسعة بغية مسايرة الطلب الفرنسي على هذه المادة.
- غدت زراعة الكروم عنواناً للزراعة بالجزائر وثقافتها الاقتصادية، زمن الجمهورية الفرنسية الثالثة، كما أبانت عن هيمنة كولونيالية في توجيه القرار السياسي والاقتصادي للمستوطنة، نظير الاتساع والتمدد في المساحة، وتنامي حجم الإنتاج وكمية الصادرات، وتحولت في ظرف وجيز إلى مصدر ثروة أساسي بالمستوطنة.
- أحدثت الكروم تغيرات جذرية على المجال الزراعي، نقلتها في ظرف وجيز إلى زراعة نقدية لها مكانتها الدولية، واستطاعت السلطات الفرنسية توظيفها كورقة أساسية في مجابهة التحديات التي كانت تعرقل مسيرة الاستيطان الزراعي والتغلب على العقبات الطبيعية والتقنية، وإلى جانب ذلك جنبت الكروم الجزائرية الاقتصاد الفرنسي كارثة الانهيار التي كادت أن تعصف به، منذ قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة نتيجة الاختلال في الميزان التجاري والكساد الاقتصادي والأزمات الطبيعة، كما ساهمت في حماية قواعده الخلفية، من الانهيار المالي والإفلاس الاقتصادي.

- تعتبر زراعة الكروم في الجزائر، نقطة مفصلية في تاريخ المشروع الزراعي الموسع وحركة الاستيطان المرافق، بما أحدثه من ثورة حقيقة في المجال، وفرضت منطقها على كل الممارسات الزراعية، قصد مسايرة تمددها، محدثة تغيرات كبيرة على الخريطة الزراعية بالجزائر، وعجلت بإرساء منظومة زراعية قوية من المؤسسات المالية والشركات الاقتصادية، وبنى تحية مشابهة لما في الدول الأوربية، كما سرعن في تبلور طبقة أرستقراطية استعماريه على حساب الطبقة المحلية التي طحنتها السياسية الاستعمارية.

وفي الأخير آمل أن تكون هذه الدراسة قد قدمت نوعاً من الإضافة للمهتمين في حقل الدراسات التاريخية الاقتصادية، كما أوصي بمزيد من البحث والتنقيب وتعميق الدراسات حول القطاع الزراعي الفرنسي بالجزائر وفي كل محاوره.

الملاحق

الملحق رقم-01-

بيوغرافيا بأهم الشخصيات الواردة في الرسالة

- **الكس دي توكفيل(1805-1859) Alexis de Tocqueville**

مؤرخ فرنسي ومنظر للفكر الاستبطاني بالجزائر، الف عدة كتب ومقالات تمحورت جلها عن الظاهرة الاستيطانية بالجزائر واليات نجاحها، عارض سياسة بيجو من حيث طرق المصادرة الاملاك الزراعية، كرس جهوده خدمة للفكر الفرنسي بالجزائر وقدم فلسفة جديدة حول الاستيطان عمادها الاقصاء الاقتصادي للعناصر الجزائرية، كما كرس قلمة في تشجيع حركة الاستيطان الاوربي للجزائر عبر دعمها المالي والتقني وتوفير سبل الاستقرار.

- **بيليسيي (1794-1864) Aimable jean Jacques Pelissier duc de Malakoff**

ضابط عسكري وخريج اكاديمية- Saint-Cyr – شارك في حروب نابليون في جبهة الراين، والحروب الفرنسية الاسبانية سنة 1823، كما رافق حملة الاحتلال الفرنسي، وتم تعيينه في هيئة الأركان العامة للجيش الأفريقي(1830) ساهم في قيادة الحملات الاستكشافية للصحراء الجزائرية، عين بعد 1855 عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، ثم حاكما عام لنابليون الثالث على الجزائر منذ 1860. عمل على تشجيع حركة الهجرة والاستيطان الموسع، وقدم امتيازات كبرى للشركات الزراعية وشركات الغابات والحلفاء.

- **ديمونتيس(1800-1882) - V demontés-**

المهندس الزراعي – ديمونتيس- واحد ارباب المال والسلطة، وقطباً من أقطاب السان سيمون والمشروع الاستيطاني الزراعي، قدم نظريات للحكومات الفرنسية لتطوير الزراعة الجزائرية بالتحكم في المنظومة المائية، كونها المرافق الرئيسي لنمو المستوطنات الزراعية وتطورها، ويعتبر من بين المنظرين الكبار للسياسة الاستعمارية المائية بالجزائر.

- **العقيد مارنجو (1790-1870) – Marengo-**

سياسي وعسكري ومن غلاة المعمرين شارك في عدة حروب في اوربا والجزائر، وكان من بين المقربين من الجنرال كلوزيل، وقدم مقترحات تصب باستعمال المساجين من الجزائريين بالخصوص، في تشييد القرى الاستيطانية، واستصلاح الاراضي الزراعية وشق قنوات الري وتعبيد الطرق والممرات، مما ينعكس على الاستيطان وهياكله.

- **الكونت كلوزيل (12/12/ 1772- 04/21/ 1842) -Comte Clausel-**

شخصية عسكرية وسياسية فرنسية تقلد عدة مسؤوليات في الجيش الفرنسي وشارك في جل حروب نابليون، عين حاكما عاما للجزائر على مرتين(08/12/ 1830-1831/02/21) – (06/08-1835- 1837/02/12) لم نختلف سياسته عن الاقتصادية التي تميزت بعدم الاتزان والغطرسة، كرس آلته العسكرية لانتزاع الملكيات الزراعية من اصحابها ومنحها للمعمرين الجدد، وقدم خدمات كبرى للاستيطان الزراعي، وفي عهده اقر العديد من القوانين قصد انتزاع الملكيات الزراعية في عموم البلاد التي وصلت لها جيوشه

- **دوق دومال (1822-1897) Henri d'Orléans, duc d'Aumale**

دوق دومال من الشخصية السياسية المحنكة والعسكرية المتميزة الى جانب كونه كاتب ملما بقضايا التاريخ، عين حاكما عاما بالجزائر بين (1847/09/27-1847/02/24) ساهمت قراراته الادارية في التعجيل بانتقال الملكيات الزراعية للمعمرين، وعمل على منح صلاحيات واسعة لحكام الاقاليم قصد التسريع في انتقال الملكيات من الجزائريين للمعمرين الجدد .

- **اوجين ابتيان –Eugéné Etienne-**

نائب عن الجزائر الفرنسية (1881-1919) ونائب كاتب الدولة والمستعمرات سنة 1887، ونائب كاتب الدولة للتجارة والصناعة (1890/03/17 الى 1892/02/27) شعل وزير للداخلية (01/24- 1905/11/12) ووزير للحربية مرتبين (1905/11/12-1906/10/25) و

(1913/12/09-1913/01/21) من اقطاب السان سيمون عمل على تقوية الحزب الاستعماري، وصب جهوده في تفعيل الاستيطان وتقوية اذرعه.

- **نابليون الثالث:(Napoléon III)**

من 20 أبريل 1808 في باريس غادر فرنسا بعد سقوط نابيلون سنة 1815 نحو سويسرا ثم المانيا عاد من الباب الواسع كأول رئيس للجمهورية الفرنسية(1848/12/10) وثالث إمبراطور فرنسي ما بين(1852-1870) شهد الاستيطان في عهدة تغيرات كبيرة نظير الدعم المادي والسياسي له، وعمل على تشجيع حركة الهجرة الاوربية للجزائر مع توسيع المصادرات وتمكين المعمرين وارباب الشركات الزراعية من زمام الامر الاقتصادي بالجزائر .

الملاحق

الملحق رقم-02-

مطالبة برفع عدد القروض الموجهة للقطاع الزراعي

المصدر :

Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 28 Septembre 1880, be :98AH/1S

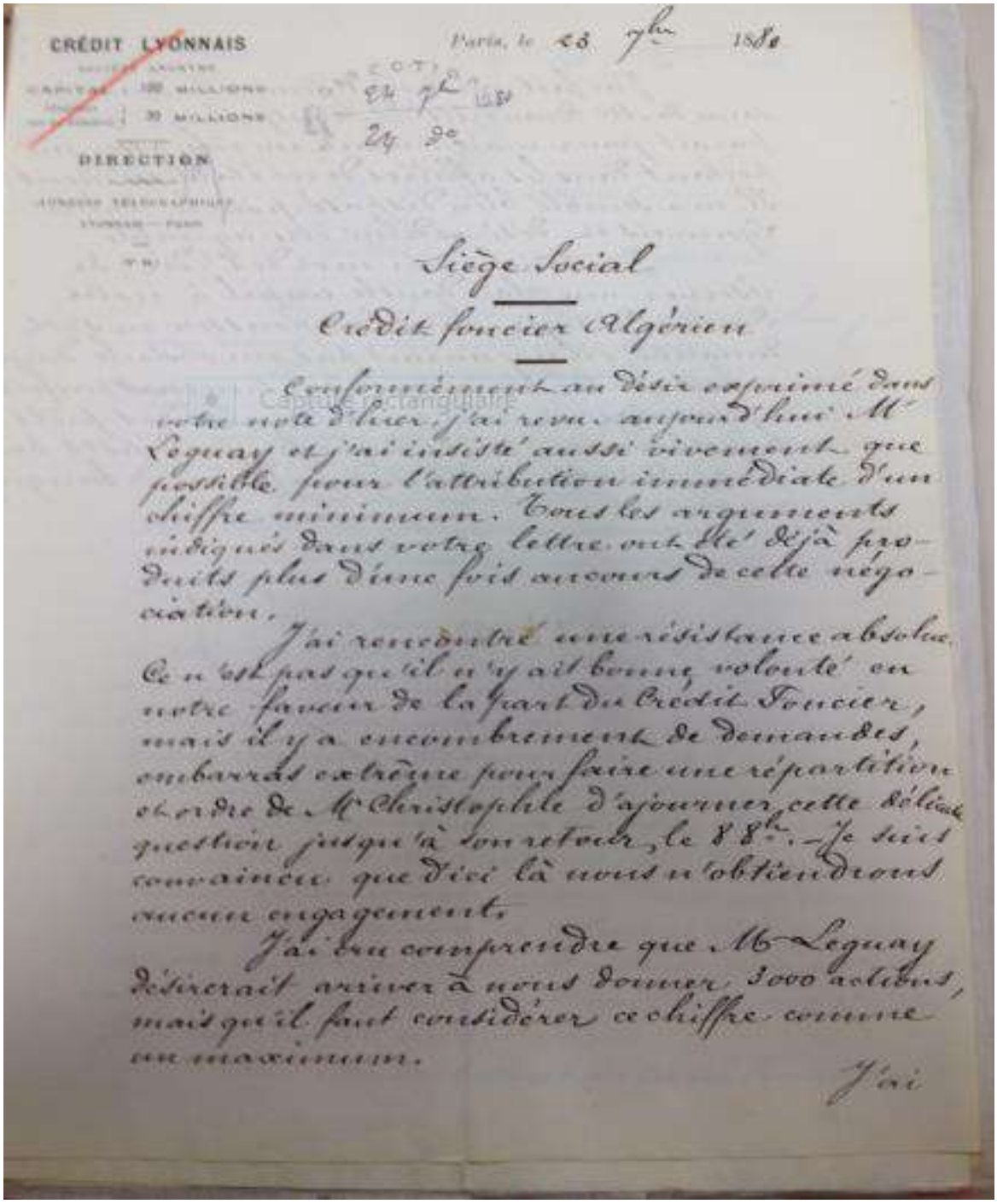

CRÉDIT LYONNAIS

DIRECTION

Paris, le 28 7bre 1880

Siège Social

Crédit foncier Algérien

Conformément au désir exprimé dans votre note d'hier, j'ai revu aujourd'hui M. Leguay et j'ai insisté aussi vivement que possible pour l'attribution immédiate d'un chiffre minimum. Tous les arguments indiqués dans votre lettre ont été déjà produits plus d'une fois au cours de cette négociation.

J'ai rencontré une résistance absolue. Ce n'est pas qu'il n'y ait bonne volonté en notre faveur de la part du Crédit Foncier, mais il y a encombrement de demandes, embarras extrême pour faire une répartition et ordre de M. Christophle d'ajourner cette délicate question jusqu'à son retour, le 8 8bre. - Je suis convaincu que d'ici là nous n'obtiendrons aucun engagement.

J'ai cru comprendre que M. Leguay désirerait arriver à nous donner 3000 actions, mais qu'il faut considérer ce chiffre comme un maximum.

J'ai

الملحق رقم-03-

مداولات قبول القروض الزراعية من طرف القرض المالي الجزائري

المصدر :

Source :A.B (note–Crédit Foncier Algérien -au 18 Octobre 1880, be :98AH/1S

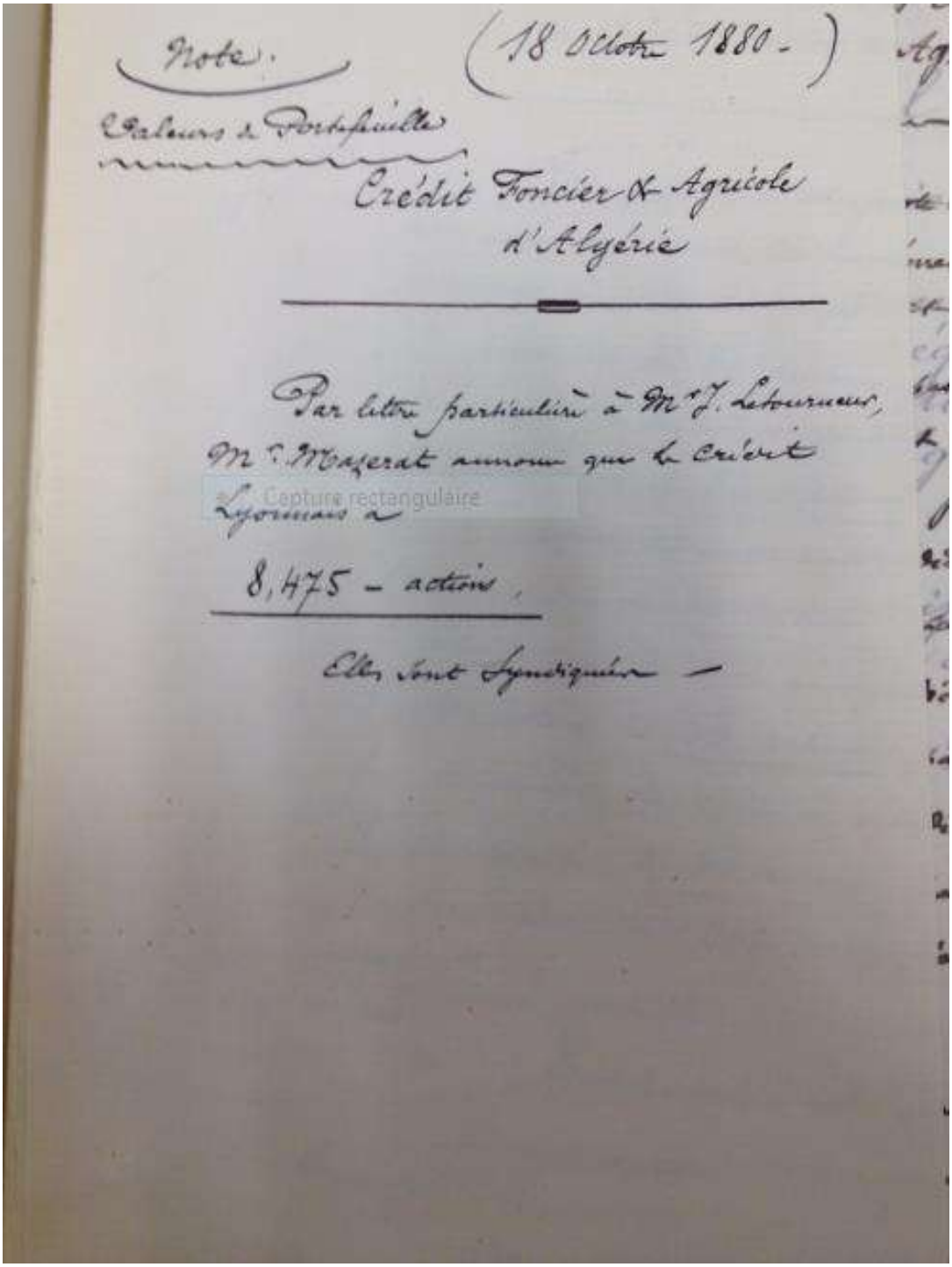

Note. (18 Octobre 1880.)

Valeurs à Portefeuille

Crédit Foncier & Agricole d'Algérie

Par lettre particulière à Mr J. Lebourneur, Mr Mazerat annonce que le Crédit Lyonnais a

8,475 – actions

Elles sont syndiquées –

الملحق رقم-04-

تطبيق وجوب الانتماء النقابي كشرط من شروط الاستفادة من القروض الزراعية

المصدر:

- **Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 18 Octobre 1880**, be :98AH/1S. n3902

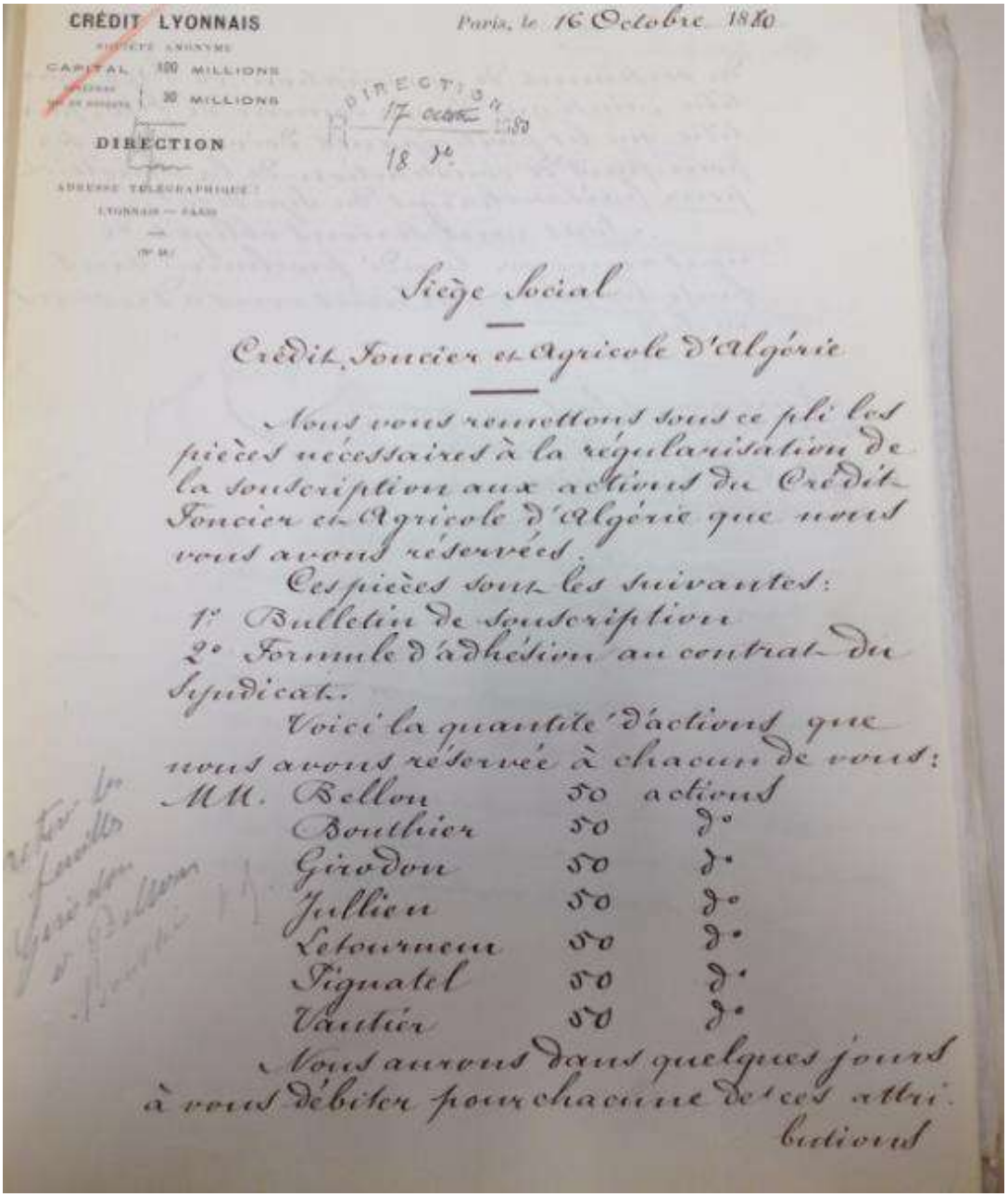

CRÉDIT LYONNAIS

CAPITAL 200 MILLIONS
30 MILLIONS

DIRECTION

Paris, le 16 Octobre 1880

DIRECTION
17 octobre 1880
18 Xe

Siège Social

Crédit Foncier et Agricole d'Algérie

Nous vous remettons sous ce pli les pièces nécessaires à la régularisation de la souscription aux actions du Crédit Foncier et Agricole d'Algérie que nous vous avons réservées.

Ces pièces sont les suivantes:

1° Bulletin de souscription

2° Formule d'adhésion au contrat du Syndicat.

Voici la quantité d'actions que nous avons réservée à chacun de vous:

MM. Bellon	50	actions
Boutbien	50	d°
Giraudon	50	d°
Jullien	50	d°
Letourneux	50	d°
Tignatel	50	d°
Vautier	50	d°

Nous aurons dans quelques jours à vous débiter pour chacune de ces attributions

الملحق رقم-05-

تقرير مالي لسنة 1945 عن ملامح الحياة الاقتصادية والزراعية بالمستوطنة.

المصدر:

- **Source :A.B (L'Algérie au Début de 1954 –02 Février 1945**,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

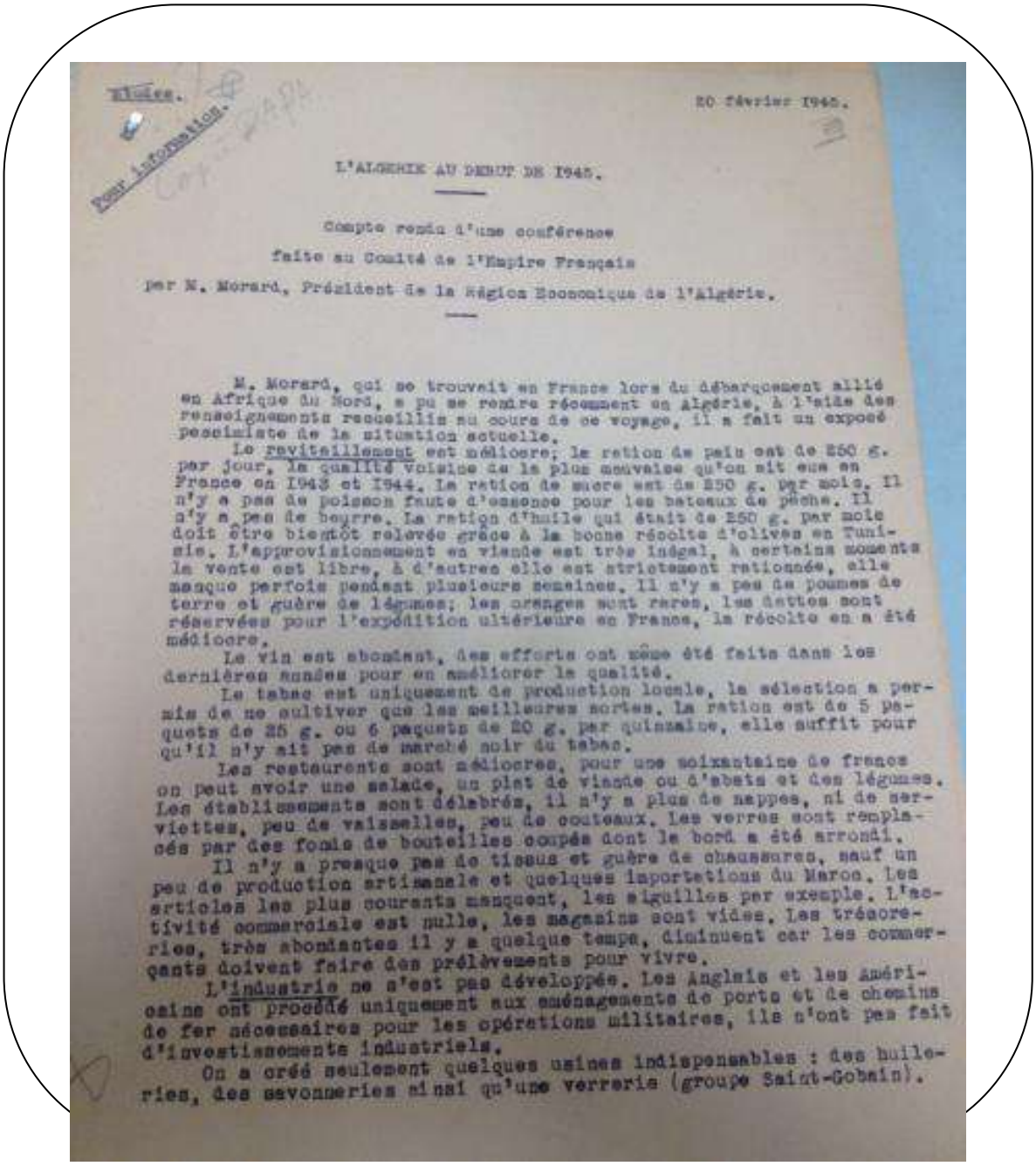

Alger.

Pour information.

20 février 1945.

L'ALGERIE AU DEBUT DE 1945.

Compte rendu d'une conférence
faite au Comité de l'Empire Français
par M. Morard, Président de la Région Economique de l'Algérie.

M. Morard, qui se trouvait en France lors du débarquement allié en Afrique du Nord, a pu se rendre récemment en Algérie, à l'aide des renseignements recueillis au cours de ce voyage, il a fait un exposé pessimiste de la situation actuelle.

Le ravitaillement est médiocre; la ration de pain est de 250 g. par jour, la qualité voisine de la plus mauvaise qu'on ait eue en France en 1943 et 1944. La ration de sucre est de 250 g. par mois. Il n'y a pas de poisson faute d'essence pour les bateaux de pêche. Il n'y a pas de beurre. La ration d'huile qui était de 250 g. par mois doit être bientôt relevée grâce à la bonne récolte d'olives en Tunisie. L'approvisionnement en viande est très inégal, à certains moments la vente est libre, à d'autres elle est strictement rationnée, elle manque parfois pendant plusieurs semaines. Il n'y a pas de pommes de terre et guère de légumes; les oranges sont rares, les dattes sont réservées pour l'expédition ultérieure en France, la récolte en a été médiocre.

Le vin est abondant, des efforts ont même été faits dans les dernières années pour en améliorer la qualité.

Le tabac est uniquement de production locale, la sélection a permis de ne cultiver que les meilleures sortes. La ration est de 5 paquets de 25 g. ou 6 paquets de 20 g. par quinzaine, elle suffit pour qu'il n'y ait pas de marché noir du tabac.

Les restaurants sont médiocres, pour une soixantaine de francs on peut avoir une salade, un plat de viande ou d'abats et des légumes. Les établissements sont délabrés, il n'y a plus de nappes, ni de serviettes, peu de vaisselles, peu de couteaux. Les verres sont remplacés par des fonds de bouteilles coupés dont le bord a été arrondi.

Il n'y a presque pas de tissus et guère de chaussures, sauf un peu de production artisanale et quelques importations du Maroc. Les articles les plus courants manquent, les aiguilles par exemple. L'activité commerciale est nulle, les magasins sont vides. Les trésoreries, très abondantes il y a quelque temps, diminuent car les commerçants doivent faire des prélèvements pour vivre.

L'industrie ne s'est pas développée. Les Anglais et les Américains ont procédé uniquement aux aménagements de ports et de chemins de fer nécessaires pour les opérations militaires, ils n'ont pas fait d'investissements industriels.

On a créé seulement quelques usines indispensables : des huileries, des savonneries ainsi qu'une verrerie (groupe Saint-Gobain).

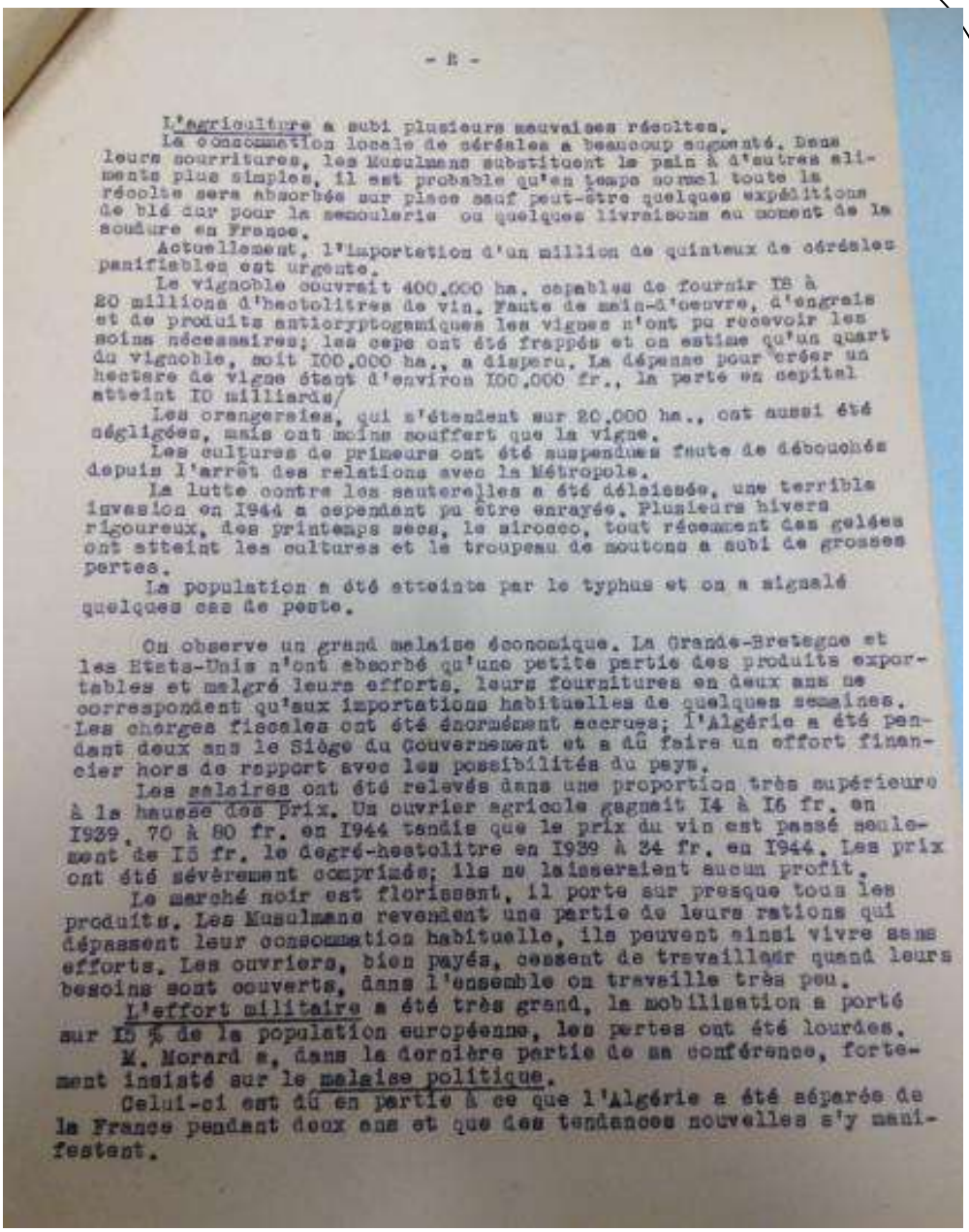

- 8 -

L'agriculture a subi plusieurs mauvaises récoltes.
La consommation locale de céréales a beaucoup augmenté. Dans leurs nourritures, les Musulmans substituent le pain à d'autres aliments plus simples, il est probable qu'en temps normal toute la récolte sera absorbée sur place sauf peut-être quelques expéditions de blé dur pour la semouleries ou quelques livraisons au moment de la soudure en France.
Actuellement, l'importation d'un million de quintaux de céréales panifiables est urgente.
Le vignoble couvrait 400.000 ha. capables de fournir 18 à 20 millions d'hectolitres de vin. Faute de main-d'oeuvre, d'engrais et de produits antioryptogamiques les vignes n'ont pu recevoir les soins nécessaires; les ceps ont été frappés et on estime qu'un quart du vignoble, soit 100.000 ha., a disparu. La dépense pour créer un hectare de vigne étant d'environ 100.000 fr., la perte en capital atteint 10 milliards/
Les orangeraies, qui s'étendent sur 20.000 ha., ont aussi été négligées, mais ont moins souffert que la vigne.
Les cultures de primeurs ont été suspendues faute de débouchés depuis l'arrêt des relations avec la Métropole.
La lutte contre les sauterelles a été délaissée, une terrible invasion en 1944 a cependant pu être enrayée. Plusieurs hivers rigoureux, des printemps secs, le sirocco, tout récemment des gelées ont atteint les cultures et le troupeau de moutons a subi de grosses pertes.
La population a été atteinte par le typhus et on a signalé quelques cas de peste.

On observe un grand malaise économique. La Grande-Bretagne et les Etats-Unis n'ont absorbé qu'une petite partie des produits exportables et malgré leurs efforts, leurs fournitures en deux ans ne correspondent qu'aux importations habituelles de quelques semaines. Les charges fiscales ont été énormément accrues; l'Algérie a été pendant deux ans le Siège du Gouvernement et a dû faire un effort financier hors de rapport avec les possibilités du pays.
Les salaires ont été relevés dans une proportion très supérieure à la hausse des prix. Un ouvrier agricole gagnait 14 à 16 fr. en 1939, 70 à 80 fr. en 1944 tandis que le prix du vin est passé seulement de 15 fr. le degré-hectolitre en 1939 à 24 fr. en 1944. Les prix ont été sévèrement comprimés; ils ne laisseraient aucun profit.
Le marché noir est florissant, il porte sur presque tous les produits. Les Musulmans revendent une partie de leurs rations qui dépassent leur consommation habituelle, ils peuvent ainsi vivre sans efforts. Les ouvriers, bien payés, cessent de travailler quand leurs besoins sont couverts, dans l'ensemble on travaille très peu.
L'effort militaire a été très grand, la mobilisation a porté sur 15 % de la population européenne, les pertes ont été lourdes.
M. Morard a, dans la dernière partie de sa conférence, fortement insisté sur le malaise politique.
Celui-ci est dû en partie à ce que l'Algérie a été séparée de la France pendant deux ans et que des tendances nouvelles s'y manifestent.

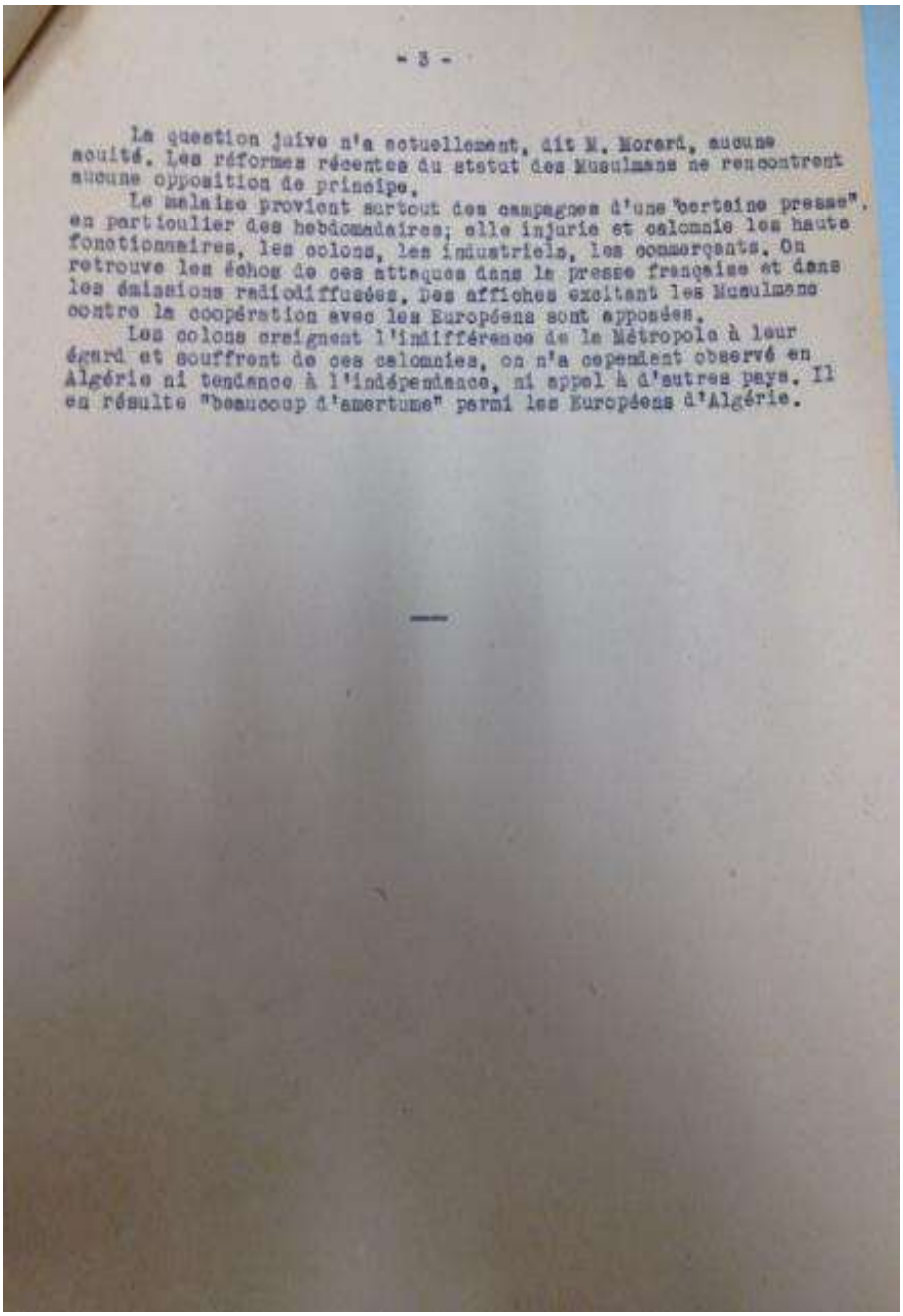

- 3 -

La question juive n'a actuellement, dit M. Morard, aucune acuité. Les réformes récentes du statut des Musulmans ne rencontrent aucune opposition de principe.

Le malaise provient surtout des campagnes d'une "certaine presse", en particulier des hebdomadaires; elle injurie et calomnie les haute fonctionnaires, les colons, les industriels, les commerçants. On retrouve les échos de ces attaques dans la presse française et dans les émissions radiodiffusées. Des affiches excitant les Musulmans contre la coopération avec les Européens sont apposées.

Les colons craignent l'indifférence de la Métropole à leur égard et souffrent de ces calomnies, on n'a cependant observé en Algérie ni tendance à l'indépendance, ni appel à d'autres pays. Il en résulte "beaucoup d'amertume" parmi les Européens d'Algérie.

—

الملحق رقم- 06 -

زراعة وانتاج التبغ بالجزائر سنة 1958.

المصدر:

- Source: A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^{0} ,1030 AG/PA. de 12/11/1958), be :81 f_2307 .

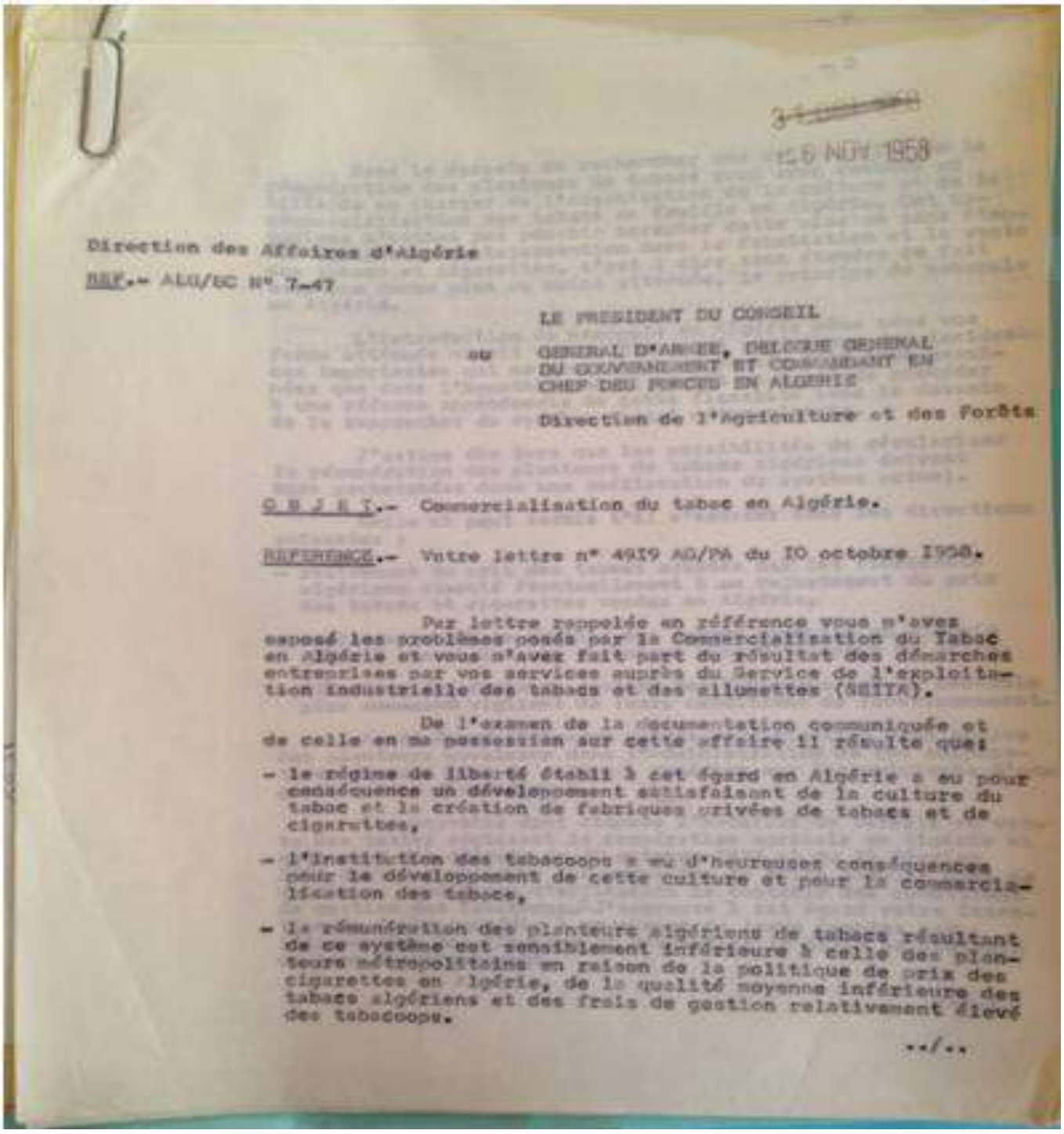

6 NOV 1958

Direction des Affaires d'Algérie

REF.- ALG/SC N° 7-47

LE PRESIDENT DU CONSEIL

ou GENERAL D'ARMEE, DELEGUE GENERAL DU GOUVERNEMENT ET COMMANDANT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE

Direction de l'Agriculture et des Forêts

OBJET.- Commercialisation du tabac en Algérie.

REFERENCE.- Votre lettre n° 4919 AG/PA du IO octobre 1958.

Par lettre rappelée en référence vous m'avez exposé les problèmes posés par la Commercialisation du Tabac en Algérie et vous m'avez fait part du résultat des démarches entreprises par vos services auprès du Service de l'exploitation industrielle des tabacs et des allumettes (SEITA).

De l'examen de la documentation communiquée et de celle en ma possession sur cette affaire il résulte que:

- le régime de liberté établi à cet égard en Algérie a eu pour conséquence un développement satisfaisant de la culture du tabac et la création de fabriques privées de tabacs et de cigarettes,
- l'institution des tabacoops a eu d'heureuses conséquences pour le développement de cette culture et pour la commercialisation des tabacs,
- la rémunération des planteurs algériens de tabacs résultant de ce système est sensiblement inférieure à celle des planteurs métropolitains en raison de la politique de prix des cigarettes en Algérie, de la qualité moyenne inférieure des tabacs algériens et des frais de gestion relativement élevé des tabacoops.

../..

Dans le dessein de rechercher une amélioration de la rémunération des planteurs de tabacs vous avez demandé au SEITA de se charger de l'organisation de la culture et de la commercialisation des tabacs en feuille en Algérie. Cet organisme n'estime pas pouvoir accepter cette mission sans étendre également son intervention dans la fabrication et la vente des tabacs et cigarettes, c'est à dire sans étendre de fait sous une forme plus ou moins atténuée, le principe du monopole en Algérie.

L'introduction du monopole en Algérie même sous une forme atténuée aurait sur la fiscalité algérienne des incidences importantes qui ne pourraient me semble t'il être examinées que dans l'hypothèse où il serait envisagé de procéder à une réforme approfondie de cette fiscalité avec le dessein de la rapprocher du système fiscal métropolitain.

J'estime dès lors que les possibilités de révaloriser la rémunération des planteurs de tabacs algériens doivent être recherchées dans une amélioration du système actuel.

Celle ci peut semble t'il s'exercer dans les directions suivantes :

- relèvement du prix des tabacs achetés par les fabricants algériens associé éventuellement à un rajustement du prix des tabacs et cigarettes vendus en Algérie,

- amélioration de la qualité des tabacs produits en Algérie grâce à une assistance technique plus développée du SEITA.

- réduction des frais de gestion des Tabacoops par un contrôle plus ~~accentué~~ vigilant de leurs conditions de fonctionnement.

A cet égard j'observe qu'une participation plus active des planteurs musulmans dans l'Administration de ces coopératives devrait être de nature à remédier aux inconvénients d'une gestion trop dispendieuse.

Les pouvoirs dont dispose l'autorité de tutelle en vertu des textes régissant la coopération agricole en Algérie et notamment des décrets du 30 octobre 1935 et du 15 février 1954 doit par ailleurs lui permettre de faire assurer dans de meilleurs conditions d'efficacité le contrôle des conditions de gestion des Tabacoops. J'approuve à cet égard votre intention de faire procéder à un examen de leurs comptes par l'Inspection des Finances et d'associer le SEITA au contrôle de leur fonctionnement.

../..

L'introduction du monopole en Algérie même sous une forme atténuée aurait sur la fiscalité algérienne des incidences importantes qui ne pourraient me semble-t-il être examinées que dans l'hypothèse où il serait envisagé de procéder à une réforme approfondie de cette fiscalité avec le dessein de la rapprocher du système fiscal métropolitain.

J'estime dès lors que les possibilités de revalorisation la rémunération des planteurs de tabacs algériens doivent être recherchées dans une amélioration du système actuel.

Celle-ci peut semble-t-il s'exercer dans les directions suivantes :

- relèvement du prix des tabacs achetés par les fabricants algériens associé éventuellement à un rajustement du prix des tabacs et cigarettes vendus en Algérie,
- amélioration de la qualité des tabacs produits en Algérie grâce à une assistance technique plus développée du SEITA,
- réduction des frais de gestion des tabacoops par un contrôle plus vigilant de leurs conditions de fonctionnement.

A cet égard j'observe qu'une participation plus active des planteurs musulmans dans l'Administration de ces coopératives devrait être de nature à remédier aux inconvénients d'une gestion trop dispendieuse.

Les pouvoirs dont dispose l'autorité de tutelle en vertu des textes régissant la coopération agricole en Algérie et notamment des décrets du 30 octobre 1935 et du 15 février 1954 doit par ailleurs lui permettre de faire assurer dans de meilleures conditions d'efficacité le contrôle des conditions de gestion des tabacoops.

En donnant des instructions en ce sens à M. le Délégué Général du Gouvernement je lui ai conseillé, en outre, de demander au SEITA tous des contacts qu'il doit avoir prochainement avec lui en vue de la révision des conventions tripartites relatives à l'achat des tabacs algériens de lui assurer son concours pour ces différentes missions.

Ce n'est à mon sens que dans l'hypothèse où les améliorations envisagées ci-dessus n'auraient pas à l'usage permis de corriger les points faibles de l'organisation fonctionnant actuellement qu'il conviendrait de réexaminer la question de l'extension à l'Algérie du monopole des tabacs.

Veuillez agréer, Monsieur le Ministre, l'assurance de ma haute considération.

LE DIRECTEUR DU CABINET

Jacques BOUSTEILLE
de l'Information
rue de Friedland

الملحق رقم-07-

- **Source :A.B (Analyse du Rapport –Banque de l'Algérie et de la Tunisie 16 Septembre 1952**, be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

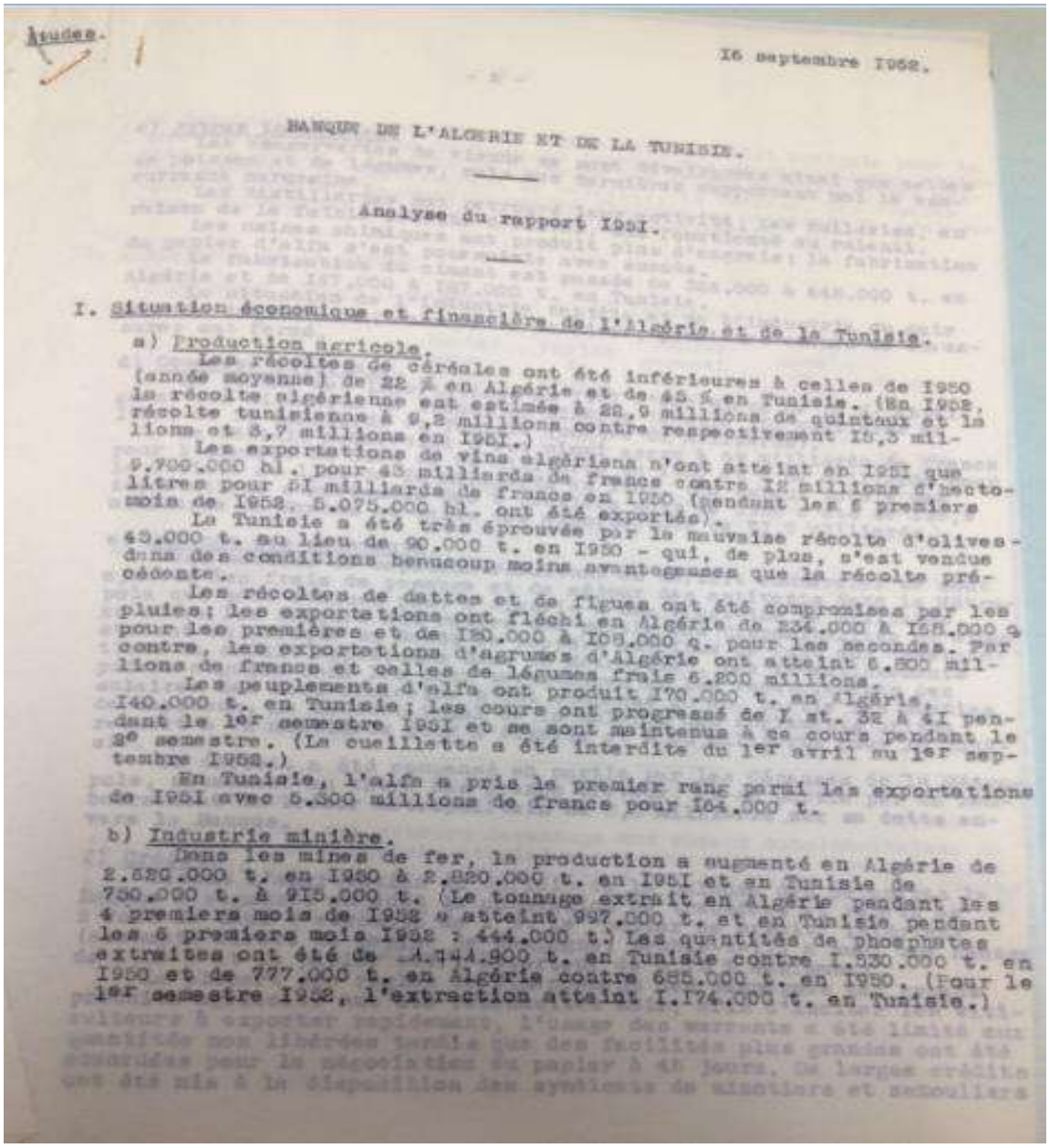

Etudes.

16 septembre 1952.

BANQUE DE L'ALGERIE ET DE LA TUNISIE.

Analyse du rapport 1951.

I. Situation économique et financière de l'Algérie et de la Tunisie.

a) Production agricole.

Les récoltes de céréales ont été inférieures à celles de 1950 (année moyenne) de 22 % en Algérie et de 45 % en Tunisie. (En 1952, la récolte algérienne est estimée à 28,9 millions de quintaux et la récolte tunisienne à 9,2 millions contre respectivement 16,3 millions et 3,7 millions en 1951.)

Les exportations de vins algériens n'ont atteint en 1951 que 9.700.000 hl. pour 43 milliards de francs contre 12 millions d'hectolitres pour 81 milliards de francs en 1950 (pendant les 6 premiers mois de 1952, 5.075.000 hl. ont été exportés).

La Tunisie a été très éprouvée par la mauvaise récolte d'olives - 43.000 t. au lieu de 90.000 t. en 1950 - qui, de plus, s'est vendue dans des conditions beaucoup moins avantageuses que la récolte précédente.

Les récoltes de dattes et de figues ont été compromises par les pluies; les exportations ont fléchi en Algérie de 234.000 à 168.000 q. pour les premières et de 180.000 à 109.000 q. pour les secondes. Par contre, les exportations d'agrumes d'Algérie ont atteint 6.800 millions de francs et celles de légumes frais 6.200 millions.

Les peuplements d'alfa ont produit 170.000 t. en Algérie, 140.000 t. en Tunisie; les cours ont progressé de 1 st. 3d à 1 st pendant le 1er semestre 1951 et se sont maintenus à ce cours pendant le 2e semestre. (La cueillette a été interdite du 1er avril au 1er septembre 1952.)

En Tunisie, l'alfa a pris le premier rang parmi les exportations de 1951 avec 6.300 millions de francs pour 164.000 t.

b) Industrie minière.

Dans les mines de fer, la production a augmenté en Algérie de 2.580.000 t. en 1950 à 2.820.000 t. en 1951 et en Tunisie de 750.000 t. à 915.000 t. (Le tonnage extrait en Algérie pendant les 4 premiers mois de 1952 a atteint 997.000 t. et en Tunisie pendant les 6 premiers mois 1952 : 444.000 t.) Les quantités de phosphates extraites ont été de 1.944.900 t. en Tunisie contre 1.930.000 t. en 1950 et de 777.000 t. en Algérie contre 686.000 t. en 1950. (Pour le 1er semestre 1952, l'extraction atteint 1.174.000 t. en Tunisie.)

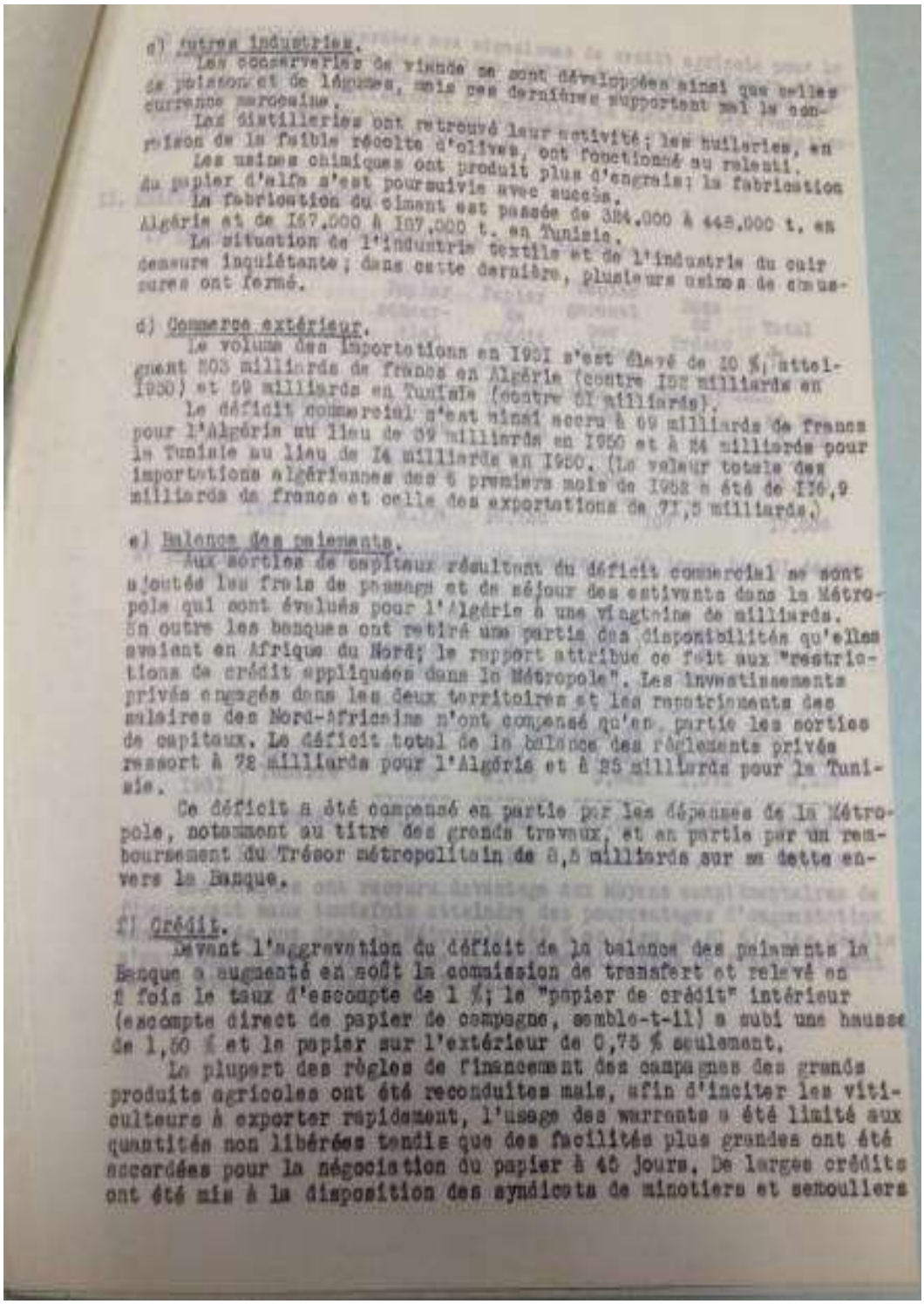

c) Autres industries.

Les conserveries de viande se sont développées ainsi que celles de poisson et de légumes, mais ces dernières supportent mal la concurrence marocaine.

Les distilleries ont retrouvé leur activité ; les huileries, en raison de la faible récolte d'olives, ont fonctionné au ralenti.

Les usines chimiques ont produit plus d'engrais ; la fabrication du papier d'alfa s'est poursuivie avec succès.

La fabrication du ciment est passée de 384.000 à 448.000 t. en Algérie et de 167.000 à 187.000 t. en Tunisie.

La situation de l'industrie textile et de l'industrie du cuir demeure inquiétante ; dans cette dernière, plusieurs usines de chaussures ont fermé.

d) Commerce extérieur.

Le volume des importations en 1951 s'est élevé de 20 %, atteignant 803 milliards de francs en Algérie (contre 1oz milliards en 1950) et 89 milliards en Tunisie (contre 61 milliards).

Le déficit commercial s'est ainsi accru à 69 milliards de francs pour l'Algérie au lieu de 39 milliards en 1950 et à 24 milliards pour la Tunisie au lieu de 14 milliards en 1950. (La valeur totale des importations algériennes des 6 premiers mois de 1952 a été de 336,9 milliards de francs et celle des exportations de 77,3 milliards.)

e) Balance des paiements.

Aux sorties de capitaux résultant du déficit commercial se sont ajoutés les frais de passage et de séjour des estivants dans la Métropole qui sont évalués pour l'Algérie à une vingtaine de milliards. En outre les banques ont retiré une partie des disponibilités qu'elles avaient en Afrique du Nord ; le rapport attribue ce fait aux "restrictions de crédit appliquées dans la Métropole". Les investissements privés engagés dans les deux territoires et les rapatriements des salaires des Nord-Africains n'ont compensé qu'en partie les sorties de capitaux. Le déficit total de la balance des règlements privés ressort à 78 milliards pour l'Algérie et à 25 milliards pour la Tunisie.

Ce déficit a été compensé en partie par les dépenses de la Métropole, notamment au titre des grands travaux, et en partie par un remboursement du Trésor métropolitain de 8,5 milliards sur sa dette envers la Banque.

f) Crédit.

Devant l'aggravation du déficit de la balance des paiements la Banque a augmenté en août la commission de transfert et relevé en 2 fois le taux d'escompte de 1 % ; le "papier de crédit" intérieur (escompte direct de papier de campagne, semble-t-il) a subi une hausse de 1,50 % et le papier sur l'extérieur de 0,75 % seulement.

La plupart des règles de financement des campagnes des grands produits agricoles ont été reconduites mais, afin d'inciter les viticulteurs à exporter rapidement, l'usage des warrants a été limité aux quantités non libérées tandis que des facilités plus grandes ont été accordées pour la négociation du papier à 45 jours. De larges crédits ont été mis à la disposition des syndicats de minotiers et semouliers

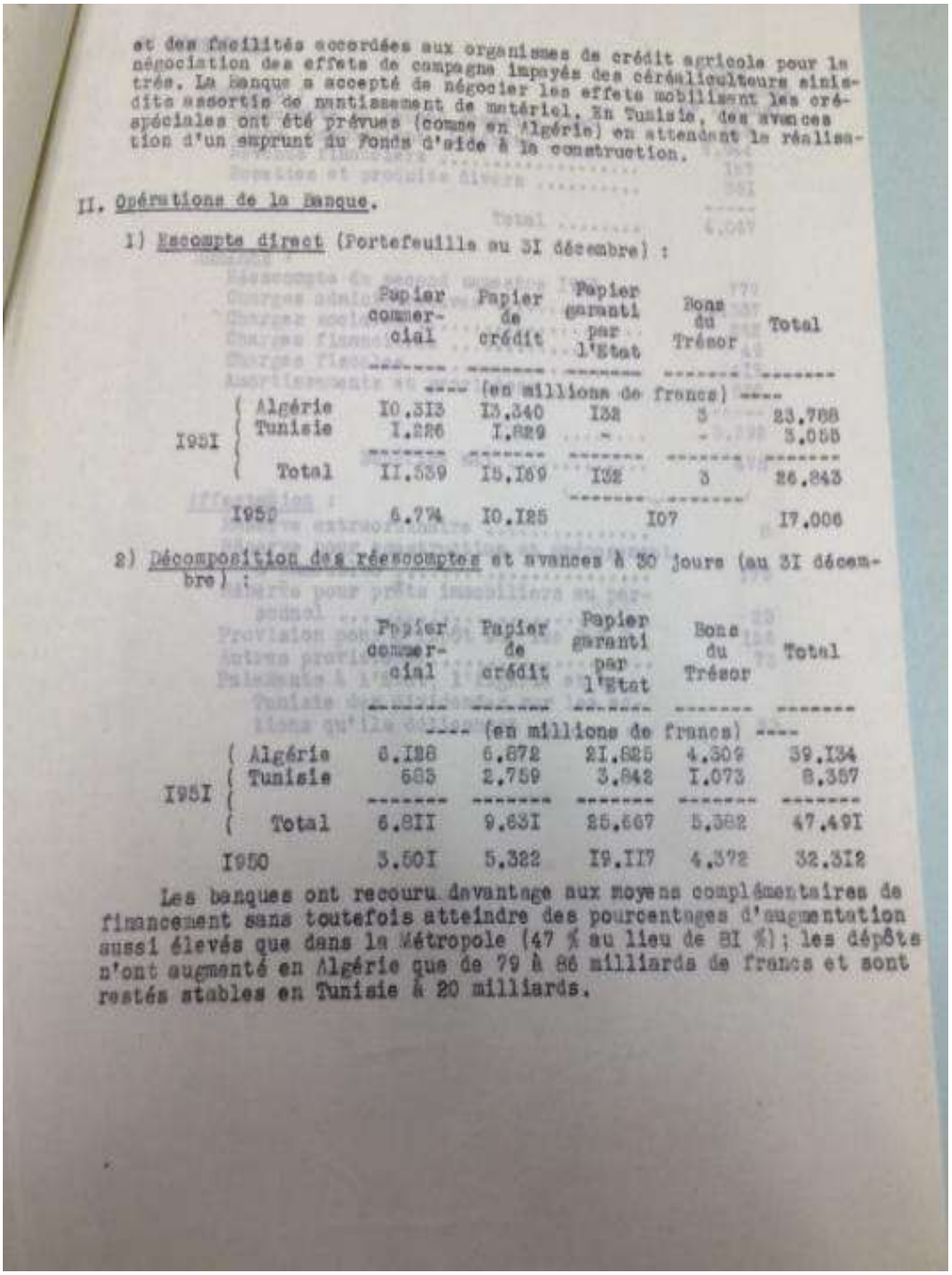

et des facilités accordées aux organismes de crédit agricole pour la négociation des effets de campagne impayés des céréaliculteurs sinistrés. La Banque a accepté de négocier les effets mobilisant les crédits assortis de nantissement de matériel. En Tunisie, des avances spéciales ont été prévues (comme en Algérie) en attendant la réalisation d'un emprunt du Fonds d'aide à la construction.

II. Opérations de la Banque.

1) Escompte direct (Portefeuille au 31 décembre) :

		Papier commercial	Papier de crédit	Papier garanti par l'Etat	Bons du Trésor	Total
		(en millions de francs)				
1951	Algérie	10.313	13.340	132	3	23.788
	Tunisie	1.226	1.829	-	-	3.055
	Total	11.539	15.169	132	3	26.843
1950		6.774	10.125	107		17.006

2) Décomposition des réescomptes et avances à 30 jours (au 31 décembre) :

		Papier commercial	Papier de crédit	Papier garanti par l'Etat	Bons du Trésor	Total
		(en millions de francs)				
1951	Algérie	6.188	6.872	21.825	4.309	39.134
	Tunisie	623	2.759	3.842	1.073	8.357
	Total	6.811	9.631	25.667	5.382	47.491
1950		3.501	5.322	19.117	4.372	32.312

Les banques ont recouru davantage aux moyens complémentaires de financement sans toutefois atteindre des pourcentages d'augmentation aussi élevés que dans la Métropole (47 % au lieu de 81 %); les dépôts n'ont augmenté en Algérie que de 79 à 86 milliards de francs et sont restés stables en Tunisie à 20 milliards.

الملحق رقم-08-

أهم فروع المؤسسات المالية الفرنسية في الجزائر

- **Source :A.B (Liste des bonques au –15 décembre 1949**, be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

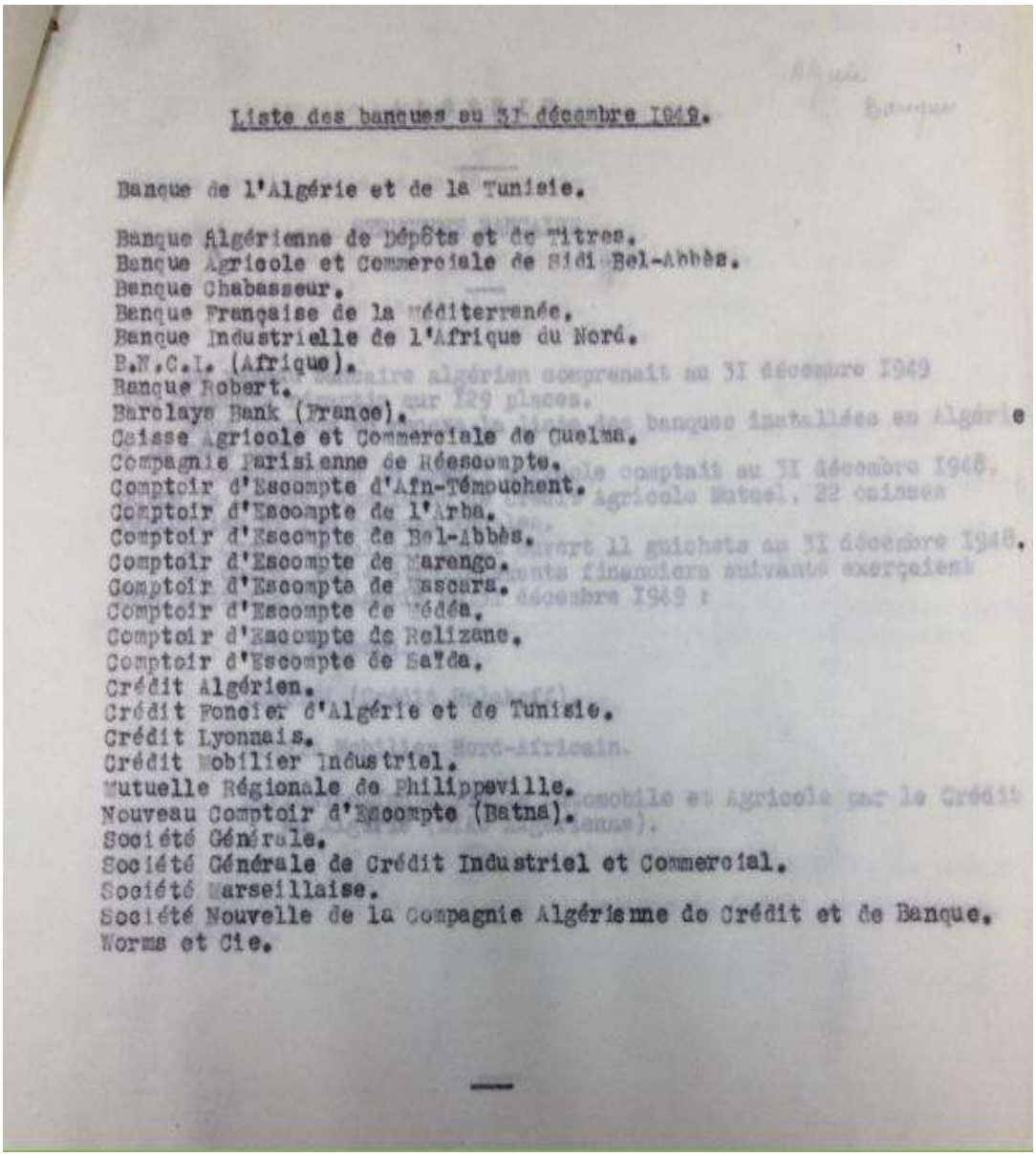

Liste des banques au 31 décembre 1949.

Banque de l'Algérie et de la Tunisie.

Banque Algérienne de Dépôts et de Titres.
Banque Agricole et Commerciale de Sidi Bel-Abbès.
Banque Chabasseur.
Banque Française de la Méditerranée.
Banque Industrielle de l'Afrique du Nord.
B.N.C.I. (Afrique).
Banque Robert.
Barclays Bank (France).
Caisse Agricole et Commerciale de Guelma.
Compagnie Parisienne de Réescompte.
Comptoir d'Escompte d'Afn-Témouchent.
Comptoir d'Escompte de l'Arba.
Comptoir d'Escompte de Bel-Abbès.
Comptoir d'Escompte de Marengo.
Comptoir d'Escompte de Mascara.
Comptoir d'Escompte de Médéa.
Comptoir d'Escompte de Relizane.
Comptoir d'Escompte de Saïda.
Crédit Algérien.
Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie.
Crédit Lyonnais.
Crédit Mobilier Industriel.
Mutuelle Régionale de Philippeville.
Nouveau Comptoir d'Escompte (Batna).
Société Générale.
Société Générale de Crédit Industriel et Commercial.
Société Marseillaise.
Société Nouvelle de la Compagnie Algérienne de Crédit et de Banque.
Worms et Cie.

الملحق رقم-09-

المشاريع الكبرى للسدود

Troin Jean-François, Laurent R. Aspect de l'infrastructure économique de l'Algérie. In: Méditerranée, 3e année, n°3, 1962. P.56

TABLEAU I : PRINCIPAUX BARRAGES ALGÉRIENS

N° correspondant à la carte d'W en E	Nature B.R. = barrage réservoir	Nom du barrage	Oued intéressé par l'ouvrage	Utilisation	production moyenne possible en millions de KWH/AN.	Cube emmagasiné en millions de M³
1	B.R.	Beni Bahdel	O. Tafna	Electricité Alimentation d'Oran	5	63
2	B.R.	Meffrouch [1]	O. Meffrouch	Irrigation Alimentation de Tlemcen		15
3	B.R.	Oued Sarno	O. Sarno	Irrigation		22
4		Tlelat	O. Tlelat	Irrigation		
5	B.R.	Cheurfas	O. Mebtouh	Irrigation		6
6		Fergoug	O. Fergoug	Irrigation		
7	B.R.	Bou Hanifia	O. Hammam	Electricité Irrigation	9	73
8		Djidiouia	O. Djidiouia	Irrigation		
9		Oued Riou	O. Riou	Irrigation		
10		Charon	Bas Chelif	Irrigation		
11	B.R.	Bakhadda	Haute Mina	Electricité Irrigation	4,5	37
12	B.R.	Oued Fodda	O. Fodda	Electricité Irrigation	15	225
13	B.R.	Ghrib	Haut Chelif	Electricité Irrigation	10	280
14		Boughzoul	Haut Chelif	Régulateur Ecrêteur de crues		
15		Tadjemout	O. Mzi	Irrigation		
16		El Fatah	O. Mzi	Irrigation		
17	B.R.	Hamiz	O. El Hamiz	Electricité Irrigation	1,5	23
18	B.R.	Oued Ksob	O. Ksob	Irrigation		12
19	B.R.	Iril Emda	O. Agrioun	Electricité	35	160
20	B.R.	Erraguene [2]	O. Djendjen	Electricité	160	200
21	B.R.	Foum el Gherza	O. El Abiod	Electricité Irrigation	2,5	47
22	B.R.	Foum el Gueiss	O. Gueiss	Irrigation		2,5
23	B.R.	Zardezas	O. Safsaf	Irrigation		11,2
24	B.R.	Bou Namoussa [1]	O. Bau Namoussa	Irrigation Eau pour Bône		170

الملحق رقم-10-

المدارس والمعاهد الزراعية بالجزائر

المصدر:

Jacques Solari,**.PP.03-22**

.

."L'Ecole Régionale d'Agriculture de Philippeville "la doyenne

L'Ecole Régionale d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès.

Ecole Régionale d'Agriculture de Sidi-Bel-Abbès

الملحق -11-

قيم الرهن العقاري للفترة ما بين 1881-1904

المصدر:

Mohamed Lazhar Gharbi ,op.cit .P202.

السنة	الرهن العقاري		القيم المالية /ف	نسبة الفائدة %
	القيم المالية /ف	نسبة الفائدة %		
1881	849.200	6.13	5.401.611	5.48
1882	14.414.050	5.82	9.441.770	5.27
1883	14.742.350	6.03	2.921.678	5.55
1884	12.401.400	6.19	1.466.896	5.77
1885	8.697.100	6.08	2.272.201	5.59
1886	8.652.100	6.07	1.887.683	5.33
1887	4.420.200	6.04	2.557.075	5.45
1888	3.685.500	5.98	4.852.483	5.11
1889	3.662.100	5.99	3.244.892	4.83
1890	2.391.500	5.86	693.490	4.95
1891	1.207.600	5.89	216.505	5.07
1892	1.724.500	5.96	83.850	0.05
1893	2.537.950	5.95	13.810.000	4.09
1894	2.809.700	5.78	12.681.789	4.01
1895	2.970.000	5.53	1.746.800	4.38
1896	3.006.400	5.38	223.500	4.82
1897	5.029.000	5.41	419.000	4.58
1898	362.500	5.22	7.665.293	3.85
1899	2.703.500	5.33	21.287.030	3.76
1900	3.632.000	5.36	38.000	3.96
1901	3.740.500	5.49	3.512.000	4.02
1902	3.871.000	5.69	10.933.285	3.96
1903	1.369.000	5.62	754.420	4.29
1904	1.520.000	5.40	1.610.665	4.19

الملحق –12–

تطور حجم الاعمال لبنك

– CREDIT FONCIER D'ALGERIE ET DE TUNISIE –،

في الفترة ما بين 1881 الى 1918.

Hubert Bonin. P.182.

السنة	الودائع	الميزانية العامة	الارباح الصافية
1881			186.120
1893			197.426
1894			517.696
1895			2.170.456
1896			410.141
1897		10.7	284.764
1898		15	458.044
1899	8.1	15	494.042
1900	10.7	17.2	409.230
1901	13.1	19.9	442.072
1902	8.6	15.3	464.992
1903	10.5	17.3	-
1904	15.6	22.4	493.208
1905		35.5	693.200
1906	34.2	47.8	951.200
1906	34.2	50.4	1.480.000
1907	38.7	55.08	917.663
1908	38.7	55.08	917.663
1909	41.4	55.9	900.000
1910	59.7	79	1.328.121
1911	56.6	80.3	1.586.502
1912	55.4	78.7	1.114.684
1913	55.2	79.7	1.266.322
1918	-	126.7	-

الملحق -13-

أسهم بنك الجزائر

المصدر:

Mohamed Lazhar Gharbi .P251.

السنة	القيمة /م ف	السنة	القيمة /م ف	السنة	القيمة م/ف
1875-1874	1217	1884-1883	2203	1893-1892	1059
1876-1875	1310	1885-1884	2113	1894-1893	746
1877-1976	1280	1886-1885	1910	1895-1894	764
1878-1877	1250	1887-1886	1687	1896-1895	608
1879-1878	1502	1888-1887	1495	1897-1896	561
1880-1879	1853	1889-1888	1475	1898-1897	623
1881-1880	2235	1890-1889	1620	1899-1898	844
1882-1881	1943	1891-1890	1628	1900-1899	992
1883-1882	2168	1892-1891	1134	1901-1900	853

الملحق –14–

العتاد الزراعي المستخدم في المزارع الكولونيالية

العتاد الزراعي من محاريث ومجزاة وادوات لتسوية التربية وتنعيمها وادوات البذر وتغطية

Ringelmann, Max, op.cit, bb,20-143.

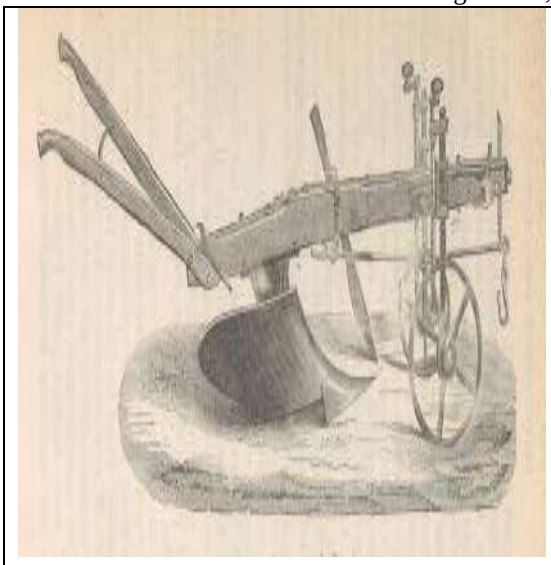
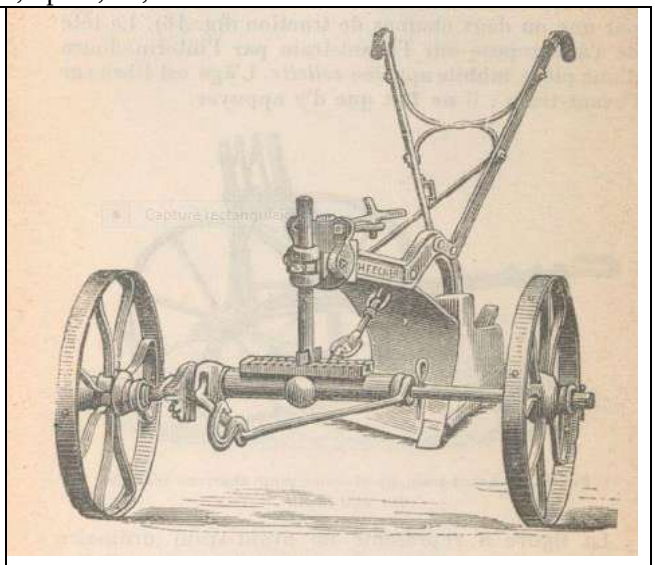
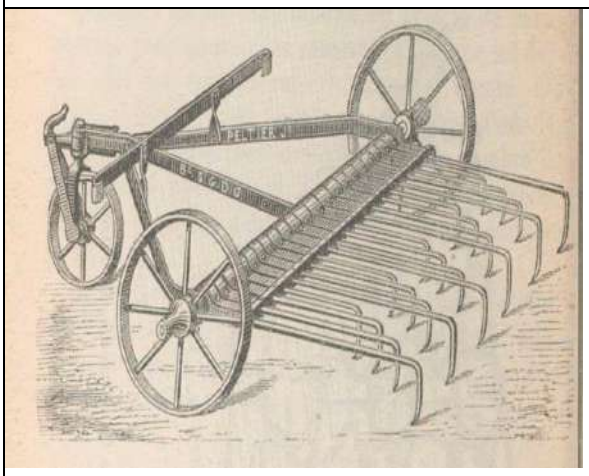
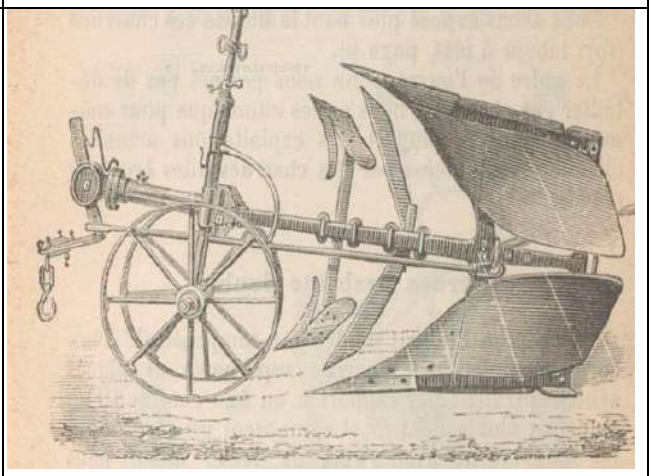
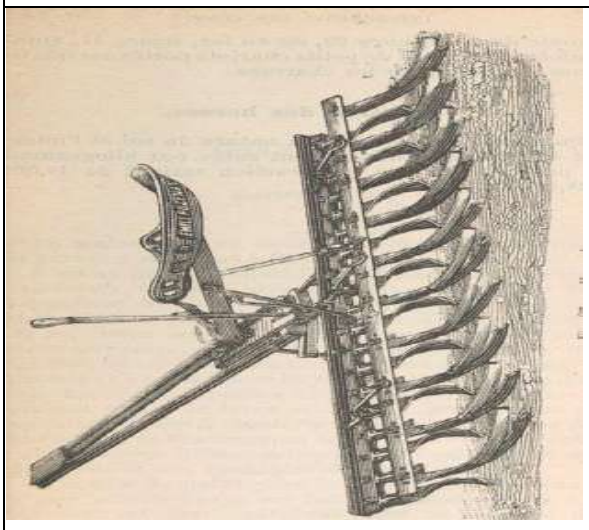
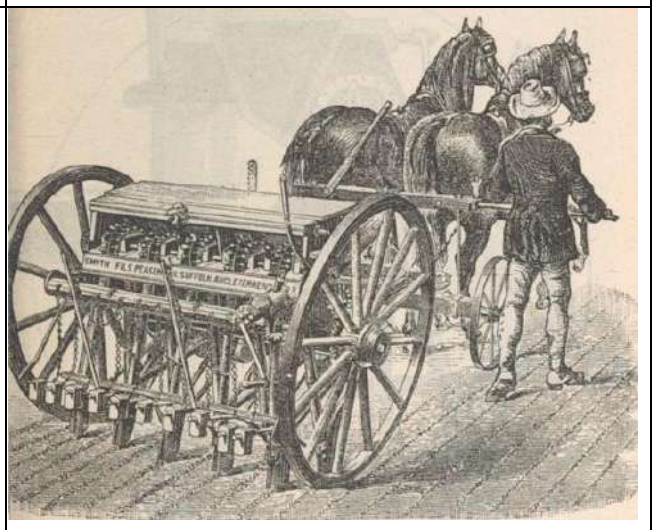

الملحق -15-

صادرات الجزائر من المنتجات الحيوانية مابين 1854 الى 1870

المصدر: صاري ، ص254.

السنة	الجلود		الأصواف		المجموع مليون فرنك
	الوحدة 1000طن	القيمة ملبون فرنك	الوحدة 1000طن	القيمة ملبون فرنك	
1854	894	1.177	1557	1.557	2.734
1855	625	0.725	2836	2.836	3.561
1856	673	0.834	3756	3.756	4.590
1857	1776	3.244	5189	5.189	8.432
1858	1125	1.347	3344	3.344	4.691
1859	2219	2.785	8494	8.494	11.279
1860	2936	3.359	6616	6.616	9.975
1861	2098	2.675	4767	4.767	7.442
1862	1391	1.858	3674	3.674	5.532
1863	1813	2.791	6023	24.095	26.886
1864	1360	2.119	6894	27.576	29.695
1865	1304	2.252	6852	27.408	29.660
1866	1384	2.482	6595	26.381	28.864
1867	2782	4.319	6279	25.118	29.437
1868	5694	9.384	5816	5.976	15.360
1869	1476	2.539	2602	10.409	12.948
1870	808	1.812	2761	11.046	12.858

الملحق رقم-16- توزرع الثروة الحيوانية في الجزائر بين الاهالي والكولون ما بين (1919 -1940)

المصدر: زراقي عبد الرحمن، ص ص114-117.

السنة	الاغنام			الماعز			الابقار			الخيول			البغال		
	المجموع	الكولون	الاهالي	المجموع	الكولون	الاهالي	المجموع	الكولون	الاهالي	المجموع	الكولون	الاهالي	المجموع	الكولون	الاهالي
1919	8515649	616408	7899241	3806405			943976			177491	50088	127403	155756	104516	104516
1920	7259175	550367	6708808	3309133			873212			164889	50436	114453	153794	100877	100877
1921	6332717	562516	5770201	3061540			850879			162045	150957	11088	155031	100774	100774
1922	6025252	539709	5485543	2862170			836515			161099	51308	109791	152425	97606	97606
1923	5396557	464032	4932525	2620628			794271			157100	51224	105876	157746	97860	97860
1924	5789970	341304	5448666	2805386	67781	2737605	891927	129471	762456	163208	48834	114374	157172	99120	99120
1925	6170864	362685	5808179	3032506	3032506		891742	121500	770242	161330	47716	113614	161047	101347	101347
1926	6786446	411744	6374702	3125715			945507	129253	816254	167324	50618	116706	165165	105350	105350
1927	5076335	329552	4746783	2648249						161621	47538	114083	163785	104433	104433
1928	5613037	387044	5225993							164019			158301		
1929	6195647	446637	5749010	3049666	87119	2962547	896739	132830	763909	163226	48067	115159	164910	106083	106083
1930	7717727	1034400	6683327	3266754	66264	3200490	937501	132100	805401	173477	46965	126512	169398	109721	109721
1931	4670735	384037	4286698	2631219	58260	2572959	872238	121945	750293	166827	44803	122024	169119	110973	110973
1932	5269038	412922	4856116	2742842	62857	2679985	872238	104944	767294	170111	49170	120941	170329	111003	111003
1933	5262085	363894	4898191	2654176	57247	2596929	896295	116704	779591	167663	44692	122971	175362	114393	114393
1934	5513573	332291	5181282	2829994	47917	2782077	883672	110545	773127	170691	45790	124901	176586	115419	115419
1935	5844741	621761	5222980	2806936	48538	2758398	850493	109617	740876	172522	44311	128211	180975	117377	117377
1936	6615946	543285	6072661	2922029	47004	2875025	839854	106178	733676	180782	44930	135852	188911	127786	127786
1937	6266715	342182	5924533	2912380	44697	2867683	841704	106327	735377	185375	46435	138940	188568	127552	127552
1938	5963137	348473	5614664	2736596	42514	2694082	794313	101246	693067	180875			181550	117621	117621
1939	6406000			3252000			886000			209000			221000		
1940	6296000			3359000			829000			178000			195000		

الملحق رقم-17- التجارة الخارجية للثورة الحيوانية ما بين (1919-1940)

المصدر: زراقي عبد الرحمن، ص ص122-123.

	الاغنام		الابقار		الخيول		البغال	
السنة	حجم الصادرات	القيمة/1000ف	حجم الصادرات	القيمة/1000ف	حجم الصادرات	القيمة/1000ف	حجم الصادرات	القيمة/1000ف
1919	183918	18870	3526	26520	61	89	130	260
1920	813265	92664	10068	8010	10173	9380	2266	2086
1921	1026877	116918	26676	14034	8605	9141	1797	2876
1922	947976	10211	31567	15843	5538	7152	1407	2392
1923	1105861	126255	26685	16859	3777	4014	867	1673
1924	996973	136133	10682	8539	6093	7249	666	1399
1925	1059512	169092	13374	11039	4281	5893	797	2312
1926	1278276	226767	5704	6676	5738	9286	1718	6047
1927	630906	113226	4266	448	1263	2224	416	1464
1928	603315	114634			1000	1791	661	2218
1929	700568	131475	6353	6346	846	1444	642	2314
1930	1142410	210861	24453	28645	2860	4528	1026	3473
1931	755085	88606	10292	9334	3835	4663	1125	2678
1932	643329	83453	17291	13017	6585	5557	1888	2398
1933	696046	88668	3530	2572	3827	3573	512	997
1934	694009	88833	392	303	352	2673	456	803
1935	746515	89474	1038	530	4092	2783	581	838
1936	883932	113144	9754	8414	11372	8478	985	1565
1937	781828	112582	2860	2908	34077	36360	4855	7794
1938	802227	142796	5044	3934	12936	14995	3310	3633
1939	572500	105800						
1940		98830						

الملحق –18– توزع إنتاج الشعير والقمح الصلب في عموم المقاطعات ما بين (1864–1870)

المصدر : مجموعة المصادر الخاصة بفصل الحبوب – بتصرف–

الموسم الزراعي	المقاطعة	الشعير			القمح الصلب		
		المساحة	كمية الانتاج /ق	المردودية ق/هـ	المساحة	كمية الانتاج /ق	المردودية ق/هـ
1864-	الجزائر	295.000	1.135.000	3.9	209.000	585.000	2.7
1865	وهران	264.000	1.166.000	6.3	122.000	507.000	4.1
	قسنطينة	512.000	2.753.000	5.3	651.000	3.141.000	4.8
	المجموع			5.1	982.000		4.3
1865-	الجزائر	259.000	543.000	2.9	218.000	346.000	1.5
1866	وهران	276.000	829.000	3.1	129.000	371.000	2.8
	قسنطينة	543.000	2.494.000	4.1	562.000	2.230.000	3.9
	المجموع			3.6			3.2
1866-	الجزائر	316.000	655.000	2	203.000	341.000	1.6
1867	وهران	276.000	307.000	1.1	96.000	112.000	1.1
	قسنطينة	613.000	897.000	1.4	542.000	1.367.000	2.5
	المجموع			1.5			2.1
1868-1867	الجزائر	189.000	1.403.000	7	146.000	880.000	6
	وهران	105.000	1.636.000		42.000	196.000	4.7
	قسنطينة	384.000	1.770.000	7.2	315.000	2.110.000	6.7
	المجموع	*	*	8.5	*	*	6.3
1869-1868	الجزائر	230.000	1.272.000	5.5	176.000	884.000	5
	وهران	190.000	1.169.000	6.1	96.000	270.000	3.9
	قسنطينة	401.000	2.620.000	6.5	325.000	2.359.000	7.2
	المجموع	*	*	6.1	*	*	6.1
1870-1869	الجزائر	274.000	1.605.000	7	173.000	970.000	5.6
	وهران	212.000	1.353.000	6.3	765.000	432.000	5.7
	قسنطينة	405.000	3.323.000	8.2	362.000	2.633.000	7.2
	المجموع	*	*	7.4	*	*	6.5

1- الوثائق الارشيفية

أ/ الارشيف الوطني بالعاصمة

1. العنتري محمد الصالح، سنين القحط والمسبغة ببلاد قسنطينة، مخطوط تحت رقم 2330، المكتبة الوطنية بالعاصمة .

ب/ المكتبة الوطنية الجزائرية

2. مجهول، أخبار بلد قسنطينة وحكامها، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت قيد 2717.
3. سجل البايليك، السجل رقم 25.

ج/ أرشيف دار الباي بتونس

4. العلبة 225 سنة SD.1822
5. الدفتر C223-384.D لسنة 1822.
6. العلبة D2/ 24 سنة SD.1818
7. الدفتر 98 / إنتاج الحبوب في فترة حمود باشا بتاريخ 1804
8. الدفتر 277 ورقة 15 بتاريخ 1821.
9. الملف رقم 291العلبة 310 بتاريخ 1813.
10. الملف رقم 201، العلبة 363.
11. الدفتر C223-384.D لسنة 1822.

د/ الأرشيف المالي والاقتصادي بمالكوف – باريس- d'archives bancaires à Malakoff (Paris)

.
12. Source :A.B (Succursale da Paris –Crédit Foncier Algérien - 16 Septembre 1880) be :98AH/1S.
13. Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 21 Septembre 1880) be :98AH/1S.
14. Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 28 Septembre 1880) be :98AH/1S.
15. Source :A.B (Crédit Foncier Algérien -au 03 Octobre 1880) be :98AH/1S
16. Source :A.B (note–Crédit Foncier Algérien - 06 Octobre 1880) be :98AH/1S.
17. Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien - 06 Octobre 1880) be :98AH/1S.
18. Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Algérien - 09 Octobre 1880) be :98AH/1S.
19. Source :A.B (Siège Social –Crédit Foncier Agricole d'algérien - 16 Octobre 1880) be :98AH/1S.
20. Source :A.B (note– Crédit Foncier Algérien -au 18 Octobre 1880) be :98AH/1S.
21. Source :A.B (note– Crédit Foncier Agricole d'algérien – 28 Octobre 1880) be :98AH/1S.
22. . Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 03 févier 1881) be :98AH/1S.
23. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 04 févier 1881) be :98AH/1S.
24. Source :A.B (Syndicat des Action du Crédit Foncier Agricole d'algérien - 05 févier 1881) be :98AH/1S.

25. Source :A.B (Social Administration- Banque de l'union Parisienne- 16 Mars 1914) be :98AH/1S
26. Source :A.B (Les Rapport Industrialisation de L'Algérie –07 Mars 1949) be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
27. Source :A.B (Banque de l'Algérie- Actif Latent :Gérances e fiches amorties 15 Mai 1923) be :16AH/20.
28. Source :A.B (Note Résumée Ser l'action de la Banque de l'Algérie –14 Février 1923) be : 16AH/20.
29. Source :A.B (Assemblée Générale des Actionnaires Banque de L'Algérie –29 Novembre 1934) be :98AH/1S.
30. Source :A.B (Liste des bonques au –15 décembre 1949) be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
31. Source :A.B (Algérie Structure Bancalre –14 Maris 1951) be : D.D.E.F/73471/BE. 13/76
32. Source :A.B (Analyse du Rapport –Banque de l'Algérie et de la Tunisie 16 Septembre 1952) be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
33. Source :A.B (L'Algérie au Début de 1954 –02 Février 1945,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
34. Source :A.B (Les Rapport Eléments D'appréciation de La Situation Financière –12 juillet 1954,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.
35. Source :A.B (Note Ser La Situation Economique –15 Février 1955,P.01. be :D.D.E.F/73471/BE. 13/76.

هـ/ أرشيف ما وراء البحار

Archives Nationales d'Outre-Mer: A.O.M

36. Source: A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0 , 46 AG/PA. de 02/09/1958) .
37. Source: A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0, 7/36 AlG/EK. de 08/09/1958)
38. Source: A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0 , 4919 AG/PA. de 10 Octobre 1958), be :81 f_2307 .
39. Source: A.O.M (Commercialisation du tabac en Algérie Voter lettre N^0 ,1030 AG/PA. de 12/11/1958), be :81 f_2307 .
40. Source: A.O.M (Projet d ouverture en Algérie d un contingent supplémentaire de tabac marocain ,Voter lettre N^0 ,570 . De 06/02/1959), be :81 f_2307.
41. Source: A.O.M (Compte rendu de la conférénce tripartite,Voter lettre N^0 ,4868 . de 06/01/1959), be :81 f_2307.
42. Source: A.O.M (Commercialisation du grain en Algérie Voter lettre $N^0$125/20 lm/kK. de 08/11/) 1879be :81 f_2289.
43. Source: A.O.M (Rapport de l'Association des producteurs de céréales d'Oran, N^0 485 de 23/09/1927) be :81 f_2289.
44. Source: A.O.M (Rapport de l'Association des producteurs de céréales d'Oran, N^0 11/1126 de 14/06/1935) be :81 f_2289.
45. Source : A.O.M (affaires indigènes, Rapport trimestriel de la direction du pénitencier agricole d'Aumale, 31-12-1879, deef : 73471, be : 10H89.
46. Source : A.O.M (affaires indigènes, Rapport trimestriel de la direction du pénitencier agricole d'Aumale, 16-09-1880, deef : 73471, be : 10H89.
47. Source : A.O.M (affaires indigènes, Rapport trimestriel de la direction du pénitencier agricole d'Aumale, 15-09-1882, deef : 73471, be : 10H89.
48. Source : A.O.M (affaires indigènes, Rapport trimestriel de la direction du pénitencier agricole d'Aumale, 11-03-1883, deef : 73471, be : 10H89.

49. Source : A.O.M (affaires indigènes, Rapport trimestriel de la direction du pénitencier agricole d'Aumale, 20-09-1885, deef : 73471, be : 10H89.

2- المصادر :

أ/ المطبوعات الرسمية

Rapports Sénat

50. Rapports Sénat , n°123, France, 1888.
51. Rapports Sénat , France. Année 1867-1900.
52. Rapports Sénat , France. , $N^0$49 , Année 1895.
53. Rapports Sénat , n°466, France, 1918/11/2
54. Rapports Sénat , France. , $N^0$466 ,Année 1918.

Statistique générale de l'Algérie Gouvernement général

55. Statistiques générales de l'Algérie (1867-1872).
56. Statistique générale de l'Algérie1882 a 1884.
57. Statistique générale de l'Algérie 1885.
58. Statistique générale de l'Algérie 1925

Journal officiel

59. Journal officiel de la République française. Lois et décrets, Année 60 n° 164 ,13/07/1936.

Délégations financières algériennes

60. Délégations financières algériennes ,mai- juin 1921

Annuaire statistique de la France

61. A.S.F :(1878),Imp. Nationale, Paris, 1891 .

ب/ المصادر العربية

62.خوجة حمدان بن عثمان، المرآة، تق وتع وتح محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.

63.الزهار الحاج أحمد شريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ش و ن ت،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1972.

64.سبنسر وليم، الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

65.شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر1816-1824،تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت. ، الجزائر،1882

66.شلوصر فندلين، قسنطينة ايام احمد باي(1832-1837)، ترجمة ابو العيد دودو، وزراة الثقافة الجزائر،2007.

67.العنتري محمد الصالح، سنين القحط والمسبغة ببلد قسنطينة- مجاعات قسنطينة-، تحقيق رابح بونار، الجزائر، 1974.
68.فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة ابو بكر رحال، مطبعة فضالة، المغرب، ب تا.
69.مالستان هاينريش فون، ثلاث سنوات في شمال غربي افريقيا، تر ابو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
70.مجهول، أخبار بلد قسنطينة وحكامها، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية، تحت قيد 2717.
71.هابنسترايت ج أو،رحلة العالم الالماني ج أو هابنسترايت الى الجزائر وتونس وطرابلس، تر ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الاسلامي.

ج/المصادر الفرنسية

72. Arthur Alexandre Behaghel. L'Algérie, tissier libraire éditeur, Alger, 1865.
73. Assézat A, Sur la colonisation de l'Algérie,Bulletins et Mémoires de la Société d'Anthropologie de Paris Année 1873 ,Paris.
74. Auguste Warnier, L'Algérie devant l'opinionpublique , , Imp Molot,Alger,1864.
75. Auguste Rivière, Le Jardin du Hamma et la Sociétégénérale algérienne, Imp. Horticole de E. Donnaud, Paris, 1872.
76. Algérie (Chemins de fer) -Carte du chemin de fer d'Arzew à Saïdaen 1881.
77. Aristide Mathieu, De la Colonisation du nord de l'Afrique, Libraire Éditeur, Paris, 1893.
78. Aimé Bouis .Le livre d'or de Marseille,. Marseille ,1907.
79. A .M. Perrot ,Aristide Michel Perro, Alger. Esquisse topographique et historique du royaume et de la ville, libraiaie ladvocat, Paris, 1830.
80. Arrus René .L'eau en Algérie 1830-1962.Paris,o.p.u,1985.
81. Algerie. Conseil supérieur de gouvernement, Imp Administrative ,Alger. 1886.
82. Azan P. Bugeaud, par l'épée et par la charrue, édit PUF, Paris, 1948..
83. Achille Fillias. Dictionnaire des communes, villes et villages de l'Algérie,im lavagne, alger, 1878.
84. Agénor Gasparin, de La France doit-elle conserverAlger par un auditeur au Conseil d'État, IMP. De Béthune et Plon ;Paris, 1835.
85. Azan Paul, Bugeaud et l'Algérie ,Paris 1930.
86. Antoine Eugène Chanzy Alfred, Exposé de la situation de l'Algérie, Imp. Administrative victor heintz, Alger,1926.
87. Aperçu topographique de l'Algérie, de ses maladies et de leurs causes ,Paris. 1848.
88. Beau M.G.LE, Exposé de la situation de l'Algérie en 1936,Ancienne Imp victor heinhz, Alger,1937.
89. Bugeaud, Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa, Paris 1946.
90. Beckensteiner M., Foudroiement du phylloxéra, Imp , lyon ,1882.
91. Blanc Gérard:La vigne dans l'économie Algerians, Essai d'analyse des phénomènes de domination et des problèmes posés par l'accession à l'indépendance économique dans le secteur agricole , thèse Docteur ès Sciences Economiques, Université de Montpellier, France, 1967.

92. baul Masson, Marseille depuis 1789 , Paris ,1903.
93. Belhout Mohamed Tayeb ,Le secteur viticole et vinicole en Algérie: marché interne et commerce international, Medit N°1, December 1990, Edizioni Dedalo, University of Bologna - Department of Agricultural and Food Sciences, Bologna.
94. Bloud Henry, Le problème cotonnier et l'Afrique occidentale française, une solution nationale.
95. Bencheikh Fatiha,AbbassiEl Fegoun, L'Impact des lois foncières coloniales sur la situation socio-économique des paysans Algériens, de 1873 à 1911, Université mentouri de Constantine ,2006-2007.
96. Bugeaud, Les Constructeurs de la France d' Outre-Mer, éditions correa, Paris 1946,.
97. Beaulieu Paul Leroy:L'Algérie et la Tunisie ,Paris,1887.
98. Bardon Xavier, Histoire nationale de l'Algérie, Imp. Saint -Oyrien, Toulouse,1886.
99. Biologie et écologie, Rev. For. Fr. LVII - 1-2005.
100. Carra P,Le Jardin du Hamma, direction de l'agriculture, Alger.1930.
101. Cambon Jules (1845-1935), Le gouvernement général de l'Algérie (1891-1897),librairie Ad jourdon, alger, 1918.
102. Cambon Jules :Le gouvernement général de l'Algérie (1891-1897), Librairie H Champion Paris. 1918.
103. Cambon Jules (G.G.A), Exposé de la situation générale de l'Algérie, Imp. administrative Gojosso, Alger, 1895.
104. Charrier, F.R., L'Alfa des hauts plateaux de l'Algérie, Imp. Typographique et lithographique bouyer , Alger, 1873.
105. Chanzy, Antoine-Eugène-Alfred, Exposé de la situation de l'Algérie, Imp. Administrative victor heintz, Alger,1915.
106. Clauzel Bertrand, Observation du Général Clauzel sur Quelques Actes de son Commandement a Alger.A-j.denain,Paris, 1831.
107. Congrès De La Colonisation Rurale Alger 26-29 MAI 1930 , Imp. Victor heintz, Alger,1930.
108. Ministère de l'agriculture. Direction de l'enseignement et des services agricolesCulture Production et Commerce du blé dans le monde, , Imp. Nationale, Paris,1912.
109. Careue eugéne: de Commerce de L'Algérie avec L'Afrique centrale,Paris,1844.
110. Dervin G., L'Algérie : son agriculture, son commerce, son industrie, sa colonisation, son avenir, Imp. du Courrier du nord-Est, 1902.
111. De Saint Félix René, Le voyage de S. M. l'Empereur Napoléon III en Algérie et la régence de S. M. l'Impératrice, mai-juin 1865, Imp du Corps législatif, Paris,1865.
112. De Tocqueville Alexi ,Ouvres complètes d'Alexis de Tocqueville, Études, Économiques politiques et littéraires ,Libéras éditeurs ,Paris,1866.
113. Duval Jules, Exposition universelle L'Algérie, Journal des débats politiques etlittéraires, Mardi 3 septembre 1867.
114. Duclos Marcel, Rapport Général 1934, Imp. Solal, Alger, 1934.
115. De Ménerville M.P. ,Dictionnaire de la législation algérienne, code annoté et manuel raisonné 1830-1860, Paris, 1867
116. De Badicour Louis, La colonisation de l'Algérie ses éléments, Imp. Bailly Divery etCe, 1856.
117. De Bussy Genty, De l'établissement des Français dans la régence d'Alger, et des moyens d'en assurer la prospérité,2eme ed,T02,im Firmin Didot,Paris,1835.
118. De Peyerimhoff M.,La Colonisation Officielle de 1871 à 1895, Imp. Torrenb, Alger, 1906.

119. Duval Jules , *Réflexions sur la politique de l'empereur en Algérie*, Libraires éditeurs, Paris, 1866.
120. DevereuxRoy , Aspects of Algeria: Historical-Political-Colonial,: E. P. Dutton ,New York,1912.
121. De La Tréhonnais Robiou, L'Algérie en1871,victor masson et fils, Paris, 1871.
122. Demontes V ,LE Peuple Algérien Essais De Démographie Algérienne, Imp. Algérienne, Aliger, 1906.
123. De Baudicour Louis, La colonisation de l'Algérie ses éléments, lmp. libraire éditeur ,Paris,1856.
124. D'estry S: histoire d'Alger depuis les temps les plus reculés jusqu' a' nos jours , admame et cie , ed .tours . 1845.
125. devoulx Albert, Notice sur les corporations religieuses d'Alger, Typographie et Lithographié Bastide Place du gouvernement, alger, 1862.
126. devoulx, Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'Alger, IN .R.A, 1859-1860.
127. De Paradis Venture, Jean-Michel (1739-1799). Alger au XVIIIe siècle , édité par E.Fagnan, Imp. Librairie éditeur, Alger, 1898.
128. Deneveu e, les khouane oudre religieux, jourdan, Alger,1913.
129. M. ch.lutandExposé de la situation de l'Algérie, G9,année 1914-1915,Alger, 1916.
130. LutandM. ch,Exposé de la situation de l'Algérie, présenté.
131. Eetoublon et Lefebur e:code de l'Algérie (1830-1895), adolphe jourdan, alger, 1896.
132. Ferand Ch. Notice : Historique sur la tribu des ouled abdennour, Constantine, 1864,
133. Fagnan E, Alger au XVIIIe siècle,Typographie Adolphe Jourdan,Alger,1989.
134. FERAUD, Le Sahara de constantine,A.Jourdan, Alger, 1887.
135. Grégoire M., Les eaux d'Oran : rapport au Conseil municipal, oran 1878.
136. Garrot Henri, Cahiers algériens. La banque de l'Algérie, ses origines, ses modes d'opérer et ses résultats en Algérie , Imp. Du progrès ,. Paris (Mars 1892.).
137. Gravius Georges, les incendies de forets en Algérie leurs causes vraies et leurs remèdes, chez louis Marle librairie, Constantine, 1866.
138. Guéau M. de Reverseaux, Travailleurs Agriculture Algérie Dette publique, Paris ,Chez dentu libraire ,1848.
139. Georges hertz, L'Algérie des nomades et ksourienne , Imp. a. Robert, Marseille, 1989.
140. Gouvernement Général de L'Algérie, Essai d'un Inventaire des Peuplements d'Alfa del'Algérie (Situation au 1 er Janvier 1921), Alger, Imp. Administrative Émile pfister, 1921.
141. Gabriel Esquer, Les commencements d'un empire. La prise d'Alger 1830.Alger 1923.
142. Houdas O., ETHNOGRAPHIE DE L'ALGÉRIE, PARIS.1886.
143. Hanriot M. ,Gouvernement général de l'Algérie. *Les Eaux minérales de l'Algérie*, Imp. E pinat Editions .Paris, 1911.
144. Hardy Auguste ,Manuel du cultivateur de coton en Algérie, Imp. libraire éditeur, Alger ,1856.
145. Harfouche Abdelkader, Les ressources génétiques forestières nord-africaines et leur conservation,
146. Jean-Baptiste Laba , Mémoires du chevalier d'Arvieux, mis en ordre, t, T. 5, Delespine le fils, Paris, 1735.

147. Julien Franc, la colonisation de la Mitidja, édit champion, CCA, Paris 1929.
148. Jacob Neufville. Notes au crayon sur l'Algérie, présentées à la Société de géographie commerciale de Paris , Imp CHAIX, PARIS , 1882.
149. le Rapport de la Commission instituée à Constantine pour l'enquête sur les incendies de forêts en Algérie. (1863-1865),Paris,1866.
150. Lecq H.,L'agriculture Algérienneses Productions, *Imp* photograveur, Alger,1900.
151. Leroux S.:Traité de la vigne et le vin en Algérie et en Tunisie , Librairie Et. Imp. administrative a. Maugin, Blida ,1894, Tome 1.
152. le Rapport de la Commission (1863-1865.
153. Laynaud:Notice sur la Propriété Foncière en Algérie, Mustapha, Alger, 1900.
154. Le Moniteur UniverselJournal officiel de l'Empire français,*n38,7/02/1863.*
155. Masgana Paulu, Touriste en Algérie, le Dr Prosper Viro, Imp. libraire éditeur Paris,1845.
156. Marquis, Raoul, L'outillage Agricole, Imp. larousse, Paris, 1898.
157. Mercier Ernest. L'Algérie et les questions algériennes, étude historique, statistique et économique, challamel aine éditeur, Paris, 1883.
158. MercierErnest, La propriété foncière chez les musulmans d'Algérie, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1891.
159. Ministère de l'agriculture. Direction de l'enseignement et des services agricoles , CultureProduction et Commerce du blé dans le monde, Imp. Nationale, Paris, 1912 .
160. Macquart, Émile. Les Réalités algériennes, étude sur la situation économique de l'Algérie (1881-1905) Imp. administrative a. Maugin, Blida ,1894,Blida,1906.
161. Moll Louis, (1809-1880),Colonisation et agriculture de l'Algérie,im DE DIVEHOER, Paris, 1845.
162. Montchanin M. P., La participation agricole de l'Algérie à l'Exposition Coloniales Internationale, L'Agriculture pratique des pays chauds, 1931
163. M. Maurice Violette ,Exposé de la situation de l'Algérie , Imp. Administrative victor heintz, Alger ,1925.
164. Moll L. ,Colonisation et Agriculture de l'Algérie, Imp. de duverger, Paris,1845.
165. Maxime Pasteil, le calvaire des colons de 48, Paris ,1930.
166. Marc H., Notes Sur Les Foréts de L'algerie , Libraire Larose, Paris, 1930.
167. *Emile Larose* Nationale, librairie, Paris, 1925.
168. Prosper Viro ,Un Touriste en Algérie, Paul Masgana, Libraire –Éditeur Paris,1845.
169. Picard Paul Ernest,1868, La Monnaie et le Crédit en Algérie depuis 1830La monnaie et la crédit en Algérie depuis 1830, Paris,1930
170. Pfisteb Emile,Délégations financières algériennes ,mai- juin 1921, Imp. Administrative, Alger,1921.
171. Phillipar M. Edmond, Congrès colonial des ingénieurs agricoles : tenu à Paris le 26octobre 1931, fédération nationale des ingénieurs agricoles, Paris,1931.
172. Pouyanne Maurice, La propriété foncière en Algérie, Imp. Adolphe, Jourdan Alger,1900
173. Perrot Michel, Alger. Esquisse topographique et historique du royaume et de la ville, libraiaie ladvocat, Paris, 1830.
174. Paul Masgana, Un Touriste en Algérie, le Dr Prosper Viro, , Libraire –Éditeur , Paris,1845.
175. Robert Emile, de la transformation nécessaire de la banque de l'Algérie en succursales de la banque de France, R.M.C, Paris,1860.

176. Raymond Duguay, L'Enseignement agricole en France à tous les degrès. Écoles et cours d'agriculture, Librairie Larousse, Paris , 1903.
177. Ringelmann, Max ,Les Machines Agricoles, ,Imp P. Brodard et Gallois, Paris,1887.
178. Rouanet Jules, La vinification et la viniculture en Algérie, Imp. Orientale P. Fontana, Paris, 1898
179. Rodolphe dareste , de la Propriété en Algérie , challamel ainé Libraire éditeur ,Paris,1864.
180. RINN .Louis, Le Séquestre et le Résponsableité Collective ,A,-jourdan,Alger,1890.
181. Rodolphe Dareste de la Chavanne, Bibliothèque algérienne et coloniale. De la Propriété en Algérie, loi du 16 juin 1851, sénatus-consulte du 22 avril 1863, Paris ,Im de Ad. R laine et Havard ,1864.
182. Ricoux René : La démographie figurée de l'Algérie : étude statistique des populations européennes qui habitent l'Algérie, Imp. B feuille ,Paris, 1880.
183. Robe M. Eug., La Propriété immobilière en Algérie, commentaire de la loi du 26 juillet 1873, Imp. de la Ville, alger,1875.
184. Rozet M :Voyage dans la régence d'Alger , (description du pays ocupé par l'armée française en Afrique) ,Tomme 3 , Imp. uzard , Paris , 1833.
185. Rinn, Louis, Marabouts et Khouans étude sur l'Islam en Algérie, A.Jourdan, Alger, 1884
186. SOLARI Jacques, L'Enseignement Agricole en Algérie de 1830 à 1962 ,Maison-Carrée - Alger1960/1963.
187. Sempé Henri, Régime économique du vin, Imp. gounouilhou, 1889.
188. Souviron A. R., De la Culture du lin en Algérie.Cballamel Libraire Commissionn, Paris.1860.
189. Saurin Jules :Le Peuplement Française de L'Algérie par Bugeaud, comité Bugeaud, S.E. Géographique , Paris,2009.
190. Sautayra E., Algérie, France. Législation de l'Algérie : lois, ordonnances, décrets et arrêté, Libraires éditeurs, Paris,1883.
191. Saidouni Nacereddine :Le Waqf en Algerie a l'epoque Ottomane, Xie - XIIIe siecles de Hegire, XVIIe - XIXe siecles, recueil de recherches sur le waqf , fondation publique des awqaf, koweit, 2007.
192. Shaw Thomas:Voyage dans la régence d'Alger, au18 Siècle, Traduction de l'anglait par Maccarthy 1830 ,Alger, 2007.
193. Théophile Guérin,.L'Algérie au point devue del'agriculture, Imp. CH. Thèse, Alger,1856.
194. Thibault, R:des Incendies de forêts en Algérie, Imp. de V° Guende, Constantin,1866.
195. Victorino Praix, Etude sur la question Algérienne, Imp. Léon Lampronti, Bône, 1892.
196. Viro Prosper ,Un Touriste en Algérie, Imp. libraire éditeur Paris,1845.
197. yacono Xavier, La Colonisation, des plaines du Sétif ,édit E.Imbert, Alger 1955.
198. Jules Varlet, Les céréales d'Algérie ,Imp. photograveur, Alger, 1900,
199. Trabut, Louis (1853-1929).. L'Algérie agricole en 1906, Imp. *Algérienne* , Alger,1906,
200. Buret, Eugène, Question d'Afrique. De la double conquête de l'Algérie par la guerre et la colonisation, Imp. ch librare, Paris, 1842.

201. Nouschi (C.R), La naissance du nationalisme algérien, Imp. éd De Minuit ,Paris, 1963.

3- المراجع:

أ/ المراجع العربية .

202. المدني أحمد توفيق: محمد عثمان باشا داي الجزائر1766-1791، سيرته وحروبه واعماله ونظام الدولة والحياه العامة في عهده، م. و. ك، الجزائر،1986.

203. الاشرف مصطفي: الجزائر الامة والمجتمع، تر حنفي بن عيسي، دار القصبة، الجزائر، 2006.

204. أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسي عصفور، عويدات للنشر، بيروت،1982.

205. احمد مهساس: الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص106.

206. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962 ،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان،1997.

207. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر الحديثة، ج2،د.م.ج، الجزائر،2007.

208. بوعزير يحي: سياسية التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1945،د.م.ج، الجزائر،2007.

209. بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، وزارة المجاهدين، الجزائر، ج1، 2008.

210. بلاح بشير: تاريخ الجزائر المعاصر،1830-1889، دار المعرفة،الجزائر، 2006.

211. بن عبد القادر مسلم ،أنيس الغريب و المسافر، تحقيق رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1974.

212. بن آشنهو عبد اللطيف: تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الراسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، تر عبد السلام شحاذة ، الشركة الوطنية للنشر والاشهار، ش. و. ن. و، الجزائر، 1979.

213. بن الامير محمد عبد القادر: تحفة الزائر في مآثر الامير عبد القادر وأخبار الجزائر، دون تحقيق، المطبعة التجارية، الاسكندرية، 1903، ص 77.

214. التميمي عبد الجليل: بحوث ووثائق في التاريخ المغربي 1816-1871، الدار التونسية، تقديم روبار منتران، 1972

215. حـ

ليمي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، الجزائر، مطبعة المعرفة.

216. جوليان شال اندري: تاريخ افريقيا الشمالية، تر محمد المزالي والبشير بن سلامة، ج2، الدار التونسية، تونس، 1978، ج2.

217. دودو أبو العيد: الجزائر في مؤلفات الرحالين الالمان1830-1855، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.

218. دو طوكفيل الكسي: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والإستيطان، تر ابراهيم صحراوي، د.م.ج، الجزائر،2008.

219. رحيم محياوي: دراسة مستقبلية الاسيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006.

220. رزاقي عبد الرحمان، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر في مابين الحربين العالميتين)، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1976.

221. الزياني محمد بن يوسف، دليل الحيران و أنيس السهران في أخبار مدينة وهران تحقيق و تقديم المهدي البوعبدلي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 197.

222. زوزو عبد الحميد: تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا، د.م.ج.، الجزائر،2009.

223. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية في الشرق الجزائري17921830، م.و.ك، الجزائر،1984.

224. زوزو عبد الحميد، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1900، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، 2009.

225. ساحلي محند الشريف: تخليص التاريخ من الاستعمار،تع محمد الشريف بن دالي حسين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2013.

226. سعد الله ابو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

227. سعيدوني ناصر الدين:

- ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 2000.
- دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر ، 1986.
- دراسات تاريخية في الملكية والوف والجباية، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.
- سعيدوني ناصر الدين والمهدي بو عبدلي :الجزائر في التاريخ، ج4، العهد العثماني، م.و. ك، الجزائر، 1984.
- ولايات المغرب العثمانية الجزائر، تونس، طرابلس الغرب، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- الحياة الريفية باقليم مدينة الجزائر(دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-1830، البصائر للنشر والتوزيع.
- النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)، م.و.ك، الجزائر،1985.
- دراسات أندلسية ، ط1، لبنان، دار الغرب الإسلامي،بيروت، 2003.
- تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ج4.

236. سعيدي مزيان: السياسة الاستعمارية الفرنسية في منطقة القبائل ومواقف السكان منها(1871-1914)، دار سيدي الخير للكتاب، الجزائر، 2010،ج2.

237. غولدزيغار اني راي ،المملكة العربية السياسية الجزائرية لنابليون الثالث1861 . 1870، تر محمد المعراجي، دار موفم، الجزائر، 2014.

238. شويتام ارزقي

- نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره1800- 1830، ط1،دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.
- المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009.

240. صاري الجيلالي محفوظ قداش: الجزائر في التاريخ، المقاومة السياسية 1900- 1954 الطريق الإصلاحي والثوري، ترجمة عبد القادر بن حراث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987.

241. صاري الجيلالي: الكارثة الديمغرافية، دار الجيل، الجزائر،2018.

242. فالنسي لوسيت: المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر1790-1830،دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت،1980.

243. فيكس ليون: الجزائر حتف الاستعمار، ترجمةمحمد غيتاني، مكتبة المعارف، بيروت، ب ت

244. قاصري محمد السعيد: دراسات وابحاث في تاريخ الجزائر المعاصر،دار الرشاد، الجزائر،2013.

245. العقاد صلاح: المغرب العربي الجزائر تونس المغرب، المطبعة أنجلو مصرية، 1969.

246. عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسية التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحداثة، بيروت، 1983.

247. عباد صالح
- الجزائر بين فرنسا والمستوطنين1930-1930، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005.
249. عيساوي محمد: الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري 1830-1871، كنوز الحكمة، الجزائر، 2011.
250. كاتب كمال: أوربيون اهالي ويهود بالجزائر1830-1962، دار المعرفة،2011، الجزائر.
251. لوكا فيليب و فاتان جونكلود: جزائر الانتروبولوجيين نقد السوسيولوجيا الكولونيالية، ترجمة :محمد يحياتين وبشير بولفراق ووردة لبنان، منشورات الذكرى الاربعين للاستقلال، الجزائر.
252. محياوي رحيم: دراسة مستقبلية الاسيطان والتوطين الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة ، 2006.
253. هيلالي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدي، الجزائر، 2009.
254. الهواري عدى: الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830- 1960م، ط1، تر. جوزيف عبد الله ، دار الحداثة، بيروت، 1983م.

255. ب/ **المراجع الاجنبية**

256. Norwich John Julius :The Middle Sea: A History of the Mediterranean,Knopf Doubleday Publishing Group, Britain,2007.
257. Marcel Emerit ,lAlgérie a lépoque d abdel kader,Paris,larose,1951.
258. RINN L :Le Royaume d'Alger sous le dernier Dey, Grand Alger livres éd. Alger, 2005.
259. Daviault Lucien, *le souf (sud constantinois*, L' lmprimèrle A l'Ecole Cannes (A-M)1947.
260. Du Mesgnil, A..Manuel du cultivateur de lin en Algérie, Imp poitevin ,Paris,1966.
261. Stora Benjamin .Histoire de L'Algérie coloniale, 1830-1962.
262. Saidouni Nacereddine :L'algerie rural a la fin de l'epoque ottomane 1791-1830 ,dar al-gharb Al-Islami, beyrouth, 2001.
263. Thomas A., Considérations sur l'avenir de la culture du cotonet sur les conditions de l'agriculture en Algérie, Imp de L'Akhbar, Alger,1870.
264. Tinthoin R ,colonisation et évolution dos genres de vie dansla région ouest d'oran de 1850 à 1885,oran ,fouqué,1947.
265. Despois Jean, Le Hodna (Algérie), Universitaires de France, Paris ,1953.
266. Desjardins Bernard, Crédit lyonnais1863-1986,Imp. dros s.a ,Genève,2003.

267. BRIEL Jacques, Etude de demographie Quautitative, RaPP.ort du H.C.C, Tome 2, La population en Algerie, Document Française,1ere edition, Imp.Nationale, Paris, France, 1957.
268. Ageron Charles-Robert, Francais Juifs et Musulmans, L'Union Impossible, IN. Lhistoire, N140, Paris , 1991.
269. Agéron Ch R :Politiques coloniales au Maghreb , P.U.F,Paris ,1972.
270. Bouamrane Cheikh, L'Algérie coloniale par les textes (1830-1962) édit A.N.E.P, Alger, 2009.
271. Chevallier R. ,Actualité des études d'archéologie agraire, Chevallier R. Actualité des études d'archéologie agraire. In: Études rurales, n°5-6, 1962.
272. Chentouf Tayeb. Le monde contemporain, Alger. OPU,1983.
273. Léon Hérail, Les Institutions agricoles de l'Algérie ,Imp Typographie Duclaux, Alger,1862.
274. Gendarme Réne, L'Economie de l'Algerie, sous-développement et politique decroissance, 1 ère édition, les Capricines, Paris, France, 1960.
275. Gharbi Mohamed Lazhar, Crédit et discrédit de la Banque d'Algérie (Seconde moitié du XIX ème siècle), L'Harmattan,Paris,2005.
276. Egrétaud Marcel, Réalité de la nation algérienne , edi .social. Paris,1961.
277. Daviault Lucien, *le souf (sud constantinois*, L' lmprimèrle A l'Ecole Cannes (A-M)1947.
278. Du Mesgnil, A..Manuel du cultivateur de lin en Algérie, Imp poitevin ,Paris,1966.
279. Emile Cardon, Machines pour la coupe et la récolte, *Revue du monde colonial*, *3ème volume*, Paris,1960 .
280. Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In: Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970.
281. Benjamin Stora, Histoire De L'Algérie coloniale 1830-1962, Éditions Barzakh ,Alger ,2014
282. H. Lecq, *L'agriculture Algérienne ses Productions*, *Imp* photograveur, Alger,1900 .
283. Hubert Bonin: Un outre-mer bancaire méditerranéen : Histoire du crédit foncier d'Algérie et de Tunisie (1888-1997), Publications Société Française d'Histoire des Outre-Mers ,Paris.

4- الرسائل الاكاديمية:

284. بن صحراوي كمال، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامع يمصطفى اسطمبول معسكر، قسم التاريخ، 2008.
285. بن قويدر صخرية، اسعار جنات فحص مدينة الجزائر في القرن 18م من خلال سجلات المحاكم الشرعية اربعة فحوص نموذجا، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 بورزيعة، 2011.

286. بن حراث علي، السياسية المائية الفرنسية في الجزائر وأثارها في المشروع الاستيطاني- منطقة القبائل – نموذجا- 1830-1962، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2010.

287. بوهناف يزيد: مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954 – 1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جلمعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

288. تندراري عبد الرحمن، العمال الزراعيون و الأزمة الاستعمارية في عمالة وهران 1880-1954، أطروحة دكتوراه في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018.

289. حوحو رضا ،شبكة السكك الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاستعمار (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الشرعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.

290. رواحنة عبد الحكيم، السياسية الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870.1930،مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية،قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ،جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2014.

291. زقب عثمان: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914- -دراسة في أساليب السياسة الإدارية- اطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

292. شلالي ضيف الله: دور سكة الحديد الفرنسية في استغلال المناطق الداخلية للجزائر- الجلفة أنموذجاً ما بين 1857-1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2، 2011-2012.

293. فكاير عبد القادر:آثار الإحتلال الإسباني علي الجزائر خلال العهد العثماني(10-12ه/16-18م) ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2008-2009.

294. القشاعي فلة موساوي:

295. الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي (1518-1871)، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، (2003-2004).

296. النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771، 1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحدبث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1990

297. عبود علي، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1899- القطاع الوهراني نموذجاً- رسالة ماجستير ، قسم التاريخ وعلم الاثار، جامعة وهران، 2013-2014.

298. عبيد مصطفي،الجزائر في كتابات توماس إسماعيل أوربان 1812. 1884، دراسة تاريخية تحليلية، مذكرة ماجستير في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2008.

299. كريمي خديجة ،أثر الاستعمار الاستيطاني على المجتمع الجزائري من خلال بني مناصر واهل يسر ما بين عامي 1830.1872، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر ،2006.

300. معاشي جميلة، الانكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في التاريخ الحديث قسم التاريخ والاثار، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة،2008/2007.

5/الملتقيات والندوات المطبوعة

301. بوعزيز يحي، دور عائلتي المقراني والحداد في ثورة 1871، اعمال ملتقي الشيخ الحداد والمقراني برج بوعريريج 28 شوال 1425ه الموافق ل 11-12 ديسمبر 2004، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر ،2006.

302. بلقاسمي بوعلام، مسالة الغابات في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

303. بن داهة عدة، الخلفيات الحقيقة للتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي (1830-1962)، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

304. فارح رشيد، المحطات الرئيسية لتأسيس الملكية العقارية أثناء فترة الاحتلال واثر ذلك على البنية الإجتماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

305. ملاخسو الطاهر، نظام الثوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830-1962، أعمال الملتقى الوطني الاول والثاني حول العقار في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

6/ المقالات:

أ/ المقالات العربية:

306. أحمد النصيري عبد الرزاق، تجارة الحلفاء لولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني، المجلة التاريخية المغاربية، العدد 118، السنة 32، جانفي 2005

307. بوزيد صليحة ، الوقف الذري أو ألأهلي في مدينة الجزائر خلال القرن الثامن عشرتحليل عينة أرشيفية من سلسلة المحاكم الشرعية، قضايا تاريخية،العدد الثاني، المدرسة العليا للاساتذة، بوزربعة، جوان 2016. .

308. بوعزيز يحي، سياسة نابليون تجاه الجزائر، مجلة الثقافة، العدد 50، افريل 1979.

309. بن صحراوي كمال، مجاعة 1868 بالجزائر من خلال نصوص محلية وأخرى فرنسية، عصور جديدة،المجلد 7، العدد 26، افريل 2017.

310. بن عتو بليروات، المستوطنات الأوربية بمعسكر وأحوازها في أوائل الاحتلال الفرنسي، عصور الجديدة، العدد14-15، جامعة وهران، 1435هـ/ 2014.

311. الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية1867_1868 ،الثقافة، السنة الثالثة عشر، العدد 70، 1983.

312. حيمر صالح، قراءة في امريتي 1844، 1846، حول الملكية العقارية في الجزائر المضامين والنتائج، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، العدد 6، ربيع 1433هـ2012

313. سعيدوني ناصر الدين:

- مذكرة حول اقليم قسنطينة ، الاصالة، العدد 70-71، السنة الثامنة، الجزائر، رجب-شعبان 1399هـ، جوان – جويلية 1979.
- الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني، مجلة الثقافة، العدد 92، الجزائر، 1986.

315. سيدي صالح حياة، البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن 19، مجلة الدراسات التاريخية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، العدد13، 2001/1433.

316. ثامر عزام حمد،النشأة التاريخية لسكك الحديد الجزائرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مجلة الدارسات التاريخية والحضارية، تكريت، العراق، المجلد9، العدد23، 2017.

317. غربي الغالي، ثورة بن الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري إبان القرن التاسع عشر،المجلة التاريخية، معهد التاريخ، جامعة الجزائر(1417هـ/1997)، العدد 10.

318. غطاس عائشة، اسهامات المرأة في الاوقاف في مجتمع مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجة التاريخية المغاربية، العدد 85-86، تونس ، ماي 1997.

319. لونيسي إبراهيم، الاستعمار الإستيطاني في الجزائر خلال القرن التاسع عشر- منطقة سيدي بلعباس نموذجا- عصور، العدد6-7، جامعة وهران، ذو القعدة 1426هـ/ ديسمبر 2005.

320. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4،العدد 3، العراق، ب ت ن.

ب/ المقالات الاجنبية

Annales de Géographie:

321. Tinthoin Robert. Évolution récente de l'économie algérienne. In:Annales de Géographie, t. 51, n°287, 1942 .

322. Zimmermann Maurice. Chemins de fer en Algérie-Tunisie. In:Annales de Géographie, t. 19, n°105, 1910.

323. Despois Jean. Le blé en Algérie..In:Annales de Géographie, t. 60, n°319, 1951.

324. Célérier Jean. Le crin végétal en Afrique du Nord. In:Annales de Géographie, t. 43, n°242, 1934.

325. Despois Jean. Le blé en Algérie, In: Annales de Géographie, t. 60, n°319, 1951.

326. Larnaude Marcel. Le Honda (Algérie) ,d'après Mr Jean Desbois , In: Annales de Géographie, t. 63, n°335, 1954.

327. Guy Chaine , Problèmes agricoles sur les bords septentrionaux du bassin méditerranéen, Annales de géographie Année 1959 n° 368 ,

328. Tinthoin Robert. Évolution récente de l'économie algérienne. In:Annales de Géographie, t. 51, n°287, 1942.

329. Busson Henri. Le développement géographique de la colonisation agricole en Algérie. In:Annales de Géographie, t. 7, n°31, 1898.H.De Grammont :Correspondance de Consuls D'Alger (1690-1742) Leroux, Paris, 1890.

L'Éleveur nord-africain

330. TRQUETTE G.,L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain ,L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,N°10,1925

331. TRQUETTE G., chroniqes Laine ou viande .L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,N°96,20/12/1929.

332. G. traquette,La Laine *algérienne* Et Les Bains Antigaleux ,L'Éleveur nord-africain,1er ,année , Boulevard Baudin, alger.,No02,02/1925.

333. G. traquette chronique, L'Éleveur nord-africain,1er ,année ,Boulevard Baudin, Alger. , N°2, 02/1925..

334. Ch. Gauharou ,Le cheval agricole dans la région de Guelma,L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, alger.,No4,1925.
335. boucley Ch.,,L'Éleveur nord-africain,2 ,année ,No5,1926.
336. V.quintin, L'Éleveur nord-africain,2 ,année ,No5,1926.
337. L'Éleveur nord-africain,1er ,année ,No10,10/1925.
338. Bougley Ch., Plantes Toxiques d'algé ,L'Éleveur nord-africain,.1er,année ,No11, 1925.
339. *Trquette* G. Toujours au sujet de l'élevage ovin,,L'Éleveur nord-africain,2er ,année ,No13,1926.
340. QUINTIN Y.,L'enseignement de l'aviculture à l'école,L'Éleveur nord-africain,Boulevard Baudin, alger.,No97,1930
341. *Trquette* G., L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain ,L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, alger.,No10,1925.
342. G., chroniqes Laine ou viande .L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,No96,20/12/1929.
343. *Trquette* G. TRQUETTE,L'Elevage est actuellement le deuxième élémentde la richesse Nord-Africain ,L'Éleveur nord-africain, 1er ,année ,Boulevard Baudin, alger.,No10,1925.
344. L'Éleveur nord-africain,2er ,année,Boulevard Baudin, Alger.,No13,01/1926.
345. Quintin Y., Le Congres Du Mouton .L'Éleveur nord-africain,5e ,année ,No96,20/12/1929.
346. TROUETTE G., La Station ovine de Tadmit, L'Éleveur nordafricain ,Année 02, n° 19 ,/07/1926.
347. Bouerou L., Sélection Ou Croisemene, L'Éleveur nord-africain,1er ,année , Boulevard Baudin, alger.,05/1925.

348. La Vigne française

349. Valayer Louis, *le phylloxéraDans Vaucluse* ,La Vigne française,*Quinzième année*, N°24, 31December 1894.
350. Victor Sébastian , *diminution de la consommation des vins*, La Vigne française, *vingtième année*, N°20, 31December 1899,

Le Journal des débats

351. Le Journaldes débats, 5 juin 1865.
352. Le Journal des débats, 4 novembre 1867.
353. Le Journal des débats, 4 septembre,1867.

Le Temps

354. Le Temps, Huitième Année, N°2719,5 novembre, 1868.
355. Le Temps, Neuvième Année ,N°2829 ,27 avril 1869.
356. Le Temps, Dix-Septième Année, N°6067 , 26 novembre 1877.
357.

358. COUR A," Constantine en 1802 d'aprés une chanson populaire du cheik Belkacem-Erahmouni" in R.A N° 59, 1919.
359. de ParadisVenture, Alger au XVIII e siècle, R.A, t.40,1895.

360. DELPECHE A," Le soulèvement Derkaoua de la province d'Oran de 1800-1813" in RA N°18,1874.
361. Emerit M, « Mémoires d'Ahmed Bey », R.Af., n° 93, 1949
362. Férand L ,L'oued EL-Kebir et Collo , IN .R.A, 1858
363. FERAUD , Les cherifs kabyles de 1804 -1809 dans la province de Constantine, in RA .n°13 1869.
364. Feraud L.ch, Ephémérides d'un secrétaire officiel sous la dominationTurque à Alger de 1775 à 1805, in :R.A , T18 , (1874.
365. FeraudL ,Exploitation des forets de la karasta, dans la kabilié orientale sous ladomination turque. R. A. vol 12,1868
366. L,"Histoire de l'ouali sidi Ahmed El-Tedjani, extrait du Kounache", in R.A, Arnaud, N°5, 1851.
367. Lacoste M. Paul, Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897, Revue algérienne et tunisienne, R.A.T , Tome xiv, année 1898, IM , libraire de l'Académie, Alger, 1898.

R.A

368. VAYSSETT E . ,"Histoire des dernier beys de Constantine depuis 1793 jusqu'au la chute d'Ahmed bey" in R.A, N°3, 1858- N°4, 1860.
369. Zebouchi Feraud , et bey Osman " in R.A, N°6, 1862.
370.

Méditerranée

371. Jean-François Troin, Laurent R. Aspect de l'infrastructure économique de l'Algérie. In:Méditerranée, 3e année, n°3, 1962.
372. Raymond Couderc , Une «cueillette industrielle» l'alfa en Algérie. In:Méditerranée, deuxième série, tome 19, 4-1974.
373. Isnard H, Structure de l'agriculture musulmane en Algérie à la veille de l'insurrection (Premier article). In:Méditerranée, 1e année, n°2-3, 1960.

Les Annales coloniales

374. Démontés Victor, La station d'élevage ovin de tadmit, Les Annales coloniales. 43 n° 90 ,1925/06/16 , Alger.
375. Les Annales coloniales. Vingt Huitieme, année , No .59 ,09/07/1927.

L' Écho de Tiaret

376. L' Écho de Tiaret, organe des intérêts.. n°1332.. 08/06/1935.
377. Foyer indigène tadmit, L' Écho de Tiaret, n° 1093 ,01/03/1930.

Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée

378. Lequy Roger, L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In:Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°8, 1970.
379. Yacono Xavier. La Régence d'Alger en 1830 d'après l'enquête des commissions de 1833-1834 .In:Revue de l'Occidentmusulman et de la Méditerranée, N°1, 1966.
380. Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In:Revue de l'Occident musulman et de laMéditerranée, n°8,1970.
381. Temime Emile. La migration européenne en Algérie au XIXe siècle : migration organisée ou migration tolérée..In:Revue del'Occident musulman et de la Méditerranée, n°43, 1987.

382. Troin Jean-François, Laurent R. Aspect de l'infrastructure économique de l'Algérie. In: Méditerranée, 3e année, n°3, 1962.
383. Lequy Roger. L'agriculture algérienne de 1954 à 1962. In:Revue de l'Occident musulman et de laMéditerranée, n°8,1970.

مجلات وجرائد متنوعة

384. Ageron Charles-Robert, Amicale des anciens élèves des écoles d'agriculture d'Algérie , L'œuvre française en Algérie (1830-1962), Outre-Mers. Revue d'histoire Année 1991.
385. Vayssette,"Histoire de Constantine sous la domination Turque" in R.N.M.S.A.C, 2éme série, vol 2, 1862.
386. Le Figaro, 17oAnnée ,3o Série, N°132, 12 mai 1870.
387. CHABROLIN Cn., Le Mildiou de la Vigne dans ses rapports avec la Pluviométrie en
388. Le Nouveau progrès de l'Algérie. Noo209, 05 /12/1891.
389. Audiffret, L'Eau en Algérie, Le Sémaphore algérien Fédération algérienne du commerce et de l'industrie. N°1991, 11/06/1920, 1898.
390. Le Nouveau progrès de l'Algérie. Noo164, 22/08/1891.
391. (Le Capitaliste, 25 juillet 1912)
392. Journal Le Progrès de Sidi-Bel-Abbès ,Année 43 n° 243 ,28/04/1925.
393. La Revue coloniale,2 année, Noo 15,12/1925.
394. roseau HENRI, Le vignoble de la plaine de Bône, L'Afrique du Nord et la machine agricole.noo 473,alger, 14/09/1929.
395. La Revue coloniale, Trente et unieme ,année, Noo 15, 10/04/1930
396. Tunisie,Inspection générale de l'agriculture coloniale. L'Agriculture pratique des pays chaud ,NO 18. 1931.
397. Julien Franc , LA Colonisation de la Mitidja,.Revue d'histoire Année 1931 ,
398. Inspection générale de l'agriculture coloniale.L'Agriculture pratique des pays chaud,2année,No 10,1931.
399. Debesse Arviset. La vigne en France. Le blé en France. In:L'information géographique, volume 1, n°4, 1936.
400. . Hildebert Isnard , Vigne et colonisation en Algérie (1880-1947). In:Annales. Économies, Sociétés, Civilisations. 2e année, N.3, 1947.
401. Jean-Michel Valade. La lutte contre le phylloxéra dans le vignoble corrézien. In:
402. Agriculture et ravitaillement. In:Etudes et conjoncture - Union française / Economie française, 6e année, n°1, 1951.
403. Benchetrit Maurice. Les modalités de la dégradation des forêts dans le Tell oranais. In:Revue de géographie de Lyon. Vol. 41n°4, 1966.
404. AGERON Charles-Robert, Francais, Juifs et Musulmans, L'Union Impossible, IN. LHISTOIRE, N140, Janvier 1991,Paris,France
405. Nouchi André ; Constantine a la veille de la conquête françaises, in c.t ; n11 , 1955 . BERBRUGGER ," Un cherif kabyle" in RA N°3, 1858.
406. Dominique Maison, La population de l'Algérie, In:Population, 28e année, n°6, 1973.
407. LIMAM H.M,"Tidjniya, Sanusiya and Mahdiya as studied in english Works" in R.H.M, N°4, 1975.
408. Boyer Pierre, "Contribution à l'étude de la politique religieuse des Turcs dans la régence d'Alger 16éme-19éme siècle" in R.O.M.M, N°1, 1966.

409. E.G. L'hydraulique agricole en Algérie les grands barrages de la plaine.,Progrès. Journal de l'arrondissement d'Orléansville. N°1420,11/01/1923,Alger.
410. Bethemont Jacques. J.-J. Pérennès, L'eau et les hommes au Maghreb, contibution à une politique de l'eau en Méditerranée, In. Revue de géographie de Lyon, vol. 70, n°3-4, 1995. Sahel, la grande secheresse.
411. Annales du Midi ,revue archéologique, historique et philologique de la France méridionale, Tome 111, N°227, 1999.
412. Meddour Ouahiba -Ssahar, Historique des feux de forêts en Algérie Analyse statistique descriptive (période 1876-2005), Revue Campus N°10, Université Mouloud Mammeri, tizi ouzou ,2005.
413. M. Paul Lacoste, Notice sur les travaix parlementaires de l'année 1897, R.A.T , Tome xiv, année 1898, Imp. libraire de l'Académie, Alger, 18

الفهارس الواردة خاصة بالمتن فقط

*** فهرس الأعلام**

(أ)

أحمد باي:60.
ابن الاحرش:46.
الامير عبد القادر:60.
إرنست بيكار(Ernest-Picard Paul):12.
اريس رينيه(Arrus René): 14/12
أ. كور(A. Cour):45
أوديفراي (Audiffret):124.
إ. ماريسي(E.Mercier):72/13

(ب)

بكري وبوجناح:23.
بلباي أحمد:36.
بلقاسم الرحموني:45.
بن آشنهو عبد اللطيف:13.
بوليسي:53 .
بوريه يوجين(Buret Eugène): 85.
بوخيز(Buchez): 86.
بيجو :92/88/87/59/55/54.
بيليسي (الجينرال): 96.
بلان جيرار (Blanc Gérard):13

(ت)

ترابوت لويس (Trabut, Louis):11
ترابوت لويس(Trabut, Louis):11.
تروين جان فرانسوا(Troin Jean-François): 169.

(ج)

جاك سوستيل:147.
جول كامبون:148.
جان لويس(Jean Louis):94.
جول فارليت(Jules Varlet):12.
جونار(Jonnart):74.
جانتي دو بيسي(Genty de bussy):51

(ح)

حمدان بن عثمان خوجة: 39/34/21.

(د)

الدرقاوي:46.
دارستي رودولف (dareste Rodolphe):13
دوبونشيل(المهندس): 169.
دوق دومال:61.
ديمونتي (V demontés):113

(ر)

راندون:76.
ريكو رينيه (Ricoux René):12.

(س)

ستريج: 125
ستوكمار(Stockmar):85.

(ص)

صالح باي:31.

(ط)

طوكفيل: 86.

(ع)

عدة بن داهة:15.
عدي الهواري:13.

(ف)

فرويد (Feraud):44.

(ك)

كاريس :53.
كلوزيل:85/83/82/81/52.
كامبون جولز(Cambon Jules):213.
كومت كلوز (Comte Clause):51

(ل)

لوهون:76.

لويس فيليب: 92/91.
ليروي بوليون(leroy baulion):74
ليتيبودوا (lestiboudois):63.
لاندمان(Landmann):85.
ليطو (Lutaud):157

(م)

محمد الصالح بوقشور:16.
محمد الكبير التجاني:46.
ماكس رينجلمان (Ringelmann Max): 158
مارينغو(Marengo):85
م قاليا (M. Gallia):124

(ن)

نابيلون الاول:32
نابيلون الثالث: 146/119/118/98/97/96/66
نوشي:106.

(ه)

هاردي أوغست(Hardy Auguste):192

* فهرس المؤسسات والشركات والهيئات

(أ)

الامبراطورية الثانية:100/115/118/123/ 165 / 178.

الائتمان الصناعي والتجاري:

(ب)

بنك الجزائر :134/135/136/137/138/140/148/151/273/ 286.

بنك الشعب ببجاية:147.

بنك الشعب بقسنطينة :147.

البنك الشعبي بالجزائر:147 .

البنك الشعبي بعنابة:147.

البنك الشعبي لمتيجة :148.

البنك الشعبي:147.

البنوك الشعبية:147/151.

(ج)

الجامع الكبير:23.

الجمعية الوطنية باريس:112.

الجمعيـــة الوطنيـــة للاســـتغلال الصـــناعي للتبغ:191/192.

الجمهورية الثالثة:8/9/65/69/70/72/73/100/ 104/108/116/117/121/123/124/127/136/ 138/149/153/167/169/180/251/252/254/ 271/273/290/291/293/295.

الجمهورية الثانية:60/62/93/118/119/229/271

(س)

سبل الخيرات:23.

سوسيتيه جينرال-:132

(ش)

الشرق الجزائري: 37/46.

شركة أوليقي:226.

شركة ماتي(Maiiet):167.

الشركة الاهلية للاحتياط: 147.

شركة بونة:167.

شركة الائتمان الزراعي:138.

شركة باكستون(Paxton):167

الشركة الجزائرية:64/119/146.

شركة جنيف(la compagnie genevoise):64

شركة الحديد الجزارئرية:167.

الشركة العامة للهجرة:64

شركة الغابات:64

الشركة الفرنسية البريطانية:167

الشركة الفرنسية الجزائرية: 167

الشركة الفرنسية:43

شركة قاريغو (garrigo):36/42.

شركة شارل لافيت (charles la ffite):.167

شركة كامبانا (Campana):42.

شركة مارسيل ليلو:226.

شركة الهبرة والمقطع :64.

(ص)

صناديق الائتمان البلدية:148/149/150

الصندوق الاهلي للاحتياط:146/147.

الصندوق الشعبي :147.

(ط)

طباكوب(Tabacoop):185/188/198/190/191/ 192.

(غ)

الغرب الجزائري:34/221.

(ق)

قبائل المخزن:45.

القرض الليوني:132.

القرض الشعبي الجزائر:148.

القرض الليوني الجزائري:146.

القرض المالي الزراعي الجزائري: 137/ 138/ 142 /143 .

(م)

المزرعة النموذجية الافريقية:52/112

مؤسسة الحرامين:23.

المصرف العقاري الفرنسي:132.

(و)

الوكالة الافريقية:42/32.

*** فهارس البلدان والمدن والمناطق**

(أ)

الارجنتين:240/242/251/257.
ارزيو:167/221.
اسبانيا:32/33/36/37/42/79/90/95/105/129/ 196/197/228/268/271/276/277/278/280.
استراليا:240/242/254.
الاغواط:11/199/156/222/240.
الالزاس:70/102/104/107/121/251.
امريكا (الولايات المتحدة): 120/127/192/193.
امريكا (القارة): 52/86/152/221/226/228.
أمريكا الجنوبية:276.
امريكا الشمالية: 96.
انجلترا 32/228/267.
الاندلس:24.
الاوراس:20.
اوربا الغربية:32.
اوربا:42/129/152/89/90/96/119/206/208/ 219/221/226/236/268./288.
اولاد جلال:240.
ايداهو:258.
ايطاليا:23/31/32/79/80/90/104/105/200/ 228/268/277/278.

(ب)

باريس: 10/76/96/97/148/164/168/290
بايليك الشرق:31/43.
بايليك الغرب:45/46.
بجاية:34/147/155.
البحر الاسود:40.
البرازيل:195/267.
البراغواي:184.
البرتغال:267.
البرو اقية:171.
بروسيا:253.
بروية:240
بريطانيا:38/86/120/222/282
بسكرة: 171
بشار:170
بلاد الشام:185
بلاد القبائل:20/34/124/189
بلاد المغارب:169
بلاد زواوة:26
بلجيكا:228/282.
بلعباس: 115/136/149/174/276.
البليدة:35/41/89/166/221
بني صاف: 171
بوفيه:153.
بولندا:187.
بوش دو رون (Bouches-du-Rhône): 145
البويرة: 171.
البيض:156.

(ت)

تاعظميت:240.
تاجموت:199/240.
تبسة: 171.
تركيا:178.
تقرت:26/241.
تلمسان: 25/31/35/65/146/ 164/171 / 276/278/279
تنس:147/164.
تونس:10/32/36/42/43/142/143/145/171/ 282.
تيبازة:196.
تيهرت:221/222.

(ج)

جبال الاطلس:34.
جرجرة:26.
جزر البليار: 91.
الجلفة: 171/221/223/240.
جنوا:36.
جنوب افريقيا:240.

جورجيا:192.
جيجل:280.
(ح)
الحامة:155.
الحراش:83/52.
(خ)
الخروب:240/166.
(د)
دار السلطان:19.
دوسية:153.
الدول الإسكندنافية:228 .
(ر)
روسيا:257/228.
روما:39.
روبية:154.
(ز)
زمورة: 171.
الزيبان: 30/26.
(س)
سبدو:65.
سردينيا:104.
سطيف:280/169/31.
سعيدة:278/222/167/65.
سكيكدة:169/168//166/164/155/154/115.
سهل الهبرة:297/195.
سور الغزلان: 171
سوق أهراس:166/156.
سويسرا: 236/228/105/98/95/80.
سيدي قادة:149.
(ش)
شانتو دومانق: 175.
شرشال:164.
الشلف:280/199/195/127/121/34/31.
(ص)
الصحراء الكبرى:.169
صقلية:104.
الصين:127.
(ع)
العاصمة(الجزائر): 59/ 53/41/39/34/
166/164/156/155/135/97/95/89/84/65/
216/215/213/211/198/195/189/169/160/
273/262/261/237/232/231/225/224/221/
287/281/280/278/274.
عنابة:183/168/164/147/121/64/59/53/38/
278/189/185 .
عين الصفراء:170.
عين تموشنت:376/146.
(غ)
الغزوات:65.
غليزان: 250/202/199/195/171/170/121/115.
(ف)
فار(الفرنسية): 145.
فارنتي:70.
فالنسيا: 9.
فرندة:222/149.
الفلبين:185.
فولكيز:145.
(ق)
قالمة:280/236/164/155/168.
قرطاجة:91
قسنطينة:
120/79/95/36/35/34/31/26/25/20/19/11/
205/198/171/169/168/166/160/147/135/
238/232/231/225/224/216/215/213/211/
280/278/274/273/262/261/250/248/240/
287/281.
قناة السويس:167.
(ك)
كار:145.
كارولينا:192
كاليفورنيا: 133/93/
كندا:254/251/208.

اللورين:70/102/104/107/121/271.
(ل)
ليتيودوا:63 .
ليفرونوا:36
(م)
مالطا:79/104.
مالكوف:66.
المانيا:79/80/95/98/100/104/105/184/185/
187/228/267/282
متيجة:21/25/26/30/31/34/38/39/41/121/
131/135/146/178/183/184/194/195/196/
202/279.
المجر:185.
المدية:11/35/221/280..
المدينة (المنورة) :23
مرسيليا:36/242.
مستغانم: 25/34/136/170/178/287.
المسيلة:222.
مشرية:170.221/
مصر:32/178/192/197.
معسكر:
25/31/35/55/65/121/149/164/250/278/
279.
مكة:23.
المغرب(الاقصى):141/142/145/171
مغنية:65/123
مقدونيا:178.
مليانة25/30/31/34/148/164/271/280.
المنيعة:242.
(ن)
نابولي:104.
النمسا:185/277/278.
(هـ)
الهضاب العليا:31.
الهند:254.
هولندا:228/282.
هيرو:145.
(و)
و اتاوا:258.
واد ريغ: 26.
وادي سوف:26/199.
واشنطن:258.
الولايات
المتحدة:187/208/251/254/257/258/276.
وهران:25/31/34/35/42/53/59/63/56/65/84/
89/95/97/135/136/160/164/166/169/179/
178/194/195/196/197/211/213/215/216/
221/224/225/231/232/237/250/260/262/
273/274/276/278/279/280/281/287.
(و)
ووادي العثمانية: 171
(ي)
اليكانتي:91
اليونان:178/268

*** فهرس السدود والاودية والبحيرات**

(أ)

الاغلاق:121.

ايمبرات:178/119.

(ب)

بخدة :129/127.

برقيرات:178/119

برومي:125

البساتين:178/119

بلاد التواغية:119

بلمطار:178/119

بني بحدل:123

بني بهدل:127

بوحنيفية:127

بوسلام:125.

بوغزول:125.

(ت)

تاجموت:129

التافنة:127/123

تليللات 1-2: 118

تيزي(معسكر):121.

(ج)

جمعة:121

(ح)

حاسي عامر:119

حدبوية: 118

الحصنة:127

الحميز:127/123/121

النابة:121

(د)

دردور:125.

(ر)

الرأب:125

الراحل:119

راس مولا:121

الرمل:120.

(ز)

زردزة:127

زرديرة:120.

(س)

الساحل:121

سان دوني (Saint Denis):115

سد جامعة :125

سيباو:121

سيبوس:125

سيرات: 119

سيق: 118.

(ش)

الشرفة 1-2: 127/123/121/118

الشفية:129

صارنو:129

صاف صاف:127

صحراوية:121.

(ع)

عبيرة:120

العربيل:125

غريب:125

(ف)

فرقوق: 118

فرقوق02 :123

فزقية:120

الفضة:127/126/125

فم الغارز:129/125

فم القايس :127

فودا:124.

(ق)

القرة:120

القصب:127.

(ك)

الكبير:121

كريسة:120.

(م)

ماغون:121

المحقن : 123

المحمدية:123

مَرَاد: 118

مرزوقة:119

مزي:199/130/121

مسرغين:121

مفروش:129

المقطع: 121/119

المينة:127/125.

(هـ)

الهادل:125

الهاميز:127

الهردي:127.

(و)

و ابوقير:119

واد الهبرة: 123/119/118.

واد قيسين:127

واد مكره:127

واد وصال:127

وادي جيرون:118

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
مقدمة	16-4
الفصل التمهيدي: المنظومة الزراعية للجزائر أواخر العهد العثماني	48-17
1- ملكية الارض الزراعية	24-18
2- طبيعة الإستغلال للأرض الزراعية	29-24
3- طبيعة الإنتاج الزراعي للجزائر أواخر العهد العثماني	38-29
4- العوامل المؤثر على الإنتاج الزراعي	48-38
الفصل الأول: الانسياب الأوربي السوسيو اقتصادي في الريف الجزائري	108-49
اولاً: مراسيم تفكيك ونقل الملكية العقارية	80-50
1- مراسيم العقار الزراعي خلال الحكم الملكي 1830-1848	59-51
2- مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1851	62-60
3- مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870	69-62
4- مراسيم العقار الزراعي بالجزائر في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة 1870-1940	78-69
ثانياً: الاستيطان الزراعي في الريف الجزائري	-78
1- سياسية الاستيطان الزراعي أيام الحكم الملكي 1830-1848	92-79
2- سياسة الاستيطان في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية فبراير 1848 - ديسمبر 1851	94-93
3- سياسة الاستيطان في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870	100-94
4- سياسية الاستيطان في الجمهورية الفرنسية الثالثة (1870 - 1940)	108-101
الفصل الثاني : آليات السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر	173-109
1- السياسة الفرنسية في مجال الري الزراعي بالجزائر	132-110
2- المؤسسات المالية والمشروع الزراعي بالجزائر	152-132
3- السياسة الزراعية في مجال التكوين الفلاحي	164-153
4- المشروع الزراعي الفرنسي بالجزائر في مجال السكك الحديدية	173-164

الفصل الثالث: الزراعة الفرنسية الكلاسيكية بالجزائر	242-174
1- التجارب الزراعية الفرنسية في مجال المنتجات المدارية	203-175
2- السياسية الزراعية الفرنسية في قطاع الغابات	228-203
3- الثروة الحيوانية وأهميتها في المشروع الزراعي الكولونيالي	242-228
الفصل الرابع: الزارعة الكولونيالية النقدية	291-243
1- السياسية الزراعية في مجال زراعة الحبوب	265-244
2- السياسية الزراعية في مجال زراعة الكروم	291-265
الخاتمة	296-292
الملاحق	323-297
ثبت المصادروالمراجع	344-324
الفهارس	356-345

Résumé :

C*ette étude qui porte sur le développement de l'agriculture française en Algérie entre 1830et 1962 dans un chemin approfondi et complet qui comprenait les éléments suivants :*

L*e système agricole français en Algérie a hérité une situation agricole complexe du gouvernement ottoman, sa nouvelle politique consistait à contrôler la production agricole en contrôlant les propriétés agricoles et en déplaçant les populations vers des zones moins fertiles. Les lois et les décrets ont également accéléré la construction économique et facilité le mouvement migratoire européen vers l'Algérie et elles l'ont soutenu par diverses possibilités matérielles et techniques et leur procuré les meilleures terres agricoles.*

E*n moins de temps, la pensée agricole française en Algérie a complètement pénétré la campagne algérienne et modifié ses caractéristiques sociales et économiques au profit de systèmes et de directives capitalistes impérialistes, ses lois ayant été étendues pour renforcer le système agricole agro-pastoral et pastoral de la carte agricole en Algérie entièrement.*

L*'établissement de la République Française est un tournant dans le mouvement de colonisation dont les vagues de l'émigration se sont considérablement intensifiées, bénéficiant des privilèges gouvernementaux accordés par le système puissant d'institutions financières et d'entreprises économiques, d'infrastructures similaires à celles en Europe et du rétablissement du climat en Algérie , qui est une source de richesse et de prospérité pour les entreprises coloniales, ces facteurs leur ont permis de progresser plus facilement dans le domaine de la colonisation. Ce phénomène était connu comme un dangereux tournant pour les éléments européens de la campagne algérienne qui souhaitaient changer leurs systemes à un rythme accéléré.*

L*a pensée agricole a jeté des bases solides dans le domaine de transports en établissant un réseau de chemins de fer fort qui est devenu une artère majeure de la*

politique agricole française en Algérie et a donné une impulsion forte au mouvement de la colonisation agricole et en facilitant la circulation dans les zones rurales et les régions intérieures, ainsi que la croissance du capitalisme colonial et de ses entreprises et elle a bien contrôlé les composants agricoles de l'Algérie.

***D**ans le domaine de l'agriculture, le gouvernement français a tout d'abord travaillé sur l'Algérie dans une ferme tropicale afin de pallier le manque de produits tropicaux du à la perte de ses lointaines colonies, du fait de la poursuite de la croissance économique en France, ce projet n'était pas fondé sur des critères scientifiques en raison de la volonté de fournir des produits tropicaux au moindre coût a permis de réaliser certains objectifs de ce projet, notamment en ce qui concerne le tabac, le coton et le plastique , contrepartie des expériences en cours et des possibilités observées, ainsi que des techniques utilisées, qui ont permis de dégager des bénéfices importants pour diriger la capital colonial vers ce secteur sensible.*

***L**a conscience coloniale a compris que le projet colonial au niveau agricole était un projet intégré visant à limiter les méthodes, à pousser la roue économique dans toutes ses structures matérielles et humaines et à mettre en place un système financier, solide et flexible en établissant des institut ,des centres et des unités d'expérimentation agricole, aussi un système d'irrigation moderne dans le but de créer une structure agricole en phase avec le grand développement de ce secteur.*

***C**es dernières ont contribué au développement d'une agriculture tropicale qui a surmonté les obstacles à l'expérimentation agricole et est devenue une agriculture forte qui contribue de manière significative au commerce extérieur de l'Algérie, en particulier dans le domaine du tabac et du coton.*

***A**insi, les céréales étaient étroitement liées au mouvement économique colonial en terme de superficie, de production et de volume des exportations, alors que le chrome dominait la pensée capitaliste et devenait le titre de l'agriculture coloniale sous la Troisième République Française.*